المركز القومى للترجمة

المشروع القومى للترجمة

التحولات الكبرى

الأفكار الاقتصادية والتغيير المؤسسي فى القرن العشرين

تأليف: مارك بليث
ترجمة: نيرمين صلاح الدين الزفتاوى
مراجعة: سمير كريّم

1728

التحولات الكبرى

الأفكار الاقتصادية والتغيير المؤسسي في القرن العشرين

المركز القومى للترجمة
إشراف: جابر عصفور

- العدد: 1728
- التحولات الكبرى: الأفكار الاقتصادية والتغيير المؤسسي فيْ القرن العشرين
- مارك بليث
- نيرمين صلاح الدين الزفتاوي
- سمير كريّم
- الطبعة الأولى 2010

هذه ترجمة كتاب:
Great Transformations:
Economic Ideas and Institutional Change in the Twentieth Century
By: Mark Blyth

First Published by the Syndicate of the Press of the University of Cambridge, England.

شارع الجبلاية بالأوبرا – الجزيرة – القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ – ٢٧٣٥٤٥٢٦ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya st. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: egyptcouncil@yahoo.com Tel: 27354524- 27354526 Fax: 27354554

التحولات الكبرى

الأفكار الاقتصادية والتغيير المؤسسي فى القرن العشرين

تـــأليـــــف: مارك بليث

تـــرجمـــــة: نيرمين صلاح الدين الزفتاوى

مـــراجعـــة : سمير كريّم

2010

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

بليث، مارك.

التحولات الكبرى: الأفكار الاقتصادية والتغيير المؤسسى فى القرن العشرين/ تأليف: مارك بليث، ترجمة: نيرمين صلاح الدين الزفتاوى، مراجعة: سمير كريِّم.

ط ١ - القاهرة: المركز القومى للترجمة ، ٢٠١٠
٥٣٢ ص ، ٢٤سم
١ - العالم - أحوال اقتصادية
(أ) الزفتاوى، نيرمين صلاح الدين (مترجمة)
(ب) كريِّم ، سمير (مراجع)
(ج) العنوان ٣٣٠,٩٠٩

رقم الإيداع ١٣٦٣٩ / ٢٠١٠

الترقيم الدولى: I.S.B.N – 978 - 977- 704 - 144- 7

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

المحتويات

في النظرية الرسمية، عادة ما يتم وصف الاقتصاد بحجم ما لديه من هبات طبيعية، والتفضيلات والتكنولوجيا.....، ونظن أن من المهم إضافة شيء أكثر من هذا: ألا وهو المعتقدات التي يؤمن بها مختلف المشاركين في الاقتصاد. وتشمل هذه المعتقدات .....السلوكيات بل وحتى النظريات الخاصة بالطريقة التي يعمل بها الاقتصاد. والطريقة التي يعمل بها الاقتصاد فعلاً يمكن أن تعتمد على الطريقة التي يعتقد العاملون أن على الاقتصاد أن يعمل بها.......(و) الطريقة التي يستجيب بها الاقتصاد لحركة سياسية من جانب الحكومة يمكن أن تعتمد على التفسيرات التي تفسرها بها العوامل الأخرى، ومن ثم على المعتقدات الخاصة بالطريقة التي تعمل بها الأشياء...... وإذا ما اعتقد المشاركون أن كل زيادة في عرض النقود ستجري ترجمتها بالكامل في مستوى الأسعار، بغض النظر عن الخصائص الأخرى للموقف، فإن من المحتمل أن تتسم سلوكياتها بطرق تدفعها للحدوث.

Frank Hahn and Robert Solow A critical essay on Macroeconomic Theory (Oxford: Blackwell Publishers 1995), p.150

كلمة عرفان وتقدير

استغرق هذا الكتاب كثيراً من الوقت في كتابته، كما تطلب إعداده إجراء عدد لا يعد ولا يحصى من الحوارات مع عدد كبير من الأفراد في محاولة لإنصاف مساهماتهم بالكامل. وإذا كنت قد نسيت أن أذكر أحداً كان من المفروض ألا يتم إغفاله، فأرجو قبول اعتذاري مقدماً. وأعزو هذا الإغفال غير المقصود لذاكرتي الضعيفة وليس لأي شكل من الحكم على المساهمات في هذا المشروع. وأود أن أتوجه بالشكر للجنة المواصلة بجامعة كولومبيا، مارك كيسيلمان Mark Kesselman و هنريك سبريوت Henrick Spruyt. وأود أيضاً أن أتوجه بالشكر لبعض أعضاء اللجنة وهم آلان سيلفير Alaan Silver وديك نيلسون Dick Nelson وجاك سنيدر Jack Snyder وهم يستحقون الشكر ليس فقط لموافقتهم على الانضمام للجنة ولكن لقراءتهم الدقيقة لهذا العمل الضخم وإسدائهم للنصائح القيمة حوله.

وأود أن أتوجه بالشكر لكيلي تساي Kellee Tsai وآدم شينجيت Adam Sheingate ووليام كونولي William Connolly، من جامعة جون هوبكنز وذلك لقراءتهم الجيدة ولمساعدتهم القيمة من أجل تحسين الحجج التي أتى الكتاب بها بشكل كبير. وأتوجه أيضاً بالشكر لكولين هاي Colin Hay وديف مارش Dave March ومات واتسونMatt Watson وجوناثان هوبكين Jonathan Hopkinمن جامعة برمنجهام في المملكة المتحدة – الذين استطاعوا أن يساندوا فكرة أن الأفكار لها أهميتها الكبرى. وأدين بالشكر لكل من روبين فارجهيس Robin Varghese وأليكس كوليAlex Cooley وسيفين ستينيموSven Steinmo وشيري بيرمان Sheri Berman، ليس فقط لأن الحوار معهم قد أدى إلى تحسين الطريقة التي أفكر بها وبقوة ولكن أيضاً لأنني لم أكن لأتم كتابة هذا الكتاب دون الاستعانة بصداقتهم وتشجيعهم علاوة على تبصرهم منقطع النظير.

وللآخرين الذين جعلوا صدور هذا الكتاب شيئاً من الممكن حدوثه في المراحل المختلفة، فإنني أعجز إلا عن قول شكراً من قلبي لاستماعهم ولمساعدتهم ولتحريضهم من أجل إتمام هذا المشروع. وينتج عن ذكر بعض الأسماء إغفال أسماء أخرى ولكن وعلى أي حال وليس وفقا لأي ترتيب، أود أن أشكر وبإخلاص أولئك الذين جعلوا هذا الكتاب شيئا ممكناً، وأصبح أفضل نتيجة لمجهوداتهم: وهم شيري بيرمان Sheri Berman، كيت مكنامارا Kate McNamara وبيتير هول Peter Hall وبيتير كاتزينستين Peter Katzenstein وإيلين جاربيل Ilene Garbel وأنا سيليني Anna Seleney وكريس بول Chris Ball وبريان بورجون Brian Burgoon وأنا إيليسون Anna Ellisson وباولا بلومكوفيست Paula Blomqvist وفيكتور بيستوف Victor Pestoff وكجيل أولوف فيلدت Kjell Olof Feldt وبير أولوف إيدين Per Olof Edin وبوروثيستين Bo Rothstein وكريستينا بوريوس Kristina Boreus وجوناثان كريشنير Jonathan Kirshner وراوي أبديلال Rawi Abdelal وأليكس موتيل Alex Motyl وأرفيد لوكاوسكاس Arvid Lukauskas وسيفين ستينيمو Sven Steinmo وفران بيفين Fran Piven وكينت ورسيستر Kent Worcester و مارك ويكهام جونز Mark Wickham Jones و إيرا كاتزنيلسون Ira Katznelson ودوج كارلميرز Doug Chalmers جوهانس ليندفال Johannes Lindvall وليني بيناردو Lenny Benardo وباتريك جاكسون Patrick Jackson وجون روجيه John Ruggie وبينت سوفاس ترانوي Bent Sofus Trannoy ومارتين ماركوسين Martin Marcussen وكريس هويل Chris Howell وآندي مارتين Andy Martin ودافيد بيكر David Baker وبي جي أنديرس ليندير P.J. Anders Linder وجليندا روزينثال Glenda Rosenthal ولكل من المؤسسة الأسكتلندية التعليمية الدولية Scottish International Educational Trust و Arbetslivcentrum، ومجلس الدراسات الأوربية the Council for European Studies ومعهد دراسات السياسة العالمية The Institute for Study Of World Politics، و the Josephine DeKarman Fellowship، وللمرحومة بيجي فريوند.

تمهيد

تنبع رغبتي في كتابة هذا الكتاب من قصة حقيقية. حيث كان أبي يعمل بالجزارة. ولم تواته الفرصة مطلقاً لدراسة الاقتصاد. وكنت معه في سيارته ذات مرة قبل الانتخابات البريطانية لعام ١٩٨٧ عندما أخبرني أنه لن يعطي صوته لحزب العمال، وعندما سألته عن السبب وراء ذلك أخبرني أنه "عندما سيتم انتخاب حزب العمال سيقوم بإنفاق كل الموارد المتاحة لديه لتوفير مزيد من فرص العمل، وهو ما يبدو ظاهريا عملاً جيدا، ولكنه لن يجدي بأي حال من الأحوال. إذ إن هذا العمل لن ينتج عنه إلا حدوث زيادة في الأسعار. ولكن الحزب لن يتوقف عند ذلك فهو سيكرر محاولاته مرة تلو الأخرى مما ستنتج عنه زيادات متلاحقة في الأسعار. وهو ما سيؤدي إلى استنزاف جميع الموارد ولن يتبقى ما يكفي للإنفاق على التعليم أو على الصحة وهنا ستلجأ الحكومة إلى الاقتراض. ونتيجة لحالة التضخم، سيكون الاقتراض أكثر كلفة، وهنا ستقل الأموال المتاحة لأي مقترض آخر. وبهذا تقل الأموال المتاحة للإنفاق، وهنا لن تكون هناك أموال متاحة للأفراد أي أموال توجه نحو الإنفاق، وكلما قل الإنفاق حدث تباطؤ في الاقتصاد، ولن تكون هناك فرص عمل كافية للجميع. ولكن إذا عاد حزب المحافظين مرة أخرى إلى الحكم فإنهم سيعملون على تخفيض الأعباء الضريبية ومن ثم سيتوفر مزيد من الأموال في أيدي الأفراد مما سيدفعهم للإنفاق ومن ثم ستتوفر مزيد من فرص العمل."

وهكذا، استطاع أبي وبمنتهى البساطة أن يستعيد ويلخص صراعا دام في الفكر الاقتصادي لمدة خمسين عاما على الأقل فيما لا يتجاوز دقيقة واحدة. ولو تمت الاستعانة بكل من بوكانان Buchanan وفريدمان Friedman ولافر Laffer

ونورد هاوس Nordhaus أو حتى بيجو Pigou لتشخيص حالة الاقتصاد البريطاني ما فعل أي منهم ذلك بأسرع من كثير من طلبة الدراسات العليا في الاقتصاد. ومع انبهاري وانهماكي في التفكير توجهت بالسؤال لأبي وقلت "إذن لماذا تتسبب الأموال التي ينفقها الأفراد والتي تتوفر لديهم نتيجة لتخفيض الأعباء الضريبية في خلق مزيد من فرص العمل في حين تتسبب الأموال التي تنفقها حكومة حزب العمال في حدوث التضخم؟" وهنا جلس أبي واستغرق لدقيقة في التفكير ثم قال "لأن هذا هو ما يحدث، ويجب ألا تقوم الحكومات بذلك."

استعدت في ذاكرتي هذه الحادثة بعد ما يقرب من عشر سنوات، في أحد فصول الدراسات العليا، وأدركت حقيقة في غاية الأهمية وهي أن الأفكار تكتسب أهميتها لأنها تعمل بالفعل على تغيير توقعات الأفراد فيما يتعلق بمصالحهم الذاتية. ووفقا لأي وضع مادي يمكن تخيله كان ينبغي لوالدي أن يصوت لمصلحة حزب العمال، ولكنه لم يكن ليفعل ذلك، فقد كان يؤمن بمجموعة من الأفكار التي أقنعته أن مصلحته تكمن في انتخاب المحافظين، وذلك بغض النظر عن صحة تلك الأفكار من عدمها. وقد أدى بي هذا إلى فكرة هي أنه بالنسبة للاقتصاد ما دام هناك شيء تؤمن به مجموعة كبيرة من الأفراد، فإنه يصبح حقيقة بسبب إيمانهم به، ثم إذا أصبح هذا الاعتقاد معادلاً من الناحية الوظيفية للحقيقة، فإنه يصبح فعالاً من الناحيتين الاقتصادية والسياسية .... ومن ثم فإنه من غيرالضروري أن يحدث تطابق بين الأفكار والحقيقة الواقعية في العالم حتى تحظى الأفكار بأهميتها في الواقع.

بناءً على هذه الفكرة، فإن هذا الكتاب يهدف إلى صياغة الكيفية التي قامت بها الأفكار برسم خريطة التغيير المؤسسي للديمقراطية الرأسمالية خلال القرن العشرين. ويعمل هذا الكتاب على بحث الدور الذي تلعبه الأفكار، والأفكار الاقتصادية على وجه التحديد، كعنصر أساسي لبناء وتغيير النظم المؤسسية. وفي محاولة لتتبع العمل الرائد لكارل بولاني، فإن هذا الكتاب يهدف إلى توضيح كيف

تم استخدام تلك الأفكار من قبل أصحاب الأعمال والعمال والدولة لمساعدتهم على تفهم أوقات عدم التيقن الاقتصادي ولبناء الحلول المؤسسية للأزمات فور حدوثها.

ويكمن المفتاح الرئيسي لفهم تلك الديناميكيات في التركيز على الطريقة التي ينظر بها الأفراد إلى العالم. فبالنسبة لغير المتخصصين في العلوم الاجتماعية يعد هذا نوعا من أنواع الإلهام. أما بالنسبة للمتخصصين وخصوصا في مجالي العلوم السياسية والاقتصاد السياسي، فإنهم ينظرون إلى فكرة أن "الأفكار تؤثر" بشيء من الريبة. فهم يُعَوِلون على المصالح الخاصة لتفسير وتوضيح أي غموض. ويوضح هذا الكتاب مدى بلادة اعتبار أن المصالح هي أدوات هيكلية، ويركز على الحاجة لإعادة التفكير في الطريقة التي ينظر بها الأفراد لمعتقداتهم ورغباتهم، ويركز على أهمية إعادة فهم العلاقة بين المصالح والأفكار والمؤسسات. ويوضح الرسم الكرتوني الخاص بجورج جروسز George Groszعلى غلاف هذا الكتاب إمكانية حدوث السلام بين رأس المال والعمل.

فإذا ما نظرنا إلى العامل النحيل وإلى الرأسمالي المنتفخ، قد نتساءل عما يمكن أن يكون قد جمع بينهما. وهنا سيتساءل القائم على دراسة العلوم السياسية عن المصلحة المشتركة التي من الممكن أن تكون قد جمعت بينهما، وإذا ما عدنا إلى الرسم الكرتوني لجروسز سنجد أن الإجابة هي أنه لا يوجد بينهما أي مصلحة حقيقية على وجه الإطلاق. ولكنهما لا يزالان يمشيان جنبا إلى جنب، ولا يزال كل منهما يدعم الآخر، وهناك حالة من السلام تسود بينهما على الأقل في الوقت الحالي. إذن لماذا يتوقف هذا السلام بين رأس المال والعمل إذا ما وضعنا في الاعتبار التعارض شبه الدائم بين المصالح الخاصة برأس المال والعمل؟ للإجابة على هذا السؤال فإن الاتجاه المادي المسيطر على الفكر الخاص بالعلوم السياسية أو الاقتصاد السياسي سيبحث عن المصلحة المشتركة. وعلى الرغم من وصف كينز John Maynard Keynes للمصالح بأنها شيءٌ متقلب فإن تلك النظريات المادية تتعامل مع المصالح وكأنها أشياء حقيقية في العالم وأنها سابقة لنا. ويتوافق

ذلك مع هوى دافيد هيوم الذي ينادي بأن يتم النظر إلى المصالح في بعض الأحيان على أنها خارج مدى البصر. فالمصالح تعمل على تنشيطنا وتحديد تحركاتنا ولكنها لا تتأثر بإرادتنا الخاصة. ولكن على العكس، فإنه على ما يبدو يتم تحديد مصالحنا بناءً على عوامل هيكلية مثل الموقع داخل أحد الفصول، أو تحديد نوع الأصل، أو الموقع القطاعي.....إلخ.

و إذا ما وضعنا تلك النظرة إلى العالم في الاعتبار، فمن الممكن أن يفترض أحدهم أن هذا الرأسمالي الممتلئ يمتلك مصنعاً للصلب يوجه إنتاجه بشكل رئيسي للأجانب. بل ومن الممكن أن يذهب أحدهم بافتراضه إلى أن هذا العامل النحيل الذي يسير إلى جواره هو أحد عمال هذا المصنع. هنا من الممكن أن يفترض أحدهم أنه طالما أنهما يسيران ويد أحدهما في يد الآخر فإنه لا بد أن تكون بينهما مصلحة مشتركة. ومن الممكن أن نقول في تلك الحالة أن الحكومة قد قامت بتخفيض سعر العملة. وفي الوقت الذي من الممكن أنْ يؤدي ذلك الإجراء فيه إلى الإضرار بمصالح العمال بصورة عامة – عن طريق زيادة أسعار الغذاء المستورد على سبيل المثال، فإن الوضع يختلف بالنسبة للعامل في قطاع التصدير حيث إن هذا الإجراء سيتسبب في سعادته. وذلك لأن العامل ورئيسه في تلك الحالة سيظنان أن الأوقات الجيدة قد بدأت، فمصلحتهما المشتركة ستتحقق والناتجة عن مواقعهم الهيكلية المتشابهة، والتي تم تحقيقها عن طريق زيادة الطلب على صادراتهم. حيث سيحصل الرأسمالي المنتفخ على مزيد من الأرباح؛ في حين سيحصل العامل النحيل على زيادة في أجره؛ والمثير للاهتمام هنا أن السياسات المرتبطة بهذا الموقف قد تم استبعادها وبشكل تام.

ففي هذا العالم، يقوم الرأسمالي والعامل بتكوين نوع من أنواع التحالف بين الطبقات المختلفة بغض النظر عن الأيديولوجيات أو عن الفهم الخاطئ أو عن العنف والصراع في الحاضر والماضي أو عن السياسات المحلية أو حتى عن المحتوى المؤسسي لتلك التحركات. حيث يتم هنا قصر موضوع "الوكالة" على

مجموعة من التغيرات في مستويات الأسعار في العالم الاقتصادي والتي يستجيب لها الوكلاء بشكل إيجابي. ويتم قصر السياسة على النتائج المترتبة على تلك التغييرات في الأسعار. ونتيجة لذلك فإن فهمنا يعتمد على طريقة النظر إلى التصرفات من منطلق المصالح المفترضة والتي يرتبط ويتأكد وجودها عن طريق الملاحظة المستمرة للسلوك. والهدف النظري لهذا الكتاب هو توضيح محدودية تلك التفسيرات ومن ثم العمل على استبدالها بفهم أكبر للتغيرات السياسية التي تحتل فيها الأفكار مكانة أمامية ومركزية .

الجزء الأول

النظرية

الفصل الأول

كارل بولاني والتغييرات المؤسسية

سوف يكون عصرنا هو العصر الذي شهد نهاية عهد الأسواق التي تنظم نفسها ذاتيا. .. فهناك مئات الملايين من البشر الذين اكتووا بنار التضخم ... وأصبح مبدأ تثبيت أسعار الصرف هو حجر الأساس في الفكر السياسي لدى الحكومات والشعوب. كما أصبح سداد الديون الأجنبية إضافة إلى تثبيت سعر الصرف أساساً للقرارت السياسية الرشيدة؛ بل أصبح عدم الإضرار بمصالح القطاع الخاص وعدم الإخلال بالسيادة القومية لا يمثلان تضحية كبرى في سبيل الحفاظ على نظام مالي متكامل.

Karl Polanyi, The great Transformation: The Political and Economic Origins Of Our Time (Boston: Beacon Press, 1944)

لا يزال وصف بولاني للاضطرابات الاقتصادية التي تنتج عن التنظيم الذاتي للسوق يحظى بصدى واسع، فإن تنبؤاته عن النهاية لنفس السوق مشكوك في صحتها، على الأقل إذا ما وضعنا في الاعتبار أننا الآن ننظر إلى الموقف بأثر رجعي. ففي بداية القرن الحادي والعشرين تبين لنا أن الإجراءات الخاصة بتثبيت أسعار الصرف ومحاربة التضخم والحرية غير المقيدة لانتقال رأس المال تعد "حجر الأساس للسياسات الرشيدة" في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك فإن تحليل بولاني لا يزال ينطوي على قيمة كبيرة، كمفهومه المتعلق بموضوع "الحركة المزدوجة" التي وصفها بأنها المحرك الرئيسي للتغيير المؤسسي.(١)

ويرى بولاني أنه على عكس الحكمة الاقتصادية المعروفة، فإن الأسواق لم تكن محايدة في آثارها التوزيعية كما لم تكن طبيعية في أصولها. ونظر بولاني، بصفة خاصة إلى العمل باعتباره عنصرا مغروسا في سلسلة من العلاقات الاجتماعية الطبيعية التي جعلت من بناء مؤسسات السوق والمبادلات غير الشخصية

---

(١) Karl Polanyi, The Great Transformations: The Political and Economic Origins Of Our Time (Boston: Beacon Press, 1944) P. 142.

أمرا بالغ الصعوبة. ومع ذلك فإن التقدم الذي حققته الرأسمالية وتحويل العمل إلى سلعة قد خلق أسواقا "غير ثابتة". وردا على هذا، قام العمال بتعبئة قواهم وطلب حماية الدولة ضد قيود السوق.(١) كانت هذه هي الحكمة الكبرى التي جاء بها بولاني، حيث رأى أن العمال الذين طُرِدوا من سوق العمل سوف يلجأون إلى الحكومات لحماية أنفسهم وهو ما سيؤدي إلى حدوث تغيير مؤسسي واسع النطاق.

وعلى أي حال، ستبرز مشكلة مباشرة فيما يتعلق بالتعامل مع نظرية الحركة المزدوجة على أنها نظرية متعلقة بتفسير التغيير المؤسسي. فقد استنتج بولاني أن المؤسسات الجديدة التي أنشأتها الدول كانت من قبيل مؤسسات الرفاهة في نظام مؤسسي يفرض تنظيماً ثقيلاً على حركة رأس المال ونطاق الأسواق، والتي كانت علامة على حدوث تغيير دائم في البناء المؤسسي للرأسمالية. باختصار يمكن هنا القول إن التحول الكبير كان يُنظَر إليه في ذلك الوقت على أنه عملية ذات اتجاه واحد. ولكن عندما كان بولاني يرسم تلك النتائج وقع في مغالطة من وجهة نظر الاقتصاديين الليبراليين في ذلك الوقت، حيث كان يرى أن الاتجاه إلى اقتصاد السوق يمثل "نهاية التاريخ" ووضع بولاني نهاية تاريخية محيرة من وجهة نظره حيث وصل إلى شكل مؤسسي للرأسمالية أطلق عليه المؤلفون الذين جاءوا من بعده الليبرالية المقيدة. Embedded liberalism (٢)

تأتي المغالطة التي وقع بولاني فيها، بالطبع، من اعتقاده أن "الحركة المزدوجة " قد انتهت عند هذا الحد. فإذا كان اقتلاع السوق قد أدى إلى "حركة

---

(١) Polanyi, The Great Transformations, pp. 56-86, 135-63.

(٢) John Gerald Ruggie, "International Regimes, Transactions and Change: Embedded Liberalism In The Post War Economic Order," International Organization 36 (2) Spring (1982); Jonathan Kirshner, "Keynes, Capital Mobility and The Crisis Of Embedded Liberalism," Review Of International Political Economy 6 (3) Autumn (1999); Eric Helleiner, States and The Reemergence Of Global Finance (Ithaca: Cornell University Press, 1994); Katheleen R. McNamara, The Currency Of Ideas: Monetary Politics and The European Union (Ithaca: Cornell University Press, 1998), esp. pp. 54-5, 82-7.

مزدوجة" حيث سعت العمالة إلى طلب الحماية عن طريق إعادة الغرس المؤسسي، فإنه يغدو من غير المعقول ألاّ يكون هناك توقع لأي رد فعل معاكس من قبل أولئك الأكثر تأثراً بغرس تلك المؤسسات الجديدة وهم الرأسماليون. وفي الواقع ما يزال هذا الصراع السياسي حول غرس السوق أو عدم غرسه قائماً حتى اليوم على الرغم من تغيير نطاق الصراع. ويمكن النظر إلى النظام الاقتصادي الليبرالي الجديد على أنه التفسير الأخير لنظرية الحركة المزدوجة لبولاني. وهي محاولة جديدة لاقتلاع السوق من المجتمع وطي مؤسسات الحماية الاجتماعية . على أن يحل محلها نظام مؤسسي أكثر توافقاً مع السوق. وباختصار وعلى الرغم من المشاكل التي تحيط بإمكان اعتبارها فكرة كافية للتغيير، يبدو أن الحركة المزدوجة قد حظيت بتفسير آخر، أو لتوخي الدقة، انقلاب تام. أي أن التحولات التي حدثت لكل من الأسواق المقيدة في فترة ما بعد الحرب، والأسواق ذاتية التنظيم في عشرينيات القرن الماضي كانت تتبع نمطاً مشتركاً. والغرض من هذا الكتاب هو شرح كل من هذين التحولين الكبيرين.

الحركات المزدوجة في القرن العشرين

عانت المؤسسات الاقتصادية والتنظيمية للدول الليبرالية الرأسمالية من عدم الاستقرار في العشرينيات و الثلاثينيات من القرن العشرين التي شهدت أحداث الكساد العظيم، ورفضت معظم تلك الدول الاعتماد على الأفكار الليبرالية الكلاسيكية واتخاذها أساساً في عملية الإدارة الاقتصادية. وكرد فعل لتلك الحالة من عدم الاستقرار وعدم التيقن تم تطبيق عدد كبير من النظم والأفكار الاقتصادية لإعادة تحريك النشاط الاقتصادي وإعادة التوزيع في مختلف الدول بداية من النظام الكينزي ووصولا إلى النظام الفاشي. وقد قدمت الأفكار الكينزية –أكثر من الفاشية– أساساً أيديولوجياً للنظم التي تم تبنيها في فترة ما بعد الحرب فيما عرف "بالليبرالية المقيدة" وذلك من وجهة نظر بولاني وآخرين.[١]

On The Failure Of Keynesian Ideas in Germany in The 1930s, See Sheri Berman, (١) The Social Democratic Moment: Ideas and Politics In The Making Of Interwar Europe (Cambridge: Harvard University Press, 1998), esp 183-6.

وقد أدت تلك الأفكار الاقتصادية إلى بلورة فكرة أنه لابد أن تعمل الحكومات على السيطرة على الاقتصاد القومي وذلك من خلال السيطرة على السوق من خلال بعض السياسات النشطة وذلك لأن التجربة أثبتت أن الاقتصاد المعتمد كلياً على القطاع الخاص يعاني بدرجة كبيرة من مشكلة عدم الاستقرار وعدم القدرة على تحقيق الأهداف الاجتماعية بالطريقة المثلى. وخصوصاً إذا ما تطرق الحديث إلى البطالة الضخمة وطويلة الأجل، والتي ينظر إليها باعتبارها إحدى نتائج العمليات الرأسمالية التي لايمكن تفاديها. وفي ضوء تلك الأفكار الجديدة تكون الدولة مسئولة عن وضع شروط مجتمعية للاستثمار للحد من عدم الاستقرار في الأسواق والمرتبط بدورة الأعمال وما يلحق بها من ارتفاع في معدلات البطالة.(١) وقد كانت تلك الأفكار هي الوسيلة التي من خلالها استطاع بولاني أن يحقق المنتج النهائي لفكرة الحركة المزدوجة وهو خلق مؤسسات الليبرالية المقيدة وبالتالي العمل على تفسير التغيرات المؤسسية. وفي الواقع حققت الحركة المزدوجة لبولاني تغيراً مؤسسياً متتالياً ومع ذلك فإنها لم تتوقف عند هذا الحد.

وقد شهدت فترة الركود الاقتصادي في السبعينيات وأوائل الثمانينيات حركة مزدوجة مضادة بعيداً عن تلك الأفكار المتعلقة بالليبرالية المقيدة، عندما بدأت الدول تعاني من مشكلات مثل مشكلة الركود التضخمي التي فشلت الأفكار والمؤسسات

---

(١) "John Maynrd Keynes، The General Theory Of Employment, Interest and Money" (New York: Harcourt Brace, 1964), pp. 245-57, 372-85

تنظر تلك الدراسة إلى الليبرالية المقيدة على أنها شكل مختلف للدولة. بينما ينظر Ruggie وآخرون إلى آلية بريتون وودز لسعر الصرف على أنها نتيجة لليبرالية المقيدة. ووجهة نظر هذا الكتاب هي أن النظام المالي العالمي هو الذي فرض على أنظمة الإصلاح المالي المحلية الطبيعة الليبرالية مما خلق ما يُعرف بالليبرالية المقيدة. فقد تميزت اقتصاديات معظم تلك الدول بأسواق رأسمالية مغلقة نسبياً، وسياسات مالية مرتبطة بالطلب، وتأكيداً على أهمية دور الدولة تم النظر إلى مشكلة البطالة على أنها نتيجة مباشرة لانخفاض معدلات الطلب والفشل في زيادتها.

القائمة في ذلك الوقت في التعامل معها ومواجهتها.(١) وفي مثل هذا الموقف أصبحت المؤسسات التي كانت تعمل على أنها أسس للنظام الليبرالي المقيد، محلاً لانتقاد وموضعاً للجدل. وأصبح يجري تشخيص المؤسسات والأدوات مثل البنوك المركزية غير المستقلة والسياسات الإيجابية للموازنة العامة بأنها جزء من المشكلة وليست "جزءاً من الحل "لمشكلة الركود القائمة في تلك الفترة وأصبحت تفقد شرعيتها ويتم حلها. فضلاً عن أنه على النقيض من الحركة المزدوجة السابقة قامت جماعات الأعمال وحلفاؤها السياسيون بإزاحة الحكومات عن الدور الذي تلعبه في حالات الركود الاقتصادي. وقد استخدمت مجموعات الأعمال حزمة متنوعة من الأفكار النقدية وغيرها من الأفكار النيوكلاسيكية لإعادة تعريف حدود الاقتصاد بعيداً عن تأكيدات كينز على إعادة التوزيع والنمو، وكان ذلك في اتجاه التركيز الليبرالي الجديد على ضبط التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ويمكن هنا القول باختصار إنه كما كان هناك رد فعل من قبل العمالة والدولة على الانهيار الاقتصادي في خلال الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي عن طريق إعادة غرس السوق، قامت مجموعات الأعمال نفسها باتخاذ رد فعل معاكس في خلال السبعينيات والثمانينيات لاقتلاع الليبرالية مرة أخرى. وبذلك نجحت جماعات الأعمال وحلفاؤها السياسيون في تحقيق النجاح. وبحلول التسعينيات ظهر من جديد نظام مؤسسي ليبرالي في عديد من الدول الرأسمالية شديد الشبه بالنظام الذي ظهر في فترة الثلاثينيات وتم التخلي عنه في ذلك الوقت، وهو ما يعني أن الليبرالية الجديدة والليبرالية الكلاسيكية تتسمان بارتفاع حركة

---

(١) "لم تقدر على المواجهة " تلك هي الجملة المناسبة لذلك الموقف فحقيقة الأمر أن بعض الماليين الاقتصاديين اعتمدوا على النموذج المبسط "لصدمة العرض" كما أرجعوا زيادة معدلات التضخم في ذلك الوقت إلى ارتفاع سعر النفط وهذا هو السبب الرئيسي والمقنع والخاص بتفسير ارتفاع الأسعار في تلك الفترة، انظر Thomas Mayer, Monetary Policy and The Great Inflation In The United States، (Cheltenham: Edward Elgar, 1999).

رأس المال والتدفقات الرأسمالية الضخمة من القطاع الخاص وبأدوات إدارة الاقتصاد الكلي المتوافقة مع الأسواق، والرغبة في صمود ميزان المدفوعات أو أي مشكلات أخرى خاصة بعدم التوازن عن طريق الدخول في حالة من الانكماش. إلى جانب التعامل مع معدلات البطالة على أنها شيءٌ مرتبط بالسعر الذي يحدده السوق للعمل، وهنا يبدو أن الحركة المزدوجة لبولاني أصبحت معكوسة.

وحتى يمكن تفسير كلا التحولين اللذان حدثا من الضروري أن نفهم طبيعة التغيرات المؤسسية بطريقة أفضل من الطريقة التي قدمها بولاني في إطار الحركة المزدوجة. ولكي يتم ذلك فإن هذا الكتاب يركز على عاملين مهمين تم ذكرهما فيما سبق، كما أنهما يحظيان عادة بإشارة قصيرة في تفسير مفاهيم الاقتصاد السياسي وهما: الاستخدامات السياسية للأفكار الاقتصادية وسياسات الأعمال المنظمة[1] . ولكي تجري إعادة الأعمال إلى السوق مرة أخرى فإن هذا الكتاب يسهم ويتعامل

(١) تاريخياً كان الدارسون يفضلون دراسة العلاقة بين العمل والدولة من خلال الخصائص المميزة للاقتصاد السياسي المقارن بدلاً من الاستثناء النسبي لتأثير الأعمال على السياسات المختلفة. وعلى أي حال فقد ظهر في أواخر التسعينيات عدد من الدراسات الرائعة حول فكرة التعامل مع الأعمال على أنها محرك أساسي للقرار السياسي. لقراءة عدد من تلك الدراسات انظر Peter Swenson," Arranged Alliances: Business Interests In The New Deal," Torben Iversen, Jonas Pontusson, and ، " Politics and Society 25 (I) (1997); David Soskice, eds, Unions, Employers, and Central Banks: Macroeconomic Coordination and Institutional Change In Social Market Economies (New York: Cambridge University Press, 2000); Peter A, Hall and David Soskice, eds., Varieties Of Capitalism: The Institutional Foundation Of comparative Advantage (New York: Oxford University Press, 2001)) وعلى الرغم من روعة تلك الدراسات فإنها لم تستطع أن تجد حلولاً لبعض الأمور مثل الإجابة عن الموضوع الذي أثاره المعهد السويدي للتجارة (HUI) في الدراسة التي أعدها والتي أفادت بأن المواطن السويدي متوسط الدخل أصبح أكثر فقرا من أي مواطن أمريكي ذي أصول إفريقية يعيش داخل الأزقة في إحدى المدن الأمريكية (article. jhtml? type=search & http://www.reuters.com/news storyID=918506). وتتشابه السياسات الخاصة بالأعمال مع السياسات الخاصة بالمصالح بخصوص بناء التوازنات في كليهما.

مع الباحثين في المجال المؤسسي من خلال وضع مفهوم نظري عن مدى ما تمثله الأفكار و– بخاصة الأفكار الاقتصادية – من أهمية قصوى كعنصر أساسي للبناء والتغير المؤسسي. ومن خلال تحدي الطريقة التي ينظر بها علماء العلوم السياسية غالباً للعلاقة بين الأفكار والمصالح والمؤسسات في ظل ظروف عدم التيقن، فإن النظرية التي تم وضعها واختبارها هنا لا تعمل على تقليل أهمية الأفكار مقارنة بالمصالح كما لا تتعامل مع الأفكار على أنها مكملات غير ضرورية في عملية تفسير طبيعة المؤسسات القائمة. ويحاول هذا الكتاب توسيع الحدود الموضوعة في الدراسات المؤسسية والفكرية للوصول إلى مفهوم أكثر اتساعاً ينظر إلى الأفكار والمصالح معاً كعنصرين أساسيين للتغير المؤسسي.(١)

الهياكل المؤسسية لا تأتي ومعها صحيفة تعليمات:

إعادة التفكير في التغيرات المؤسسية

بينما تمثل نظرية الحركة المزدوجة لبولاني اكتشافاً رائعاً، فإنها تعاني قصوراً خطيراً عندما يتطرق الأمرإلى اعتبارها نظرية للتغير المؤسسي مما يستلزم إعادة صياغتها فكرياً. إذ إن الحركة المزدوجة إلى جانب عديد من النظريات الأخرى ترى أن التغيير المؤسسي ظاهرة مرتبطة بالمصالح وتنظر إلى هذا التغيير على أنه ظاهرة ساكنة نسبياً.(٢) وأنه لإعطاء تفسير للتغيرات المؤسسية

---

(١) For an account of Ideas that subordinates with Intrests, see Judith Goldstei, Robert Keohan, eds., Ideas and Foreign Policy: Beliefs, Institutions, and Political change (Ithaca: Cornell University Press, 1993). For attempts to overcome this dichotomy between ideas and interests, see Kathryn Sikkink Ideas and Institutions: Developmentalism In Argentina and Brazil (Ithaca Cornell University Press, 1991); Berman, The Social Democratic Moment; McNamara, The Currency Of Ideas; Ngaire Woods, "Economic Ideas and International Relations: Beyond Rational Neglect," International Studies Quarterly 39 (2) (1995).

(٢) For Examples for such structural explanations, see Ronald Rogowski, Commerce and Coalitions: How Trade Affects Domestic Political Alignments (Princeton: Princeton University Press, 1989); Douglass C. North and Robert P.

لابد من مقارنة عناصر التغير المؤسسي في الوقت الحالي بمواجهتها مع التغيرات التي حدثت في الماضي ومن ثم تتم إضافة متغير آخر (عادة ما يكون متغيراً خارجياً) لتوضيح كيفية انبثاق الحديث من القديم.(١) وهذا النوع من الجدل يفرض ضمناً وجود النموذج التالي : "التوازن المؤسسي" فاصل زمني ←——

——← "توازن مؤسسي جديد"(٢) فإذا ما تمت صياغة هذا النموذج وفقاً للحركة المزدوجة، يمكن تفسير الانتقال من المؤسسات غير المقيدة إلى المؤسسات المقيدة عن طريق الفاصل الزمني في الفترة ما بين العشرينيات والثلاثينيات حيث إن المؤسسات التي وجدت في فترة الثلاثينيات كانت تعمل وفقاً لنتائج مؤسسات فترة العشرينيات. وفي ظل هذا النموذج السابق يلاحظ أن التوازن المؤسسي الجديد يعمل على إعادة تشكيل نفسه بطريقة تلقائية.

وهذا النموذج الذي يعمل على شرح التغيرات المؤسسية يعتبر نموذجاً غير مُرضٍ لسببين. السبب الأول هو سبب مباشر وهو أن المنطق الذي بُني عليه هذا

Thomas, The Rise of Western World: A new Economic History (Cambridge University Press, 1973). For agent-centered but still static alternatives see Douglass North, Institutions, Institutional Change, and Economic Performance (Cambridge: Cambridge University Press, 1990); Elinor Ostrom; Governing the Commons: The Evolution of Institutions for Collective Action (Cambridge: Cambridge University Press, 1990)

(١) لإعطاء مثال على هذا المنطق، ظهر النظام الليبرالي كنتيجة للأزمة الناتجة عن التغيرات السلبية في السيولة لدى البنوك في فترة العشرينيات. أدى هذا التغير إلى خلق مؤسسات تعمل على توفير السيولة مما أدى إلى زيادة معدلات التضخم في الستينيات والسبعينيات. انظر
Milton Friedman, Anna J. Shwartz, A Monetary History Of The United States 1867-1970(Princeton: Princeton University Press, 1963).

(٢) لمناقشة مزايا وعيوب منطق الفاصل الزمني في العلوم السياسية انظر
Stephen Krasner, "Approaches to the State: Alternative Conceptions and Historical Dynamics," Comparative Politics 16 (2) January (1984); Hendrik Spruyt, The Sovereign State and Its Competitors,(Princeton: Princeton University Press, 1994)

النموذج هو أن ما يحدث في الفترات الزمنية الحالية يفسر ما حدث فيما سبق، ولكن للأسف فإن ما يحدث لاحقاً قد لا يوفر تفسيراً لما حدث في السابق إلا إذا أمكن للمرء تحديد الروابط السببية بين السابق واللاحق.[١] والسبب الثاني أن هذا النموذج لا يحدد هذه الروابط. ومن خلال تحديد نوايا القائمين بالعمل، ووفقاً للنتائج الظاهرة هنا تكون آلية التغير المؤسسي غير محددة بشكل قاطع أو على أسوأ تقديرمحيرة بشكل كبير.[٢]

ومع أن ظهور مؤسسات الليبرالية المقيدة كان في واقع الأمر نتيجة لفشل الليبرالية الكلاسيكية، كما أن مؤسسات الليبرالية الجديدة كانت نتيجة لفشل الليبرالية المقيدة فإن حالات الفشل لم تكن تمثل ظاهرة واضحة، ذاتياً للقائمين بالعمل في الميدان بحيث تتطلب حلولاً واضحة وذلك لأن التغيرات المادية الخارجية قد توفر تفسيراً لاختلال نظام مؤسسي بعينه، فإن عوامل عدم الاستقرار الداخلة لا يمكن أن تفسر في حد ذاتها كيف يمكن للنظام الجديد أو المعدل أن يفرض نفسه في المؤسسات الجديدة بالصورة التي يتخذها فعلاً.[٣] ويمكن هنا القول بإختصار أن النظريات الهيكلية المتعلقة بظروف العرض المؤسسي لا تستطيع أن تحدد الشكل المؤسسي للمستقبل. ومن الناحية النظرية، لا يمكن لأي عامل خارجي أن يحدد على وجه التحديد أشكال التغير المؤسسي الذي يمكن أن يحدث. في حين أنه يمكن تفسير حالة الخلل المؤسسي الحالي على أنه نتيجة لعوامل خارجية، فإن الانتقال

---

(١) نحاول هنا أن نوضح أن الأحداث السابقة ليست بالضرورة هي السبب الرئيسي للأحداث الحالية.

(٢) وفقا للجدلية التي يطرحها Robert Wade يكون من الضروري التعرف على تلك العيوب النظرية لأن تلك النظريات تؤدي إلى حدوث نوع من أنواع التسبب غير المنطقي لدراسة العلوم السياسية. فوجود "العوامل" دائما ما ينتج عن حقائق مؤكدة للمصالح المشتركة، ومن ثم نجد أن التأثير الناتج يحدث من المخرجات السياسية المتمشية مع تلك المصالح. انظر
Robert Wade, "East Asia's Economic Success: Conflicting Perspective, Partial Insights, Shaky Evidence," World Politics 44 (2) (1992), p. 309.

(٣) على وجه التحديد، عندما يختل التوازن الحالي، لا يمكن أن تكون هناك طريقة مسبقة للتنبؤ بكيفية تعامل التوازن الجديد مع الإخفاق الناتج عن التوازن السابق.

من هذا الوضع المؤسسي إلى وضع مؤسسي آخر أكثر استقرارًا يجب أن يتم النظر إليه على أنه عملية داخلية، وبخاصة عند الحديث عن كيفية قيام العوامل بإعادة تصميم وبناء النظم المؤسسية، مع ضرورة تحليل الظروف التي تحدث في ظلها تلك التحركات.

عدم التيقن والأزمة في التغير المؤسسي

هناك شرطان أساسيان يجب أن تلاحظهما تلك النظريات الخاصة بالتغير المؤسسي التي تعتمد على السكون النسبي. فإنه عادة ما يتم تجاهل هذين الشرطين وهما: طبيعة عدم التيقن التي يواجهها الوكلاء الاقتصاديون ومجموعة الأفكار المتاحة أمامهم. ومع أن بعض النظريات المؤسسية ترى صراحة أن عدم التيقن هو أحد الأسباب الرئيسية لوجود المؤسسات، فإن تلك النظريات تعمل على تقليل أهمية عدم التيقن والتحدث عنه بصيغة المخاطر. ووفقاً لتلك النماذج فإن العرض المؤسسي ينتج من "حاجة" الوكلاء إلى التحقق من أن مصالحهم المفترضة في بيئة موجودة "محفوفة بالمخاطر". وعلى أي حال سوف يتم التطرق لهذا الموضوع بمزيد من التفصيل في الفصل القادم من هذا الكتاب فهذا الجدل السابق قد لا يكون مطلوباً في ظل الموضوع الذي يتم الحديث عنه الآن وهو حالات الأزمات الاقتصادية – والتي لا يمكن أن تفهم في ظل التحدث عن المخاطر.[١] وبدلاً من ذلك فإنني سوف أعمل على تسمية هذا الموقف في هذا الكتاب بعدم تيقن نايتين "Knightian"[٢] وهو الموقف الذي ينظر إليه الوكلاء المعاصرون على أنه حدث

---

(١) نتحدث هنا عن موقف يكون الوكلاء فيه على ثقة من مصالحهم ولكنهم غير واثقين من كيفية تحقيق تلك المصالح.

(٢) On Knightian uncertainty, see Frank Knight's original conception in Frank H. Knight, risk, uncertainty and Profit (Boston and New York: Houghton Mifflin Company, 1921).

كان منظور عدم التيقن الذي أثر وبشكل كبير على طريقة تفكيري والذي اعتمدت عليه بشكل كبير مستقى من كتاب،

Jens Beckert, "What Is Sociological about Economic Sociology? Uncertainty and the Embeddedness of Economic Action," Theory and Society 25 (6) (1996).

منفرد يكون فيه هؤلاء الوكلاء غير متأكدين بشكل قطعي من حقيقة مصالحهم ناهيك عن كيفية تحقيق تلك المصالح بالفعل.

تقدم النماذج الساكنة للتغير على أساس استبعاد فكرة نايتن عن عدم التيقن باعتبارها موضوعاً يجعل من محتوى المؤسسات الجديدة محدداً للمشكلات التي واجهتها المؤسسات السابقة. وبالتالي يجري تجنب التحدث عن كل من فكرة عدم التيقن وفكرة ومصالح الوكلاء (و بالتالي أفعالهم). وعلى أي حال إذا ما تم النظر إلى فترات عدم الاستقرار الاقتصادي على أنها حالات عدم تيقن نايتن، فسوف يحدث تغير في شرطين في تلك الحالة: الأول، هو أن مصالح الوكلاء سوف تتحول إلى شيء يجب شرحه وليس شيئاً يمكن الاعتماد عليه لتوفير الشرح اللازم للموقف. أما الشرط الثاني: فهو الإشارة إلي الأزمات الاقتصادية وحقيقتها سيمثل مشكلة ذات أهمية نظرية أكبر مما كان معروفاً عادة فيما سبق. وذلك لأن السبب الذي يجعل من الأزمة الاقتصادية أزمة حقيقية لا يمكننا من النظر إلى الأزمات الاقتصادية كظواهر ذاتية الظهور.(١) ونظراً لأن عدم الاستقرار المؤسسي يمكن أن يؤدي إلى عدم التيقن، كما يمكن أن يؤدي عدم التيقن إلى إظهار مشكلات أخرى مثل انهيار أسعار الصرف أو ارتفاع الأسعار بطريقة تضر بمصالح الوكلاء، مع عدم إمكان تقديم الأسباب أو حتى الحلول لهذه المشاكل عن حالات وظروف الانهيار الذي حدث. هنا لابد أن يقوم الوكلاء

---

(١) See Colin Hay, "Narrating Crisis: The Destructive Construction Of The 'Winter Of Discontent,' " Sociology (30) 2 May (1996); Diborah A. Stone, "Casual Stories and the Formation Of Policy Agendas," Political Science Quarterly (104) 2 (1989).

على سبيل المثال ، تعد أزمة التضخم الكبير الذي شهده الاقتصاد الألماني في فترة العشرينيات من القرن الماضي كارثية لأنها تسببت في توقف عمل الآليات الأساسية للاقتصاد. ولكن يتطلب توضيح الأسباب الرئيسية لتلك الأزمة شرحاً كثيراً ووافياً. وفي نفس السياق وفي عام ١٩٧٩ تم انتخاب حزب المحافظين في بريطانيا بهدف التغلب على مشكلة وجود ستمائة ألف عاطل عن العمل. وبحلول عام ١٩٨٣ كانت بريطانيا تعاني من بطالة حوالي خمسة أضعاف هذا العدد ولكن لم تكن الدولة ترى أن هذا الأمر يشكل أزمة. وبذلك يمكننا القول إن الأزمات تحتاج إلى أن تروى وتشرح لأنها ظاهرة غير ذاتية الظهور.

بالجدل، والتشخيص، والعمل على تغيير تغير المواقف والأفكار وفرض تصوراتهم حول الأزمة على الآخرين وذلك قبل اتخاذ أي قرار جماعي لحل حالة عدم التيقن التي تواجههم وقبل أن تتحول إلى شكل مؤسسي ذي مغزى. وكما يرى كولين هاي أن "تعبئة التصورات المتعلقة بالأزمة تتضمن وضع وانتصار أيديولوجية مبسطة يكون عليها إيجاد وبناء نقاط ذات صدى وقبول لدى الخبرات الفردية المتعددة[(١)]. وبذلك يمكننا القول بأن الأزمة قد أصبحت إجراء للتدخل التشخيصي وبناء مصادر عدم التيقن. وعند وضع ذلك في الاعتبار تصبح مجموعة الأفكار المتاحة والتي يمكن أن توفر تفسيراً لبيئة الأعمال، وتقلل من مخاطر عدم التيقن وتجعل حدوث إجراء جماعي مفيد أمراً ذا أهمية بالغة لتحديد شكل المؤسسات الجديدة.[(٢)]

ولما كانت التغيرات الهيكلية لا تحدث وفقاً لتعليمات مسبقة فإن الأفكار الاقتصادية تجعل هذا الحل المؤسسي ممكناً وفعلاً عن طريق توفير تشخيص موثوق به لماهية حقيقة الأزمة الفعلية ومتى يشكل موقف بعينه حدوث أزمة فعلية. وتعمل الأفكار الاقتصادية على تشخيص "ما الذي أدى لحدوث الخطأ" وبالتالي الوصول إلى "ما يجب فعله". وهكذا يمكن القول باختصار أن طبيعة الأزمة لا يمكن تحديدها وفقاً لتأثيرها أو آثارها أو مسبباتها أو حتى وفقاً للمواقف التي سيعمل الوكلاء على اتخاذها لتحقيق مصالحهم. بل إن تشخيص وضع ما بأنه أزمة يتم من خلال مجموعة من الأفكار وهو عبارة عن بناء يجعل من حالة عدم التيقن التي يواجهها الوكلاء وضعاً قابلاً للتفسير والإدارة وقابلاً لاتخاذ إجراءات بشأنه.

---

(١) Colin Hay, "Crisis and the Structural Transformation Of The State: Interrogating Processes of Change," British Journal Of Politics and International Relations 1 (3) October (1999), p. 321.

(٢) تنتج هذه الأفكار بهدف التجاوب مع الظروف الجديدة وتعد عناصر إبداعية في مجال الاقتصاد السياسي، ولكن تلك الافكار لا تأتي من فراغ وخصوصاً لأنها تنبع من حالة من عدم التيقن خلال ظروف غير مستقرة. ولكن وعلى أي حال ولأن تلك الأفكار نابعة عن حالة عدم التيقن فإنه من غير الممكن أن تطبق في أي نوع من الأزمات الظاهرة بشكل ذاتي. وتلك الأفكار هي أفكار متولدة وليست ناتجة عن استجابة لأحداث بعينها وأود أن أشكر بيل كونولي Bill Connolly على هذا التوضيح.

ولذلك في أوقات الأزمة يصبح من الضروري بل ومن الملح بشكل كبير الاستماع إلى الأفكار الاقتصادية الموجودة لدى الوكلاء الاقتصاديين. (١)

إعادة التفكير في الأفكار

تؤدي معرفة تلك الشروط إلى فتح مجال لتوضيح أهمية الأفكار بالنسبة للتغيرات المؤسسية المبنية على الفكرة الأصلية لبولاني ألا وهي فكرة الحركة المزدوجة. ففي الوقت الذي نظر فيه بولاني إلى نظرية الحركة المزدوجة على أنها دالة لبعض الوكلاء الذين لديهم بعض الأهداف الهيكلية والذين لديهم في نفس الوقت ردود أفعال على الأزمات ذاتية الظهور، فإن هذه النظرة وغيرها ذات الطبيعة الساكنة للتغير افتقدت الأهمية القصوى لمشكلة عدم التيقن والأفكار في تحديد شكل ومحتوى التغيير المؤسسي. وللأفكار الاقتصادية قوة ملحوظة في هذا السياق لأنها لا تعكس ببساطة الأوضاع في العالم الذي سبقها. ولا يمكن بالطبع إغفال حقيقة أن الأفكار لا بد وأن تعكس ما يحدث في العالم بدرجة ما وخصوصاً في فترات الاستقرار المؤسسي. ولكن الأفكار في نفس الوقت تعطي بناءً يُمَكِّن الوكلاء من أن يحددوا الأزمة تحديداً حقيقياً، ومن ثم يتمكنون من تخطيط ووضع السياسات الملائمة لشق طريقهم إلى الأمام.

و تعمل الأفكار الاقتصادية على تزويد الوكلاء بإطار تفصيلي يشرح ويقدم وصفاً لطبيعة عمل الاقتصاد من خلال تحديد عناصر مكوناته وما يصلح وما لا يصلح من العلاقات المتشابكة داخل ذلك الهيكل. كما تقدم الأفكار الاقتصادية للوكلاء

---

(١) لقراءة المحاولات الحقيقية لشرح ردود أفعال الدول على عدم الاستقرار الاقتصادي والتي تفترض أن المصالح مفترضة وأن الأزمات غير مبهمة
انظر

Peter A. Gourevitch, Politics In Hard Times: Comparative Responses To International Economic Crises (Ithaca: Cornell University Press, 1986); Helen V. Milner, Resisting Protectionism: Global Industries and the politics of International Trade (Princeton: Princeton university Press, 1988).

نظرة علمية ومعايير قياسية للأوضاع السياسية والاقتصادية الجارية، فضلاً عن إعطائهم رؤية حول كيفية بناء تلك العناصر.(١) أي أن الأفكار الاقتصادية تعمل كمشروع تمهيدي للمؤسسات الجديدة. وباختصار يمكن القول بأن الأفكار الاقتصادية تساعد الوكلاء على أن يقللوا من مخاطر مشكلة عدم التيقن وأن يتقدموا بحلول جيدة للأزمات؛ عن طريق بناء مؤسسات جديدة تساير تلك الأفكار الجديدة.

فضلاً عما تقدم، فإن تحليل التغيير المؤسسي يوحي بأن تخفيض عدم التيقن وتحديد الأسباب، والتقديم الفعلي لمؤسسات جديدة كلها أجزاء من منظومة من الأحداث المتتالية التي تؤثر فيها الأفكار تأثيراً مختلفاً في الظروف المختلفة. وهذا الفهم المتسلسل للتغيير هو ما تفتقده فكرة الحركة المزدوجة وغيرها من النماذج الساكنة للتغيير المؤسسي إلى جانب ما يمكن للأفكار الجادة أن تحققه ألا وهو جعل التغيير المؤسسي أكثر ديناميكية وقدرة على التحوط للمخاطر، وسياسياً على أن العملية والتحوط للمخاطرَ لا يمكن فهمهما في نطاق نموذج للسكون النسبي نظراً لأن هذا النموذج لا يعترف حتى بمثل هذه الظروف. وإذا ما حدث نوع من أنواع إعادة الصياغة لفكرة الحركة المزدوجة فإنها يمكن أن تقدم مساعدة قوية في فهم أنماط التغيرات المؤسسية الكبرى واسعة النطاق. ولا يعني هذا القول بأن الأفكار هي العامل الوحيد المهم أو أن التغير المؤسسي هو أمر فكري خالص فالحقيقة مخالفة لذلك تماماً.(٢) ولكن من المؤكد أن الأفكار الاقتصادية تكتسب أهمية كبيرة

---

(١) يمكن النظر للأفكار الاقتصادية على أنها علمية وذات طبيعة قياسية طالما أنه هناك اتجاهات إيجابية حيث تعمل الضرورات الاقتصادية على عمل نوع من أنواع التبادل وبالتالي على إيجاد هياكل مختلفة للتوزيع. فعلى سبيل المثال، إذا ما قمنا بقبول افتراض أن أهم محدد من محددات النمو هو وجود حوافز تغري الأفراد على الاستثمار (اتجاه إيجابي) فهنا سيكون تخفيض حجم الضرائب وحجم الإنفاق الحكومي (استجابة سياسية) تعطي معياراً قياسياً هو أن (الإنفاق الحكومي بهذا الشكل لا يعد شيئاً محموداً).

(٢) على سبيل المثال، قد ترفض مجموعة من الماليين في رد فعلها على الظروف الجديدة وعدم التيقن أن تستعين بالأفكار لما تمثله تلك الأفكار من تخفيض للدور الذي يلعبونه،و لكن عند درجة معينة من عدم التيقن وقبل الوصول إلى تلك المرحلة من الممكن أن يقبل هؤلاء

في الأوقات التي تعاني فيها الأطر المؤسسية والتوزيعات القائمة بناءً على هذه الأفكار من الإخفاق وإلى سيادة عدم التيقن. ففي تلك الأوضاع تصبح الأفكار وحدها هي التي تملي على الوكلاء ما يجب عليهم أن يفعلوه وما هو المستقبل الذي عليهم بناؤه.

اختيار حالات الدراسة: الولايات المتحدة الأمريكية والسويد

في الاستقصاء الذي أجري لحالات الحركة المزدوجة في القرن العشرين، كان صعود وهبوط المؤسسات الليبرالية المقيدة في كل من الولايات المتحدة والسويد يقدم أمثلة "لأقصى اختلاف" واستراتيجيات الحالة الحرجة،[١] ويرجع المنطق في اختيار معيار الاختلاف الأقصى إلى أنه إذا وجد أحد المتغيرات المهمة في حالتين مختلفتين تمام الاختلاف في كافة النواحي بخلاف المتغيرات المفترضة المستقلة وغير المستقلة، وجرى إبراز الأهمية التي تحظى بها تلك المتغيرات – التي هي التغيير المؤسسي والأفكار في هذه الحالة.

الماليون بوجود هياكل جديدة لتشخيص المشكلة، وتكون هناك استجابة من طـرفهم بحيـث يعملون على تغير تصوراتهم المتعلقة بمصالحهم.

(١) On most – and least- likely case Logics, see Jack Snyder , "Richness, Rigor, and Relevance in the Study of Soviet Foreign- Policy," International Security 9 (3) (1985). On the logic of crucial cases, see Alexander George, "Case Studies and Theory Development: The Method of Structured, Focused comparison, " in Paul Gordon Lauren, eds., Diplomacy: New Approaches In History, Theory, and Policy (New York free press, 1979); Harry Eckstein, "Case Study and Theory In Political Science," in Fred I. Greenstien and Nelson R. Polsby, eds., The Handbook Of Political Science (Reading M.A Addison-Wesley publishing, 1975). For a recent attempt to combine case study and statistical logics in a single logic of interference, see Gary King, Robert O Keohan, and Sidney Verba, Designing Social Inquiry: Scientific Inference in Qualitative Research (Princeton: Princeton University press 1994).

ويعد اختيار استراتيجية أكثر الحالات اختلافاً ملائماً أيضاً على أساس أن الولايات المتحدة الأمريكية والسويد هما طرفا النظام الليبرالي الرأسمالي. وغالباً ما ينظر إلى السويد على أنها تمثل النظام الديمقراطي الاشتراكي بشكل ممتاز، كما أنها تتميز بتوفير الرفاهة الشاملة، إلى جانب كثافة قوة العمل، وإلى وقت قريب كانت تتمتع بتحركات شديدة التنظيم لرأس المال.[١] وعلى النقيض تمثل الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصاد السياسي الليبرالي في ظل ظروف معيشية مقبولة، وانخفاض كثافة الاتحادات العمالية وتحركات رأسمالية حرة.[٢] وفي حقيقة الأمر تقدم هاتان الدولتان مثالاً حيًا لعوالم الرفاهة، وذلك عند الحديث عن المسارات التي أدت إلى سيادة الديمقراطية، وهياكل التمثيل والتنظيم، وكذلك من حيث المكانة النسبية التي تحتلها كلتا الدولتين واختلافهما جذرياً على مستوى الاقتصاد العالمي. وتؤدي العوامل السابقة مجتمعة إلى أنه ربما كان اختيار استراتيجية أكثر الحالات اختلافاً هو الأمثل.[٣]

---

(١) On Sweden, see Bo Rothstein, The Social Democratic State: The Swedish Model and The Bureaucratic Problem of Social Reforms (Pittsburgh: University of Pittsburgh Press, 1996); Hugh Heclo and Henrik Madesn, Policy and Politics in Sweden: Principled Pragmatism (Philadelphia: Temple University Press, 1987); Klaus Misgeld, Karl Molin, and Klas Amarak, eds., Creating Social Democracy: A Century Of Social Democratic Labor Party In Sweden (Pennsylvania: Pennsylvania State Press, 1992).

(٢) On the distinctiveness of The United States Version of Capitalism, see the classic Statement by Andrew Shonfeld, Modern Capitalism: The Changing Balance Of Public and Private Power (Oxford: Oxford University Press, 1966). For The United States In Comparative Perspective, see Peter J. Katzenstein, ed., Between Power and Plenty: Foreign Economic Policies of Advanced Industrial States (Madison: University of Wisconsin Press, 1978).

(٣) On this typology, see Gosta Esping Anderson, The Three Worlds Of Welfare Capitalism (Princeton: Princeton University Press, 1990).

وفضلاً عن ذلك سنجد أن مقارنة هاتين الحالتين كلاً منهما بالأخرى تشكل تباينا واسعاً في استراتيجية "الحالة الحرجة" وإذا ما أخذنا هذه الحالات وجمعناها أزواجا على أساس أكثر البيئات وأقلها تمثيلاً لأهمية المصالح بداخل المجتمع. فإننا سنجد أن الولايات المتحدة الأمريكية التي تمثل الاقتصاد السياسي الليبرالي الأول على الصعيد العالمي يمكن اعتبارها الحالة التي يكون فيها نفوذ منشآت الأعمال والقوى المتوافقة مع أفكار السوق أكثر احتمالاً للظهور بشكل كبير وملحوظ. وعلى العكس من ذلك نجد أن السويد التي تتميز بوجود مؤسسات اشتراكية ديمقراطية ومنظمات عمالية قوية يجعلها بيئة أقل احتمالاً لظهور هذه الديناميكيات. ومن ثم إذا حدثت نفس التغيرات المؤسسية كدالة لنفس مجموعة الأفكار في هاتين الدولتين المختلفتين اختلافاً شديداً، وإذا ما تمكن المرء من تفسير أثر وصلة هذا المتغير نظرياً يصبح من الممكن عرض الحالة الخاصة بالأهمية السببية للأفكار. وأخيراً كما يقر فيرون في الحالات التي درسها، والتي كانت نسبة الحرية فيها صغيرة أو حتى سلبية؛ ضرورة استخدام مضادات للحقائق لتقوية الدعاوى بشأن هذه الحالات. ولذا ففي النهاية سيتم تطبيق استراتيجية لإبراز الاشتراطات المضادة ذات الصلة. بعينها لتوضيح الصورة في الدراسة السابقة.(١) ومع افتراض استخدام مزيج من الاستراتيجيات ومعايير الاختيار سالفة الذكر، يكون اختيار حالتي الولايات المتحدة الأمريكية والسويد للدراسة اختياراً يمكن تبريره من كافة الجوانب المنهجية والمادية.

وحدات التحليل

يركز هذا الكتاب على ثلاثة أطراف رئيسية: الدولة وقوة العمل المنظمة والأعمال المنظمة. وفي الوقت الذي يركز فيه واضعو نظريات الاختيار الرشيد على التفاصيل الأساسية الدقيقة يلاحظ أن ذلك قد قدم خدمة عظيمة في تحديد

---

(١) James D. Fearson, "Counterfactuals and Hypothesis Testing In Political Science," World Politics 43 (2) (1991).

المشكلات المتصلة بالإجراءات، وبناء الوكالات الجماعية، بيد أن هذا الوضع قد أدى أحياناً للعودة إلى بديهية منهجية وهي أن الأفراد هم الوحدات الملائمة للتحليل ومن ناحية الوجود فإنهم الشيء الوحيد الحقيقي في هذا السياق.(١) ولايتفق هذا الكتاب مع ذلك الافتراض ويرى بدلاً من ذلك أن المنطق هو التركيز على التجمعات باعتبارها الوكلاء الاقتصاديين.

أولاً: إذا كان من المستحيل التغلب على القيود المفروضة على العمل الجماعي كما ترى بعض النظريات، فإن إمكانية التحدث بطريقة ذات دلالة عن الدول والاتحادات والأحزاب .....إلخ كعوامل مؤدية للتغير سوف يكون مستحيلاً. وغالباً ما يتم تخطي العقبات التي تواجه العمل الجماعي، وسوف نرى في الفصل التالي من هذا الكتاب أن الأفكار تمثل مصادر مهمة في هذا الصدد.

ثانياً: إذا ما تم افتراض أن العوامل السابقة تعمل بطريقة جماعية، فسوف نجد أن تعريف وحدة مناسبة للتحليل في حالة معينة خاضعة للدراسة لا يمكن أن يخضع لفكرة التنظير المسبق. بل على العكس من ذلك سنجد أن وضع وحدة مرجعية للتحليل يعتمد على كيفية نظر "الوكلاء" المختصين لكيفية التعامل مع الأزمة وتحركهم لمواجهتها. أي أن الأفكار التي يراها الوكلاء عن مصادر الأزمة التي يواجهونها هي التي تقرر حدود التجمعات، ومن ثم حدود العمل الجماعي التي يمكن القيام بها.

وعلى سبيل المثال، وفي أثناء فترة التحول الكبير الأول، أدى فشل المؤسسات والأفكار الاقتصادية الليبرالية في تناول وعلاج الأسباب التي أدت إلى حدوث الكساد

---

(١)For Such a Position, see John Elster, ed., Rational Choice (New York: New York University Press 1986), esp. pp. 1-19. For Application, see Michael Taylor, "Structure, Culture and Action in the Explanation Of Social- Change: Explaining The Origins of Social Structures," Politics and Society 17 (2) (1989).

الكبير إلى نمو دور الدولة كلاعب في مجالات السياسات الجديدة.(١) ونظراً لأن الأفكار التي تستخدمها الدولة لفهم الأزمة والتعامل معها نجد أن الدولة قد نشطت في تنظيم "العمالة" وتشجيع نفس التنظيم في الأعمال مع رغبتها في حدوث نوع من التعاون الإيجابي بين هاتين المجموعتين بهدف الوصول إلى حل للأزمة.(٢) وبالمثل، ففي خلال حدوث التحول الكبير الثاني لافتراض فشل المؤسسات الليبرالية المقيدة والأفكار السائدة بشأن الحد الناتج من عدم التيقن المؤسسي، قامت منشآت الأعمال بإعادة تنظيم نفسها باعتبارها وكيلاً جماعياً يمكنه الدفاع عن التخلص من الدولة والعمال كوكيلين اقتصاديين.

ولا يمكن بأي حال من الأحوال النظر إلى تلك الإجراءات التي قامت بها التجمعات أو إلى التجمعات ذاتها باعتبارها تجريداً نظرياً يمكن تحديده من خلال المنطق المسبق. ولكن على العكس يمكن تعريف الظروف والشروط التي واجهها هؤلاء الوكلاء الجماعيين - وفي الواقع أيضاً لا يمكن قيامهم إلا من خلال الشروط التي واجهها هؤلاء الوكلاء ومن المهم أيضاً من خلال تفسيرات هؤلاء الوكلاء. إذ

---

(١) On The State as an Actor, see Theda Skocpol, "Bringing The State Back In: Strategies Of Analysis In Current Research, " in Peter Evans, Dietrich Rueschеeyer, and Theda Skocpol, eds., Bringing The State Back In (Cambridge: Cambridge University Press, 1985).

وعند الوضع في الاعتبار الاختلاف المؤسسي الكبير بين الولايات المتحدة الأمريكية والسويد "كدول" على مدار الدراسة في هذا الكتاب ستمثل الولايات المتحدة الأمريكية الفرع التنفيذي للحكومة والمؤسسات والوكالات الفيدرالية المرتبطة بها والتي يسيطر عليها الحزب الحاكم. وفي حالة السويد ستمثل الدولة شمولية المؤسسات الحكومية داخل وخارج البرلمان والتي يسيطر عليها الحزب الحاكم. فإذا ما وضعنا في الاعتبار ضعف طبيعة الحزب في الحالة الأمريكية فإنه لايمكن اعتبار أن الحالة مطابقة تماماً لواقع الكونجرس الأمريكي في تلك الدراسة.

(٢) لا أحاول هنا أن أقول أن للدول أفكاراً وأنها تستطيع أن تفكر. فأنا هنا أعني المنوط بهم التحدث والتحرك والتحكم في الموارد نيابة عن الدولة، على أي حال فإن التعامل مع هذا الأمر على أنه صحيح ينطوي على قدر من التفاهة بالنسبة لي. فبعد كل شيء، تبني إدارة تقدم الأعمال أشياء؛ في حين أن المركز الرئيسي لهذه الإدارة لم يقم بذلك.

أن الأفكار والمجادلات وما قامت به تلك التجمعات من نواحي النضال هي التي أدت وساعدت على حدوث وتكوين هذه التحولات. وهذه العوامل هي التي أدت مجتمعة إلى حدوث مثل تلك التحولات الكبرى. ومع افتراض تركيز هذه العوامل على الدولة والأعمال والعمالة كوحدات للتحليل المستخدم في هذه الدراسة، فإن ذلك منطقي ويمكن تبريره من الناحيتين النظرية والعملية. (١)

خطة الكتاب:

تم تقسيم هذا الكتاب إلى أربعة أقسام من الناحيتين الموضوعية والوظيفية والجزء الأول يحتوي على الفصل الأول والثاني، ويعمل على توضيح أهداف الكتاب مع استخدام نظرية التغيير المؤسسي لتحليل التحولات الكبرى في خلال الثلاثينيات والسبعينيات في القرن العشرين. وفي الفصل الثاني يجري التوسع في الدعاوى التي بدأت في هذا الفصل من خلال وضع نظرية تتحدث عن كيفية قيام الأفكار في أوقات الأزمات الاقتصادية وبإعطاء المضمون المادي للمصالح، وتحديد مكونات المحتوى المؤسسي الجديد. ومن هذه النظرية تتولد خمسة افتراضات عن الأفكار. وبخاصة الافتراض الذي ينظر إلى الأفكار بوصفها جزءاً مؤثراً في العملية الشاملة لسلسلة التغير المؤسسي الذي يعمل على تقليل درجة عدم

(١)عند وضع ذلك في الاعتبار سنجد أن الرغبة المبدأية لتبسيط محور التركيز على الأفراد فقط كمصدر للتغير بغض النظر عن الظروف التي أدت إلى تحركهم، والعوامل التي تداخلت من أجل هذا التحرك سوف تؤدي إلى فقد القدرة على النظر بواقعية إلى النظرية. فالنظر إلى الأفراد على أنهم هم الشيء الوحيد "الحقيقي" يمثل خطأً عكسيا كبيرا. في حين أن الأساليب الداعية إلى التركيز على الأفراد كانت صحيحة إلى حد ما فيما يتعلق بنقد النظريات الهيكلية ووصفها بأنها مُنتج بلا منتج، وذلك عن طريق الإصرار على الأسس متناهية الصغر المرتبطة بمبدأ "الفردية" (مثلها في ذلك مثل علم الوجود الداعي إلى الفردية)، وذلك بدلا من أن يكون الإجمالي أكبر من مجموع أجزائه، وقد أثير الجدل حول فكرة أن التغيير التاريخي ناتج عن التحركات المنفصلة للأفراد. وإذا كان ذلك صحيحاً، عند وضع مشكلة التحرك الجماعي في الاعتبار، سوف يصبح شبه مستحيل التوصل لتفسير أسباب حدوث التغيير. فالدول على سبيل المثال، هي أكبر من أن تعامل على أنها مجموعة من البيروقراطيين فالدول تتصرف على أساس أنها دول وليس كأنها أفراد.

التيقن، كما تعمل على تكوين نوع من التحالف لبناء الموارد، وتمكن الوكلاء بالنسبة للمؤسسات القائمة، وتعمل كموارد مهمة عند بناء المؤسسات الجديدة وفي النهاية تعمل على توفير التنسيق بين توقعات مختلف الأطراف ومن ثم استعادة الوصول إلى الاستقرار المؤسسي. والنظر إلى التغيير المؤسسي من البعد الفكري وبالتسلسل يقدم تفسيراً أفضل للحالات التالية عن مجرد ما يمكن أن تقدمه النماذج الهيكلية الخالصة أو القائمة على أساس المصلحة.

وبعد البحث الذي يقدمه الفصل الأول عما تفعله الأفكار في النظرية يأتي الجزء الثاني من هذا الكتاب بتفاصيل الأفكار التي تم استخدامها عملياً لتأسيس النظم الليبرالية المقيدة في كلٍ من الولايات المتحدة الأمريكية والسويد. ويتناول الفصلان الثالث والرابع مناقشة التكوين الحقيقي لليبرالية المقيدة في الولايات المتحدة الأمريكية والسويد في خلال الثلاثينيات والأربعينيات. ويجري هذا من الدراسة من منظور كل من الدولة ومنشآت الأعمال والعمالة بافتراض استخدام الأفكار التي اعتمدت عليها تلك المجموعات لتفهم أحداث الكساد الكبير وبناء نظام مؤسسي يوفر الحل لتلك الأزمة.

في حالة الولايات المتحدة الأمريكية ظهرت الأفكار الرئيسية التي استخدمت لتحويل المؤسسات خارج المسار الاقتصادي الرئيسي كما كانت تتضمن على نظريات إدارة الأسعار، والاقتصاد المؤسسي ونظريات أخرى مختلفة خاصة بتخفيض حجم الاستهلاك والركود.[١] وعلى العكس نجد أنه في حالة السويد لم تخرج الأفكار الرئيسية للتحول الاقتصادي عن السياق الاقتصادي، كما تم وضعها في نطاقه ولكنها

---

(١)For Examples of Each Of These Types Of Arguments, see, among many others, Adolphus Berle and Gardiner Means, The Modern Corporation and Private Property (New York: Legal Classics library,1993); William Trufant Foster, Business Without a Buyer (New York: Houghton Mifflin Company,1927); Alvin Hansen, Fiscal Policy and Business Cycles (New York: W.W Norton and Company,1941)

كانت نتاجاً لفكر شباب السياسين والاقتصادين وكانت تدور حول وضع نموذج يعتمد على جانب العرض وعلى النمو المكثف القائم على أساس التصدير.

و يتناول الجزء الثالث من الكتاب مناقشة الأفكار التي اعتمدت عليها منشآت الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية والسويد في السبعينيات والثمانينيات لمهاجمة وتفكيك نظام الليبرالية المقيدة واستبداله بنظام الليبرالية الجديدة: مثل النظرية النقدية ونظرية التوقعات الرشيدة، ونظرية الاختيار العام، وعديد من النظريات المتنوعة عن الأهلية للائتمان "Normpolitik"(١) ويورد الفصل الخامس سرداً تفصيلياً للعوامل المتغيرة في البيئات الدولية والمحلية الخاصة التي أدت إلى عدم هز استقرار الأنظمة المؤسسية الحالية ثم ينتقل إلى مناقشة الأفكار الاقتصادية البديلة تم وضعها لرواية أحداث هذه الفترة الجديدة غير المتوقعة من عدم التيقن. ويلي ذلك في الفصلين السادس والسابع سرد التفاصيل الخاصة بالتنمية الفعلية وانتشار هذه الأفكار من خلال منشآت الأعمال وحلفائها في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والسويد في أثناء السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي والتحولات الكبرى التي أدت تلك الأفكار الاقتصادية إلى حدوثها.

أما الفصل الثامن فيضم نتائج هذه الدراسة. أولاً: تمت إعادة اختبار الافتراضات الخمسة عن الأفكار التي وردت في الفصل الثاني مع إعادة فحصها وأهمية الفهم المنطقي والمسلسل للتغير المؤسسي. ويلي ذلك عقد مقارنات نظرية

---

(١)For Examples Of Each Of These Types Of Arguments, see Milton Friedman, "The Role Of Monetary Policy," American Economic Review 58 (1) March (1968); John Muth, "Rational Expectations and The Theory of Price Movements," Econometrica 29 (3) July (1961); Robert E. Lucas, Jr., "Expectations and The Neutrality Of Money," Journal Of Economic Theory 4 (2) April (1972); James M. Buchanan and Richard E. Wagner, Democracy In Deficit: The Political Legacy Of Lord Keynes (New York: Academic Press, 1977); Hans Tson soderstorm, Normer Och ekonomisk politik (Stockholm: SNS Forlag, 1996).

واسعة مستخرجة من فحص الحالات بأسرها. كما يتناول الفصل الثامن بشكل خاص إعادة اختبار مدى صلة هذه الدراسة بالنظريات القائمة الخاصة بالتغيير المؤسسي، وبعوامل السببية المفترضة التي اعتمدت عليها تلك النظريات. وثالثا وعن طريق عقد مقارنات أخرى يجري بحث مدى التقدم في المجموعة الثانية من التحولات المؤسسية ومع أنه قد تم التوصل إلى أن هذه التحولات لا تشكل العودة ببساطة إلى الوضع المؤسسي السابق، فإنه قد تم التأكيد على عكس كثير من الدراسات الأخرى على عدم التقليل من قدر نطاق تلك التغييرات المؤسسية التي حدثت في المجتمعات الرأسمالية.

و أخيرا جرت إعادة النظر في فكرة الحركة المزدوجة لبولاني والطبيعة العامة للتغيير في الرأسمالية المتقدمة وبهذا العمل تمت إعادة التأكيد، على أساس الدليل المستخدم في الحالات، أنه بينما لا تحظى الأفكار بالأهمية طوال الوقت، فإنها في ظروف محددة بالذات – وخاصة في حالات الأزمة الاقتصادية، تكون الأفكار، والرقابة السياسية على هذه الأفكار –أكثر أهمية من أشياء أخرى. والتأكيد على المحللين السياسيين والاقتصاديين، بجدية على أخذها في الاعتبار فوق كافة الاعتبارات الأخرى، هو الهدف الأساسي لهذا الكتاب.

الفصل الثاني

نظرية التغيير المؤسسي

لاحظت كاثرين سيكينك Kathryn Sikkink أنه "من الغريب أن الدارسين، الذين يقوم وجودهم على إنتاج وفهم الأفكار،لا يولون الاهتمام الكافي للأفكار فيما يتعلق بتفسير الحياة السياسية "(١) ويكمن مصدر هذا اللغز في طبيعة الفكر السياسي المعاصر الذي أعاد صياغة العلاقة بين المؤسسات والمصالح والأفكار. والغرض من هذا الفصل هو حل ذلك اللغز والعمل على إعادة صياغة مثل تلك الأفكار نظرياً وبطريقة منتجة.

يقدم الجزء الأول من هذا الفصل استعراضا سريعا لمناهج العلوم السياسية القائمة والخاصة بالتعامل مع الأفكار ويناقش جدلية أن الأدبيات الحالية فشلت في أخذ الأفكار على محمل الجد باعتبارها أداة أساسية لطرح التساؤلات والإجابة عليها. ويرجع هذا الفشل إلى اتجاه كل من المدارس الرئيسية لتحليل الأفكار والأنظمة المؤسسية التاريخية والمؤسسية العقلانية إلى التعامل مع الأفكار على أنها عناصر مكملة وغير أساسية في افتراضاتهم التي تعمل على إيجاد الحلول للمشكلات التي وجدت في الماضي من خلال عملهم البحثي الخاص. وعند أخذ هذا الميل في الاعتبار، يمكن القول إن أي من المدارس سالفة الذكر لم يقم بفحص الأفكار أو التعامل معها على أنها أحد العوامل التي يمكن الاعتماد عليها للوصول إلى التفسير والشرح. وفضلاً عن ذلك سنجد أن بناء نظرية من الأفكار على نظرية مؤسسية سابقة، سيحول الأفكار إلى شيء مشتق من الحالة التحليلية التي تعمل تلك الأفكار وفقاً لها. وسيؤدي ذلك إلى خلق نوع من أنواع التناظر بين الأفكار والمؤسسات التي اعتمدت على التطوير النظري للأفكار والتي أدت بدورها إلى توضيح ماهية التغير المؤسسي.

---

(١) Kathryn Sikkink, Ideas and Institutions: Develompmentalism in Argentina and Brazil (Ithaca: Cornell University Press, 1991), p.3.

ولاتعد مشكلة التناظر بين الأفكار والمؤسسات هي المشكلة الوحيدة التي تواجه وضع نظريات أفضل للتغيير المؤسسي. ولكن هناك مشكلة أخرى موازية لتلك المشكلة تحد من فائدة تفسير الأفكار الجارية ألا وهي ميل علماء العلوم السياسية بصفة عامة للتعامل مع الأفكار والمصالح على أنهما شيئان شديدا البعد والاختلاف عن بعضهما بعضاً. أدى أن هناك ميل لحدوث خطأ في التفريق التحليلي بين المصالح والأفكار بغرض الدراسة التحليلية، ويمكن القول إن فرضية أن الأفكار والمصالح هما شيئان مختلفان غير حقيقية في الواقع العملي.(١)

و لا تنبع تلك المشكلة في التفريق ما بين الأفكار والمصالح فقط من كونها شيئاً من غير الممكن تحقيقه منطقياً، بل إن تلك التفرقة تعمل أيضا على منع التنظير بشأن القدرة على تفسير دور الأفكار في الاستقرار أو التغير المؤسسي على حد السواء. فالمناهج الحالية للتعامل مع الأفكار تجبر المحللين على التعامل مع المصالح والأفكار على أنهما وحدة واحدة غير قابلة للتجزئة وذلك في ظل ظروف عدم التيقن كما جاء في الفصل السابق. ولا يهدف هذا الكتاب إلى التركيز على أهمية الأفكار وحسب بل وسيعمل على توضيح متى ولماذا وتحت أية ظروف تكون لتلك الأفكار أهميتها وذلك عن طريق بناء نظرية سببية لتفسير العلاقة بين الأفكار والتغير المؤسسي. ولكن وعلى أي حال وقبل الوصول لتلك النظرية الجديدة لابد من إلقاء نظرة على المناهج المعاصرة الخاصة بدراسة الأفكار والمؤسسات وسوف يتم التركيز على تحديد نقاط القوة والضعف فيها.

---

(١) See Hillary Putnam, "The Analytic and the Synthetic," in Herbert Feigel & Grover Maxwell, eds., Minnesota Studies in Philosphy of Science (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1962); William Connolly, the Terms of Political Discourse (Princeton: Princeton University Press, 1963).

دراسة الأفكار

المناهج المعاصرة لدراسة الأفكار

الأفكار والمؤسسيات الجديدة

بصفة عامة هناك مدرستان خاصتان بدراسة أدبيات الأفكار في مناهج العلوم السياسية المعاصرة. ومن الممكن تصنيفهما كالتالي: برنامج منفصل لدراسة التاريخ، وبرنامج بحثي رشيد.[١] وقد تطور الاستخدام التاريخي للأفكار من برامج البحث الخاصة بدراسة "المؤسسية التاريخية" والتي ظهرت في أوائل التسعينيات من القرن الماضي، كما نتج التعامل الرشيد مع الأفكار عن التحول المؤسسي الناتج عن نظرية الاختيار الرشيد في نفس الفترة.[٢] وعلى الرغم من نجاح تلك الدراسات في طرح تساؤل حول أهمية الأفكار فإنها كانت تعاني من القصور في كثير من النواحي.

---

(١) هناك كيانات أخرى في الأدبيات لدراسة الأفكار، ولكن يتم فيها التعامل مع الأفكار من منظور فكري شديد الاختلاف عن المنظور الفكري لهذا الكتاب من حيث معايير القياس أو الكيانات في تقاليد العلاقات الدولية على سبيل المثال. وعلى الرغم من براعة تلك الأعمال فإنها غير ملائمة لطبيعة الدراسة المطروحة في هذا الكتاب. للحصول على أمثلة في مجال تقاليد العلاقات الدولية انظر

Peter J. Katzenstei, ed., The Culture Of National Security: Norms and Identity In World Politics (New York: Columbia University Press, 1996); Alexander Wendt, The Social Theory Of International Politics (Cambridge: Cambridge University Press, 1999). وهناك أيضا سوسيولوجيات أدبية هائلة حول الأفكار ولكن تم حذفها هنا لاعتبارات خاصة بالمساحة

(٢)The Literature of Both Schools is now enormous. For Important statements of each, see Douglass C. North, Institutions, institutional change and economic performance (Cambridge: Cambridge University Press, 1990); Seven Steinmo, Kathleen Thelen, and Frank Longstreth, eds., Structuring Politics: Historical Institutionalism in Comparative Analysis (Cambridge: Cambridge University Press, 1992).

ولأن النموذج الرشيد يعتمد على الافتراضات الأساسية للاقتصاد الجزئي، فإن ذلك النموذج يرى أن آراء واختيارات الوكلاء الاقتصاديين هي الأسس المبدأية وهي السبب غير المسبب للنظرية. وإذا ما اعتبر أن جميع الهياكل الاجتماعية والمؤسسية هي بحكم طبيعتها يجب أن تؤدي إلى تخفيض حسابات المنفعة الخاصة بالأفراد. ولا يوجد شيء مسبق للفرد، لم يضعه فرد آخر هناك. ولهذا السبب يجب أن يتم التعامل مع الظواهر والنتائج الاجتماعية على أنها مقصودة وعندئذ يمكن النظر إلى المؤسسات على أنها منتجات أساسية يستخدمها الأفراد لتعظيم منفعتهم الخاصة. وبوضع الافتراضات السابقة في الحسبان يمكن القول إن النظريات الرشيدة تتنبأ بعالم من المتغيرات المتدفقة المرتبطة بدورات الأعمال وبتعدد التوازنات، وما إلى ذلك وبعالم تتكون وتتغير المؤسسات فيه وفقاً للتغيير السريع في تحولات المنحنيات وفي التبادل بين المكسب والخسارة.(١)

على أي حال، يمكن القول بأنه نظراً لأن العالم من حولنا يبدو أكثر استقراراً من الناحية الواقعية مقارنة بما تتنبأ به النظريات الرشيدة، تلك النظريات تحتاج إلى بعض الآليات التي تمكنها من شرح ما يبدو من استقرار غريب. فقد تم التذرع في بداية الأمر بالمؤسسات لحل تلك المشكلة. ولكن على أي حال، ثبت أنه إذا ما كانت المؤسسات نفسها هي منتجات مفيدة، فإن العمل على إنتاج المؤسسات هو عمل يمثل مشكلة تحركات جماعية وبالتالي فإن النظريات الرشيدة الموجودة حالياً لا تحتوي على أي آلية داخلية للعرض المؤسسي.(٢) ومع أخذ تلك المشكلة النظرية في الاعتبار، تصبح الأفكار هي النقطة المركزية للتشخيص الذي يفسر العرض والاستقرار المؤسسي.

---

(١) "Mark Blyth, "Any more Bright Ideas?: The Ideational Turn of Comparative Political Economy," Comparative Politics 29 (2) January (1997), pp. 230-1, 238-9.

(٢) RobertH. Bates, "Contra Contractarianism: Some Reflections on the New Institutionalism," Politics and Society 16 (2-3) (1988).

في ظل هذه الافتراضات تعتبر المشكلة التي تواجه الدارسين في مجال نظريات المؤسسية التاريخية صورة طبق الأصل من المشكلة التي تواجه أصحاب المبدأ العقلي. فبدلاً من اعتبار تفضيلات الأفراد هي المحرك الرئيسي للنظرية تعمل النظرية التاريخية على التعامل مع المؤسسات نفسها على أنها هي المحرك الرئيسي للنظرية.[١] فيرى الدارسون في مجال المؤسسية التاريخية أن المؤسسات ظهرت وجودياً قبل الأفراد المؤسسين لها. وبالنسبة لهم تحدد الهياكل المؤسسسية تفضيلات الأفراد بينما بالنسبة لأصحاب المذهب العقلي فإن رغبات الأفراد هي التي تحدد الهياكل المؤسسية. [٢]

ووفقاً لتلك الافتراضات تتنبأ نظريات المؤسسية التاريخية، وخصوصاً الأعمال القديمة منها، بعالم أكثر استقراراً ومعتمداً على استمرار المسار التاريخي.[٣] ومع ذلك تسبب هذا المنظور في خلق مشكلة بالنسبة للتاريخيين، فإذا ما كانت مصالح الأفراد هي شيء مشتق من النظام المؤسسي فسيصبح من غير الممكن في تلك الحالة اعتبار الأفراد على أنهم مصدر للتغيير المؤسسي. وبالتالي سيصبح من الصعب الحصول على تفسير منطقي لهذا التغيير إلا إذا تم اعتباره ناتجاً عن عوامل خارجية "فواصل زمنية". [٤] ولكن على أي حال، فإن المؤسسات

---

(١)، James March and James Olsen, "The New Institutionalism: Organizational factors In Political Life," American Political Science Review 78 (3) (1984); Peter A. Hal, Governing the Economy: The Politics of State Interventions in Britain and France (Oxford: Oxford University Press, 1986); Steinmo et al., Structuring Politics, esp.pp.1-32.

(٢) Blyth, "' Any More Bright Ideas?' " esp. pp. 230,235-7.

(٣) For Example, see Paul Pearson, Dismantling the Welfare State: Regan, Thatcher and the Politics of Retrenchment (Cambridge: Cambridge University Press, 1994); Hall, Governing the Economy, Steinmo et al., Structuring Politics.

(٤) For a discussion of such punctuations logics in political science, see Stephen Kranser, "Approaches to the State: Alternative Conceptions and Historical Dynamics," Comparative Politics 16 (2) January (1984).

تتغير وفي كثير من الأحوال بدون وجود "فواصل زمنية" وبسبب تلك المشكلة التي واجهت التاريخيين أصبح للأفكار جاذبيتها الخاصة بالنسبة لهم كمصدر داخلي للتغير المؤسسي.

ومن المثير للدهشة أنه وعلى الرغم من الاختلاف الشديد في الرؤى بين النظريتين فإنهما واجهتا نفس المشكلة. فعلى الرغم من أن أحد النظريتين تهدف لتوضيح أسباب الاستقرار والأخرى تهدف إلى توضيح أسباب التغيير فإنها هناك تشابه فيما بينها لأن كليهما عملت على إعادة الأفكار وإعطائها أهمية خاصة. وقد تعامل كلا المنهجين مع الأفكار على أنها افتراضات ثانوية تساعد على حل المشاكل النظرية الأولية الموجودة في برامجهم البحثية. ولمزيد من المعلومات حول تلك القضية يمكن النظر إلى بعض الأمثلة من كلتا المدرستين.

الأفكار والمؤسسية التاريخية: نقاط القوة والضعف

لقراءة بعض الأعمال التقليدية في مجال المؤسسية التاريخية والأعمال التي بحثت في مجال الأفكار من الممكن قراءة أعمال كلاً من ثيدا سكوكوبول ومارجريت ويير Theda Skocpol وMargret Weir حسابات الاستجابات السياسية للكساد الكبير، وعمل Peter A. Hall انتشار الأفكار الكينزية و"نماذج السياسات"(١) ومن وجهة نظر كل من سكوكوبول وويير Skocpol & Weir أن

(١) Theda Skocpol and Margret Weir, "State Structures and The Possibilities For Keynsian Responses To The Depression in Sweden, Britain and The United States," in Peter B. Evans, Dietrich Rueschemeyer, Theda Skocpol, eds., Bringing The State Back In (Cambridge: Cambridge University Press. 1985); Peter A Hall, The Political Power Of Economic Ideas: Keynesianism across Nations (Princeton: Princeton University Press, 1989); Peter A Hall, "Policy Paradigms, Social Learning and The State: The Case Of Economic Policymaking in Britain." Comparative Politics 25 (2) (1993).

الترتيبات المؤسسية في الماضي - ونعني هنا درجة تقبل الأفكار الجديدة من عدمها- مثلت العوامل الرئيسية التي شكلت الاستجابات السياسية المختلفة للدول خلال فترة الكساد الكبير.(١) وإذا لم تكن الهيئات الحكومية والأدوات السياسية متوافقة مع الأفكار الجديدة، فإن تلك الأفكار لن يتم تقديمها ولا حتى قبولها من قبل الدولة. وبذلك يمكننا القول إن الكيانات الموجودة في الدولة والتراث السياسي الموروث فيها عملا معا على تنقيح الأفكار المتماشية مع توجهاتهم.(٢)

وقد قام هول Hall وآخرون بمناقشة تلك الجدلية بصورة أكبر، حيث ركز على انتشار الأفكار الكينزية على المستوى العالمي.(٣) وتطرح تلك الدراسة من جديد التساؤل حول ما إذا ما كانت الأفكار تمثل مصدراً للتغير المؤسسي عن طريق دفعها للسياسات في اتجاهات بعينها. ولشرح جدلية انتشار السياسات الكينزية يفترض هول Hall أن الأفكار الاقتصادية الجديدة لابد وأن تكون متمشية مع الترتيبات السياسية والإدارية وذلك لضمان تنفيذها ومن ثم انتشارها. ويرى هول Hall على وجه التحديد أن الأفكار الجديدة لابد وأن تكون متمشية مع المصالح الخاصة بالأحزاب الحاكمة الموجودة عن طريق تقوية مواقفها السياسية في الدولة وأن تكون تلك الأفكار قابلة للتنفيذ من خلال مؤسسات الدولة. وبذلك تكون للدولة القدرة على تنفيذ السياسات النابعة من تلك الأفكار الجديدة.(٤)

---

(١) Skocpol and Weir, "State Structures," p 109.

(٢) يرى Skocpol و Weir أن "لا ينبغي أن يكون السؤال ما إذا كان هناك أفراد يعملون على توليد الأفكار أم لا ولكن ينبغي أن يكون السؤال هل هناك جهات في الدولة تستطيع أن تتقبل التطوير والابتكار من عدمه" Skocpol و Weir, "State Structures" p ١٢٦.

(٣) Hall, ed., Political Power.

(٤) Peter A Hall, "Conclusions: The Politics of Keynesian Ideas," in Hall, ed., Political Power. On State Capacity, see Theda Skocpol, "Bringing the State Back In: Stratigies of Analysis in Current Research" in Evans et al., Bringing the State Back In, esp. pp 9-20.

ولتوسيع قاعدة الدور الذي تلعبه الأفكار قام هول Hall بالاستعارة من أعمال "كوهن" ومن ثم عمل على وضع فكرة "النماذج السياسية" [(١)] وفي هذا النموذج قام هول Hall بتحديد ثلاثة مستويات من التدخل السياسي "تحديد الأهداف، ووضع التقنيات اللازمة لتحقيق تلك الأهداف، وتحديد الأدوات السياسية " [(٢)] ويعرف Hall التغير في كلٍ من المستويات السابقة كمثال على تغير من الدرجة الثالثة أو الثانية أو الأولى في السياسات الاقتصادية المتولدة عن استيعاب الدولة عن طريق نمطين مختلفين من المعرفة: البسيط: (تغير الأدوات والطرق) ومعقد (التغير في الأهداف والنتائج). فالتغير في المستويين الأول والثاني مماثل للتغير داخل النموذج، بينما يعني التغير في المستوى الثالث تغيير النموذج نفسه. ويرى هول Hall أن التغير الذي طرأ على السياسات الاقتصادية للحكومة البريطانية في في الفترة من ١٩٧٦-١٩٨١ يعطي مثالاً واضحاً للتغير في المرحلة الثالثة أي التغير في الأهداف وفي السياسات، وفي دور الدولة وفي طبيعة الأوضاع الاقتصادية. وعند وضع التحليل السابق في الاعتبار، يمكن القول إن التغير في الأفكار وخصوصاً في تغير النموذج السياسي يؤدي إلى إحداث تغير مؤسسي يتمشى مع التغير السياسي.

وقام الدارسون فيما بعد بتوسيع منظور الدور الذي تلعبه الأفكار في النظرية المؤسسية التاريخية. فعلى سبيل المثال، يرى إيريك هيلينر Eric Helleiner أن إعادة ظهور المالية العالمية يعطي ثقلاً كبيراً للأفكار كعامل مُسبب في تنمية والحد من دور المؤسسات المالية العالمية في فترة ما بعد الحرب.[(٣)] وترى كاثيلين آر مكنامارا Kathleen R. McNamara في دراستها عن الاتحاد النقدي الأوروبي

---

(١) Hall, "Policy Paradigms" passim.

(٢) Hall, "Policy Paradigms" p. 278.

(٣) Eric Helleiner, State and The Reemergence of Global Finance: From Bretton Woods to the 1990's (Ithaca: Cornell University Press, 1994).

(EMU) أن الاتحاد الأوروبي العظيم الذي تم في فترة الثمانينيات من القرن الماضي لم يحقق هدف الوصول إلى الاتحاد النقدي، وخصوصاً فيما يتعلق بالانضباط النقدي وتثبيت الأسعار. بل على العكس ترى مكنامارا أن عمل الاتحاد النقدي الأوروبي رجع إلى أفكار القائمين على العمل في البنوك المركزية ومراكزهم المؤسسية المرموقة.(١) وترى شيري بيرمان Sheri Berman في دراسة عن التحول الديمقراطي أن المسارات التي اتخذتها كلاً من السويد وألمانيا في الثلاثينيات كانت مختلفة، فقد تحولت ألمانيا للفاشية في حين تحولت السويد للنظام الاشتراكي الديمقراطي، ويمكن الاعتماد على الأفكار التي طرحها كبار الأكاديميين إضافة إلى الاتحادات العمالية والاحزاب السياسية في كل دولة لاعطاء تفسير جيد للتغير الذي حدث في الدولتين.(٢)

يمكن أن نرى في هذه الأمثلة كلاً من الوعود والمشاكل المتعلقة باستخدام الأفكار لتفسير محددات التغير في الأطر المؤسسية التاريخية. فترى كلاً من سكوكبول وويير Skocpol وWeir أنه من الممكن التعامل مع الأفكار على أنها أحد مسببات التغير فقط إذا ما قام التعريف المؤسسي باللجوء لذلك الخيار. وبذلك لابد أن تتوافق الأفكار مع النظام المؤسسي الموجود بالفعل. وإذا ما كان الحال كذلك فلابد من طرح سؤال هو إلى أي مدى من الممكن أن يحدث تغير ونقل في الأفكار. فإذا ما تم تقبل الأفكار الجديدة من قبل المؤسسات الموجودة بالفعل فمن الممكن أن تحدث إحدى النتيجتين التاليتين: إما أن تعمل تلك الأفكار كعوامل مساعدة تسرع من عملية التغيير وبذلك تمثل الأفكار قوة حقيقية عند التحدث عن التغير المؤسسي، أو أن تكون تلك الأفكار ليست على المستوى المطلوب من القوة

---

(١) Kathleen R. McNamara, The Currency Of Ideas: Monetary Politics and The European Union (Ithaca: Cornell University Press, 1998)

(٢) Sheri Berman, the Social Democratic Moment: Ideas and Politics in the Making of Interwar Europe (Cambridge: Harvard University Press, 1998).

بحيث لا تتعدى السياسات والممارسات الموجودة وبالتالي لا تؤدي لإحداث تغيير حقيقي.(١) ولكن للأسف فإن أياً من الرؤيتين السابقتين لا توحي بأن الأفكار قابلة للتحول بطبيعتها.

و قد اتفق هول Hall في التحليل الذي قام به عن انتشار الأفكار الكينزية مع المقترحات التي قدمها كل من سكوكوبول وويير Skocpol وWeir والتي ترى أن الأفكار تكتسب قوة فقط إذا كانت متمشية مع الهياكل السياسية الموجودة في الدولة بالفعل.(٢) أو بمعنى آخر أن الأفكار سوف تنجح في تحقيق التغير فقط إذا ما كانت متمشية ومتوافقة مع الأطر السياسية والمؤسسية الموجودة بالفعل في الدولة. وهذه الفكرة تتعارض مع التحولات التي حدثت في النموذج السياسي الذي وضعه "هول" Hall. وعلى سبيل المثال، إذا ما كانت هناك فترات تغير من الدرجة الثالثة وتتضمن أفكارا تسبب تحولات في ذلك الوقت تحولات في المؤسسات ذاتها، فإن قوة تلك الأفكار تنبع من قدرتها على إعادة تفسير وتوضيح السياسات والممارسات الحالية الموجودة بالفعل. وبعيداً عن توافق الأفكار مع السياق السياسي للأزمة من عدمه فإنها لا يمكن أن تبدو قوية إلا إلى الحد الذي تتمكن فيه من تحدي وقلب المسارات القائمة ومن ثم إحداث التغيير المؤسسي. وفضلاً عن ذلك أنه في مثل هذا الموقف لابد من تحديد المصدر الذي نبعت منه تلك الأفكار إذا لم يكن تبنيها ونفوذها لا يعتبر نوعا آخر من أنواع الفواصل الزمنية الخارجية.(٣)

وعلى الرغم من انفتاح التحليلات المؤسسية التاريخية الحديثة أمام التعامل مع الأفكار كعناصر مستقلة مسببة للتغير فإنه لا تزال هناك بعض المشكلات المرتبطة بتلك الفكرة. وعلى سبيل المثال فإن دراسة هيلينر Helleiner التي تفسر أسباب التأثير

---

(١) لا بد أن أوجه الشكر لديك كاتز Dick Katz لعمله على توضيح تلك الرؤية.

(٢) Hall, "Conclusion: The Politics of Keynesian Ideas," in Hall, ed., p. 383.

(٣) نقطة التحول إلى الأفكار هي النقطة التي تصبح فيها داخلية، ولايمكن تجنب التعامل مع التغيير من الدرجة الثالثة على أنه عامل خارجي دخيل على الإطار المؤسسي.

الذي أحدثته الأفكار في تغير دور ووظيفة التمويل في الثلاثينيات والسبعينيات، واعتماد الدراسة على "الحقائق" المزعومة للعقبات الاقتصادية التي كانت تروج للأفكار الجديدة. ولكن، ربط الأفكار بالأزمات يقلل من شأنها ومن إمكانية تولدها بطريقة تلقائية وليس فقط في أوقات الأزمات. وإذا ما كان الوضع كذلك فإن الدور التحويلي الذي تقوم به الأفكار سوف يتم اختزاله أو الحد منه في أحسن الأحوال.(١) وعلى الرغم من قيام مكنمارا ودارسين آخرين من مدرسة المؤسسية التاريخية بدراسة الأفكار والمصالح والتعامل معهما على أنهما ليسا عوامل مسببة متنافسة، ولكنها عوامل مرتبطة ببعضها البعض، فإنهم لم يستطيعوا أن يصلوا لنظرية تشرح كيفية حدوث ذلك.(٢) وهنا باختصار يمكن القول بأن الدراسات المؤسسية التاريخية هي دراسات معنية بتوضيح دور وأهمية الأفكار وهي معنية أيضاً بإعادة الأفكار إلى الصورة مرة أخرى وفتح النقاش حول إذا ما كانت الأفكار نفسها متحولة عن المؤسسات. على أي حال سنجد أن الافتراض القائم خلف هذا الهيكل النظري وعدم وجود نظرية واضحة تحدد العلاقة بين الأفكار والمصالح والمؤسسات تملي فكرة أن الدارسين في هذا المجال نظروا للأفكار – وخصوصا في الدراسات القديمة– على أنها افتراضات مكملة لتفسير مسار التغير وهي بذلك تتشابه مع النظريات الساكنة. ولم ينظر للأفكار في تلك التحليلات – إلا مؤخرا – على أنها مسببات رئيسية لإحداث التغير.(٣)

---

(١) إذا كانت الأفكار ثابتة وتعكس بدقة الأوضاع الهيكلية الموجودة في الدولة، فإننا هنا نتحدث عن نظرية استجابة بحتة. وإذا ما كان الوضع كذلك فلن تصبح هناك حاجة لما يعرف بـ "سياسة الأفكار"، لأنه لن يكون هناك أي جدل حول ما هو صحيح وماهو غير صحيح.

(٢) McNamara, The Currency of Ideas, p.8. For a notable exception, see Ngaire Woods, "Economies Ideas and International Relations: Beyond Rational Neglect," International Studies Quarterly 39 (2) (1995).

(٣) لمزيد من الشرح، انظر Blyth؟"Any More Bright Ideas لا يعد هذا النقد مناسباً لبعض الدارسات للمؤسسية التاريخية مثل McNamara وBerman الذين نظروا لقدرة الأفكار على إحداث التغير في المصالح والمؤسسات، ولكنهم لم يضعوا نظرية محددة لشرح هذا النوع من التغير. ويقدم هذا الكتاب محاولة إيجابية تبنى على ما قام به التاريخيون وتحاول أن تصل إلى هيكل نظري لأفكارهم التي طرحوها بخصوص الأفكار.

الأفكار والمؤسسية الرشيدة: نقاط القوة والضعف

من أهم الأعمال التي تحدثت عن مذهب المؤسسية الرشيدة أعمال كلٍ من دوجلاس نورث Douglass North، وجوديث جولدستين Judith Goldstein، وروبرت أو كيوهين Robert O. Keohane.[1] وقد قام نورث بوضع نظرية عن العرض المؤسسي معتمدة على الأفكار المتعلقة بتكاليف العمليات، وعدم التيقن، والأيديولوجيات. وذلك لعدم اقتناعه بقدرة النظريات الاقتصاديات الأرثوذوكسية على التعامل مع التغيير المؤسسي. وبالنسبة لنورث كانت هناك عملية دمج للأفكار في عمله السابق عن التصميم المؤسسي والتنمية الاقتصادية وكان نورث مقتنعاً بوجود ثلاث مشاكل في التحليلات السابقة الخاصة بالمؤسسية الرشيدة.

كانت المشكلة الأولى خاصة بتفسير العرض المؤسسي في ظل النتائج الدقيقة للقائمين على المؤسسية الرشيدة . إذ إنه من المستحيل منطقيا أن يكون في مقدور أي من الوكلاء أن يصل إلى "خيار رشيد" للشكل المؤسسي من بين عديد من البدائل وذلك لعدم قدرة أي من الوكلاء على معرفة تكاليف العمليات المرتبطة بالشكل المؤسسي الذي سيختاره. وبذلك يصبح الحديث عن أن هناك شكلاً مؤسسيًا محددًا سلفاً شيئًا مشكوك في صحته.[2] المشكلة الثانية، تنحصر في فكرة أنه ربما

(١) Douglas C North and Robert Thomas, the Rise of the Western World North, Institutions, (Cambridge: Cambridge University Press, 1973); Douglas C Institutional Change and Economic Performance (Cambridge: Cambridge University Press, 1990); Judith Goldstein and Robert O Keohane, eds., Ideas and Foreign Policy: Beliefs Institutions and Political Change (Ithaca: Cornell University Press, 1993).

(٢) إذا كان الهدف من وجود المؤسسات هو تخفيض التكاليف المتعلقة بأداء الأعمال، فلابد أن يكون الفرد على معرفة مقدماً بشكل من المؤسسات الذي سيعمل على تحقيق هذا الهدف قبل أن تكون لديه خبرة حول أحد تلك الأشكال بعينه. انظر Alexander J. Field, "The Problem with Neo-Classical Institutional Economics: A Critique with Special Reference to The North/Thomas model of Pre-1500 Europe," Explorations in Economic History 18 (1981). See also Robert

كانت المؤسسات هي رد فعل عقلاني على المشكلات المتعلقة بالأعمال، فإن توليد تلك المؤسسات هو في حد ذاته مشكلة تحرك جماعية ومن غير الممكن حلها من خلال حلول داخلية.(١) والمشكلة الثالثة هي مشكلة متعلقة بالالتزام. وهي ببساطة متعلقة بطرح تساؤل خاص بسبب التزام القائمين على المؤسسية الرشيدة بالمؤسسات، حتى بعد تأسيسها، إذا ما كانت مجرد قيود مفروضة ذاتيا؟ وما الذي يجعل "الذات" في حالة "التنفيذ الذاتي" تفعل شيئا آخر سوى التقصير؟.(٢)

حاول نورث الإجابة على الأسئلة السابقة عن طريق الوصول إلى نظرية مؤسسية تقوم على دمج الأفكار مع نظرية تكاليف العمليات للمؤسسات. ويرى نورث أن الأفكار لدى الأفراد تعمل على تقليل الأسعار وتمسك الفرد بمعتقداته. أي أن منحنى الطلب الخاص بالتحرك الجماعي يتميز بالانحدار السالب وكلما قل سعر التحــرك نتيجة لأي التزام أيديــولوجي مسبق قلت العوائق الموجودة أمام التحركات الجماعية.(٣) وقد سمح التحول للحديث عن الأفكار لنورث أن يشرح كيفية تغلب الوكلاء على مشكلات التحرك الجماعي وقدرتهم على خلق مؤسسات جديدة مع الالتزام بالأسس الفردية للمؤسسات الصغرى Individualist Microfoundations.(٤)

Brenner's comments on the North/Thomas model in Trevor H. Aston and Charles H. Philpin, eds., The Brenner debate: Agrarian class Structure and Economic Development in Pre- Industrial Europe (Cambridge: Cambridge University Press, 1985), esp. 16 FN 12.

(١) Bates, "Contra Contractarianism."

(٢) North, Institutions, pp. 36-45.

(٣) المصدر السابق، صفحات ٢٢، ٤٤، ٩٠،٥.

(٤) في الأعمال الأخيرة لنورث حاول أن يوضح العلاقة بين الأفكار والتحركات الجماعية عــن طريق بعض النماذج الحقيقية. ولكن وعلى أي حال فإن هذا المنهج الجديد يولد مشكلة أخرى أكثر أهمية وهي أنه يربط مذهب المؤسسية الرشيدة بالحالة النفسية لبعض الأفــراد. انظــر Arthur T. Denzau and Douglas C. North، " Shared Mental Models: Ideologies and Institutions، " Kyklos ٤٧ (I) (١٩٩٤).

بناء على أعمال بعض الدارسين مثل نورث حاول جولدستين وكيوهين التوصل إلى تفسير أكثر منطقية حول كيفية تعامل الأفراد أصحاب المصالح مع الأفكار لفهم مشكلة العرض والاستقرار المؤسسي.[١] وبدلاً من أن ينظر جولدستين وكيوهين إلى الأفكار على أنها عوامل تم تطويرها من قبل الأفراد لزيادة العرض المؤسسي، قاما بالتفريق بين ثلاثة أنواع من الأفكار وهي المعتقدات القائمة على مبادئ، ومعتقدات السببية، والآراء العالمية، كما اقترحا وجود تأثير مختلف لكل نوع من أنواع الأفكار سالفة الذكر. المعتقدات القائمة على المبادئ تمثل الأساس القياسي والمبرر لبعض القرارات بعينها، في حين أن معتقدات السببية تملي استراتيجيات بعينها تهدف إلى الوصول إلى الأهداف وتفسيرها.[٢] أما الأفكار المرتبطة بالآراء العالمية فهي تعطي صورة كاملة للإطار الثقافي والطبقات والجماعات التي يتفاعل معها الوكلاء بوجه عام.[٣]

يلاحظ أن التحليلات المتعلقة بالأفكار لكل من جولدستين وكيوهين تعطي تنوعا أكبر مقارنة بما قدمه نورث. فأولا: هناك نظرة إلى الأفكار على أنها وسائل وظيفية تشجع التعاون بين الوكلاء المختلفين الذين يعلمون مصالحهم تماما ولكن لا يستطيعون تحديدها على وجه الدقة.[٤] ثانيا: أصبحت الأفكار نقاط تركيز لتغير الأوضاع تحت شروط تعدد التوازنات.[٥] ثالثاً يتم تعريف الأفكار على أنها

---

(١) Goldstein and Keohane, eds., Ideas and Foreign Policy, esp. Pp.3-30.

(٢) Goldstein and Keohane, eds., Ideas and Foreign Policy, p 10.

(٣) هذا التعريف للأفكار المتعلقة بالآراء العالمية هو تعريفي الشخصي حيث إن المؤلف لم يعط تعريفا لها.

(٤) See, G. John Ikenberry, "Creating Yesterday's New World Order: Keynesian 'New Thinking' and the Anglo- American Post- War Settlement," in Goldstein and Keohane, eds., Ideas and Foreign Policy, pp. 57-87.

(٥) See Geoffrey Garrett and Barry R. Weingast, "Ideas, Interest And Institutions: Constructing The European Communities Internal Markets," in Goldstein and Keohane, eds.. Ideas and Foreign Policy, pp. 173-207

المحتوى القياسي الذي يساعد على تحديد أصحاب المصالح.(١) ويعرض المؤلف حلولا لمشكلة العرض المؤسسي (للتغلب على مشكلة المنتفعين مجانا) " Free Riders Problem" ومشكلة الاستقرار المؤسسي (تعدد التوازنات) . وعلى أي حال، هناك تشابه في عمل القائمين على دراسة المؤسسية الرشيدة والتاريخيين حيث يعمل كلاهما على عرض كيفية عمل الأفكار على تفسير النتائج غير المؤكدة (الاستقرار على سبيل المثال) من خلال الأطر الموجودة وذلك بدلا من العمل على تشخيص ما تقوم الأفكار بعمله في حد ذاته.

وعلى سبيل المثال، يعتمد شرح نورث للعرض المؤسسي على لغز محير. حيث يرى أن الأفكار تصنع التحرك الجماعي وبالتالي تجعل العرض المؤسسي ممكنا، ولكن في نفس الوقت يرى نورث أن المؤسسات عن طريق عملها على تخفيض الأسعار تحول الأفكار إلى عقائد لا يمكن تغيرها وهي بذلك تقضي على أهم عنصر من العناصر التي تؤدي للتغير المؤسسي.(٢) فمن ناحية تعمل الأفكار على تشكيل المؤسسات عن طريق مساعدتها للوكلاء على تخطي المشكلات المتعلقة بالتحرك الجماعي. ومن ناحية أخرى، يبدو أن نورث يجادل بأن المؤسسات الحالية تعمل على إعطاء قوة للأفكار عن طريق تقليل حجم التكاليف المرتبطة بذلك التحرك. وهنا يظهر لغز مشابه للغز القديم أيهما أولاً الدجاجة أم البيضة وبالمثل أيهما أولاً؟ الوكلاء أم الهياكل. فإذا كانت المؤسسات هي التي تجعل تنفيذ الأفكار

---

(١) سنجد أن الالتزام النظري بهذا المنظور في الأطر العقلانية يمثل العديد من المشكلات في أحسن الأحوال. والاستثناء الوحيد الذي نجح في كسر الإطار العقلاني هو Peter J. Katzenstein في " Coping With Terrorism: Norms and Internal Security in Germany and Japan" pp 265-97 , Goldstein and Keohane, eds., Ideas and Foreign Policy

(٢) North ، Institutions، صفحات ٨٥-٦. تعمل تلك المعادلة على طرح تساؤل حول كيفية تحديد النفقات في غياب الأفكار المحددة لتلك النفقات. وأوجه الشكر لـ كيللي تساي Kellee Tsaiلهذه الملحوظة.

ممكنا فإنه سيصبح من الصعب أن تتولد الأفكار التي تؤدي إلى خلق المؤسسات.(١) وعلى أي حال إذا ما كانت الأفكار هي التي تخلق المؤسسات فإنه لا يمكننا أن ننتظر من المؤسسات أن تقدم تفسيرا للأفكار التي أدت إلى تغييرها.(٢)

بالمثل لم تتمكن أعمال أي من جولدستين وكيوهين من التوصل إلي فهم مشكلة العرض والاستقرار المؤسسي على الرغم من خلقها للأفكار التي تساعد على تحقيق ذلك. أولاً: إذا ما كان للوكلاء مصالح ثابتة يمكن تسويتها ولكن من الصعب تحقيق نتيجة لوجود بعض المشكلات مثل غموض العقود، فلماذا يصبح من الضروري في تلك الحالة اللجوء للأفكار؟ في الواقع أنه مع أهمية الأفكار الشائعة في تشجيع التعاون بين الأفراد فإن الطرق التقليدية قادرة على حل تلك المشكلة بطريقة أكثر كفاءة كأن يتم الدفع بطريق غير مباشر.(٣)

ثانيا: بينما يمكن أن تعمل الأفكار كنقاط مركزية، فإن القول بأنها مكوّنة لتلك النقاط. ليسَ نفس الشيء فمن الممكن أن يكون هناك عديد من الأفكار المتاحة

---

(١) هذا فقط في حالة ما إذا كانت الأفكار تدور حول المؤسسات التي يمكنها تحقيق تلك الأفكار. ولكن وعلى أي حال هناك مشكلة اقتصادية مرتبطة بهذا النوع من الأفكار. فإذا ما اعتبرنا أن الأفكار هي سلع ذات قيمة ، فهي بذلك تعامل وفقاً لبعض قواعد الإنتاج وبذلك تكون هناك حاجة لتحديد القيمة الحدية للأفكار المنافسة. ولكن من غير الممكن أن يعرف الفرد قيمة الأفكار كما لا يمكنه معرفة القيمة الحدية للمعلومات إلا إذا امتلكها بالفعل. ولذلك لابد أن يكون لدى العميل أفكاراً حول الأفكار وذلك إلى ما لانهاية. وأود أن أشكر روبين فارجاهيس Robin Varghese على هذا التوضيح.

(٢) يحاول North أن يحل هذا اللغز عن طريق طرح الجدلية التالية "تعمل الأفكار والأيدولوجيات على صياغة البناء العقلي الذي يعتمد عليه الأفراد لفهم العالم من حولهم وبالتالي يتمكنوا من الاختيار. والأكثر من ذلك، نجد أن محاولة هيكلة التفاعل الذي يحدث بين الأفراد بطريقة معينة، تؤدي إلى تأثير المؤسسات على السعر الذي ندفعة نتيجة تحركاتنا، والدرجة التي تصل إليها المؤسسات في خفض الأسعار المرتبطة بتلك التحركات. ويعد ذلك طرحاً للمشكلة من جديد بدلاً من إيجاد حلاً ملائماً لها، إلا ما إذا تم وضع نظرية تشرح كيفية عمل تلك الظاهرة عبر الزمن. " North، Institutions صفحة ١١١.

(٣) في حقيقة الأمر إذا ما افترض أحدهم أن هناك مصالح عامة، وهي متماشية مع الأفكار السائدة فإنه سيكون قد جانبه الصواب لأنه سيعمل وفقا لاستراتيجية غير فعالة.

لتحليل وتشخيص موقف بعينه ولكن من غير المعروف على وجه التحديد لماذا يتم اختيار فكرة بعينها والتعامل معها على أنها نقطة تركيز ويجري تجاهل الأفكار الأخرى. وتحاول النظرية أن تعتمد على الأفكار بدلاً من المؤسسات للتغلب على مشكلة العمل الجماعي. على أي حال وتماما كما أن الاعتماد على المؤسسات لحل مشكلات التحرك الجماعي لا يقدم حلاً حقيقا لأن المؤسسات بطبيعتها تمثل مشكلة تحرك جماعي وبالتالي سنجد أن الاعتماد على الأفكار لن يحل تلك المشكلة أيضا. فالاعتماد على الأفكار سوف يدفع من جديد بمشكلة العرض والاستقرار المؤسسي في سلسلة السببية.

وعلى وجه التحديد، إذا ما افتُرِض أن المؤسسات هي ذاتها ما يمكن القول بأنها مشكلة تحركات جماعية من الدرجة الثانية، فيجب القول بأن الأفكار مشكلة من الدرجة الثالثة وذلك لأن وجود عرض من الأفكار هو مشكلة لها تكلفتها. فتحويل فكرة بعينها إلى نقطة تركيز سوف يؤدي إلى طرح الأسئلة التالية:"لماذا تلك الفكرة بالذات؟" لماذا علينا تكبد عناء تطوير وتطويع تلك الفكرة آخذا في الاعتبار مشكلة المنتفعين مجانا؟ Free riders problem وهنا تظل مشكلة تعدد مستويات التوازن قائمة على الرغم من اللجوء إلى الأفكار لحلها.(١) وباختصار، يمكن القول إن المؤسسية الرشيدة مثلها مثل المؤسسية التاريخية نظرت إلى الأفكار على أنها عوامل مساعدة لتفسير التغيير المؤسسي وقد اعتمدت عليها كافتراض إضافي وليس أساسي لتفسير النتائج غير المؤكدة.(٢)

إذا تم أخذ كل ماسبق في الاعتبار فكيف يمكننا أن نأخذ الأفكار على محمل الجد؟ إن العمل على فصل الأفكار عن أصولها المؤسسية يتطلب وجود إعادة

---

(١) Bates, "Contra Contractarianism."

(٢) تعد دراسة الأفكار في ظل الأطر الموجودة بالفعل أمرا في غاية التعقيد وذلك لأن الأفكار التي تم توظيفها في تلك النظريات هي أفكار مهمة للتحليلات التي تم توظيفها من أجلها. انظر Blyth "Any More Bright Ideas?" صفحة ٢٣١.

صياغة فكرية أكثر عمقا وذلك لكسر حالة ميل العلوم السياسية للتعامل مع الأفكار والمصالح على أنهما فئات تحليلية تحل كل منها محل الأخرى. وللوصول إلى ذلك لابد من إعادة النظر في التحليلات المتعلقة بدراسة الأفكار والتي تربط ما بين الأفكار والمصالح والمؤسسات. وفي هذا السياق يجب على علماء الاجتماع إعادة النظر في طبيعة العلاقة بين الأفكار والمصالح خاصة في ظروف عدم التيقن، بحيث لا يتم النظر إلى الأفكار على أنها شيء خارجي وسطحي عند الحديث عن المصالح.[1] يعمل هذا الفصل من الكتاب اعتمادا على الطرح السابق لبناء مفهوم منطقي متسلسل للتغيير المؤسسي غير المعتمد بشكل كلي على المؤسسات ولا على خيارات الأفراد. وبالتالي يصبح من الممكن وضع نظرية للتغيرات المؤسسية تنظر إلى الأفكار على أنها تؤدي بطبيعتها إلى التحول الذي لا يخفض قدر المؤسسات بحيث تصبح مجرد خيارات فردية، ولا يقيد دورها بحيث تصبح هياكل جامدة.

النظرية

الأفكار والمصالح

على الرغم من أن المصالح تعد السلاح الأساسي للاختيار في مجال العلوم السياسية الذي عليه يتم الاعتماد لتفسير النتائج، فإن فكرة الاعتماد على المصالح لا تخلو من المتاعب. ولننظر ما الذي يمكن أن يعنيه عندما نقول إن سياسة بعينها في صالح مجموعة معينة من الوكلاء. فعندما نقول إن السياسة (س) هي في صالح (ص) من الوكلاء فنحن بذلك نكون قد عملنا على صياغة جملتين. الأولى: أن الوكيل (س) قد قام باختيار السياسة (ص) بدلا من السياسة (ع) ويمكن هنا

---

(١) على الرغم من أهمية ذلك الموضوع فإن العلماء في مجال العلوم السياسية لم يعطوه الاهتمام الكافي. للاستثناءات انظر McNamara ، The Currency Of Ideas، صفحة ٨، وص ٥٦-٦٠. وللحصول على أكثر المناقشات أهمية من الناحية النظرية في هذا السياق انظر Wendt، Social Theory

الافتراض أن الوكيل قد قام بعمل اختيار رشيد [١] ثانياً: مع أخذ الافتراض السابق في الاعتبار يمكن بالمثل القول بأن الاختيار الذي تم كان في الواقع خياراً معقولاً. وأن السياسة (ص) قد حققت مصالح الوكيل أكثر من السياسة (ع) وتقول الجملة الأولى أن مصلحة الوكيل يتم تعريفها من خلال ملاحظة سلوكياته،و أنه من الممكن تفسير سلوك الوكيل فقط من منظور مصلحته المفترضة التي أقل ما توصف به هو تأكيد ذاتها.[٢] وتقول الجملة الثانية إنه لكي نستنتج أن اختيار الوكيل لسياسة بعينها وتركه الأخرى هو بناءً على مصلحته هو نوع من أنواع التهرب من الحقيقة فتصرف الوكيل على هذا النحو هو تصرف ناتج عن اعتقاده أن الخيار الذي قام به هو أفضل ما يحقق مصلحته.

ولكن لسوء الحظ، لا يمكن الاعتماد على صحة الافتراض السابق لأنه يعمل على اختصار فكرة الخيارات في عبارة مجازية. فكما يقول ريموند جيس Raymond Guess إن التصرف في اتجاه تحقيق المصلحة لا يكون بالضرورة في اتجاه تحقيق المصلحة الفعلية للفرد.[٣] فلكي يقوم الوكلاء بالحكم على الموقف وتحديد أين تكمن المصلحة الحقيقية، عليهم أن يقوموا باختيار معين، وقد يعتقد الملاحظ للموقف أنه هذا هو الخيار الأفضل في نطاق محددات المنفعة المتوقعة.[٤]

---

(١) من الممكن للمرء دعم هذا الموقف ، لأن أصحاب نظريات التوقعات الرشيدة أو العقلانية يفعلون ذلك، من خلال الزعم بأن العمل باستمرار ضد مصلحة المرء شديد التكلفة وغير رشيد.

(٢) On The Circular logic Of Economic theory, see Amartya Sen, "Rational Fools: A Critique of the Behavioral Foundations of Economic Theory," in Frank Hahn and Martin Hollis, eds., Philosophy and Economic Theory (Oxford: Oxford University Press, 1977), pp. 87-110.

(٣) Raymond Guess, the Ideas of a Critical Theory (Cambridge UK: Cambridge University Press, 1981), pp. 45-55.

(٤) ونحاول هنا أن نقول إن الخيار الذي تم اختياره هو الخيار الأمثل، ففي ظل النموذج السابق فإن العميل يعمل على تحقيق مصلحته من وجهة نظرة الخاصة وبالطريقة التي براها في ظل المحددات الموجودة في الواقع.

ولتوضيح الفكرة أكثر يمكن القول إن المصالح هي المصالح وبناءً على ذلك التعريف نقول إن الوكيل على دراية كافية بمصلحته. ولكن وكما يستمر جيس في عرض فكرته فإنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا بوضع فرضية توافر المعلومات بشكل مطلق. وفي تلك الحالة فقط تكون جميع البدائل والتكلفة المتعلقة بكل بديل واضحة في ذهن الوكيل عندما يريد أن يقرر أيها يحقق مصلحته. وفضلاً عن ذلك، يرى ذلك الافتراض أن للوكلاء نفس الدرجة من القدرة على الاختيار السليم حتى في ظل التوافر الكامل للمعلومات. فبذلك إذا ما توافرت نفس الظروف أمام اثنين من الوكلاء من نفس الطبقة ولهما نفس الوضع ويعملان في نفس القطاع وعند الوضع في الاعتبار ظروف الخيار الأمثل وفي ظل التوفر الكامل للمعلومات فإذا ما كان لهذين الوكيلين نفس الهدف فإنهما سيقومان بنفس التقييم الموضوعي وبنفس الاختيار.

لا يمكن أن توجد الشروط السابقة في الواقع وربما لا يمكن أن توجد في مجال التعامل في المصالح السياسية. فإذا ما تم التعامل مع المعلومات بطريقة مختلفة من قبل الوكلاء، أو إذا ما تم توزيع المعلومات بطريقة خاطئة فإنه لا يمكن افتراض تحقيق المصالح بناءً على تصرفات مسبقة.(١) ومن المهم هنا القول إن تلك المواقف هي المواقف التي تمثل أهمية بالنسبة لعلماء العلوم السياسية.(٢) وفي التحليل الذي

---

(١) أود هنا أن أتعمق في مناقشة تلك النقطة أكثر من Guess، فإنه إذا ما حدث نوع من أنواع الخطأ في المعلومات المتوفرة للوكلاء فإن ذلك سيؤدي لحدوث مشكلات، ولا يزال هناك افتراض قائم بأن الوكلاء على دراية كاملة بمصالحهم، ولكنهم ليسوا على درجة كبيرة من التأكد من كيفية تعقب تلك المصالح نظرا للسلوكيات التي تحدث من الآخرين. فبالنسبة لعدم تيقن نايتين Knightain لا تمثل المعلومات كل المشكلة في حين يحدث العكس في نماذج الوكلاء الرئيسيين. ولتحسين الوضع المعلوماتي في ظل ظروف عدم تيقن نايتين Knightain لن تقدم سوى القليل لحل الغموض الاستراتيجي مع الوضع في الاعتبار عدم تأكد الوكلاء من مصلحتهم في المقام الأول. وفي النص التالي سوف يتم شرح عدم تيقن نايتين Knightain.

(٢) الأكثر من ذلك، وجود مصلحة بعينها والتحرك بهدف تحقيقها يملي منطقيا أن يكون هناك عدد من السياسات البديلة التي يتم الاختيارمنها. ولكن هل من الممكن حقا تحقيق هذا الافتراض؟. وافتراض أن جميع الوكلاء يهدفون إلى تحسين أوضاعهم ويعملون بهدف تحقيق ذلك هو افتراض مساو للافتراض الذي وضعه Connolly بأن المصالح غير محددة على وجه

نقوم بالعمل عليه إذا ما افترضنا أن الأفكار منفصلة عن المصالح، فإن ما نحاول قوله في هذا السياق سيصبح كالتالي "لأنهم أرادوا تحقيق ذلك الخيار، قاموا بتحقيقه، (بافتراض أن الجميع يعمل في اتجاه تحقيق مصلحته) " وبذلك لن نتمكن أبدًا من الإجابة عن السؤال المثير للاهتمام وهو "لماذا قاموا بذلك؟"

وقد دخل معظم المحللين في هذا الموقف المحير بسبب الخطأ الفكري الموجود في كافة صياغات المصالح وهو التعامل مع المصالح كفكرة منفصلة. فافتراض أن أحد الوكلاء قد قام بخيار معين نتيجة لمعرفته بأن مصلحته تكمن في ذلك الخيار هو افتراض يتجاهل حقيقة وجود أشياء ملاصقة للمصالح لا يمكن فصلها عنها مثل الحاجات والمعتقدات والرغبات. وتلك الأشياء لا يمكن فصلها عن المصالح بل ويجب التعامل معها على أنها وحدة واحدة.[١] وإذا ما تم قبول هذا الموقف، فسيعتمد تحديد المصالح على الحاجات أكثر من اعتماده على المحددات الهيكلية كما ستعمل الرغبات والحاجات والمعتقدات كعامل وسيط مساعد وهو ما يمكننا تسميته بالأفكار.

ومن خلال تطوير هذا المسار الجدلي، يرى أليكساندر ويندت Alexander Wendt أنه من المهم كي يتم تحديد مكونات المصالح يجب أن يتم تحديد معتقدات ورغبات الوكيل بشأن ما هو مرغوب في المقام الأول. وهنا لابد أن نركز انتباهنا على الخطط وطريقة التقديم التي من خلالها ......يعرف (الوكلاء) مصالحهم

الدقة، ببساطة لا يمكن تحقيقها وأن جميع البدائل متاحة لجميع الوكلاء. وبذلك نقول إن جميع الوكلاء على دراية كافية بمصالحهم ويعملون من أجل تحقيقها. انظر Connolly، The Terms of Political Discourse، صفحة ٤٩.

(١) For elaboration of this basic theme, see Isaac Levi, Hard Choices: Decision Making under Unresolved Conflict (New York: Cambridge University Press, 1986); Donald Davidson Essays on Actions and Events (Oxford: Clarendon Press, 1980); Connolly The Terms Of Political Discourse; Giovanni Sartori, ed., Social Science Concepts: A systematic Analysis in International Politics (Princeton: Princeton University Press, 1976).

والدور الذي تتطلبه تلك الخطط.(١) ويرى ويندت أن هناك حاجة لتعريف ما هو مرغوب كبناء مجتمعي وليس كمادة محددة سلفا، وذلك انطلاقا من العلوم المجتمعية الحديثة التي تتقبل فكرة الازدواجية الموجودة لدى الأفراد والتي تتمثل في الرغبات والمعتقدات. ووفقا لهذا المنطق فإن الرغبات لا تتماشى في جميع الأحيان مع المعتقدات. فالرغبات هي شيء مرتبط بالعاطفة وليس بالإدراك ولأن المعتقدات تعمل على تنشيط وتحويل الرغبات فمن غير الممكن أن تعامل على أنها رغبات.(٢) وفي رؤية بهيومين Humean View يتم النظر إلى الرغبات على أنها أشياء مادية، ونتيجة لذلك من الممكن أن تخضع الأفكار للتفسير الخاص بالفعل. ويصر ويندت على أن قبول تلك الازدواجية هو شيء لا سند له لأنه يزيد من حيرة القائمين على التحليل النظري بافتراض شيء لا يمكن تحقيقه في الواقع. فيرى ويندت أنه في العالم الحقيقي "نحن نحدد ما نريده وفقا لأفكارنا حول حاجاتنا ورغباتنا، وليس لأن الشيء المرغوب له أي خصائص غريزية ".(٣) وبذلك تنهار التفرقة التي وضعها هيومين بين الرغبات والمعتقدات، ويصبح من الممكن الحصول على درجة أكبر من الفهم للمصالح.(٤)

---

(١) Wendt, Social Theory, p. 124.

(٢) المصدر السابق، صفحة ١١٩

(٣) المصدر السابق.

(٤) لا يرغب Wendt في وضع مسار هيكلي لاحق للجدلية السابقة، ولكنه في حقيقة الأمر يحاول أن يضع سلما للحاجات ويمكن من خلاله أن يحدد ما الذي يريده الفرد فعليا. فالعالم بالنسبة لويندت ليس أفكارا في جميع الأحيان وأريد أن أختلف مع ويندت Wendt في تلك النقطة وأن أقول إن الأفكار هي العالم طوال الوقت. وعن طريق الأفكار يمكن أن نرى جميع مظاهر المادية وأن نحدد توجهات الوكلاء للأهداف المجتمعية. ولا أحاول هنا القول إن الأفكار وحدها هي المهمة، فقد أسقط حجرا على قدمي وأتألم. وهذه حقيقة مادية ولكن حقيقة ما إذا كنت سأبكي من الألم أم سأقفز من الفرحة تعتمد على مادة الحجر أهو حجر فعلا أم هو قالب من الذهب.و كون الذهب مادة ذات قيمة عالية مثله في ذلك مثل العملة هو في حقيقة الأمر مفهوم مجتمعي، وليس طبيعة فطرية لمادة الحجر نفسه. فالأفكار يمكن أن تسير معنا الطريق للنهاية إلى أن يحدث الإدراك المجتمعي.

ويؤدي التخلي عن فكرة الازدواجية سالفة الذكر إلى إمكانية التعامل مع المصالح على أنها شيء عنقودي مرتبط في معناه مع الرغبات والمعتقدات ولهذا الطرح أهميته الخاصة حيث يساعد على توفير طرق تنظير أكثر دقة. وعلى سبيل المثال، إذا ما افترضنا أن وكيلاً ما فضل السياسة (ص) عن غيرها من السياسات، فنحن بذلك نفترض مسبقاً أن هذا الوكيل كانت لديه حاجة لتلك السياسة وتلك الحاجة كانت نابعة من رغبات هذا الوكيل ومعتقداته. على أي حال، لا يمكن اعتبار أن تلك الفرضية ثابتة ومستقرة بشكل مطلق.[١] فإذا افترضنا أن المصالح هي دالة المعتقدات والرغبات، وإذا ما كان الوكلاء غير قادرين على تحديد رغباتهم بدقة في حالات عدم التيقن فمن المنطقي أن تكون مصالح الوكلاء غير مستقرة أيضاً. ووفقا لهذه الفرضية فإن التعامل مع المصالح والأفكار على أنهما شيئان منفصلان حتى في التحليلات، لن يكون ذا قيمة تذكر.

وتعتبر طرق استجابة الوكلاء في هذا السياق عند عدم تناغم طبيعة التغير المؤسسي لهذه العناصر مع بعضها البعض، أمرا رئيسيا لتفسير التغيير المؤسسي. وفي حالة الاستقرار المؤسسي لا تمثل مصالح الوكلاء أي مشكلة وذلك لأن أي نوع من الغموض يكون لدى الوكلاء من ناحية الاستراتيجيات يكون نتيجة لأحد العاملين التاليين: المخاطرة والتعقيد.[٢] وتتمتع مصالح الوكلاء بقدر من الثبات في ظل تلك الظروف، فيكون هناك فقط قدر ضئيل من الحيرة والتساؤل حول كيفية

---

(١) لإعطاء مثال يفسر قاعدة المصالح لا بد من أن نفترض أن العميل لدية أشياء مفضلة مرتبطة ببعضها البعض. على أي حال، إذا كان هناك موقف غير واضح بشكل قاطع لعدم القدرة على تصنيف النتائج بشكل دقيق، يمكن في تلك الحالة ألا يكون هناك توافق بين النتائج وبين رغبات الوكيل. وبذلك يفقد الوكيل القدرة على تعريف المصالح الخاصة به، وبذلك يفقد الافتراض الخاص بالارتباط وأن تصرفات الوكيل هي نتيجة لعدد من العوامل المرتبطة ببعضها البعض يصبح غير ذي جدوى.

(٢) أحاول هنا أن أقول أن ظروف عدم التيقن تؤثر على الاستراتيجيات التي يتبعها الوكيل وهي تعد نتيجة لصعوبة ربط الاحتمالات بالنتائج إضافة إلى التعامل مع المعلومات التي تؤدي إلى وجود الاحتمالات في المقام الأول.

تعريف المصالح وتحقيقها. أما في حالة عدم الاستقرار المؤسسي فإن الوضع يكون شديد الاختلاف عن الوضع السابق. ولمحاولة فهم هذا الوضع لابد من طرح عديد من النظريات البديلة للتغيير، ويمكن اعتبار معالجة نورث لعدم التيقن على أنه مشكلة متعلقة بالتعقيد.(١)

المصالح وعدم التيقن

يرى نورث أن حالة عدم التيقن تنتج عن "درجة تعقيد المشاكل بحيث لا يمكن حلها، من قبل وأن برامج حل المشاكل والتي تشبه برامج الحاسب الآلي... مملوكة للأفراد" وكذلك عدم توافر المعلومات بشكل كامل للوكلاء.(٢) وعند أخذ هذه المشاكل في الاعتبار "الأطر المؤسسية، عن طريق هيكلة تفاعلات الأفراد، فإن ذلك يحد من مجموعة الخيارات المتاحة أمام الفاعلين. "(٣) وتتشابه فكرة نورث عن عدم التيقن مع فكرة هيربرت سيمون Hernert Simon والذي يرى أن محدودية المعرفة تؤدي في النهاية إلى الوصول إلى موقف مرض بدلاً من الموقف الأقصى.(٤) ويمكن هنا القول إنه بالنسبة لأصحاب هذه النظريات يمكن التعامل مع عدم التيقن على أنه نتيجة للفشل المحاسبي والتعقيدات البيئية التي تؤدي إلى قيام الوكلاء بوضع مؤسسات لمواجهة ظروف عدم التيقن عن طريق الحد من الخيارات المتاحة أمامهم.

وعلى أي حال، فإن النظر إلى عدم التيقن على أنه مشكلة ناتجة عن التعقيد يفرض موقفا مثيراً مغايراً للحقيقة ،فإذا استطاع الوكلاء التغلب على قيودهم

---

(١) يعد ذلك الحديث صحيحاً أيضا بالنسبة للدراسين في مجال المؤسسية التاريخية مثل McNamara ، والتي تنظر أيضاً إلى عدم التيقن على أنه مرتبط بعامل التعقيد. انظر The Currency Of Ideas, McNamara ص ٥٧-٦١

(٢) North, Institutions, p. 25.

(٣) المصدر السابق

(٤) Herbert Simon, Massino Egidi and Robin Marris, eds., Economics, Bounded Rationality and the Cognitive Revolution (Brookfield, Vt: Edwar Elgar, 1992).

المحاسبية فهل سيتمكنون من التوصل إلى التصميم المؤسسي الأمثل؟ أم هل سيحتاج هؤلاء الوكلاء إلى وجود المؤسسات في المقام الأول؟ فإذا تمكن الوكلاء من التغلب على جميع العقبات المتعلقة بالمعرفة فإن جميع الاعتبارات سالفة الذكر والخاصة بكيفية تكوين الأفكار للمصالح ستصبح غير ذات جدوى. وعلى عكس الجدل الذي يثيره جيس Guess بشأن أن الأفكار في غياب المحددات المحاسبية والمعلومات غير الصحيحة، ستصبح هي التي يختارها الوكلاء، وستصبح الأفكار معادة. ومكررة. والسبب الذي يؤدي إلى عدم تنفيذ هذا الموقف المغاير للحقيقة هو ليس على أي حال، القصور في ناحية المعقولية ولكنه القصور الناتج عن التعامل مع مشكلة عدم التيقن على أنها نتيجة لعامل التعقيد.

ويزعم جينس بكرت Jens Beckert أن "عدم التيقن هو ما يتم فهمه عادة بأنه سمة المواقف التي لا يتمكن فيها الوكلاء من التنبؤ بنتائج قراراتهم كما لا يمكنهم أيضاً أن يربطوا بين الاحتمالات والنتائج.[1] وعلى أي حال، فإن بكرت يتوافق مع نايت في أن عدم التيقن هو مشكلة أكثر عمقاً من كونها مشكلة توزيع احتمالات. إذ إن مواقف عدم التيقن تختلف كيفياً عن مواقف المخاطر. لأنه في حالة المخاطر يكون توزيع النتائج على مجموعة من الحالات شيئاً محدداً سلفاً. (من الممكن ربط الاحتمالات بالنتائج الممكنة).... ولكن في حالة عدم التيقن يكون من المستحيل أن يتم تحديد مجموعة من الحالات لأن الموقف الذي تم التعامل معه هو موقف شديد الاختلاف والتميز.[2]

---

(١) Jens Becker, "What Is Sociological about Economic Sociology? Uncertainty and the Embeddedness of Economic Action," Theory and Society 25 (6) (1996), p. 804.

(٢) Frank H. Knight, Risk, Uncertainty and Profit (Boston and New York: Houghton Mifflin Company, 1921), p 229, quoted in Beckert, "What Is Sociological," p. 807, my italics . See also Susan Strang, Casino Capitalism (Manchester University Press, 1997), esp. pp. 107-9; Paul Davidson, "Is Probability Theory

والهدف من توضيح هذا الفرق هو أن المواقف التي تسود فيها حالة عدم تيقن نايتن تختلف عن مواقف عدم التيقن الناتج عن عامل التعقيد وقد تم توضيح ذلك في نظريات نورث وسيمون. ففي حالات عدم التيقن المرتبط بعامل التعقيد يكون الوكلاء على دراية أكيدة بمصالحهم ولكنهم غير متأكدين من كيفية تحقيقها. ولذلك فإن تلك النظريات تقصر عدم التيقن على المخاطر وذلك طالما أنه في حالة عدم التيقن الناتج عن عامل التعقيد يفترض مقدما أن الوكلاء على دراية بمصالحهم ولكنهم لا يستطيعوا حساب كيفية تحقيق تلك المصالح وذلك دون تخفيض لمجموعة الخيارات الاستراتيجية المتاحة أمامهم.(١) وحالة عدم تيقن نايتين على أي حال لا تقصر عدم التيقن على المخاطر(٢).

و نظرا لأن، هذا الموقف يعد "حالة من التفرد المرتفع" من نوعه فإن الوكلاء لا يكون لديهم أي فكرة عن ماهية النتائج وبالتالي عن ماهية مصالحهم. ونتيجة لعدم تمكن الوكلاء من عمل سلسلة من الاحتمالات فإن مصالحهم في ظل تلك الظروف المرتبطة ببيئة الأعمال يصبح من الصعب تحديدها وفقا للافتراضات والهياكل المسبقة ويصبح تعريف المصالح ممكنا فقط في حالة عدم الرجوع لتلك الأفكار فلن يصبح هناك أي معنى لا للمصالح وللاستراتيجيات وذلك تحت ظروف عدم تيقن نايتين.(٣) ويحذر بيكرت من أنه إذا ما كانت حالة عدم التيقن

Relevant for Uncertainty? A Post Keynesian Perspective," Journal of Economic Perspective 5 (1) (1991).

(١) في مثل هذا الموقف قد تعمل الأفكار كأنها "خارطة الطريق" أو "نقاط تركيز" و ذلك كما يرى القائمون على النظريات المؤسسية الرشيدة، ولكن فقط في حالة إذا لم يتم اعتبار المصالح نفسها مشكلة قائمة. انظر Goldstein وKeohane ، Ideas and Foreign Policy والأكثر من ذلك أن التعارض بين المخاطر وعدم التيقن داخل الاقتصاد هو شيء طبيعي، انظر Beckert " What Is Sociological " ص ٨١٣.

(٢) المصدر السابق، ص ٨٠٧، ٩

(٣) على سبيل المثال، في خلال فترة الكساد الكبير في الثلاثينيات، لم يكن من الممكن الفصل بين مصالح الوكلاء وبين الطريقة التي لجأوا إليها لتشخيص الأزمة. ويمكننا أن نعطي مثالا على تلك الفترة كالتالي: إذا قبل المرء أن المشكلة الاقتصادية ناتجة عن تناقص القدرة الشرائية،

تحد من قدرة الوكلاء على أن تكون ردود أفعالهم مع رغباتهم، فإنه يصبح من الضروري أن ننظر إلى الآليات المعرفية والهيكلية والثقافية التي يعتمد عليها هؤلاء الوكلاء في تحركاتهم وقراراتهم.(١)

وتكتسب آليات المعرفة وتغير الأفكار أهمية لأنه في حالة عدم وجود أفكار متعلقة بكيفية تغيير العالم سيصبح من المستحيل على الوكلاء أن يُكوِّنوا ردود أفعال ذات معنى حقيقي، وخصوصاً في حالة عدم تيقن نايتين التي تسود في فترات انهيار الاقتصادات الرأسمالية. وعلى عكس نماذج بايزيان Bayesian Models فإن الأفراد لا يتدخلون في تغير العالم على أساس الأفكار العامة أو المعلومات المجموعة بطريقة العشوائية، ولكن على العكس فهم يقومون بذلك اعتماداً على مجموعة معقدة من الأفكار، كالأفكار الخاصة بكيفية عمل الاقتصاد، التي تسمح لهؤلاء الوكلاء أن يتدخلوا في عملية تنظيم العالم عن طريق توفيق رغباتهم ومعتقداتهم وأهدافهم. وفي تلك الحالة فقط يكون باستطاعة الوكلاء أن يشخصوا الأزمة التي يتعرضون لها.(٢)

و فضلاً عن ذلك، نجد أن الشروط الموضوعة في ظل سيادة عدم تيقن نايتين تزداد تعقيداً نتيجة لعامل آخر إضافة إلى تفردها. وإذا ما كان يمكن تعريف مصالح

ستكون مصلحة المرء بالتالي في التصويت للحزب الاشتراكي الديمقراطي ذي الأهداف المتعلقة بإنعاش الاقتصاد. أما إذا كان لدى الفرد قناعة خاصة بأن السبب الرئيسي للأزمة هو مكيدة من يهود العالم فبغض النظر عن الوضع الهيكلي ستصبح مصلحة ذلك الفرد هي تشجيع التطهير العرقي. وإذا ما كان المرء عاملا في هذا الموقف فلن يكون ذا فائدة يفيد شيئا فيما يتعلق بالسياسات التي قد تتولد في هذه المواقع.

(١) Beckert, "What Is Sociological" p. 814, my italics.

(٢) للتأكيد، هذا لا يماثل بالضبط تحول وضع عدم التيقن إلى وضع المخاطرة، ولأن العمل يتم وفقا لافتراض أن الوكلاء على دراية كاملة بمصالحهم. وو كذلك لا يتم العمل أيضا وفقا للمواقف التي يقوم فيها علماء الاقتصاد بالتعامل مع عدم التيقن على أنه مخاطرة مرتبطة بالتوازنات واللعب بالنظريات في نماذج الاقتصاد الجزئي. ولمناقشة تلك الاستراتيجيات انظر Rod Cross، Natural Rate Of Unemployment: Reflections on 25 Years of the Hypothesis (Cambridge: Cambridge University Press, 1995); Davidson, "Is Probability Theory Relevant," esp. pp.130-36.

الوكلاء فقط عن طريق تعريف أفكارهم حول تلك المصالح، فإن النتائج الصادرة عن تلك المواقف وستكون دالة تلك الأفكار أيضا. والتناقض مع العالم الطبيعي مفيد هنا وذلك لأن المسببات في العالم الحقيقي قد تكون شديدة التعقيد، ولا يؤثر فهمنا لتلك الأسباب بأي حال من الأحوال على النتائج التي نلاحظها. وعلى سبيل المثال لا يؤثر فهمنا لطبيعة تحرك الكواكب في الفضاء على طبيعة تلك الحركة بأي حال من الأحوال. ولكن في عالم الاقتصاد يختلف الوضع، حيث تختلف طبائع الأمور والمشاكل نوعياً وذلك لأن أفكار الوكلاء عن تأثيرات أعمالهم وأعمال الآخرين تحدد ردود أفعالهم المتعلقة بها وتعمل على تحديد وصياغة النتائج. فإذا ما كان لدى الوكلاء في الاقتصاد أفكار مختلفة حول كيفية عمل الاقتصاد، فإن هذا قد يؤدي إلى تنوع أفعالهم وبالتالي إلى الوصول إلى نتائج شديدة الاختلاف حتى في حالة وجود نفس الظروف.(١) وعلى العكس من ذلك تماما فقد يكون لدى الأفراد عديد من التصورات حول طبيعة وكيفية تحرك الكواكب ولكن لن تؤثر تلك التصورات بأي حال على تلك العلاقات السببية.

و تختلف الأفكار الاقتصادية في ظل عدم تيقن نايتين عنها في النظريات الاقتصادية الرشيدة أو المادية. وبالنسبة لنايتين لا تعبر الأفكار ببساطة عن العلاقات

---

(١) يلخص Frank Hahn and Robert Solow ذلك الموضوع كما يلي: "الطريقة التي يعمل بها الاقتصاد تتحدد وفقا للطريقة التي يعتقد الوكلاء أن يعمل بها الاقتصاد...... والطريقة التي يستجيب بها الاقتصاد للسياسات التي تضعها الحكومة تعتمد على التفسيرات التي يراها الوكلاء لتلك السياسات، وبذلك يمكننا القول إن السياسات تعتمد على المعتقدات الخاصة بالوكلاء لعملها. .....فإذا ما كان المشاركون في وضع السياسات يعتقدون بأن أي تحرك في معدلات العرض النقدي سيؤثر على مستويات الأسعار، وبغض النظر عن أي ظروف أخرى فإن طريقة ردودو أفعالهم سوف تؤدي لحدوث ذلك بدون شك. انظر:

Frank Hahn and Robert Solow, Critical Essay on Macroeconomic Theory (Oxford: Blackwell Publishers, 1995), p 150. For the formal elaboration of this Phenomenon, see Michael Woodford, "Three Questions about Sunspot Equilibria as an Explanation of Economic Fluctuations," American Economic Keynesian Economics 12 (4) (1990).

السببية للوكلاء في الاقتصاد. وتعمل تلك الأفكار أيضا على إعادة هيكلة تلك العلاقات السببية عن طريق تغييرها لحقيقة معتقدات الوكلاء عن تأثيرها على مصالح الآخرين والتي يعتمد عليها تحقيق مصالح الوكلاء.(١) ولذلك نرى أن النظر إلى الأفكار الاقتصادية على أنها صحيحة من عدمه يعتمد على كيفية ومدى تقبلها. (٢) والأكثر من ذلك أن هذا ما يعطي جزئياً تحديد الاحتمالات أهميته في سياق النتائج، وبذلك تعد فكرة المصالح المحددة سلفا في أوقات عدم تيقن نايتين هي شيء من المستحيل حدوثه، حيث إن مجموعة التوازنات المؤسسية التي يكون الهدف منها هو التوصل لحل للأزمة تمثل هدفاً متحركاً يتم دفعه وفقاً لمعتقدات الوكلاء أنفسهم.(٣) وباختصار يمكن القول، إن ما يؤثر بشكل حقيقي ومهم في عملية فهم سلوكيات الوكلاء هو أفكارهم وليس

(١) أود أن أشكر روبين فارجهيس Robin Varghese لعمله على توضيح ذلك النقص في فكرة نايتين Knightain المتعلقة بعدم التيقن.

(٢) ويرى Hahn and Solow التالي:"تعتبر الحكومات أن الترويج للنظريات الاقتصادية التي تتبناها يؤثر على طريقة عمل الاقتصاد" Hahn and Solow ، A Critical Essay، ص ١٥٠.
وبدون شك أن لأفكار بعض الأفراد أهمية خاصة مقارنة ببعض الآراء الأخرى.- مثلاً آراء آلان جرين سبان Alan Greenspanفي مواجهة آراء جدتي- حيث إن له أفكارا مهمة في مجال تنسيق العمل في السوق والتي تعمل دون شك على تعزيز الفكرة التي يتم طرحها هنا بدلا من إضعافها.

(٣) على سبيل المثال، إذا ما كان الوكلاء يعتقدون أن العجز يسبب التضخم، فإن العجز سيسبب التضخم وذلك لأن البنوك المركزية ترى أن المعتقدات تحقق نفسها. وإذا ما كان هذا الجدال ينطوي على بعض المشكلات، حيث يمكن القول إنه في فترة الثمانينيات تضاعفت قيمة العجز في الميزانية الفيدرالية الأمريكية أربع مرات في حين إن معدلات التضخم قلت بثلاثة أضعاف وذلك في الفترة الزمنية نفسها. وعلى الرغم من ذلك عمل المستثمرون في السوق وكأن العجز قد تسبب في حدوث التضخم بالفعل ، وخصوصا في سوق السندات، وبالتالي طلبوا زيادة أسعار الفائدة المؤثرة والحقيقية على الرغم من انخفاض معدلات التضخم. وبذلك نرى أن القناعات الخاصة تؤثر بشكل كبير في مثل تلك المواقف، مثل تأثيرها على تحركات أسعار الصرف. انظر
Gegory P. Hopper, "What Determines The Exchange Rate: Economic Factors or Market Setimeent?" Federal Reserve Bank of Philadelphia Business Review, September – October (1997).

هيكل المصالح الخاص بهم والمحدد سلفاً. فإن هذا الهيكل يكون غير ذي قيمة في أوقات عدم تيقن نايتين المرتبطة بالأزمات الاقتصادية.

ولهذا وبسبب جميع العوامل التي تم ذكرها سلفاً سنجد أن تفسير أهمية الأفكار لا يمكن أن يكون ذا جدوى إذا ما تم الفصل ما بين الأفكار والمصالح. وبدلاً من ذلك ينبغي أن ينظر المحللون للمصالح على أنها رابطة فكرية ضرورية، وخاصة في أوقات عدم تيقن نايتين والتي تسود في فترات الأزمة الاقتصادية. وعند إعادة النظرفي الموضوع من هذا المنظور يمكن القول إن الأفكار وثيقة الارتباط بالمصالح ولكن لا يمكن أن تكون مقصورة عليها. والقبول بهذا الموقف على أنه أساس نظري بدلاً من إعطاء أولوية لتحديد أيهما ظهر أولاً المؤسسات أم المصالح يعطينا القدرة على الوصول لدرجة أكبر من الفهم للنظرية. وعند وضع تلك الاعتبارات الفكرية في الاعتبار يمكن الآن البدء بأن نحدد بالتفصيل الأثر الذي تلعبه الأفكار في أوقات الأزمة الاقتصادية.

خمسة افتراضات حول الأفكار

يعتمد هذا الجزء من الكتاب على إعادة الصياغات الفكرية التي تمت في الجزء السابق وذلك من خلال وضع نموذج مسلسل للعلاقة بين الأفكار والتغيرات المؤسسية ويفترض عرض خمسة افتراضات للآثار السببية للأفكار.[(١)] الهدف هو وضع نموذج للتغير المؤسسي المعتمد على التسلسل الزمني لأحداث بعينها يمكننا

---

(١) ظهرت من جديد أهمية التسلسل التنظيري في شرح العلوم الاجتماعية. انظر على وجه الخصوص،

Paul Pierson, "Increasing Returns, Path dependence, and the Study of Politics," American Political Science Review 94 (2) June (2000); idem. "Not Just What, But When: Timing and Sequence in Political Process," Studies In American Political Development 14 Spring (2000).

. في حين ركز بيرسون Pierson على دراسة العوائد المرتفعة لشرح استمرار عمل المؤسسات، فإن النظرية المقدمة هنا تعتمد على جدل مرتبط بالتسلسل الزمني لفهم التغير.

من فهم الحالات التطبيقية التي سوف يتم ذكرها لاحقا.[(١)] الافتراض الأول: عند حدوث اختلال توازن في الوضع المؤسسي الأولي القائم وظهور حالة عدم التيقن، تسمح الأفكار الاقتصادية للوكلاء في هذا السياق أن يخفضوا من درجة عدم التيقن عن طريق محاولتهم تفسير طبيعة الأزمة كخطوة أولى على طريق بناء النظام المؤسسي الجديد.[(٢)] الافتراض الثاني: يركز على أن الأفكار الاقتصادية تعمل كتحرك جماعي ومصادر لبناء التحالفات. الافتراض الثالث: يفترض أن الوكلاء يستخدمون الأفكار كأسلحة تسمح لهم بمهاجمة المؤسسات الموجودة وإلغاء شرعيتها. الافتراض الرابع: تعطي الأفكار مخططات تفصيلية للمؤسسات يستخدمها الوكلاء بعد فترة من المنافسة لمساعدتهم على بناء المؤسسات الجديدة. خامسا وأخيرا: عندما يتم غرس مجموعة جديدة من الأفكار في المؤسسات الجديدة، فإن تلك المؤسسات تعمل على تنسيق التوقعات، بحيث تتمكن من الوصول إلى حالة الاستقرار المؤسسي، وتعمل على إمكانية العمل وفقا لسياسات توزيعية بعينها وذلك على مدار الوقت.

وتتميز أوقات التغيرات المؤسسية بنظام زمني معين. وتكون للأفكار خمسة تأثيرات سببية مختلفة في أوقات مختلفة مرتبطة بأوقات بعينها وذلك في فترة

---

(١) The works of William Sewell have been very influential on my thinking in this regard. See William H. Sewell, "Historical Events as Transformations of Structures: Inventing Revolution at the Bastille," Theory and Society 25 (6) December (1996); Idem, "A Theory of Structure- Duality, Agency, and Transformation," American Journal of Sociology.

(٢) لاعتبارات المساحة لا يحاول هذا الكتاب شرح تفاصيل أسباب حدوث عدم الاستقرار المؤسسي في المقام الأول. ولمحاولة معرفة أسباب عدم الاستقرار المؤسسي في فترة الثلاثينيات والسبعينيات من القرن الماضي وكيف ظهرت حالات عدم التيقن في ظل نماذج كنز/Minsky/Kalecki، انظر

Mark M. Blyth, "Great Transformations: Economics, Ideas and Political Change in the Twentieth Century," Unpublished PhD dissertation, Colombia University, (1999). Available from University Microfilms International.

الأزمة الاقتصادية وهي: تخفيض عدم التيقن، وبناء التحالفات،و التنافس المؤسسي،و البناء المؤسسي، وتنسيق التوقعات.[1] وعلى الرغم من عدم اختلاف تلك الفترات عن بعضها بعضاً عملياً، فإنه من الضروري التفريق بينها في حالة القيام بالتحليل وذلك لإمكان معرفة وفهم أهمية الأفكار الاقتصادية في مجال العرض والاستقرار المؤسسي والتغير. فالتعامل مع الأفكار على أن لها آثاراً سببية مختلفة في الأوقات المختلفة كجزء من تسلسل التغيير سوف يمكننا من تفسير كل من التغيير والاستقرار داخل نفس الإطار دون التعرض للألغاز والمشاكل التي تعرضت لها النظريات السابقة.

الافتراض الأول

"في أوقات الأزمات تعمل الأفكار وحدها (دون المؤسسات) على تقليل عدم التيقن."

السبب الأول المؤثر للأفكار هو قدرتها على تقليل درجة عدم التيقن في فترات الأزمات الاقتصادية. وذلك على عكس الدراسات التي كانت تنظر إلى المؤسسات على أن لها القدرة على تقليل درجة عدم التيقن. فإن هذه الدراسة تقوم بعمل نوع من التفرقة المؤقتة بين قدرة الأفكار وقدرة المؤسسات على تقليل درجة عدم التيقن. فكما ذكر في الفصل الأول من هذا الكتاب أنه لا يمكن اعتبار التغيير المؤسسي نقلة مقارنة ساكنة. فالتغير المؤسسي هو عملية ديناميكية تحدث على مدار فترة زمنية. ونتيجة لذلك فإنه يتم افتراض أنه عندما تقوم المؤسسات بهيكلة توقعات الوكلاء وتجعل من الاستقرار شيئاً ممكنا على المدى الطويل (و هي جدلية سوف يتم شرحها بالتفصيل في الافتراض الخامس). بذلك تكون تلك المؤسسات لاحقة زمنياً وناتجة عن الأفكار التي استخدمها الوكلاء بهدف تقليل عدم التيقن في فترة الأزمة الاقتصادية.

---

(١) يرى Pierson "أن دلالة العمليات المؤقته في تحليلات المؤسسية التاريخية دائما ما كانت ضمنية" Pierson , "Increasing Returns," p. 265. تهدف تلك النظرية إلى توضيح أهمية الفهم المسلسل للتغيرات المؤسسية.

ولمحاولة فهم هذا العرض سيتم النظر في التفريق من جديد بين عدم التيقن وارتباطه بعامل التعقيد وعدم تيقن نايتين. ويعتمد هذا التفريق على أن هناك مشكلة عند التحدث عن عدم التيقن المرتبط بالتعقيد وذلك في ربط الاحتمالات بالنتائج في حالة افتراض ثبات المصالح، وأما عدم تيقن نايتين فهو الحالات الفريدة التي تكون فيها حتى المصالح غير واضحة. وفي الحالة الأولى، يؤدي القصور في التعامل مع المعلومات إلى حث الوكلاء على بناء المؤسسات لتضييق مجموعة الخيارات المحدودة المتاحة أمامهم وبذلك تكون المؤسسات نفسها هي التي قللت من درجة عدم التيقن كعامل مرتبط بالتعقيد. وبالتالي يعتمد شرح هذا الموقف على ما يلي: من المؤكد أنه توجد خيارات مبدئية من بين البدائل المؤسسية المتاحة ولكن الوكلاء غير متأكدين من كيفية الاختيار بين البدائل.

ويمكن اعتبار هذا الموقف موقفاً صحيحاً فقط في حالة ما إذا كانت حالة عدم التيقن التي يواجهها الوكيل هي حالة محاسبية وليست حالة نايتين. ويختلف المؤلف كثيرا عند التحدث عن حالة عدم تيقن نايتين التي تتمشى أكثر مع الأزمة الاقتصادية.وفي مثل تلك البيئة لا تكون لدى الوكلاء أي فكرة عن الطريقة التي سوف تتبع عند بناء المؤسسات للتقليل من عدم التيقن بدقة وسيكون من المستحيل أن يتم الحكم على تلك الطريقة أنها رشيدة أم غير ذلك لإنجاز الوصول للهدف عن طريق تطبيقها أم لا.[(١)] وفي مثل تلك المواقف لن يتمكن الوكلاء ببساطة من استخدام مؤسسات جاهزة مسبقاً من قبل لحل مشكلة عدم التيقن، لأنه في مثل تلك الظروف يكون العرض المؤسسي عشوائياً في أفضل الظروف، أو يصبح مستحيلاً على أسوأ تقدير. وبذلك لا يمكن للفرد أن يفترض أن المؤسسات تعمل على حل مشكلة عدم التيقن وذلك لأن المؤسسات نفسها تصبح قدرتها غير مؤكدة على العمل في ظل تلك

---

(١) "What Is Sociological," p.818 Beckert

الظروف وذلك مع الأخذ في الاعتبار حالة عدم القدرة على تحديد المصالح.(١) فالتفكير في عدم التيقن على أنه مشكلة محاسبية يمكن حلها من قبل المؤسسات يفشل في تفسير أهمية الأفكار والعرض المؤسسي في فترات الأزمة الاقتصادية.

لا بد من التعامل مع تخفيض عدم التيقن والعرض المؤسسي على أنهما حدثان مختلفان ولكن بشكل مؤقت وذلك لأنه قبل أن تكون لدى الوكلاء القدرة على حل المشكلة لابد أن يتوافر لديهم قدر من المعرفة والمعلومات حول طبيعة الأزمة التي يواجهونها وما هي أسباب حدوثها. ولابد من تخفيض عدم التيقن كمشكلة ناتجة عن العرض المؤسسي وإلا سيصبح العرض المؤسسي نفسه مستحيلاً. فإذا ما شبهنا العرض المؤسسي تحت ظروف عدم تيقن نايتين بطلقة نارية أطلقت في الظلام سيكون على الوكلاء أن يقللوا من درجة عدم التيقن قبل أن يبدأوا في تحديد ما هي المؤسسات التي ستعمل على التغيير.

و الأفكار الاقتصادية تهيء للوكلاء إمكانية تقليل درجة عدم التيقن عن طريق عمل أطر تفصيلية تصف طبيعة العمل في الاقتصاد وهو ما يمكن من خلاله إعطاء مفهوم أكبر عن العلاقات الاقتصادية السليمة والعلاقات غير السليمة. كما تعمل تلك الأفكار على تزويد الوكلاء بمعايير علمية واقتصادية تمكنهم من الحكم على الأوضاع الاقتصادية والسياسية السائدة.، كما يمكن النظر إلى تلك الأفكار على أنها خطة تفصيلية توضح كيفية عمل وتفاعل العناصر الاقتصادية مع

---

(١) وهذا بالضبط ما أجبر علماء مثل North على مناقشته واضعين في الاعتبار فكرتهم عن عدم التيقن كنتيجة للتعقيد. وإذا ما أخذنا في الاعتبار المشكلة التي ذكرت فيما سبق والمتعلقة بتعدد التوازنات في الاختيار المؤسسي وكذلك مشكلة المستفيدين مجانا Free Riders كمشكلة من مشاكل العرض المؤسسي، فإذا ما تمت إعادة التفكير في عدم التيقن على أنه عدم تيقن نايتين Knightain وليس عدم التيقن المرتبط بالتعقيد يمكن في تلك الحالة أن نشبه العرض المؤسسي بأنه طلقة نارية في الظلام. وهذا السبب على وجه التحديد هو الذي حاول المنظرون العاملون في مجال النظرية المؤسسية الرشيدة تفاديه، وقد لجأوا إلى الأفكار ليتمكنوا من ذلك.

بعضها بعضاً.[١] وهكذا تمكن الأفكار الاقتصادية الوكلاء من التوصل إلى درجة كبيرة من الفهم للبيئة المحيطة بهم، بدلا من مجرد التبسيط بشكل أساسي، مما يعطيهم فرصة جيدة لمواجهة البناء المؤسسي الجديد، استخدام الأفكار بهذه الطريقة هو وحده الذي يمكن الاعتماد عليه لتخفيض درجة عدم التيقن بالقدر الكافي لتمهيد الطريق أمام النظام المؤسسي والمساعدة في صياغة حل للأزمة الاقتصادية.

و يؤدي العمل على تطوير ونشر تلك الأفكار إلى تخفيض درجة عدم التيقن عن طريق تضييق التفسيرات الممكنة للأسباب المؤدية إلى الأزمة وبالتالي زيادة القدرة على التوصل لأفضل الحلول. ويرى بول بيرسون Paul Pierson أنه "بمجرد إنشاء تلك التوقعات الأساسية...... فإنها تصبح متماسكة بشكل عام. ومعتمدة على المسار التاريخي"[٢] ويعمل هذا المنظور الفكري على تغيير البيئة الاقتصادية كثيراً من خلال جمع ودمج توقعات الوكلاء حول تفسير عام وموحد للأزمة الراهنة. وبذلك يمكن القول إن غياب هذه الأفكار سوف يؤدي إلى استحالة تخفيض عدم التيقن وبالتالي استحالة وجود أي نوع من التحرك الجماعي الناتج عنها. وباختصار يمكن القول إنه، في وقت الأزمة الاقتصادية تبدو أهمية الأفكار كوسائل شرح وتوضيح مما يجعل الأفكار نفسها هي أحد العناصر التي تؤدي إلى تخفيض عدم التيقن. وهنا فقط يصبح من الممكن التوصل إلى البناء المؤسسي الجديد المعتمد على تلك الأفكار. وبذلك تمثل الأفكار حجر الأساس في عملية البناء

---

(١) يتأثر هذا التعريف بمناقشات نورث حول الأيديولوجيات "المنظور السببي (النماذج، النظريات) حيث يرى أن جميع الأفراد يعتقدون أن في مقدورهم امتلاك معرفة العالم من حولهم..... فالنظريات التي يستنتجها الأفراد تكتسب لونا من النظرات المعيارية التي لديهم للحكم على الكيفية التي من المفترض أن يتم تنظيم العالم وفقاً لها،" North، Institutions، ص ٢٣. وعلى أي حال فأنا أختلف مع تلك الرؤية حيث إن النظر إلى الرؤى المعيارية على أنها تعمل على تلوين النظريات لا يعد منظوراً دقيقاً حيث إن تلك المعايير هي جزء شديد التعقيد من التكوين النظري.

(٢) Pierson, "Increasing Returns," p.260.

المؤسسي بينما تعد المؤسسات – كما سنرى في الافتراض الخامس– هي المنتجات التي ستوفر الاستقرار على المدى الطويل اعتماداً على التنسيق بين توقعات الوكلاء. ويمكن القول في النهاية إن الأفكار تعمل على تقليل عدم التيقن بينما تعمل المؤسسات على توفير الاستقرار.

الافتراض الثاني

"بعد تخفيض عدم التيقن فإن الأفكار تجعل من التحرك الجماعي وبناء التحالفات شيئاً ممكناً"

يعد تخفيض عدم التيقن الخطوة الأولى في سلسلة العرض المؤسسي. والعمل على تخطي العقبات التي تواجه التحرك الجماعي هو وحده الذي يؤدي إلى حدوث التحول الحقيقي وبالتالي إلى التوصل إلى حدوث التغيير المؤسسي. وتعمل تلك الأفكار على تسهيل تخطي تلك العقبات عن طريق عملها كمصدر رئيسي لبناء التحالفات بين الوكلاء، والذين يعملون على حل الأزمات عن طريق محاولة إعادة هيكلة العلاقات التوزيعية فيما بينهم، والوكلاء الرئيسيون في الدول الرأسمالية المتقدمة هم: أصحاب الأعمال، العمال، والدولة. والأفكار الاقتصادية تجعل التحرك الجماعي ممكناً عن طريق تمكين الوكلاء من إعادة تعريف مصالحهم في ظل ظروف عدم التيقن وبالتالي إعادة توزيع اعتبارات المكسب والخسارة المرتبطة بالسياسات مع وضع البدائل المتاحة في الاعتبار. وتعمل تلك الأفكار على التغلب على مشكلة الاستفادة مجاناً Free riders Problem بطريقتين رئيسيتين: العمل على بناء الجسور بين الطبقات والفئات الاستهلاكية عن طريق إعادة تعريف المصالح، والعمل على تعريف الغايات المشتركة للاجراءات.

و لاتعمل الأفكار في أوقات الأزمات على تقليل درجة عدم التيقن فقط للوكلاء ذوي المصالح السابق وجودها بل وتعمل على تغير وإعادة بناء المصالح عن طريق توفير معايير بديلة من الممكن استخدامها لفهم المواقف في حالة عدم

التيقن.[١] وبذلك تسمح الأفكار الاقتصادية للوكلاء أن يتخطوا مشكلة الانتفاع مجانا عن طريق عملها "كقصص سببية" خاصة بحساب سير العمل والاختلال الذي يمكن أن يطرأ على الاقتصاد كما تسمح بإعادة تعريف العلاقات بين الوكلاء والخاصة بالأزمة محل الحديث. وكما يزعم أندرو بولوسكي Andrew Polsky في تفسيره عمل الأفكار في أوقات الأزمات حيث يرى إن " الأزمات تؤدي إلى حدوث خلل في الحسابات الروتينية المتعلقة بالمصالح، وعدم إمكان الاعتماد على الحلول السريعة وبالتالي استفحال مشكلة عدم التيقن بشكل كبير. وهنا يتدخل صانعو السياسات ويضعون مقترحاتهم لتفسير لماذا لم يعد العالم كما كان، ويعملون على وضع برامج معتمدة على تلك التحليلات السابقة"[٢] وبالتالي يمكن هنا القول إن الأفكار الاقتصادية التي تمكن الوكلاء من تحقيق ذلك تعد مصادر شديدة الأهمية عندما يدور الحديث عن التحرك الجماعي. فهي تساعد الوكلاء على تحديد حلول لمشاكلهم، والأكثر أهمية أنها تساعد الوكلاء على تحديد المشكلة التي تواجههم في المقام الأول.

ويوضح ذلك الجدل السابق الأهمية النظرية للفصل ما بين الأفكار والمصالح والمؤسسات من خلال وضع إطار مفسر للتعامل مع البيانات المتضاربة. وتعمل الأفكار الاقتصادية على تحديد وتعريف النهايات المتوقعة للتحرك الجماعي.[٣] وتزيد الأفكار من قدرة الوكلاء على إعادة هيكلة المؤسسات القائمة بالتناسق مع الأفكار المستخدمة في تفسير مصالحهم في ظل سيادة ظروف

---

(١) Deborah A. Stone, "Causal Stories and the Formation of Policy Agenda," Political Science Quarterly (104) 2 (1989).

(٢) Andrew Polsky, "When Business Speaks: Political Entrepreneurship, Discourse and Mobilization in American Partisan Regimes"

(٣) يلخص Berman الجدل السابق كالتالي"تعمل الأفكار على تحديد الأهداف التي سيسعى الفاعلون إلى تحقيقها، فهي توفر نوع من أنواع إعادة النظر في نتائج ونهايات الأنشطة السياسية." Berman، the Social Democratic Moment. ص ٢٩

عدم التيقن في أوقات الأزمة. وذلك عن طريق تشخيص محدد للأزمة على أنه يمثل الأسباب الرئيسية الحقيقية للأزمة. فإن هذا الترتيب المنهجي يسمح للوكلاء أن يقوموا بتأكيد هذه "الحقيقة" سواء لمصلحة أو ضد مصلحة المجموعات المختلفة، وفي ظل عدم تيقن نايتين بالتحديد يمكن تعريف الأزمة على أنها دالة لكل من العاملين (س) و(ص) مع استثناء جميع العوامل الأخرى، وتعمل الأفكار الاقتصادية على مساعدة الوكلاء على إعادة هيكلة العلاقة بين تلك العوامل بهدف الوصول إلى ما يعرف بحل للأزمة. وباختصار يمكن القول إن الوكلاء دائما ما تكون لهم مصالح، وتعمل الأفكار على تحويل تلك المصالح إلى تحرك جماعي.(١)

ولذلك تعمل الأفكار الاقتصادية كأساس للتحالفات السياسية. فهي تمكن الوكلاء من تخطي مشاكل المنتفعين مجاناً عن طريق تحديد الغايات الخاصة بالتحرك الجماعي. وفي أوقات عدم التيقن والأزمة، تعمل تلك التحالفات على أسس معينة للمؤسسات التوزيعية في دول معينة، وذلك تمشياً مع الأفكار الاقتصادية التي يستخدمها الوكلاء لتنظيم وإعطاء معنى لمحاولاتهم الجماعية. وفي حالة النجاح، فإن تلك المؤسسات وبمجرد إنشائها، تعمل على استمرار وصيانة التحالفات على مدار الوقت عن طريق إضفاء الشرعية على تلك الترتيبات التوزيعية التي تدعم أعضاء تلك التحالفات. وعند النظر إلى الأمر بهذه الطريقة يمكن القول إن الأفكار الاقتصادية تمكننا من فهم كل من طرق خلق وصيانة التحالفات السياسية المؤسسية المستقرة والمؤسسات التي تعمل على دعمها.

الافتراض الثالث

"في النضال حول المؤسسات الموجودة، تكون الأفكار هي الأسلحة"

(١) لوضع مثال توضيحي، "هل عانى الطلاب الأمريكيون البيض المنتمون للطبقة المتوسطة من التعرض لمخاطر الضرب والجرح في جنوب الولايات المتحدة الأمريكية بسبب عـزل جـيم كرو، أم لأن فكرة التفرقة العنصرية في مجتمع ليبرالي أصبحت لا تحتمل؟"

بينما يؤدي تقليل عدم التيقن وتوليد التحرك الجماعي إلى توفير الشروط الملائمة للتحول المؤسسي، فإن تلك الشروط الملائمة تنتج عن الدور المسلسل المسبب الذي تلعبه الأفكار بكونها أسلحة من الممكن أن يستغلها الوكلاء بهدف التوصل للبناء المؤسسي الجديد. بطريقة أبسط يمكن القول، إن الأفكار لا تعمل فقط على تسهيل التحرك الجماعي والتغيرات السياسية الضخمة ولكنها قد تكون في كثير من الأحيان الشرارة الأساسية لحدوثهم. ونفترض هنا أيضاً أن الأفكار تزود الوكلاء بطرق ووسائل الوصول لتحقيق تلك الغايات.

فعند تحديد أحد أسباب الأزمة على أنه نتيجة لوجود مجموعة معينة من المؤسسات – مثل معيار الذهب أو دولة الرفاهة – يؤدي ذلك إلى النظر إلى تلك المؤسسات على أنها جزء أساسي من المشكلات التي أدت للوصول إلى الأزمة. وبذلك يكون الحل الذي سيتوصل إليه الوكلاء هو سحب شرعية تلك المؤسسات عن طريق منافسة الأفكار التي تقوم تلك المؤسسات على أساسها. وبذلك نرى أن الأفكار الاقتصادية يمكن أن يكون لها تأثير الأسلحة الفتاكة عند التحدث عن التحول والتغير في الأنظمة المؤسسية القائمة، وخصوصاً لأن المؤسسات الاقتصادية والسياسات الحالية هي نتيجة مباشرة للأفكار الاقتصادية التي كانت سائدة في الماضي.(١) ولذلك فإنه عندما يبدأ الوكلاء بمحاولة تغيير النظم المؤسسية واستبدال السياسات الموجودة فعلاً، فإن الأفكار الاقتصادية تعمل على توفير المصادر الرئيسية لهذا التغيير الجديد.

تلعب الأفكار دوراً أساسياً فإن هذا الدور لا يهبط بها إلى وضع المصالح المحددة سلفاً. فإنه وبالنظر إلى دور الأفكار في تخفيض عدم التيقن وتفسير وضع الأزمة وجعلها قابلة للتحرك يتجاهل وبشكل كبير حقيقة أن مصالح الوكلاء كانت

---

(١) يرى Sven Steinmo أن " المؤسسات هي عبارة عن أفكار مبلورة" ، محادثة شخصية.

هي السبب الرئيسي لتحرك الأفكار وعملها كأسلحة مؤدية للتغيير.[١] وعند النظر إلى العالم الاقتصادي من ناحية المؤسسات الموجودة والأفكار التي تعتمد عليها تلك المؤسسات والنتائج التوزيعية التي تنتج عن النظام المؤسسي، فإن ذلك يؤدي إلى سحب شرعية المؤسسات القائمة وبالتالي تغير المنظور الذي يرى به الوكلاء مصالحهم الخاصة.

الافتراض الرابع

"بعد إلغاء شرعية المؤسسات القائمة، فإن الأفكار الجديدة تعمل كمخطط مؤسسي تفصيلي"

اعتماداً على الافتراض السابق الذي يتعامل مع الأفكار على أنها أسلحة يمكن أن يستخدمها الوكلاء لمهاجمة المؤسسات القائمة، يمكن الافتراض بأن الأثر السببي الرابع للأفكار الاقتصادية هو الاعتماد عليها للعمل كمخطط مؤسسي تفصيلي أي أن المؤسسات الجديدة تكون مشتقة من الأفكار الاقتصادية الجديدة. وكما توحي المناقشات التي تتناول عدم التيقن، يمكن القول إنه من المستحيل من الناحية المعرفية أن يقوم الوكلاء بوضع مؤسسات اقتصادية جديدة بدون أن تكون لديهم مجموعة من الأفكار التي تفسر أسباب الأزمة الحالية. ولذلك فإن أي فكرة حول الدور الذي يفترض أن تلعبه المؤسسات الجديدة يجب في حقيقة الأمر أن يقوم بشكل أساسي على نفس مجموعة الأفكار؛ ولذلك تعمل الأفكار كخطط تفصيلية للتصميم المؤسسي. وبذلك لا تعمل الأفكار الاقتصادية فقط على تقليل عدم التيقن وعلى توضيح الغايات الخاصة بالتحرك الجماعي بل تعمل أيضا على تسهيل

---

(١) على سبيل المثال، في فترة الثلاثينيات ربما كانت مصلحة أحد العمال تتمثل في أن يحصل على زيادة في أجره، وبالتالي فإنه يلجأ للمنطق الماركسي الذي يفضي إلى نزع الملكية لتحقيق ذلك. ولذلك قد يرى هذا العامل أن مصلحته الآن هي في القيام بثورة كاملة وليس فقط في الحصول على مبلغ إضافي بطريقة مؤقته.

عملية تفكيك المؤسسات القائمه ولكنها وفي ذات الوقت تعمل على توضيح نوع ومحتوى المؤسسات الجديدة التي ينبغي على الوكلاء بناؤها بهدف التعامل مع أزمة اقتصادية بعينها.

وكما سنرى في الحالات التطبيقية لاحقا، سنجد أن التنوع الكبير في حد ذاته في الحلول المؤسسية التي تبنتها الدول في القرن العشرين قد حاول توضيح شدة الاختلاف في الطرق والوسائل التي تتبعها الدول في النظر للأزمة الاقتصادية. ولذلك السبب وحده يمكننا أن نقول إن للأفكار قوتها الكبرى في تحديد أسباب التغيير المؤسسي فالعوامل المادية والهيكلية وحدها لا يمكن أن تعطي تفسيراً دقيقاً للتغير المؤسسي.

وعلى سبيل المثال، كانت السويد في أواخر العشرينيات تؤمن بأن السبب الرئيسي للأزمة يرجع إلى عدم التوافق بين الأجور وأسعار السلع. ولذلك عملت السويد على التغلب على الأزمة عن طريق الانكماش وتخفيض الأسعار. وعلى أي حال يمكن القول، إن المؤسسات في السويد قد تغيرت بدرجة كبيرة ففي بداية الثلاثينيات من القرن الماضي كان الهدف الأساسي لتلك المؤسسات هو العمل على رفع الأسعار من جديد. والتفسير المنطقي الوحيد لهذا التغير السريع في المواقف والمؤسسات هو اختلاف نظرة وتفسير العاملين في الدولة للأزمة التي كانوا يواجهونها. وبالمثل سنجد أن الولايات المتحدة الأمريكية حاولت أن تدعم احتكار البنوك والصناعة والزراعة في أوائل الثلاثينيات، وذلك بهدف تحقيق استقرار الأسعار. ولكن بعد قليل من السنوات تم التخلي عن تلك المؤسسات بالكامل وتم وضع مجموعة جديدة من المؤسسات التي تقوم على أساس المحافظة على معدلات الاستهلاك. ولايمكن إيجاد أي تفسير منطقي لهذا التغير الكبير إلا إذا تم الرجوع للأفكار التي قام الوكلاء باستخدامها و اختبار قدرتها على عمل تشخيص موثوق به للأزمة في لحظات تاريخية بعينها.[١] ومن المهم هنا الإشارة إلى أن أي من

(١) See Sewell, "Historical Events," Passim, on this point.

الحلول المؤسسية في تلك الفترة لم يتم طرحه وفقاً للطبيعة الموضوعية للأزمة التي واجهتها تلك الدول، بل إن جميع تلك الحلول اعتمدت على فكرة توضيح أين كان يكمن الخطأ وكيف يمكن تصحيحه، ولذلك لا يمكن فهم طبيعة الموقف المؤسسي الجديد إلا عن طريق فهم أفكار الوكلاء التي تم استخدامها لتفسير موقفهم بأن فهم تصميم المؤسسات الجديدة قد أصبح ممكناً.

وقد قمنا حتى الآن بافتراض أن للأفكار أربعة أدوار سببية مهمة: فهي تقلل من عدم التيقن، تشجع العمل الجماعي، وتوفر أسلحة، وتعمل كخطط تفصيلية للشكل والتصميم المؤسسي الجديد. ولكن ما يبقى على أي حال في هذا السياق هو تحديد نهاية هذا التسلسل والوصول إلى الاستقرار طويل الأجل للمؤسسات الجديدة. وبعد تصنيف الآثار السببية الأربعة للأفكار التي قمنا بذكرها سابقاً كلاً على حدة، يمكننا الآن تحديد الخامس بمزيد من الدقة.

الافتراض الخامس

"إذا ما تحدثنا عن البناء المؤسسي، فإن الأفكار تجعل من الاستقرار المؤسسي شيئاً ممكناً"

ينص الافتراض الخامس فيما يخص دور الأفكار في تفسير التغيير المؤسسي هي أنه بالإضافة إلى قدرتها على تفسير التغيير المؤسسي والترويج له وذلك عن طريق عملها على توليد الأعراف الخاصة بإمكانية حدوث دمج وتنسيق بين توقعات الوكلاء في الإطار المؤسسي الجديد. ولتلخيص ما سبق يمكن القول، إنه إضافة إلى قدرة الأفكار على إخبار الوكلاء عن طبيعة البناء المؤسسي الجديد، فإن الأفكار تنبئ الوكلاء أيضا عما هي طبيعة المستقبل الذي يمكنهم توقعه. وتصل المؤسسات الجديدة إلى تحقيق الاستقرار ليس فقط عن طريق تخفيض عدم التيقن ولكن عن طريق إدارة وتنسيق توقعات الوكلاء المستقبلية بحيث تتقارب تلك التوقعات وتصبح مستقرة ذاتياً بمرور الوقت. وبذلك تكون للأفكار الاقتصادية قدرتها على الوصول إلى الاستقرار كما أن لديها القدرة على إحداث التغيير من خلال قدرتها على توليد الأعراف.

أما التصور الخاص باستخدام الأفكار كأعراف تنبع من فهم الأسباب الرئيسية المشتركة لدى الوكلاء وعن نظرتهم وتوقعاتهم للكيفية التي يجب أن يعمل الاقتصاد وفقاً لها في الأحوال العادية. والأعراف هي مجموعة من الأفكار المشتركة التي تهدف إلى التنسيق بين توقعات الوكلاء، وذلك عند التعامل مع تلك الأعراف عل أنها نتيجة للأفكار التي تم استخدامها بهدف حل واستبدال النظام المؤسسي القائم. والترويج للاستقرار الاقتصادي يعتمد على التعاون المتوقع من خلال استمرار تلك الأعراف وصيانتها داخل المؤسسات المعروضة الجديدة.

والتصور الخاص بالأعراف داخل النظام المؤسسي وعملها كمنسق للتوقعات الخاصة بالوكلاء هي فكرة مستقاه من كينز Keynes.[١] فيرى كينز أن "المعرفة الرشيدة" والمصالح الاقتصادية لا تعتمدان على المصالح المحددة سلفاً، ولكنهما تعتمدان على المعتقدات البديهية. وبناءً على ذلك نجد أن المصالح لها طبيعة متقلبة وهي تتقلب وتتلون بشكل غير رشيد ولا عقلاني وهي تعتمد في الأساس على الأفكار. وبذلك نرى أن الاقتصاد بالنسبة لكينز هو تركيب ذاتي كما هو حقيقة موضوعية. على أي حال، فإن تلك العناصر الذاتية بالنسبة لكينز تكتسب أهمية كبيرة تساعد على فهم فكرة الاستقرار والتغير في الاقتصادات الرأسمالية.[٢] ويوضح كينز تلك الأفكار كما يلي:

---

(١) ويدعم هذا الموقف الموقف السابق Beckert والذي كان يرى فيه أنه في ظل ظروف عدم تيقن نايتين، يعتمد الوكلاء على الأليات الهيكلية والمعرفية. ويعمل هذا النموذج الخاص بالتغير على إعطاء صفة نظرية على التفرقة الزمنية بين ما هو معرفي (الأفكار) وما هو هيكلي (المؤسسات) وهي العوامل التي عمل Beckert على تعريفها بدقة. انظر المرجع الخاص Beckert رقم ٦٨. ويتوازى التوقع المذكور هنا حول التوقعات التي تتسبب في زيادة العوائد مع التوقع الذي بنى عليه Pierson دراسته. انظر Pierson "Increasing Returns" ص ٢٥٤.

(٢) قد تبدو تلك الحقائق مفاجئة للذين قرأو كلاسيكيات كينز، فمن المعروف أن لكنز ملاحظاته حول عمل الأسواق وكونها تدار من قبل قوى حيوانية أو ما شابه. ولكن لا يمكن إغفال أهمية بعض الأفكار الكينزية مثل النظرية العامة للتوظيف، والفائدة والنقود والتي لم تظهر أهميتها

ليس لدينا كقاعدة، سوى فكرة شديدة الغموض عن أي شيء ما عدا النتائج المباشرة جداً لأفعالنا، والآن فإن الغرض الأساسي لتراكم الثروة هو تحقيق النتائج أو النتائج المحتملة، وذلك لأن معرفتنا بالمستقبل التي تتذبذب بين الغموض وعدم التيقن تجعل من الصعب التعامل مع الثروة على أنها العامل المستخدم للوصول إلى النظرية الاقتصادية الكلاسيكية......و لا أعتمد هنا على أي أساس علمي لبناء حساباتي واحتمالاتي.(١)

ويوضح كينز بعد ذلك ثلاثة أساليب فنية وضعها الوكلاء الاقتصاديون للتعامل مع الموقف، وجميعها على أي حال لها طبيعة ذاتية. الأول: نفترض أن الحاضر يوفر نوعاً من أنواع الإرشاد الذي يمكن استخدامه لما سيحدث في المستقبل وهو ليس أداة صريحة للحكم على ما حدث في الماضي. الثاني: نفترض أن حالة الآراء السائدة الآن تعتمد على النظر بطريقة صحيحة إلى الآفاق المستقبلية. ثالثاً: نفترض أننا ندرك أن آراءنا الشخصية ليست ذات قيمة وأننا نحاول الرجوع إلى أخذ الآراء الأخرى التي حولنا في العالم في الاعتبار. وأدى إلى أننا بحاجة إلى التكيف مع آراء وتصرفات الأغلبية العظمى أو السلوك المتوسط على الأقل أو لنقلد ونتبع الأحكام التقليدية.(٢) ويعتمد كينز في النهاية في

إلا بعد أن قام كاتبان مثل Lawrence Klein and Paul Samuelson بمناقشة الافتراضات التي ذكرها كنز. وحقيقة الأمر أن كينز يعطينا فكرة ممتازة عن دور الأفكار الاقتصادية في تشكيل السياسات وخصوصاً السياسات الخاصة بتحقيق الاستقرار. ويصبح هنا من الضروري أن نعتمد على كينز لكونه المؤسس الأساسي للأفكار الاقتصادية ليعطينا تفسيراً منطقياً حول كيفية هيكلة الأفكار وعملها على تشكيل الاقتصاد. انظر

John Maynard Keynes, The General Theory of Employment, Interest and Money (London: Harcourt Brace, 1964), esp. pp3-23, 46-52, 89-112, 135-64, 245-57 and 373-85.

(١) John Maynard Keynes, "The General Theory of Employment," Quarterly Journal of Economics 51 (2) February (1973), pp.213-4.

(٢) Keynes, "The general Theory of Employment"، ص ٢١٤. يرى كنز وبالأخص في النظرية العامة ما يلي،"من الممكن أن ننظر إلى التغيرات غير المستقلة على أنها تتضمن على

آرائه المتعلقة بالاقتصاد الكلي على حقيقة توافقات أو وجود أفكار بشأن الكيفية التي ينبغي أن يعمل الاقتصاد وفقا لها.

وقد توصل كينز إلى تلك النتائج نتيجة لحالة عدم التيقن التي تحيط دائماً بالتوقعات الخاصة بالمستقبل. ويقول كينز "التوقعات الأكثر قرباً من الواقع التي نقوم بها تعتمد على درجة الثقة التي تكون لدينا ونحن نقوم بتلك التنبؤات".(١) وتكمن المشكلة في أن حالة الثقة نفسها تعتمد على توقعات الوكلاء بالنسبة للمستقبل، وبالنسبة لكينز، فإن طبيعة توقعات الوكلاء ليست متحولة بطبيعتها ولا هي مستقرة ذاتياً. بل تعكس التوقعات الخاصة بالوكلاء بطريقة دقيقة هياكل المصلحة الخالصة. وبذلك بدلاً من افتراض أن التوقعات متغيرة وأن الوكلاء على دراية بذلك، فإن كينز يرى أن الوكلاء الاقتصاديين مصابون بمرض قصر النظر وهم ينظرون إلى بعضهم البعض لتلقي الإشارات وهو ما يفسر أهمية الأعراف عند الحديث عن التوصل للاستقرار. وفي النهاية يمكنن القول إنه لا توجد حقيقة ثابتة حول طبيعة عمل الأسواق في العالم بدون النظر إلى الحكمة السائدة في الأسواق نفسها، وهو ما يعد شيئاً شديد التغيير والتلون.(٢)

وعند أخذ هذا التفسير لتوقعات الوكلاء في الاعتبار، يمكن القول إنه بمجرد انبثاق المؤسسات الجديدة من الأفكار الجديدة، تعمل تلك الأفكار على تكوين أعراف جديدة لتساند تلك المؤسسات وتجعل من الاستقرار المؤسسي شيئاً ممكن. فالأفكار مثل الأعراف تقوم عليها المؤسسات التي يجب عليهم بناؤها وعندما يتم

ثلاثة عوامل نفسية أساسية، والتي نطلق عليها، الميل النفسي للاستهلاك، ونتج عن الأصول الرأسمالية السيولة والتوقعات المستقبلية. " Keynes ، The general Theory، ص ٢٤٦،٧.

(١) Keynes, The general Theory of Employment.

(٢) For discussion of this problem of conventionally based knowledge, see Hillary Putnam, Reasons, Truth and History (Cambridge: Cambridge University Press, 1981), esp. pp. 103-26; David Wayne Parsons, "Was Keynes Khunian? Keynes and the Ideas of Theoretical Revolutions," British Journal of Political Science 15 (2) (1981).

بناء تلك المؤسسات فإن الأفكار هي التي تعمل على استمرارها واستقرارها.[١] وبالتالي نجد أن كلاً من الأعراف العامة "مثل حالة الثقة"، والخاصة مثل فكرة أن "العجز هو سبب التضخم" هي في النهاية البناء المتداخل ذاتياً الذي يحدد طبيعة العلاقة الهشة بين أساسيات السوق وعدم وجود طريقة دقيقة للقياس[٢]. ويرى كينز أن الطريقة التقليدية السابقة للقياس سوف تساير المعيار المحدد للاستمرار والاستقرار. طالما أنه يمكن في رأينا الحفاظ على استمرار الأعراف.[٣] وفي هذا السياق نرى أن المحافظة على تلك الأعراف تؤدي إلى الوصول للاستقرار، والاستقرار ذاته يعتمد على تناسق التوقعات من خلال صيانة واستمرار الأعراف.[٤] وفي تلك الحالة فقط يصبح من الممكن الوصول إلى الاستقرار المؤسسي ومن ثم الوصول إلى النقطة النهائية في مسلسل فهم الأفكار التي أدت إلى الوصول للاستقرار المؤسسي.

ومن المؤكد أن الأفراد لا يعملون على بناء مؤسسات جديدة بهدف تخفيض عدم التيقن في حد ذاته، لأن تلك هي وظيفة الأفكار كما رأينا فيما سبق، فطالما أن الوكلاء لجأوا للأفكار لتخفيض عدم التيقن، وإعادة تعريف مصالحهم واستبدال

---

(١) See Pierson, "Increasing Returns," passim.

(٢) يختلف ذلك عن الافتراضات المعاصرة التي يتم توظيفها في الاقتصاد الكلي طالما أن تلك الاستراتيجيات يتم توظيفها من قبل وكلاء عقلانيين لهم مصالح محددة.

(٣) Keynes, The general Theory, p. 152, my italics.

(٤) لقراءة مثال على النظام الليبرالي ذى القيم المغروسة، كنز "الوظائف التقليدية للحكومة" عليها أن تمتد لتشمل التغير المحتمل للتوقعات والضروري للوصول إلى مرحلة الاستقرار. ولهذا السبب دعا كنز إلى عمل نوع من أنواع الإجماع المجتمعي لـ "شروط الاستثمار" وذلك عن طريق توسيع مدى "الوظائف التقليدية للحكومات" وذلك لإعطاء إشارات تحذيرية حول الأعراف الخاصة بحوكمة الاستثمارات مؤسسياً، وذلك دون الهجوم على أساسيات التراكم الخاص سياسيا، وبذلك تستطيع الدولة أن تحقق أهدافها. وبذلك يمكن القول إن إضفاء صفة مجتمعية على الاستثمارات، وتوسيع نفوذ الحكومات، وإعادة تشكيل مؤسسات الدولة تعمل جميعا على إعطاء إشارات تحذيرية للقناعات الوهمية لدى الوكلاء. وتعمل تلك السياسات على خلق طرق معينة للتحكم في التوقعات الخاصة بالوكلاء عن طريق الهيكلة المؤسسية لتلك القناعات.

المؤسسات القائمة بأخرى جديدة فإنه لابد هنا من إعادة هيكلة التوقعات المستقبلية الخاصة بالوكلاء بغرض التأكيد على تلك الأعراف.(١) وبذلك تجعل تلك الأعراف الوصول إلى الاستقرار شيئاً ممكناً مع مرور الزمن. ولتفسير الدور الذي تلعبه الأفكار في التغيير المؤسسي، يكون التسلسل هو الركيزة الأساسية.(٢)

النتائج: الأفكار والتغيرات المؤسسية

اعتماداً على تلك الدراسة من الممكن استنتاج أن الدراسات السابقة المتعلقة بدراسة الأفكار كانت غير مكتملة أكثر من كونها غير صحيحة. وعند اعتبار الكيفية التي تعاملت بها النظريات السابقة مع المؤسسات والأفكار والمصالح يمكن القول إن، المشكلة الرئيسية تنبع من النظر إلى التغيير على أنه نتيجة لمشكلة إعطاء تفسير للتحركات التي تحدث في حالات السكون المقارن. على أي حال ولأن الصدمات الاقتصادية الخارجية ومعارك التوزيع الداخلية تؤدي إلى عدم الاستقرار المؤسسي وخلق عدم التيقن، فكما ذكر فيما سبق أن مجرد جعل نظام التوازن المؤسسي الحالي غير مستقر لا يؤدي إلى خلق مؤسسات جديدة تلقائياً. وبالتالي فإن أي نوع من التسوية التوازنية الجديدة لابد من تحديده، ومناقشته ثم تنفيذه وأي منها كعامل منفرد مؤدي للتغيير في الهيكل المؤسسي.

---

(١) المراد هنا هو توضيح أن عدم التيقن ذات نفسه له أهمية عند وضع القناعات الحكومية السائدة في الاعتبار. وأود أن أشكر Kellee Tsai على هذا التوضيح. لمناقشة فكرة أن محاولة تقليل درجة عدم التيقن في الأسواق المالية قد تعمل في بعض الأحيان على التعجيل بحدوث الأزمة، انظر

Jacqueline M. Best, "Economies of Uncertainty: The Constitutive Role of Ambiguity in international finance" unpublished Ph.D. dissertation, Department of Political Science, Jones Hopkins University, Baltimore, MD (2000).

(٢) يوضح Pierson تلك النقطة كالتالي "نحن هنا غير معنيين بالماضي في حد ذاته ، ولكن يعد تسلسل العمليات على مدار الوقت هو الأساس الذي تعتمد علية النظريات. Pierson ، "Increasing Returns" ص ٢٦٤.

وبدون وجود مجموعة من الأفكار لتشخيص طبيعة عدم التيقن التي يواجهها الوكلاء فلن نتمكن من الوصول إلى فهم وتفسير حقيقي للتغير المؤسسي أي الإحلال العمدي لمجموعة من المؤسسات الاقتصادية محل أخرى حيث ستبدو تلك الظاهرة على أنها ظاهرة عشوائية "طلقة في الظلام". إن فهم الدور الذي تلعبه الأفكار في التأثير على التحول المؤسسي يؤدي إلى حل تلك المشكلة عن طريق تمكين المحللين من النظر إلى تكوين وكسر النظم المؤسسية باعتبارها ظاهرة متسلسلة ومرتبطة بتخفيض عدم التيقن، وحشد التأييد اللازم للبناء المؤسسي الجديد الذي يحدث على مدار الوقت. والأكثر من ذلك فإن النظر إلى الأفكار الاقتصادية على أنها أحد أهم العناصر التي تؤدي إلى الفهم المتسلسل للتغيير يوضح كيفية التحكم والسيطرة على تلك الأفكار والتي تعمل كمصدر رئيسي في عملية صنع السياسات.(١) وفي النهاية أتمنى أن يؤدي أخذ الأفكار على محمل الجد إلى تمكيننا من حل عديد من الألغاز التي ارتبطت بالتحليلات والنظريات السابقة مما يعمل على توفير درجة أكبر من الفهم لكيفية عمل فكرة الحركة المزدوجة في الواقع العملي. وصحيح أن الأفكار نظرياً تستطيع أن تعمل الكثير. ولكن من المهم الآن أن نقوم بتحديد الأفكار التي كان لها أهمية خاصة، ومن ثم نبدأ في تحليل كيف تمكنت الأفكار من إحداث التحولات المؤسسية محل الدراسة.

---

(١) كما يرى Milton Friedman، "في عالم الأفكار لم يكن ما هو مهم بالضرورة هو الصحيح، ولكن ما كان يعتقد أنه صحيح. فقد كان سائداً في ذلك الوقت (وقت كتابة النظرية العامة) أن السياسات النقدية قد تم وضعها وتجريبها"

Milton Friedman, "The Counter Revolution in Monetary Theory, Institute of Economic Affairs Occasional Paper, number 33 (1970), p.5.

وهناك حقيقة صادمة وضحها Friedrich A. Hayek "إن من أسوأ الأشياء التي كثيراً ما تخدعنا أن ننخدع بأن العامة يمكنهم من جديد وقف التعامل وفقا لعناصر النظرية الكمية"

Fredrick Von Hayek, Prices and Production (London: George Routledge, 1931), p.3, quoted in Nick Bosanquet, Economics: After the New Right (The Hague: Kluwer-Nijhoff Publishing, 1982), p.31.

الجزء الثاني

حالات تطبيقية

الفصل الثالث

بناء الليبرالية الأمريكية المقيدة

أدى استمرار الكساد في الولايات المتحدة إلى توليد حزمة من الأفكار المعقدة كرد فعل على حالة الأزمة من قبل الحكومة وأصحاب الأعمال والعمال وكانت تلك الأفكار تتضمن على عناصر عديدة غالباً ما كانت تعمل في نقاط معينة ضد بعضها وكان يتم التعامل في بعض الأحيان مع التركيبات المختلفة من الأفكار وقبولها إضافة إلى العمل على توظيفها وتحليلها من قبل الدولة وأصحاب الأعمال والعمال وذلك في محاولة لتفسير أسباب الأزمة الاقتصادية وبالتالي إيجاد حلول مناسبة لها. وقد تم توظيف المجموعة الأولى من الأفكار وفقاً لمناهج مختلفة من قبل الدولة وأصحاب الأعمال والاقتصاديين الأكاديميين الذين أرجعوا أسباب الأزمة إلى فشل الحكومة في الالتزام بمبادئ "المالية السليمة" وذلك إضافة إلى عدم قدرتها على الالتزام بالمبادئ المالية التقليدية. وكانت تلك المجموعة تملي بأن دور الدولة يمكن اختصاره في المحافظة على توازن الموازنة العامة وحماية الملكيات الخاصة. بينما سنجد أن النظرة الأكاديمية إلى الموقف والمرتبطة بنظرية دورة الأعمال الحديثة كانت مختلفة، حيث إنه وفقاً لوجهة النظر الأكاديمية فإن الكساد الكبير لم يكن كساداً على الإطلاق بل هو عبارة عن فترة من فترات الهبوط في دورة الأعمال أدت إلى تأثر الأداء الاقتصادي على المدى الطويل.[(١)] بل وعلى العكس فإن هذا الكساد لم يكن إلا حالة مؤقته من الهبوط في دورة الأعمال وكان سيعمل على حل نفسه بنفسه على مدار الوقت.[(٢)]

---

(١) هذا الهيكل النظري مختلف عن النظريات التي وضعها Kunt Wicksell في السويد وكينز في إنجلترا عن نظرية الأعمال.

(٢) رأى الاقتصادي Wesley Mitchell من جامعة كولومبيا أن " فترة الكساد تؤدي إلى توليد عدد معين من الشروط التي تؤدي إلى تحسين أداء الأعمال في الفترة التالية للكساد..... وهو الشيء المحير لأن حالة التوتر التي تظهر في فترة الكساد تؤدي إلى تغيير المعايير الخاصة بالرخاء في الأنظمة المتوازنة.

See Wesley C. Mitchel, “Business Cycles,” in Committee of the Prisedent’s Conference on Unemployment, Business Cycles and Unemployment (New York: McGraw-Hill 1923), p.10, quoted in Dean L. May, from New Deal to New

---

ونتيجة لفشل تلك الأفكار في تفسير أسباب الكساد أو في تكوين تحالفات سياسية متمشية معها، ظهرت مجموعة جديدة من الأفكار من قبل بعض القانونيين والمفكرين الطموحين داخل الدولة وقد أُخذت أفكارهم على محمل الجد. ووفقاً لتلك الأفكار يمكن أن يتم تعريف الكساد على أنه نتيجة مباشرة للممارسات الاحتكارية، وخاصة ممارسات المجموعات الاحتكارية والشركات الكبرى، وأدت الهياكل الصناعية الكبرى بصفة أساسية إلى إحداث حالة من الاختناق في الاقتصاد، وتبعاً لذلك ظهرت ضرورة العمل من أجل وضع جرعة مكثفة من القوانين المضادة للاحتكار باعتبارها هي الحل الوحيد للخروج من الأزمة.(١)

وقد أدى العمل وفقاً لذلك المزيج من التناقض مع الممارسات الاحتكارية إلى توليد مجموعة ثالثة من الأفكارالتي كان لها أثر كبير في تكوين ما عرف بـــ "فرضية الأسعار المدارة". "Administered Price Thesis" وقد تم تطوير تلك الفرضية من قبل بعض العاملين في مجال اقتصاديات الادارة وذلك بمعاونة بعض الاقتصاديين البارزين في الإدارة وبعض المعلقين الاقتصاديين حول هذه الفرضية. وقد استمر هؤلاء العلماء في الجدل حول ما إذا كان الاحتكار هو المشكلة، فإنه مشكلة لأنه لم ينتشر بما يكفي أم أن هناك أسبابًا أخرى إضافية. ولم يكن الحل في رأي هؤلاء العلماء يكمن أبداً في محاولة إيجاد المزيد من القوانين التي تعمل من أجل الحد من الممارسات الاحتكارية ولكن وعلى العكس، فقد رأى هؤلاء

---

(١) See Ellis Hawley, The New Deal and The Proble of Monopoly: A study in Economic Ambivalence (Princeton: Princeton University Press, 1980); idem., "Economic Inquiry and the State in New-Era America: Anti-Statist Corporatism and positive Statism in Uneasy Coexistence, " in May O. Furner and Barry Supple, eds., The State and Economic Knowledge: The American and British Experiences (Cambridge: Cambridge University Press, 1990), pp.287-324.

Economics: The American Response to the Recession of 1937 (New York: Garland Press, 1981), p.69.

المفكرون أن تدخل الدولة لابد أن يكون باتجاه تعزيز المزيد من التكتلات الاحتكارية وذلك لأن تلك هي الطريقة الوحيدة من وجهة نظرهم هي التي يمكن من خلالها يمكن التحكم في الأسعار وذلك عن طريق عمل الدولة على إجبار تلك الكيانات الكبرى على خفض الأسعار إلى مستوى مقبول اجتماعياً مما سيؤدي إلى خروج الاقتصاد من حالة الركود في نهاية المطاف.(١)

وظهرت مجموعة أخرى من الأفكار الاقتصادية التي أكدت على أهمية الطلب والاستهلاك وذلك لما لهما من تأثير قوي على معدلات العرض والاستثمار. واعتمدت تلك الجدليات على توزيع الدخل، وعلى القوة الشرائية وعلى دور الدولة في الضخ الأولي في الاقتصاد وقد كان لتلك الأفكار شعبية لدى الحزب الديمقراطي والإصلاحيين الاجتماعيين للبرنامج الجديد New Deal إضافة إلى الاقتصاديين المستقلين. وعلى الرغم من أن تلك الأفكار ارتبطت بشكل جزئي بفرضية الأسعار المدارة فإنها كانت تتعارض معها في كثير من الأحيان.(٢) ولكن وبحلول أواسط الثلاثينيات تم انفصال تلك الأفكار سالفة الذكر عن إطار الأسعار المدارة وعملت تلك الأفكار على خلق الأساس للنسخة الأمريكية الكينزية المميزة.

خامساً، والأكثر اختلافاً كانت فرضية الركود طويل الأجل Secular Stagnation Thesis ذات طبيعة شديدة الاختلاف عن الفرضيات السابقة. وقد كان لتلك النظرية صدىً واسعٌ بين عديد من أفراد الصفوة في الدولة وكذلك بين عديد من الاقتصاديين في أواخر الثلاثينيات وأوائل الأربعينيات من القرن الماضي. ويرى العاملون وفقاً لتلك الفرضية أن الاقتصاد قد وصل إلى النضج الصناعي

---

(١) See, for example, Adolphus Berle & Gradiner Means, The Modern Corporation and Private Property (New York: Lrgal Classics Library, 1923).

(٢) See William Trufant Foster, Business without a Buyer (New York: Houghton Mifflin Company, 1928); William Trufant Foster & Waddill Catching, The Road to Plenty (Cambridge, MA: Sir Pitman and company, 1929).

وأصبح مثقلاً بأحجام كبيرة من المصانع والمعدات الصناعية. وعند أخذ هذا التشخيص في الاعتبار، فإن أياً من فرضيات إصلاح المؤسسات عن طريق الأسعار المدارة أو الضخ الأولي للحد من الاستهلاك ستصبح غير ذات أثر على الإصلاح. ولذلك فإن أياً من التغيرات المؤسسية المرتبطة بالتحكم في الأسعار أو بعمل الدولة على الضخ الأولي الذي ينادي به دعاة خفض الاستهلاك، لن يكون له أثر في استعادة التعافي، وبالتالي فإن الحل سيكمن في محاولة خلق شروط جديدة للاستثمار تكون ذات طبيعة أكثر ارتباطاً بالمجتمع، وقد أصبح هذا هو الخيار السياسي الأمثل بالنسبة لمجموعة الاقتصاديين الداعين للركود Stagnationists [١]

وأخيراً، وبعد فشل تلك الأفكار الخاصة بالركود طويل الأجل على أيدي أصحاب الأعمال، قام جون مايناردد كينيز John Maynard Keynes باستحداث نسخة جديدة من نظريات الاقتصاد الكلي والتي ابتعدت عن التنائج السياسية لفرضية الركود طويل الأجل واعتمدت بدلاً من ذلك على تقنيات التثبيت السلبية ذلك لضمان تحقيق معدلات نمو بطيئة ولكنها ثابتة ومستمرة . وقد أطلق روبرت كولين Robert M. Collin على تلك التقنيات السلبية التي استحدثها كينيز "مهارة النمو الفردي"Growthmanship"، وقام الصفوة ورجال الأعمال بتبني تلك الأفكار في فترة ما بعد الحرب واستطاعت تلك المجموعة الجديدة من الأفكار أن تشكل الأساس الفكري للنسخة الأمريكية من الليبرالية المقيدة حتى السبعينيات.[٢]

باختصار، يمكن القول بأن الأفكار الاقتصادية التي تحكمت في السياسات الأمريكية في الثلاثينيات قد اتخذت مساراً معيناً بدأ بأفكار المالية السليمة وانتهت بالأفكار الكينزية الخاصة بمهارة النمو الفردي. وفي مختلف الأوقات قامت الدولة

---

(١) See Alvin Hansen, Fiscal Policy and Business Cycles (New York: W.W Norton and company, 1941).

(٢) Robert M. Collins, The Business Response to Keynes (New York: Colombia University Press, 1981), Passim

وأصحاب الأعمال والعمال بقبول، وتخصيص، وتحدي مختلف حالات المزج بين تلك الأفكار لتفسير أسباب الأزمة ومحاولة الخروج منها. وحتى يصبح من الممكن فهم هيكل وطبيعة الليبرالية الأمريكية المقيدة لابد من الأخذ في الاعتبار كيفية تفاعل تلك الأفكار وعملها بهدف الخروج من الأزمة وعند ذلك فقط سيصبح من الممكن فهم البناء المؤسسي الذي تم خلقه أيضاً بهدف التعامل الأمثل مع الأزمة.

هوفر وروزفلت : والتعارض مع المعتقدات التقليدية

كانت حالة الانتعاش الاقتصادي التي تلت الحرب العالمية الأولى مباشرة مبهجة ومفاجئة في ذات الوقت حيث إنه كان يبدو في أواسط العشرينيات من القرن الماضي، أن الاقتصاد الأمريكي لم يكن يعاني من الأزمة المالية العالمية التي كانت سائدة في ذلك الوقت في أماكن أخرى من العالم، وعلى الرغم من ذلك فإن الديمقراطيين "حزب الرخاء" لم يستطيعوا أن يتخلوا عن الدهشة والقلق المرتبط بحجم الكساد وحالة عدم التيقن الناتجة عنه . فقد كان تعامل إدارة هوفر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك الوقت مع الأزمة غير تقليدي، حيث تخطى حدود السياسات المالية التقليدية والمرتبطة بالعمل على توازن الموازنات وضغط النفقات على الأقل في البداية. ويمكن القول إن هوفر قد تعامل مع الأزمة وأدارها بطريقة نشطة وغريبة نوعاً ما.

و قد كانت الطريقة التي تعامل بها الرئيس هوفر مع الكساد ناتجة عن خليط بين النظريات الخاصة بدورات الأعمال والسياسات المالية السليمة والأفكار المرتبطة بالأسعار المدارة. وقد نبع التأثير الخاص بنظريات دورات الأعمال من المؤتمر الذي دعا إليه هوفر عام ١٩٢١ والذي أثر في اتجاهات معظم المسئولين الحكوميين وأصحاب الأعمال بخصوص الأعمال العامة في فترة العشرينيات.(١) وقد عمل هذا المؤتمر على تحليل الكساد من وجهة النظر الأكاديمية المرتبطة

(١) May, From New Deal to New Economics. P. 69

بنظرية دورات الأعمال، والتي أوضحت أن الحالة الاقتصادية لم تكن بأي حال من الأحوال ثابتة على وضع معين بفعل الأزمة ولكنها كانت تتأرجح بين الأزمة والاستقرار بطريقة منتظمة تقريباً.(١) ووفقاً لهذا المفهوم الاقتصادي لتلك الأفكار، كان هناك جدل مثار حول ضرورة الحد من دور الدولة في فترة الأزمة بحيث يقتصر فقط على توفير إنعاش مؤقت إلى أن يأتي الوقت الذي سوف ينهض فيه الاقتصاد ويدخل في مرحلة الصعود في دورة الأعمال.

و قد يبدو هذا الحل غير عملي من ناحية السياسات، كما يرى ألان سويزي Allan Sweezy فإن الأكاديميين الاقتصاديين في فترة العشرينيات كانوا معنيين بالبحث عن الأخطاء بدلاً من البحث عن الحلول.(٢) كما يرى جوزيف شومبيتير Joseph Schumpeter في دراسته الموجهة إلى جامعة هارفارد والتي قام فيها بنقد جهود روزفلت للتعافي من الأزمة أنه "لم يكن جزءاً من الخطة أن تتم مناقشة الإجراءات المرتبطة بالسياسات العلاجية....فالتحليل والنقد لهما مواقفهما المستقلة بعيداً عن وجود أو طبيعة البدائل والعروض المطروحة(٣)" وعلى أي حال، ونظراً لأنه لم تظهر أي بوادر بأن الكساد سوف يعالج نفسه بنفسه، أدى انتشار النظريات الاقتصادية التي تنادي بحرية العمل ببقاء الحال على ما هو عليه إلى تقييد

(١) قام علماء الاقتصاد التابعين لـــ seven senior Harvard بتوجيه النقد للبرنامج الإصـــلاحي لروزفلت حيث قالوا إن: "أي نوع من أنواع الإنعاش الاقتصادي هو نتيجة لمحفزات وهميـــة تقلل من عمل الكساد في بعض النواحي، والتي يكون لها سلبياتها الخاصة والتي تؤدي إلـــى تهديد بيئة الأعمال في المستقبل. "

See Joseph Schumpeter, in Douglass V. Brown, Edward Chamberlin, et al., The Economics of the Recovery Program (New York: McGrawHill, 1934), p. 21, quoted in Byrd L. Jones, "Lauchlin Currie, Pump Priming, and New Deal Fiscal Policy, 1934- 1936," History Of Political Economy 10 (4) (1978), p. 514.

(٢) Allan Sweezy, "The Keynesian and Government Policy 1933-1939," American Economic Review 62 (1/2) (1972), pp. 116-24.

(٣) Joseph Schumpeter, quoted in Sweezy, "The Keynesian and Government Policy," p.116.

الأكاديميين الأمريكيين بنوع من أنواع الفكر الهامشي فيما بين العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي. وعند وضع فكرة عدم صلاحية تلك الأفكار من الناحية العملية في الاعتبار، يمكن القول إن هوفر قد قرر الاستعانة بأفكار فرضية الأسعار المدارة بشكل تام وكلي. وتمشياً مع تلك الأفكار لم يقم هوفر بكسر التكتلات ومحاربة الاحتكار، بل على العكس فإنه نادى بقيام المزيد من التكتلات الطوعية بهدف زيادة درجة الاستقرار الصناعي إلى أن يأتي الوقت الذي سوف ينتهي فيه الكساد.(١)

و على أي حال، وعلى الرغم من تهميش نظرية دورة الأعمال واتجاه الدولة بشكل كبير نحو تطبيق الحلول المرتبطة بالتحكم في الأسعار، فإن القطاع المالي كان ولايزال معتمداً على الأفكار المتعلقة بالسياسات المالية السليمة مؤكداً على أنها هي الحل الأمثل للأزمة، وكما يحدث في حالة الأزمات، اتجهت الحكومة إلى زيادة حجم الإنفاق الحكومي بينما انخفضت حصيلة الضرائب.(٢) وقد تفاقمت المشكلة بعد قيام بريطانيا بالتخلي عن فكرة قاعدة الذهب فيما يخص أسعار الصرف عام ١٩٣١. وبذلك تناقصت الثقة في قيمة الدولار، وطار الذهب إلى خارج البلاد، وارتفعت معدلات الفائدة، وزادت حدة انهيار البنوك، وأدت الموافقة على اللائحة سيئة السمعة

---

(١) فعلى سبيل المثال، وفي فترة تولي هوفر للرئاسة في الثلاثينيات قال "إنه تم تطوير معايير طوعية منظمة مؤسسيا في المؤسسات الخاصة بالأعمال ....و ذلك للتأكيد على عدم المساس بالأجور وبالقوة الاستهلاكية

Herbert C. Hoover, The State Papers and Other Public Writtings of Herbert C. Hoover (Garden city, New York: Doubleday, Doran & Co.,1934), Volume I, pp.145-6.

(٢) قام هوفر بإنفاق ١,٥ مليار درلار على الأعمال العامة في ١٩٢٩، وقد تم زيادة هذا الرقم ليصل إلى ١,٧ مليار دولار في ١٩٣٠. وبحلول عام ١٩٣١ زاد الإنفاق الحكومي العام بمقدار الثلث مقارنة بعام ١٩٢٩. وكما يقول Herbert Stein "قلت الحصيلة بمقدار ٥٠% وزاد الإنفاق بحوالي ٦٠%"

Herbert Stein, The Fiscal Revolution in America (Washington: American Enterprise Institute Press, 1996), p.26.

والخاصة بالتعريفات "Smoot-Hawley" إلى تقويض ما تبقى من الثقة في القطاع المالي. وبذلك أصبح التوسع في الاقتراض الحكومي غير ذى معنى في هذا السياق. ونتيجة لذلك تزايدت الحاجة إلى السياسات المالية السليمة – وخاصة بين أوساط الصفوة من القطاع المالي – وذلك لاستعادة ثقة أصحاب الأعمال.

وإذا كان معيار الثقة في الدولة مرتبطاً بحالة التوازن في الموازنة فإن الهدف الأول سيصبح هو العمل على تحقيق ذلك التوازن بدلاً من العمل على تكوين تكتلات احتكارية ومن ثم انتظار صعود دورة الأعمال.(١) وكنتيجة مباشرة لذلك قام هوفر بالسماح بزيادة معدلات الضرائب لتصل إلى ٩٠٠ مليون دولار وذلك لتغطية نواحي عجز الموازنة.(٢) وللأسف فإن تلك الخطوة أدت إلى زيادة تعقد وتفاقم الوضع عن طريق زيادة حدة الانكماش القائم والقضاء على أي جهود للتثبيت كان قد تم بذلها فيما سبق عن طريق التكتلات الاحتكارية. ونتيجة لتلك المواقف المتناقضة ومحاولة الحفاظ على السياسات المالية السليمة في نفس الوقت الذي يتم فيه السعي إلى زيادة حجم التكتلات في الاقتصاد أدى ببساطة إلى زيادة عدم التيقن بدرجة كبيرة. ونتيجة زيادة درجة عدم التيقن وحالة الشلل السياسي التي سادت في تلك الفترة قام المواطنون بالإحجام عن إعطاء أصواتهم الانتخابية لهوفر من جديد وقاموا بانتخاب فرانكلين روزفلت بدلاً منه في انتخابات عام ١٩٣٢.

و لكن عندما تولى روزفلت السلطة عام ١٩٣٢ لم يكن يبدو أن هناك سوى قليل مما يمكن تغييره. وكما يقول ويليام لوتشتينبيرج William E. Leuchtenberg،

---

(١) العمل على زيادة حجم التكتلات الطوعية في سياق السياسات المالية المتعقلة كان يمثل فكرة جذابة بشكل كبير لكل من أصحاب الأعمال والدولة وذلك لأن تلك التكتلات الاحتكارية كانت تجور على مصالح المستهلكين وتكلفهم مالاً بينما لا تكلف المصالح الخاصة بالدولة أو برجال الأعمال شيئاً.

(٢) قال هوفر "لا يمكننا أن نبذر حتى ندفع بأنفسنا للدخول في الرخاء"

Hoover , State Papers, Volume 2, quoted in May, From New Deal to New Economics, p.33.

إنه في انتخابات عام ١٩٣٢ قام قادة الحزب الوطني الديمقراطي بانتقاد هوفر ليس لأنه لم يفعل سوى النزر اليسير بل لأنه فعل كثيراً. فقد كان النقد الأساسي الذي تم توجيهه لهوفر هو أنه كان شديد التبذير.(١) وكان من الأفضل اتباع سياسات أكثر تقليدية. وفي فترة روزفلت تم تغير نظرة الدولة للأزمة بالكامل حيث تحولت سياسات الدولة نحو تطبيق فرضية الأسعار المدارة والأفكار الداعية إلى تخفيض الاستهلاك وقد نالت تلك السياسات كثيراً من التأييد مقارنة بالسياسات المرتبطة بتطبيق مذاهب المالية السليمة.

وقد كان هذا التغيير في مسار الأفكار شديد الوضوح في السنتين الأوليين من حكم روزفلت. فقد تركزت الجهود الأولية المبذولة بهدف الإصلاح في الدولة على ثلاثة محاور ألا وهي: إصلاح القطاع المصرفي، وإصلاح القطاع الصناعي عن طريق الحركة القومية للإصلاح بموجب قانون التعافي الصناعي القومي National Industrial Recovery Act (NIRA)، والإصلاح الزراعي وفقاً لما عرف بـ قانون الإصلاح الزراعي القومي Agricultural Adjustment Act (AAA) . وبالطبع تم النظر إلى تلك الإصلاحات على أنها مؤقتة أو على أنها خيارات سياسية ارتجالية.(٢) وعلى أي حال، فإنه عندما تم اختبار تلك المحاور الثلاثة عملياً اتضحت أهميتها بالنسبة لنظرية الأسعار المدارة – وأصبحت تلك الأفكار هي الأفكار السائدة في الدولة والتي لجأ إليها العامة والخاصة لتفسير وإيجاد حلول للأزمة في الفترة من ١٩٣٣ إلى ١٩٣٥.

---

(١) William E. Leuchtenberg, Franklin D. Roosevelt and The New Deal 1932-1940 (New York: Harper Torchbooks, 1963), p.3.

(٢) See, for example, Arthur M. Schlesinger, Jr., The Age Of Roosevelt: The Crisis Of The Old Order 1919-1933 (Boston: Houghton Mifflin Company, 1957), esp. pp. 440-85; Leuchtenberg, Franklin D, Roosevelt and the New Deal, pp. 41-62.

إعادة تفسير الفكر التقليدي: التكتلات الاحتكارية وبيان السياسات المالية السليمة

إدارة الأسعار المالية

هدف مشروع القانون الخاص بالقطاع المصرفي الذي تقدم به روزفلت بعد خمسة أيام من توليه الحكم إلى العمل على زيادة الثقة في النظام المصرفي وذلك من خلال إحدى الطريقتين التاليتين: إما عن طريق زيادة حجم السيولة المتداولة وذلك من خلال العمل على إصدار نقود جديدة، أو عن طريق تفويض الرئيس بالتحكم الكامل في تحركات الذهب. وقد تم إعادة فتح وتشغيل المصارف "البنوك" التي تتمتع بالسيولة بشكل فوري، أما المصارف التي كانت تعاني من مشاكل متعلقة بزيادة نسبة الديون للأصول فقد تمت إعادة تنظيمها والإشراف عليها من قبل الحكومة.(١) وأدت تلك الإصلاحات إلى إطلاق دور الدولة في القطاع المالي مما مكنها من تحقيق مزيدٍ من الإصلاح والمساعدة أيضاً في بناء الليبرالية الأمريكية المقيدة.

وقد عملت الدولة على الاستفادة من الصورة الملوثة للبنوك بعد التحقيقات التي قام بها السيناتور بيكورا Pecora وتحركت لتكبح جماح القطاع المالي وتسيطر عليه، وتمت بعد ذلك الموافقة على مشرع قانون الأعمال المصرفية وقانون الأوراق المالية وحركة جلاس ستيجال المصرفية Glass-Steagall من قبل الكونجرس. وقد عملت تلك القوانين الإصلاحية على الفصل بين المصارف التجارية والاستثمارية وذلك ليكون هناك حاجز بينهما في حالة وقوع أي نوع من الأزمات المصرفية مستقبلا. كما عملت الدولة أيضاً على إنشاء المؤسسة الفيدرالية لتأمين الودائع Federal Deposit Insurance Corporation (FDIC) مخالفة بذلك رغبة المجتمع المصرفي وذلك بهدف تعزيز هذا الحاجز ضد الأزمات المستقبلية إضافة إلى العمل

---

(١) For An Excellent Discussion of New Deal Banking Reforms, see James S. Olson, Saving Capitalism: The Reconstruction Finance Corporation and the New Deal 1933-1940 (Princeton: Princeton University Press, 1988).

على تفادي المشكلات المتعلقة بالسيولة في المستقبل.(١) بمجرد النجاح في تحقيق انتعاش القطاع المصرفي أصبح من الممكن تناول موضوعات الثقة وتوازن الموازنة بمزيد من المرونة.

وقد قامت الدولة بالعمل في اتجاهين مرتبطين بالموازنة وكأنهما اتجاه واحد وذلك في محاولة منها لمنطقة تدخلاتها في الأمور الاقتصادية عن طريق السياسات المالية السليمة.(٢) فلم يتم إدراج الإنفاق الطارئ الذي قامت به الحكومة بهدف إنعاش الاقتصاد في الموازنة العادية، وبذلك أصبح من السهل التوصل إلى حالة التوازن في الموازنة لأن الدولة أصبح من الممكن أن تتعدى التزامها بالقواعد االخاصة بالسياسات المالية السليمة في نفس الوقت الذي تقوم فيه بالعمل بطريقة أكثر حرية.(٣) وعلى الرغم من أن تقنية المحاسبة المزدوجة قد هوجمت من قبل الماليين،

---

(١) يرى William E. Leuchtenberg أن قانون الأوراق المالية لم يعمل على زيـادة التكـتلات الاحتكارية كما كان الحال بالنسبة لقانون إنعاش الصناعة بل إنه على العكس عمل على إيجاد مزيد من القيود. وبالتالي أصبح العمل في القطاع الصناعي مغاير بشكل كبيـر للعمـل فـي القطأع المالي. William E. Leuchtenberg روزفلت والبرنامج الجديد، ص ٥٩. وعـلى أي حال فإن تلك النتيجة تعتمد على نوع معين من التحليلات. فالعمل على إدارة الأسعار المتعلقة بالصناعة هو شيء مرتبط بالتحكم في الكميات . بينما تؤدي إدارة الأوراق المالية إلى التحكم في الأسعار نفسها. وهو ما قامت به القوانين الإصلاحية المتعلقة بالأوراق الماليـة. وبـذلك يمكن اعتبار تلك الاستراتيجيات أنها تحركات أدت إلى زيادة التكتلات الاحتكارية. وبالتـالي عملت على إدارة الأسعار بنفس المنطق.

(٢) من المثير للدهشة أن تلك الطريقة في التعامل مع الموازنة ظهرت من جديد في الـسياسات المتعلقة بالموازنة في الولايات المتحدة الأمريكية في الستينيات عنـدما قـام Walter Heller بإنشاء الأسس المحاسبية الخاصة بالموازنات عن طريق الرجوع إلى افتراض وجـود حالـة التوظيف الكامل، مما يجعل حالة تدخل الدولة أكثر وضوحاً. وللحصول على مناقشات ممتازة متعلقة بسياسات الموازنة في الولايات المتحدة الأمريكية انظر

James D. Savag, Balanced Budget and American Politics (Ithaca: Cornell University Press, 1986).

(٣) يقول Stein إن : " روزفلت قام بتوضيح ضآلة العقبات التي يمكن أن تواجه عملية تـوازن الموازنات، مقارنة بالفوائد العظيمة للسياسات المالية، وذلك إذا عملـت الـسياسات بطريقـة تتمشى مع المتطلبات الرسمية " Stein ، The Fiscal Revolution، ص. ٤٧.

فإنها ابتكرت طريقة جديدة فتحت الفضاء أمام المرحلة الجديدة من البناء المؤسسي المرتبط بزيادة حجم الدور الذي تلعبة الدولة في الاقتصاد. وبحلول عام ١٩٣٣، وبعد أن أصبح الاستقرار في القطاع المصرفي حقيقة ملموسة أصبحت الحجج الرامية إلى التمسك بالمبادئ الخاصة بالمالية السليمة واهية وغير ذات جدوى. وأصبح الاعتماد على فرضية الأسعار المدارة أكثر وضوحاً كما أصبح الاعتماد على المؤسسات الإصلاحية مثل قانون التعافي الصناعي القومي NIRA وقانون الإصلاح الزراعي القومي AAA هو الحل في نظر الكثيرين للخروج من الأزمة.

إدارة الأسعار الصناعية

أعطى التعبير المؤسسي المرتبط بحركة الإصلاح الصناعي تعريفاً محدداً لفرضية الأسعار المدارة بالنسبة لقطاع الصناعة كما أعطى تعريفاً محدداً كذلك للأسباب التي أدت لحدوث الكساد. وفقاً لنظرية الأسعار المدارة يمكن تفسير أسباب الأزمة في السياق التالي: تتطلب العمليات الاقتصادية الحديثة وجود تركيز كبير في الآلات والمعدات وفي رأس المال، ونتيجة لذلك فإن المنشآت الصناعية الكبرى لا يتوفر لديها أي حافز كي تستجيب لتناقص معدلات الطلب عن طريق خفض الأسعار. بل وعلى العكس من ذلك فإن تلك المنشآت تقوم بتحديد الأسعار عند مستوى اصطناعي مرتفع، وذلك لأنه بالنسبة لتلك المنشآت فإن الحفاظ على مستوى مرتفع من الأسعار هو الخيار الرشيد الوحيد لتحسين أوضاعهم.[1] وعلى أي حال، إذا ما قامت جميع المنشآت بتطبيق ذلك الخيار الذي يمكن أن يحقق الاستفادة لكل مؤسسة على حدة فإن النتائج الجماعية ستكون كارثية على الاقتصاد ككل. فإذا ما كان التأثير الرئيسي والمباشر للأزمات الاقتصادية هو حدوث هبوط في مستوى الأسعار فإن تلك القلة من المنشآت التي تعمل على الحفاظ على مستوى

(١) Gardiner C. Means, "Notes on Flexibility Prices," American Economic Review (26) March (1936), pp. 32-3.

معين من الأسعار المدارة بدلاً من أسعار السوق وستعمل على منع الاقتصاد في وقت الأزمة من تعديل الأسعار نحو الهبوط. والنتيجة الحتمية لتلك التصرفات هو اقتصاد غير متوازن وغير قادر على المحافظة على مستويات مرتفعة من العمالة أو استقرار الأسعار. ويكون الحل في تلك الحالة هو أن تعمل الحكومة على تغيير المحتوى المؤسسي الذي تدار الأعمال من خلاله وذلك عن طريق مساعدة المنشآت على التكتل الاحتكاري ولكن بطريقة أكثر كفاءة. ولذا ينبغي فهم ظاهرة الاحتكار على أنها ظاهرة مرتبطة بالرأسمالية الناضجة. بدلاً من اعتبارها ظاهرة يجب على الحكومة محاربتها. وبذلك يصبح التدخل الحكومي من أجل حث الأسواق على العمل بطريقة أكثر كفاءة هو الخيار الرشيد الأول في تلك الحالة.(١)

وعلى أي حال، لا يمكن تعريف الكفاءة على أنها ظاهرة مرتبطة بزيادة التنافسية وحدها بل يمكن تعريفها على أنها عبارة عن الرؤية العامة المتعلقة بتحقيق نوع من التنسيق والاستقرار عن طريق تطوير دساتير طوعية تنظم الناتج والأسعار. وعند أخذ هذا الهدف في الاعتبار يمكن القول بأن القانون الوطني للإنعاش الصناعي قد اعتمد على عنصرين منفصلين ولكنهما متكاملان من أجل تحقيق هذا الهدف : يتركز العنصرالأول في قيام تلك الحركة بتشجيع أصحاب الأعمال على التكتل وفقاً لخطة إنتاجية تعمل على إيجاد نوع من التعاون بين المنشآت فيما عرف بـــ "الإدارة القومية للتعافي" National Recovery Administration (NRA) .(٢) أما العنصر الثاني فهو مرتبط بالأفكار الداعية إلى

---

(١) See Robert Himmelberg, The Origins of The National Recovery Administration: Business Government

(٢) إدارة الإصلاح القومية هي المكافئ الصناعي لمؤسسة إعادة البناء المالي Reconstruction finance Corporation (RFC) وهي عبارة عن منشأة تم استحداثها في عهـد هـوفر وتـم التوسع في عملها في عهد روزفلت وكانت تعمل على إصلاح المؤسسات المصرفية وإعـادة تنظيمها. للحصول على تفاصـيل حـول عمـل تلـك المؤسـسة انظـر، Olson، Saving Capitalism.، Passim .

تقليل حجم الاستهلاك والتي سهلت العمل والإنفاق العام عن طريق إيجاد منشآت جديدة تنحصر مهمتها في العمل على إنعاش الاقتصاد. وكان المأمول أن يؤدي هذا النوع من الإنفاق إلى استقرار القوة الشرائية إضافة إلى مساعدة التحركات التي تهدف إلى تطويع التكتلات الاحتكارية بطريقة أكثر كفاءة وهو الدور الذي كانت تقوم به الإدارة القومية للتعافي. وقد عمل كلا هذين العنصرين سالفي الذكر على توفير الحوافز اللازمة لكلٍ من أصحاب الأعمال والعمال على حد سواء. إذ إن التعاون في تنفيذ القانونين يؤدي إلى استقرار الأسعار وزيادة معدلات الربحية بينما يؤدي العمل العام إلى زيادة القوة الشرائية وتوفير مزيد من فرص العمل.

رفض منشآت الأعمال لقانون التعافي الصناعي القومي NIRA

منذ البداية، واجه قانون التعافي الصناعي NIRA مزيجاً من المعارضة والتعاون من جانب منشآت الأعمال منذ البداية غير أنها لاقت قبولاً لدى البعض الآخر. وقد جاءت المعارضة الأقوى للقانون من قبل الاتحاد القومي لأرباب الصناعة National Association of Manufacturers (NAM)، والذي كان قد ضعف تأثيره بشكل كبير نتيجة للتأثير المزدوج لحالة لكساد ولحالة النشاط والانتعاش التي حدثت بعد الموافقة على قانون التعافي الصناعي القومي NIRA. وقد حدثت طفرة بالنسبة للاتحاد القومي لأرباب الصناعة عندما ازداد حجم إعتراض أصحاب الأعمال على القانون NIRA.(١) وقد كان للغرفة التجارية

---

(١) أصبحت الرابطة القومية لأرباب الصناعة هي المعارض الأكبر للحركة الإصلاحية الصناعية التي كان من ضمن أهدافها ضمان وجود منظمات عمالية تعمل بطريقة مستقلة. وقد عملت الرابطة القومية لأرباب الصناعة على توضيح الأضرار المرتبطة بعمل الحركة الإصلاحية وعملت على توضيح الحاجة إلى وجود سياسات مالية تقليدية تعمل على تحقيق الاستقرار المالي، تتضمن تقليل معدلات الأجور، وزيادة الضرائب. لمناقشة سياسات الرابطة القومية لأرباب الصناعة، انظر Passing Saving Capitalism, OLSON

See Collins, The Business Response To Keynes, pp. 47-52; Howell John Harris; The Right To Manage: Industrial Relations Policies of America Business in the

الأمريكية American Chamber Of Commerce (ACC) موقف شديد الاختلاف عن موقف الاتحاد القومي لأرباب الصناعة حيث إنها عملت على توفير الدعم للحركة الإصلاحية.

كان للغرفة التجارية الأمريكية في فترة بداية الكساد مثلها في ذلك مثل كثير من المنظمات الأمريكية موقف قريب التمسك بالسياسات المالية السليمة. وقد كتب هنري هاريمان Henry Harriman رئيس الغرفة التجارية خطاباً إلى "لجنة اعتمادات مجلس النواب" The House Appropriations Committee وذلك في أعقاب قيام الرئيس هوفر بفرض مزيد من الضرائب ناقش فيه أهمية قيام الكونجرس بتقليل حجم الموازنة الفيدرالية بحوالي مليار دولار إضافية وذلك لتحقيق التعافي .[١] وعلى أي حال، وبعد اشتداد حالة الكساد الكبير قام هاريمان بالتحالف مع بعض الليبراليين الصناعيين من أمثال جيرالد سووب Gerald Swope من شركة جنرال إليكتريك بهدف الموافقة على قانون التعافي الصناعي من قبل الكونجرس.[٢] وأدى ازدياد حالة عدم التيقن التي سادت في تلك الفترة إضافة إلى الوعود التي قدمت لنشاط مناهضة الاحتكار والتي أدت إلى اتخاذ قانون الإصلاح الزراعي موقفاً قوياً لمصلحة قانون التعافي الصناعي NIRA وصياغة مواد القانون.[٣]

أما منظمة الأعمال الثالثة التي قامت بدور حاسم في هذا السياق فكانت المجلس الاستشاري للأعمال Business Advisory Council (BAC). وقد كان لهذا المجلس موقف مؤيد لحركة الإصلاح أكبر من الموقف الذي تبنته الغرفة

1940's (Madison: University of Wiscosin Press, 1982); Philip H. Barunch, "The NAM as an interest group," Politics and Society (14) Fall (1973), pp.97-130.

(١) Collins, The Business Response To Keynes, p.26.

(٢) For discussion of the so- called Swope Plan, which served as blueprint for the NRA itself, see Arthur Schlesinger, Jr., The Crisis Of The Old Order, pp.181-3.

(٣) في هذا السياق وافقت الغرفة على العنصرين الإصلاحين الذين رأتهما الحركة القومية للإصلاح الصناعي، والمرتبطين بوجود ٣,٣ مليار دولار مخصصة للإنفاق العام كضرورة للخروج من الأزمة.

التجارية.(١) وكان هذا المجلس يتكون من مجموعة من ممثلي أكبر مصالح الأعمال الأمريكية وذلك إضافة إلى بعض أكثر الأعضاء تأييداً للإدارة في الغرفة التجارية.(٢) وكان العامل الرئيسي وراء الحصول على تأييد تلك المجموعة إلى جانب قانون التعافي الصناعي هو الاعتقاد أن الطريقة الوحيدة للخروج من حالة الكساد مرتبطة بالطريقة الجديدة الخاصة بعمل التكتلات والمرتبطة بفرضية الأسعار المدارة، وكذلك رأوا أن هناك أهمية قصوى لوجود إدارة علمية صناعية ولوجود طرق حديثة لإدارة قوة العمل لقيادة الطريق للخروج من الكساد.(٣)

وقد كان عاملان مهمان أديا في نهاية الأمر إلى تقليل قيمة التأييد الذي قدمه أصحاب الأعمال لقانون التعافي الصناعي القومي NIRA. العامل الأول، هو أن أصحاب الأعمال أنفسهم كانوا منقسمين في الرأي حول الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمة. وخصوصا فيما يتعلق بموضوع الاحتكار واختلاف الطريقة التي تم التعامل معه بها والتساؤل الذي ساد في تلك الفترة حول ما إذا كان الاحتكار هو سبب الأزمة أم هو الحل المناسب للركود. وأدت جلسات الاستماع الخاصة بمجلس التعافي القومي National Recovery Review Board والتي دارت حول التقدم الذي أحدثته الحركات الإصلاحية في شهر مارس من عام ١٩٣٤ إلى تقليل درجة التأييد الذي حصل عليه قانون التعافي الصناعي من الغرفة التجارية الأمريكية. وخصوصاً عندما بدأت المؤسسات الصغيرة في الغرفة في الشكوى من أن حالة التكتل أدت إلى زيادة حجم الأزمة بدلاً من عملها على تحقيق الإصلاح.(٤)

---

(١) للحصول على المزيد من التفاصيل الخاصة بالمجلس الاستشاري للأعمال، انظر Collins، The Business Response To Keynes ، ص ٥٦-٦٢.

(٢)، Henry Harriman, Gerald Swope of General Electric, And Alfred Sloan Of General Motors were among the BAC's founding members.

(٣) See Harris, The Right To Manage, pp.

(٤) On The Review board hearings and how they ran at counterpoint to the logic of the NIRA itself, see Hugh Samuel Johnson, The Blue Eagle: From Egg to Earth (Garden city, New York: Doubleday, Doran & Company, 1935), pp.272; Arthur

أما العامل الثاني، فهو يتعلق بنص تعويضي في قانون التعافي الصناعي القومي خاص بقوة العمل فيما عرف بالقسم 7a، وأدى ذلك إلى زيادة درجة المعارضة من قبل الغرفة التجارية الأمريكية وللاتحاد القومي لأرباب الصناعة على حد سواء حول زيادة دور الدولة في العمل الاقتصادي. وقد كان القسم7a يعطي العمال الحق في إعادة تنظيم أنفسهم كما وفر لهم القدرة على القيام بالمساومات الجماعية كما أعطاهم الحق في عدم الالتحاق بأي اتحاد (و هو ما يمثل الحق في الهجوم المقنع على سياسة الاتحادات العمالية في الشركات)، وكما كان هذا القسم يتحدث عن حق الدولة في وضع ضوابط معينة متعلقة بساعات وشروط العمل ومعدلات الأجور وما إلى ذلك. وأدت تلك الإصلاحات إضافة إلى إعادة تنظيم الاتحادات الصناعية والتي كانت نتيجة للقسم 7a إلى وجود حالة من عدم الرضا في أوساط أصحاب الأعمال بسبب زيادة تدخل الدولة في أعمالهم وعن روح الاتحادية في قانون التعافي الصناعي القومي NIRA على وجه الخصوص.[١]

ومع وجود هذه المشاكل و بحلول شهر نوفمبر من عام ١٩٣٤،تم تسليم ما فُسّر بأنه تصريح بالتغيير وأصبح للغرفة التجارية الأمريكية موقف دفاعي فيما يخص الانتخابات الداعية إلى التغيير. وبينما كانت الدولة ترى أنه لابد من زيادة درجة تدخلها، بداية من التدخل لضمان أوضاع أفضل في سوق العمل ووصولاً إلى تحقيق التأمينات الاجتماعية بصورة أفضل، كانت الغرفة التجارية الأمريكية تحشد المعارضة الطوعية بهدف الوصول إلى بيئة أعمال بعيدة تمام البعد عن أي نوع من أنواع التدخل من الدولة أو بدون وجود شروط محددة لطبيعة التعامل مع العمال. ونتيجة لتلك المعارضة أصبحت الدولة تنظر بطريقة أكثر نقداً للأعمال الخاصة مما أدى إلى قيام المجلس الاستشاري للأعمال بالتخلي عن مساندته لقانون

Schlesinger, Jr., The coming of The New Deal (Boston: Houghton Mifflin and Company, 1959), pp.128-34.

See Olson, Saving Capitalism, p. 157.(١)

التعافي الصناعي القومي NIRA. وكانت معظم خطب روزفلت متعلقة بالهجوم على رجال الأعمال وكان يتمتع بقدرة خطابية عالية ومضاداً لأصحاب الأعمال، وقد قال توم كوركوران Tom Corcoran وهو أحد رجال الدولة في ذلك الوقت إن "دخولك معركة مع رجل أعمال هو مثل دخولك معركة مع رجل بولندي، لابد ألا يكون لديك أي رحمة ".(١) وبذلك دخل قانون التعافي الصناعي القومي NIRA و محاولات صياغة وإنشاء تحالف مع منشآت الأعمال في مرحلة من الانهيار.

ومع ذلك لم يكن التهديد الأكبر للدولة نابعاً من تزايد درجة العداء من قبل الدولة تجاه أصحاب الأعمال وحسب، ولكن الخطورة كانت تتمثل في قدرة المحكمة الدستورية العليا على إصدار قرار بعدم دستورية أحد التشريعات القائمة بالفعل. وقد تحققت تلك المخاوف بحلول يوم ٢٧ من شهر مايو من عام ١٩٣٥، حيث أصدرت المحكمة الدستورية العليا قراراً بعدم دستورية قانون التعافي الصناعي القومي NIRA في قضية دواجن شيتشتر Schechter Poultry وأدى الحكم إلى هدم قانون التعافي الصناعي القومي NIRA المتهالك على أساس التدخل في التجارة الداخلية في أمريكا، ولما كانت الحكومة الفيدرالية لا تمتلك السلطات التي تخولها أن تتدخل في تنظيم التجارة الداخلية بين الولايات، فلا يمكنها أن تتحكم في الشروط الخاصة بعمل المنشآت.(٢) وقد أدى هذا القرار إلى نوع من التهديد باعتباره سابقة تقضي بأن المشروعات التنظيمية على غرار قانون التعافي الصناعي، هي بحكم طبيعتها غير دستورية.(٣) وقد ضرب هذا القرار عملية تدخل

---

(١) Quoted in Collins, The Business Response To Keynes, p.42.

(٢) وقال روزفلت في ذلك الوقت إن جميع المجهودات التي تم بذلها في ذلك الوقت ضاعت هباء بسبب التعريف الغير واضح والغير دقيق لمفهوم التجارة داخل الدولة.

Roosevelt, quoted in. Leuchtenberg, Franklin D. Roosevelt And the New Deal, p.145.

(٣) وعلى أي حال من الأحوال وكما قال Alan Brinkley "أعطى القرار إرشادات تحذيرية لتعرف بحلول عام ١٩٣٥ أن رابطة الإصلاح القومية كانت خطأً كبيراً،" ،

الدولة من أجل الإصلاح في مقتل وذلك عن طريق إنهائه للتكتلات الاحتكارية التي تعمل الدولة على رعايتها والتي تعد حجر الأساس في فرضية الأسعار المدارة واعتبرها عملية عقيمة إلى حد كبير. وفي النهاية يمكن القول إن الآمال العريضة التي حلم بها الاقتصاديون المؤسسيون قد تطايرت في الهواء وذلك نتيجة لعدد من اللوائح المعقدة إضافة إلى معارضة المؤسسات الصغيرة والطريقة العدائية التي تعاملت بها المحكمة الدستورية العليا مع الموقف.(١)

ولم تؤد أي من الأفكار المرتبطة بالأسعار المدارة أو أفكار المالية السليمة أو حتى مزيج الأفكار المفضل من قبل الدولة إلى الوصول إلى تحالف مناسب بين الدولة وأصحاب الأعمال أو إلى الوصول إلى الشكل المؤسسي الذي يمكن الاعتماد عليه لتحقيق التعافي الاقتصادي. وقد أدى فشل الإدارة القومية للإصلاح والأفكار المتعلقة بها إلى اتجاه الدولة للبحث عن شريك جديد تعمل من أجل بناء تحالف وهو العمال. وأما الذي جعل مثل هذا التحرك إلى العمال ممكناً فكان هو التغيير الذي حدث في المحتوى الفكري المرتبط بأسباب حدوث الركود.

وبعد فشل قانون التعافي الصناعي القومي NIRA بدأت الدولة تنظر إلى الاستهلاك بدلاً من التكتل الاحتكاري على أنه هو المحدد الرئيسي للنشاط الاقتصادي.(٢) وأدت تلك الأفكار الجديدة إلى إعادة النظر في مشكلة البطالة والتعامل معها على أنها مشكلة ناتجة عن فشل كبير في جانب الطلب بدلاً من التعامل معها على أنها مشكلة متعلقة بجانب العرض. وقد أدت تلك النظرة الجديدة إلى التركيز على أهمية زيادة الاستهلاك بدرجة كبيرة بدلاً من التركيز على

See Alan Brinkley, The End Of Reform: New Deal Liberalism in Recession and War (New York: Vintag Books, 1995), p.18.

(١) Olson, Saving Capitalism, p.223.

(٢) للحصول على مناقشات ممتازة خاصة بكيفية تحول الأفكار من التركيز على الإنتاج والتكتل إلى التركيز على الاستهلاك والتعامل معه على أنه هو السبب الرئيسي للأزمة، انظر Brinkley ، The End Of Reform، ص. ص ٦٥-٨٥.

التكتلات الاحتكارية للإنتاج، وأدت تلك النظرة الجديدة إلى اعتبار قوة العمل الصناعية جزءا من الحل بدلاً من اعتبارها جزءاً من المشكلة. ولكن للأسف كان هناك عاملين يمثلان السبب الرئيسي وراء هذا التحول في طبيعة التحالف الذي تعمل الدولة على تحقيقه، العامل الأول: هو أنه كان من الحتمي العمل على تحقيق الاستقرار في الأسعار الخاصة بالقطاع الزراعي ومنع مزيد من الهبوط في مستوى الأسعار بشكل عام، ولكي تتمكن الدولة من ذلك كان عليها أن تستبعد العمالة الزراعية في جنوب الولايات المتحدة من أي تحالف سياسي جديد حتى يمكن إدخال العمالة الصناعية من الشمال. أما العامل الثاني :فهو أن الأوضاع الخاصة بالعمالة الصناعية كانت شديدة الشبه بأوضاع رجال الأعمال؛ فقد كانوا منقسمين داخلياً كما كانت لديهم حالة من التشكك في القرارات التي تأخذها الدولة. ولذلك كان الدور الأساسي للدولة لا ينحصر فقط في التحكم في العمال بل في محاولة تقويتهم وزيادة درجة تعليمهم بقدر الإمكان. وسوف يتم بحث تلك الأمور كلٌ على حدى لاحقاً.

تغيير الأفكار والشركاء

تحقيق استقرار واستثناء الزراعة

بدأت حالة الكساد في القطاع الزراعي قبل انهيار أسعار القطاع الصناعي عام ١٩٢٩ بحوالي خمس سنوات. ففي أعقاب الحرب العالمية الأولى حدثت زيادة كبيرة في الأسعار تبعها هبوط كبير في مستوى الأسعار الزراعية واستمرت مستويات أسعار المنتجات الزراعية في الهبوط طوال فترة العشرينيات من القرن الماضي. وإذا ما أخذ ثبات معدلات العرض نسبياً وعدم تنظيم المزارعين في الاعتبار، وهو ما أدى إلى تفاقم السيطرة على المساحات، وازدياد طلبات المزارعين بتدخل الدولة لإيقاف هبوط الأسعار واتخذت صورة التدخل الذي طالب به المزارعون شكل توفير دعم أسعار منتجاتهم ودعم الصادرات الزراعية. وتمشياً مع الطلبات الصناعية في الحصول على دعم الرسوم الجمركية، قام المزارعون

من الولايات الغربية والجنوبية بالضغط من أجل تمرير مشروع القانون الذي عرف باسم "ماك ناري هاوجين" McNary-Haugen وقد اتخذ ذلك المشروع خلال فترة العشرينيات ثلاث صيغ أولاً : أن تقوم الدولة بتحديد مستوى مرتفع من الأسعار محلياً متمشية في ذلك مع الأسعار الخاصة بالمنتجات الصناعية التي كانت سائدة في فترة ما قبل الحرب. ثانيا: أن تقوم الدولة بشراء الإنتاج الزراعي الفعلي وفقاً لهذا المستوى من الأسعار. ثالثاً: يتم إغراق أي فائض في العرض عن طريق تصديره للخارج وفقا للأسعار السائدة في السوق العالمية.(١)

كانت الأفكار المغذية لكل من التعافي الزراعي والصناعي في تلك الفترة مستقاة من نفس الأفكار أي فرضية الأسعار المدارة، وفي نفس السياق فإن المشروعين الجديدين والمتعلقين بالبناء المؤسسي ارتبطا بمنطق تكوين التكتلات الاحتكارية. ولكن وعلى أي حال، فإن استخراج السياسة مباشرة من تلك الأفكار في حالة الإصلاح الزراعي كان أكثر صعوبة مقارنة بحالة الإصلاح الصناعي وذلك لسببين: الأول، هو أن اقتصاديات الحجم التي كانت متوفرة في المجال الصناعي مما سهل تكوين التكتلات الاحتكارية وهو ما لم يكن متوفرا بالنسبة للمزارع الأمريكية في ذلك الوقت. أما السبب الثاني: فهو متعلق برؤية كل من كينيث فاينجولد وثيدا سكوكبول Kenneth Finegold & Theda Skocpol التي تقول بأن نجاح أي خطة في هذا السياق تعتمد على بعض الشروط ومنها "ألا تعمل الخطة على تحفيز زيادة الإنتاج وذلك حتى لا تؤدي إلى استثارة الغضب الأوروبي

---

(١) تم التصويت ومعارضة تلك السياسة لسببين، الأول: وفقاً لرؤية كينيث فاينجولد وثيدا سكوكوبول Kenneth Finegold & Theda Skocpol حول رؤية هوفر لذلك التحالف بأنه "هذا هو أكثر أنواع الضرائب شراسة والذي سيؤدي إلى حفز مزيد من الإنتاج وتولد البيروقراطية وهو غير دستوري" أما السبب الثاني: هو أن العمل على إغراق الأسواق الخارجية أدى إلى إثارة مخاوف رجال الأعمال من أن ذلك قد يؤدي إلى إعطاء دعم تصديري لمزارعي أوربا عن طريق بيع المحاصيل الزراعية لهم بأسعار أرخص.

Kenneth Finegold & Theda Skocpo, State and Party in America's New Deal (Madison: University of Wisconsin Press, 1995), pp. 76, 78.

واتخاذ أوربا إجراءات عقابية وكذلك لتخطي تلك الخطة بموافقة ورضا الأغلبية العظمى من المنتجين"[١] والخطة الوحيدة التي كان يمكن أن تفي بتلك الشروط ولكنها كانت ستخرج عن الخط المرسوم من قبل قانون التعافي الصناعي القومي NIRA كانت خطة تحديد الحصص المحلية.

تمحورت تلك الفكرة حول دفع حصص أولية مبدئية للمزارعين المحليين، وذلك إضافة إلي دفع نسبة أقل من الأسعار العالمية لأي فائض إنتاجي لدى المزارعين وقد عملت تلك الخطة وكأنها زيادة في الضرائب على أي زيادة في زراعة المساحات من قبل المزارعين.[٢] ولذلك يمكن اعتبار أن قانون التعديل الزراعي الذي صدر عام ١٩٣٣ والذي كان يعمل على تأييد تلك السياسات هو المقابل لقانون التعافي الصناعي حيث إن كليهما كان يعمل من أجل تحقيق مزيد من التكتل الاحتكاري.[٣] كان هناك فرق جوهري بين قانون التعافي الصناعي وقانون الإصلاح الزراعي القومي AAA تمثل في أن الأخير عمل على رفع أسعار المنتجات الزراعية وقلل من الإنتاج نسبياً بطريقة تدريجية وتحقق استقرار مستويات التعادل.[٤]

---

(١) المصدر السابق، ص ٨١.

(٢) من الممكن تعريف الحصص المحلية على أنها نسبة الإنتاج الزراعي لدى المزارعين والمساوية لحاجة السوق المحلية وحدها.

(٣) بدأ العمل وفقاً لقانون الإصلاح الزراعي القومي AAA في شهر مايو من عام ١٩٣٤، وذلك بعد عديد من المناقشات في مجلس الشيوخ حول تفعيل خطة الحصص المحلية. وأدت حالة التعثر التي دخل فيها مزارعو تلك الفترة نتيجة لحالة الكساد إلى تقليل حدة اعتراضهم على الحد من المساحات التي كانوا يزرعونها. وبحلول شهر يونيو من عام ١٩٣٤ قامت الدولة بتبني حركة للتأمين الزراعي كتكملة لقانون الإصلاح الزراعي القومي AAA ، والتي سمحت للمزارعين أن يخرجوا من حالة التعثر. ونتيجة لتلك القوانين الإصلاحية والتي تعد مكافئاً لحركة الإصلاح المرتبطة بإعادة التمويل المصرفي أصبحت موافقة المزارعين على تلك السياسات شيئًا مفروغاً منه. انظر Olson، Saving Capitalism ، ص ٩١ .

(٤) على الرغم من إعلان المحكمة الدستورية العليا ببطلان قانون الإصلاح الزراعي القومي AAA في قضية Hoosac Mills عام ١٩٣٦، فإن الرؤى الرئيسية لتلك الحركة تمت الموافقة

وبذلك يمكن القول إن قانون التعافي الصناعي قد فشل في الوقت الذي نجح فيه قانون الإصلاح الزراعي القومي AAA وذلك لعدد من الأسباب، السبب الأول، هو أن المزارعين على عكس أصحاب الأعمال لم يكونوا منظمين بالدرجة التي تسمح بأن تكون لمعارضتهم قوة وتأثير. والسبب الثاني، هو أن التعافي الصناعي في الشمال كان معتمداً على أسعار المنتجات الزراعية، وذلك لأن انخفاض أسعار المنتجات الزراعية أدى إلى انخفاض أسعار باقي السلع في السوق تباعاً. وبذلك يمكن القول إن عملية تثبيت أسعار المنتجات الزراعية كانت وسيلة للوصول إلى النهاية وليست النهاية في حد ذاتها وخصوصاً لأن العمالة الزراعية لم تكن ذات تأثير يذكر على إيجاد حلول مناسبة للأزمة. وبشكل أساسي، إذا ما اعتبرنا أن المشكلة الأساسية التي واجهت الدولة كانت مشكلة تثبيت الأسعار فإن الاعتماد على العمالة الزراعية لتحقيق ذلك لم يكن هو الحل. وبموجب فرضية الأسعار المدارة والجدل المثار حول الحد من الاستهلاك واللذان كانا أساس نصوص الإنفاق العام في قانون التعافي الصناعي القومي، يمكن هنا القول إن، العمال الزراعيين لم تكن لهم صلة بحل الأزمة إضافة إلى افتقادهم للقدرة على تكتل العرض وتوفير المعدلات الاستهلاكية المرتفعة التي كان ينتظر منها أن تعمل على توفير الحل المناسب للأزمة. ونتيجة لذلك وعندما كان المنطق الرئيسي السائد بعد عام١٩٣٥ هو العمل على إنعاش القوة الشرائية، فإن القوة الشرائية المعنيه هنا هي القوة الشرائية المرتبطة بالعمالة الصناعية وليست بالعمالة الزراعية.(١)

عليها نتيجة للمناقشات الخاصة بتطبيق قانون الحصص المحلية عام ١٩٣٦، إضافة إلى قانون الإصلاح الجديد الذي صدر عام ١٩٣٨.

(١) لا يجب أن يتم النظر إلى جميع السياسات على أنها تهدف لإعادة الانتخاب لفترة رئاسية جديدة وحسب. ولكن لا يمكن تجاهل حقيقة أنه إذا لم يتم إعادة انتخاب شخص ما فإنه لن يقدر على تحقيق أي شيء، ففي مواقف مثل حالة الكساد فإنه من الممكن انتخاب الرئيس ومن ثم إعادة انتخابه من جديد. ولذلك فإن الأفكار التي تملي استراتيجيات بعينها ليست بالضرورة أن تكون نابعة عن أهداف انتخابية. يمكنك قراءة ذلك في دراسة تؤكد على الهياكل الانتخابية والأحزاب السياسية في الصفقات الجديدة، انظر

.Finegold and Skocpol ,State and Party, Passim

وبذلك يمكن القول إن العمل على الاستقرار العام للأسعار هو شيء مرتبط بالاستثناءات السياسية. بينما اعتمد بناء التحالفات مع العمالة الصناعية على استبعاد العمالة الزراعية في الجنوب من أي من تلك الترتيبات. وبذلك هدف استبعاد العمالة الزراعية في الجنوب من عمليات الإصلاح سالفة الذكر إلى عدم المساس بالعلاقات الطبقية وحقوق الملكية في الجنوب، وذلك لأن الديمقراطيين كانوا في موقف انتخابي قوي.(١) وعند وضع قوانين جيم كرو Jim Crow والوسائل الأخرى الخاصة بسحب الامتيازات في الاعتبار، فإننا سنجد أن قليلاً فقط هو ما كان يمكن تحقيقه على المستوى الانتخابي عن طريق التوسع في إنفاق رأس المال السياسي النادر على العمالة الزراعية وفي الوقت الذي لم يكن أحد يرى أي أهمية للعمالة الزراعية بالنسبة لموضوع تحقيق الاستقرار على المستوى الاقتصادي. في المقام الأول نتيجة لذلك فإن الدولة كانت مضطرة لإجراء حوار مع المحافظين من الجنوب لتتفاوض معهم حول بناء نوع جديد من أنواع التحالفات مع العمالة الصناعية.

تقوية وتضمين العمالة

اختلف الموقف بالنسبة للعمالة الصناعية عن العمالة الزراعية، فبينما كانت الدولة تحاول بنشاط أن تدخل في تحالف مع الأولى كانت تحاول تهميش دور الأخيرة. ولكن لسوء الحظ ونتيجة لطبيعة السياسات المحلية وطبيعة تعدد الأجناس والطبقات وانقسامها في الولايات المتحدة كانت تعني أن التحركات الخاصة بالاتحادات العمالية في أمريكا كانت تحركات على مستوى الفئات أو النقابات

---

(١) See Finegold and Skocpol, State and Party; Lee J Alston & Joseph P.Ferrie, "Labor Costs, Paternalism, and Loyalty in Southern Agriculture: A Constraint on the Growth of the Welfare State," Journal of Economic History XLV (1) March (1985); Ira Katznelson,Kim Geiger, & Daniel Kryde, "Limiting Liberalism: The Southern Veto in Congress 1933-1950," Political science Quarterly 108 (2) Summer (1993), pp.283-306.

المهنية بدلاً من أن تكون تحركات قطاعية.(١) وأدى هذا الشكل المؤسسي إلى خلق مشكلة للدولة وذلك لأن الاتحاد الأمريكي للعمال American Federation of Labour (AFL)، وهو المنظمة الرئيسية المسئولة عن التعامل مع الاتحادات النقابية، عمل على إبقاء معظم العمال الصناعيين غير منظمين كما عمل على قصر حق ترسيم الحدود الوظيفية على الاتحادات الفردية وحسب. وبينما كان هذا الاتجاه مفيداً بشكل كبير للعاملين في الاتحاد المهني، فإنه كانت له آثاراً سيئة فيما يتعلق بالحد من حجم وقدرة الاتحادات، من ثم الحد من قدرة العمال على أن يُكونوا حليفاً قوياً للدولة يساعدها على الخروج من الأزمة.

وفضلاً عما تقدم، أن العمالة الصناعية الجديدة المهاجرة والتي لم تكن بأي حال من الأحوال منظمة كان لها تأثيراً شديد السلبية على الاتحادات المهنية. وخوفاً من وجود اتحاد عمالي جديد وقوي والذي كان سيؤدي وجوده إلى حدوث ازدواجية مؤسسية، قام قادة الاتحاد الأمريكي للعمال بالمماطلة طوال فترة العشرينيات. وبدلاً من أن يعمل هؤلاء القادة على استيعاب المبادرة التابعة للقسم 7a من قانون التعافي الصناعي فإنهم عملوا على استقطاب التحركات الاتحادية .(٢)

---

(١) For a discussion of craft unions and, among other issues, demarcations as property rights, see David Montogomoery, The Fall of The House Labor: The Workplace, The State and American Labor Activism 1865-1925 (Cambridge: Cambridge University Press, 1987); Joseph G. Rayback, A History of American Labor (New York: Free Press, 1966).

(٢) كان لقادة الاتحادات النقابية التابعة للاتحاد الأمريكي للعمال مخاوفهم المتعلقة بتسلل عناصر شيوعية إلى داخل الاتحاد. ففي النصف الأول من العشرينيات، كانت العمالة الماهرة التابعة للاتحاد تحصل على الضرائب التي يدفعها العمال الصناعيين الغير تابعين للاتحاد والذين كانت أجورهم عرضة للتدني. وعانت تلك الاتحادات المكونة في معظم الأحيان من الشيوعيين بشكل كبير من نظام الاتحاد الأمريكي للعمل السائد في تلك الفترة. انظر
Edwin Young, "The Split in the labor movement," in Milton Derber & Edwin Young eds., Labor and The New Deal (Madison: University of Wisconsin Press, 1957), pp.50-1.

ويمكن تلخيص ما سبق في أن المشكلة التي واجهتها الدولة بالنسبة لتكوين تحالف مع العمال تكمن في عدم تنظيم العمال أو في تنظيمهم بطريقة سيئة.(١) و رداً على هذا كان يجب على الدولة مساعدة العمال على تنظيم أنفسهم.

وأحد الأطراف الأساسية هنا هي إدارة العمل التي كانت تحت رئاسة المصلح الاجتماعي فرانسيس بيركينز Frances Perkins. فقد ساعدت على وضع حد أدنى من الأجور، والقيام بإصلاحات خاصة بالصحة والأمن، كما عملت على وضع برامج متنوعة أخرى تهدف إلى تحسين الأوضاع إضافة إلى وضع عديد من المعايير المتعلقة بحقوق العمال. وقد دافع مكتب معايير العمل Bureau Of Labor Standards بشدة عن "توحيد أكبر فيما يتعلق بتشريعات العمل والمساعدة في تنمية ووضع معايير جديدة للصحة، والأمن، وتوظيف عمال الصناعة"(٢) كما عملت إدارة العمل على تقوية العمال عن طريق الاستعانة بآراء الخبراء حول كيفية تحديد مصالح العمال وما إذا كانت الاتحادات العمالية تعبر عن تلك المصالح أم لا. وفي الفترة ما بين ١٩٣٣ و١٩٣٥، قام قسم العمل بتنظيم سلسلة من المؤتمرات بين قسم العمل وقادة العمال كان الهدف الرئيسي من وراء تلك المؤتمرات هو "بيع الأفكار التي تم توليدها داخل إدارة العمل إلى قادة الاتحادات بدلاً من حدوث

---

(١) في الوقت الذي عمل القسم 7a فيه على تحديد معايير العضوية، تم تحديد المكاسب داخل الاتحادات لم تكن متماشية مع الهياكل الموجودة الخاصة بالاتحادات النقابية والتي عملت فيما بعد على تكوين ما عرف بالاتحادات الصناعية في مجلس المنظمة الصناعية، Congress Of Industrial Organization (CIO)، والحقيقة أن معظم تلك المكاسب قد تم تحقيقها في الاتحادات التابعة للشركات، وذلك على عكس ما كانت الحركة تهدف إليه، وقد تضاعف عدد العضويات في الاتحادات التابعة للشركات من ١,٢ مليون عامل إلى ٢,٥ مليون في الفترة من ١٩٣٢إلى ١٩٣٥. تلك الأرقام من Finegold & Skocpol، State and Party، ص. ١٢٥.

(٢) Twenty Third Annual Report of The Department of Labor (Washington: Government Printing Office, July 1934), quoted in Murray Edelman, "New Deal Sensetivity to Labor Interests," in Derber & Young, eds., Labor and The New Deal, p.162.

العكس. "[1] وقد كان هناك عدد من الوكالات الأخرى التابعة للدولة والتي عملت على تنظيم برامج إنعاشية كما عملت على تشجيع العمال على تنظيم أنفسهم، وتعطي إدارة التقدم في العمل(WPA) Work Progress Administration وإدارة الأعمال المدنية(CWA) Civil Work Administration أمثلة على تلك الوكالات. ولكن وعلى أي حال، فإن الشيء الذي مثل أهمية كبرى إلى جانب ذلك في هذا السياق والذي يستحق الاعتراف هو إعادة تنشيط الحركة العمالية.

وعلى الرغم من التحيز المؤسسي للكونجرس ضد العمال في الثلاثينيات، فإن زيادة حدة الكساد إضافة إلى الأغلبية الساحقة التي أصبحت تؤيد الحزب الديمقراطي في عام ١٩٣٤ أدت إلى إمكانية حدوث الإصلاح المرغوب بين صفوف العمال. وقد أدت دائرة انتخابية صغيرة في نيويورك برئاسة روبرت واجنر Robert Wagner إلى إحداث تغيير تشريعي في الموقف المؤسسي الخاص بالعمال. وحتى قبل تمرير حركة واجنر فإن الضغط الذي مارسه مجلس العمال على الكونجرس أدى إلى تقوية مركز العمال بشكل كبير. وقد أدت حركة نوريس لا جوارديا Norris LaGuardia والتي عملت على إبطال القسم 7a من قانون التعافي الصناعي وكذلك إبطال الدفاع عن هذه الإجراء من التشريعات من تعديلات كل من الغرفة التجارية الأمريكية للاتحاد القومي لأرباب الصناعة. وأدت جميع تلك العوامل إلى تثبيت أقدام الوضع المؤسسي للعمال بدرجة أكبر.

و كان هناك عامل آخر أدى إلى الدفع باتجاه تحقيق المصالح العمالية وهو الضغط من أجل تحقيق نظام تأميني اجتماعي شامل. وأدت تلك التحركات إلى تغيير المحتوى الفكري بشكل كبير بعيداً عن فكرة التكتلات الاحتكارية وباتجاه العمل إلى إعادة توزيع الدخل وزيادة الإنفاق الحكومي وقد تم النظر إلى تلك الأفكار على أنها الطريقة المناسبة للخروج من حالة الكساد. وتعرضت الدولة للضغط من حركتين

---

(١) Edelman, "New Deal Sensetivity," p.162.

اجتماعيتين، الأولى هي برنامج هيوري لونج Huey Long والذي بدأ برنامجاً شعاره "شاركونا ثروتنا"، والثاني كان حركة دكتور فرانسيس تاونسيند Dr. Francis Townsend الخاصة بالمعاشات. وقد كان للحركة الأخيرة الأثر الأكبر، كما أنها هددت المخططات التي كانت تضعها الدولة من أجل التعافي والانتعاش.

عملت حركة تاونسيند على تأسيس منظمة عرفت بالمنظمة الخاصة بالمعاشات الدوارة لكبار السن Old Age Revolving Pensions Limited والتي كانت ترى أن الأزمة الاقتصادية تمكن معالجتها عن طريق فرض ضريبة جديدة بنسبة ٢% على صفقات الأعمال، على أن تستخدم حصيلة الضريبة لتمويل معاشات كبار السن الذين يحالون للتقاعد. وسوف يؤدي ذلك إلى تشجيع كبار السن على التقاعد بصورة أكبر وفي سن أصغر مما سيتيح المزيد من فرص العمل الجديدة في السوق، كما ستعمل تلك الخطة على زيادة القوة الشرائية لدى كبار السن مما سيعمل على إنعاش الأسواق وهو الشيء الضروري للخروج من الأزمة الاقتصادية.(١) ولكن وعلى أي حال، فقد كان واضحاً وبشدة غياب أي ضغط سياسي من قبل العمال على الدولة بهدف تحقيق تلك الإصلاحات. فقد كانت قوة العمل ما زالت تفتقد للتنظيم الكافي. وأصبحت أمام العمال الآن فرصة تمثلت في قدرتهم على الاستفادة من تلك التغيرات المؤسسية وفي أن يعملوا من أجل الوصول إلى درجة أكبر من التنظيم وهي المهمة التي عجز الاتحاد الأمريكي للعمال عن تحقيقها بمفرده على الرغم من التقوية المؤسسية التي قام بها الكونجرس وإدارة العمل.

---

(١) ويقول Long "من الممكن علاج الكساد إذا تم استخدام جميع الثروات التي تزيد عن حد معين لإعطاء كل أسرة ما يكفيها لشراء منزل وسيارة ومذياع؛ وسوف يحصل كبار السن على معاش وسوف يلتحق الطلاب المجتهدون بالجامعات "

Leuchtenburg, Franklin D. Roosevelt and The New Deal, p. 98.

واستجابة لرد الفعل المعارض لرجال الأعمال على اليمين وفوضى الحركات العمالية العبثية على اليسار، بدأت الدولة بالبحث عن استراتيجية جديدة. وكان لابد أن تأتي الاستراتيجية من الفكرة القديمة المضادة لظاهرة الاحتكار المفتوح. وقد أدى الضغط الكبير الذي مارسه فيلكس فرانكفورتر Frankfurter إلى تتصل روزفلت من أن يأخذ على عاتقه عملية إعادة الانتعاش لأوساط رجال الأعمال من جديد أو أن يعمل على تنمية التعاون بين الحكومة ورجال الأعمال وذلك عن طريق إرسال قانون التأمين الاجتماعي وقانون واجنر ومشروع قانون الاحتفاظ بالمنفعة Utilities Holding Bill وكما عمد إلى إرسال مشروع لضريبة معادية لمصلحة أصحاب الأعمال إلى الكونجرس من أجل الحصول على الموافقة الفورية عليها جميعاً.(١) وعمل قانون واجنر وقانون التأمين الاجتماعي بشكل خاص على تشكيل الأفكار الخاصة بتقليل معدلات الاستهلاك بشكل واضح، والتي كان ينظر إليها على أنها ترمي بمسئولية الكساد على الدولة. وقد برهنت تلك المؤسسات الجديدة على أنها مكون أساسي للنظام الليبرالي المقيد الجديد.

بناء المؤسسات الجديدة

قانون التأمين الاجتماعي

أدت الرغبة في إيجاد بناء مؤسسي جديد يهدف إلى حل الأزمة اقتصادية وإلى تهدئة الجنوب في نفس الوقت إلى استحداث ثلاثة أجزاء في قانون التأمين الاجتماعي: Social Security Act، وهي مساعدة كبار السن Old Age Assistance (OAA) والتأمين على كبار السن(Old Age Insurance (OAI.

---

(١) See Leuchtenburg, Franklin D. Roosevelt and The New Deal, p. 150-1. On Frankfurter's role in promoting Roosevelt's defection from business, see Max Freedman, ed., Roosevelt and Frankfurter: Thier Correspondence 1928-1945 (Boston: Little, Brown and Company, 1967), pp.229-301; Brinkley, The End of Reform, pp.48-52.

وتأمين البطالة (UI) Unemployment Insurance. وكان الغرض من تلك البرامج هو استقطاب العمالة الصناعية واستبعاد العمالة الزراعية. وقد قامت عديد من الولايات في العشرينات بتقديم خطط ونظم للمعاشات. وبحلول عام ١٩٣٠ قامت لجنة العمال بالكونجرس بعقد عديد من جلسات الاستماع حول اقتراحات خاصة بالمعاشات بدون اشتراكات وذلك تحت رعاية النائب ويليام كونوري William Connery وعلى الرغم من التعديلات الكثيرة والمعارضة الشديدة التي تعرض لها المشروع (the Dill-Connery Bill) الذي تقدم به هذا النائب من جانب الاتحاد القومي لأرباب الصناعة فإنه تم تمرير هذا المشروع من قبل الكونجرس ومجلس الشيوخ.(١)

و بعيدا عن المبادرات الخاصة بموضوع المعاشات المقدمة من قبل الحكومة الاتحادية والولايات والاتحادات العمالية قام أصحاب الأعمال بتشجيع العمال على الانضمام للاتحادات التأمينية التابعة للشركات وذلك كنوع من التحفيز على الانضمام لاتحادات الشركات كطريقة غير مباشرة للتحكم في قوة العمل. ويرى جيل كواداجنو Jill S. Quadagno أن معظم تلك الأنظمة التابعة للشركات كانت اختيارية كما كانت تعتمد على معدلات الأداء الوظيفي وتشترط كلها مدة خدمة ذات طول محدد. وتضمنت بعض تلك الأنظمة على شروط لاستمرار الخدمة تمنع الإضراب بل وتضمن البعض الآخر على شرط يؤدي إلى عودة المتقاعد إلى العمل في حالة ما إذا حدث إضراب في الشركة.(٢) وعلى الرغم من مزايا ومنافع هذه النظم فإن لها عيباً شديد الأهمية: وهو أن تلك المعاشات كان يتم تمويلها من

---

(١) Jill S. Quadagn, "Welfare Capitalism and the Social Security Act of 1935," American Sociological Review (49) October (1984). My account of the evolution of the social security act draws upon this, Alston And Ferrie, "Labor Costs," and Colin Gordon, New Deals Business, Labor and Politics in America 1920-1935 (Cambridge: Cambridge University Press,1994), passim

(٢) Quadagno, "Welfare Capitalism," pp.636-7.

المصروفات الجارية للشركات نفسها، وعندما حدث الكساد أفلست معظم تلك الشركات. ونتيجة لذلك لم يصبح موضوع إصلاح المعاشات موضوع مثار بين الدولة وأصحاب الأعمال وذلك لأن أقساماً معينة من الأعمال ذاتها أصبح لها مصالح كبيرة متعلقة بموضوع إصلاح نظام المعاشات. وفي الوقت الذي كانت فيه الدولة معتصرة ما بين الخطة الخاصة بـمشروع قانون ديل كونوري -Dill Connery Billمن جهة وبين حركة أنصار تاونسند Townsendites من جهة أخرى، قرر روزفلت من جديد الاستعانة بـخطة جيرالد سووب Gerald Swope وهو الذي عمل على وضع التصميم الخاص بالخطة الانتخابية الخاصة بالرئيس روزفلت والتي استخدمت بمثابة خطة تفصيلية لقانون التعاقي القومي NRA لتصميم مجموعة جديدة من المؤسسات.(١)

وقد قام ورزفلت وسووب في ٨ مارس ١٩٣٤ بمناقشة موضوع المواد والنصوص الاجتماعية وذلك على غداء عمل، وبعد هذا الغداء طلب روزفلت من سووب أن يلخص له ما بحثاه معاً وبعد مرور أسبوعين على هذا التاريخ قام سووب بتقديم عرض إحصائي مفصل كامل للرئيس، احتوى على تفاصيل إحصائية دقيقة خاصة بخطة التعامل مع مشكلة المعاشات المقدمة لكل من العاطلين عن العمل والمعاقين وكبار السن. وعلى الفور بدأ روزفلت يضغط من أجل وضع إجراءات شاملة للتأمين الاجتماعي تضم معاشات للبطالة ولكبار السن.(٢) على أي حال، فإن النظر إلى مشكلة المعاشات على أنها مشكلة مرتبطة بالأعمال فقط هي نظرة شديدة التبسيط للواقع. وعلى الرغم من استجابة رجال الأعمال لتلك المبادرة المؤسسية لأنها في واقع الأمر متمشية مع مصالحهم فإنها لم تكن قاصرة عليهم. حيث يمكن أن نقول إن قانون التأمين الاجتماعي نفسه هو عبارة عن عرض ناتج

---

(١) وقد كان هناك خطة أخرى معتمدة على إعادة توزيع الدخل بـصورة كبيـرة وهـي خطـة Uundeen Bill ولكن لم يتم النظر إلى تلك الخطة بطريقة جدية.

(٢) Quadagno, "Welfare Capitalism

عن الأفكار الاقتصادية الجدية والمتغيرة والتي ظهرت في تلك الفترة والتي كان يستخدمها الوكلاء الاقتصاديون لعرض مصالحهم بشكل عام.

ونتيجة للفشل الأيدولوجي لفرضية الأسعار المدارة في تحقيق الأهداف المتعلقة بالقانون القومي للتعافي الصناعي فقد تم بالتالي تغيير الأفكار التي اعتمد عليها قانون التأمين الاجتماعي من التركيز على التكتل إلى التركيز على الاستهلاك. وقد تم وضع تلك النظريات من قبل شخصيات اقتصادية لامعة من أمثال لاشلان كيوري وألفين هانسين Lachlan Currie و Alvin Hansen وكذلك من قبل بعض المعلقين المعروفين مثل واديل كاتشينجز ووليام تروفانت فوستر William Trufant Foster و Wadill Catchings كما عملت بعض الأقسام المتشددة من العمالة المنظمة على مناقشة القضية المتعلقة بأن تركيز الصناعات الناتج عن نظريات الأسعار المدارة، أدى إلى زيادة درجة تركيز الثروة وذلك لأن الإنتاجية المتزايدة فاقت حدود الاستهلاك.[١] و يرى جورج سول George Soule أنه "بما أننا نمتلك القدرة الفنية على إنتاج ما يكفي الجميع فلابد أن يتوافر لكل فرد الدخل الذي يتيح له شراء ما قمنا بإنتاجه".[٢] وهي الحقيقة التي كانت غائبة عن كثيرين وهي أن أسباب الكساد كانت مرتبطة بجانب الطلب أكثر منها مشكلة مرتبطة بجانب العرض. وبذلك نجد أن الاحتكار إضافة إلى التركيز وعدم العدالة في توزيع الثروة أديا معاً إلى إحداث تأثيرين شديدي الضرر على الاقتصاد. الأول: خاص بفكرة أنه إذا ما كانت لدى الاقتصاد القدرة على الإنتاج الكبير فإنه لابد من توافر القدرة على الاستهلاك بشكل مماثل. ولكن ولعدم وجود عدالة في

---

(١) يرى Jerome Frank أن السبب الرئيسي وراء الكساد هو "أن الأغلبية العظمى من المواطنين لم يحصلوا على نصيبهم الكافي".

Jerome B. Frank, Quoted in Theodore Rosenof, Patterns of Political Economy in America: The Failure to Develop a Democratic Left Synthesis, 1933-1950 (New York: Garland Publishing, 1983), p.19.

(٢) George Soule, A Planned Society (New York: MacMillan, 1932), pp.262-3.

توزيع الدخل فإن معدلات الاستهلاك تناقصت أو تلاشت بين الطبقة التي تحصل على أجور. أما التأثير الثاني فهو متعلق بفكرة أن زيادة العوائد لدى الأغنياء سوف تدفعهم نحو الادخار مما أدى إلى تناقص معدلات الاستثمار وأدى ذلك إلى مضاعفة حجم المشكلة وتفاقم الكساد.

و قد قام بيركنز Perkins وهو وزير العمل، بمناقشة النقطة الرئيسية التي تدور حولها فكرة قانون التأمين الاجتماعي أمام الكونجرس، وأوضح أن القانون لا يهدف بشكل أساسي إلى تسهيل إعادة توزيع الدخل ولكنه يهدف أساساً إلى زيادة القدرة الشرائية وذلك عن طريق محاولة توفير دخل لهؤلاء الذين لا يملكون أي نوع من الدخل مما سيسمح لهم بشراء المنتجات التي يقوم كبار رجال الصناعة والتجاريون بإنتاجها وهو ما سيعمل على خلق نوع من الانتعاش في الاقتصاد القومي ككل.[1] وبهذا يمكن القول إن استقرار الاقتصاد كان هو الهدف الحقيقي وراء تلك الحركة وليس تحسين أوضاع العمال بشكل أساسي وهو الهدف الذي كان متمشياً مع مصالح أصحاب الرأسمال الاحتكاري.[2]

---

(١) France Perkins في الكونجرس الأمريكي، أمام اللجنة الخاصة بالشئون المالية، حركة التأمين الاقتصادية، جلسات استماع يناير ١٩٣٥ Washington: government Printing (Office, 1935 (Y4.F49: Ec/7re. وعند وضوح الحاجة إلى وجود نظام غير قائم على إعادة التوزيع في الاعتبار يمكن القول إن تلك الحركة قد عملت على تقليل القوة الشرائية عند بداية تفعيلها بحوالي ٢ مليار دولار. ولكن وعلى أي حال ، فإن روزفلت قد قام بشرح سبب حدوث ذلك وهو ما يعارض الأهداف الثابتة للحركة بشكل كبير ، فعندما تم سؤالة عن الشروط المالية في الأجل القصير أجاب روزفلت كالتالي: "أعتقد أن لك وجهة نظر صحيحة عندما يتعلق الأمر بالاقتصاد ولكن التعامل مع الضرائب لم يكن أبداً مشكلة مرتبطة بالاقتصاد ولكنه كان دائماً وأبدا مشكلة متعلقة بالسياسة. ونحن نعمل على دعم هؤلاء المنتفعين من تلك الضرائب كما نعمل على تعليمهم كيف يطالبوا بحقوقهم في حالة البطالة وكبر السن، وبوجود هذا النوع من الضرائب فإنه لن يتمكن أي سياسي لعين من أن ينال من برنامج التأمين الاجتماعي الذي أعمل عليه" روزفلت، نقلا عن Arthur Schlesinger Jr. The Coming of the New Deal، ص ٣٠٨-٩.

(٢) Quadagno "Welfare Capitalism," p.640.

وعلى الرغم من محاولة الدولة إعادة تفسير المصالح الخاصة بأصحاب الأعمال وإقناعهم بأنها تتمشى مع زيادة الاستهلاك فإن معارضة أصحاب الأعمال للموضوع بأكمله كانت تزداد حدة. ففي الوقت الذي كان فيه المجلس الاستشاري للأعمال مناصراً لحركة التغيير، كانت الغرفة التجارية الأمريكية والاتحاد القومي لأرباب الصناعة يعملان معاً من أجل تعبئة جبهة للمعارضة وخاصة فيما يتعلق بمعاشات كبار السن والعاطلين عن العمل.[1] وجاء ذلك متزامناً مع اهتمام الجنوب بالموضوع، فعلى الرغم من أن القانون قد عمل على استبعاد العمال الزراعيين، فإن اتجاه الدولة نحو وضع معايير فيدرالية متعلقة بمستويات معقولة من المعيشة وبأوضاع صحية أفضل للعمال الصناعيين سوف يؤدي إلى تقليل معدلات الأجور التي يتقاضاها عمال الجنوب بل وسيؤدي إلى انهيار نظام العمل القمعي في الجنوب ككل. ونتيجة لذلك، ودفاعاً عن الحق الخاص بالجنوب، قام الكونجرس

الحقيقة أنه كان هناك لجنة استشارية منبثقة عن اللجنة المسئولة عن تنفيذ الحركة وكان الهدف منها هو دعم التخطيط التشريعي الخاص بالحركة وبذلك كان للجنة الأمان الاقتصادي عضوية مزدوجة في المجلس الاستشاري للأعمال وتضمنت على كل من Swope & Walter Teagle. وفي نفس السياق نجد أن رجال الأعمال وافقوا على أهداف الحركة كطريقة لتقليل المنافسة. وبذلك نجد أن حركة التأمين الاجتماعي عملت على توفير دعم غير مباشر لرجال الأعمال على سلعة كان عليهم أن ينتجوها في ظروف أخرى بأنفسهم. وللحصول على مزيد من التفاصيل بهذا الخصوص انظر

Colin Gordon, "New Deal, Old Deck: Business And The Origins Of Social Security, 1920-1935," Politics and Society 19 (2) June (1991); Idem., New Deals, Passim.

(١) The Fact Of This Sustained Position argues against materialist perspective tha reduce the supply of Social Security to "the work of a motley coalition of business interests grasping for solutions to the ravages of economic competition." Gordon, New Deals, p. 279. As Nelson Lichtensstien points out, such a perspective "hardly described political reality during the New Deal reforms.....since the overwhelming majority of American businessmen fiercely resisted most New Deal reforms." Nelson Lichtensstien, Labor's War at Home: The CIO in World War Two (Cambridge: Cambridge University Press, 1991) p.4.

بالتعامل مع المعاشات المقدمة لكبار السن على أنها شأن محلي وليس شأناً فيدرالياً، كما عمل على إلغاء الجملة المتعلقة بتحسين الأوضاع الصحية والمعيشية. ولكن على أي حال، فإن الاعتراض الرئيسي من قبل الغرفة التجارية الأمريكية والاتحاد القومي لأرباب الصناعة قد تم تجاهله ونتيجة لذلك أصبحت العلاقة بين الدولة ورجال الأعمال أكثر توتراً من أي وقت مضى.

العلاقات العمالية القومية وقانون واجنر (Wagner)

بينما يمثل دعم رجال الأعمال لقانون التأمين الاجتماعي تأييداً ودعماً أساسياً ذا أهمية كبرى من ناحية الشكل إن لم يكن لتمرير القانون، كما أن الدعم بالنسبة لقانون واجنر والذي لقيه في تأييد كبار رجال الكونجرس وكبار رجال الإدارة كان هو العامل الأساسي لنجاح القانون. وعلى الرغم من فشل الأفكار الطوعية التي كان يجسدها القسم 7a، فإن السيناتور واجنر قد حاول أن يمرر مشروع قانون يهدف إلى تقوية الأفكار التي تضمنها ونص عليها القسم 7a وذلك في عام ١٩٣٤. وقد كان العمل على تمرير مثل تلك القوانين في خلال الفترة الانتخابية عملاً يدعو إلى حدوث انقسامات وانشقاقات داخل الدولة، ولذلك لجأ روزفلت إلى القرار العام رقم ٤٤، الذي أدى إلى تأسيس المجلس القومي للعلاقات العمالية والذي اختص بالتحقيق في النزاعات، ولكنه افتقد القدرة على التوصل إلى الموافقة التشريعية.(١) وقد حاول واجنر من جديد بعد انتهاء انتخابات عام ١٩٣٤، وفي تلك المرة نجح في الحصول على موافقة الكونجرس على تمرير مشروع القانون. وكان ذلك القانون يسعى إلى تشجيع إجراءات المساومات الجماعية وتسهيل التعامل معها وكذلك إلى حماية الحرية الكاملة للعمال في الانضمام لما

---

(١) For Different views of resolution 44, see Finegold & Skocpol, State and Party, pp.130-1; R. W. Fleming, "The Significance of the Wagner Act," in Derber and Young, eds., Labor and The New Deal, pp. 126-7.

يرونه مناسبا لمصلحتهم.[١] وفضلاً عن ذلك فإن القانون ضمن للعمال حق الإضراب، بل ومكن القانون المجلس القومي للعلاقات العمالية من إجبار أصحاب الأعمال على الاعتراف بالاتحادات العمالية.

وقد عمل قانون واجنر على إحداث نقلة فكرية نحو تفهم تقليل الاستهلاك وعلاقته بالكساد. وقد توافق ذلك مع قانون التأمين الاجتماعي في أن العامل الأساسي الذي سيؤدي للخروج من الكساد هو زيادة القوة الشرائية. وكما ينص قانون واجنر على أن " اختلال ميزان القوة بين أصحاب الأعمال والعمال بالنسبة للمساومات يميل إلى إحداث تفاقم حالات الكساد الحالية في الأعمال، وذلك عن طريق تقليل الأجور مما أدى إلى تقليل القوة الشرائية لأصحاب تلك الأجور."[٢] والأكثر من ذلك أنه تم دعم العمل على إيجاد معايير خاصة بتحقيق العدالة والاستقرار داخل إطار مؤسسي منظم للعلاقات الصناعية .[٣] وكذلك كان هناك ادعاء بأن القانون سيعمل على تقليل عدد الإضرابات من قبل العمال وذلك لأن ٥٠% من تلك الإضرابات كان بهدف إيجاد إتحادات عمالية وهو ما قامت الحركة بتحقيقه بالنسبة للعمال. ولكن هناك ادعاء آخر يرى أن الاعتراف الإلزامي القانوني بالاتحادات سوف يؤدي إلى زعزعة الأمان في مجال الصناعة. [٤]

(١) National Labor Relations Act, Public Laws of The United States of America passed by the Seventy – Fourth Congress, 1935-1936, July 5, 1935 (Washington: Government Printing Office, 1936), pp. 449-57, quoted in David Plotke, Building a Democratic Political Order : Reshaping American Liberalism in the 1930's and 1940's (Cambridge: Cambridge University Press, 1996), p.92.

(٢) National Labor Relations Act, quoted in David Plotke, "The Wagner Act, Again: Politics and Labor, 1935-37," Studies in American Political Development, 9 (1) (1994), p. 125.

(٣) See Hawley, The New Deal and The Problem Of Monopoly, pp. 195-6, 276-7.

(٤) يرى Wagner أنه سوف يتم تعزيز الديمقراطية إذا ما تم تعزيز تلك الاتحادات العمالية في مجال الصناعة .....و هذا هو حجر الأساس في الحفاظ على الديمقراطية الاقتصادية

ولأن فكرة زيادة القوة الشرائية أصبحت تُرى على أنها هي الحل الرئيسي الذي سوف يؤدي للخروج من حالة الكساد فقد أدت إلى ابتكار مؤسسي جديد عمل على تغذية فكرة الاعتراف الإلزامي بالاتحادات العمالية. وبذلك تناقصت التكاليف المتعلقة بالتحرك الجماعي بشكل كبير. وعلى أي حال، وبدلاً من أن تستفيد النقابات العمالية والاتحاد الأمريكي للعمال من تلك التطورات المؤسسية فإن ما عرف بمجلس المنظمات الصناعية Congress of Industrial Organizations (CIO)هو الذي قام باستغلال تلك التغيرات الكبيرة والسريعة. وقد حصل ذلك المجلس على دعم المحكمة العليا بشكل لم يكن متوقعاً.

وبعد انتخابات عام ١٩٣٦ التي عملت على تعزيز وتقوية مركز روزفلت، فإنه قد عمل على التهديد بتغيير أعضاء المحكمة بهدف تمرير مزيد من التشريعات وذلك باسم تحقيق مزيد من الإصلاح الإداري. وقد نظر كل من المحافظين القدامى والليبراليين الجدد إلى تلك الحركة على أنها مجاولة لاستبدال القضاة المحافظين بقضاة أكثر ليبرالية وتجدداً بهدف تحقيق السياسات المتعلقة بالبرنامج الجديد New Deal. وعلى الرغم من أن تلك الحركة قد عملت على إلحاق ضرر كبير بموقف روزفلت على المدى الطويل فإنها حققت مزيداً من التوافق بين قوة العمل والدولة.

وقد حدث هذا التلاقي في طبيعة العلاقة بين الدولة والعمال بينما كانت هناك تلك المعارضة الكبيرة من رجال الأعمال بشأن الموافقة على قانون واجنر، وعلى الرغم من تلك المعارضة الكبيرة التي حدثت من أجل منع تمرير القانون فإن تنفيذ القانون أدى إلى إسكات المعارضة. وذلك بسبب الخوف من العقوبات القانونية بموجب لائحة المجلس القومي للعلاقات العمالية وأيضاً لأن رجال الأعمال توقعوا

والسياسية الأمريكية على حد السواء. فعندما تترك الرجال يقررون مصيرهم على مستوى المصانع فإنهم سوف يعملون على تدمير أي نوع من الديكتاتورية السياسية. "

"The Ideal State – as Wagner sees it, " New York Times Magazine, May 9, 1937,p. 23, quoted in Fleming, "The Significance of the Wagner Act," In Derber & Young, eds., Labor and The New Deal, p. 135.

أن يتم الطعن بعدم دستورية ذلك القانون كما حدث من قبل بالنسبة لقانون التعافي الصناعي مثلما حدث في حالة شيتشتر التي أدت للحكم بعدم دستورية قانون التعافي الصناعي ولسوء حظ رجال الأعمال، فإن عملية تغيير أعضاء المحكمة حققت فعلاً ما كان يريده روزفلت من ناحية مداهنة القضاة القدامى وموافقتهم على دستورية قانون واجنر.[١] ولاحظ إيدوين يونج Edwin Young التالي "أتت موافقة المحكمة الدستورية العليا على قانون واجنر واعتباره دستورياً في وقت مثير للشبهات وأدت إلى تشجيع مجلس المنظمات الصناعية CIO"[٢]

وفضلاً عن ذلك فإن ما أظهرته لجنة السيناتور لافوليت LaFollette بشأن الممارسات الصناعية غير القانونية بل والقاتلة أحياناً التي قام بها رجال الأعمال في أثناء المنازعات الصناعية أدت إلى حصول الكونجرس على دعم الجماهير لقانون واجنر . وتحت مظلته التشريعية قام مجلس المنظمات الصناعية بالتوسع في نشاطه حيث ضم حوالي ٤ مليون عضو وذلك بحلول شهر أكتوبر من عام ١٩٣٧، كما ضم عدداً كبيراً من الاتحادات من جميع القطاعات الصناعية الكبرى. واستجابةً لتعامل الدولة بجدية مع العمال عمل مجلس المنظمات الصناعية وكذلك الاتحاد الأمريكي للعمال (بدرجة أقل) على تكوين تحالف مع الدولة. وقد ناصرت العمالة المنظمة روزفلت بالأموال والحملات في أثناء انتخابات عام ١٩٣٦ عن طريق منظمة عرفت بـــ "الاتحاد غير الحزبي"[٣] وعلى الرغم من أن الحصيلة

---

(١) See Leuchtenburg , Franklin D. Roosevelt and the New Deal, pp. 131-6; Leuchtenburg ," Franklin D. Roosevelt's Supreme Court Packing Plan," in Harold Hollingsworth, ed., Essay on the New Deal (Austin: University Of Texas Press, 1969).

(٢) Young, "The Split in the labor Movement," p.67.

(٣) في عام ١٩٣٦، عمل المصرفيون على التبرع بـــ ٢٤% من مجموع ١،٠٠٠,٠٠ دولار أو أكثر لحملة روزفلت الانتخابية، في عام ١٩٣٦ والتي تناقصت فيما بعد إلى ٤%. وعند وضع حقيقة تناقص تأييد رجال الأعمال للديمقراطيين، فأصبح لذلك الاعتماد بشكل أساسي على تأييد العمال. انظر

السياسية لتلك التحركات والتحالف كانت مخيبة لآمال العمال، حيث استمر رجال الأعمال في معارضتهم وعدائيتهم لتلك الحركات الإصلاحية فإنه كان من الواضح أن هناك مجهوداً قد تم بذله من قبل القائمين على قانون التأمين الاجتماعي وقانون واجنر على حد سواء. وبحصول الدولة على التأييد المؤسسي استطاعت أن تنظم العمالة غير المنظمة كما استطاعت أن تزود قوة العمل بتصميم مؤسسي جديد يعمل على الحفاظ على حقوقهم وعلى زيادة القوة الشرائية الخاصة بهم. وكانت الدولة تأمل بذلك أن تصل إلى الحد من معدلات البطالة وأن تصل إلى استقرار أكبر بالنسبة للتوقعات مما سيؤدي في النهاية إلى الخروج من الأزمة.

وقد عملت تلك المؤسسات الجديدة على إعطاء العمال القوة والاستقلالية بل والأكثر أهمية من ذلك إعطائهم الحق في الوجود وتنظيم أنفسهم تحت مظلة دولة لن تعمل على إحباط تلك الحقوق. وقد هدفت تلك المجهودات المتواصلة إلى تحقيق تحالف سياسي دائم بين الدولة والعمالة الصناعية، ولا يمكن أن يُنظر إلى هذا الهدف على أنه هدف متعلق فقط بتحقيق أهداف انتخابية. ويرى دافيد بلوتك David Plotke أن تمكين العمال والعمل على إعادة ترسيم الحدود والتعامل مع العمال على أنهم عامل اقتصادي له حقوق وذلك (على المستوى الجزئي بمعاونة قانون التأمين الاجتماعي، وعلى المستوى الكلي بمساعدة قانون واجنر) ومع استبعاد الأعمال من المزايا المتعلقة بظاهرة الاحتكار وبشأن وضع العمال وبشأن اللجوء إلى العنف، فإن هذه القوانين أدت بشكل أساسي إلى تغيير الوضع المؤسسي للعمال.[١] وبمعاونة جزئية من مبادرات الدولة وجزئياً من الجهود الذاتية للعمال التابعين للدولة والناشطين العماليين تم إعادة ترسيم الحدود بين تحركات الدولة ومشروعية التحركات العمالية. وبحلول نهاية عام ١٩٣٦ أصبح من الواضح أنه

See Louis Overacker, "Labor's Political Contributions in the 1932 Election," Political Science Quarterley 54 (1) March (1939), p.60. Direct Support of a particular candidate by unions was outlawed in 1943, before Taft-Hartely.

(١) Plotke , "The Wagner Act, Again," p.148.

أصبح هناك تحالف قوي بين الدولة والعمال. وأصبح من الواضح أنه لن تكون هناك نسخة أمريكية من اتفاقية سالتسجوبادين "Saltsjobaden".(١)

وبحلول عام ١٩٣٧ أصبح من الواضح أن الإصلاح كان يتقدم بخطىً ثابتة، حيث إن أسعار المنتجات الزراعية كانت قد بدأت في الارتفاع، كما أن الخطط الإصلاحية الجديدة قد عملت على إنعاش الاقتصاد. إلى جانب ذلك اكتسبت أفكار تقليل الاستهلاك قوة وذلك بعد إعادة ذراع الإنفاق لقانون التعافي الصناعي وتم نشرها في مجموعة كبيرة من المؤسسات الصغيرة Alphabet Agencies التي قامت بخلق مؤسسات اقتصادية يمكنها الوصول إلى مختلف نواحي الاقتصاد القومي لأول مرة وكان نشر هذه المؤسسات الاقتصادية القومية مثل وكالة الحفاظ على الحقوق المدنية Civilian Conservation Corps والإدارة الاتحادية للإنعاش الطارئ Federal Emergency Relief Administration وذلك إضافة لعديد من الوكالات التي تم إنشاؤها تحت المادة ٢ من قانون التعافي الصناعي القومي NIRA والتي أدت إلى حدوث تغيير تراكمي كبير في العلاقة بين القوة الاقتصادية الخاصة من جهة والدولة من جهة أخرى. وعند وضع تلك التحديات في الاعتبار من وجهة نظر رجال الأعمال أو كما يمكن تعريفهم على أنهم الرأسماليون سنجد أنهم لم يكونوا سعداء بتلك التغيرات بأي حال من الأحوال.

ولكن لأن الإصلاح استمر في طريقه فقد ظلت تلك الخلافات على المحتوى الفكري الجوهري للمؤسسات الجديدة في خلفية الأحداث. ولكن أدى الكساد الذي حدث عام ١٩٣٧ إلى إحداث نوع من الارتياح بين تلك الأفكار المتضادة. فبعد

---

(١) تعني هذه الكلمة حرفياً "حمامات البحر المالح" وقد أسست هذه المدينة كمنتجع على يد الكنت أجاثون والينبرج، Kunt Agathon Wallenberg، أما الاتفاقية فقد أجريت في سوق العمل السويدي بين نقابات العمال السويديين واتحاد أصحاب العمل السويديين في ديسمبر عام ١٩٣٨ ومن ثم أصبحت هذه الاتفاقية نموذجاً لاتفاقيات أخرى. وتصمنت على نوع من التعهد بين طرفي الاتفاقية على أنهما سيصلان إلى تسوية بعيداً عن تدخل الحكومة. ** هذه الفقرة هي إضافة من المترجمة للتوضيح.

ثبوت عدم شرعية فرضية الأسعار المدارة، ظهرت على الساحة مجموعتان جديدتان من الأفكار. وهما فكرة تقليل الاستهلاك التي تم تبنيها وتطويرها ونشرها من قبل مارينير إيكليز ولاشلان كيوري Marriner Eccles & Lachlan Currie من البنك المركزي الأمريكي Federal Reserve، وفكرة العودة من جديد للقواعد الخاصة بالمالية السليمة والتوازن في الموازنات والتي عمل عليها سكرتير الخزانة هينري مورجينثاو Henry Morgenthau Jr. .

إعادة تشخيص الأزمة: الأفكار والسياسة في كساد ١٩٣٧

لم تمثل أي من التناقضات في نطاق الأفكار التي صاحبت عملية الإصلاح أي مشكلة حتى حدوث كساد عام ١٩٣٧، طالما كان التعافي مستمراً. وكانت الأفكار المتعلقة بتقليل الاستهلاك تعمل كأساس لسياسة العمل من أجل بناء تحالف مع العمال بينما كان يجري نشر المبادئ الخاصة بالمالية السليمة لإقناع رجال الأعمال بأن الدولة ليست عدواً حقوداً ضد منشآت الأعمال الحرة. ولكن المشكلة الرئيسية ظهرت بانهيار الآمال المتعلقة بسياسات الدولة وبقدرتها عل تحقيق الإصلاح بعد حدوث كساد ١٩٣٧ و من ناحية تخفيض الإنفاق وتوازن الموازنة، وانهارت ثقة منشآت الأعمال مع أخطر تدهور والذي كان الأسوأ من نوعه منذ كساد ١٩٣٣.(١) ففي الفترة ما بين أغسطس ١٩٣٧، ويناير ١٩٣٨ تناقصت أسعار الأوراق المالية بنسبة ٥٨%.و قلت معدلات التوظيف بـ ٢٨%، وتناقص حجم الإنتاج الصناعي بمقدار ٤٣%، كما انخفضت ربحية الشركات بنسبة ٧٨%. (٢)

---

(١) Olson، Saving Capitalism ، ص. ١٨٧. في حقيقة الأمر يمكن توجيه اللوم للتحركات التي قامت بها الدولة لأنها أدت إلى انهيار القوة الشرائية من جديد. حيث قامت الدولة بـ "تقليل التمويل المتاح لمؤسسات التمويل العقاري، والحد من عمل إدارة تقدم الأعمال، وقد عمل الاتحاد الفيدرالي على رفع متطلبات الاحتياطي، وتم تلاشي دور ضرائب التأمين الاجتماعي. وكانت النتيجة الحتمية هي حدوث كساد ١٩٣٧-١٩٣٨. " انظر Oslon Saving Capitalism ، ص ١٨٩.

(٢) Figures from May, New Deal to New Economics, p.4; Brinkley, The End of Reform, p.29.

ويقول ماي May أن الكساد الذي حدث في عام ١٩٣٧ أدى إلى انهيار الثقة في عملية الإصلاح البطيئة والثابتة التي أتت بها الخطط الإصلاحية في ذلك الوقت.(١) ولذلك فقد رأى كل من القائمين بالإنفاق والقائمين على تحقيق التوازن في الموازنة أن الدولة لابد وأن تتدخل ولابد أن يكون هذا التدخل في إطار تعريف كلي لماهية البرنامج الجديد New Deal على وجه التحديد وإلى أين سوف يقود الاقتصاد، ولابد أن تعمل الدولة أيضاً على توفير مجموعة كبيرة ومتكاملة ومتناسقة من الحلول لهذا الكم الهائل من المشكلات التي أصبحت تواجه الاقتصاد.(٢) ومرة أخرى وفي لحظة عدم التيقن أصبح من الضروري أن يتم تشخيص الأزمة قبل أن يتم التعرف على الحلول الملائمة لها.

وقد كان رأى إيكليز Eccles رئيس مجلس إدارة البنك المركزي الأمريكي (الاحتياطي الفيدرالي) أن أسباب حدوث الأزمة هي أسباب متعلقة بتناقص معدلات الاستهلاك وذلك قبل حدوث كساد عام ١٩٣٧ بفترة طويلة. وقد تأثر إيكليز بآراء عديد من الكتاب الاقتصاديين العاملين في المجال المصرفي في تلك الفترة من أمثال فوستر وكاتشينجز Foster وCatchings وعديد من الكتاب الآخرين الذين أشاروا إلى الأزمة من زاوية تناقص معدلات الاستهلاك عن الحد المطلوب. وقد رأى هؤلاء الكتاب في وقت مبكر من عام ١٩٣٢ أن الحل يكمن في العمل على ممارسة توازن الموازنة في حالة الركود عن طريق مضاعفة الانكماش، وعلى الرغم من شعور إيكليز أن مثل هذا الإجراء لا يمكن أن يكون له سوى دور محدود في تخفيف مخاوف رجال الأعمال، فإنه رأى أن حالة الانتعاش يمكن أن تحدث في الاقتصاد نتيجة لتلك الطريقة سوف تغرق في بحر الانكماش الذي يتطلبه توازن الموازنة.(٣) وقد حذر إيكليز أيضاً أن السياسات المالية التقليدية التي تهدف

---

(١) May, New Deal to New Economics, p.14.

(٢) المصدر السابق ص ١٤.

(٣) Marriner Eccles, "Speech to Utah State Banker's Convention," Salt Lake City, June 17, 1932, quoted in May, New Deal to New Economics, p.54.

إلى زيادة حجم الثقة سوف تفشل في جذب استثمارات جديدة وذلك للسبب الذي أطلق عليه كينيز فيما بعد تفضيل السيولة liquidity Preference.(١) ولهذا السبب فإن الدولة هي الجهة الوحيدة التي يمكن أن تأخذ على عاتقها تلك الاستثمارات الضخمة بالحجم اللازم لتشجيع التعافي والانتعاش والخروج من الأزمة.

وقد اقترح إيكليز في جلسة الاستماع الخاصة بالموافقة على تعينه في مجلس الشيوخ في عام ١٩٣٣ ما يلي، أن "التأمين الفيدرالي للودائع المصرفية والنظام الاحتياطي الفيدرالي المركزي ونظام الضرائب الجديد الذي يهدف إلى إعادة توزيع الدخل وتأمين البطالة ....و معاشات كبار السن والتنظيم الفيدرالي في الأسواق المالية وغير ذلك من القطاعات الاقتصادية الأخرى ....[و ما يمكن التنبؤ به] ومعظم الإصلاحات سيطلق عليها من الآن البرنامج الجديد New Deal. "(٢) ولكن وعلى أي حال، فإن أفكار إيكليز أخذت فرصتها فقط في خلال كساد ١٩٣٧. والشيء الوحيد الذي عمل على إعاقة تلك الأفكار هو أنه في الفترة ما بين ١٩٣٥ و١٩٣٧ كان يبدو أن خطط الإصلاح تسير في طريقها بخطى ثابتة وذلك على الرغم من الأفكار المتناقضة التي كانت تحكم محاولات الدولة فيما يتعلق بعملية الإصلاح ومحاولة حل الأزمة. ويبدو أن الحد من الإنفاق قد قام بالمعجزة ولذلك لا يجب أن تظل الأفكار الخاصة بفكرة تناقص حجم الاستهلاك عالقة في الذهن على المدى الطويل. ولذلك بدأت الأفكار الخاصة بالمالية السليمة في الظهور من جديد.

---

(١) As May Notes regading the ideas of Eccles, "the multiplier.....and the propensity to consume ....were all parts of Eccles system, (and were) sufficiently well informed to lead to similar policy conclusions." May, New Deal to New Economics, p.59.

(٢) William Greider, The Secrets of the Temple: How The Federal Reserve Runs the Country (New York: Simon and Schuster,1991), p. 309; Olson, Saving Capitalism, p.159.

عودة المـــالـــية السليمة

قام روزفلت في رسالته بمناسبة الموازنة التي ألقاها في عام ١٩٣٦ بالتمهيد لفكرة العودة من جديد لاتباع السياسات المالية السليمة. وقد كانت حجته في ذلك أن عملية الاستمرار في الإصلاح تتطلب العودة إلى العمل على تحقيق التوازن في الموازنة العامة للدولة من جديد. وفي رسالته بعد سنة كاملة عام ١٩٣٧ قام باستعادة تلك الفكرة بشكل أوضح حيث قال "نستطيع بحلول عام ١٩٣٩ أن يكون لدينا موازنة تامة التوازن"(١) وكان المنطق وراء ذلك الادعاء شديد الوضوح، أولاً: إذا كانت الإجراءات المؤقتة والمصروفات الاستثنائية كافية لتشجيع التعافي، وإذا كانت الإصلاحات المطلوبة في التأمين الاجتماعي، ولوائح تنظيم الأعمال المصرفية، ونشاط الاتحادات ستمنع حدوث الهبوط الكارثي في الاستهلاك مستقبلاً، فلابد من العودة في آخر الأمر إلى السياسات التقليدية. ثانياً: أن ممارسة السياسات المالية السليمة التي تتضمن التعهد بالعمل على توازن الموازنة ثم الفشل في تحقيق ذلك سيؤدي إلى فقدان ثقة رجال الأعمال وخصوصاً إذا ما كانت الحكومة ترى أن مسيرة التعافي ما تزال مستمرة. ولذلك فمن المنطقي أن كسب ثقة رجال الأعمال الآن في عملية الإصلاح أفضل من محاولة الوصول إلى تلك الثقة بشق الأنفس في المستقبل. وفي هذا السياق قام مورجينثاو بالكشف عن خطط الدولة الخاصة بالرجوع إلى قوانين السياسات المالية السليمة من جديد وذلك في اجتماع في أكاديمية العلوم السياسية في نيويورك في نوفمبر ١٩٣٧.(٢)

ويبدو أن الوقت أصبح الآن مناسباً للكشف عن سبب إخفاء حجم العجز والإنفاق الحكومي والذي لم يتم الإعلان عنه طوال ثلاث سنوات من الاستفادة.

---

(١) Franklin D. Roosevelt, The Public Papers and Addresses of Franklin D. Roosevelt, with a Special introduction and Explanatory Notes by President Roosevelt (New York: Random House, 1938- (50)), Volume 5, pp. 643-4.

(٢) من الصعب فهم سبب تسمية أكاديمية العلوم السياسية بهذا الاسم لأنها كانت مكونة من عـــدد من الماليين والصناعيين ولم يكن لها أهداف أكاديمية تذكر.

ومن الممكن أن نقول إن مورجينثاو استطاع أن يعيد اكتشاف الاقتصاد الهيكلي من جديد. وخصوصاً فرضية أثر المزاحمة Crowding out thesis فيقول مورجينثاو أن تلك السياسات التوسعية مثلت الحل الأمثل في أوقات شدة الأزمة لأنها عملت بطريقة مضمونة حيث اعتمدت على الائتمان المصرفي والإصدارت الحكومية التي لم تؤثر على ثقة رجال الأعمال. ولكن وعلى أي حال، فإن الاستمرار في مثل تلك السياسات في الوقت الحالي الذي يسير فيه الإصلاح بخطىً ثابتة سوف يؤدي إلى أن تكون النتائج سلبية بدلاً من كونها إيجابية وذلك لأن الدولة باستمرارها في اتباع السياسات المالية التوسعية سوف تنافس القطاع الخاص على حجم الائتمان المتاح لدى البنوك وهو ما سيكون له تأثير غير محمود على عملية الإصلاح ككل.(١) وبالطبع تأثرت تلك الأفكار بحلول كساد ١٩٣٧ ولكن مورجينثاو استمر في مسيرته.

وعلى عكس ما كان يقوم به مورجينثاو من الدعوة إلى العودة من جديد إلى السياسات المالية السليمة، قام روزفلت بإخطار الكونجرس في أكتوبر ١٩٣٧ أن هناك حزمة من السياسات الإصلاحية الجديدة في طريقها للظهور.(٢) وكان رد فعل رجال الأعمال على ذلك سريعاً جدا وشديد السلبية. وللأسف جاء ذلك في الوقت الذي زادت فيه حدة الكساد حيث بدا وكأن هناك غارة كبيرة ضربت البلاد وأثرت بدورها على التوقعات الخاصة بمستقبل البلاد ككل.(٣)

---

(١) لمناقشة رغبة Morgenthau الخاصة بتحقيق التوازن في الموازنة، انظر
Brinkley, The End of Reform, pp. 25-8; May, New Deal to New Economics, pp.94-6.

(٢) تم تعديل التشريعات الخاصة بساعات العمل ومعدلات الأجور، وقد تم عمل إصلاحات تنفيذية كانت تهدف إلى تقوية سلطات الرئيس.

(٣) على سبيل المثال، في الوقت الذي حاول فيه مورجينثاو Morgenthau أن يهدئ من مخاوف رجال الأعمال بدلا من أن يعمل على الحد من القوة التي تمتعوا بها، كان هارولد إيكيس Harold L. Ickes يرى أن الكساد هو نتيجة مباشرة لإضراب رأس المال الذي قامت به أغنى ستون عائلة أمريكية. وتحدث القاضي روبرت جاكسون Robert Jackson بنفس الطريقة عن وجود مؤامرة نشطة ضد مصالح الدولة من قبل رجال الأعمال. انظر:

ووجد مورجينثاو نفسه في مأزق. إذ أن فكرتة المتعلقة بإعادة التعافي من خلال إعادة التوازن إلى الموازنة كانت تعتمد على اقتراض أن هذا هو الوقت الملائم لذلك نتيجة للتطورات الاقتصادية المرتبطة بالإصلاح. وعلى أي حال، إذا ما كان الكساد يزداد سوءاً فإن العمل على تحقيق التوازن الآن سيكون أكثر ضرراً مثل سكب الوقود على النار. ولكن رأى مورجينثاو أن هذا هو الوقت الملائم للعودة إلى السياسات المالية السليمة فمن وجهة نظره أن العودة إلى السياسات التقليدية سوف يؤدي إلى إفساح الطريق أمام التوسع من ناحية قطاع الأعمال وهو الشيء الذي سوف يؤدي إلى الخروج من الأزمة.(١)

وعلى الرغم من النوايا الطيبة التي قامت عليها السياسات التي هدفت لتحقيق الانتعاش عن طريق كسب المزيد من الثقة فإن تلك السياسات فشلت لسببين: الأول: أنها لم تكتسب المصداقية، فلم يصدق رجال الأعمال ببساطة ادعاءات مورجينثاو حول قدرته على تحقيق التوازن في الموازنة. وقوبلت الخطبه التي ألقاها في أكاديمية العلوم السياسية بموجة من الضحك والسخرية. ثانيًا: أن تلك السياسات ليست فقط ذات طبيعة مالية ضيقة في حد ذاتها ولكنها أيضاً تتعارض مع النظام المؤسسي الذي تم إنشاؤه منذ ١٩٣٢.ويرى إيكليز أن محاولة العمل على توازن الموازنة في ذلك الوقت كان مشكلة أدت إلى زيادة حدة الكساد وذاع صيتها بشكل كبير.

وقد اكتسب الاتجاه نحو مزيد من الإنفاق كثيراً من التأييد منذ ١٩٣٥، وذلك لأن ذلك الإنفاق كان موجهاً لدعم قانون التأمين الاجتماعي وقانون واجنر . ويقول

Brinkley, End of Reform, p.298, fn. 28. For discussion of the 1937 recession as the result of capital strike, see Michal Kalecki, "Political Aspects of Full Employement," Political Quarterley 14 October (1944); Brinkley, The End of Reform , pp. 48-9, 55-6; Olson, Saving Capitalism, p. 188.

(١) Hennery J. Morgenthau, Diaries (95), p. 127, quoted in May, New Deal to New Economics, p. 103.

سويزي Sweezy إنه في الفترة بين ١٩٣٤ و١٩٣٦ قام كاري Currie بحساب سلسلة من البيانات عرفت بـــ "المساهمات الصافية للحكومة الفيدرالية في القوة الشرائية القومية":

كان هذا عبارة عن تحسين تقني في العجز الرسمي ...... كما أنه كان بمثابة انتصار واضح للاتجاه الأول. فقد عمل على إخراج جميع العناصر المشتركة في جميع العمليات المالية الحكومية. فلم يكن من المعتاد التفكير في أن صافي تلك المساهمات يمكن أن يؤدي إلى الانتعاش عن طريق زيادة الإنفاق العام في الوقت الذي يتم فيه تقليل أجور الحكومة وزيادة حجم الضرائب.[١]

وقد شجعت تلك الأوضاع إيكليز على تحدي فكرة مورجينثاو والخاصة بالرجوع للسياسات المالية السليمة. وذلك في الوقت الذي كان يعمل فيه الأخير بجهد مضني ليحقق التوازن المنشود في الموازنة. وقد أوضح إيكليز أمام الكونجرس أن إنفاق مليار دولار إضافية سيكون هو الحل الوحيد للخروج من الكساد.[٢] وبالطبع قام إيكليز وكاري وآخرون من حزب زيادة الإنفاق بإغراق البيت الأبيض بالمذكرات الخاصة بتوضيح أهمية زيادة الإنفاق للخروج من الكساد. وفي الوقت الذي كان فيه روزفلت يقضي أجازته السنوية في وارم سبرينج Warm Spring في ولاية جورجيا Georgia كانت هناك مجموعة من الخبراء

---

(١) Sweezy, "The Keynsians and Government Policy, " p. 118. Currie also wrote an influential paper called "The Causes of the Recession," which Brinkley has described as the "samizdat" of the New Deal. See Brinkley 's Essay "The Idea of The State," in Steve Fraser & Gray Gerstle, eds., The Risr And Fall of the New Deal Order (Princeton: Princeton University Press, 1989), pp. 85-122, esp. Pp.96-7, on the importance of the 1973 recession as a moment of ideological struggle.

(٢) Marriner Eccles in Us Congress. Senate Senate special Committee on Unemployement and Relief. Volume 1, Hearing January 1938 (Washington: Government Printing Office 1931)

الذين اجتمعوا بالقرب من مكان الرئيس وكانوا يقفون وراء فكرة زيادة الإنفاق، وقد نتج عن اجتماعهم التوصل إلى إنتاج العناصر الأساسية التي تم الاعتماد عليها في توليد الأفكار الاقتصادية الجديدة والتي فيما بعد عملت كخطة تفصيلية لليبرالية الأمريكية المقيدة في السنوات العشرين التالية لتلك الأحداث.

انتصار جانب الطلب

يقول دين ماي Dean L.May أن المناقشات التي تمت في وارم سبرينجز Warm Springs ركزت على التزام الدولة بالانتقال من العمل وفقاً للسياسة **المالية** الاجتماعية (و هي عبارة عن ذلك النوع من السياسات الذي يعتمد على تكييف العمليات الاقتصادية والإنتاجية وفقاً للضرورات المالية الحالية) إلى العمل وفقاً لسياسة **اقتصادية** اجتماعية (و هي السياسة التي تعمل على دفع الحكومة نحو زيادة الإنتاج من السلع والخدمات مع تقليل حجم الفاقد المادي والبشري).[1] وفي البرقية التي بعثها هؤلاء الخبراء لروزفلت كان هناك اقتراح لما عرف فيما بعد بحساب الدخل القومي والذي بُني على فكرة أن الدولة يجب عليها أن تقوم بحساب معدل القوة الشرائية اللازم لتحقيق التوظيف الكامل للموارد الاقتصادية. وأي نوع من العجز الذي يمكن أن ينتج من الحساب على هذا الأساس لابد من تعويضه عن طريق زيادة حجم الإنفاق المباشر أو عن طريق تخفيض الضرائب. وقد أدى هذا النوع من الإدارة الاقتصادية النشطة للموقف إلى تغيير كل الأفكار التي ارتبطت بالبرنامج الجديد New Deal كما أدى إلى إحداث تغيير كبير في الأفكار الاقتصادية التي حكمت الولايات المتحدة الأمريكية فيما بعد.

ولكي تصبح هذه الأفكار أكثر قبولاً من الناحية السياسية، قام واضعو مقترحات عروض مناقشات وارم سبرينجز بالتقريب بين الأفكار التي نتجت عن تلك المناقشات

(١) Henderson- Ruml Telegram, April 1, 1938, Harry Hopkins papers, Box 50, Franklin D. Roosevelt Liberary, quoted in May, New Deal to New Economics, pp. 131-2.

وفرضية الركود التضخمي طويل الأجل[١] Secular stagnation thesis. وبدلاً من أن يدور النقاش حول أن نماذج النمو في الولايات المتحدة الأمريكية قد تم تغييرها بالكامل، فإن الارتفاع الدائم والمستمر في الإنفاق الحكومي سيكون شيئاً ضرورياً لمنع حدوث الكساد الدائم– ذلك وفقاً لما كتبه ألفين هانسين Alvin Hansen وكنيز – فقد قال هؤلاء الكتاب أن هذا النوع من الإنفاق الحكومي ليس جديدا [٢]

ويقول ثيودور روزونوف Theodore Rosenof، أن هؤلاء الكتاب ركزوا على فرضية تحول الحدود الفاصلة لـفريديريك جاكسون Frederick Jackson والتي قال فيها إن العمل على تحويل الأراضي ذات الملكية العامة في الماضي أدى إلى نفس النتيجة وهي إعطاء دفعة كبيرة للاستثمار نتج عنها زيادة القوة الشرائية [٣]. فإذا ما وضعنا في الاعتبار أن السبب الرئيسي وراء الكساد هوتناقص القوة الشرائية، سنجد أن موضوع توازن الموازنة لم يكن هو السياسة الخاطئة الوحيدة. وبذلك نجد أن فرضية هنديسون رومل Hendeson Rumel نصت على التالي "لن يكون هناك أي نوع من الإصلاح في ظل تطبيق السياسات التقليدية". وفي رأي مورجينثاو أن هذا الرأي يتعارض تماماً مع المصالح الأمريكية.[٤]

---

(١) May, New Deal to New Economics; Rosenof, patterns of Political Economy.

(٢) See for example, Alvin Hansen, "Economic Progress and Declining Population Growth," American Economic Review (29) March (1939); John Marynard Keynes, "Some Economic Consequences of the Declining Population," Eugenics Review (29) April (1937).

(٣) See Rosenof, Patterns Of Political Economy, pp. 34-6. Turner's frontier thesis argued that once the frontier is exhausted , new "easy" paths to extensive growth were closed off and the problems of the American economy would become increasingly more acute. See Fredrick Jackson Turner, the frontier of the American History (New York: H. Holt and Company, 1920), as Rosenof argues, while the prosperity of the 1920's seemed to demonstrate the interventionist economists.

(٤) May. New Deal to New Economics, p.133.

وقد بدأ التأثير التراكمي للسياسات المالية السليمة التي اتبعها مورجينثاو في الظهور، حيث بدأ حدوث هبوط في البورصة، وتزايد الخطر من موافقة الكونجرس على تنفيذ خطة تحقيق التوازن في الموازنة. وبحلول شهر أكتوبر من عام ١٩٣٧، وفي مقابلة أجراها روزفلت على المذياع ظهر حجم استجابة الدولة للأزمة، وقد أرجع روزفلت أسباب الأزمة بشكل تام لتناقص القوة الشرائية، وقام روزفلت بعمل حملة إنفاق حكومية جديدة بمقدار ٣,٥ مليار دولار مع إعطائه ملحوظة أن هناك إمكانية لإنفاق المزيد. وقال روزفلت في نهاية حديثه "علينا أن نعرف وبشكل قاطع أن الدين الحكومي إذا ما كان ٢٥ مليار أو حتى ٤٠ مليار دولار فإننا لن نتمكن من سداده إذا لم نتمكن من زيادة معدلات مقبولة من الدخل للمواطنين."(١)

وبعد عام ١٩٣٧، أصبح التركيز الرئيسي على زيادة حجم الإنفاق الحكومي هو محور التفكير الرشيد. وقد حصلت فرضية هانسين Hansen الخاصة بظاهرة الركود التضخمي طويل الأمد على اهتمام خاص من كاري Currie وخاصة فيما يتعلق بتحليلات الطلب على الاستثمار. فيقول كاري Currie إن معدلات الطلب ستستمر في الهبوط لأدنى من المعدلات المطلوبة وذلك في حالة عدم مشاركة الدولة في الدخل القومي. ونتيجة لذلك قامت مجموعة من الاقتصاديين من جامعتي هارفارد وتفتس Harvard & Tufts بكسر الحواجز التقليدية لنظريات دورات الأعمال وأصدروا البرنامج الاقتصادي للديمقراطية الأمريكية. وفي هذا البرنامج قام الاقتصاديون بتطويع الأفكار الاقتصادية الجديدة ورأوا ضرورة أن يكون للدولة دور أكثر قوة ووضوحاً في عمل الاقتصاد القومي.(٢) وعلى أي حال، فإن تلك الأفكار قد تم استعمالها كأسلحة واستغلالها لمهاجمة النظام المؤسسي القائم.

---

(١) Franklin D. Roosevelt, Public papers, Volume 7, pp.236-47.

(2) R.V Gilbert et al., An Economic Program for American Democracy (New York: Vanguard Press, 1938).

وعلى الرغم من ذلك فقد ظهرت بعض الأفكار الاقتصادية القديمة على الساحة من جديد، ومنها الأفكار الخاصة بمناهضة الاحتكار (Brandeisian antimonopoly arguments) التي يقوم على أساسها قانون شيرمان وبعض الأفكار الأخرى المتعلقة بضرورة زيادة المنافسة. وقد قام المتعاملون الجدد والقدامى في هذا السياق من أمثال بينيامين كوهين وروبرت جاكسون Robert Jackson و Benjamin Cohen جنبا إلى جنب مع أعضاء الكونجرس المناهضين للفكر الاحتكاري بتقديم تساؤل فيدرالي في الكونجرس حول الممارسات الاحتكارية التي تحدث في القطاع الصناعي الأمريكي. وبعد عديد من المجهودات المضنية والمناقشات المحمومة وراء كواليس الأحداث قام روزفلت بإرسال رسالة إلى الكونجرس في ٢٩ أبريل ١٩٣٨ يطلب فيها زيادة حجم الإنفاق وأن يتم طرح التساؤل حول الممارسات الاحتكارية الذي تقدم به كلّ من بينيامين كوهين وروبرت جاكسون ونتيجة لذلك تم عقد جلسات الاستماع من قبل اللجنة الاقتصادية القومية المؤقته والتي بدأت فعالياتها في ديسمبر ١٩٣٨.[١]

وعلى الرغم من أن نقطة التركيز الأساسية لتلك اللجنة كانت مشكلة الاحتكار، فإن جلسات الاستماع التي قامت بها اللجنة والتقرير الصادر عنها لم يشر بأي شكل إلى الممارسات الاحتكارية التي يقوم بها رجال الأعمال. وابتعد عن الاتهامات بل قامت تلك اللجنة بالتركيز على موضوع زيادة حجم الإنفاق الحكومي بصورة أكبر من تركيزها على موضوع الممارسات الاحتكارية. ويقول آلان برينكلي Alan Brinkley إن جلسات الاستماع التي قامت بها اللجنة "أدت وبشكل

يمكن القول بأن موقف كينيز والنظريات العامة بشأن تطوير العمل السياسي، كانت هامشية وذلك في أحسن الأحوال مثلها في ذلك مثل معظم الأفكار الاقتصادية الأكاديمية في تلك الفترة من التاريخ الأمريكي.

(١) لم يكن ذلك شيئا شديد الاختلاف وذلك لأنه بحلول أواخر عام ١٩٣٧، كان معظم المعارضين للاحتكار قد بدأوا بالفعل في مقاطعة زيادة الإنفاق والعروض المضادة لفكرة الاحتكار. انظر Olson، Saving Capitalism، ص. ١٩٩.

متعمد إلى دعم السياسات المالية الهجومية كحل للخدر وتباطؤ الأوضاع الاقتصادية في البلاد "[١] ولمعرفة هندرسون Henderson بالوظيفة التعليمية لتلك اللجنة، قام بإعادة ما جاء فيها أمام شهود مهمين من أمثال كاري وهانسين. وأمام تلك اللجنة قام كيوري بعرض قضية السياسات المالية الخاصة بتحفيز الطلب، بينما عرض هانسين فكرة زيادة الإنفاق الحكومي لدعم الاستثمارات الخاصة، وتحدث عن ضرورة العمل على إعادة توزيع الدخل بهدف التقليل من الميل الحدي للادخار.

وأدت جلسات الاستماع الخاصة بالجنة القومية الاقتصادية المؤقتة TNEC إلى اتجاه جميع التحليلات الاقتصادية للأزمة على أنها مشكلة متعلقة بزيادة حجم الإنفاق الحكومي وأن زيادة حجم الإنفاق هو الحل الوحيد لتلك الأزمة. ولايمكن الحكم على الإنفاق الحكومي من المنطلق الإنساني أو من منطلق الكفاءة، وذلك لأن دور الدولة في الحياة الاقتصادية أصبح أكثر وضوحاً من أي وقت مضى. ولكن وعلى أية حال، فقد ظهرت سحابة سوداء في الأفق، وهي التهديد بقيام حرب. ففي حالة الحرب لابد من وجود نوع من التوحد في الجبهة الداخلية مع رجال الأعمال، وهي العلاقة التي كانت متوترة بسبب الاتجاه نحو العمل على إعادة توزيع الدخل وزيادة قوة الاتحادات العمالية. ولكن وعلى الرغم من ذلك فقد ساعدت الحرب على توحيد النظرة الجديدة للاقتصاد وعلى تنمية الدور المؤسسي الجديد ولو بطريقة غير مستقرة بسبب تداعيات الحرب.

الحرب وحرب الأفكار

بدأت معارضة الأفكار والمؤسسات الجديدة من قبل أعضاء الكونجرس المحافظين من المعارضة في التشكل بشكل واضح قبل اندلاع الحرب مباشرة. ففي عام ١٩٣٩ تم تشكيل تحالف من الديمقراطيين والجمهوريين الجنوبيين لمهاجمة

---

(١) Brinkley، The End of Reform،
وقد رأى Olson العكس حيث رأى أن جلسات الاستماع تلك لم تحظ بتأييد عام كبير و قد كان لها تحيز واضح لـ "Frankfurter- Brandesian lines" ،Olson Saving Capitalism ص ١٩٠.

الخطة المالية التي هدفت إلى زيادة حجم الإنفاق الحكومي بـــ ٣,٠٦ مليار دولار، والتي كانت ترمي إلى زيادة دورة الإنفاق التي عملت على وضع حد لركود ١٩٣٧-١٩٣٨. وقد خسر الديمقراطيون سبعين مقعدا في مجلس النواب وسبعة مقاعد في مجلس الشيوخ وذلك في الانتخابات البرلمانية "للكونجرس الأمريكي" لعام ١٩٣٨، ويعني ذلك أن المراكز الرئيسية في اللجان التشريعية أصبحت من نصيب المحافظيين الجنوبيين والذين أصبح في إمكانهم أن يعارضوا أي قرارت تشريعية رئيسية. ذلك إضافة إلى أن المؤسسات الجديدة التي تم إنشاؤها بعد الحرب مثل مجلس تخطيط الموارد القومية National Resources Planning Board (NRPB) ومكتب إدارة الأسعار Office Of Price Administration (OPA) والتي كانت تدار بواسطة رجال أعمال معينين والذين كان لمعظمهم أفكار معارضة للأفكار الجديدة. وقد كان العكس صحيحاً عندما تمت إدارة تلك المؤسسات من قبل إداريين متفقين مع الأفكار الجديدة، فقد تعرضوا لمعارضة الكونجرس بشكل دائم ومستمر.

وقد أدركت جميع الأطياف في الولايات التحدة الأمريكية بداية من المعارضين للاحتكار، ومروراً بالمعارضين للركود ثم وصولا للموافقين على زيادة حجم لإنفاق أن الحل مهما كان لمواجهة الرأسمالية الاحتكارية لن يكمن بأي حال في الانتقال من نار العمل وفقاً لقوانين الملكية الخاصة إلى نار العمل في ظل دولة مسيطرة.(١) وأدى ظهور الأنظمة الشمولية في العالم (الفاشية أو الستالينية) إلى العمل على إضاءة الطريق أمام معارضة المحافظين لفكرة سيطرة الدولة، ليس ذلك فقط بل وأدى إلى أن يعيد المؤيدون لفكرة سيطرة الدولة التفكير في المواقف التي اتخذوها.(٢) وبذلك تم الاعتراف مرة أخرى أن زيادة حجم التدخل الحكومي

---

(١) Paul Douglas, "Freedom with Security," The Social Welfare Forum (1) (1949), p. 150.

(٢) on the reception of F.A. Hayek's Road to serfdom in the United States, see Theodore Rosenof, "Freedom, Planning and the totalitarianism: reception of F.A.

يمكن من الناحية العملية ألا يتوافق مع الحرية الفردية. وبالتالي إلى فرض حلول حكومية خالصة لمشكلتي النمو وإعادة التوزيع وفقاً لما رآه هانسين وآخرون، وهو ما لا يبدو حلاً مرغوباً في حد ذاته.[١]

وفي هذا السياق وبدلاً من توفير الاستعدادات للوصول إلى علاقة مؤسسية عميقة بين الدولة وقوة العمل، فإن تجربة الحرب أدت إلى تعطيل تلك العلاقة وأدت في نفس الوقت إلى بروز دور منشآت الأعمال في الصورة من جديد. على أي حال، فإن التغير في الأفكار الذي أدى إلى ظهور النظم المؤسسية التي تركز على صيانة حجم الاستهلاك ،عمل في نفس الوقت على تغيير أفكار رجال الأعمال أنفسهم بعد الحرب. ففي ظل ظروف الحرب تحولت سياسات مثل السياسات المتعلقة بزيادة حجم الاستهلاك والعجز المالي إلى سياسات تقليدية.

"أدى الإنفاق الحكومي الفيدرالي المتزايد إلى إنهاء الكساد"[٢] وتناقصت معدلات البطالة من ١٧,٢% عام ١٩٣٩ إلى ١,٢% في عام ١٩٤٤. وكان الإنفاق الحكومي الضخم هو السبب في ذلك.[٣] فعلى سبيل المثال، قامت المؤسسة الخاصة

Hayek's Road to serfdom," Canadian Review of American Studies 5 (2) Fall (1974).

(١) من المثير للدهشة أن Hayek وجد نوعاً من المعقولية في تلك التحليلات في الولايات المتحدة الأمريكية . ويقول Brinkley "كاستجابة لـــ Hayek's وللمناقشات السياسية الخاصة بـــالنظم الشمولية في الأربعينيات ، سنجد أن الأمريكيين قد عملوا على محاربة نظام ستالين لتعارضه الشديد مع الثقافة السياسية الأمريكية وقد كان للأفكار المتعلقة بالبرنامج الجديـــد New Deal دوراً محدوداً في هذا السياق" Brinkley، The End of Reform، ص. ١٦٠.

(٢) Olson " Saving Capitalism"

(٣) إذا ما اعتبرنا أن سنة ١٩٢٩ هي سنة الأساس، فقد كانت نسبة الاستهلاك الخاص من الناتج المحلي الإجمالي ٧٤,٨% . وفي عام ١٩٤٦ تناقصت تلك النـــسبة لتـــصل إلـــى ٦٨,٨%. وبالمثل سنجد أن مساهمة الحكومة في الناتج المحلي الاجمالي زادت بمقدار ٥,٤%، مما جعل الإنفاق الحكومي هو القوة المحركة الرئيسية القائمة على زيادة الحجـــم الكلـــي للاســـتهلاك وتكوين رأس المال. وبذلك يمكننا القول إن الإنفاق الحكومي وليس الخاص كان هو الـــسبب الرئيسي في الخروج من حالة الكساد الاقتصادي في وقت الحرب. الأرقام من

بالمصانع الدفاعية لزمن الحرب باستثمار أكثر من ١٥ مليار دولار في رأس مال ثابت في الفترة ما بين ١٩٤١-١٩٤٣، في الوقت الذي كان فيه حجم الاستثمار الكلي الخاص في الآلات والمعدات ١١ مليار دولار فقط في الفترة ما بين ١٩٤١-١٩٤٥.(١) وقد أجبرت ظروف الحرب الدولة على إيجاد حلول مالية أكثر ابتكاراً. أولاً: أدت رغبة الدولة في الحصول على الأموال بأقل فوائد ممكنة إلى عمل البنك المركزي على تقليل تكاليف إصدار السندات. وأدت المحاولات الرامية إلى إعطاء استقلالية للبنك المركزي إلى استمرار سياسات الحصول على الأموال الرخيصة لعدة سنوات بعد الحرب.(٢) ثانياً: أدى التوسع في الضرائب على الدخل إلى عمل قانون الإيرادات في ١٩٤٢ على توفير تكئة أساسية لضبط المالية العامة الذي كانت الدولة تفتقده في تلك الفترة.

وكان من أكبر النواحي المثيرة للدهشة في هذه الفترة أن المعارضة القوية من قبل رجال الأعمال لتلك السياسات طوال فترة الثلاثينيات قد خبت وقلت وطأتها في فترة الحرب بشكل كبير. والسبب في ذلك بسيط من وجهة نظر كولينز Collins حيث قال:

...إندفع رجال الأعمال لتقديم خدمات للحكومة بأعداد غير مسبوقة.... فالرأسماليون الذين كان ينظر لهم نظرة سلبية في الماضي أصبحوا يحظون

Harold G. Vatter, The United States Economy in World War Two (New York: Columbia University Press, 1985) p ١٥٠.

(١) The Defense Plant Corporation Figures are from Brinkley, The End of Reform, p. 241. See also Olson, Saving Capitalism, pp.218-19.

لم يتم التراجع عن هذا الاتجاه بعد انتهاء الحرب كما كان يخشى الداعون إلى زيادة حجم الإنفاق الحكومي في أوقات الركود. فحقيقة الأمر أن مساهمات الحكومة في الدخل القومي استمرت في الزيادة وبحلول أواسط الخمسينيات تناقص حجم الاستهلاك الخاص بمقدار ٥٣%.

Firures from The economic Report of the Prisedent (Washington: Government Printing Office, 1984), p. 220.

(٢) على أي حال، أدرك رجال الأعمال خطورة السياسات الخاصة بتوفير المال الرخيص وعملوا على تكوين جبهة معارضة لوقف التعامل وفقاً لتلك السياسات.

بتقدير كبير بسبب اتجاههم نحو زيادة الإنتاج ...إذ أن الحرب سمحت لرجال الأعمال أن يعملوا على إنعاش مؤسساتهم الخاصة وأن يعملوا كذلك على تشكيل مجموعات عملت من أجل تحقيق المصالح العامة للدولة والمصالح الخاصة برجال الأعمال في نفس الوقت"(١)

وقد عمل رجال الأعمال على إدارة المؤسسات الجديدة في ظل ظروف الحرب، وعلى الرغم من الخلاف الشديد الذي كان دائراً حول المحتوى الفكري لتلك المؤسسات الجديدة فإن العمل في تلك المؤسسات في وقت الحرب عمل على تحقيق نوع من التعاون بين رجال الأعمال والحكومة وهو الشيء الذي كانت له نتائج بعيدة الأثر في فترة ما بعد الحرب.

وعلى الرغم من هذه النواحي التعاونية، كان هناك صراع رئيسي دائر حول الأفكار التي ستشكل النظام الذي سيسود الاقتصاد في فترة ما بعد الحرب، وكان من المعروف أن هذا الصراع حول الأفكار الذى سوف يسود بعد الحرب هو شيء شديد الارتباط بشكل ووضع الاقتصاد بعد الحرب.(٢) وقد تم التعبير عن هذا الصراع الفكري في ثلاث نواح تشريعية في فترة ما بعد الحرب كالتالي: قانون التشغيل سنة ١٩٤٦، وقانون ١٩٤٦ الخاص بالإجراءات الإدارية، وقانون تافت هارتلي Taft-Hartley ١٩٤٧(٣)

---

(١) Collins, The Business response to Keynes, p.81.

(٢) كان الجدل السائد في تلك الفترة حول شكل العالم بعد الحرب، هل ستسيطر فكرة الركود الآني أم ستلعب طرق أخرى مثل تمويل العجز والتثبيت السلبي الدور الأكبر، وكان لايزال السؤال قائماً حول ما إذا كانت الدولة ستصبح هي المسيطرة الأولى على التخطيط والاستثمار وهياكل التوزيع.

(٣) كان هناك مستويين من الصراع الفكري ، المستوى المحلي والمستوى الدولي. فعلى المستوى الدولي تمت صياغة هذا الصراع وفقاً لسؤال رئيسي حول ما إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية ستعود إلى اتباع سياسة حرية العمل Laissez Fair أم أن ليبرالية المستقبل ستصبح ليبرالية مقيدة، حيث سيصبح التوازن السياسي المحلي هو المفضل على التوازن الاقتصادي العالمي كما قال "جون جيرالد راجي" Jhon Gerald Ruggie. وقد كان هناك ثمن مقابل لإعادة تكامل الأعمال في التحالفات الليبرالية المقيدة في فترة ما بعد الحرب وهو العمل على

بناء نظام ما بعد الحرب

النضال حول أفكار الركود والعمالة الكاملة

ربما تكون الآثار التكاملية التي حدثت نتيجة لمشاركة منشآت الأعمال في نطاق مؤسسات زمن الحرب قد أدت إلى قيام منشآت الأعمال باستخدام تلك المؤسسات بطريقة أدت إلى توجيه نوع من التهديد أكبر كثيراً من التهديد الناتج عن فكرة تخفيض الاستهلاك. وفي الوقت الذي كان فيه الباب يفتح على مصراعيه أمام الأفكار المتعلقة بزيادة حجم الإنفاق منذ عام ١٩٣٥، فإن تلك الأفكار أدت إلى العمل على توفير القوة الشرائية بطريقة متوازية مع زيادة قوة الشركات. وخاصة لأن الاعتقاد الذي كان سائداً في تلك الفترة أنه إذا نتج عن الاستثمارات الخاصة أي نتائج سلبية فإن الدولة لابد أن تتدخل ليس فقط بهدف العمل على تثبيت الأسعار أو عن طريق زيادة الضخ الأولي ولكن أيضاً عن طريق الإدارة الكاملة والدائمة لمستويات الاستهلاك والاستثمار في الاقتصاد.

وبالنسبة للمفكرين المؤيدين للدعم في حالة الركود من أمثال هانسين Hansen كان الحل الوحيد لتحقيق الرخاء يكمن في القدرة على تحقيق النمو

توفير البيئة الملائمة لأداء الأعمال في الوقت الذي يكون هناك مقابل لذلك.و قد كان الحل البديل في تلك الحالة هو أن تسحب الدولة دعمها لحالة الركود على المستوى المحلي وذلك مقابل أن يقوم رجال الأعمال بالعمل على تطوير إطار دولي لأعمالهم يجعل من الليبرالية المقيدة في الداخل شيئاً ممكن الحدوث. وقد كان المفتاح الرئيسي في هذا السياق هو الحاجة الملحة لاستمرار وجود الإنتاج الأمريكي في فترة ما بعد الحرب، للحد من الاتجاه الأوربي نحو اليسار ، وكذلك لمحاولة تفادي الأخطار الناجمة عن عدم ثبات أسعار الصرف الخاصة بالعملات الأوربية. ولن أقوم هنا بمناقشة تفاصيل تلك الإجراءات نتيجة لمحدودية المساحة، وأيضاً لأن هذه الموضوعات قد تمت تغطيتها من قبل بكفاءة في دراسات أخرى. انظر
, "International Regimes, Transactions and Change: Jhon Gerald Ruggie Embedded Liberalism in the Post War Economic Order," International Organization 36 (2) Sring (1982); Eric Helleiner, State and the reemegence of Global Finance: From Bretton Woods to the 1990's (Ithaca: Cornell University Press, 1994).

المتواصل. وفي رأيه أنه هذا محصلة ثلاثة عوامل هي: القدرة على التعامل مع الموارد الطبيعية، والزيادة السكانية، والتغيرات التقنية. واعتماداً على نظرية الحدود الفاصلة لـــتيونير Tuner مرة أخرى، رأى المؤيدون لزيادة حجم الإنفاق الحكومي في حالة الركود أن النمو في أمريكا قد اعتمد منذ فترة على عدد من العوامل الخارجية. فالقدرة على إضافة المزيد من الموارد الطبيعية عبر الحدود إلى الدخل القومي إضافة إلى الزيادة السكانية والاستثمار الرأسمالي الكبير أدت كل تلك العوامل إلى تحقيق نتائج مبهرة. ولكن للأسف فإن أمريكا قد استنفدت مصادر النمو السابقة بشدة وأصبح عليها أن تنتقل إلى هياكل نمو داخلية. وتم إغلاق الحدود كما تم وقف الهجرة وأصبح العامل الوحيد الذي يمكن الاعتماد عليه لتحقيق الرخاء هو الابتكار التقني ولم يكن واضحاً ما إذا كان وحده سيكفي لدفع قاطرة الرخاء بصفة مستمرة. وأصبح التحدي الأكبر في هذا الوضع هو كيف يمكن أن يتم استخدام المصانع والمعدات والمواد بحكمة في اقتصاد يعاني من حالة من الركود الدائم؟ وكانت فرضية الركود قد حجزت مسبقاً للدولة دوراً أكبر كثيراً وأكثر تهديداً لمنشآت الأعمال الأمريكية يفوق أي نظرية أخرى متعلقة بحالة الكساد وبما فعله قبل ذلك. وكانت المشكلة الحقيقية التي واجهت رجال الأعمال هي أن زيادة حجم الإنفاق الحكومي في ١٩٣٧-٨ وجلسات استماع اللجنة الاقتصادية القومية المؤقتة TNEC أدت إلى تعزيز موقف زيادة الإنفاق الحكومي في حالة الركود واعتبار ذلك الموقف هو المجموعة الرئيسية للأفكار الاقتصادية التي تقوم عليها الممارسات التي قامت بها الدولة خلال فترة الحرب.[١]

---

(١) It is interesting that Stien, Fiscal Revolution, and Schlesinger, The Comming of the New Deal,

انظر جلسات الاستماع الخاصة بـ Tnec كحالة تطبيقية على اقتصاديات كينيز. وفي حقيقة الأمر أنه في عام ١٩٣٩ تم تطوير الفكر الكينزي على أنه متعلق بجانب الطلب بشق الأنفس. وقد أسفرت لجان الاستماع عن حقيقة أن سيادة حالة زيادة الإنفاق الحكومي وقت الركود كان شيء متماشي مع أفكار المعسكر المؤيد للصفقات الجديدة.

وعلى الرغم من المعارضة التدريجية من قبل منشآت الأعمال، فإن القوة الناتجة عن العمل وفقاً لفكرة زيادة الإنفاق الحكومي أثناء الركود تزايدت بشدة في فترة الحرب. وكما قال رجل الأعمال الاقتصادي جورج تيربورج George Terborgh في ١٩٤٥، "أصبحت السياسات الخاصة بزيادة الإنفاق الحكومي أثناء الركود بمثابة العقيدة بالنسبة لصانعي السياسات"(١) وقد قام عديد من المفكرين من أمثال هانسين & كاري وكبار الصحفيين مثل ستوارت شيز Stuart Chase بالدعوة بطريقة صريحة لوجود صفقات جديدة مرتبطة بفترة مابعد الحرب وذلك في ظل وجود وكالات عامة للتخطيط. ولكن المشكلة الحقيقية كانت تكمن في أن الاعتبارات الخاصة بالحكومة نفسها في فترة ما بعد الحرب كانت مبنية على الأفكار المتعلقة بزيادة الإنفاق الحكومي أثناء الركود.(٢) وبالتالي أصبحت المؤسسة الرئيسية المسئولة عن رسم الشكل الخاص بالأعمال هي مجلس إدارة الموارد القومية National Resources Planning Board (NRPB) حيث أصبحت هي المحرك الرئيسي للأفكار الخاصة بزيادة الإنفاق الحكومي أثناء الركود خلال فترة الحرب.

وأصبحت تلك المؤسسة NRPB معنية في أوائل ١٩٣٨ بوضع أفكار حول كيفية تحقيق إنتاجية مرتفعة من خلال اقتصاد مرتفع العمالة. وعلى أي حال، فإن دور تلك المؤسسة البارز في أثناء الحرب. وخصوصاً عند إصدارها تقريراً في عام ١٩٤٣ كان يهدف إلى تحديد سياسات الأمان والإنعاش والذي أدى إلى خلق

---

(١) George Terborgh, The Bogey of Economic Maturity (Chicago: Machinery and allied products Institute, 1945), p.13, quoted in Collins, The Business Response to Keynes, p.96.

(٢) National Resources Planning Board, National Resources Development: Report for 1943 (Washington: Government Printing Office, 1943). See also Alonzo L. Hamby, Beyond the New Deal: Harry S Truman and American Liberalism (New York: Colombia University Press, 1973), pp 11-12. For a discussion of Chase's contributions to the postwar planning debate, see James Schofield Saeger, "Stuart Chase: At Rught Angles to Laissez Faire," The Social Studies 63 (6) November (1972), pp.251-9.

عاصفة شديدة من المعارضة من قبل رجال الأعمال تضامناً مع بعض الأعضاء الجمهوريين في مجلس الشيوخ وفي الاتحاد القومي لأرباب الصناعة وفي الغرفة التجارية الأمريكية. ولأن هذا التقرير صادر عن مؤسسة معروفة بتبنيها لفكرة زيادة الإنفاق الحكومي أثناء فترة الركود فقد أعطى توصيات الالتزام بتنفيذ سياسات التوظيف الكامل للموارد والوصول إلى دولة الرفاهة عن طريق السير على خطى تقرير بيفيريدج Beveridge الخاص بالمملكة المتحدة. ولكن وعلى أي حال، فإن أهمية التقرير الصادر عن تلك المؤسسة لا تكمن فقط في المحتوى السياسي لهذا التقرير ولكن أيضاً في الإشارات الضمنية التي احتوى عليها. فقد قام هذا التقرير بإعطاء إشارات تحذيرية لرجال الأعمال خاصة بضرورة تحدي الأفكار الركودية لتلك السياسات بشكل أكثر وضوحاً وليس فقط عن طريق دعوتهم الغير واضحة للرجوع إلى سياسات المالية السليمة.

وبعد وضع ما سبق في الاعتبار أصبح لمنشآت الأعمال دور أكبر في كيفية زيادة الإنتاج وبث الأفكار الاقتصادية البديلة. وقد أصبحت هناك معارضة شبه دينية بين أوساط رجال الأعمال للتطورات التي جرت في العقد السابق، كما أن هناك حاجة إلى ضرورة الضغط من أجل الوصول إلى إعادة العمل وفقاً لسياسات عدم التدخل من قبل الدولة Laissez Faire ولم يعد مجرد التأكيد على معتقدات حرية العمل وحده كافياً، بل أصبح الأمر يقتضي اتباع أسلوب الهجوم النشط وذلك للتهديد الشديد الذي مثلته سياسات زيادة الإنفاق الحكومي في وقت الركود. ويمكننا القول إن التهديد الذي واجهه رجال الأعمال نتيجة اتباع هذا النوع من السياسات إضافة إلى محاولة تقليل درجة عدم التيقن من قبل المؤسسات التي تم إنشاؤها في فترة الحرب أديا إلى تخطي رجال الأعمال لمشكلة التحرك الجماعي الخاصة بهم كما استطاعوا أن يتوحدوا من أجل تحقيق مصالحهم بشكل أكبر. ومن الأمور المثيرة أن معارضة رجال الأعمال قد تم تنظيمها من قبل أحد أقسام وزارة العمل. فقد قامت الغرفة التجارية الأمريكية بمعارضة التشريعات رسمياً ومارست الضغط على الكونجرس. وقد قام الاتحاد القومي لأرباب الصناعة بدعم المعارضة من

البداية إلى النهاية، في الوقت الذي عملت فيه لجنة التنمية الاقتصادية CED وهي أحد فروع المجلس الاستشاري للأعمال BAC على دعم البديل الآخر من الأفكار.

وقد تغير موقف الغرفة التجارية الأمريكية حيال قضية حجم التدخل من الدولة ففي خلال الحرب كانت ترى ضرورة العمل وفقاً لسياسات المالية السليمة أما بعد الحرب فقد رأت ضرورة العمل وفقا للقواعد الجديدة للاقتصاد الكلي.[١] وبعد حدوث انقلاب مفاجئ في مايو ١٩٤٢ تم تغيير الوضع في اجتماع الغرفة التجارية الأمريكية في شيكاجو حيث قامت بعض قوات التحديث المعتدلة بقيادة إيريك جونستون Eric Johnston بتنحية قيادة الغرفة التجارية بطريقة غير مشروعة وبدأت مباشرة في إعادة صياغة نواحي نشاط وهياكل الغرفة. وبحلول يوليو ١٩٤٢، قامت الغرفة التجارية الأمريكية برعاية اجتماع مشترك بين الاتحاد الأمريكي للعمال ومجلس المنظمات الصناعيةAFL وCIO والبيت الأبيض وذلك بهدف التوصل لاتفاقيات حول الأمور المتعلقة بالإنتاج وبالقوانين وبالتمثيل. وقد قامت الغرفة بإنشاء قسم خاص بالأبحاث الاقتصادية كما قامت بإنشاء مجلس دائم عرف بقسم الشئون الحكومية وذلك خلال فترة الحرب. وقد كان السبب الرئيسي وراء عمل تلك المؤسسات ليس فقط التأكد من وصول وجهة نظر رجال الأعمال إلى الكونجرس بطريقة سليمة ولكن أيضاً لضمان أن الأفكار التي تشكل نظام ما بعد الحرب هي أفكار ناتجة عن الليبرالية المقيدة والتي لا تعمل على تهديد المصالح الخاصة برجال الأعمال الأمريكيين.[٢]

---

(١) وإن يكن، من النوع السلبي والمقيد.

(٢) For The Official History of the CED that squares with the interpretations offered by Collins ‘ The Business Response to Keynes, and Brinkley , The End Of Reform, but not Stein's Fiscal Revolution, see Karl Schriftgiesser, Business and Public Policy : The Role of The Committee for Economic Development 1942-1967 (Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice Hall, 1967).

وقد أدت المقترحات التي تقدم بها السيناتور جيمس موراي James Murray وعن مشروع قانون التوظيف الكامل إلى حشد معارضة رجال الأعمال ضد سياسات زيادة الإنفاق الحكومي في فترات الركود. فقد كان ذلك المشروع بمثابة اللعنة لكل من الأعضاء المحافظين في الكونجرس ولرجال الأعمال حيث إنه تضمن مبدأين هددا القاعدة السوقية للرأسمالية الأمريكية في الصميم. المبدأ الأول: أن ضمان وظيفة لكل من يريد التوظف يعني إغفال المشروع ضرورة وجود قدر من البطالة يضمن وجود تنافسية في سوق العمل.(١) والمبدأ الثاني: هو الالتزام بإنشاء تحليل إجباري لفجوة استهلاكية، وبهذا يكون القانون قد جعل تحليل الركود أمراً ثابتاً، وهو ما يعني بحكم الواقع أن المبادرات الخاصة والاستثمارات غير كافية وتتطلب انفاقاً تعويضياً مستمراً. وفي هذا الضوء، يعتبر مشروع القانون الذي تقدم به موراي، في صورته الأصلية، إعلاناً عما نادى به كينز من القتل الرحيم لأصحاب التوقعات وتكراراً محتملاً بأن منشآت الأعمال الأمريكية تقوم على خدمة الرأسمالية الأمريكية.(٢)

وعلى أي حال، فقد رأت الغرفة التجارية الأمريكية متضامنة في ذلك مع المجلس الاستشاري للأعمال BAC أن العودة إلى معدلات البطالة التي سادت في الثلاثينيات أشد خطورة من تنفيذ المقترحات التي تقدم بها موراي .(٣) ويقول جونستون Johnston من الغرفة التجارية عام ١٩٤٥، "لا يمكننا أن نتحمل الدخول في حالة أخرى من الكساد الاقتصادي....و لكن لا أعتقد أن مقترحات موراي هي

---

(١) إذا ما بدت تلك الجدلية على أنها نظرية مؤامرة ماركسية تقليدية، لاحظ أن هناك جدلية مماثلة أثارها الرئيس السابق لمجلس الاستشارات الاقتصاديةJoseph Stiglitz ، انظر أيضا Carl Shapiro & Joseph Stiglitz, "Equilibrium Unemployement as a Worker Discipline Device, " American Economic Review, Volume 74 (3) June (1984), pp. 433-44.

(٢) For The classic account of the passage of the Murray Bill, see Stephen Bailey, Congress Makes A Law (New York: Vintage Books, 1950). For a less exhaustive account, Stien, Fiscal Revolution, pp. 198-204.

(٣) Collins The Business Response to Keynes, pp 100-2.

الحل..... فقد يمكننا أن نحقق العمالة الكاملة ......و لكن سيؤدي ذلك إلى أن نفقد ديمقراطيتنا التي نمتلكها ونتحول إلى دولة خاضعةٍ لنظام شمولي صارم."(١) ويرى كولينز Collins أنه لابد من أن يؤخذ في الاعتبار الطبيعة المزدوجة للأعمال والتي تنحصر بين المشاركة الإيجابية من قوة العمل والدولة من جهة، والخوف من نتائج تلك المشاركة من جهة أخرى. ولذلك فقد كان المنهج الذي اتخذته الغرفة التجارية الأمريكية شديد الرقة في معارضة مشروع القانون المقترح من موراي ولكنه كان من جهة أخرى شديد الفعالية عند الحديث عن تحييد احتمالاته الجذرية التي ذكرت سابقاً. وفي جلسات الاستماع الخاصة بمناقشة مقترحات موراي في الكونجرس امتنع جونستون من الغرفة التجارية الأمريكية عن الإدلاء بشهادته، وقد أدى هذا القصور في الموقف المعارض الخاص برجال الأعمال إلى تمرير تلك المقترحات من قبل مجلس الشيوخ بدون حتى المساس بها إلى حد كبير. وعلى أي حال، فإنه عندما حولت تلك المقترحات إلى اللجنة كان رجال الأعمال قد قرروا وبشكل قاطع تحديد الشكل والمحتوى التشريعي للنظام المؤسسي لفترة ما بعد الحرب.(٢)

ووفقاً لما يقوله كولين إن العضو ويل ويتنجنون Will Whittington من الديمقراطيين الجنوبيين كان له دور فعال في التحول الذي أصاب مقترحات موراي. فقد كان صاحب الصوت المؤثر في اللجنة الفرعية المسئولة عن الوصول إلى حل وسط خاص بتلك المقترحات.(٣) فقد كان ويتنجنون ضد أي ترتيبات أو ضمانات بين العمال والدولة بخصوص موضوع التوظيف لأن ذلك سيؤثر على

---

(١) Eric Johnston, General Staff Meeting, ACC, July 18, 1945, quoted in Collins, The Business Response to Keynes, p. 102. For similar remarks, see NAM document by Walter B. Weisenburger, challange to industry: An Address Delivered before the 51st congress of American Industry (New York: NAM, January 1947)

(٢) يرى Bailey أنه من غير الممكن أن يتم التعامل مع لجنة التنمية الاقتصادية على أنها جماعة ضغط (لأنها وفقاً لدراسته) لم تقم بأي محاولة مباشرة أو غير مباشرة للضغط في مجال وضع التشريعات. انظر Bailey، Congress Makes A Law، ص ١٣٦-٧.

(٣) تم استبدال كلمة التوظيف الكامل التي أتت بالمقترحات بجملة توفير مستوى مقبول ومستقر من معدلات التوظيف وذلك خلال فترة تمرير تلك المقترحات من خلال الكونجرس.

تكلفة العمالة في الجنوب فضلاً عن أنه، كما لاحظ كولينز كرئيس للغرفة التجارية لمجرينوود بالمسيسيبي، "كان من المفهوم أن ويتنجنون قد رجع إلى الغرفة للمساعدة في كتابة المشروع البديل الذي قدمه المجلس"(١) وبعد أن تسلح بثلاث صيغ مختلفة من مشروع القانون، وكلها من عمل الغرفة التجارية الأمريكية،عمل ويتنجنون على وضع معيار بديل عمل كنوع من الخديعة بالنسبة لتلك المقترحات عن طريق توسيع مجال إختصاصها..... مما أضعف من نصوص الإنفاق وعمل على قصرها على القروض....تمشياً مع السياسات المالية السليمة....و إلغاء موازنة الإنتاج القومي والتوظيف، وتم استبدالها بتقرير اقتصادي رئاسي أقل قوة .... و،،،،، بمجلس من الاستشاريين الاقتصاديين.(٢)

وبعد خروج مشروع القانون من اللجنة الفرعية، تم تمرير المشروع إلى الكونجرس إلى اجتماع اللجنة المشتركة. وعند تلك النقطة قام القسم الجديد التابع للغرفة التجارية الأمريكية والخاص بالشئون الحكومية بالاعتراض بشدة على صياغة مجلس الشيوخ الأكثر ليبرالية لمشروع القانون، والموافقة بقوة على تبني البديل الذي عمل ويتنجنون على تقديمه بمساعدة الغرفة. وعندما خرجت تلك المقترحات من لجنة المؤتمر عكست وجهة نظر الغرفة التجارية الأمريكية أكثر من وجهة نظر موراي وواجنر .(٣)

وقد اعتمدت الغرفة التجارية الأمريكية على معارضة الأعضاء المحافظين من الكونجرس لمشروع قانون التوظيف الكامل، كما استطاعت من خلالهم معارضة السياسات التي تؤيد زيادة الإنفاق الحكومي أثناء الركود، وعلى أي حال، يمكن اعتبار أن تلك المعارضة كانت هي الخطوة الأولى فقط من الناحية

---

(١) Collins، The Business Response to Keynes ، p١٠٥.

(٢) المصدر السابق

(٣) يرى Whittington أن " موافقة المؤتمر تحتوي على الرؤى الرئيسية لمقترحات البرلمان وترفض فلسفة مقترحات مجلس الشيوخ" Collins The Business Response to Keynes، ص ١٠٧.

التشريعية. وأصبح الشغل الشاغل لمنشآت الأعمال الآن هو التأكد من تحييد أي تهديد بقيام نوع من التحالف الدائم بين دولة نشطة واتحادات عمالية قوية. ولكي تتمكن منشآت الأعمال من ذلك، أصبحت مهمة رجال الأعمال الأولى هي وضع مجموعة جديدة من الأفكار الاقتصادية تكون بديلاً مقبولاً لأفكار زيادة الإنفاق الحكومي في أثناء الركود بدلاً من معارضتها بشكل سطحي وحسب، ما لم يحدث ذلك فإن منشآت ورجال الأعمال سيدخلون في حرب وقائية دائمة.

تحديد دور العمالة وتكبيل الدولة

بعد فشل الدولة في التحالف مع رجال الأعمال وفقاً لإدارة حركة الإصلاح الصناعي NRA اتجهت نحو زيادة قوة العمال بشكل منتظم والتحالف مع العمال كما ذكرسابقاً. وفي الوقت الذي عملت فيه قوانين التأمين الاجتماعي وواجنر على تأمين العمال، يمكن القول إن الحرب نفسها كان لها دور أكثر فاعلية في تقوية الحركات العمالية أكثر من أي شيء آخر. فقد قفز عدد العمال الأعضاء في الاتحادات العمالية من ٨,٧ مليون عام ١٩٤٠ إلى ١٤,٥ مليون عام ١٩٤٥. وفي عام ١٩٤٥ أصبح ثلث العمال – باستثناء العمال الزراعيين– أعضاءً في الاتحادات العمالية.[(١)] وقد كان البديل الواضح لتلك التغييرات هو الالتزام المطلق بقرارات المجلس القومي للعمال وقت الحرب والمتعلقة بالأجور. ولكن وعلى أي حال، فإنه ووفقاً لتلك الظروف تحوّل موضوع أجور العمال ليصبح موضوعاً سياسياً.

ولم يتمكن رجال الأعمال في ظل تلك الظروف التي خلقتها الحرب من العمالة الكاملة إلا من تحرير زيادة التكاليف إلى زيادة الأسعار وذلك لأن الرقابة

---

(١) لمحاولة الوصول إلى حلول وسط فيما يتعلق بالتحكم في الأجور، تم توقيع ما عـرف بــ Little Steel Formula حيث يحصل العمال على عضوية في الاتحادات شريطة التعهد بعدم التورط في أي نوع من أنواع الإضراب خلال فترة الصراع. ونتيجة لتلك الاتفاقية قفز عدد الأعضاء في الاتحادات العمالية بشكل كبير. انظر Vatter ,The United States Economy، ص ١٢٠؛ Lichtenstein، Labor's war at Home. ص ٦٧-٨٢

على الأسعار كانت أقل من الرقابة على الأجور. ونتيجة لذلك قامت الدولة بالمحافظة على خط زيادة الأجور لتتمشى مع الزيادات المتلاحقة في الأسعار وذلك لتجنب دخول الاقتصاد في حالة من حالات ارتفاعات التضخم. ولكن وعلى الرغم من ذلك فقد كانت النتيجة المباشرة لتلك السياسات هي وجود تفاوت بين الأسعار والأجور مما خلق نوعاً من التوتر في أوساط العمال. وأدت تلك الضغوط إلى إمكانية قيام العمال في بعض الصناعات الرئيسية مثل صناعة الفحم والصلب بالإضراب وذلك دون وجود عقوبات على ذلك، كنتيجة مباشرة للأوضاع السائدة في سوق العمل ولحاجة السوق الشديدة إلى المنتجات التي يقومون بصناعتها. ولذلك قام كلٌ من اتحاد عمال التعدين واتحاد عمال السيارات بالإضراب في ١٩٤٢ و١٩٤٣ وأدى ذلك إلى إحداث آثار كبيرة. إذ تمت إعادة التفاوض بشأن معدلات الأجور فإن ثمن هذا كان هو إعطاء رجال الأعمال الذريعة السياسية التي يحتاجون إليها لشن حملة مضادة على الاتحادات العمالية مستغلين بذلك حالة عدم الرضا التي سادت في أوساط العامة وبين أعضاء الكونجرس على حد السواء على تلك الإضرابات العمالية.[١]

وقد كانت المحاولة الأولى لكبح جماح العمال في عام ١٩٤٣ هي عن طريق إصدار لائحة قانون سميث كونولي Smith Connolly والمتعلقة بالنزاعات العمالية، والتي نصت على ضرورة وجود فترة ثلاثون يوماً من التهدئة قبل وقوع الإضراب، كما أكدت على ضرورة وجود اقتراع من قبل أعضاء الاتحادات وذلك للتأكد من أن هذا الإضراب يلقى تأييداً من العمال أنفسهم. ولكن لسوء حظ رجال الأعمال كان لتلك المحاولةِ الأولى رد فعل معاكس. فوفقاً لما يقوله روث أوبرين Ruth O'Brien "تحت إدارة روزفلت المتعلقة بإدارة آلة الحرب والمسؤلة عن

(١) لا أعني هنا أن أقول إن اتحاد عمال التعدين كان يتسم بالطمع. ففي حقيقة الأمر أن معدلات الأجور الخاصة بالعاملين في مجال الفحم قد تناقصت بحوالي ١٠% بعد اتفاقية Little Steel Formula، من ١٩٤١-١٩٤٥ . انظر Vetter, The United States Economy، ص ١٢٤.

تنفيذ القانون، قام مجلس المنظمات الصناعية بتحويل موضوع الدعوة إلى الإضراب وضرورة وجود اقتراع من قبل العمال إلى وسيلة لجعل الاتحادات العمالية أكثر تنظيماً". [١] وقد أدى اشتراط المشاركة الضخمة، على أساس افتراض أن الأعضاء العاديين بالاتحاد لن يوافقوا على الإضراب في زمن الحرب، كما أدت اللائحة وبدون وجود أي نية مسبقة إلى زيادة درجة التنظيم الداخلية في الاتحادات العمالية، وأدت اللائحة أيضاً إلى أن يسهل إجراء العودة إلى الإضراب السبل أمام إثارة الاتحادات العمالية.

ويقول أوبرين متحدثاً عن فشل لائحة سميث- كونوللي إن ذلك الفشل أوضح لمنشآت ورجال الأعمال وحلفائهم في الكونجرس أن المؤسسات الحكومية للبرنامج الجديد كانت لديها القدرة، على توليد مزيدٍ من العمل المنظم في صالح العمال. ولذلك سنجد أن الشد والجذب في النظام الأمريكي تم تحويله إلى مجموعة من المؤسسات الشبيهة بمؤسسات رجال الأعمال التي عملت على تهديد توازن القوى بين رجال الأعمال والعمال بشكل دائم. ونتيجة لذلك أدرك رجال الأعمال ضرورة توجههم نحو إصلاح مؤسساتهم بهدف تحقيق أوضاع أفضل لهم ولعمالهم. وقد أدى القانون الذي صدر في عام ١٩٤٦ كنتيجة لمجهودات أعضاء الكونجرس المتحالفين مع رجال الأعمال والذي عرف بقانون الإجراءات الإدارية عام ١٩٤٦ Administrative Procedure Act (APA) إلى الحد من دور مؤسسات الدولة وتحقيق نوع من الحياد السياسي لقوة العمل. [٢]

---

(١) Ruth O'Brien, "Taking The Conservative State Seriously: Statebuilding and the Restrictive labor practices in post war America," labour Studies Journal 21 (4) (1997), pp.46-7.

(٢) The account here of APA in the postwar order is drawn from O'Brien, "Taking The Conservative State Seriously." See also David Vogel, Fluctuating furtunes: The Political Power of Business in America (New York: Basic Books 1989), p.107, for a similar claim concerning the APA.

وقد كان المنطق الأساسي لذلك القانون هو العمل على إلغاء شرعية الأفكار والمؤسسات المتعلقة بقانون واجنر، وقد كانت المؤسسة الرئيسية الحامية التي نشأت عن قانون واجنر والتي تهدف إلى حماية حق أي عامل في الانضمام للاتحادات العمالية وكذلك إلى المحافظة على التوازن في القوة بين العمال ورجال الأعمال، هي المجلس القومي للعلاقات العمالية National Labour Relations Board (NLRB) . وقد عني هذا المجلس بشكل خاص بوضع اتحادات العمال على قدم المساواة مع رجال الأعمال عند إبرام العقود آخذاً في الاعتبار أن لرجال الأعمال قوة واضحة في هذا السياق.(١) ويمكن هنا القول باختصار إن الهدف الرئيسي من وراء تلك المؤسسة كان خلق مساحة من التفاوض على قدم المساواة بين هذين الطرفين. وقد كان دور الكونجرس في هذا السياق هو العمل على تحديد درجة المساواة بين الطرفين في الواقع.

وكانت النقطة الرئيسية في النزاع تكمن في أن المؤسسة الرئيسية الحامية لتنظيم العمال ضد الممارسات الإدارية غير العادلة التي سبق مردها بالتفصيل في قانون واجنر وهي المجلس القومي للعلاقات العمالية NLRB كانت تقوم بدور الخصم والحكم في النزاعات العمالية. وهكذا كان يتم النظر إلى المجلس باعتبار أن لديه تحيزاً مؤسسياً ضد منشآت الأعمال، نظراً لأنه أنشأ ما يمثل ممارسة إدارية غير عادلة، كما قام بضبط الانتهاكات لهذه الممارسة.(٢) وكان التحدي الذي يواجه

---

(١) من اللافت للنظر أن الجدل المثار من قبل قانون واجنر والمتعلق بوضوع تحقيق التوازن بين رأس المال والعمال حمل نفس المعني المذكور في كتابات كارل ماركس والتي تنص على أن العمل على تحقيق التوازن بين رجال الأعمال الرأسماليين والعمال هو شيء لا يمكن تحقيقه بما أن أحد الأطراف يمتلك رأس المال.

(٢) في عام ١٩٣٩ قام الكونجرس بتشكيل ما عرف بلجنة Smith والخاصة بمناقشة أعمال المجلس القومي لعلاقات العمال (NLRB)، وقد رأت تلك اللجنة أن هذا المجلس قام باختراق حق المديرين وذلك عن طريق عملهم على تحديد ماعرف بالممارسات الإدارية والسياسية غير العادلة. O'Brien "Taking The Conservative State Seriously ."، ص. ٤١.

قانون الإجراءات الإدارية APA هو إعادة الخيال القانوني لعقد العمل باعتباره اتفاقاً بين طرفين متساويين، ومن خلال تأكيد مخاطر التعديل الأول المصاحب للمجلس القومي للعلاقات العمالية الذي يعمل قاضياً ومحلفاً ومنفذاً في النزاعات العمالية، قام قانون الإجراءات الإدارية بإعادة المراجعة القانونية مرة أخرى في علاقات العمل الإدارية

وقد عمل قانون الإجراءات الإدارية بفعالية على وقف أي محاولات أخرى من قبل الدولة لتقوية مواقف العمال كمنظمات اجتماعية مستقلة كما استطاع القانون إيقاف محاولات بناء مؤسسات للشركات في الولايات المتحدة. وبعد صدور قانون الإجراءات الإدارية APA أصبح يمكن للمؤسسات التابعة للدولة القيام بالتنظيم فقط دون التشريع.(١) وبذلك تقلصت قدرة الدولة على تقوية المواقف العمالية بشكل مستقل عن التشريع من خلال بناء مؤسسات بعيدة عن نظر الكونجرس .(٢)

وقد تزايدت قوة القيود المفروضة على العمال في عام ١٩٤٧ وذلك نتيجة لقانون تافت هارتلي Taft-Hartley والذي نجح فيما فشلت فيه اللائحة القانونية الخاصة بسميث كونولي Smith Connolly في أثناء الحرب.(٣) وبعد

(١) يرى O'Brien أن حركة الإجراءات الإدارية لم تعمل على التفريق بين جهود الأفراد والاتحادات التجارية والروابط التجارية أو مؤسسات الأعمال في العملية السياسية.. فقد تم التخلي عن فكرة ضرورة مساندة الدولة لعملية تكوين الاتحادات بهدف الوقوف أمام قوة رجال الأعمال. O'Brien "Taking The Conservative State Seriously."، ص. ٣٧

(٢) أدى العمل على إدخال وجهة النظر القضائية في القرارات السياسية، إلى تدمير شبكة العلاقات بين رجال الأعمال والدولة، فتحت قناع ما عرف "بالعدالة" تم تصوير وجود نوع من الصراع بين الدولة والمديرين. وأود أن أتوجه بالشكر لـ Matt Crenson، لقيامه بتوضيح تلك النقطة.

(٣) كانت حركة Taft-Hartley نتيجة مباشرة للمحاولات المتتالية للكونجرس عام ١٩٤٦ والتي تركزت على إعطاء أهمية قصوى للتشريعات الخاصة بالإصلاح الخاص بأوضاع العمال. ويرى Robert H. Zieger أنه "في الثمانية عشر شهرا التالية لاستسلام اليابان في الحرب

إعادة بناء الفكر التشريعي الخاص بتساوي العلاقة بين رجال الأعمال والعمال في العقود المبرمة بينهم، تم الحد من أي محاولات عرفية أو من خلال الوسائل المؤسسية للدولة.

التكيف والتسوية في فترة ما بعد الحرب

كانت فترة الشهور الثمانية عشر الأولى التالية لانتهاء الحرب هي فترة لتزايد الصراعات في المجال الصناعي إلى جانب ازدياد حالة عدم التيقن بالنسبة لجميع الأطراف. وبالنسبة للعمال أدى انتهاء الحرب إلى نهاية التعهد الذي قاموا به بالتوقف عن الإضراب طوال فترة الحرب والذي صحبه تناقص في مبالغ الأجر الإضافي الذي كان التزاماً قانونياً في أثناء الحرب، مما أدى إلى تناقص معدلات الأجور الخاصة بالعمال الصناعيين بحوالي ٣٠%. وفضلاً عن ذلك، فإن الانتخابات الجديدة في الكونجرس لعام ١٩٤٦ أسفرت عن أغلبية المحافظين إضافة إلى تحركات الغرفة التجارية الأمريكية مما أدى إلى الدعوة للإلغاء الفوري لكافة ما يعوق حرية الأسعار، وأدى بالعمال إلى توقع حدوث ارتفاع تضخمي في الأسعار وهو ما يؤدي بالتالي إلى تخفيض المعدلات الحقيقية لأجور العمال بصورة أكثر حدة.(١) ويفسر ذلك ما حدث في حقيقة الأمر في الفترة ما بين يوليو وديسمبر من عام ١٩٤٦، وذلك بعد إلغاء التحكم في الأسعار، حيث ارتفعت أسعار

العالمية الثانية تم تقديم أكثر من سبعين لائحة بقانون مضادة للعمال في البرلمان" بعض تلك اللوائح كانت أكثر صرامة من لائحة Taft-Hartley . انظر

Robert H. Ziege, American workers, American Unions (Baltimore: John Hopkins University Press, 1994), p. 109

توصلت حركة Taft-Hartle إلى نفس النتيجة التي توصلت إليها لجنة Smith ألا وهي ضرورة التعامل مع موضوع حوكمة الاتحادات على أنه أمر مرتبط بالضوابط الاقتصادية.

(١) Zieger, American workers, pp. 100-5.

المستهلكين بحوالي ٣٠% وارتفعت أسعار الجملة بنسبة ٥٠% مسجلة بذلك أعلى ارتفاع للتضخم في الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الإطلاق.(١)

وقد قام الرئيس هاري ترومان Harry S. Truman لسوء الحظ بزيادة حدة المشكلة عن طريق قيامه في ١٦ أغسطس ١٩٤٥، بإلقاء خطبة قال فيها " في أثناء العودة القادمة إلى الوضع السابق، لن يكون هناك أي تهديد بالربط بين معدلات الأجور ومعدلات الأسعار عن طريق زيادة المنافسة في سوق العمل" ووفقاً لذلك فقدت الاتحادات العمالية حقوقها في المطالبة بالمزيد. وقد تم إلحاق جملة جديدة بالجملة السابقة متعلقة بأحقية الاتحادات العمالية في طلب زيادات في الأجور لتعويض ما فقدوه من أجل حقيقة في خلال فترة الحرب، وذلك كي لا يتم استغلال العمال من قبل رجال الأعمال لطلب رفع سقف الأسعار من جديد. ويقول ألونزو هامبي Alonzo S.Hamby إن الرئيس ترومان قد أعطى الضوء الأخضر للدخول في عصر جديد من الاضطرابات والصراعات الصناعية.(٢)

واستجابة لتلك الإشارات بدأ مجلس المنظمات الصناعية بصفة خاصة بالمطالبة بزيادة عامة لمعدلات الأجور بـنسبة ٣٠% وقد تزايدت التحركات الهمجية والتحركات الرسمية بهذا الصدد. ففي نوفمبر ١٩٤٦، قام اتحاد عمال السيارات بالإضراب في شركة جنرال موتورز.(٣) وفي يناير ١٩٤٦، قام عمال مصنع الصلب بإغلاق مصنع يونايتد للصلب الأمريكي. وفي أبريل ١٩٤٦، قام اتحاد عمال التعدين بالإضراب، مما أدى إلى حدوث تباطؤ عام في حالة الاقتصاد،

---

(١) H. Heller, ed., Jhon Snyder, "The Treasury and Economic Policy," in Francis Economics and the Truman Administration. (Lawrence, Ks: Regents Press of Kansas,1981), p. 25.

(٢) Truman, Statement of reconversion guidelines, August 16, 1945; quoted in Alonzo S.Hamby, Man of the people: a life of Harry S Truman (New York: Oxford University Press, 1995), p.375.

(٣) On The Gm Strike, see Lichtenstein, Labor's war at Home, pp.221-8.

وقد ازداد الوضع سوء بعد إضراب عمال السكة الحديد مما أدى إلى تدخل الحكومة بهدف محاولة التفاوض من أجل الوصول لحل. وبحلول شتاء ١٩٤٦ أنضم عمال الكهرباء وعمال تعبئة اللحوم والعاملون في مجال تصنيع البلاستيك إلى موجة الإضراب. ففي خلال ١٩٤٦، كان هناك ٤٦٥٠ حالة من حالات التوقف عن العمل والتي أدت إلى خسارة أكثر من ١١٦ مليون ساعة من العمل البشري.(١) وقد أوشك صبر ترومان على الاتحادات العمالية على النفاد وكذلك كان الحال بالنسبة لعامة الشعب.(٢)

وقد كان هناك عديد من المشاكل في تلك الفترة، منها المشاكل المتعلقة بالعمال ومشكلة عدم الرضا عن الأوضاع بين الشعب بصورة عامة، وعلى الرغم من تمتع العمال بالقوة المؤسسية نتيجة لظروف الحرب فإنه لم يكن لديهم برنامج واضح ومحدد أو خطة مسبقة ليلتزموا بها فكل ما أرادوا فعله هو إلغاء مشروع قانون تافت هارتلي Taft-Hartley . ويقول دافيد بلوتك David Plotke إن " التحركات العمالية فقدت القدرة على وضع رؤية إيجابية فيما يخص خطتها المستقبلية للحياة الاقتصادية والسياسية الأمريكية"(٣) وقد فشلت قوة العمل وحدها في تحقيق ذلك ولا يمكن إغفال الدور الكبير الذي لعبه الكونجرس ورجال الأعمال

---

(١) Figures Cited in David A. Morse, "The Role of the labor department," in Heller, ed., Economics and the Truman Administration.

(٢) رأى ترومان أنه لابد من التعامل مع الإضراب ولو حتى عن طريق تدخل الجيش، فقد كتب في مذكراته فيما يخص سياسات التعامل مع الاتحادات (ربيع ١٩٤٦) "أخبروهم أن الصبر قد نفذ – أعلنوا حالة الطوارئ واستدعوا قوات الجيش. وابدأوا في تشغيل الصناعة ووظفوا كل من يريد أن يعمل ، وإذا ما تدخل أي من القيادات العمالية حاكموه عسكرياً". نقلا عن Man Of The People, Hamby، ص ٣٧٨. وكانت تلك المشاعر أكثر من غريبة على شخص مثل ترومان. فقد أسفر الاستقصاء الذي تم إجراؤه بين عمال المصانع في الولايات الصناعية الرئيسية عن أن ٤٢% رأوا أن اتحاد عمال السيارات كان هو المسئول الأول عن إضراب جنرال موتورز، بينما رأى ١٩% فقط أن جنرال موتورز نفسها هي السبب في هذا الإضراب. تم نقل الاستقصاء عن Harris، The Right To Manage، ص.ص ١٤٠-١.

(٣) Plotke، بناء نظام سياسي ديمقراطي، ص ٢٥٣.

من أجل تحقيق هذا الفشل. فعلى الرغم من الحماية المؤسسية التي تمتع بها العمال فإنهم فشلوا في أن يحققوا الآمال التي وضعتها الدولة عليهم بغرض اعتبارهم الشريك الأساسي في الخلف الذي تصورته نظراً لكل هذه المشاكل يمكن القول، إن التوقعات بتقوية أو حتى مجرد المحافظة على التحالف مع قوة العمل وعلى مؤسسات الليبرالية المقيدة بدت بعيدة عن أن تكون الخيار الأمثل.

على أي حال، فقد ثبت أن هذه النظرة المتشائمة والخاصة بمصير العمالة مبالغ فيها بشكل كبير. ففي نفس الوقت الذي كان يتم فيه كبح جماح العمالة على الصعيد المؤسسي قامت إدارة ترومان بعقد مؤتمر إدارة العمال في فترة ما بعد الحرب كان الهدف منه الحصول على ضمانات بعدم توقف الإنتاج خلال فترة التحول. وعلى الرغم من الخوف الحقيقي والتوقعات المتعلقة بتباطؤ النمو في فترة ما بعد الحرب وتوقع كل من هانسين وآخرين الخاص بالدخول الحتمي في حالة من الركود، فإن ترومان لم يتراجع عن خططه.(١)

وقد ضم المؤتمر الذي عقد في الفترة من نوفمبر إلى ديسمبر ١٩٤٥، كلا من العمال ورجال الأعمال ووزارتي التجارة والخزانة. وقد كان تكوين هذا المؤتمر ذا دلالة خاصة حيث حضره كثيرون من ممثلي المنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة من ذوي الرؤى السياسية المحافظة بشكل عام(٢). وعلى الرغم من الحضور المكثف للمحافظين عمل المؤتمر على الدفاع عن حقوق العمال في فترة ما بعد الحرب.(٣) وكما يقول آرثر مكلوير Arthur F.McClure "أثبت هذا

---

(١) Arthur F. McClure, The Truman Administration and Problems of Post War Labor, 1945-1984 (New Jersey: Associated University Presses, 1963).

(٢) Harris, The Right To Manage, pp. 112-13.

(٣) This Interpretation challanges that of Nelson Lichtenstein, who sees the conference as "doomed to failure" and devoid of content. See Nelson Lichtenstein, "From Corporatism to Collective Bargaining: Organizing labor and the Eclipse of Social Democracy in the post war Era," in Fraser & Gerstle, eds.,

المؤتمر ولأول مرة أن الممثلين على المستوى القومي من العمال والمديرين يمكن أن يجتمعوا معاً في مكان واحد دون أن يتجادلوا حول ما إذا كانت المساومات الجماعية شيئاً مرغوباً أم لا "[١] ومع قبول المساومات الجماعية باعتبارها أمراً واقعياً، فإن أثر التشريعات المقبلة المضادة لحقوق العمال سيثبت أن كل شيء محدد بشدة، وبدلاً من الدعوة إلى تدمير الاتحادات العمالية قامت الإدارة بالاعتراف بمشروعية الدور الذي تلعبه تلك الاتحادات وبحقها في الوجود. ولذلك فقد كان هذا المؤتمر ذا دلالة كبيرة ليس بسبب ما تم الاتفاق عليه ولكن لما لم يتم الجدل حوله.

ولكن كان لتلك الأحداث طبيعة محيرة، فعندما تؤخذ حقيقة الظروف الصعبة لسوق العمل وارتفاع معدلات الطلب في الاعتبار، فإن قوة العمل التي كانت تستفيد تقليدياً من دعم المؤسسات الليبرالية المقيدة بدأت تجادل بأن الاتحادات العمالية ينبغي أن تكون مسئولة مسئولية كاملة عن العقود المبرمة بينهم وبين أصحاب العمل، وبذلك لا يصبح هناك دور دولة. وقد بدا أن الاتحادات الآمنة مؤسسياً في فترة الرخاء النسبي تفضل التكيف مع الأوضاع الجديدة بدلاً من أن تدخل مواجهة وصراع.[٢] وقد كان ذلك نتيجة للصورة العامة السلبية عن القوى العامة إلى جانب تزايد قوة الاتجاهات المحافظة في فترة ما بعد الحرب مباشرة. وبدأ العمال يدركون أن الدعم المؤسسي من قبل الدولة قد يمثل قيداً مؤسسياً على مصلحتهم وعلى وضعهم التشريعي الجديد الذي يمكن أن يوفر لهم الرخاء.[٣]

The Rise and Fall of the New Deal Order, p. 131; Lichtenstein, Labor's War At Home, pp.220-1.

(١) McClure, The Truman Administration and the problems of Post -War labor, p.36.

(٢) see Harris, The Right To Manage, pp 129-58; Michael Golfish, The Decline of Organized Labor in the United States (Chicago: University of Chicago Press, 1987).

(٣) يرى Walter Reuther من اتحاد عمال السيارات أن "أنا أُفضل أن أساوم مع جنرال موتورز وليس مع الحكومة.....فجنرال موتورز ليس لديها جيش"

وعلى الرغم من أن رجال الأعمال تقليدياً ضد الدولة وتدخلها، والنصير الرئيسي للعقود العمالية الحرة، فإنهم بدأوا في تفسير نظرتهم إلى الدولة، وبدلاً من أن ينظروا إلى دور الدولة على أنه متحيز وتدخل غير محمود في أعمالهم، كما بدأ رجال الأعمال في إدراك أهمية تدخل الدولة لكبح جماح العمال أي أن الاعتراف بالوظيفة الرئيسية للاتحادات العمالية سيمكن منشآت الأعمال من تحديد نواحي نشاط الاتحادات في نواحٍ أخرى بالطرق التشريعية، وهنا يظهر منطق قانون تافت هارتلي Taft-Hartley.(١) وبذلك تحقق تلاقي العقول. وقد حدث هذا التحول نتيجة تغيير أفكار رجال الأعمال والعمال حول المصالح الخاصة بكل منهما في خلال العقد الماضي حيث رأيا ضرورة أن يتشاركا في وضع الشكل المؤسسي الجديد عن طريق إعادة تشكيل مصالحهما وفقاً لهذه الأفكار الجديدة. وبعد تمرير مشروع قانون تافت هارتلي Taft-Hartley وقانون الإجراءات الإدارية، لم يقم أي من رجال الأعمال بالدعوة إلى مزيد من التشريعات التي تعمل على الحد من دور الدولة والاتحادات العمالية. وأصبحت الاتحادات العمالية من ناحية أخرى ولأول مرة آمنة مؤسسياً، وبعد انحسار موجة الإضرابات الغامة التي سادت في فترة ما بعد الحرب، قامت تلك الاتحادات بتحديد وحصر أهدافها فقط في ما يمكن أن تقبله وتنفذه منشآت الأعمال.

وقد عملت معظم المؤسسات الرئيسية على استغلال هذا التحول الفكري الجديد عن طريق ربط العمال بعقود طويلة الأجل وذلك بهدف تحقيق المزيد من

, "Are we Moving Towards a Government Walter Reuther UAW Press release Controlled Economy?" May 30, 1946, quoted in Lichtenstein, "For Corporatism to Collective Bargaining," p.140

(١) For a discussion of the evolution of business and labor attitudes in the immediate postwar era, see Harris, The Right to Manage, pp.105-29; Vatter, The United States Economy, pp.125-7. The basis of Taft-Hartley was declaration of principles adopted by NAM at its 1945 annual conference. See Harris, The Right To Manage, pp.121-3, for a list of these principles.

الاستقرار المؤسسي. ويقول نيلسون ليتشتينستين Nelson Lichtenstein إن المفتاح الرئيسي لتحقيق ذلك كان عن طريق إبرام عقد (تعديل تكلفة مستوى المعيشة)Cost Of Living Adjustment COAL وقد تم العمل وفقاً لهذا العقد في جنرال موتورز لأول مرة في عام ١٩٤٨، وتم قبوله من جانب اتحاد عمال السيارات على غير المتوقع في عام ١٩٤٩، وبذلك أصبح ذلك العقد هو المعيار القياسي للعقود المبرمة بين العمال ورجال الأعمال على المستوى الصناعي. ونتيجة لزيادة الإنتاجية فقد تم زيادة الأجور بطريقة متمشية مع زيادة الأسعار، وقد تضمن هذا العقد موافقة الاتحادات العمالية على أن طبيعة توزيع الفائض وإن لم تكن عادلة فهي على الأقل مقبولة. ونتيجة لذلك لم يقم العمال بالدعوة إلى مزيد من التدخل من قبل الدولة.(١)

وقد أدى فشل العمال في تحقيق مطالبهم عن طريق الإضراب ونجاحهم في تحقيق مكاسب جيدة عن طريق التكيف مع الأوضاع إضافة إلى إدراك رجال الأعمال ضرورة وجود علاقات صناعية قوية بينهم وبين العمال إلى بناء نظام جديد في فترة ما بعد الحرب كان أكثر صرامة من النظام الذي كان سائداً في فترة الثلاثينيات. وقد نجح رجال الأعمال في الحد من الأفكار التي تدعم زيادة الإنفاق الحكومي في حالة الركود كما نجحوا في كبح جماح العمال.و كان ثمن تلك التغييرات هو التكيف مع المؤسسات الليبرالية المقيدة الضعيفة، وهي الليبرالية التي تحكم فيها رجال الأعمال بشكل كلي في نهاية الأمر.

---

(١) على وجه الخصوص، التوسع في الخدمات الصحية، وهو الشيء الذي تزعم مجلس المنظمات الصناعية الدعوة إلية، وقد أصبح نظام الرعاية الصحية يمول من قبل الشركات الخاصة بدرجة أكبر من التمويل الحكومي. وأصبحت المعاشات والتأمينات الصحية مخصخصة وأصبحت الشركات مسئولة عن دفعها بقيمة متماشية مع الأسعار السائدة. وهو الشيء الذي أدى لعدم وقف التعامل وفقا لعقود الـ COLA .

Lichttenstien, "From Corporatism to Collective Bargaining," pp.142-4. See

الحد من الليبرالية الأمريكية: سياسة أفكار رجال الأعمال

على الرغم من تغلب رجال الأعمال على الأفكار التي تدعم زيادة الإنفاق الحكومي في حالة الركود إضافة إلي تزايد قدرتهم على التحكم في العمال، فإنهم واجهوا مشكلة جديدة، وهي إيجاد مجموعة جديدة من الأفكار التي ستجنبهم عثرات تطبيق سياسات (حرية العمل) أو عدم التدخل Laissez Faire في المستقبل. وقد كانت لجنة التنمية الاقتصادية Committee For Economic Development (CED)هي مؤسسة الأعمال الرئيسية التي قامت بوضع هذه الأفكار، وقد قامت هذه اللجنة بالمعارضة الضمنية للإصلاح الاقتصادي، خاصة في ظل الاقتصاد الذي كان يحقق ربحية ومكاسب لأول مرة منذ عشر سنوات، فقد رأت تلك اللجنة أن تلك الأوضاع الاقتصادية لن تكون في صالح رجال الأعمال على المدى الطويل. ويقول روبرت ديوبري Ronald Deupree رئيس اللجنة في عام ١٩٤٢ أن: "التحديات التي ستواجهها بيئة الأعمال بعد انتهاء الحرب لن يكون من الممكن مواجهتها بفلسفة حرية العمل وعدم التدخل والتي تعمل على عدم التحكم في قوى العرض والطلب"(١). فقد أدركت تلك اللجنة حقيقة خطورة المعارضة الدائمة لأي تشريعات خاصة بالتغييرات الاجتماعية على أساس أنها غير دستورية أو غير أخلاقية أو غير متمشية مع الطبيعة البشرية.(٢) وقد رأت تلك اللجنة ضرورة وجود بدائل سياسية متماشية مع الأفكار الاقتصادية التي تم توليدها. وقد ارتبطت تلك البدائل بضرورة البعد عن الأفكار المتعلقة بإعادة التوزيع والأفكار المتعلقة بضرورة زيادة الإنفاق الحكومي عند الركود. وقد تم تحقيق ذلك عن طريق العمل وفقاً لمجموعة جديدة من الأفكار الاقتصادية والتي أطلق عليها كولينز فلسفة "مهارة النمو الفردي" Growthmanship

---

(١) Ronald Deupree, meeting of Business Advisory Council Research Committee, April 7-8, 1945, quoted in Collins, The Business Response to Keynes, p.182.

(٢) Harris, The Right to Manage, p.182.

وقد تكونت الأفكار الخاصة بنموذج النمو المرتبط بالأفراد في اقتراحين تقدمت بهما لجنة التنمية الاقتصادية في ١٩٤٧. فقد رأت اللجنة في العرض الأول أن الموازنة والضرائب هما الموضوعان الأساسيان اللذان اعتمد عليهما رجال الأعمال للوصول إلى بيئة أكثر تعاطفاً مع أعمالهم وذلك على عكس الوضع الذي كان سائداً في الثلاثينيات. أما العرض الثاني فقد ارتبط بالسياسات المالية والنقدية التي ستعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي بشكل كبير، وقد دعت إلى ضرورة الانتقال من العمل وفقاً للسياسات النقدية الثابتة إلى العمل وفقاً لسياسات مالية أكثر مرونة، وهي الخطوة التي تحققت في ١٩٥١ نتيجة لما عرف بـــاتفاقيات البنك المركزي والخزانة Fed-Treasury accord. وفي فترة ما بعد الحرب مباشرة كان العرض الثاني ذا دلالة أكبر حيث إنه أدى إلى إحداث تغييرات مؤسسية كبيرة في العلاقة بين الدولة ومنشآت الأعمال.(١)

وقد استطاع العرض الأول والخاص بالضرائب والموازنة أن يوضح وبشكل محترف الخطورة المرتبطة بظهور الشيوعية والاتحاد السوفيتي والتهديد الناجم عنها والذي يمكن أن يؤدي إلى كساد جديد. وقد رأت اللجنة CED أن الطريقة الوحيدة المضمونة للحفاظ على الرأسمالية الأمريكية على المدى الطويل تكمن في مسئولية الدولة عن ضمان مستويات مستقرة ومعقولة من العمالة المقررة بموجب قانون العمالة وأن يصبح ذلك أحد الأهداف الدائمة والسليمة للسياسات المعاصرة. وقد أدركت تلك اللجنة كذلك أن "جوهر مشكلة الضرائب يكمن في تحقيق الرغبة في إصلاح أوضاع الموازنة بهدف تخفيض حجم الدين القومي، مع العمل في نفس الوقت بالطاقة القصوى من الإنتاجية وفرص العمل"(٢) وحقيقة

(١) Committee for Economic Development, Taxes and The Budget: A Program for Prosperity in a Free Economy (New York: Commetee For Economic Development, 1947). For commentaries on the CED report, see Collins, The Business Response to Keynes, pp. 27-31.

(٢) Collins, The Business Response to Keynes, p. 131.

الأمر أن تلك اللجنة رفضت العمل وفقاً لمذهب السياسات المالية السليمة والذي يتبع مذهب الموازنات السنوية المتوازنة، واتجهت نحو العمل وفقاً لسياسات الضرائب التي هدفت إلى تحقيق التوازن في دورات الأعمال. قد كان الجزء الأكثر أهمية في تقرير تلك اللجنة على أية حال مرتبطاً بضرورة الوصول إلى "سياسات خاصة بالعمل على استقرار الموازنة".

ووفقاً لتلك المعادلة أصبح المعدل المستهدف للبطالة هو ٤% وتم تحديد معدلات الضرائب بطريقة تضمن الوصول إلى هذا المستوى من البطالة. ففي حالات الانتعاش، سوف تزداد الإيرادات، مما سيسمح بتراكم الفائض، ويؤدي في نهاية الأمر إلى تخفيض الضرائب، وسوف تزداد التحويلات، ومن ثم سوف يتناقص الفائض. ويمكننا أن نقول إن تلك اللجنة استطاعت أن تبتكر ما عرف بـــفكرة "الاستقرار التلقائي" وذلك في الفترة التي تلت الحرب . ويقول كولينز

...... لتحقيق حدوث العجز في الأوقات العصيبة والفائض في أوقات الرخاء، عملت اللجنة على إيجاد أرضية مشتركة بخصوص العمل على توازن الموازنة حيث عملت على إيجاد حل وسط بين الساعين إلى تحقيق التوازن السنوي في الموازنة بغض النظر عن تراكم الثروة والعاملين على تحقيق مصالحهم عن طريق إعطاء الحكومة القوة الكافية لمتابعة مستويات الإيرادات والمصروفات لتتمكن من العمل وفقاً لظروف الحاضر أو تلك الظروف المتوقعة في المستقبل.[١]

وقد بنيت تلك الأرضية على حقيقة أنه أصبح هناك ضرورة سياسية معنية بعدم الدخول في حالة من حالات الكساد مرة أخرى إضافة إلى رغبة رجال الأعمال في عدم إعطاء الدولة القدرة الكاملة على التحكم في الأوضاع المالية في الاقتصاد. وقد رأى رجال الأعمال أن السياسات المالية لابد أن تكون سلبية ومعتمدة على جانب الإيرادات وليس على جانب الإنفاق. وبدلاً من أن تقبل تلك

(١) المصدر السابق، ص ١٣٥.

اللجنة بحدوث العجز وكأنه شيء لابد منه كما كان الحال بالنسبة للأفكار المتعلقة بقبول زيادة الإنفاق الحكومي حالة الركود، فإن العروض التي تقدمت بها اللجنة أكدت على ضرورة استقرار معدلات الضرائب والاعتماد على الإنفاق الناتج عن تحقيق النمو. وقد أدت تلك الأفكار الاقتصادية الجديدة إلى التبرؤ التام من أفكار زيادة الإنفاق الحكومي في حالة الركود.(١)

فقد عملت السياسات المعتمدة على الموازنة والضرائب بعناية على تجنب جميع المظاهر المرتبطة بسياسات الركود ومنها الحاجة الدائمة إلى زيادة دور الدولة وما إلى ذلك.... وعملت على بناء شكل جديد من الليبرالية المقيدة المحدودة كبديل لذلك. وقد أدى ذلك النظام إلى خلق نوع من الاستقرارغير المسبوق في معدلات الاستثمار والربحية حتى أصبح من الممكن التنبؤ بها، ولكن في نفس الوقت كان هناك ضرورة لتقبل الحقائق السياسية المتعلقة بالمساومات الجماعية والتوسع في دور الدولة.

وقد تقبلت الدولة تلك العروض نتيجة للمعارك القانونية التي قام بها رجال الأعمال وموقف العمال غير المحدد. ويرى هيربيري ستين Herbery Stein أن التقرير الذي أعدته اللجنة في ١٩٧٤ قد أثر وبشكل كبيرعلى المناقشات الخاصة بالأوضاع والأفكار وسياسات المالية العامة في العقدين التاليين لتلك الفترة. وقد نتج هذا في التأثير على الأفكار الطموحة وعلى الأشخاص الذين قاموا بهذا الطرح وعلى الرؤية التي روجتها اللجنة والخاصة بالسياسات الاقتصادية التي احتوى عليها التقرير.(٢) وقد بدت تلك الأفكار الجديدة مناسبة للدولة حيث إنها عملت على

---

(١) وعلى سبيل المثال، استنتج هذا التقرير أن اعتماد النفقات على الإيرادات، "هو الشيء المخيف المتعلق بلانهاية الإنفاق من قبل الحكومة" Committee For Economic Development, Taxes and the Budget, p.30

(٢) Stein، Fiscal Revolution، ص. ٢٢٧. يرى Stein أن العروض المقدمة من قبل لجنة التنمية الاقتصادية لم تكن بصدد تفسير الشروط والأوضاع الاقتصادية السائدة وبذلك افتقدت

تقوية دورها فيما يخص المجال الاقتصادي، حتى وإن كان هذا الدور ذا طبيعة سلبية أكثر من كونه تفاعليا. وقد أدى البرنامج الخاص بلجنة التنمية الاقتصادية والذي ركز على ضرورة العمل من أجل تحقيق معدلات مقبولة من النمو بدلاً من التركيز على معدلات الطلب إلى تقريب وجهات النظر بين رجال الأعمال والدولة. وقد تم التوصل إلى تلك التسوية عن طريق إنشاء مجلس جديد عرف "بمجلس الاستشاريين الاقتصاديين" Council Of Economic Advisors (CEA) والذي كان تحت رئاسة ليون كيسيرلينج Leon Keyserling.

وقام هذا المجلس باكتشاف ما أطلق عليه الخلل الخاص بمنطق قانون التوظيف. فقد كان الخطأ من وجهة نظر المجلس يكمن في تحديد الحالة الاقتصادية وفقاً لمعدلات البطالة باعتبارها مؤشراً رئيسياً على الرفاهة الاقتصادية وليس وفقاً لمعدل النمو الذي يحققة الاقتصاد.(١) فالمنطق وراء الاعتماد على معدلات النمو بسيط: النمو سيؤدي إلى تحفيز توليد المزيد من معدلات الربحية مما سيؤدي إلى التوسع في الأسواق وفي نفس الوقت دعم الاستهلاك. الاعتماد على فكرة تحقيق النمو يعتمد أن سيقوم بحل النزاع القائم منذ قديم الأزل بين المساواة الاجتماعية والحوافز الاقتصادية وهو الصراع الذي أدى إلى إعاقة تحقيق التقدم والنمو الاقتصادي لفترات طويلة في اقتصاد ديناميكي.(٢)

القدرة على وضع السياسات الملائمة. فقد كانت تلك العروض مصممة بحيث تناهض الأفكار المتعلقة بزيادة الإنفاق الحكومي في أثناء الركود. ويرى Bailey في مناقشاته الـدائرة حـول تمرير لائحة موراي Murray أنه "اعتقد أن الأفكار المالية الواردة في التحليلات الخاصة بـ Keynes-Hasnsen لم تكن واقعية بأي حال " وكان الدفاع عنها هو الأولوية القصوى لرجال الأعمال. Bailey، Congress Makes a Law، ص ٤٥.

(١) النقطة الرئيسية التي ركزت عليها لجنة التنمية الاقتصادية هي أنه من الممكن أن يكون معدل الدخل القومي في ١٩٤٧ أقل منه في ١٩٤٥ ولكن الاقتصاد سيتمتع بمعدلات توظيف أكبـر. وفي تلك الحالة هل سيكون الاقتصاد في حالة أفضل أم أسوأ؟؟

(٢) U.S Council of Economic Advisors, Business and Government: Fourth Annual Report to the President (Washington: U.S government Printing Office, 1949), p.6.

وقد كانت تلك التصورات دائمة الوجود في التقارير الخاصة بلجنة التنمية الاقتصادية وأصبحت هي محور التفكير الرسمي في الفترة من ١٩٤٧ إلى ١٩٥٠. ففي عام ١٩٤٩ قام كيسيرلينج بوضع الأرقام الخاصة "بنموذج النمو المرتبط بالأفراد". وقد ذكر هامبي Hamby تفاصيل ذلك النموذج كالتالي "بافتراض أن معدل النمو السنوي وصل إلى ٣% مع ثبات معدلات الصرف الخاصة بالدولار، فإن الناتج المحلي الإجمالي سيقفز من ٢٦٢ مليار دولار في عام ١٩٤٨ إلى ٣٥٠ مليار دولار بحلول عام ١٩٥٨، وسيرتفع الدخل القومي من ٢٢٦ مليار دولار إلى ٣٠٠ مليون دولار...... وبذلك سيصبح من الممكن تقليل معدلات الفقر بدون الحاجة إلى العمل على إعادة توزيع الدخل. فالإصلاح لا يتطلب ضرورة وجود نزاع اجتماعي."(١) ومن المثير للدهشة أنه إذا ما تم إرجاع الأمور لعام ١٩٣٧ يمكن القول، إن الدخول في حالة مفاجئة من الكساد هو الذي أدى لقبول مثل تلك الأفكار.

وقد أراد ترومان أن يحتفظ بالمسار بعيداً عن حالة التضخم التي حدثت بعد الحرب وكان مضطراً أن يخوض معارك مع الكونجرس حول التحكم الزائد في الأسعار عام ١٩٤٦، وحول تخفيض الضرائب، ومدى سرعة خطى التحول. واستجابة لتصويت الجمهوريين لصالح العمل على تخفيض الضرائب في ١٩٤٨ – والذي كان من وجهة نظر لجنة التنمية الاقتصادية سيؤدي إلى المزيد من التضخم– حاول ترومان أن يحصل على ٤ مليار دولار من الاقتصاد عام ١٩٤٩. وعلى أي حال، ففي أواخر عام ١٩٤٨ بدأ الاقتصاد في التباطؤ من جديد وأثيرت

---

(١) Alonzo L. Hamby, "The Vital Center, the Faire Deal, and the Quest for a liberal Political Economy," American Historical Review 77 (3) (1972) p. 664, my italics,

وقد قام كيسيرلينج Keyserling بتلخيص الحكمة وراء الركيزة الجديدة الخاصة بالنمو، "مبدأ النمو الاقتصادي....لا يعد فصلاً في هذا الكتاب. فالنمو هو معنى اقتصادي أساسي......يعني المزيد من السلع والخدمات..... وهو مصدر الثروة الحقيقية." انظر

Keyserling, "The View from the council of Economic Advisers," in Heller, ed., Economics and The Truman Administration, p.85.

المخاوف حول الدخول في حالة جديدة من الركود وكان ما أدى إلى تعزيز تلك الأفكار الجديدة هو أن المثبتات الذاتية التي اقترحتها لجنة التنمية الاقتصادية CED، والتغيرات الضريبية التي تطلبتها الحرب والتحويلات التي قامت بها مؤسسات التأمينات الاجتماعية. والموازنة الجديدة المتعلقة بتوفير فرص كبيرة للعمل .... أدت جميع تلك العوامل السابقة إلى عدم تحول الركود إلى كساد. ولم تصبح هناك حاجة إلى وجود سياسات مالية نشطة وعلى ما يبدو أن فكرة الاستقرار الذاتي التي تبنتها اللجنة كانت تؤدي ما هو مطلوب منها على وجه التحديد. ويقول ستين Stien إن "الفائض السنوي في الموازنة والذي بلغ إلى ٣,٨ مليار دولار في الربع الأخير من عام ١٩٤٨، تحول إلى عجز بقيمة ٣,٩ مليار دولار في الربع الثاني من عام ١٩٤٩"[١] وقد مر الركود ولم تقم الدولة بفعل أي شيء تجاهه.

وفي عام ١٩٥٠ قامت لجنة التنمية الاقتصادية بإصدار تقرير فرحة بنجاح الأفكار التي نادت بها والذى كان عبارة عن منشور خاص برؤية النسخة المحددة من الليبرالية الأمريكية المقيدة وهي الليبرالية التي تم بناؤها على الأفكار الخاصة بلجنة التنمية الاقتصادية والمجلس الاستشاري التابع لها وليس على متطلبات الدولة والعمال. وقد تضمن التقرير أربع أفكار رئيسية متعلقة بالنظام المؤسسي الجديد وهي : "قدرة اقتصادنا القومي على تحقيق النمو ويجب أن يستمر في تحقيقه، ..... ولابد من أن تمتد مزايا وفوائد هذا النمو إلى جميع المجموعات ..... وذلك لأن هذا النمو لن يتحقق تلقائياً فهو لن يتحقق إلا بالعمل الشاق ......و لهذا السبب لابد أن تعمل السياسات المالية الموضوعة من قبل الدولة بهدف تحقيق هذا النمو"[٢] وفي ضوء أفكار التحول الجديدة، أصبح هناك نوع من التكرار في المؤسسات

(١) Stein, Fiscal Revolution, pp. 239 See.
(٢) المجلس الاقتصادي الاستشاري الأمريكي، الحكومة والأعمال، ص ١٣. عمل هذا التقرير على تحليل طرق إدارة لجنة التنمية الاقتصادية ومؤتمرات العمال التي أجرتها.

الجديدة التي تم استحداثها بغرض التحكم في الاقتصاد حيث إنها كلها ركزت على رفض الأفكار المتعلقة زيادة الإنفاق الحكومي في أوقات الركود وعلى التأكيد على عدم أهمية المؤسسات المتبنية لأفكار الركود الكلاسيكية القديمة.

ويحلول عام ١٩٥٠، ولأول مرة منذ ثلاثين سنة تم تكوين تحالف بين الدولة ورجال الأعمال حول مجموعة الأفكار الاقتصادية الجديدة والنظام المؤسسي المرتبط بها وهو النظام الذي استمر العمل به في العشرين عاماً التالية. وقد ركزت تلك الأفكار الجديدة على العمل وفقاً لمجموعة من الأفكار الاقتصادية المشتركة ولسياسات مالية سلبية مع معدلات ضريبية ثابتة مما سهل عملية تكوين نتائج إيجابية لكل من رجال الأعمال والعمال. وقد سعت الدولة إلى الحفاظ على معدلات النمو عن طريق العمل على صيانة المؤسسات الداعمة لهذا الشكل التوزيعي الجديد، يمكن للدولة العمل على الحد من الصراعات المرتبطة بالتوزيع في نفس الوقت الذي ستعمل فيه على مراقبة نواحي النشاط المرتبطة برجال الأعمال من جهة وبالعمال من جهة أخرى. ويحصل رجال الأعمال على عائد ثابت على الاستثمار، ومع العمل على التوسع في الأسواق المحلية والعالمية، كما سيتم العمل على تحقيق أوضاع سلمية في التعامل مع العمال. في حين يحصل العمال على الشرعية، والاعتراف الكامل بحقوقهم، وعلى الضمان المؤسسي، وعلى ارتفاع حقيقي في معدلات الأجور الخاصة بهم.

وبدا من الواضح أن تلك الليبرالية المقيدة أصبحت في مأمن من أي هجمات متوقعة من المحافظين. فلم تصبح هناك أية تشريعات جديدة مضادة لحقوق العمال، كما لم تكن هناك أي محاولات لإلغاء التأمينات الاجتماعية، وأصبحت الدعوة إلى تحقيق النزاهة المالية والتوازن في الموازنات لا تلقى سوى آذان صماء.[١] والأكثر

---

(١) كانت هناك بعض الاتفاقيات الاستثنائية المتعلقة بالسندات المصدرة عن البنك المركزي والتي عملت على تحرير البنك المركزي من الدور الذي كان يقوم به أثناء الحرب كبنك مركزي

أهمية هو أنه تم التعامل وفقاً لتلك الأفكار والسياسات الجديدة طوال فترة الخمسينيات وهي الفترة التي استولى فيها الحزب الجمهوري على الحكم تحت رئاسة دوايت أيزينهاور Dwight D. Eisenhower. وذلك في الوقت الذي تحولت فيه الأولويات الاقتصادية الرسمية خلال الخمسينيات من التركيز على تحقيق معدلات ثابتة من النمو إلى التركيز على الحفاظ على معدلات متدنية من التضخم إضافة إلى الحفاظ على الحجم المطلق للموازنة، وفي حقيقة الأمر أن الوقفة المتعلقة بالأوضاع المالية في ذلك الوقت اختلفت عما كانت عليه في وقت حكم ترومان. وعلى الرغم من اتجاه الدولة أثناء حكم أيزينهاور إلى التركيز بشكل أكبر على التضخم وعلى المواقف النقدية الأكثر صرامة، فإنه بحلول الكساد من جديد في الفترة ما بين ١٩٥٤ و١٩٥٧–٨ لم يكن هناك اختلاف جوهري عن الأفكار والممارسات التي تم تبنيها في أواخر الأربعينيات.[١] ففي حقيقة الأمر أنه بعد عام ١٩٥٠، لم تكن هناك ضرورة لاستمرار تشجيع فكرة الاعتماد على النمو وخصوصاً بعد اندلاع الحرب الكورية وما أدت إليه من توفير أكثر من حافز لذلك وذلك وفقاً لرأي هامبي Hamby.[٢] وبعد عودة الديمقراطيين للحكم قام جون كينيدي John F. Kennedy مع والتر هيلير مع Walter Heller بالتشديد على فكرة النمو الحتمي ووضعها أساساً للسياسات الاجتماعية التي كان مخططاً لأن يتم العمل وفقاً لها.[٣] وفي محاولة لصياغة ما قاله توماس كوهن Thomas Kuhn، حيث قال إن الولايات المتحدة قد دخلت عصر العلوم الطبيعية على ما يبدو، حيث لم تعد الأسئلة الكبرى لقمة سائغة. ولكن وعلى أي حال، فإن المظاهر قد تكون خادعة.

مستقل مسئول عن إبقاء الحصول على القروض رخيصا. وقد تم إثبات أهمية هذا التغيير المؤسسي بعد خمسة وعشرون عاما.

(١) Stein, Fiscal Revolution, pp. 328-45 See
وذلك لمزيد من المناقشة حول فترة حكم أيزينهاور وكيفية استجابته لركود عام ١٩٥٨

(٢) Hamby, Man Of The People, p. 500.

(٣) المصدر السابق.

الفصل الرابع

بناء الليبرالية السويدية المقيدة

تختلف الأفكار الاقتصادية السويدية اختلافا كبيرا عن نظيرتها الأمريكية. ومع ذلك على الرغم من اختلاف نقاط البداية بالنسبة لمجموعتي الأفكار، شهد عام ١٩٤٣-١٩٤٤ تلاقيا كبيرا في الأفكار الأمريكية والسويدية إلى درجة ملحوظة. فالأفكار الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية تنتشر ويتم توظيفها بطريقة أقرب إلى المصادفة، ولكن في السويد فإن التعامل مع الأفكار الاقتصادية هو شيء ذو طبيعة شديدة الوضوح. فيرى بيني كارلسون Benny Carlson أن " عقد العشرينيات كان هو مهرجان الممارسات الاقتصادية الليبرالية "[١]. فقد سيطرت الأكاديميات الاقتصادية في السويد على تفكير كل من العامة والخاصة فيما يتعلق بطبيعة عمل الاقتصاد وعلاقته بالدولة. وللأسف ونتيجة لفشل المذاهب الليبرالية الكلاسيكية في الخروج من حالة الكساد بدأت مجموعة من شباب الدارسين في مدرسة ستوكهولم للاقتصاد Stockholm School Of Economics بوضع وتطوير أفكار بديلة متعلقة بمعدلات تخفيض الاستهلاك والبطالة. واستطاع هؤلاء الاقتصاديون - على الرغم من أن كثيرًا منهم لم يكونوا ديمقراطيين اشتراكيين - أن يحولوا أفكارهم إلى سياسات بطريقة سريعة نتيجة لارتباطهم بعلاقات مؤسسية مع الحزب الاشتراكي الديمقراطي السويدي Socialdemokratiska Arbetareparti (SAP).[٢] ولكن وعلى أي حال، وقبل تحليل كيفية تأثير تلك السياسات على النظام المؤسسي السويدي لا بد من التركيز على الاختلاف في مسارات التنمية السياسية بين الولايات المتحدة الأمريكية والسويد.

---

(١) Benny Carlson, "The long Retreat: Gustav Cassel and Eli Heckscher on the ' New Economics of the 1930's," in Lars Jonung, ed., Sewdish Economic Though: Explorations and Advances (London: Routledge, 1987), p. 157.

(٢) On the adaptation of Stockholm School Ideas by the SAP, see Sheri Berman, The Social Democratic Moment: Ideas and Politics in the Making of Interwar Europe (Cambridge: Harvard University Press, 1998), pp. 164-6; Carl G. Uhr, "The Emergence of the ' New Economics' in Sweden: A Review of a Study by Otto Steiger," History of Political Economy 5 (1) (1973).

أولاً، وعلى النقيض من جميع الدول الصناعية الكبرى، كان الحزب الديمقراطي اليساري "الحزب الاشتراكي الديمقراطي" SAP هو الحزب المسيطر الذي استحوذ على السلطة لأكثر من ٨٠% من الوقت منذ بداية زيادة القاعدة الانتخابية في عام ١٩١٨. وفضلاً عن ذلك، وعلى عكس الأوضاع السائدة في معظم الدول الأوربية فإن الحزب الاشتراكي سبق وسجل ولأول مرة في التاريخ تكوين الحزب البرجوازي الأول "المختص بالطبقة الوسطى " بنحو ثلاثة عشر عاماً. كما يقول جوران ثيربورن Goran Therborn في هذا السياق إن هذه الخطوة أعطت الحزب ميزة كبيرة من ناحية القدرة على حشد التأييد بين الطبقة العاملة أكثر من أي حزب آخر في الدولة.(١) ثانياً: كان التأخر في التصنيع السويدي يعني تزايد قوة الطبقة العاملة بشكل كبير، مما شجع على وجود حركة قوية للنقابات العمالية ذات تحركات قوية شديدة الارتباط بالحزب الاشتراكي الديمقراطي. وإذا ما تم وضع هذين العاملين في الاعتبار، يمكن القول إن الحزب قد تمكن من وضع الخطوط الرئيسية للسياسات في السويد بشكل عام. ومقارنة بالأوضاع في البلدان الأوربية الأخرى ركزت السويد على الحزب البرجوازي واعتبرته الحزب الذي يمثل المصالح القومية الحقيقية.(٢) وقد أدت تلك المزايا المؤسسية الممنوحة لذلك الحزب إلى وضع أجندة للحوكمة في فترة ما بعد الحرب كما مكنته من صياغة السياسات في الإطار الخاص بالعمل الديمقراطي الاشتراكي.

وعلى الرغم من أن اتحاد العمال السويدي Landsorganisationen i sverige (LO)، قد تم تشكيله في عام ١٨٩٨، كما تم إنشاء اتحاد أصحاب الأعمال السويديين Svenska Arbetsgivareforeningen (SAF) في عام ١٩٠٢ فإن تلك

(١) Goran Therborn, “A Unique Chapter in the History of Social Democracy,” in Klaus Misgeld, Karl Molin, and Klas Amark, eds., Creating Social Democracy: A Century of the Social Democratic Labour Party in Sweden (University Park, PA: Pennsylvania State Press, 1992).

(٢) المصدر السابق.

المؤسسات كانت ضعيفة وكانت قاصرة فقط على رد الفعل وذلك في الجزء الأول من القرن. وعلى الرغم من ميزة التعبئة التي تمتع بها الحزب والقدرة التي اكتسبها على حشد الرأي العام حوله في مطلع القرن، فإنه كان يعاني من انقسامات داخلية ناتجة عن حقوق الاقتراع والتصويت. وفي هذا السياق كان الحزب يعمل على حشد العمال ليس من أجل العمل على تحقيق الاشتراكية ولكن لأغراض أخرى للنضال من أجل حرية الانتخابات في الانتخابات الديمقراطية. فالعمل على التحكم في الدولة كان هو التكئة الرئيسية لتحقيق الإصلاح من وجهة نظر هذا الحزب.

ونتيجة لذلك، هناك نوعان من التحليلات عند التحدث عن التغييرات المؤسسية في السويد. التحليل الأول خاص: بنظرية الحزب الاشتراكي الديمقراطي والمتعلقة بالمادية التاريخية كاتجاه إصلاحي. والتحليل الثاني: خاص باتجاه الحزب لتحقيق الديمقراطية والدولة. وكما كان منوطاً بالحزب الديمقراطي في الولايات المتحدة الأمريكية أن يبني المؤسسات الاقتصادية الملائمة للوصول إلى كافة أرجاء الأمة كاستجابة لأول مرة لحالة الكساد، فإن الحزب الاشتراكي الديمقراطي السويدي أيضاً كان منوطاً به بناء المؤسسات السياسية المتمشية مع التصورات القومية وذلك كنوع من التمهيد للتنمية التي ستحدث على المستوى المؤسسي ككل فيما بعد.

الحزب الاشتراكي الديمقراطي وفكرة الديمقراطية الاشتراكية

حدث نوع من الانقسام المبكر داخل الحزب بين الأفكار الماركسية والأفكار الإصلاحية. فبحلول عام ١٩١٠ تحولت الأفكار داخل الحزب من نموذج الصراع الطبقي إلى النموذج الاشتراكي المعتمد على المبادئ الإنسانية والعدالة في التوزيع.[١] وكانت الشخصيات المهمة في الحزب في أوائل العشرينات ترى أن ماركس

(١) See Jae-Hung Ahn, "Ideology and Interest: The Case Of Swedish Social Democracy, 1886-1911," Politics and Society 24 (2) June (1996); Tim Tilton,

وإنجليز Engels لم يتمكنا من التنبؤ بالتطورات التي حدثت في السنوات الأخيرة...... ونتيجة لذلك يمكن اعتبار أن الاشتراكية هي مبدأ لم يتم إثباته .... ولكنها من المثاليات التي يمكن تطبيقها.(١) ولكي يتم تطبيق تلك الفكرة لم يكن من الممكن انتظار التاريخ ليوفر الظروف السليمة لتطبيقها. ولن يكون من الممكن تطبيق الاشتراكية إلا عن طريق العمل وفقاً لخطوات عملية محددة وذلك إضافة إلى التفاعل مع الظروف المختلفة. ولذلك في الحالة السويدية لم يكن من المهم الانخراط في التفاصيل النظرية على ما قدر ما كان من المهم أن يتم التركيز على السياسات التي يتطلبها العمل اليومي. وبذلك يمكن القول إن الحزب لم يركز على المبادئ النظرية بشكل خاص ولكنه ركز على الفكرة كلها بشكل عام. ويقول "ألبين هانسين" Albin Hansson في هذا السياق إن "الاشتراكية المجتمعية لن تأتي إلينا إلا بعد تعليم العامة وبعد أن يتم تغيير الطرق المتبعة في التفكير".(٢)

وقد كان الوضع في الحزب الاشتراكي الديمقراطي السويدي مغايراً لنظيره الألماني، حيث إن الأخير لم يكن قد تخلى عن أشباح الأيديولوجية المادية التاريخية حتى حلول عام ١٩٥٩ وذلك في الوقت الذي تجنب فيه الحزب السويدي التعمق في تلك الأمور الفلسفية في رحلته مع النضال حول حقوق الانتخاب العامة في مطلع القرن الماضي.(٣) وتحت الضغط الذي مارسه الجناح اليساري في الحزب. والذي كان يهدف من خلاله إلى تحقيق نشأة الاشتراكية عن طريق الثورة ومن خلال بناء النقابات العمالية القوية التي كانت مواقفها السياسية تتجه نحو ما أطلق

The Political Theory of Swedish Social Democracy: Through the welfare State to Socialism (Oxford: Oxford University Press, 1990).

(١) Ernst Wigforss, Vision Och verklighet (Stockholm: Prisma, 1971), p.16, quoted in Berman, The Social Democratic Moment, pp.48-9.

(٢) Per Albin Hansson. Quoted in Berman, The Social Democratic Moment, p.53.

(٣) For discussion of the comparison of the Swedish and the German social democratic parties' intellectual evolutions, see Berman, The Social Democratic Moment passim; idem, "Path Dependency and Political Action: Re-examining Responses to the Depression," Comparative Politics 30 (4) (1998).

عليه فلاديمير لينين "وعي النقابات العمالية "، وقد رأت قيادة الحزب أن تطبيق تلك الأفكار هو الوسيلة الوحيدة الممكنة لتنمية المواقف الفكرية والقوى الإنتاجية لدى العمال وأن تلك الأفكار هي التي ستجعل من مصالح العمال جزءً لا يتجزأ من التحركات الجماعية نحو تحقيق الاشتراكية. ولكن تم إثبات أن الطرق الثورية أو الطرق الخاصة بالانسحاب في حد ذاتها لم تحقق أي نجاح.(١)

ووفقاً لذلك المنظور، لم يعد من الممكن تبني فكرة أن الدولة في المجتمعات الرأسمالية هي أداة في يد الطبقة الرأسمالية، فقد عمل الحزب على الابتعاد عن تلك الأفكار الماركسية السطحية، وأصبح لدى هذا الحزب القدرة على التعامل مع الدولة على أنها عنصر معارض يمكن الاستفادة منه من أجل الوصول إلى الاشتراكية وذلك بدلاً من التعامل مع الدولة على أنها كيان يحاول أن يسيطر على جميع نواحي الحياة الاقتصادية والسياسية. ويقول هجلمار برانتينج Hjalmar Branting وهو أحد قادة الحزب القدامى إن "الاشتراكية الحديثة لم تعد تُكِنُّ الكراهية الشديدة للدولة.....بحيث أصبح بإمكان حزب عمالي جديد أن يعمل في ظل الدولة الحديثة.....و أن يعمل على حماية الفئات الضعيفة اجتماعيا".(٢) وقد عمل الحزب الاشتراكي الديمقراطي على كسب الدولة في صفة والحصول على تأييدها بدلاً من الأحزاب البرجوازية وذلك في خطته الخاصة بالتقدم من أجل تحقيق أهدافه. وقد تمكن الحزب بالفعل نتيجة لتبنيه لفكرة التخلي عن الصراع الطبقي ومحاولتة لتقبل دور الدولة الإيجابي والخاص بالإصلاح من أن يخلق النسخة السويدية من الليبرالية المقيدة. وبهذا الشكل أصبحت التحركات العمالية هي المصدر الرئيسي للأفكار ونتيجة لذلك لم يتمكن أصحاب الأعمال من تحدي تلك الأفكار إلا مؤخرا.

---

(١) On the evolution the SAP's political ideas, see Berman, The Social Democratic Moment, pp.58-63.

(٢) Hjalmar Branting, Tal Och Skrifter (Stockholm: Tidnen, 1926), pp.22-8, quoted in Ahn, "Ideology and Interest," p.163.

النضال من أجل الديمقراطية الانتخابية

ترى شيري بيرمان Sheri Berman أن "أحد أول وأهم مطالب الحزب الاشتراكي الديمقراطي السويدي كانت ضمان حق التصويت العام."[١] وقد كان السبب وراء ذلك شديد البساطة: وهو إذا ما كان الحزب يرغب في استخدام الدولة فعليه أن يكسبها في صالحه. فقبل عام ١٩١٩ كان النظام الانتخابي مصمم بحيث لو أعطت الطبقة العاملة بالكامل أصواتها للحزب فإنه لن يتمكن من إحداث أي تغيير حقيقي فيما يتعلق بالنظام الضريبي أو في الأمور المتعلقة بالملكية. ونتيجة لذلك قام الحزب في السنوات العديدة التالية لعام ١٩١٩ بتبني استراتيجيتن أساسيتين. الأولى: تمثلت في قيام الحزب بالتعاون وبشكل كبير مع التحركات الخاصة بالنقابات العمالية من أجل الوصول إلى ضمان حق التصويت العام. والثانية: أن الحزب قام بالتعاون مع عناصر الحزب الليبرالي(Sveriges librala parti) وذلك ليستطيع لإصلاح مؤسسات التمثيل السياسي.

وقد كان هناك أصلاً تباعد في العلاقة بين الحزب SAP والنقابات العمالية لا يزيد على امتداد ذراع. وقد أدت محاولات الحزب الحقيقية تغيير محتواه الفكري قبل أن يتم التوسع في القاعدة الانتخابية في ١٩١٩ إلى تقريب تلك المسافة، وذلك إضافة إلى أن جميع السياسات الإعلانية التي تبناها الحزب فيما يتعلق بتحقيق الديمقراطية عن طريق الانتخابات كان لها صدىً واسع لدى الحركات العمالية. وفي مطلع القرن كان الشكل الهيكلي للنقابات العمالية السويدية شديد الشبه باتحاد العمال الأمريكي (AFL) American Federation Of Labour . فقد كانت النقابات العمالية في السويد مثقلة بالنقابات الحرفية التي كان أعضائها يمثلون ما عرف بالعمالة الارستقراطية، والذين كانوا يقفون مواقف مضادة للأجندة السياسية المرتبطة بالاشتراكية والديمقراطية. وفي وضع مُشابه لما حدث في الولايات المتحدة، يمكن القول إن هياكل النقابات العمالية السويدية قد تغيرت نتيجة للتقدم

(١) Berman, The Social Democratic Moment, p.56.

الصناعي وقد مس هذا التغيير كثيراً من النقابات الحرفية. ولكن الاختلاف الذي من الممكن ملاحظته بالنسبة للحالة السويدية هو أن الحزب الاشتراكي الديمقراطي كان يعمل على حشد الجماهير للتكيف مع تلك التغييرات الجديدة. (١)

ومن وجهة نظر جاي هانج أهن Jae-Hung Ahn أن التقدم الصناعي الذي حدث في نهاية القرن كان سبباً في انتقال أعداد كبيرة من العمالة غير المدربة إلى المدن لأول مرة في التاريخ. وقد كان الحزب وراء حفز هؤلاء العمال ودعمهم وتنظيمهم كما عمل على إدراجهم في الاتحادات الصناعية الحديثة. فيقول أهن Ahn إن "اثني عشر من خمسة وأربعين اتحادا في ستوكهولم في عام ١٨٨٦ تم تأسيسه بمساعدة لجنة المناقشات التابعة للحزب " وقد تم تمثيل ستة عشر اتحاداً عمالياً من مجموع خمسين اتحاداً في المؤتمر الخاص بالحزب الاشتراكي الديمقراطي عام ١٨٨٩ وذلك نتيجة للإثارات الخاصة بالديمقراطية الاشتراكية.(٢)

وكان هناك رد فعل سلبي على هذا الحشد بطبيعة الحال داخل الحركات العمالية. وقد قام الحزب بوضع بند إجباري بخصوص النقابات العمالية، حيث جعل الإنضمام إلى الحزب إجبارياً في خلال سنتين من الانضمام إلى النقابات العمالية. وبالطبع لم ترضَ قيادات الاتحادات العمالية عن هذا الشرط حيث رأت أن ذلك يمثل نوعاً من التعدي الصارخ على استقلاليتهم كما رأوا أن ذلك يمثل نوعاً من الخداع هدفه تجريدهم من قوتهم. وقد تمكن الحزب من حل تلك المشكلة عن طريق قيامه بتغييرهذا البند واستبداله بالعبارة التالية: "تقوية العلاقة بين النقابات العمالية والحزب على المستوى المحلي."(٣) وبمرور الوقت أصبح هناك نوع من

---

(١) في الحالة الأمريكية، وعلى العكس من الحالة السويدية، تمت السيطرة على الاتحادات الصناعية الجديدة من قبل الاتحاديين المحليين التابعين لاتحاد العمال الأمريكيين، ولم يكن الحزب الديمقراطي ذا فاعلية في مساعدة العمال على الوصول إلى درجة أعلى من التنظيم. انظر الفصل الثالث.

(٢) Ahn, "Ideology and Interest," p.169.

(٣) المصدر السابق، ص ١٧٢.

الترادف بين المنظمات التابعة للحزب والمنظمات التابعة للنقابات، كما أصبح من الصعب التفرقة بين شخصيات الحزب وشخصيات النقابات.[١] وبذلك أصبح المعيار الأساسي لليبرالية السويدية المقيدة هو ،الالتزام بتحقيق دور إيجابي للدولة والتطور الاجتماعي وذلك في إطار رأسمالي، مع وجود نموذج أولي خاص بالحزب والعمال في أوائل عام ١٩١٤.

وقد كان التحالف الانتخابي مع الليبراليين أقل نضجاً وأبطأ حركة. وعلى الرغم من انتخاب برانتينج Branting كأول عضو من الحزب في البرلمان في ١٨٩٦، فإنه لم ينضم أي عضو من الحزب إلى البرلمان مرة أخرى إلا بحلول عام ١٩٠٢.[٢] وبعد دخول أعضاء الحزب إلى البرلمان كانت الأولوية الأساسية بالنسبة لهم تتمثل في العمل على تصعيد موضوع حق التصويت العام ووضعه على أولويات الأجندة السياسية وقد استهدفوا تحقيق ذلك داخل وخارج البرلمان على حد سواء. وقد قام الحزب بالتحالف مع الجناح اليساري في الحزب الليبرالي بوضع مجموعة من العروض المضادة للعروض التي تقدمت بها الدولة في ١٨٩٦، و١٩٠٢، و١٩٠٦. والتي لم يستطع أي منها أن يقترب من المطالب الخاصة بالحزب.

وقد تمكن الحزب من تحقيق تقدم في الناحية الانتخابية عن طريق عمله وفقاً لاستراتيجية التعامل مع الاتحادات إضافة إلى العمل على حشد التـأييد لسياسة الحزب كوحدة واحدة لها نفس الأهداف. وبحلول عام ١٩١١ استطاع الحزب أن يحصل على ٢٨,٥% من أصوات الناخبين في البرلمان بينما حصل الليبراليون على ٤٠,٢%. وفي عام ١٩١٧، وتزامناً مع الحرب العالمية الأولى تم عكس تلك الأوضاع. حيث تزايدت نسبة الأصوات التي حصل عليها الحزب لتصل إلى ٣٩,٢% في الوقت الذي حصل فيه الليبراليون على ٢٧,٦% فقط من

---

(١) See Berman, The Social Democratic Moment, pp. 54-5.

(٢) المصدر السابق، ص ٩٨.

الأصوات.[١] وبذلك أصبح الحزب الاشتراكي الديمقراطي هو حزب الأغلبية وفي فترة حرجة من فترات الحياة السياسية في السويد.

وعلى الرغم من الموقف الحيادي الذي اتخذته السويد في الحرب العالمية الأولى، فإن ذلك لم يمنع القوات البريطانية من أن تغلق الموانئ السويدية. وكنتيجة لذلك إزدادت حدة أزمة الغذاء وخاصة مع اقتراب شتاء ١٩١٧. وقبيل تلك الأحداث تمت المطالبة باستقالة رئيس الوزراء المحافظ كارل شوراتز Carl Swartz كما تمت المطالبة بالتوسع في حق التصويت العام مما أدى إلى زعزعة موقف الحكومة ذات الاتجاه المحافظ وأجبر رئيس الوزراء على الاستقالة. وعلى الرغم من الضغوط التي مارسها الملك بهدف منع تكوين حكومة برئاسة الحزب الاشتراكي الديمقراطي فإنه في أكتوبر ١٩١٧ قام الحزب بتشكيل الوزارة في مشهد عمالي ثوري. ولكن ومن المثير للدهشة أن الحزب السويدي لم يسلك الطريق الذي سبقه إليه نظيره الروسي.[٢]

استغل الحزب SAP حالة عدم الرضا العام في الدولة كسلاح لمحاربة الحزب المحافظ. وذلك إضافة إلى قيام النقابات العمالية بالتهديد بالقيام بإضراب عام، وقد عمل الحزب على التوصل إلى حلول وسط مع القيادات النقابية، وذلك عن طريق العمل على التركيز على فكرة "فلنحقق الإصلاح أولاً ولنقم بالثورة فيما بعد" وبهذه الطريقة استطاع الحزب أن يجبر المحافظين على العمل على تحقيق الإصلاح المرغوب. وتوالت الأحداث تباعاً مع توغل الجيوش الأوربية وما تلاها من ثورات في ألمانيا. ونتيجة للتهديد باندلاع حرب أهلية والضغوط التي مارسها الملك لم يكن أمام المحافظين إلا الإذعان . وتم في نهاية الأمر التوصل إلى توسيع القاعدة الانتخابية.[٣]

---

(١) Figures from Misgeld et al., eds., Creating Social Democracy, p. 451, table 1.

(٢) أعود هنا بالحديث عن حكومة Alexander Kerensky، وليس حكومة Vladimir Lenin.

(٣) Berman, The Social Democratic Moment, p.119.

ومن المهم هنا على أي حال، إدراك أن النضال لتحقيق الانتخابات الديمقراطية لم يكن هو الغاية في حد ذاته. فقد كان الهدف الأساسي للحزب هو العمل على خلق مجموعة من المؤسسات التي يمكن من خلالها تحقيق مزيد من التنمية في البلاد وفي أنفسهم، وأصبح النضال من أجل تطبيق الديمقراطية في كافة نواحي الحياة هو المبرر لنشاط الحزب SAP. وبذلك تم الربط بين الديمقراطية الانتخابية والديمقراطية الاشتراكية في الخطة التي عمل عليها الحزب. ويمكن اختصار ما سبق في أن الحزب ضمن خطته الإصلاحية كان لابد وأن يسيطر على الدولة، حتى يمكنه تنفيذ أهدافه الإصلاحية. والسيطرة على الدولة ليست سوى وسيلة لهدف أكبر يغطي كافة العلاقات الاقتصادية والسياسية.

بناء الليبرالية السويدية المقيدة

الحكم وفقاً للأفكار الكلاسيكية

بعد نجاح الحزب في تحقيق أهدافه الخاصة بالوصول إلى الديمقراطية الانتخابية، أصبح أمامه الآن تحدٍ آخر خاص بتطبيق أفكاره في الحياة العملية. وكانت المشكلة الحقيقية أنه وعلى الرغم من وجود أفكار واضحة لديه بخصوص إعادة هيكلة المجتمع السويدي، فإنه لم تكن لديه أي فكرة عن كيفية إعادة هيكلة الاقتصاد السويدي. كما أصبح الحزب أيضاً في موقف صعب بعد رفضه للأفكار الماركسية حيث لم تعد لديه مجموعة من الأفكار الاقتصادية الخاصة به التي من الممكن أن يعتمد عليها ليحقق أهدافه. ونتيجة لذلك قام الحزب الاشتراكي الديمقراطي بتبني الأفكار المحافظة فيما يتعلق بالنواحي الاقتصادية.

وضع الحزب الاشتراكي الديمقراطي عندما كان في السلطة في فترة الكساد الاقتصادي في العشرينيات تفسيراً للأزمة الاقتصادية متمشياً مع الفكر الليبرالي الكلاسيكي التابع للأفكار الاقتصادية الكلاسيكسة. ويرى إيريك لندبيرج Erik Lundberg أن "الانكماش الشديد، والتناقص في الإنتاج" (٢٥% من حجم الإنتاج

الصناعي) إضافة إلى التزايد الكبير في حجم البطالة كانت هي الأسباب الرئيسية للانتعاش الذي حدث في فترة مابعد الحرب ١٩١٨- ١٩٢٠"[١] ووفقا لهذا التفسير يمكن القول إنه قد كان من الضروري أن تحدث موجة من موجات انخفاض الأجور بهدف تحقيق التوازن المنشود في الاقتصاد ككل. وبذلك تناقصت معدلات الأجور من ٣٠-٣٥% في الفترة من خريف ١٩٢٠ وإلى صيف ١٩٢٢.[٢]

وقد نبعت هيمنة الاقتصاديين الكلاسيكيين في أوائل العشرينيات من سيطرة شخصيات مثل جوستا باجي Gosta Bagge، وإيريك هيكشير Eli Heckscher وجوستاف كاسيل Gustav Cassel والذين يعدون مدافعين مخلصين عن فكرة حرية التجارة والأسواق. وعلى الرغم من افتقادهم للأرقام فإن هؤلاء الاقتصاديين كان لهم تأثير قوي على السياسات الاقتصادية في تلك الفترة. ويقول لندبيرج Lundberg أنه "لم يكن للأكاديميين الاقتصاديين في السويد هذا التأثير الكبير على المشاكل المتعلقة بالجدل السياسي في أي فترة أخرى قبل ولا بعد فترة العشرينيات"[٣] وبالنسبة لهؤلاء الاقتصاديين القدامى كانت فكرة إدارة الاقتصاد تنحصر في عامل أساسي دون غيره، وهو انفتاح السويد أمام التجارة. وبالتالي تحقيق الاستقرار في معدلات صرف العملة والمستوى العام للأسعار. الذي يجب أن يكون الهدف الأساسي للسياسة.

وقد عمل هؤلاء الاقتصاديون وفقاً لإطار مارشال الذي يفترض وجود المنافسة الكاملة ومرونة الأسعار. وكنتيجة متوقعة للحالات المتلاحقة من سرعة التضخم والانكماش في الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى قام الاقتصاديون

---

(١) Erik Lunddberg, "The Rise and Fall of the Swedish Model," Journal Of Economic literature 23 (1) March (1985), p.5.

. [2] Lunddberg, " The Rise and Fall," p.5

(٢) Erik Lunddberg, The Development of Swedish and Keynesian Macroeconomic Theory and its impact on Economic Policy, Lectures for the Raffaele Mattiolo Foundation (Cambridge University Press, 1996), p.7.

السويديون بتبني سياستين أساسيتين: الأولى، متعلقة بإعادة العمل في السويد بأسرع ما يمكن وفقا لمبدأ قاعدة الذهب فيما يخص سعر الصرف. والثانية، تنفيذ سياسات التخفيض التصاعدي لعرض النقود بهدف السيطرة على التضخم وهو نوع من السياسات النقدية الأولية.(١) وقد تمت إثارة الجدل حول فكرة أن هذا البرنامج سوف يعمل على إعادة التوازن في معدلات الأجور والأسعار مما سيؤدي إلى الوصول إلى الرخاء على الرغم من وضوح انكماش الاقتصاد في أواخر العشرينيات.

ونتيجة لتلك الحالة من التأرجح في الأفكار، لم يصبح من الممكن النظر إلى البطالة إلا على أنها مشكلة ثانوية يمكن علاجها عن طريق تصحيح الأوضاع في السوق، ولم تختلف الأفكار التي تبناها الحزب الاشتراكي الديمقراطي عن هذا الخط من الأفكار. وقد رأى بعض الاقتصاديين ذوي الأهمية الخاصة من أمثال هيكشير Heckscher وباجي Bagge أن مشكلة البطالة هي نتيجة مباشرة لعدم وجود حوافز قوية للتحرك والانتقال لدى العمال، وعدم مرونة الأجور، إضافة إلى المعوقات التي تقف أمام عمل السوق بطريقة طبيعية. وبذلك كانت الاستجابة السياسية الناتجة عن تلك الآراء الاقتصادية مرتبطة بتبادل العمالة، والمقاومة الصارمة لمطالب المجموعات (و بخاصة النقابات) والتي من الممكن أن تقف أمام عملية التسعير. وكنتيجة لذلك، رأى كلاً من هيكشير Heckscher وكاسيل Cassel أنه لا يجب التركيز فقط على عرض الأعمال العامة المفيدة ولكن ليس من المهم فقط العمل على الحد من البرامج التي تؤدي إلى حدوث الإنعاش الاقتصادي، لكن وفقاً لتلك الحلول المبتكرة لابد من أن يقل معدل الأجور عن أسعار السوق. فالدفع وفقاً لمعدلات السوق سوف يعوق عملية الإصلاح، لأن ذلك سيؤدي إلى حدوث نوع من الارتفاع المصطنع غير الحقيقي في معدلات الأسعار. والأهم من جميع ما سبق هو ضرورة تجنب السياسات الخاصة بالرفاهة.(٢)

---

(١) See the discussion of Kunt Wicksell's monetary policy proposals in Lunddberg, The Development of Swedish and Keynesian Macroeconomic Theory, pp.6-11.

(٢) Carlson, "The Long Retreat." p.161.

وقد واجه السياسيون الإصلاحيون نقداً كبيراً عندما دعوا إلى معاملة الأعمال العامة وفقاً لأسعار السوق. فعلى سبيل المثال، رأى بيرتيل اولين Bertil Ohlin، وهو قائد الحزب الليبرالي في عام ١٩٢٧، ضرورة التعامل مع المشروعات العامة التي تمولها الدولة وفقاً لأسعار السوق مما سيؤدي إلى خلق نوع من المضاعفات الإيجابية والتي ستؤثر على المستويات العامة للإنتاجية مما سيؤدي بدوره إلى زيادة القوة الشرائية، وكان لـكاسيل Cassel وجهة نظر أخرى حيث رأى إنه "لابد من الوقف النهائي لفكرة التعامل مع القوة الشرائية بطريقة منفصلة ومستقلة عن الإنتاج، بل يجب التعامل مع القوة الشرائية في ظل المحددات العامة في الاقتصاد، حيث إنه من الواضح أن القوة الشرائية لمجتمع معين دائماً ما تكون كافية لشراء الإنتاج كله."(١) ونتيجة لحالة القصور الفكري التي عانى منها الإصلاحيون فإنهم لم يستطيعوا أن يواجهو قسوة وشدة المؤسسات الاقتصادية الكلاسيكية التقليدية.

وفي خلال العشرينيات، دافع الاقتصاديون السويديون بشدة عن الأفكار الاقتصادية الليبرالية الكلاسيكية.(٢) فقد رأى كاسيل Cassel أن أي نوع من الاستثمارات الممولة من قبل الدولة سوف يؤدي إلى إخراج استثمارت خاصة مساوية لها، وعمل استثناء للتسرب (حالات الأموال العاطلة) من أو إلى الادخارات الاستثمارية. وبالنسبة لكل من كاسيل Cassel وهيكشير Heckscher لا يوجد أي نوع من الأموال العاطلة وهم بذلك يخالفون الأفكار الكينزية، وذلك لأنه

---

(١) Cassel, quoted in Carlson, "The Long Retreat," p. 162.

(٢) في حقيقة الأمر أنه في ١٩٢٤، كان هناك توقع دقيق للسياسات التي سوف تتبعها السويد بحلول التسعينيات، فقد قام Erik Lindahl وهو عضو في مدرسة ستوكهولم بتشجيع تبني سياسة صريحة للتحكم في سعر الصرف وذلك للسيطرة على قيمة العملة وحمايتها من التذبذب. وقد قام Lindahl أيضاً بالدعوة إلى وجود بنك مركزي مستقل قام بالتشديد على ضرورة وجود ضمانات دستورية لإعطاء تلك السياسات المصداقية اللازمة. انظر
Klas Fregreet, "Erik Lindahl's Norm for Monetary Policy," in Jonung, ed., Swedish Economics Though, pp. 127-8.

من وجهة نظرهم كاقتصاديين كلاسيكيين فإن الادخار يساوي الاستثمار.(١) واستمر هيكشير Heckscher في نفس السياق وطوال فترة العشرينيات يرى أن قانون ساي Say كان هو السبب الرئيسي لمشكلة تراكم الإنتاجية وبذلك أصبح الاعتماد على الاستهلاك شيء غير منطقي.(٢) وعند الوضع في الاعتبار سيطرة تلك الأفكار، يمكن القول إن، حتى أعضاء الحزب الاشتراكي الديمقراطي الذين حاولوا في بداية الأزمة أن يقوموا بتطوير استراتيجيات بديلة عن تلك المتعلقة بالأفكار الاقتصادية الكلاسيكية رأوا في النهاية أن الحل الوحيد يكمن في التخلص من حالة انخفاض الأسعار. ولذلك كان من المتوقع قيام الحزب باتباع السياسات الكلاسيكية وذلك بعد توليه الحكم في الفترة من أكتوبر ١٩٢١ وحتى أبريل ١٩٢٣.

وكنتيجة للتعامل وفقاً لهذا المحتوى الفكري، قام الحزب بتقبل التوصيات المقدمة من اللجنة المالية برئاسة كاسيل Cassel والتي أوصت بأن " الانكماش والبطالة وتدني ومعدلات الأسعار والأجور ......" كانت أشياء مطلوبة للخروج من حالة الكساد.(٣) وقد كان المحتوى السياسي لتلك الأفكار شديد الوضوح. فقد رأوا أنه من غير الممكن الوصول إلى حالة التوازن من جديد إلا عن طريق العمل على تقليل المستويات المعيشية بين الأفراد الذين يحصلون على أجور. وعلى

---

(١) Carlson, " The Long Retreat,"p. 164-6

(٢) في مقالة صحفية نشرت في يونيو ١٩٢٧، ناقش Heckscher "في الاقتصاد لا يمكن أن يكون هناك مشكلة متعلقة بزيادة الإنتاج ولكن تتبع المشكلة من عدم القدرة على توظيف هذا الإنتاج ووضعه في محله " Eli Heckscher خطاب إلى Svenska Dagablet، ١٧ يونيو ١٩٢٧، نقلا عن Carlson، "The Long Retreat " ص ١٦٨. وقد كان لكل من Heckscher وBagge تأثيرهم القوي سواء في داخل الدولة أو خارجها. وبعد أن رفضت الدولة أن تأخذ بنصيحة Heckscher والخاصة بزيادة معدل الخصم خلال فترة التضخم عام ١٩١٩، قام بإصدار مقالة تدعو السويديين إلى استبدال عملاتهم الورقية بالذهب. وقد استجاب الناس لتلك الدعوة كما أراد Heckscher مما أثر على البنك المركزي بصورة كبيرة واضطر إلى رفع سعر الخصم في النهاية.

(٣) Villy Bergstorm, "Party Program and Economic Policy: The Social Democrats in Government," in Misgeld et al., eds., Creating Social Democracy, p.136.

الرغم من أن تلك الأفكار تتعارض كلياً وجزئياً مع أهداف الحزب الاشتراكي الديمقراطي فإنه ونتيجة لعدم وجود أي أفكار اقتصادية بديلة للخروج من الأزمة اضطر الحزب إلى تبني تلك الأفكار مما أدى إلى إضعافه سياسياً.(١) وقد اضطر الحزب كذلك ولكونه جزءاً من الحكومة في الفترة من ١٩٢٠-١٩٢٣ إلى قبول ما ورد في التقرير الصادر عن مؤتمر بروكسل عام ١٩٢٠ والذي ورد فيه ما يلي "أن الدولة التي تقبل من خلال سياساتها المالية وجود عجز في الموازنة سوف تصل في النهاية إلى حالة من حالات الدمار الاقتصادي. ولكي نتمكن من تفادي ذلك فإننا على استعداد أن نضحي بأي شيء"(٢) . ونتيجة لسيطرة تلك الأفكار اضطر الحزب إلى قبول عودة العمل وفقاً لقاعدة الذهب فيما يخص سعر الصرف في ١٩٢٤، وذلك على الرغم من حالة الانكماش الثانوي الشديد في الأسعار التي نتجت عن ذلك.(٣)

ويمكن القول باختصار، إن الحزب الاشتراكي الديمقراطي نتيجة لعدم وجود تصور فكري بديل خاص به لإدارة الأزمة الاقتصادية واضطراره نتيجة لذلك للعمل وفقا للأفكار الاقتصادية الكلاسيكية لم يزد عن كونه حزباً ليبرالياً كلاسيكياً يعمل على إدارته أفراد من الطبقة العاملة. ولذلك أصبح من الضروري أن يعمل الحزب على خلق مجموعة جديدة من الأفكار الاقتصادية المتعلقة بكيفية إدارة الأزمة لهزيمة حجج الكلاسيكيين والتي تهدف إلى كسر دائرة البطالة والانكماش.

---

(١) Bergstorm, "Party Program," p.136.

(٢) Financial Plan, appendix 1, HRP proposition No. 11921, quoted in Bergstorm, "Party Progrm," p.137.

(٣) تناقص الناتج المحلي الإجمالي بحوالي الثلث وكذلك تناقصت معدلات البطالة أيضاً بنفس النسبة نتيجة للعمل وفقا لقاعدة الذهب. The Social Democratic Moment Berman.

تنمية أفكار سياسية حديثة

كان هناك عديد من الأفكار الاقتصادية ذات الطبيعة الديمقراطية الاشتراكية التي سادت في تلك الفترة. ولكن لم تكن لها أي جدوى حقيقية في نهاية الأمر حيث إنها لم تستطع أن تجد أي حل جذري للأزمة الاقتصادية. وقد ركزت بعض الأفكار الاقتصادية في العشرينيات تمشياً مع الأفكار في أماكن أخرى وبشكل كبير على فكرة التأميم. فقد قام الحزب الاشتراكي الديمقراطي في السويد بتكوين "لجنة نشر الاشتراكية" بهدف تمهيد الطريق أمام تأميم الصناعة السويدية. ولكن وعلى الرغم من ذلك، لم يكن موقف الحزب من عملية التأميم محدداً على وجه الدقة وذلك بعكس الوضع في المملكة المتحدة والتي كانت عملية التأميم فيها من الأهداف الرئيسية لحزب العمل المكتوبه لدستوره. وعلى الرغم من تركيز الحزب الاشتراكي الديمقراطي في السويد على أهمية تحقيق الديمقراطية في جميع مناحي الحياة، فإنه لم تكن لديه رؤية واضحة حول كيفية استخدام التأميم كوسيلة لتحقيق ذلك كما أن تأكيد الحزب على نشر الديمقراطية لا تتناسب مع تحكم الدولة في الاقتصاد بل يتنافى تماماً مع مبادئ الديمقراطية والمساواة التي ينادي بها الحزب. ولكن وعلى الأجل القصير، ونتيجة لتمسك الحزب بالمبادئ الاقتصادية الكلاسيكية، أصبح العمل على خلق برنامج جديد خاص بالتأميم من أجل الحد من الهبوط في معدلات الأسعار شيئاً منافياً تماماً لأي منطق.(١) والأكثر من ذلك أن بعض أعضاء الحزب تساءلوا علناً حول ما إذا كانت إدارة الدولة هي الأنفع من الناحية الاقتصادية أم الإدارة الخاصة؟ وذلك بهدف العمل على تحقيق مصالح حقيقية للعمال، ولذلك لم يكن التحمس للأفكار الرأسمالية هو الحل الأمثل.(٢) وقد تأثرت لجنة التأميم نفسها بأعمال جوستاف ستيفان Gustav Steffan والذي كان يرى أن

---

(١) Berman, The Social Democratic Moment, p.161.

(٢) Bernhard Eriksson، quoted in Berman, the Social Democratic Moment, pp. 160-2.

"الهدف من عملية التأميم هو العمل على تحقيق التكامل والاندماج للعمال في الحياة الاقتصادية للمجتمع" [١]. وبذلك أصبح الحديث عن الملكية الخاصة بحد ذاتها شيئا ثانويا عند الحديث عن موضوع السيطرة الفعالة.

ويرى Berman، أنه عند ذلك الحد اكتسبت التصورات الخاصة بـنيلز كارليبي Nils Karleby أهمية خاصة بالنسبة للحزب فقد بدأ كارليبي Karleby بإثارة الجدل حول طبيعة السياسات الانتخابية التي تمت الدعوة إليها بهدف إصلاح سوق العمل وتحدث عنها على أنها ليست وسيلة من أجل الوصول إلى الهدف النهائي، ولكنها في حقيقة الأمر نهاية العمل الاشتراكي الديمقراطي. ففي رأي كارليبي Karleby أن الاشتراكية الديمقراطية هي عبارة عن استراتيجيات تراكمية سوف تؤدي إلى انتقال تحول القوى في المجتمع ولكن بطريقة تدريجية. وقد عمل كارليبي Karleby على صياغة تلك الفكرة كالتالي "لا يقتصر الإصلاح على التحضير للتحولات التي تحدث في المجتمع، ولكنه هو التحول المجتمعي الحقيقي." [٢] وقد أدت تلك التصورات الخاصة بـ كارليبي Karleby وآخرين إلى تحويل فكر الحزب عن عملية التأميم واتجاهه إلى التركيز على توليد أفكار اقتصادية تمكنه من السيطرة على الظروف الكلية للاقتصاد . وكان لتلك الخطوة دلالتها الخاصة، حيث إنها ساعدت وعززت عرض ثم مقارنة تلك الأفكار بالأفكار الاقتصادية التي تولدت في أماكن أخرى.

تنمية أفكار اقتصادية حديثة

أدت مساندة تخفيض معدلات الأجور والدفاع عن ثبات سعر الصرف في وسط حالة من الركود المستمر إلى خلق ردود أفعال بين الاقتصاديين الشباب الذين

---

(١) Gustav Steffan, quoted in Tilton, "The Role of Ideology in Social Democratic Politics," in Misgeld et al., eds., Creating Social Democracy, p.411.

(٢) Nil Karleby, Socialism infor verkligheten, quoted in Tilton, The Political Theory, p. 82. See also Berman, The Social Democratic Moment, p. 163.

تعاطفوا مع أفكار الحزب الاشتراكي الديمقراطي. وقد تم تشكيل مجموعة أساسية من الناشطين الذين أصبحوا ملتزمين بإيجاد بدائل للأفكار الكلاسيكية ومنهم جونار ميردال Gunnar Myrdal وإيريك ليندهال Erik Lindhal (وذلك على الرغم من عدم ميله للسياسات التوفيقية)، وأولين Ohlin. وقد نجحت أفكار هؤلاء السياسيين والاقتصاديين الشبان في التأثير على السياسات العامة وذلك عن طريق اكتسابهم لتعاطف وزير المالية القادم التابع للحزب الاشتراكي إيرنست ويجفروس Ernst Wigforss. وعلى الرغم من أن تلك الأفكار كانت تمثل سلاحاً في يد الحزب لتحدي الأفكار الكلاسيكية الخاصة بتفسير الأزمة، فإن الأفكار الأصلية لما عرف بمدرسة ستوكهولم الاقتصادية كانت تمثل اختلافاً عن، وتآلفاً جزئياً مع، الأفكار الاقتصادية الكلاسيكية.

وإذا ما تم وضع ما يلي في الاعتبار، أولاً: اعتماد الاقتصاد السويدي على الصادرات بشكل كبير، ذلك إضافة إلى تأثير النظريات الخاصة بالاقتصاديين الشباب من أمثال ليندهال Lindahl والذين لم ينفصلوا بشكل نهائي عن المدرسة الكلاسيكية على الاقتصاد، يمكن القول، إن العمل من أجل تحقيق الاستقرار كان هو الهدف الأساسي الذي اضطر الحزب الاشتراكي الديمقراطي أن يعمل على تحقيقه دون التضحية بالعمالة المحلية على مذبح السيولة الدولية. وقد تم التوصل إلى تفسير خاص لأسباب الكساد بعيداً عن كونها نتيجة حتمية للتغييرات الخاصة بدورة الأعمال، وتم التعامل مع ظاهرة الكساد على أنها نتيجة لظاهرة كيفية أخرى وهي "الفشل في جانب الطلب". ونتيجة لأن هذا الموقف كان هو الأول من نوعه، كان لابد من العمل على الخروج منه عن طريق استخدام حلول لم يسبق اللجوء إليها.

ثانياً: أن الاقتصاديين السويديين - على عكس أغلب نظرائهم الأمريكيين الذين اعتمدوا على النظريات الخاصة بدورات الأعمال- كانوا معتادين على العمل في إطار محددات الاقتصاد الكلي. وإذا ما أخذ في الاعتبار تأثير أعمال ليندهال Linahl وكنت ويكسيل، Kunt Wicksellو الخاصة بالحديث عن ظاهرة الاحتكار

ومعدلات الأسعار في الاعتبار، يمكن القول إن فكرة الطلب الكلي في مواجهة العرض من قبل الأفراد كانت فكرة شديدة الغرابة بالنسبة للأجانب للجيل الجديد من الاقتصاديين السويديين.[١] ثالثاً: إن الأفكار الناتجة عن مدرسة ستوكهولم الاقتصادية كانت تميل للتنظير أكثر تقدماً من نظيرتها الأمريكية وذلك إضافة إلى ميلها إلى تشجيع زيادة معدلات الأسعار. ونتيجة لتطوير نموذج معتمد على جانب الطلب في إطار من الاقتصاد الديناميكي الحر، كانت المدرسة السويدية بعيدة تمام البعد عن المدرسة الأمريكية فيما يتعلق بدراسات دورات الأعمال، وتحاليل التسلسل، وتأثير درجة عدم التيقن على التوقعات وعلى قيمة العملة، وكذلك بالنسبة لظاهرة جذب أو طرد الاستثمارات.[٢] وكنتيجة لذلك يمكن القول، إن الأفكار المتعلقة بنظريات تخفيض الاستهلاك والحالات النظرية الخاصة بالمؤسسات التعويضية تمت تنميتها في الحالة السويدية بسرعة أكثر من الحالة الأمريكية. وبغض النظر عن المعارضة التي واجهتها تلك الأفكار من قبل الآراء الاقتصادية الخاصة بالحرس القديم فإنها سرعان ما أصبحت الأساس السياسي الرئيسي، وذلك بعد قيام الحزب الاشتراكي الديمقراطي بتبنيها والعمل وفقاً لها.

وقد حدث نوع من الانفتاح على تلك الأفكار في أواسط العشرينيات من القرن الماضي عندما استمرت معدلات البطالة في الارتفاع على الرغم من حالة الانتعاش التي حدثت على مستوى الصادرات. وكانت لجنة التساؤل حول البطالة والتي تم إنشاؤها بمعرفة الحكومة الائتلافية الجديدة عام ١٩٢٧، هي إحدى النتائج

---

(١) For Example, Lindahl's The Means of Monetary Policy (Pinningopolitikens medel) of 1930 explicitly linked monetary and real economic aggregates. See Fregreet, "Erik Lindahl's Norm for Monetary Policy," pp.131-4.

(٢) See Bojorn Hansson, "The Stockholm School and the development of dynamic method," in Bo Sadelin, ed., A History of Swedish Economic Though (London: Routledge, 1991), pp. 168-214.

المهمة المرتبطة بمجموعة الأفكار الجديدة.[١] وقد تم إنشاء تلك اللجنة بهدف استقصاء طبيعة وأسباب حدوث البطالة.[٢] وقد كانت تلك اللجنة منحازة بشكل أو بآخر للطبقة البرجوازية في خلال فترة عملها التي استغرقت ثماني سنوات، ولكن وعلى الرغم من ذلك فإن الليبرالية التقليدية للاقتصاد الكلاسيكي عملت على توفير استراتيجيات أكثر فاعلية. ويقول إيسكي وادينسجو Eski Wadensjo متحدثاً عن اللجنة "كان لدى معظم أعضاء تلك اللجنة ميل لتطبيق سياسات السوق، وبالتالي كان من المتوقع أن تتم التوصية بخفض معدلات الأجور" ولكن وبشكل غير متوقع فقد جاءت توصيات اللجنة مخالفة لذلك تماماً.[٣] حيث كانت توصيات تلك اللجنة ذات طبيعة تعويضية وتدخلية، وذلك في مجال التعامل بعيداً عن الأفكار الطبقية كما هو الحال بالنسبة للنظريات الخاصة بدورات الأعمال والتي تعاملت مع تلك الدورات على أنها ذات طبيعة تلاعبية. كما جاءت توصيات اللجنة أيضاً لتحدد العلاقة بين كيفية تكوين الأجور وتأثيرها على معدلات البطالة وسياسات الموازنة العامة الفعالة. [٤]

---

(١) Dag Hammarskjold، Linahl، Myrdal، وOhlin. This account of the work of the committee of inquiry into unemployement is drawn from Eskil Wadensgo, "The Committee on unemployment and the Stockholm School," Swedish Institute for Social Research, Stockholm University, Occasional Papers Series, reprint (314) May (1991); Carl G. Uhr, "Economists and Policy Making 1930-1936, Sweden's Experience," History of political Economy 9 (1) (1976); Sven Steinmo, Taxation and Democracy: Swedish, British and American Approaches to Financing the Modern State (New Haven: Yale University Press, 1993) p.86; Carlson, "The Long Retreat," pp.168-9.

(٢) Wadensjo, "The Committee on Unemployement,"p.103.

(٣) المصدر السابق، ص ١٠٤

(٤) كان Bagge هو أكثر أعضاء اللجنة تمسكاً بالأفكار التقليدية، وقد أصبح رئيساً لحزب المحافظين فيما بعد. وقد استخدم Bagge نموذجا كلاسيكيا وهو نموذج مارشال ليصف حالة سوق العمل في أول تقرير له أمام اللجنة، وعلى الرغم من ذلك فإن Bagge توصل إلى أنه "على الرغم من أن مشكلة البطالة هي مشكلة ناتجة عن زيادة معدلات الأجور فإن الحل

وفي داخل الحزب الاشتراكي الديمقراطي كان لكتابات ويجفروس Wigfross التي تناولت الأفكار الليبرالية البريطانية تأثير ملموس وخصوصاً عند نشر مقالة له بعنوان المستقبل الصناعي البريطاني عام ١٩٢٩، والتي تحدث فيها عن ضرورة العمل على زيادة القوة الشرائية واعتبر أن تلك الطريقة هي التي ستؤدي إلى تحقيق الانتعاش في المجال الصناعي. ونتيجة لشغفه بالأفكار الجديدة المتعلقة بتخفيض الاستهلاك فقد استطاع أن يتنبأ بنظرية كينيز العامة كما توصل إلى حقيقة أنه بما أن العمال لا يستطيعون التأثير على معدلات الأجور السائدة في السوق، فإن العمل على تخفيض تلك المعدلات لن يؤدي إلى الوصول إلى التوازن السوقي المنشود.(١) وفضلاً عن ذلك، كانت رؤيته الخاصة بأن الوصول إلى حالة التوازن العام، أي التوازن على مستوى جميع أنواع الأسواق، هو شيء من غير الممكن الوصول إليه بـأي حال من الأحوال في ظل ظروف الكساد. وكنتيجة لذلك لن يكون من الممكن حل مشكلة اختلال التوازن في سوق العمل عن طريق التركيز على العمل على إصلاح هذا السوق وحده. ويقول ويجفروس Wigfross أنه "لا يمكن الوثوق في آليات تحديد الأسعار تلقائيا في خلال فترات الأزمات الاقتصادية. فتدني مستوى الأسعار قد فشل في زيادة معدلات الطلب. بل وعلى العكس فإن الانخفاض في الأسعار يشجع على الاعتقاد بحدوث انخفاضات أخرى فيما بعد"(٢)

وقد استطاع ويجفروس Wigfross أيضا أن يتنبأ بمنحنى فيليبس Phillip's Curve. فقد قام في عام ١٩٢٩ باختبار العلاقة بين معكوس معدل البطالة ومعدل

الأفضل لن يكمن بأي حال من الأحوال في تخفيض معدلات الأجـور " The " Wadensjo "Committee on unemployment ص ١١٠.

(١) See Ernst Wigfross, "Prices, Monetary Policy and Unemployment," Report to the committee on unemployment, May 22, 1929, pp.20-1; compare, John Maynard Keynes, The General Theory of Employment, interest and money (New York: Harcourt Brace, 1936), pp. 7-22.

(٢) Wigfross, quoted in Wadensjo, "The Committee on Unemployment," p.113.

التضخم ولاحظ ما يلي " بعد مضي حوالي ثلاثة أشهر، ارتبطت المعدلات المرتفعة من البطالة بمعدلات منخفضة من التضخم "(١). وقد كانت تلك الملاحظات سابقة لما جاء في منحنى فيليبس بعد ذلك بثلاثين عاماً، فقد رأى ويجفروس Wigfross أن الحكومات عليها أن تؤثر في تلك العلاقة بدلاً من اتخاذها مواقف سلبية. وفي عام ١٩٣٠ تسلح الحزب بتلك الأفكار الجديدة وتبنى حملة من الإنفاق الحكومي باعتبار ذلك تخفيفاً مؤقتاً، وساند بدلاً من ذلك إنفاق ٢٠ مليون كرونه كمصروفات جديدة للإنفاق على الأعمال العامة وفقاً لمعدلات الأجور السائدة في السوق. وفي عام ١٩٣١ حاول الحزب أن يعرض نفس الطلب من جديد ولكنه لم ينجح إلا في الحصول على ٣ مليون كورونه من الحكومة من أجل الإنفاق العام وعلى سبيل التجربة. (٢)

وقد حاول أولين Ohlin وهو عضو من أعضاء اللجنة والذي أصبح فيما بعد رئيس الحزب الليبرالي، أن يتدخل بصورة أكبر في موضوع الإنفاق العام، وجاءت مساهمته الأساسية في عمله على إلغاء الحدود في التفكير وفصل الفكر الخاص باللجنة عن الفكر الليبرالي الكلاسيكي التقليدي، مما سمح ببناء مدرسة جديدة على التفسيرات الحديثة السائدة في الاقتصاد. وقد قال أولين Ohlin في مذكرته التي دارت حول نظريات دورات الأعمال أمام لجنة البطالة أن نظريات دورات الأعمال تم تداولها من قبل مدرستين. المدرسة الأولى تضم: كينز وجون روبينسون Joan Robinson، ومعظم الاقتصاديين الإسكندنافيين الذين تبنوا نفس الأفكار. وعلى الجانب الآخر كانت مدرسة فيينا والتي تضمنت على كل من هايك وميسيز Mises وHayek. (٣)

---

(١) المصدر السابق.

(٢) Carlson, "The long Retreat," pp. 166-7.

(٣) Wadensjo " The Committee on Unemployment" p. 115.

وقد كانت النقطة الرئيسية التي تم الاعتماد عليها لتحديد الفرق بين المدرستين تنحصر في التأكيد على الآتي "إذا ما كانت اللجنة ستوافق على أفكار مدرسة فيينا، فإن جميع تلك التقارير (و التي اعتنقت النظريات الجديدة الخاصة بدورات الأعمال) لا يمكن أن تعطي نقاطاً ارتكازية بالنسبة لأفكار اللجنة والخاصة بالأعمال العامة وسياسات تحديد الأجور والسياسات المالية العامة."(١) وقد عمل أولين Ohlin على رسم خط على الرمال النظرية وذلك عن طريق عمله على إضفاء نوع من الشرعية والقوة على مجموعة من الأفكار دون غيرها. ويمكن القول بطريقة مختصرة إن الهيكل الجديد للفكر الاقتصادي الجديد استطاع أن يمد الديمقراطية الاشتراكية السويدية بالأفكار الاقتصادية البديلة التي كانت بحاجة إليها كي تصل إلى حل للأزمة بحيث تتمكن في النهاية من الوصول إلى تحالفات تعتمد عليها في الوصول إلى النظام المؤسسي الجديد.(٢)

نشر الأفكار الاقتصادية الحديثة

بحلول عام ١٩٣١، فقدت الأفكار الاقتصادية التقليدية الخاصة بتحرير التجارة كثيراً من مصداقيتها وذلك بعد تخلي بريطانيا عن العمل وفقاً لنظام قاعدة الذهب فيما يتعلق بسعر الصرف عام ١٩٣١ وقد تبعتها السويد في ذلك. وبالطبع أدى انهيار مستوى الأسعار الذي حدث في السويد نتيجة لذلك إلى زيادة معدلات البطالة، مما

---

(١) Bertil Ohlin، "تقرير خاص بالنقاش الدائر حول نظرية دورات الأعمال مع الوضع في الاعتبار نظرية تقليل التكلفة ونظرية تقليل الاستهلاك،" Report No 2 to The Committee on Unemployment, quoted in Wadensjo, "The Committee on Unemployment," p.115.

(٢) بدأت تلك الأفكار في حقيقة الأمر في التأثير على قرارات الحكومة الليبرالية، ففي عام ١٩٣١، طلب من وزير المالية الليبرالي أن يقوم بعمل ملحق خاص حول موازنة الدولة يذكر فيه بالتفصيل مدى جدوى تطبيق السياسات المالية النشطة. انظر
Lundberg, The Development of Swedish and Keynsian Macroeconomic Theory, p.27.

أدى إلى قيام الحزب الاشتراكي الديمقراطي بتقبل الأفكار الجديدة بكثير من الحماس في أكتوبر ١٩٣٢. وقد نص برنامج الحكومة الجديدة على ضرورة تغيير الدور الذي تلعبه الدولة بحيث تلتزم بالعمل على ضمان معدلات أقل من البطالة.[١] وعلى أي حال، وعلى عكس الأفكار المتعلقة بفرضية الأسعار المدارة وبزيادة حجم الإنفاق الحكومي في أوقات الركود والتي سادت في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترات الأخيرة، يمكن القول إن السبب الذي أدى إلى تقبل عديد من المجموعات لتلك الأفكار يكمن في التركيز على الأهداف السياسية بدلاً من التركيز على الخروج من حالة عدم التوازن وحسب. فقد أكدت تلك الأفكار على ضرورة العمل من أجل التوسع في الأسواق لحل مشكلات البطالة وهبوط الأسعار وتناقص معدلات الربحية، وهو ما أدى في النهاية إلى التنبؤ بنموذج مهارة النمو الفردي Growthmanship الأمريكي وذلك قبل تطبيقه بخمسة عشر عاماً.

وتقول بيرمان Berman إن "الاشتراكيين الديمقراطيين عملوا على عرض مجموعة كبيرة من الحلول على البرلمان السويدي(ريكسداج) "Riksdag" عام ١٩٣٢ تضمنت جميع عناصر حزمة الحفز الكينزية".[٢] فقد عرض الحزب الاشتراكي الديمقراطي ٩٣ مليون كورونا للإنفاق العام وفقاً لأسعار السوق. وقد حاول ويجفروس Wigfross أن يكتسب دعم البرلمان عن طريق إقناع أعضائه بنظرية المضاعف.[٣] وقام ليندهال Lindahl قبل انعقاد جلسات الاستماع للجنة المؤقتة TNEC بإلقاء محاضرات على المجتمع الاقتصادي حول أهمية الإنفاق العام. كما قال إن زيادة حجم الإنفاق الحكومي سوف تؤدي إلى زيادة حجم الطلب الكلي مما سيضفي نوعاً من الإيجابية على الميل الحدي للاستثمار وذلك بدلا من أن يكون هناك تأثير طارد على الاستثمارات في حالة وجود أموال وكفاءات عاطلة.

---

(١) Bergstorm, "Party Program," p. 138.

(٢) Berman, "The Social Democratic Moment,"p. 170

(٣) Carlson, "The Long Retreat ,"p. 170

وهكذا كانت أمام الاقتصاديين الليبراليين من أمثال كاسيل Cassel معركة ضارية لمحاربة تلك الأفكار الجديدة، فقد أصروا على عدم وجود ما عرف بميزانيات الأموال العاطلة، وقد استندوا على حقيقة أن الادخار والاستثمار لابد أن يكونا في حالة من التوازن ولذلك فإن أي نوع من الإنفاق الحكومي سيكون له تأثير طارد على الاستثمارات الخاصة. (١) ويرى كارل أوهر Carl G Uhr أن ذلك المحتوى الفكري أدى إلى بلورة الرأي العام بحيث ساند هذا البرنامج الخاص بالإصلاح الإيجابي.(٢) ولكن وبحلول عام ١٩٣٣، حتى الحرس القديم من أمثال كاسيلCassel تراجعوا وتقبلوا المحتوى الفكري الجديد.(٣)

وكان العمل من أجل التوصل إلى هذا النوع من التقارب ممكناً عن طريق دعم التركيز بشكل أساسي على ما يمكن تسميته بالموضوعات الصديقة للعمال بل مع إضافة أفكار جديدة، وقد عملت الأفكار الجديدة على التركيز على موضوع تثبيت مستوى الأسعار كهدف سياسي أساسي للسياسات. وقد تم إعطاء الضغوط التضخمية أهمية كبيرة في التحليلات ومع مقاومة المساعي الخاصة بتوفير الحماية. ولكن تلك اللجنة لم تستطع أن تقدم الكثير على المستوى الاقتصادي حيث إنه من الواضح أن المشكلة التي واجهت الاقتصاد السويدي كانت مشكلة الانكماش (deflation) وليست مشكلة التضخم (inflation). ولكن كان لذلك أهمية خاصة على الصعيد السياسي لأنه عمل على تجنب مزيدٍ من النفور من قبل أصحاب الأعمال.

---

(١) For a discussion of the classicist reaction to the new ideas, see Carlson, "The Long Retreat," p.172-3; Uhr, "Economists and Policy Making."

(٢) Uhr, "Economists and Policy Making," p.97.

(٣) في ١٩٣٣، نشر Cassel بحثاً قام فيه بالمقارنة بين الادخار في الأوقات العادية والادخار في أوقات الأزمات، ويرى أنه في أوقات الأزمات يكون الادخار غير مساو للاستثمار. وبذلك تهبط الأسعار نتيجة لانهيار العرض المالي وترتفع معدلات البطالة. وهو تفسير أكثر ميلا للاعتماد على الجوانب المالية مقارنة بتفسير كينيز، ويوضح ذلك البحث أيضاً كيف أن بعض الافتراضات الكلاسيكسة الأساسية قد فقدت كثيراً من مصداقيتها تحت ضغط الأفكار الجديدة. انظر
Gustav Cassel, "Monetary Reconstruction," in Skandinaviska Banken Quarterley Report, June (1933)

وبحلول عام ١٩٣٣، عقد الحزب الاشتراكي الديمقراطي العزم على تقديم التزامه بتقوية منشآت الأعمال، وزيادة ثقتها من خلال إعادة التوازن إلى الموازنة في أثناء دورة الأعمال بدلاً من السنة المالية. وقد تقبل الحزب أن يكون الجزء من الثروة الخاضع لتحكم الحكومة ثابتاً من ناحية القيمة الحقيقية. وفي عام ١٩٣٦، قام الحزب بعمل لجنة مكونة من كاسيل Cassel، وليندهال Lindahl، وميردال Myrdal ساندت إنشاء الصندوق توفير التمويل اللازم لتحقيق توازن الموازنة. وقد اعتمد هذا الصندوق على الفائض التراكمي الذي تم تكوينه في فترات الانتعاش وذلك للعمل على الحد من من حجم العجز الحكومي.(١) ونتيجة لذلك، كما سنرى فيما بعد، فإنه قد تمت هيكلة الضرائب بطريقة ملائمة لاحتياجات أصحاب الأعمال، كما تم العمل على تشجيع المزيد من التركيز في المؤسسات الخاصة عن طريق التعامل مع منظمات العمال وذلك تزامناً مع الإصلاحات سالفة الذكر.

وقد أدى أخذ الأفكار الجديدة معاً إلى تسهيل تخيل وتصور جديد ليس فقط للدور الذي تلعبه الدولة في الاقتصاد، ولكن لطبيعة الاقتصاد نفسه وللمكان الذي يحتله المواطنون فيه. وقد عملت تلك الأفكار كوسيلة أدت إلى تسهيل تقبل الأفكار الاقتصادية الجديدة من قبل رجال الأعمال والعمال على حد السواء. وقال رودولف ميدنير Rudolph Meidner عن الحزب الاشتراكي الديمقراطي في تلك الفترة إن "الأيديولوجية الرئيسية للحزب تركزت في الحفاظ على اقتصاديات السوق، ولمواجهة التغييرات قصيرة الأمد عن طريق السياسات المضادة للدورات، والتي تعمل على معادلة الآثار السلبية عن طريق سياسات المالية العامة. وكان الهدف الحقيقي المنشود هو الوصول للتوظيف الكامل، والنمو الاقتصادي، والتوزيع العادل للدخل القومي، ومن ثم تحقيق الأمن القومي."(٢)

---

(١) Carlson, "The Long Retreat,"p. 181.

(٢) Rudolph Meidner, "Our Concept of the Third Way: Some Remarks on the Socio-political Tenets of the Swedish Labor Movement, " Economic and Industrial Democracy 1 (3) August (1980), p.349.

تحقيق تكامل وضم الزراعة

كانت هذه الأفكار ثورية في الواقع، ولكن وعلى أي حال، فإن الحزب كان بحاجة إلى دعم إضافي من قبل البرلمان لتنفيذ تلك الأفكار. وعلى الرغم من أن الحزب الاشتراكي الديمقراطي كان حزب الأغلبية في عام ١٩٣٢ فإنه لم يتمكن من إقناع الليبراليين بأفكاره الخاصة بزيادة الإنفاق. وقد وضع الحزب ذلك النوع من الرفض في الاعتبار واتجه إلى العمل بناء على تحالف مع القطاع الزراعي.(١) وعلى نقيض تجربة الديمقراطيين في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث اعتمد بناء التحالف على ضم العمالة الصناعية في الشمال على استثناء العمالة الزراعية من الجنوب، قام الحزب السويدي بتسهيل إمكانية إدخال العمالة الزراعية عن طريق عمل تحول فكري مسبق في الطريقة التي تنظر بها الدولة إلى طبيعة التدخل في الأسواق الزراعية. وهو ما كان مغايراً تماماً للتجربة الأمريكية. ومن المثير للدهشة هنا أن التحول الفكري جاء من قبل الليبراليين وليس من قبل الحزب الاشتراكي الديمقراطي.

كما أثبت بو روثستين Bo Rothstein أن التصور الخاص بأن نجاح التجربة السويدية كان نتيجة لقوة الحزب والنقابات فحسب هو تصور خاطئ.(٢) إذ كانت نقطة التحول الحاسمة التي حدثت في طريقة نظر الدولة إلى الاقتصاد هي نتيجة لتحركات المزارعين وليست نتيجة لتحركات العمال، إذ أن الكساد بالنسبة للمنتجين الزراعيين، وكذلك بالنسبة للعمال العاطلين ونظراً لأن الأسواق ببساطة لا تعمل بطريقة سليمة عند الأسعار الثابتة يعني هبوط أسعار منتجاتهم. وتوازياً مع أفكار الخاصة بالأسعار المدارة والتي تم العمل بها في الولايات المتحدة الأمريكية

---

(١) For a good summary of this "cow trade," see Uhr, "Economists and Policymaking," pp.115-16.

(٢) Bo Rothstein, "Explaining Swedish Corporatism: The Formative Moment," Scandinavian Political Studies 15 (3) (1992).

والتي نتج عنها حركة الإصلاح الزراعي والإدارة القومية للإصلاح NRA & AAA قامت الرابطة السويدية الزراعية العامة Swedish General Agricultural Association (SAL) بتقديم عرض للحكومة الليبرالية عام ١٩٣٢ تقترح فيه منح تلك الرابطة الحق في تكوين تكتلات من المنتجين يتم من خلالها وضع تسعيرة خاصة للألبان.(١) وبهذا كان لهذا التكتل طبيعة إجبارية؛ فحتى لو كان أحد المنتجين من أفراد غير منتمين لذلك التكتل، فإنه سوف يقوم بدفع رسوم لصالح التكتل، وهو ما يمكن تسميته "إدارة الأسعار".

وقد تغير موقف الحكومة الليبرالية وكذلك الحزب حيث كان الاعتقاد حتى ذلك الوقت أن الحل الأمثل الذي يمكن اتباعه حتى يعود الاقتصاد السويدي لحالته الطبيعية يكمن في اتباع سياسات السوق الحرة والتجارة الدولية، أصبحا الآن على استعداد لتشجيع ذلك التغيير وتجاهلت تلك الحكومة بشكل كلي العمل وفقاً لقواعد السوق. فكما يقول روثستين Rothstein "أصبح هناك دليل واضح أن البرجوازية السويدية لم تعد تستطع تحمل السوق أكثر من ذلك"(٢) ولذلك لم يكن هناك أي نوع من التردد في الأوساط البرجوازية القيادية للرفض الواضح والصريح للحلول المتعلقة باقتصاديات السوق، وذلك لعجزها عن التخلص من الأزمة الهيكيلة الاقتصادية."(٣)

وإذا ما أخذت هذه الفترة السابقة الخاصة بالسياسات التدخلية من قبل الدولة في الاعتبار، يمكن القول إنه سرعان ما تم تطبيق نفس الأفكار التي تم تشجيعها من قبل في الأسواق الزراعية على سوق العمل بنفس الطريقة. ولكن وعلى الرغم من ذلك، فإنه لم يكن من الممكن أن يتم التوصل لحل لمشكلة هبوط الأسعار في

---

(١) استمر الليبراليون في الحكم حتى ٢٤ سبتمبر ١٩٣٢، ثم تولى الحزب الاشتراكي الديمقراطي الحكم وأعلن حزمة القرارات الخاصة بالتعامل مع الأزمة.

(٢) Rothstein, "Explaining Swedish Corporatism," p.179. The account of the turn against the market by the liberals presented here is based upon Rothstein's rendition of events.

(٣) المصدر السابق، ص ١٨٠.

الأسواق الزراعية عن طريق تعليق عمل آليات السوق من خلال التجميع، بينما يجري في نفس الوقت استمرار إلقاء اللوم على التجمعات العمالية وتحميلها وحدها ذنب حالة الاختلال في التوازن التي انتابت سوق العمل.[1] فقد أدى تدخل الدولة في الأسواق الزراعية إلى إضفاء نوع من الشرعية على التجمعات العمالية بهدف الوصول إلى استقرار الأسعار. ولكن الشيء الأكثر أهمية هنا هو أن هذا التدخل جعل من التحالفات الثانوية بين الحزب الاشتراكي الديمقراطي والمزارعين شيئاً يمكن تطبيقه في حالة العمال الزراعيين على أساس إعادة التعامل مع مصالح العمال والمزارعين على أنها مصالح موحدة.

ومما لا شك فيه أنه كان من الضروري العمل على إعادة تفسيرالوضع في السوق تحت مسمى إعادة الشرعية للقوانين المنظمة له، وذلك لوضع جميع الأطراف العاملة في السوق على قدم المساواة. ولكن لابد من ملاحظة أن تلك المساواة لم تكن هي المعنية في الاقتصاديات الليبرالية والتي تعاملت مع الوكلاء الاقتصاديين على أنهم مستقبلون سلبيون للأسعار وأن الاقتصاد الكلي ببساطة هو عبارة عن مجموعة من القرارات الخاصة. بل وعلى العكس سنجد أن هذا النوع الجديد من الفهم عمل على رسم مفهوم جديد للوكلاء الاقتصاديين كمواطنين بغض النظر عن مراكزهم في السوق – وهو الوضع الذي لابد وأن تتدخل فيه الدولة لحماية الوكيل الاقتصادي بغض النظر عن الطبقة الاجتماعية التي ينتمي لها. وهو ما يعد فكرة أصيلة متعلقة بالليبرالية المقيدة.

وقد كان العمل على إعادة تفسير طبيعة العلاقة بين الأفراد والسوق شيئاً في غاية الأهمية لتسهيل عملية التطور المنشودة في الأسواق إضافة إلى العمل على نشر الأفكار الاقتصادية الخاصة بمدرسة ستوكهولم والنظريات المتعلقة بالاستهلاك والمرتبطة بالحزب الاشتراكي الديمقراطي. ويقول روثستين Rothstein إن "

---

(١) المصدر السابق، ص ص ١٨٢-٤.

الربط بين الديمقراطية الاشتراكية وحماية المزارعين أضفى نظرة جديدة على العلاقات بين الدولة والمنظمات، حيث تم النظر إلى الدولة على أنها شريك في حل الأزمة بدلاً من النظر إليها على أنها عائق."[1] وقد مكنت تلك الأفكار الجديدة الحزب الاشتراكي الديمقراطي والعمالة على حد سواء من عرض أفكارهما كمكون أساسي للمصلحة العامة بدلاً من المصلحة الخاصة بالعمال أو بالاشتراكيين فقط.

وقد وصل حجم الميزانية الخاصة بالإنفاق العام والتي تقدم بها الحزب عام ١٩٣٣ بناءً على هذا التغيير في الأفكار الاقتصادية إلى ١٦٠ مليون كورونا.[2] وأدت المعارضة البرلمانية إلى اضطرار الحزب إلى الانضمام لحزب المزارعين وذلك ليستطيع أن يُمَرر تلك الموازنة في البرلمان. ونتيجة للميل الجديد لدى الليبراليين نحو ضرورة التدخل في المجال الزراعي أصبح أمام الحزب مهمة إقناع المزارعين بتلك الموازنة الجديدة. ولكن لم يكن تحقيق ذلك شيئاً سهلاً، وذلك لأن المزارعين دائماً ما كانوا ينظرون إلى الإنفاق الحكومي على أنه عديم القيمة إذا ما قورن بالإيجارات الزراعية. فكلما زاد حجم الإنفاق الحكومي زادت الضرائب، وسيترتب على ذلك المزيد من الظلم للقطاع الزراعي ككل. والأكثر من ذلك أن موضوع الإنفاق الحكومي على العمال الصناعيين كان يبدو غير ذى صلة عند الحديث عن المشكلة المتعلقة بالمزارعين.[3]

---

(١) المصدر السابق، ص ١٨٨.

(٢) تم اعتماد موازنتين في الولايات المتحدة المريكية بدلاً من موازنة واحدة -موازنة رأسمالية وموازنة جارية- مما أعطى الدولة مزيداً من المرونة فيما يتعلق بالسياسات المالية. انظر Uhr، "Economists and Policy making"، ص ١١٧.

(٣) زاد من حدة تعقيد الموقف أن كلاً من الحزب الاشتراكي الديمقراطي والحزب الليبرالي قاما معاً بالتصويت لصالح زيادة الحماية على المنتجات الزراعية وذلك في ١٩٢٩ و١٩٣١. وقد تم استمرار تلك السياسة الخاصة بالتجارة الحرة لأن الحزب الاشتراكي قد أدرك حقيقة أن اعتماد الاقتصاد السويدي على الصادرات إضافة إلى اتباع تلك السياسات سوف يؤدي إلى تضاعف الانكماش زيادة الأسعار المحلية للمنتجات الغذائية، وهو ما يضرب ويعمق الأفكار

نتيجة لذلك عمل الحزب على إعادة صياغة المصالح الخاصة بالعمال والمزارعين بناءً على الأفكار الاقتصادية الجديدة المتاحة أمامهم. وذلك وفقاً للرأي الذي عبر عنه ويجفروس Wigforss أمام الريكسداج Riksdag في ١٩٣٢ كالتالي:

زيادة القوة الشرائية تعني أيضاً زيادة الطلب على المنتجات الزراعية.... ولا يمكن لأي منا أن ينكر أن صادراتنا من اللحوم والزبد للدول الصناعية قد تأثرت وبشكل كبير من نقص طلب الدول الصناعية الأخرى......و إذا ما اعترفنا بذلك فإننا لابد أن نعترف أن العمل على زيادة معدلات الطلب في الأسواق الداخلية سيكون ذا فائدة عظيمة للزراعة السويدية.(١)

وقد استطاع الحزب أن ينجح في تكوين تحالف مع المزارعين بناءً على الأوضاع التي كانت سائدة في أسواق الألبان في عهد الحكومة الليبرالية السابقة، استطاع الحزب أن يوظف الأفكار الاقتصادية الجديدة لإعادة صياغة المصالح الخاصة بالمزارعين في ظل ظروف عدم التيقن التي كانت سائدة في ذلك الوقت. وبذلك استطاع الحزب أن يحصل على الدعم الكافي الذي سيمكنه من تمرير مشروع موازنته أمام الريكسداج.

وفي شهر مايو، تمت مراجعة الموازنة المقترحة التي تقدم بها الحزب لتصبح ١٨٠ مليون كورونا مخصصة للإنفاق الجديد منها ١٠٠ مليون كورونا للإنفاق العام. وقد حصل المزارعون في المقابل على حماية للواردات من منتجات الألبان وذلك لحماية الأسعار الخاصة بالمنتجات المحلية.(٢) وعلى أي حال، فإن النجاح في الحصول على الموافقة على الموازنة من البرلمان كان هو البداية وحسب. وقد نتج عن تلك الممارسات البرلمانية ما عرف بـ "تجارة البقر". وفي حقيقة الأمر كانت "تجارة البقر" هي الخطوة الأولى لليبرالية السويدية المقيدة وذلك

الخاصة بالحزب والمتعلقة بالطبقات الاجتماعية. انظر Uhr، "Economists and Policy making"، ص ١١٥.

(١) Wigfross, quoted in Berman, The Social Democratic Moment, p.171.

(٢) Uhr, "Economists and Policy making," p.117.

عوضاً عما عرف بـــ "التسوية التاريخية". وعلى أي حال، فقد كانت هناك ضرورة مُلحّة للوصول إلى تحالف بين العمال وأصحاب الأعمال، وقد ساعدت الأفكار الاقتصادية التي سادت في فترة الثلاثينيات على تحقيق ذلك.

إعادة منشآت وأصحاب الأعمال

اختلفت التجربة السويدية المتعلقة بالليبرالية المقيدة عن نظيرتها الأمريكية، وذلك نتيجة للأوضاع الممتازة في الأفكار الاقتصادية التي تبناها الحزب الاشتراكي الديمقراطي في السويد فيما يخص المصالح الخاصة برجال الأعمال. وقد مكنت تلك الأفكار الاقتصادية العمل على خلق تحالف بين الدولة ورجال الأعمال والعمال. وعلى نقيض المعتقدات العامة بأن "السويد لديها معدلات أقل من ضرائب الدخل الهامشية للأثرياء مقارنة بمعظم الدول الغربية الديمقراطية، وأن تلك الضرائب غير ملزمة لأصحاب الأعمال ذات الحجم الكبير."(١) وقد عملت السويد على إعادة بناء النظام الضريبي الخاص بها وذلك بمعاونة رجال الأعمال بحيث عملت على فرض الضرائب على الثروات غير المنتجة. وتاريخياً "مكن هذا النظام الأغنياء من رجال الأعمال في السويد من أن يحصلوا على ضرائب بقيمة صفر نتيجة للفحص الضريبي على الدخل الخاضع للضريبة على الرغم من ارتفاع دخولهم قبل إجراء الخصم المسموح به."(٢) وكان الغرض من ذلك هو تشجيع إعادة الاستثمارات على حساب معدلات الاستهلاك الجارية إضافة إلى الحفاظ على بيئة مالية عامة صارمة إلى حد ما.

و يرتبط بتلك السياسة المالية العامة إصدار ما عرف بـــالتركيز في درجة الأعمال، وذلك تمشياً مع تلك السياسات المالية. وقد أصبحت معدلات الملكية في السويد هي الأكبر على مستوى العالم المتقدم ككل. ومرة أخرى وعلى العكس من

---

(١) Sven Steinmo, "Social Democracy vs. Socialism: Goal Adaptation in Social Democratic Sweden," Politics and Society 16 (4) Fall (1988), p. 406.

(٢) Calcs-Gorn Kjellander, "The New Tax Structuring Splits the Bloc of Swedish Politics," Current Sweden 287 May (1982), pp.2-9.

المتوقع، فإنه قد تم تشجيع تلك السياسات من قبل الحزب الاشتراكي الديمقراطي. وعلى سبيل المثال، في عام ١٩١٢ عملت المؤسسات الكبرى على توظيف ٨٠% من قوة العمل في تلك الفترة.(١) وإذا ما تم عمل استثناء للقطاع الحكومي في الثمانينيات يمكن القول إن الوضع لم يتغير بشكل كبير. فقد صرح وزير المالية السويدي والمنتمي للحزب الاشتراكي الديمقراطي كجيل أودولف فيلدت Kjell-Olof Feldt عام ١٩٨٨ بما يلي: "٧٥% من إجمالي حجم الاستثمارات كان من نصيب المنشآت الخمس والعشرين الكبرى في البلاد، والتي عملت على تصدير ٨٠% من حجم الصادرات الكلية"(٢)

وهذه الحقائق السابقة والمرتبطة بارتفاع معدلات التركيز على مستوى الأعمال إضافة إلى وجود نظام ضريبي غير قوي تعطي صورة واضحة حول تعمد الحزب الاشتراكي الديمقراطي تصميم نوع من الليبرالية المقيدة التي هدفت إلى تحقيق مصالح العمال في نفس الوقت الذي كانت فيه تعمل على أن تكون صديقة لرأس المال. ويقول سفين ستينمو Sven Steinmo إنه "في السويد....ترتبط الضرائب مع حجم الأرباح وحجم المنشآت عكسياً، وبتعبير آخر كلما زاد حجم المؤسسة وحجم الأرباح التي تحققها تناقص حجم الضرائب المفروضة عليها ".(٣) وقد كانت تلك الإجراءات هي العامل الرئيسي الذي عمل على كسب ثقة رجال الأعمال وتقبلهم للأفكار وللنظام المؤسسي الجديد. على أي حال، ولكي يصبح من الممكن فهم التفاصيل التي أدت إلى الوصول إلى اتفاقيات مع المزارعين حول التعريفات الخاصة بمنتجات الألبان والتي أدت فيما بعد إلى الوصول إلى التحالف بين رجال الأعمال والعمال، فإنه من الضروري أن يتم فهم فكرة "التسوية التاريخية" التي حدثت في سلاتسجوبادين Saltsjobaden.

---

(١) Steinmo, "Social Democracy" p. 411.

(٢) Kjell-Olof Feldt, quoted in Steinmo, Taxation and Democracy, p. 181; Idem., "Social Democracy vs.Socialism," p.410.

(٣) Steinmo, Taxation and Democracy, p. 181.

إعادة صياغة المصالح وبناء المؤسسات

كما لوحظ سابقاً، لم تمنع المعدلات المرتفعة للبطالة ازدياد التشدد في التحركات العمالية في أواخر العشرينيات وأوائل الثلاثينيات من القرن الماضي كما ذكر من قبل. وكنتيجة مباشرة لحالة عدم الاستقرار على المستوى الصناعي قامت الحكومة المحافظة في عام ١٩٢٨ بإصدار قانون إيقاف العمل في أثناء سريان مدة العقد بين العامل وصاحب العمل. كما تضمن القانون عدم شرعية أي نوع من الدعم الذي يمكن تقديمه إلى من ينتهكون هذه القاعدة.(١) ومع استمرار حالة الركود على مدار الثلاثينيات قامت الأحزاب البرجوازية بدعم المزيد من المعايير التي تجرم أي نوع من التحركات العمالية. وقد عملت الحكومة الاشتراكية الديمقراطية المُنتَخَبة حديثاً على وضع تلك السياسات في اعتبارها، حيث هدفت إلى العمل على تحسين الظروف التي أدت إلى وجود تلك الإضرابات في المقام الأول. وقد كان هذا الهدف هو السبب الرئيسي في حدوث التوافق بين رجال الأعمال والعمال في اتفاقية سلاتسجوبادين Saltsjobaden في عام ١٩٣٨. (٢)

وسعت الدولة، في صورة الحزب الاشتراكي الديمقراطي الحاكم إلى إرساء مبدأ أن العمال ورجال الأعمال هما وجهان لعملة واحدة، وذلك بدلاً من التعامل معهما على أنهما طرفان متنافران يحاول كل منهما إقصاء الآخر. فقد ركزت الدولة على فكرة أن تحقيق الاستقرار هو عبارة عن سلعة عامة لا يمكن الحصول عليها إلا بالعمل المشترك والمتناغم. وقد كانت هناك مخاوف في جانب كل من رجال الأعمال والعمال مرتبطة برد الفعل الذي سوف تتخذه الدولة، والذي سيكون في صورة إصدار سياسات صناعية خاصة بتحديد العلاقة بينهما إذا ما فشلا هما

(١) Hugh Heclo و Henrik Madsen, Policy and Politics in Sweden: Principled Pragmatism (Philadelphia: Temple University Press, 1987), p.111.

(٢) المصدر السابق.

في تحديدها أولاً عن طريق التفاوض والمساومة.[1] وإذا ما أُخِذَ في الاعتبار حقيقة أن الحزب لم يكن يستطيع تمرير التشريعات الخاصة به في البرلمان دون أن يحصل على دعم المزارعين في الاعتبار، وذلك تزامناً مع حقيقة أن التأميم لم يعد يمثل استراتيجية ناجحة، يمكن القول بأن الوصول إلى حل آخر يرضي جميع الأطراف أصبح ضرورة حتمية.

وقد تمثل هذا الحل في العمل على تحقيق النمو عن طريق نجاح المنشآت الكبرى في داخل نظام ضريبي يسمح بإعادة توزيع الدخل ويشجع على زيادة الإنتاجية والاستثمار. فيقول ستينمو Steinmo في هذا السياق إن: " الإصلاح الضريبي الذي كان في صالح المنشآت الكبرى يعد الدعامة التي عملت على إنجاح التسوية التاريخية ."[2] وقد تمت توعية تلك المنشآت الكبرى بحقيقة أن هذا الهيكل الضريبي هو جزء من استراتيجية عامة تهدف إلى تحقيق النمو المعتمد على تلك المؤسسات بشكل أساسي. وقد أيقنت الحكومة أن العمل على الحفاظ على سعر الصرف في المستوى التنافسي وإن أدى ذلك إلى الإضرار بمصالح الحاصلين على الأجور على المدى القصير، فإنه سيجعل من تحقيق الاستقرار في الأسعار والنمو المنشود شيئاً ممكناً في نهاية المطاف.

وقد سعى الحزب إلى ترشيد هذه السياسة بالنسبة إلى ناخبيه عن طريق عمله على تغيير الهدف الأيديولوجي الخاص به من الاتجاه الخاص بالعمل على إحداث تغيير كامل في النظام إلى الوصول إلى ما عرف بالترشيد الصناعي. "و يعني ذلك خروج صغار المنتجين من السوق وتوجيه الموارد الرأسمالية إلى المؤسسات السويدية الكبرى، وقد حصلت تلك السياسات بدون شك على رضا كبار

---

(١) Steinmo, Taxation and Democracy, p.88.

(٢) Steinmo, "Social Democracy vs. Socialism," p.419.

الرأسماليين السويديين."[١] ولكن وفي المقابل حصل العمال على أربعة ضمانات. أولاً، التزام الدولة بتحقيق النمو على مستوى الاقتصاد الكلي إضافة إلى التزامها بإعادة توزيع الدخل وفقاً للمعدلات الإنتاجية الجديدة. ثانياً: تلتزم الدولة بالوصول إلى مستوى التوظيف الكامل كهدف أساسي للسياسات التي تتبعها. ثالثاً: تعمل الدولة على ضمان الاستقلال المؤسسي للاتحادات العمالية وذلك في تفاوضها مع اتحاد أصحاب الأعمال السويديين Swedish Employer Federation (SAF). وأخيراً، يلتزم أصحاب الأعمال بعدم طرد أو استبدال العمال بهدف مساومتهم لقبول شروط مجحفة فيما يخص العمل.

ويمكن هنا القول باختصار، إن الحزب قد نجح في الثلاثينيات في إعادة تعريف الحدود التشريعية الخاصة بصنع السياسات في السويد، وذلك عن طريق عمله على وقف المظاهر الثورية لمصلحة مزيد من الإصلاح، وعن طريق عمله على إرساء قواعد الديمقراطية على المستوى الاقتصادي والمجتمعي على حد السواء إضافة إلى التعامل مع هذا الهدف على أنه الغاية وليس الوسيلة، وذلك عن طريق عدم سعيه لتحدي الملكية الخاصة التي تعد الركيزة الأساسية في الاقتصاديات الرأسمالية، استطاع السويديون أن يصلوا إلى ليبرالية مقيدة ضمت رجال الأعمال والعمال الصناعيين والمزارعين. وقد عملت مجموعة الأفكار الاقتصادية الجديدة على المساهمة في تحقيق الأهداف الخاصة بتحقيق الرفاهة والمساواة وذلك عن طريق تحسين المستويات العامة للدخل ومن ثم رفع معدلات الاستهلاك. وبذلك واعتماداً على جميع العوامل السابقة استطاع الحزب أن يعيد تعريف طبيعة الاقتصاد السياسي السويدي. فالإتفاق مع المزارعين حقق النجاح لاتفاقية سالتسجوبادين Slatsjobaden وبدورها عملت تلك الاتفاقية على ضم رجال الأعمال إلى النظام المؤسسي الجديد. وجعلت الأفكار الجديدة من تحقيق تلك الأهداف السابقة شيئاً ممكناً.

---

(١) المصدر السابق، ص ٤٢٠.

دعم الليبرالية السويدية المقيدة

من الصفوة إلى العامة

عادة ما لا تحصل الاتفاقيات التي يتم إبرامها مع الصفوة على قبول الجماهير في كثير من الأحيان، ولكي يتم شرح أسباب التقبل الواسع لدى العامة لتلك الاتفاقية لابد من حدوث فهم أعمق لطبيعة مجموعة الأفكار الاقتصادية المرتبطة بالليبرالية السويدية المقيدة وقد قام تيم تيلتون Tim Tilton بتعريف أهم الأفكار التي اعتمد عليها الحزب الاشتراكي الديمقراطي في تلك الفترة.(١) ففي بداية الأمر كان الحزب يعمل كوسيط يهدف إلى تسهيل الوصول إلى حلول متعلقة بالأفكار البديلة وذلك بهدف الوصول إلى نهايات إيجابية. فقد كان من المعروف أن أفكار الحزب المتعلقة بالعمل الديمقراطي كانت تهدف إلى التكامل والعمل على الوصول إلى حلول مرضية بدلا من اعتمادها على الآراء الخاصة بالأغلبية. وقد كان االمحور الأساسي الذي اعتمد عليه الحزب هو فكرة "وطن الشعب" "People's Home " وتعتمد تلك الفكرة على توسيع منطق سياسة المجتمعات والتي تعتمد بمعنى آخر على سياسة الطبقات. فيقول تيلتون Tilton إن فكرة وطن الشعب بنيت على التصور الآتي:

.......التعاون والإحساس بالآخر. ففي الوطن لابد ألا يكون هناك أي نوع من التفرقة بين فرد وآخر أو بين مجموعة وأخرى....و في الوطن لابد أن تتحقق مبادئ المساواة والتعاون والاعتبار وسيادة المساعدة..... وفي الوطن لابد من كسر جميع الحواجز الاجتماعية والاقتصادية التي تعمل على تقسيم المواطنين إلى فقراء وأغنياء، إلى متخمين وجائعين أو إلى ناهبين ومنهوبين.(٢)

---

(١) Tilton, The Political Theory, passim; idem., "The Role of Ideology in Social Democratic politics," in Misgeld, et al., eds., Creating Social Democracy, pp.411-27.

(٢) Per Albin Hansson, quoted in Tilton, "The Role of Ideology," 411-12.

• ولم ينجح هذا التصور وحده في وضع الأدوات التي عن طريقها تم التوصل إلى التحالف المؤقت مع المزارعين. فقد تم عمل دمج ما بين السياسات والإدارات التي عملت على توظيف تلك الأفكار والتي أدت إلى الوصول إلى اتفاقيات عملت على تقوية الليبرالية السويدية المقيدة. فقد تم اعتبار أن الاتفاقيات التي تم التوصل إليها بين الدولة ورجال الأعمال والعمال هي الغاية وليست الوسيلة مع الوضع في الاعتبار مجموعة السياسات الإيجابية التي ارتبطت بتلك الاتفاقيات. ومن الممكن أن تعطينا الطريقة التي استجابت بها الاتحادات العمالية لهذا التغيير مثالاً على أحد تلك الاتفاقيات التي تم التوصل إليها في ظل الأفكار سالفة الذكر.

وقد تم التصديق على اتفاقية سلاتسجوبادين Slatsjobaden من قبل اتحادات العمال عام ١٩٤١ وتم إصدار التقرير الخاص بـ "تحركات النقابات العمالية والصناعية".[١] وذكر في هذا التقرير أن الطريقة الوحيدة التي يمكن أن تؤدي إلى تحسين الأوضاع المعيشية للجميع هي عمل جميع الأطراف بطريقة رشيدة واتجاه الجميع نحو تحقيق مزيد من الإنتاجية. ويتطلب تحقيق هذا الهدف أن يكون هناك سياسات ضاغطة على رجال الأعمال. ويتولد هذا الضغط بأي حال، عن اتحادات العمال التي ستعمل على تفعيل الاتفاقيات عن طريق تذليل العقبات التي من الممكن أن تواجهها كما ستعمل على تحويل تلك الاتفاقيات إلى شيء مرغوب فيه. ففي وقت الحرب على سبيل المثال تعهدت النقابات العمالية بوقف أي نوع من أنواع الإضرابات التي من الممكن أن تشكل مشاكل كبيرة أو التي يزيد عدد المشاركين فيها عن ٣% من إجمالي العاملين في الاتحاد.[٢] وبذلك استطاعت النقابات أن تعطي ضمانات فعالة لرجال الأعمال حول قدرة الحزب على التحكم في التحركات العمالية. وفضلاً عن ذلك، أن الضغط الذي مارسته الدولة لمصلحة العمال تمثل

---

(١) On this report, see Tilton, The Political Theory, pp. 189-215; idem., "The Role of Ideology," p.413; Bergsorm, "Party Policy," pp.144-7.

(٢) Steinmo, Taxation and Democracy, p.92.

في التعهد بالوصول إلى التوظيف الكامل. ولم تنظر الدولة إلى عملية التوظيف الكامل على أنها هدف سياسي في حد ذاته، ولكن نظرت إليها على أنها عملية تمهد للوصول إلى التوظيف الأمثل للموارد المتاحة وهو الشيء الذي سيؤدي إلى تحقيق الأهداف السياسية الخاصة بالحزب في نهاية المطاف.(١) وقد أدى هذا الالتزام الذي وافقت عليه الأحزاب البرجوازية والذي استمر حتى التسعينيات إلى تحسين العلاقة مع العمال بشكل غير مسبوق.(٢) وبذلك تم تحقيق النجاح عن طريق تحقيق السلام مع العمال مما أدى إلى الوصول إلى المعدلات المنشودة من النمو.(٣)

وعلى أي حال، لم يجر تجاهل الموضوع التقليدي للمساواة في هذا السياق. وحرص الحزب على ضمان المساواة من خلال فرض ضرائب على الدخل والاستهلاك كما عمل على ضمان إعادة توظيف تلك الموارد لصالح الصناعة والعمال، وذلك عن طريق مؤسسات مختصة بعملية إعادة توزيع الدخل. وتمشياً مع تلك الأفكار الجديدة وفي ظل التفسيرات المتعلقة بالأزمة أكد القائمون على النقابات العمالية على ضرورة التحكم في القرارات الاستثمارية وأعطوها أهمية كبرى مقارنة بضرورة التحكم في الأمور المتعلقة بالملكية الخاصة. فقد رأوا أن

---

(١) يقول Tilton "أصبح موضوع البطالة في السويد مساوياً في درجة الحساسية لموضوع التضخم في ألمانيا." Tilton "The Role of Ideology" ص ٤٢٣.

(٢) يقول كل من Hugh Heclo و Henrik Madsen "عندما قفزت معدلات البطالة في أوربا فوق حاجز الـ ٢,٠%..... وأصبحت ٣,١% واجهت الحكومة هجوما ضاريا من الديمقراطيين الاشتراكيين حتى تتخلى عن الأفكار المتعلقة بدولة الرفاهة في السويد.

Policy and Politics, pp.65-6. Heclo & Madsen, "

(٣) ركز التقرير أيضا على الحاجة إلى وجود الكفاءة إذا ما كان رجال الأعمال سوف يلتزمون بالحلول البديلة التي نتجت عن اتفاقية Saltsjobaden . "من المفترض أن يتم التعامل مع فكرة العقلانية على أنها الحل الطبيعي، مع استمرار المجهودات الرامية إلى تحسين الإنتاجية والأوضاع المتعلقة بالثقافة الإنسانية. ولن تستطيع اللجنة الخاصة بالنقابات العمالية أن تعارض أيا من تلك المجهودات.

LO Conference Committee Report (1941), p. 144, quoted in Tilton, The Political Theory, p.191.

الأسواق يمكن أن تتحول إلى الاشتراكية بطريقة تلقائية إذا ما تم التحكم في الإنتاج عن طريق التحكم في الشروط المتعلقة به بدلا من الاتجاه نحو الاشتراكية بشكل مباشر. وقال ويجفروس Wigfross في عام ١٩٣٨ إنه "يجب على الحكومة أن تدرك ضرورة توفير الشروط الملائمة لتشجيع الاستثمار الخاص في جميع المجالات التي لا تستطيع الحكومة أن تحل فيها محل القطاع الخاص بشكل من أشكال النشاط العام "(١) وإذا ما تم وضع حقيقة أن الحزب لم يعمل على تأميم أي مؤسسة سويدية كبرى في الاعتبار، يمكن القول إنه تم توليد نوع من القدسية للأعمال الخاصة ازدادت درجتها بمرور الوقت.

و قد أدى قبول العمال لتلك الأفكار إلى إعطاء دفعة قوية لمؤسسات فترة ما بعد الحرب والتي ركزت على السياسات المرتبطة بالديمقراطية الصناعية ومشاركة العمال في القرارات وسياسات دعم الأجور، وقد كانت السياسات الأكثر أهمية هي المشاركة في نشاط سوق العمل وكان أهمها السياسات التي نتجت عن نموذج ريهن ميدنير Rehn-Meidner للإدارة الاقتصادية المهتم بحقوق العمال. وقد كان هناك التزام مماثل بالنسبة لرجال الأعمال جاء في صورة مساومات مستقلة متعلقة بالأجور وبالتكوينات الرأسمالية المدعمة من قبل الدولة وببرامج سهولة تحرك العمال. وبنهاية الحرب العالمية الثانية نجحت الأفكار الاقتصادية الخاصة بالحزب في اختراق النظام المؤسسي المحلي وأصبح أمام الحزب الآن هدف أكبر، وهو التوسع في تلك المؤسسات بشكل أكبر. وعلى أي حال، فإن الحرب العالمية الثانية أدت إلى توليد نوع من التحدي الفكري بين المجموعات المختلفة من الأفكار وهو الشيء الذي حدث بشكل مماثل في الولايات المتحدة الأمريكية وأدت الحرب العالمية الثانية والنضال حول الأفكار وما سيكون عليه شكل نظام ما بعد الحرب في نهاية الأمر إلى إنتاج تحد مفيد من الداخل.

---

(١) Quoted in Tilton, "The Role of Ideology," p.418.

أدت الحرب إلى إنهاء حالة الكساد التي سادتِ في الولايات المتحدة الأمريكية، وبهذا تكون الحرب أدت في نهاية الأمر إلى الوصول إلى التوظيف الكامل في السويد. فقد صورت الحرب للحركات العمالية السويدية أن الاقتصاد من الممكن أن يدار عن طريق التوظيف الكامل للموارد الطبيعية والبشرية. وقد كان الهدف الرئيسي لبرنامج الحزب الاشتراكي الديمقراطي عام ١٩٤٤ بعد الحرب هو تحقيق التوظيف الكامل، حيث تحولت الخطة من استهداف الخروج من مأزق اختلال التوازن في الاقتصاد إلى استهداف الوصول إلى مرحلة التوظيف الكامل والحفاظ على استمرارها. وكان للتحول في الأفكار الاقتصادية في زمن الحرب في أهميته الخاصة في هذا الصدد.

وقد حدث نوع من التماثل بين التقارير الصادرة عن مجلس إدارة تخطيط الموارد القومية National Resources Planning Board (NRPB) في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٤٣ و١٩٤٤ الذي ساند مجموعة الأفكار الخاصة بزيادة حجم الإنفاق الحكومي أثناء الركود، والأفكار الاقتصادية التي سادت في السويد في نفس الفترة، والتي كانت تميل أيضاً إلى زيادة حجم الإنفاق الحكومي أثناء الركود طوال فترة الحرب. وفي حقيقة الأمر، إن الفكر الاقتصادي السويدي قد تأثر وبشكل كبير بمجموعة التقارير الصادرة عن مجلس إدارة تخطيط الموارد الطبيعية الأمريكي وأيضاً بالتقارير الصادرة عن القسم التجاري الأمريكي.[1] وتمشياً مع الفكر الأمريكي الخاص بفكرة ضرورة زيادة حجم الإنفاق الحكومي في أوقات الركود ثار الجدل حول التالي "بما أن الإنتاج قد تناقص نتيجة ظروف الحرب، فإنه

(١) Lundberg, The Development of Swedish and Keynsian Macroeconomic Theory, p. 43. See also Lief Lewin, "The Debate on Economic Planning in Sweden," in Steven Koblik, ed., Sweden's Development from poverty to Affluence 1750-1970 (Minneapolis: University Of Minnesota Press, 1975), pp. 282-302.

لابد من ظهور حالة من الركود المؤقت قصير الأجل، والذي سيتبعه تناقص في حجم المخزون وعجز في جميع أنواع السلع، وتلى ذلك فترة من الرخاء الاقتصادي نتيجة للعمل على توفير مزيد من السلع، ولكن حجم الطلب الفعال لن يستطيع أن يساير الزيادة الكبيرة الناشئة عن سرعة التوسع في الإنتاج، مما سيؤدي في نهاية الأمر إلى حدوث حالة من الكساد الكبير والعميق."[١]

وقد كان ميردال Myrdal، الاقتصادي السويدي الكبير الذي تولى رئاسة اللجنة الخاصة بالتخطيط لفترة ما بعد الحرب في الحزب الاشتراكي الديمقراطي في عام ١٩٤٤، وكان أحد أهم العاملين على تطوير التحليلات والأفكار الخاصة بزيادة حجم الإنفاق الحكومي في أوقات الركود. وقد كانت تلك اللجنة مثل نظيرتها الأمريكية تهدف إلى صياغة التفاصيل الخاصة بالمؤسسات الصناعية في فترة ما بعد الحرب. وقد تمشت أفكار ميردال Myrdal مع الأفكار الأمريكية الخاصة بزيادة حجم الإنفاق الحكومي أثناء الركود والتي رأت أن النظم الرأسمالية هي نظم غير مستقرة بطبيعتها، وأن الرأسمالية السويدية بشكل خاص متخمة بعدد كبير من الآلات والمعدات.[٢] وفي ظل هذا النوع من التحليلات تنبأ ميردال Myrdal بظهور حالة من حالات الكساد الاقتصادي بعد الحرب مباشرة مما يستلزم توسيع حجم التعاملات التجارية مع الدول الغير رأسمالية، وذلك لتجنيب الاقتصاد التعرض لأي صدمات خارجية من جانب العرض وتمشيا مع آراء كل من ألفين هانسين Alvin Hansen وستيوارت تشيز Stuart Chase. أوصى ميردال Myrdal أيضا أنه يجب أن يكون هناك دور أكبر للدولة في مجال التخطيط الخاص بتوجيه الاستثمارات الكلية.

---

(١) Lundberg, Development of Swedish and Keynsian Macroeconomic Theory, p. 42. See also Gunnar Myrdal, The Reconstruction of World Trade and Swedish Trade Policy (Sevenska Handelsbanken, aktiebolaget: Stockholm, 1947)

(٢) Lundberg, The Development of Swedish and Keynsian Macroeconomic Theory, p.44.

وفي انتخابات عام ١٩٤٤، قام كلٌ من اتحاد أصحاب العمل السويديين والليبراليين بتنظيم حملة موحدة لمنشآت الاعمال ضد فكرة الاقتصاد المخطط من قبل الدولة كما أرغموا الدولة على إعادة فحص سياسات تلك الفكرة.(١)، وقد جاءت المعارضة بشكل كبير من قبل أولين Ohlin وهو رئيس الحزب الليبرالي الذي كرر المعارضة الأمريكية للأفكار المتعلقة بزيادة حجم الإنفاق الحكومي في أوقات الركود حيث رأى أن تلك الأفكار التي سادت في فترة ما بعد الحرب أدت إلى شحذ معارضة الأحزاب البرجوازية بشكل كبير. لكن على أي حال، فقد كان هناك عاملان آخران أثرا بشكل واضح على معارضة الأفكار سالفة الذكر. العامل الأول هو : أن معارضة الليبراليين واتحاد أصحاب العمل للعروض لتي تقدمت بها لجنة التخطيط في فترة ما بعد الحرب كان لها كبير الأثر على سير الانتخابات في تلك الفترة. ففي انتخابات عام ١٩٤٨ كان لليبراليين نصيب متزايد في الأوساط الانتخابية على حساب الحزب الاشتراكي الديمقراطي.(٢) أما العامل الثاني : وهو غير متوقع بشكل كبير، حيث إن البيئة الاقتصادية في فترة ما بعد الحرب استمرت في المعاناة من ارتفاع الأسعار بدلاً من أن تعاني من الانكماش.

وإذا أخذت تلك الأوضاع المرتبطة بالبيئة التضخمية في الاعتبار، يمكن القول، إن الأفكار السويدية المساندة لفكرة زيادة حجم الإنفاق الحكومي أثناء الركود سرعان ما تسقط من الحسابات ولا تلاقي قبولاً. ولذلك كان من الضروري أن يتم العمل على تعديل الأفكار الاقتصادية الخاصة بفترة الثلاثينيات لتتمشى مع الأوضاع الجديدة. وهكذا وبدلاً من أن يبدأ رجال الأعمال في استخدام هذه

---

(١) Tilton, The Political Theory, p. 195; Lewin, "The Debate on Economic Planning," pp.286-9.

(٢) تزايد نصيب الليبراليين من الأصوات من ١٥,٦ إلى ٢٢,٨% في حين تزايدت نسبة الأصوات التي حصل عليها الحزب الاشتراكي الديمقراطي من ٤٤,٤% إلى ٤٦,١% . الأرقام من Misgeld وآخرين، Creating Social Democracy، ص ٤٥١، جدول ٢.

التطورات للسيطرة على الأوضاع الاقتصادية مهمشين بذلك دور الدولة والعمال مثلما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة للدور الذي قامت به كل من لجنة التنمية الاقتصادية والغرفة التجارية الأمريكية، قامت الحركات العمالية السويدية وخاصة إدارة البحوث الاقتصادية باتحاد العمال بدور محطة القوى اللازمة لتطوير الأفكار الاقتصادية الخاصة بفترة الثلاثينيات لتلائم الأوضاع الجديدة وتطوير المؤسسات التي تُمكّن من تحقيقها.

التوسع في الليبرالية السويدية المقيدة

Rehn-Meidner ريهن ميدنير

من الملاحظ في الحالة الأمريكية أن ما حدث في الواقع هو دخول الاقتصاد في حالة من حالات الانتعاش بدلاً من الدخول في حالة من حالات الركود كما توقع الداعون للفكر المساند لزيادة حجم الإنفاق الحكومي في حالات الركود. ونتيجة للضغوط التضخمية الناتجة عن زيادة حجم الطلب ومحدودية سوق العمل، تخلى الحزب الاشتراكي الديمقراطي في السويد عن فكرة وضع قيود على مستويات الأجور في نهاية الأربعينيات وتبنى الأفكار الناتجة عن نموذج ريهن ميدنير Rehn-Meidner الخاص بالإدارة الاقتصادية. وقد بني هذا النموذج على فكرة أن التضخم المتوسط أو الركود سيؤثر على القدرات المتنوعة للقطاعات المختلفة بدرجات متباينة. وبذلك قد تؤدي سياسات الحفز العام أو السياسات الانكماشية إلى نتائج من غير الممكن التنبؤ بها على مستوى الاقتصاد ككل. ونتيجة لكل تلك المشكلات سالفة الذكر كان هناك ضرورة حتمية لإيجاد بديل لفكرة تناقص حجم الاستهلاك التي سادت في فترة ما بعد الحرب. وبدلاً من أن يعمل رجال الأعمال على إيجاد تلك الحلول البديلة مثلما حدث في التجربة الأمريكية، فإن النقابات العمالية في السويد بقيادة الاقتصاديين Gosta Rehn وRudolph Meidner كانت هي صاحبة الحل للمشكلات التي ظهرت في السويد. *وقد قام* ريهن و ميدنير Rehn وMeidner بالتخلي عن الأفكار الكينزية شديدة البساطة والتي اعتمدت على معايير الطلب الكلي

للحفاظ على التوظيف الكامل، كما قاما بالعمل على توسيع قاعدة الأفكار والمؤسسات الخاصة بالليبرالية السويدية المقيدة وذلك بطريقة مبتكرة.(١)

وقد كان للحلول التي عمل عليها ريهن وميدنير Rehn وMeidner ثلاثة عناصر. العنصر الأول، ضرورة ممارسة الدولة لنوع من السياسات الصارمة إلى حد ما. وذلك بهدف الحفاظ على معدلات الطلب عند مستويات معقولة إضافة إلى فض النزاعات المتعلقة بموضوع إعادة توزيع الدخل. وقد قامت معظم الدول التي اتبعت النظم الليبرالية المقيدة بتطوير سياسات متعلقة بمستويات الدخل وذلك لتتحكم في معدلات الطلب إضافة إلى الحفاظ على معدلات معقولة من التضخم وعلى علاقة الأسعار بالأجور. ولكن قام كلٌ من ريهن وميدنير Rehn وMeidner بإعطاء تشخيص مختلف لهذا الموقف، وبدلاً من أن يعتبرا أن زيادة معدلات الطلب مرتبطة بزيادة معدلات الأجور والتي تنتج عن تحسن الأوضاع في أسواق العمل، اعتقد ريهن Rehn أن المشكلة هي مشكلة تزايد معدلات الربحية. فيقول إن "الوصول إلى التوظيف الكامل مع وجود ضمانات باستمرار هذ الوضع، لا بد وأن يؤدي إلى زيادة معدلات الربحية مما يزيد من حجم المنافسة في سوق العمل وسيؤدي ذلك إلى الحصول على تلك الأرباح، كما سيؤدي إلى ارتفاع معدلات الأجور، ومن ثم زيادة القوة الشرائية والتي ستؤدي بدورها إلى ارتفاع الأسعار مما سيزيد من الأرباح مرة أخرى"(٢)

وقد رأى ريهن Rehn أن السياسات التي تهدف إلى الحفاظ على معدلات متدنية من الربحية سوف تؤدي بدورها إلى رفض أصحاب الأعمال لرفع مستويات الأجور لتتمشى مع معدلات التضخم، في حين أن السياسات التوسعية ستؤدي إلى

---

(١) Tilton, The Political Theory, p.198.

(٢) Gusta Rehn, in Erik Lundberg, Rudolf Meidner, and Gusta Rehn, eds., Wages Policy Under Full Employment (London: William Hodge and company, 1952), p. 196.

رفع معدلات الربحية وبالتالي معدلات الأجور، مما سيؤدي إلى دخول الاقتصاد في حالة من التضخم إضافة إلى الحد من الأهداف الخاصة بإعادة التوزيع.[1] كما أن العمل على وضع حد لمعدلات الربحية عن طريق الضرائب يؤدي إلى إحداث آثار إيجابية فيما يخص تحويل الادخار الخاص إلى ادخار عام. وعن طريق إعادة إقراض تلك المدخرات لأصحاب الأعمال بفائدة أقل من السائدة في السوق سيؤدي هذا إلى خروج الاقتصاد من حالة الركود. وبذلك يمكن القول إن توفير الاستثمار الرخيص من الممكن أن يؤدي إلى كسب رضا رجال الأعمال.[2]

والمشكلة المرتبطة بسياسات الدخل هي عمل تلك السياسات على تجميد الاختلافات كما أنها تزيد من حدة المقارنات داخل القطاعات. مما يؤدي وبشكل أكيد إلى تجاوز الادعاءات المتعلقة بمستويات الأجور بين النقابات، ومن ثم إلى إضعاف المنطق الخاص باتفاقيات النقابات العمالية مع اتحاد أصحاب العمل السويديين. وقد أدى هذا التجاوز إلى زيادة الوضع سوءاً، وبحلول عام ١٩٥١ كان اتحاد أصحاب العمل السويديين، وليست النقابات العمالية، هو الذي طلب إعادة المساومة لتحسين معدلات الأجور الخاصة بالعمال.[3] وقامت النقابات العمالية لحل تلك المشكلة بتقديم العنصر الثاني من هذا النموذج والخاص بتوحيد الأجور.[4] فقد تبنت النقابات العمالية، من خلال اتحاد العمال، سياسة مركزية لتحديد الأجور مما أكد على مساواة الأجور للأعمال المتساوية في جميع القطاعات المتشابهة. وقد

---

(١) انجراف الأجور هو الفرق بين الأجور التي تمت مناقشتها مركزياً والأجور التي تم الحصول عليها فعلياً.

(٢) في حقيقة الأمر، إن المظهر الأخير الخاص بالنموذج أذن بحدوث تطوير في الأجور وهو العرض الذي قدم من قبل Rudolph Meidner.

(٣) Helco & Madsen, Politics and Policy, p.115.

(٤) إضافة إلى تسهيل الأهداف السياسية الواردة هنا ، كانت سياسة توحيد الأجور التي اقترحها Rehn وMeidner تهدف بالأساس إلى كسب تأييد النقابات قليلة الأجور، وذلك حتى تشجعها على قبول الأوضاع المركزية التي هدفت النقابات العمالية واتحاد أصحاب العمل إلى الوصول إليها. انظر Helco وMadsen، Politics and Policy ، ص ١١٥.

هدفت تلك السياسات إلى دفع المؤسسات قليلة الكفاءة إما إلى زيادة إنتاجيتها أو إلى إشهار إفلاسها، وذلك مع عدم الإخلال بالأهداف المتعلقة بإعادة التوزيع.(١)

أدت السياسة الخاصة بتوحيد الأجور إلى التحكم في معدلات الطلب إضافة إلى تحسين الأوضاع الخاصة بالمنظمات الصناعية. ونتيجة للضغط الناتج عن سياسات توحيد الأجور قامت المؤسسات بتحسين كفاءتها الإنتاجية تجاوباً مع تلك الأوضاع المؤسسية الجديدة. وقد أحست الحكومة بالمسئولية المجتمعية، ولذلك وضعت حداً أدنى للأجور مما أدى إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية التي أجبرت أصحاب الأعمال أن يطوروا من إنتاجهم ويحققوا النمو. وفضلاً عن ذلك، لم يكن لتلك السياسة آثار تضخمية، وذلك لأن التحكم في مستويات الأجور أدى إلى تقليل التكاليف المرتفعة للإنتاج بدلاً من تخفيض معدلات الأجور.

على أي حال، كانت المشكلة مع تقييد الطلب هي أن تحديد الأرباح وتوحيد الأجور بمعزل عن بعضهما، أدى إلى خروج عديد من منشآت الأعمال من السوق. فإذا ما أخذ في الاعتبار حقيقة أن الدولة استهدفت الوصول إلى التوظيف الكامل، يمكن القول، إن مثل هذه السياسة لا تكون مجدية إلا إذا تخلصت العمالة من القطاعات ذات الإنتاجية الضعيفة وتوجهت نحو القطاعات ذات الإنتاجية المرتفعة. ففي الأسواق التي تدار وفقاً للقواعد الكلاسيكية، لا تمثل حالة المرونة في أسواق العمل أي مشكلة، حيث إنه يتم التعامل مع قوة العمل مثلها مثل أي عامل آخر من عوامل الإنتاج على أنها قابلة للتأقلم مع ظروف السوق، وذلك في ظل افتراض التوفر الكامل للمعلومات. ولكن وعلى أي حال، فقد رأى كلٌ من

---

(١) يستنتج التقرير الصادر عن النقابات العمالية والذي عمل على تفسير النموذج الخاص بـ Rehn وMeidner أنه ، لمنع وجود حالة من السباق الضار بين المجموعات المختلفة....لا بد أن يكون هناك هدف خاص بتوفير معدلات متساوية من الدخل لأداء نفس نوع العمل . .....فنفس النوع من العمل لا بد وأن يكون ذا تكلفة موحدة بالنسبة لجميع أصحاب الأعمال.
Landsorganisationen, Trade Unions and Full Employment (Malmo: Framtiden, 1953), p.96.

ريهن وميدنير Rehn وMeinder أن تلك الافتراضية تفتقد للصنحة بشكل كبير، وعلى أرض الواقع ظلت مشكلة المرونة وكيفية خلقها قائمة.

نتيجة لذلك العرض السابق ووجود تلك القيود كان لابد من وضع العنصر الثالث لنموذج ريهن ميدنير Rhen-Meinder، وقد تم تصميم العنصر الثالث بحيث يتحقق التوازن بين العنصرين السابقين والتغلب على التحكم في التأثيرات السلبية الناتجة عن فرض الضرائب على الربحية. وهذا العنصر الثالث الذي هو سياسة نشطة لسوق العمل، كان القصد منه زيادة درجة المرونة في أسواق العمل عن طريق تحسين التدريب على جانب العرض وذلك من خلال توفير برامج تدريبية للعمال، والعمل على إعادة توزيعهم والتعامل معهم كعناصر مهمة في البرامج الاستثمارية. وبذلك استطاعت الدولة أن تحافظ على انخفاض معدلات البطالة في نفس الوقت الذي أخذت على عاتقها مسئولية تحسين أوضاع العمال عن طريق البرامج سالفة الذكر. وقد قال ميدنير Meidner بهذا الخصوص إن:

... السياسات المتعلقة بسوق العمل هدفت إلى إزالة المعوقات الموجودة في اقتصاد السوق من النوع الذي كان يحلم به الاقتصاديون النظريون الكلاسيكيون. وقد تم تخفيض عنصر التخطيط في تلك الأيديولوجيات شبه الليبرالية ليقتصر على الطرق الواجب اتباعها للحد من تلك المعوقات. وعندما يتم تحرير الاقتصاد من تلك المعوقات فإنه سوف يعمل وفقا لقواعد السوق بطريقة مقارنة بالمجتمعات التي لا تتدخل فيها الدولة نهائيا في سياسات السوق. (١)

ونتيجة لأن بعضا من تلك المعوقات كان يمثل أساسا جذريا في المؤسسات الاقتصادية للعمل المؤسسي لفترات طويلة، مثل ترتيبات سياسة المساومة في الأجور، فإن الأفكار الجديدة لاقت قبولا واسعا في المؤسسات الاشتراكية. فعلى سبيل المثال، سيطرت رابطة تعليم العمال التابعة لاتحاد العمال على الدورات

---

(١) Rudolph Meidner, I arbetets tjanst (Stockholm: Tindens forlag, 1984), p.275.

التدريبية المقدمة للعمال في تلك الفترة، حيث انضم إليها أكثر من سبعمائة ألف عامل من إجمالي ٨ مليون نسمة يمثلون تعداد السويد في ذلك الوقت. "و على الرغم من عدم التزام تلك الرابطة بشكل كلي بتحقيق الاشتراكية السياسية ..... فإنها عملت على تأكيد الدورالخاص بالليبرالية السويدية".(١) وذلك إضافة إلى أن السويد كانت تمتلك صحافة قوية تدعم من المواقف العمالية وهو ما كان على نقيض الحال في معظم الدول ذات النظم الليبرالية المقيدة، وكان لصحيفة أفتون بلاديت Aftonbladet ذات الانتشار الكبير الدور الأكبر في هذا السياق. ويمكن القول باختصار، إن الحزب الديمقراطي الاشتراكي قد حقق نجاحاً باهراً في الوصول إلى نوع من الهيمنة السياسية المعتمدة على القيم والثقافات والتي لم تعمل فقط على تشكيل السياسات العامة، ولكن على تشكيل وتغيير هوية المواطنين السويدين بالكامل.(٢)

نجحت الأفكار الاقتصادية لـــريهن و ميدنير Rehn وMeidner إذن في أن تصبح الأساس لنظام الليبرالية المقيدة السويدي، كما استطاعت أن تحقق ما فشلت فيه الحركات العمالية الأمريكية والدولة الأمريكية ككل وهو التوسع والتعميق في النظام المؤسسي الخاص بفترة الثلاثينيات والنتائج التي ترتبت عليه. وقد اعتمد نجاح ذلك النموذج فقط على حقيقة أن الدولة ورجال الأعمال والعمال تقاسموا نفس الأفكار والأيديولوجيات الاقتصادية.(٣)

---

(١) Richard Scase, "Why Sweden Has Elected a Radical Government," Parliamentary Affairs, March (1982), p.47.

(٢) Tilton, "The Role of Ideology," p.426.

(٣) بشكل خاص، أهم الفاعلين الاقتصاديين – الحزب الاشتراكي الديمقراطي الحاكم، واتحاد أصحاب العمل السويديين، والنقابات العمالية– قد تقاسموا نفس الأفكار الاقتصادية. فمن وجهة نظر النقابات العمالية ، انظر

The 1951 LO Report, :Fackforenings-rorelsen Och den fulla sysselsattningen Betankande och forslag fran Landsorganisationensorganizationskommitte (Stockholm: Landsorganisationen, 1951).

يقول أندرو مارتين Andrew Martin موضحا وجهة نظر النقابات العمالية إن "الموقف المسيطر الذي تمتعت به النقابات العمالية في بيئة السياسات الاقتصادية في السويد اعتمد على معايير القوة الناتجة عن الأفكار الاقتصادية، والتي اكتسبتها من الهيكل التنظيمي".(١) وكما عمل الحزب الاشتراكي الديمقراطي على وضع الهيكل الخاص "بالمصالح القومية" في ظل الأفكار الاشتراكية الديمقراطية، نجح الاقتصاديان ريهن وميدنير Rehn وMeidner التابعان للنقابات العمالية في تشكيل الأيديولوجيات الاقتصادية التي تحكمت في مؤسسات الاقتصاد السياسي السويدي في الأعوام العشرين التالية لتلك الفترة. وقال هيكلو Heclo وهنريك مادسين Henrik Madsen في هذا السياق إن "الرؤية الإصلاحية الاشتراكية الديمقراطية للمجتمع أدت إلى إضفاء الجودة على الحياة السياسية السويدية، والتي كانت ذات صفات أيديولوجية وواقعية في نفس الوقت وكان من الممكن تطبيقها لأنها مليئة بالقيم الأخلاقية. فقد استطاع الاشتراكيون الديمقراطيون أن يجسدوا فكرة القومية – كما استطاعوا أن يعيدوا هيكلة الهوية الخاصة بالدولة كواحدة من أكثر الدول تمتعاً بالرفاهة."(٢)

إعادة الطبقة الوسطى

لم يكن من الممكن أن يستمر هذا النظام المؤسسي في النجاح إلا إذا استطاع الحزب الاشتراكي الديمقراطي أن ينجح في جذب قاعدة عريضة مؤيدة

ولا نحاول هنا أن نقلل من قيمة الصراعات التي حدثت للوصول إلى هذا الموقف وخصوصاً إذا ما وضعنا في الاعتبار خوف اتحاد أصحاب العمل السويديين من فكرة التأميم التي سادت في الأربعينيات. للأخير انظر ،

, The limits of Social Democracy : Investment Politics in Jonas Pontusson Sweden (Ithaca: Cornell University Press), pp.50-5.

(١) Andrew Martin, "Trade Unions in Sweden: Strategic Responses to Change and Crisis," in Peter Gourevitch, ed., Trade Unions and Economic Crisis: Britain, West Germany and Sweden (London: George Allen and Unwin, 1984), p.342.

(٢) .Helco & Madsen, Politics and Policy, p.27

للإصلاحات التنموية التي قام بها في المجال الاقتصادي. إذ أن التطورات الاقتصادية التي ولدها نموذج ريهن ميدنير Rehn-Meidner قد هددت القاعدة الطبقية للتحالفات التي عمل الحزب على إرسائها. فقد أدى نجاح اتباع هذا النموذج إلى تعزيز الإنتاجية في المؤسسات الخاصة ولكنه في نفس الوقت قد أثر بطريقة محيرة على تقليل عدد العمال الفعلي في القطاع الخاص. فلم تستطع السياسات الإيجابية بسوق العمل أن تنجح في توفير الوظائف وفقا للتطور التكنولوجي كما كان متوقعاً منها.(١)

وقد أدت تلك التطورات الاقتصادية والاجتماعية إلى تفتيت القاعدة الطبقية للتحالفات الخاصة بالليبرالية السويدية المقيدة عن طريق تشجيع نمو شريحة جديدة من الموظفين ذوي المرتبات من أصحاب الياقات البيضاء من خارج الهيكل المؤسسي للنقابات العمالية. وكنتيجة لذلك استمرت النقابات المستقلة في الزيادة طوال فترة الخمسينيات ومنها، الاتحاد السويدي للمُوظَّفين المهنيين The Swedish Confederation Of Professional Employees (TCO)، واتحاد رابطة المتخصصين المهنيين Confederation Of Professional Association (SACO). وقد عملت تلك الاتحادات الجديدة على معارضة السياسات الخاصة بتوحيد الأجور، وذلك لأنها لا تفرق بين العامل الجيد والعامل السيئ.(٢) ويقول جوستا إسبنج أندرسون Gosta Esping-Anderson إنه "لكي يستمر الحزب

---

(١) يرى Lundberg، أن نجاح نموذج Rehn وMeidner أدى إلى استبدال معدلات التوظيف الصناعي التي تناقصت بنسبة ٢% سنويا خلال الخمسينيات والستينيات. انظر Lundberg ، Development of Swedish and Keynsian Macroeconomic Theory ، ص ٥٢.
وكان ذلك إضافة إلى التأثير الناتج عن سياسة توحيد الأجور على القطاعات قليلة الإنتاجية، مثل قطاع إنتاج الأحذية والنسيج، انظر
p.118..Madsen, " Politics and Policy," و Helco

(٢) See Jonas Pontusson, "At the End of the Third Road: Swedish Social Democracy in Crisis "

الاشتراكي الديمقراطي في الحكم، يجب عليه تشكيل وصياغة تحالف جديد؛ وعليه أن يوسع قاعدة المؤسسات الليبرالية المقيدة لتغطية المجموعات الجديدة "(١)

وقد أدت المكاسب التي تم تحقيقها في عام ١٩٥٩ نتيجة لإصلاح نظام المعاشات ATP reform إلى تسهيل تلك الترتيبات الجديدة. وقد بدأ القطاع الخاص أساساً في أواخر الخمسينيات من القرن الماضي في التفاوض حول الاتفاقيات الجديدة الخاصة بمعاشات طبقات ذوي المرتبات، والتي كانت أعلى من المعدل الذي تقدمه النقابات العمالية للعمال التابعين لها. وقد كان للنقابات العمالية منظور آخر في هذا الموضوع حيث رأت أن زيادة معدلات الأجور لفئة معينة سوف يؤدي إلى وجود اختلاف بين العمال وهو الشيء الذي يتعارض مع الأفكار السويدية الرئيسية الخاصة بالليبرالية المقيدة، بينما كانت الدولة يساورها القلق نظراً لتأثير هذه النصوص الخاصة وما يتولد عنها من اختلافات إلى جانب الإخلال بالدور المركزي للمؤسسات الخاصة بالمساومة على مستويات الأجور. وقامت النقابات العمالية بالسعي إلى مساواة المزايا في المعاشات من خلال الربط بين موضوع المساواة من نواحي تحقيق الكفاءة وذلك كرد فعل على الضغوط سالفة الذكر.

وقامت النقابات العمالية بعرض موضوع إصلاح المعاشات باعتباره موضوعاً يساعد سوق المال، التي تمثل فيها أموال المعاشات نسبة كبيرة، كما أنها ذات مردود أكبر من الناحية الاجتماعية. وقد لاقت الجهود الإصلاحية في مجال المعاشات ATP Reformمعارضة من بعض أصحاب الأعمال ليس بسبب فكرة توحيد المعاشات في حد ذاتها، ولكن الإصلاح كان يعني ترك هذا الحجم الكبير من الأموال تحت سيطرة وتحكم الدولة.(٢) وعلى الرغم من استمرار تلك المعارضة لمدة ثلاث سنوات، فإن الحزب الاشتراكي الديمقراطي استطاع أن يمرر هذا الإجراء في

(١) Gosta Esping Andersen, "The Making Of A Social Democratic Welfare State," in Misgeld et al., eds., Creating Social Democracy, p.48.

(٢) Madsen, Politics and Policy, p.163. See Heclo &

البرلمان بفارق صوت انتخابي واحد. ويقول إسبنج أندرسون Esping-Andersen إن تلك المعركة السياسية الضارية أدت إلى تثبيت المؤسسات الحالية بدلا من إضعافها، وذلك لأن البرنامج الخاص بإصلاح المعاشات كان مصمماً بحيث يوفر نظم معاش أفضل وأكثر توافقاً مع الأوضاع مقارنة بما قدمه القطاع الخاص. وبذلك تم إخراج البدائل من القطاع الخاص إلى النقابات الجديدة الخاصة بأصحاب الياقات البيضاء عن طريق التزاحم (Crowding - out). وقد عملت تلك النقابات في ظل نفس الظروف الهيكلية والضريبية، وكأنها نقابات عمالية. وبذلك أدى النصر الذي حققته تلك النقابات على نظام إصلاح المعاشات إلى أن تصبح تلك الإصلاحات وسيلة الحزب الاشتراكي الديمقراطي إلى حشد أصحاب الياقات البيضاء. (١)

أدت تلك الترتيبات التوافقية مع الطبقات الوسطى الجديدة إلى تقوية الموقف الانتخابي للحزب الاشتراكي الديمقراطي وإلى ترسيخ وتعميق أكبر لليبرالية السويدية المقيدة. كما أدى دمج الطبقة الوسطى في المؤسسات الخاصة بتوفير المعاشات إلى تجنيب السويد المشاكل التي عانت منها معظم الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية في أواخر السبعينيات والتي كانت بسبب الضرائب المفروضة على الطبقة الوسطى. وفضلاً عن ذلك، إن الإصلاحات التي حدثت في النظم الخاصة بالمعاشات والمتمشية مع الأفكار الخاصة بـ ريهن ميدنير Rehn-Meidner أدت إلى تحسين مستوى المساواة في معدلات الدخل، وذلك عن طريق إعطاء التحويلات الاجتماعية لجميع الأفراد "في الوطن" وليس فقط للعمال الحرفيين. كما حدث نوع من الدمج بين السياسات الاجتماعية والسياسات الاقتصادية وأصبح ينظر إليهما على أنهما وحدة واحدة ونفس الشيء. وكذلك أدى إدماج العمال أصحاب الياقات البيضاء إلى جعل تلك الإصلاحات مقبولة بالنسبة لبعض قطاعات الأعمال، وذلك لأنها عملت على تقليل الحجم الصافي لمدخرات

---

(١) Andersen, "The Making Of Social Democratic Welfare State," p. 49.

أصحاب الأعمال؛ مما أدى إلى تقليل معدلات الفائدة. وبذلك استخدمت الأموال الخاصة بالمعاشات والناتجة عن البرنامج الإصلاحي كرأس مال ساعد في دعم الائتمان اللازم لتمويل الأغراض الاستثمارية المختلفة .(١)

ولكن المشاكل المرتبطة بالسياسات المتعلقة بالكفاءة بدأت في الظهور في أعوام الستينيات من القرن الماضي. وعلى أي حال، فإن تلك المشاكل كانت قابلة للتحكم فيها في نطاق المؤسسات والقوانين الخاصة بالتنظيم والتوزيع وفي الواقع كان الاقتصاد السويدي يحقق نتائج طيبة مقارنة بالدول الأخرى حتى في فترات الركود التي حدثت في الفترة من ١٩٧٦-١٩٨٢ طبقاً للسياسات التي كانت إلى حد كبير متماثلة.(٢) ولكن وعلى الرغم من تلك المظاهر فإن المؤسسات الليبرالية المقيدة في السويد بدأت في فقدان استقرارها نتيجة لعوامل داخلية في خلال السبعينيات، وذلك عندما تحدى العمال ما أطلق عليه رجال الأعمال الأفكار الأساسية للنظام المؤسسي الحالي. وحقيقة أن تلك المعوقات حدثت في ظل ظروف اقتصادية شديدة الانحدار هي التى أدت إلى تقوية مواقف المعارضة للأحزاب البرجوازية والتي استطاعت بدعم من رجال الأعمال أن تفقد الليبرالية السويدية المقيدة شرعيتها وتعمل على تفكيكها.

---

(١) Pontusson, The Limits of Social Democracy, p.103.

(٢) لا نحاول هنا أن نقلل من المشاكل الناتجة عن العجز الحكومي الكبير، أو التضخم، أو القطاع العام الوليد. انظر

Alice Rivlin, eds., The Swedish Economy (Washington: & Barry Bosworth .Brooking Institute 1987)

وعلى أي حال، وكما سنرى في هذا الكتاب أن الأزمة الاقتصادية التي واجهتها السويد في السبعينيات والثمانينيات كانت عرضة لعدد كبير من التفسيرات التي هيكلت ردود أفعال الدولة والعمال ورجال الأعمال في التسعينيات.

الفصل الخامس

التخلي عن الليبرالية المقيدة
أفكار لإنهاء الصفقة

اختلفت أفكار التخلي عن الليبرالية المقيدة عن أفكار إرسائها. حيث يمكن التعامل مع الأفكار التي أدت إلى التخلي عن الليبرالية المقيدة على أنها تفاعل عضوي ناتج مباشرة عن وجود أزمة. فقد كانت أفكار تناقص الاستهلاك، والتي سادت في الولايات المتحدة الأمريكية والسويد على حد السواء نتيجة مباشرة للأزمة الاقتصادية من جهة، في حين كانت الأفكار الخاصة بالتخلي عن الليبرالية، في كثير من الأحيان، هي عبارة عن نسخة مبسطة من الأفكار التي حاربتها الليبرالية المقيدة في الثلاثينيات من جهة أخرى. وفي نهاية التسعينيات، تم التعامل مع سياسات مثل "السياسات المالية السليمة " و"توازن الموازنة" من جديد على أنها بمثابة أحجار الأساس بالنسبة للممارسات الاقتصادية للحكومات. ويمكن ملاحظة أن الأفكار التي تم الاعتماد عليها للتخلي عن الليبرالية المقيدة في الولايات المتحدة الأمريكية والسويد كانت متشابهة، وإن كان هناك اختلاف في محاور التركيز، وذلك وفقاً لاختلاف المحتوى واختلاف وقت الاستخدام في كل دولة. وكما سنرى فيما بعد، أن موضوعات مثل التضخم والضرائب مثلت نقاط ارتكاز أساسية دارت حولها النظريات المختلفة للسياسات النقدية، وجانب العرض والتوقعات الرشيدة والاختيار العام في الولايات المتحدة الأمريكية. أما في السويد فقد تم تطبيق نفس الأفكار بعد تطبيقها في الولايات المتحدة الأمريكية بنحو عشر سنوات، فإنها ركزت حول موضوعات مثل ضرورة تحقيق النمو والحاجة الماسة لتطوير سياسة ذات مصداقية عالية لمحاربة ارتفاع الأسعار.

و قد اتخذت الليبرالية المقيدة شكلين مختلفين في الدولتين محل الدراسة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تم تطبيقها عن طريق نموذج مهارة النمو الفردي "Growthmanship " أما في السويد فقد تم تطبيقها عن طريق نموذج ريهن ميدنير Reh-Meidner. وعلى أي حال، فإن هذين النموذجين بنيا على النظم الكينزية. وعلى الرغم من أن كينز نفسه لم يكن له أي دور بالنسبة للأفكار التي تم توليدها محلياً، والتي جعلت من تطبيق الليبرالية المقيدة شيئا ممكن الحدوث، فإنه وعلى

وجه الخصوص في الدراسات التي قام بها في فترة ما بعد الحرب "تركيب الكلاسيكية الجديدة" قام بوضع اللغة التي عن طريقها تمت ترجمة الأفكار المرتبطة بالليبرالية المقيدة والسياسات الاقتصادية المتعلقة بجانب الطلب . وبذلك يمكن القول إن الهجوم على الليبرالية المقيدة كان بمثابة الهجوم على الأفكار الكينزية، وخصوصاً في مجال عدم قدرة تلك الأفكار على الوصول إلى حلول ملائمة لمعالجة التضخم.

و كما تم التأكيد في الفصل الثاني على أن فكرة الاعتماد فقط على نظرية مثل نظرية جانب العرض أو على نشر تلك الأفكار لا يمكن أن يتقلص من مجرد تغيير الظروف و الظواهر المادية، وذلك لأن تلك الظواهر قد سادت قبل ظهور الأفكار المرتبطة بهذا النوع من النظريات. وعلى الرغم من أن تلك الأفكار تولدت في الظروف الاقتصادية التضخمية السائدة في أواخر الستينيات، فإن معظمها كان موجوداً في الخمسينيات أو حتى قبل ذلك، وكانت آثارها محسوبة على كثير من المشكلات وليس على التضخم فحسب.[١] ولكي يصبح من الممكن فهم كيف استطاعت تلك الأفكار أن تضعف من مفهوم الليبرالية المقيدة، ومن كان وراء ذلك، يتوجب في بادئ الأمر أن يتم فهم وتحليل الأوضاع الاقتصادية التي سادت في فترة الستينيات وأوائل السبعينيات، وأن يتم التركيز على حالة عدم التيقن التي نتجت عن تلك التغييرات. ونحن بحاجة على وجه الخصوص، أن نفهم كيف أدى تغيير الأوضاع المالية العالمية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية إلى حدوث حالة الانسجام مع حالة الغليان التي سادت محليا، والتي نتج عنها الدخول في حالة من حالات عدم التيقن في المؤسسات الخاصة بالليبرالية المقيدة سواء في الولايات

---

(١) For early statement of these ideas, see Milton Friedman, ed., Studies in the Quantity Theory of Money (Chicago: University os Chicago Press, 1956); William Ropke, Welfare Freedom and inflation (Tuscaloosa, Al: University Of Alabama Press, 1964).

المتحدة الأمريكية أو في الخارج. وبذلك سيصبح من الممكن تحديد الأفكار التي تم الاعتماد عليها لتوفير التشخيص الخاص بأسباب الأزمة الجديدة، والتي ظهرت بداية في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم تم استخدامها لمهاجمة النظام المؤسسي السائد.

المحيط العالمي المتغير: بريتون وودز والهياكل غير المستدامة الأخرى

يعد نظام بريتون وودز Bretton Woods المالي والخاص بأسعار الصرف هو الأساس الذي عن طريقة تم بناء الليبرالية المقيدة في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي في مختلف أنحاء العالم.[١] وقد سعى هذا النظام المالي الدولي إلى التوفيق بين الاستقرار السياسي المحلي ونظام مالي دولي يهدف إلى تسهيل عملية تجارة السلع على المستوى العالمي، والتي كان يتوقع أن تؤدي إلى تحسين الرفاهة وليس التحول إلى الرفاهة.[٢] وقد كان الدرس الأول الذي استوعبه كينز ونظراؤه الأمريكيون من تجربة الثلاثينيات هو أن المصالح المالية العالمية وعملها وفقاً للنظام المالي الدولي غير المنظم هو الذي فرض الانحياز إلى السياسات

---

(١) دائما ما ينظر إلى بريتون وودز والليبرالية المقيدة على أنهما مترادفان. ولكن في حقيقة الأمر، إن الواقع مخالف لذلك التصور. ففي الفصل الأول قمنا بتعريف الليبرالية المقيدة على أنها نوع معين من أنواع الإصلاح في الأسواق وهي نظام محلي أكثر من كونها نظام مالي بعينه. انظر الفصل الأول.

(٢) تحدثت المجلة الاقتصادية عن هذا الموضوع فيما سبق كالتالي، الرفاهة هي تنمية الأشياء التي يمكنك شراؤها وبيعها وتجاهلها وإسقاطها عند قدميك. عن الحلول الوسط المرتبطة بالليبرالية المقيدة ، انظر

John Gerald Ruggie, "International Regimes, Transactions and Change: Embedded Liberalism in the postwar Economic Order," International Organization 36 (2) Spring (1982); Jonathan Krishner, "Keynes, Capital Mobility, and the crisis of Embedded Liberalism," Review of international Political Economy 6 (3) Autumn (1999); Erik Helleiner, States and the Reemergence of Global Finance (Ithaca: Cornell University Press, 1994).

الانكماشية على كافة الاقتصاديات المحلية، والذي أدى في النهاية إلى الانهيار الاقتصادي الذي حدث في تلك الفترة.(١)

أما الدرس الثاني فقد نتج عن حالة عدم الرضا عن الأفكار الرأسمالية التي سادت في المجتمعات في تلك الفترة نتيجة للسياسات الانكماشية التي تم اتباعها مما أدى إلى تحمل قدر كبير من التعديل في التكاليف. ويمكن هنا القول باختصار، إن تلك الدروس دعت إلى نوع جديد من نظم الصرف التي تعمل على دعم الليبرالية المقيدة على المستوى المحلي بحيث تضم فيها التجارة بشكل أساسي مع استبعاد المراجحة والمضاربة. وقد تم تصميم نظام بريتون وودز بشكل أساسي بطريقة تسمح للدول أن تحقق هذا التوازن، وذلك عن طريق الوصول إلى تحقيق الاستقلال المطلوب للسياسات المحلية - وخصوصاً تحقيق القدرة على ممارسة السياسات التوسعية - وذلك دون الحاجة للمتابعة المستمرة لسعر الصرف.

وقد بدأت مؤسسات بريتون وودز عملها في الوقت الذي كانت فيه أوربا تعتمد مالياً على الولايات المتحدة الأمريكية. وبما أن العملات الأوربية كانت تعاني من الضعف في تلك الفترة، حتى أن عملاتها لم تكن قابلة للتحويل سعت معظم الدول الأوربية إلى تحقيق مكاسب دولارية. مما يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت لديها القدرة على إعطاء دفعة انتعاشية للاقتصاد العالمي، وذلك توافقاً مع المتطلبات الخاصة بتقليل حجم الاستهلاك على المستوى المحلي.(٢) وذلك عن طريق تصدير الدولار لدعم الإصلاح، وعلى أي حال، فقد ذكرنا Milton Friedman أنه لا يمكن تحقيق ذلك في الواقع، فلا يمكن التعامل مع الموضوع على أنه دعوة إلى غذاء مجاني. ولكي تعمل أمريكا على أنها البنك الخاص للعالم لابد وأن تحصل على التكاليف الخاصة بذلك وقد قام الاقتصادي روبرت تريفين

---

(١) Kishner, "Keynes, Capital Mobility," p.323.

(٢) من المثير للدهشة أنه يمكننا القول إن نظام بريتتون وودز عمل بشكل أفضل عندما توقف العمل به كنظام صرف أجنبي.

Robert Triffin بتعريف ذلك. أولاً: إذا ما كانت الصادرات الرأسمالية الأمريكية تعمل على تحقيق نوع من الانتعاش الاقتصادي لباقي الدول الغربية، وإذا ما افترضنا تعرض الولايات المتحدة الأمريكية لعجز، فإن المعروض من المال العالمي سوف يتأثر سلباً وبناءً على ذلك سيحدث انكماش وهو الشيء الذي يحاول نظام بريتون وودز أن يتجنبه بشتى الطرق. ثانياً: أن المؤسسات الخاصة بنظام بريتون وودز كانت في حقيقة الأمر صورة ورقية تنكرية لنظام قاعدة الذهب الذي كان معمولاً به في السابق. حيث كان من الممكن تحويل الدولار إلى ذهب بمعدل ثابت وهو ٣٥,٠٠ دولار للأوقية. وقد استمر العمل بنظام قاعدة الذهب لسعر الصرف طالما لم تكن هناك دولة تحاول أن تستبدل الدولار بالذهب. وعلى أي حال، فإن الاستمرار في تحقيق العجز يعني أن معدل العرض الدولاري العالمي في تزايد، وعندما يزيد العرض، تهبط الأسعار وبذلك تخلق نوعاً من التفاوت بين القيمة الحقيقية والقيمة السوقية للدولار مما يفتح المجال أمام زيادة الفرصة للجوء إلى إجراءات المراجحة.

وعند هذه النقطة يكتسب موضوع مرونة تحرك رأس المال أهمية كبرى. ففي عام ١٩٦٣، حاولت الولايات المتحدة الأمريكية أن توقف حالة الهبوط في أسعار الدولار والتي كانت ستؤدي إلى إحداث نوع من عدم الاستقرار في النظام العالمي عن طريق استحداثها لضريبة جديدة عرفت بضريبة تسوية الفائدة interest equalization tax (IET)، وقد هدفت تلك الضريبة إلى الحد من ارتفاع سعر الفائدة وإلى الحد من الاقتراض الأجنبي بالدولار. وقد أثبتت تلك الضريبة نجاحاً غير متوقع في تحقيق أهدافها،أدى ذلك إلى تمكين الولايات المتحدة الأمريكية من الحد من التدفق الدولاري بدون الحاجة إلى رفع سعر الفائدة، والذي كان من الممكن أن ينتج عنه إدخال دول العالم في حالة من الركود. ولكن وعلى أي حال، كان لتلك الضريبة آثارا جانبية لم تكن في الحسبان.(١)

---

[1] See George J. Millman, The Vandals Crown (New York: Free Press, 1995), pp. 82-5; Helleiner, States and the Reemergence, pp.83-6.

تمت عملية ولادة الأسواق الأوربية عام ١٩٥٨، عندما تم إيداع الدولارات الناتجة عن بيع النفط الروسي في لندن.[١] ولكونها فعلياً خارج الولايات المتحدة الأمريكية إضافة إلى أنها ليست العملة البريطانية الرسمية، أصبحت تلك الدولارات الأوربية المودعة خارجة عن القوانين المنظمة لليبرالية المقيدة سواء في بريطانيا أو في الولايات المتحدة الأمريكية. ونتيجة لهذه الاستباحة للقوانين، تم إقراض الدولارات التي تدفقت على الأسواق الأوربية دون الالتزام بضريبة تسوية الفائدة أو أي من القوانين المنظمة الأخرى. وسرعان ما قام الجميع بداية من الحكومات الأوربية المحلية ووصولاً إلى الشركات الأمريكية بالاقتراض دون الالتزام بأية قوانين، ونتيجة لذلك حدث تدفق كبير للدولارات إلى تلك الأسواق. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية سعيدة بتلك الأوضاع إذ أنها استطاعت أن تستفيد من الدولارات الزائدة عن حاجتها في عمل نوع من الانتعاش العالمي. وعلى أي حال، فإن وجود تلك الأسواق غير المنظمة أدى إلى تمكين القطاع الخاص من الاستفادة من تلك الأموال لينخرط في نوع من الصفقات المالية الساخنة، والتي عملت المنظمات الخاصة ببريتون وودز على تفاديها. وقد أدت التنبؤات إضافة إلى فرصة تحقيق أرباح من المراجحة ضد الدولار وغيره من العملات الرئيسية الأخرى إلى إضعاف موقف الدولار.

و قد تضاعفت حالة عدم التيقن العالمية بشأن الأسعار دولياً عندما تزامنت مع حالة عدم التيقن التي تولدت محلياً في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة للضغوط التضخمية الناتجة عن الحرب مع فيتنام إضافة إلى البرامج الاجتماعية الكبرى. وبطبيعة الحال لم يكن هناك سبب أساسي لكي يصبح التضخم هو حد السلاح الذي أدى إلى القضاء على الليبرالية المقيدة في الولايات المتحدة الأمريكية.

---

(١) See Helleiner, States and the Reemergence, pp. 81-101; David F. Lomax and Peter Gutmann, The Euromarkets and International Financila Policies (New York: John Wiley & Sons, 1981).

ولم تكن الأفكار التي يجري الارتكاز عليها هي مجرد "اقتصاد الكساد" أو حتى الأفكار التضخمية، بل تم تحديد الموقف على أنه نتيجة لعوامل مدفوعة بالتكلفة وزيادة ضغط بجانب الطلب.(١) وقد استطاعت الدولة الأمريكية في ذلك الوقت برئاسة الرئيس جونسون Lyndon B. Johnson ومجلس المستشارين الاقتصاديين التابعين له أن يحددوا الأسباب التي أدت إلى حدوث التضخم. ولكن للأسف فإن الرئيس جونسون لم يكن يمتلك القدرة المؤسسية أو السياسية التي تؤهله للتعامل مع مشكلة مثل التضخم. ونظراً لفشله في التعامل مع الضغوط غير العادية، وضعف موقف الليبرالية المقيدة في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل غير مسبوق. ولا يمكن إغفال مشكلة التضخم المحلي الأمريكي، وخصوصاً التأثير الذي نتج عن حالة عدم التيقن في مجال الاستثمار وفي مستوى سوق العمل، مع ما صاحب ذلك من حالة الضعف التي انتابت المؤسسات المالية العالمية، مما أدى إلى مضاعفة درجة عدم التيقن التى أدت بدورها إلى إفقاد المؤسسات الموجودة في ذلك الوقت قدرتها على مواجهة مثل تلك الظروف. وإذا ما أخذ في الاعتبار الدور المركزي الذي لعبه الدولار في الاقتصاد العالمي، وذلك إضافة إلى حجم الاقتصاد الأمريكي مقارنة بالدول الأخرى، يمكن القول إن ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية كانت له آثاره الكبيرة على الصعيد الدولي.

المحيط المحلي المتغير

كيف يمكن تفادي إدارة اقتصاد حرب؟

بعد مرور ستة أشهر على تولي الرئيس جونسون الحكم بدأت آثار الإنفاق على حرب فيتنام في الظهور. حيث تناقصت معدلات البطالة تناقصت إلى نسبة ٥%، وتم اتباع طريقة جديدة في حساب الموازنة، وجد أنها حققت فائضاً.(٢) ولكن

(١) This Pint has been made as far back as 1947, but Lawrence Klein. See Lawrence Klein, The Keynsian Revolution (New York: Macmillan, 1947).

(٢) على الرغم من أن الموازنة النقدية كانت تعاني من عجز عندما تم حسابها على أساس طريقة التوظيف الكامل. وقد كانت تلك هي النتيجة الرئيسية للابتكارات الخاصة بكل من James

الشيء المؤسف هو أن الضغوط التضخمية بدأت في الظهور في شكل ارتفاع مستويات الأسعار وبالتالي معدلات الأجور. وعلى أي حال، رفض الرئيس جونسون أن يقبل بالطرق التقليدية للقضاء على التضخم إما عن طريق زيادة الضرائب أو معدلات الخصم.(١) وقد كان تردد الرئيس جونسون ناتجاً عن اعتقاده أنه "إذا ما اضطر الكونجرس أن يختار ما بين السلاح والزبد، فإنه سوف يقلل من إنتاج الزبد،" وهو الشيء الذي يهدد البرامج الاجتماعية التي عمل جونسون على تنميتها.(٢)

ولكن وعلى أي حال، فإن عدم قدرة جونسون على التعامل مع التضخم كانت ناتجة عن محدودية قدرته السياسية والمؤسسية. وفي خلال الاتفاقات بين الاحتياطي الفيدرالي والخزانة الأمريكية عام ١٩٥١ الأمريكي (و التي أوحى بها تقرير لجنة التنمية الاقتصادية الصادر عام ١٩٤٧، بشأن الاستقرار الاقتصادي من خلال استقرارالسياسات النقدية المالية والعامة) والتي كانت تهدف إلى سحب الامتيازات المالية العامة من السلطة التنفيذية عن طريق دعم استقلال الاحتياطي الفيدرالي، لم تكن تلك التغيرات المؤسسية سوى قليل من تشجيع الكونجرس وهو السلطة التشريعية الوحيدة الخاصة بتحديد مستويات الضرائب على عمل أي نوع

Tobin و Walter Heller. ومثلما كان الحال في وقت حكم روزفلت (انظر الفصل الثالث) أدت تلك الطريقة إلى إعطاء مرونة أكبر في مجال الإدارة المالية من قبل الدولة. لقراءة أعمال James Tobin و Walter Heller والخاصة بإعادة حساب الموازنة في عهد كينيدي انظر،

See Walter Heller, New Dimensions of Political Economy Decade Older (Princeton: Princeton University Press, 1974).

(١) See Isabell V. Sawhill and Charles F. Stone, "The Economy: The Key to Success," in John L. Palmer and Isabell V. Sawhill, eds., The Regan Record: An Assessment of American's Changing Domestic Priorities (Washington: Urban Institute, 1984), p.78.

(٢) Hobart Rowen, Self Inflicted wounds: From LBJ's Guns and Butter to Regan's Voodoo Economics (New York: Times Books, 1994), p.11.

من الزيادة في معدلات الضرائب أثناء حدوث الانتعاش.[١] وبذلك تم الحد من قدرات الدولة التنظيمية والمؤسسية بخصوص السيطرة على الاقتصاد.[٢] وهكذا، وإذا ما أصبح من غير الممكن زيادة الضرائب، وإذا ما كان رفع معدلات الفائدة هو شيء خارج عن سلطات الدولة، نتيجة لاستقلالية البنك المركزي، عندئذ تصبح الوسيلة الوحيدة التي يمكن استخدامها للحد من التضخم هي اللجوء إلى ما عرف بمؤشرات الأجور والأسعار Wage & Price guidspots.[٣]

وفي عهد الرئيس جون كينيدي John F. Kennedy تم تأسيس مؤشرات الأجور والأسعارالتي استهدفت الربط بين الأجور والأسعار من جهة وزيادة معدلات الإنتاجية من جهة أخرى، وذلك عن طريق خلق معايير خاصة بتحديد مستويات الأجور والأسعار على مستوى الاقتصاد ككل.[٤] ولكن كانت هناك مشكلة مرتبطة بذلك الحل الاختياري الجديد فيما كان بالفعل اقتصاد حرب، ألا وهو خلق أنواع جديدة من التوتر بين أصحاب الأعمال والعمال، وهو ما حدث بالفعل. حيث "بدأ قادة العمال بانتقاد الإدارة واتهامها بالتربح من الحرب في الوقت الذي ردت فيه الإدارة بإلقاء اللوم على العمالة المنظمة بأنها السبب الحقيقي وراء ارتفاع كافة الأسعار."[٥] ولكن وللأسف لم تؤد تلك الاتهامات إلى تهدئة الأوضاع في الاقتصاد مع عدم اللجوء لزيادة الضرائب.

---

(١) Committee foe Economic Development, Monetary and Fiscal Policy for Greater Economic Stability (New York: Committee for Economic Development, 1948).

(٢) الأكثر من ذلك، أن الكونجرس لم يكن لديه حافز لرفع الضرائب. فقد كان من الممكن أن يقوم الكونجرس بإلقاء مسئولية الاستقرار النقدي على البنك المركزي، وبذلك يتفادى الكونجرس المشاكل الانتخابية التي من الممكن أن تنتج عن زيادة الضرائب.

(٣) كما سنرى، أنه عندما بدأ التضخم في ضرب الاقتصاد، قام البنك المركزي باتباع سياسات انكماشية، ولكن ليس بالقدر الكافي. والأكثر من ذلك، الإضافة التي أدلى بها Arthur Burns لرئيس البنك المركزي، فقد اتبع الحزب سياسة غير صارمة أدت إلى زيادة حدة التضخم.

(٤) On the wage and price guidpoints, see Heller, New Dimensions; Tobin, The New Economics.

(٥) Kim McQuaid, Big Business and Prisedential Power: From FDR to Regan (New York: Morrow, 1982), p.239.

وقد أدى اكتشاف مجلس الاستشاريين الاقتصاديين في عام ١٩٦٥ إلى عدم الإعلان عن الأرقام الحقيقية التي تكلفتها حرب فيتنام، وأن هذه التكاليف المستمرة لم تدخل في حسابات وتحليلات مجلس الاستشاريين الاقتصاديين أو بيانات السياسات. ولذلك لم يكن من المستغرب أن يحدث تباعد بين الأداء الاقتصادي الفعلي وبين التصورات الخاصة بمجلس الاستشاريين الاقتصاديين.(١) ونتيجة لتلك القيود، لم يحدث التباطؤ الاقتصادي المتوقع في ١٩٧٦-١٩٧٧ كانت توقعات مجلس الاستشاريين الاقتصاديين حول قيمة العجز في ١٩٦٨ تناهز نحو ٢٠ مليار دولار أكثر من الحجم المستهدف في عام ١٩٦٧ .(٢)

وقد تحركت جميع مؤشرات الاقتصاد الكلي في اتجاهات خاطئة نتيجة لبيئة عدم التيقن السياسي التي سادت في تلك الفترة. وعلى سبيل المثال "تزايدت معدلات الطلب ربع السنوية من ١٤ مليار دولار إلى ١٦ مليار دولار، ومع ذلك لم يستطع الاقتصاد أن يحافظ على نزاهة الأسعار إلا على نطاق زيادة قدرها ١١ مليار دولار "(٣) وتراكم المخزون ومع ذلك استمرت الأسعار في الارتفاع. مما أعطى إشارة لأصحاب الأعمال بضرورة زيادة حجم الاستثمار. وعلى أي حال، فإن مؤشر أسعار المستهلك Consumer Price Index (CPI) كانت زيادته تتسارع بمقدار الضعف عما كان متوقعاً في مؤشرات الربط بين الأسعار والأجور، وذلك إضافة إلى أن الاستثمارات التي كان يمكنها تخفيف الضغوط التضخمية، لم تكن

---

(١) وقد انتقد Arthur Okun ذلك الوضع قائلاً "اعتمد كل شيء على الإنفاق الخاص بالحرب على فيتنام، ولكننا لم نستطع أن نحصل على كلمة واحدة من وزير الدفاع McNamara."
, quoted by Hobart Rowen, "Cost of Vietnam? A McNamara Arthur Okun Secret," Washington Post, June 19, 1966.

(٢) Council of Economic Advisors Annual Report, 1967 (Washington: Government Printing Office, 1967)

(٣) Cathie J Martin, Shifting the Burden: The Struggle Over Growth and Corporatre Taxation (Chicago: University Of Chicago Press, 1991), p.82.

بالحجم الكافي لمواجهة هذا الضغط في جانب الطلب بحيث تتمكن من تفادي تزايد معدلات الأسعار، وذلك نتيجة لزيادة حدة عدم التيقن التي سادت في تلك الفترة مما أعاق قدرة رجال الأعمال على التنبؤ بالعائد الذي يمكن تحقيقه في المستقبل. ونتيجة لهذا التناقص في حجم الاستثمارات الخاصة قامت الدولة بزيادة نصيبها في الناتج المحلي الإجمالي من ١٣% عام ١٩٦٤ إلى ١٤,٥% ثم إلى ١٥,٢% عام ١٩٦٦-١٩٦٧، وذلك في الوقت الذي تناقصت فيه مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من ٢٣,٨% في عام ١٩٦٤ إلى ٢٢,٥ % في عام ١٩٦٧.(١) وأدى ذلك إلى إجهاض التوسع في جانب العرض، والذي كان هو ذاته نتيجة مباشرة لزيادة درجة عدم التيقن لدى المستثمرين، كما حدثت زيادة في الصعوبات المالية الدولية التي أدت إلى زيادة الواردات الرأسمالية، التي أدت بدورها إلى تفاقم أزمة ميزان المدفوعات. وبما أن الحكومة قد حرمت من أي وسائل مؤسسية أو سياسية لزيادة الإيرادات، تفاقم حجم العجز. مما أدى إلى زيادة سعر الفائدة، وولد نوعاً من أنواع الضغط غير المسبوق على الدولار.

الآثار السياسية المترتبة على التنظيم

بينما كانت الدولة تعمل على التكيف مع موضوع التضخم دون إيجاد الحل القاطع في خلال فترة الستينيات، زادت درجة عدم التيقن في أوساط رجال الأعمال خلال نفس الفترة وذلك لعدد من الأسباب المختلفة. وبعيداً عن الأوضاع الخاصة بالاقتصاد الكلي، أدى نمو المؤسسات التي تدافع عن حقوق المستهلكين إلى زيادة

(١) توضح تلك الأفكار كيف أثر تزايد معدلات الطلب على ارتفاع الأسعار والتي تم تمويلها من قبل الاستثمارات الحكومية والاستهلاك عن طريق العجز، وذلك بدلاً من أن يتم عمل نوع من الانعكاس على التكوينات الرأسمالية المحلية الخاصة وعلى التوسع في القدرة الخاصة بالقطاع الخاص. تم حساب الأرقام من

Figures calculated from FRED (Federal Reserve Economic Database)- Federal Government Time Series, and the Penn World Tables v. 5.6, available at http// respectively. . and http//www.nber.org/pennwww.stls.fred.org

حدة عدم التيقن التي يعاني منها رجال الأعمال. وقد قام الكونجرس بعمل بعض المبادرات التنظيمية ونتيجة للضغط الذي مارسه عليه جرانت مكونيل Grant McConell وآخرون.(١) واكتشف المؤيدون للقواعد التنظيمية الجديدة أن القائمين على الصناعة يحاولون باستمرار أن يفرضوا سيطرتهم على المؤسسات التنظيمية التابعة لعهد البرنامج الجديد The New Deal. ولذلك، ولتفادي مثل هذا النوع من السيطرة، هدفت المؤسسات التنظيمية في السبعينيات إلى التأكيد على ضرورة وجود فوائد اجتماعية محددة وواسعة النطاق وأن التكاليف الصناعية عليها أن تغطي ذلك الجانب الاجتماعي.(٢) ونتيجة لذلك، تم في خلال العدة سنوات التالية وضع سلسلة من القواعد والمؤسسات الجديدة لإنفاذ الترتيبات التنظيمية على منشآت الأعمال والتي لم تركز على الانتهاكات التي تقوم بها كل شركة منفردة ولكن على نطاق المسئوليات الصناعية العامة.(٣)

و تمشياً مع الموجة البيئية الجديدة قام الكونجرس في أواخر عام ١٩٦٩ بإصدار قانون حماية البيئة. وأدى ذلك إلى إنشاء وكالة حماية البيئة Environmental Protection Agency، وهي وكالة إدارية فيدرالية ضخمة أثرت بقراراتها على جميع قطاعات الأعمال في الدولة. وتمشياً مع تلك الحركة الاجتماعية تم استحداث حركة المحافظة على الصحة والأمان المهني في عام ١٩٧٠، والتي

---

(١) See Grant McConnell, Private Power and American Democracy (New York: Knopf Publishers, 1966).

(٢) Kim McQuaid, Uneasy partners: Big Business in American Politics 1945-1990 (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1994), p.137.

(٣) المناقشة الخاصة بتوضيح المواقف التي اتخذتها وكالة حماية البيئة ، والصحة وإدارة الأمان معتمدة على المناقشات التي قامت بها تلك الوكالات في McQuaid، الشركاء غير المريحين، ص ص ١٣٥-٥١؛ David Vogel، الثروات المتغيرة: القوة السياسية للأعمال في أمريكا (New York: Basic Books, 1989)، ص ٦٤-١١٣؛ William C. Berman الدور الأمريكي الحقيقي: من Nixon إلى Clinton. (Baltimore: John Hopkins University Press, 1998)، ص ص ١٠-١٤.

أهلها اختصاصها التشريعي في وضع عدد من القواعد التنظيمية الجديدة والتي أدت إلى تحمل منشآت الأعمال تكاليف مهولة وذلك إضافة إلى التأثير الذي تركه التضخم وتزايد أسعار الفائدة على المكاسب التي اعتاد رجال الأعمال تحقيقها.(١) وقد كان لتلك المبادرات التنظيمية، إضافة إلى التكاليف المرتفعة المرتبطة بها، والتي كان يتحملها رجال الأعمال، نتائج بعيدة المدى على التنظيم السياسي للأعمال الخاصة.

أولاً، أدت تلك المؤسسات التنظيمية الجديدة إلى تحويل كم هائل من الأرباح التي حققتها منشآت الأعمال إلى المصلحة العامة. وقد عملت تلك المؤسسات على تحقيق أهدافها عن طريق عملها على تركيز التكاليف وتشتيت الأرباح، وأدى ذلك إضافة إلى الضغوط التضخمية إلى زيادة حدة عدم التيقن التي كان يعاني منها رجال الأعمال حيث اعتبروا أن تلك المؤسسات تمثل عبئاً إضافياً عليهم إضافة إلى التضخم الذي ساد في الاقتصاد في تلك الفترة بحيث أصبحت جزءًا من المشكلة لا جزءًا من الحل. نتيجة لتزايد عدم التيقن. ومن المثير للدهشة أن تلك الحركة التنظيمية شجعت قطاع الأعمال الخاص على العمل كحل مشكلاته الداخلية والخاصة بالتحرك الجماعي بطريقة لم تحدث منذ الأربعينيات. وهنا يمكن القول باختصار إنه عندما أصبحت التكلفة الاجتماعية للصناعات موزعة على القطاع بأكمله ولا تتحملها مؤسسة طوعية وحدها، بدأ رجال الأعمال يعيدون التفكير في مصالحهم من جديد.(٢)

---

(١) ساند نيكسون Nixon تلك المعايير المضادة للمصالح الخاصة بأصحاب الأعمال بهدف تحقيق نجاح على المستوى السياسي في الأجل القصير. فقد قال في خطبته التي ألقاها عام ١٩٧٠ إن "السماء الصافية والماء النظيف والفضاء الواسع لابد أن تعود من جديد حق لكل أمريكي، وإذا بدأنا الآن من الممكن أن ننجح في الحصول على ذلك"،

Richard M. Nixon, Public Papers of the prisedent of the United States: Richard Nixon: Containing the public message, Speeches, and Statements of the prisedent . January 14, 1970, (Washington: United States Government Printing Office, 1969-74), p.177.

(٢) أثار Thomas Byrne Edsall جدلية خاصة بما يلي حيث قال "في خلال السبعينيات، استطاع أصحاب الأعمال أن يكونوا لنفسهم طبقة اجتماعية من جديد، متجاهلين غريزة التنافس الأساسية فيما بينهم بهدف تحقيق المصالح المتعلقة بالتحركات المؤسسية."

ثانياً: أدت السياسات التي اتبعتها إدارة نيكسون إلى زيادة درجة عدم التيقن التي يعاني منها رجال الأعمال حيث إنها خالفت جميع توقعات أصحاب الأعمال من الإدارة الجمهورية. وقبل أن ينجح نيكسون في الانتخابات قام وزير الخزانة في عهد الرئيس جونسون بإصدار تقرير حول الضرائب ذكر فيه أن هناك عدداً كبيراً من المليونيرات لا يقومون بدفع أي ضرائب على الإطلاق. وبذلك أصبح الإصلاح الضريبي هو الهدف الرئيسي للديمقراطيين بعد انتخابات عام ١٩٦٨.[١] وعلى الرغم من أن الجمهوريين هم الذين تولوا السلطة، اعتمد نيكسون على فكرة تحقيق الإصلاح الضريبي وعمل على وضع برنامج أطلق عليه "العرض الضريبي الأول من نوعه الذي يتقدم به رئيس جمهوري، والذي يعارض المصالح الخاصة بالأغنياء."[٢] وقد نظر رجال الأعمال إلى تلك الحركة الخاصة بالإصلاح الضريبي التي حدثت عام ١٩٦٩، على أنها حركة ليبرالية ممتازة عملت على وضع معايير جديدة أدت إلى خلق نوع من الحماية الضريبية التي أدت إلى الحد من الإعفاءات الضريبية الممنوحة للأعمال مثل علاوة نفاد النفط.[٣] وقد اعتبر هذا إشارة إلى ما يمكن توقعه من الإدارة الجديدة وهبطت قيمة الأسهم والأرباح التي تحققها الشركات قد تناقصت، وذلك نتيجة لاعتقاد رجال الأعمال أن التضخم وهو المشكلة الاقتصادية الرئيسية من وجهة نظرهم، لم يتم التعامل معه بالجدية المطلوبة.

Thomas Byrne Edsall, The New Politics of Inequality (New York: W.W Norton and Company, 1984), p.128

(١) On the background to the 1969 Tax Reform Act, see Robert Kuttner, The Revolt of the Haves: Tax Rebillion and Hard Times (New York: Simon and Schuster, 1980), pp.232-3.

(٢) Edwin L. Dale Jr., "Its Not Perfect, But it is the Best Yet," The New Republic, May 3, 1969, p.10, quoted in Vogel, Fluctuating Furtunes, p.63.

(٣) الأكثر من ذلك، أن تلك اللائحة القانونية زادت من درجة التضخم عن طريق تعزيز الاستهلاك في الشرائح الضريبية المتدنية، وذلك عن طريق زيادة حجم الإعفاءات الضريبية على الضرائب الشخصية.

وعلى غرار إضافة الوقود إلى النيران أصيب الاقتصاد لأول مرة في التاريخ عام ١٩٦٩، بظاهرة الركود التضخمي Stagflation مما أدى إلى زيادة الأوضاع سوءاً. وعندما تولى آرثر بيرنز Arthur Burns رئاسة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي عام ١٩٧٠، سعى إلى إنهاء حالة التكيف مع الأوضاع التي استمرت طوال فترة حكم كينيدي وجونسون. حيث عمل بيرنز على التحكم في مشكلة التضخم عن طريق وضع مجموعة من السياسات المالية الصارمة إضافة إلى رفع معدلات الفائدة. حيث عمل على رفع سعر الفائدة بمقدار ٣% مما أدى إلى إحباط الأنشطة الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة، ومع ذلك لم تتناقص معدلات التضخم. والسبب وراء ذلك كان في غاية السهولة وهو "فيتنام". إذ أن "تحقيق السلام مع الكرامة" أدى إلى تكبد مزيد من النفقات لتحقيق تلك الغاية السياسية كما أدى إلى توليد مزيد من الضغوط التضخمية على الاقتصاد. وقد استمرت الدولة في شراء مزيد من الآلات والمعدات على الرغم من ارتفاع أسعار الفائدة مما أدى إلى تراكم المخزون، وقد أدت تلك العوامل مجتمعه إلى زيادة الأسعار على المستهلك النهائي.

ونتيجة لهذا الكم من المشكلات التي كانت تبدو بدون حل، قام الرئيس نيكسون بإلقاء خطاب تلفزيوني موجهاً إلى الأمة في يونيو ١٩٧٠. وقد خصص نيكسون هذا الخطاب للحديث عن الأوضاع الاقتصادية فقط. وأشار إلى فكرة حتمية العمل وفقاً لبعض السياسات المتعلقة بالدخل ومؤشرات الربط بين الأجور والأسعار وذلك للتحكم في التضخم.[١] وقد حصل نيكسون على دعم بيرنز الذي كان يزداد إحباطه نتيجة لعدم قدرة السياسة النقدية المالية الانكماشية وحدها على التحكم في اقتصاد الحرب. وعلى أي حال، حدث نوع من الانقسام بين أعضاء مجلس الاستشاريين الاقتصاديين ووزارة الخزانة حول استخدام هذا النوع من

---

(١) Nixon, Public Papers, June 18, 1970, pp. 205-19.

التحكم في الأوضاع الاقتصادية.(١) وفي غمرة غياب القرار، استمر تدهور الاقتصاد واستمرت الأجور في الارتفاع بمتوسط ٧% سنويا، وتزايدت المشكلات المرتبطة بميزان المدفوعات حيث تزايد حجم الضغط على الدولار بشكل كبير. وحاول نيكسون أن يجد حلاً فقام باتباع إجراءين في نفس الوقت عملا على زيادة حدة عدم التيقن التي سادت في الأسواق مما أدى إلى مزيد من الضعف للمؤسسات الليبرالية المقيدة.

الإجراء الأول: إغلاق نافذة الذهب ووقف العمل بنظام بريتون وودز حيث منع تحويل الدولار إلى ذهب. وبذلك أصبحت هناك حرية للعملات في التعويم ونتيجة للضغوط التضخمية، بدأ عديد من العملات في الغرق. كما أن هذا التغيير في النظام أدى إلى نقل قدر كبير من مخاطر سعر الصرف من القطاع العام إلى القطاع الخاص، في وقت كانت فيه أدوات إدارة مخاطر القطاع الخاص، مثل الأسواق الآجلة تكاد أن تكون قد سقطت تماماً. إلى جانب ارتفاع درجة عدم التيقن.(٢) أما الإجراء الثاني، والذي كان ذا تأثير أكبر على المستوى المحلي فقد تمثل في فرض أعباء إضافية على التحكم في الأسعار في أوقات السلام على يد رئيس جمهوري. حيث إن "الرئيس نيكسون هو فقط الذي يمكنه السفر إلى الصين" وهو وحده القادر على تنفيذ ما كان يظن رجال الأعمال أنهم تخلصوا منه في الأربعينيات: وهو اتباع السياسة الكينزية للركود باعتبارها الفلسفة الاقتصادية للدولة.

---

(١) المجلس التابع لـ "نيكسون" والخاص بالاستشاريين الاقتصاديين والذي لم يكن يتبع الأفكار الكينزية التقليدية، فقد أوضح Paul McCracken رئيس مجلس إدارة المجلس أن فلسفته لم تكن مستقاة من "كينيز" أو من "فريدمان". فقد كان "مكراكن" McCracken اقتصادياً تابعاً لـ "ميتشيجان"، بينما كان سكرتير الخزانة العامة "دافيد كينيدي" David Kennedy حاصلاً على الدكتوراه من مدرسة شيكاغو لإدارة الأعمال. انظر ،

See Herbert Stien, The Fiscal Revolution in America (Washington: American Enterprise Institute Press, 1996), pp.532-4.

(٢) On this aspect of the end of the Bretton Woods order, see John Eastwell, International Financila Liberalization: The impact on World Development (United Nations Development Program: Office of Development Studies, 1996), pp.5-7.

زعزعة استقرار الليبرالية المقيدة:

صدمات العرض وسياسة الركود الجديدة

هناك مفارقة تاريخية صغيرة لابد من ذكرها هنا في هذا السياق وهي أن، فلاديمير لينين Valdimir Lenin قام بإعلان السياسة الاقتصادية الجديدة التي لم تعش طويلاً، والتي حاولت تحرير الاقتصاد بهدف شن حرب قبل خمسين عاماً من قيام نيكسون بإعلان سياسته الاقتصادية الجديدة والتي أراد عن طريقها تنظيم الاقتصاد ليستطيع أن يشن حرباً. وذلك في الوقت الذي نجحت فيه السياسات النقدية الصارمة التي اتبعها الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في خفض معدل التضخم السنوي من ٦,١% عام ١٩٦٩ إلى ٣,٦% عام ١٩٧١، ولكن في نفس تلك الفترة التي أعلنت فيها أدوات الرقابة وتدخل الدولة، وزادت نسبة البطالة إلى ٧%.(١) عندما قام نيكسون بإعلان الحزمة الكاملة من السياسات وأدوات الرقابة والسيطرة في ١٥ أغسطس عام ١٩٧١، فوجئ الأعضاء الليبراليون والمحافظون على حد سواء بالدرجة الهائلة من التدخل والتنظيم التي تضمنتها تلك السياسات الموجودة بالحزمة.(٢)

تضمنت تلك الحزمة ثلاث مراحل للتحكم. المرحلة الأولى تضمنت على تجميد الأجور والأسعار لمدة تسعين يوماً، وذلك تزامناً مع فرض ضريبة إضافية على الواردات بنسبة ١٠%.(٣) وقد كان لتلك الحركة ثلاثة أبعاد، الأول، هو أن

---

(١) Figures from Federal Reserve Economic Database at http//www.stls.fred.org/. see also Hugh Rockoff, Drastic Measures: A History of Wage and Price Control in the United States (Cambridge: Cambridge University Press, 1984), p.200.

(٢) يقول John Kenneth Galbraith في هذا السياق، وهو أحد الداعين إلى إعادة الضوابط ، وقد حازت المقولة الخاصة به على شهرة واسعة بعد الإعلان الذي قام به الرئيس نيكسون، حيث قال: "لدي شعور مماثل لشعور رجل الشارع العادي الذي تعلم من العمدة Lindsay أن المهنة لم تكن فقط قانونية، ولكنها كانت من أعلى درجات الخدمات البديلة."
John Kenneth Galbraith, quoted in the Washington Post, November 5, 1971.

(٣) في حقيقة الأمر، إن الضرائب الإضافية المفروضة على الواردات كانت السلاح الذي استخدمه Jogn B. Connolly سكرتير الخزانة العامة، وذلك خلال الاجتماع الذي حدث في Smithsonian في عام ١٩٧٣.

ذلك الحل هو أن تؤدي هذه الإشارة من التصميم إلى تقليل الضغوط المفروضة على الدولار بطريقة مستقلة عن تعليق القابلية للتحويل. والبعد الثاني أنه كان من المأمول أن تقل المدفوعات الدورية التي كان يجري التفاوض بشأنها عن طريق هذا التجميد، ذلك إضافة إلى تناقص الضغوط التضخمية نتيجة لهذا التجميد. أما البعد الثالث فقد دار حول حقيقة أن الضريبة الإضافية التي تم فرضها على الواردات كانت تهدف إلى الدمج بين المكاسب التنافسية التي يمكن تحقيقها عن طريق خفض قيمة العملة بطريق غير مباشر وهو الشيء الذي يمكن أن يسهل من عملية التحكم في معدل التضخم وذلك من خلال تفادي مزيد من التضخم المرتبط بالواردات. أما الفترة الثانية من التحكم فقد بدأت في ١٤ نوفمبر ١٩٧١، والتي من خلالها تم تكوين لجنة مسئولة عن التعامل مع الأسعار ومجلس للمدفوعات وكلاهما كان ثلاثي الأطراف، مالم يكن من الشركات الخاصة بشكل علني.(١) وقد تم من خلال المرحلة الثانية تقرير زيادة الأسعار بما لا يزيد عن ٥% كمرحلة مبدئية للوصول إلى متوسط زيادة قدرها ٣%، إضافة إلى وضع بعض الحدود على هوامش الربحية.(٢)

---

(١) كانت تلك المؤسسية مخالفة وعلى العكس تماما لما قصد إليه قانون الإجراءات الإدارية الصادر في عام ١٩٤٦. وقد تم إطلاق يد لجنة تحديد الأسعار فيما يخص عملية تحديد الأسعار نسبيا، وذلك لأن المجلس الاقتصادي الاستشاري كان لديه أيديولوجية معارضة لفكرة التحكم من قبل الدولة. فقد رأى McCracken أن أي محاولة للتحكم سوف تبوء بالفشل في النهاية، وذلك لأن آليات السوق سوف تكسب في النهاية. وقد تقبل Schultz على مضض الملاحظة الخاصة بالضوابط وذلك بعد أن لقى توبيخا من قبل المجلس الاستشاري للأعمال حول الحاجة الماسة لأن "يفعل شيئا". ونتيجة لذلك فإن عضو مجلس الاستشاريين الاقتصاديين Herbert Stein كان يمزح بالكاد عندما أخبر C. Jackson Grayson، رئيس لجنة الأسعار الجديدة، أن "لا يبدو أن الاقتصاد الكلاسيكي أصبح مفيدا، فلماذا لا تحاول أن تخترع شيئا جديدا بدلا من تحاملك على الرؤى الخاصة بنا،"و هو بالفعل ما قامت لجنة الأسعار بتحقيقه.

C. Jackson Grayson, quoted in Rockoff, Drastic Measures, p.207.

(٢) كان التركيز وبشكل أساسي على التحكم في معدلات الأجور، وذلك لأنه من الأسهل متابعتها وتسييسها مقارنة بالأرباح.

وعلى الرغم من حالة الصراع التي نشأت بين أصحاب الأعمال والعمال حول مجرد وجود هذا التحكم، فإن اللجنة المسئولة عن التعامل مع الأسعار ومجلس المدفوعات كان لهما اليد العليا من ناحية التأثير القوي الواضح على معدلات التضخم. في الجزء الأخير من عام ١٩٧٢ تناقص معدل التضخم الرئيسي ليصل إلى ١,٨%، ولكن لم تتحرك معدلات البطالة بالقدر المنشود.(١) ونتيجة لهبوط معدلات التضخم قام الرئيس نيكسون بإعلان نجاح المرحلة الثانية من خطته الخاصة بالتحكم كما ادعى أن سياسته الاقتصادية كانت هي الأصح في الواقع.(٢) ونتيجة لذلك عندما تم الإعلان عن المرحلة الثالثة من التحكم في يناير ١٩٧٣ تحول النظام ليصبح شبه اختياري. ولكنه في حقيقة الأمر كان طوعياً بالكامل حيث إنه بني على نوع من التعاون بين مؤسسات رجال الأعمال والمؤسسات الحكومية التي لعبت دوراً شديد الشبه بالدور الذي لعبته الحركة القومية للإصلاح الصناعي في الثلاثينيات.

و مع بدء العمل بهذا النظام الطوعي الجديد تم إيقاف العمل وفقاً للشروط الخاصة باللجنة المسئولة عن التعامل مع الأسعار ومجلس المدفوعات كما تم التخلي عن بعض الإرشادات الأساسية.(٣) وبصفة خاصة حيث أصبح من حق أصحاب الأعمال أن يتولوا إدارة المرحلة الثالثة ذاتها. ولم يكن من غير المستغرب عندئذ أن يتجاهل معظم أصحاب الأعمال الإرشادات التحكمية بشكل كامل مما أدى إلى زيادة معدلات التضخم من جديد. ففي الجزء الأول من عام ١٩٧٣ قفزت أسعار اللحوم بمعدل ٣٠,٤% وبحلول شهر إبريل من نفس السنة اضطرت

---

(١) المعدل الرئيسي للتضخم هو معدل التضخم الخاص بأسعار المواد الغذائية والوقود، والتي يتم خصمها على التغييرات الموسمية. تم الحصول على الأرقام من قاعدة البيانات الخاصة بـــ FRED على http//www.slts.fred.org.

(٢) Stien, Fiscal Revolution, p. 559.

(٣) تم التخلي وبشكل خاص عن المحددات التي تم تطبيقها على هامش الربحية والخاصة بالمرحلة الأولى من التحكم، كما قد تم إعفاء الإيجارات والأجور الأقل من ٣,٥٠ دولار في الساعة.

الحكومة أن تفرض تسعيرة إجبارية على أسعار لحوم الخنازير والبقر والضأن. وقد تزايدت أسعار المواد الخام الصناعية بنفس الدرجة في محاولة من رجال الأعمال لتعويض الخسائر التي تكبدوها فيما سبق. ونتيجة لتلك التحركات التي حدثت على مستوى الأسعار غرقت الأسواق المالية.

و قد أدى الفصل المؤسسي بين الاحتياطي الفيدرالي والخزانة العامة – واللذين قد كان قد تم الجمع بينهما في عام ١٩٥١– إلى التقليل من الآثار الإيجابية التي ترتبت على حزمة السياسات الخاصة بفرض التحكم. وكان الانفصال يعني أنه لابد من دعم نواحي نشاط الخزانة ولجنتي الأجور والأسعار، أن تؤدي نواحي نشاط الاحتياطي الفيدرالي إلى تقليل فعالية إجراءات التحكم الخاصة بالمرحلة الثابتة.(١) ونتيجة لسحب مسئولية تحديد الأسعار والتحكم فيها من اللجنة الخاصة بذلك تم بالتالي إعفاء الاحتياطي المركزي من اختصاصاته التقليدية عن العملات وأسعار الصرف أو عن استقرار الأسعار. ونتيجة لذلك أصبح الاحتياطي الفيدرالي أكثر حرية من ناحية الاستجابة للضغوط الأخرى وخصوصاً المتعلقة بمعدلات البطالة والناتج.(٢)

---

(١) يقول Hugh Rockoff ، إنه وخلال فترة الحرب والتجربة الخاصة بالتضخم التي حدثت في تلك الفترة، كان التحكم يهدف إلى منع المخاوف الخاصة بالتضخم ومن أن تزيد الأسعار لتتخطى الحدود المالية. وكنتيجة لذلك، تم استخدام التحكم بهدف الوصول بالاقتصاد إلى حالة التوازن. ولكن خطة التحكم التي عمل نيكسون على تطبيقها كانت مختلفة وذلك لأنها عملت على ضغط الأسعار لأقل من المعدلات التي يتم تحديدها وفقا للمتغيرات الاقتصادية. حيث إنها عملت على ضغط القوى التضخمية والتي ستؤدي إلى إحداث نوع من أنواع الخلل في التوازن الخاص بالاقتصاد. Rockoff, Drastic Measures, p.232.

(٢) ربما قام Burns بذلك لزيادة فرصة إعادة انتخاب راعيه "نيكسون" من جديد وبغض النظر عما إذا كان "بيرنز" قد تصرف بطريقة سياسية ليدعم من الحملة الانتخابية لنيكسون أم لا، فدائما ما ألقى نيكسون باللوم على السياسة النقدية المتقشفة لعام ١٩٦٠ التي اتبعها الاحتياطي الفيدرالي ورأى أنها كانت السبب وراء هزيمته. ودائماً ما يرغب مُنظِّرو دورات الأعمال السياسية في الإشارة إلى هذه الحلقة على أنها حالة كلاسيكية لدورة أعمال سياسية. للحصول على أمثلة انظر،

وكانت السياسات النقدية الانكماشية هي السياسة المثلى للتعامل إلى جانب حزمة السياسات الخاصة بالتحكم. على أية حال، فقد كانت السياسات المالية في أواخر فترة حكم الرئيس نيكسون قد تحولت لتصبح سياسات مالية توسعية. حيث تزايد معدل العرض النقدي (M2) بمقدار ٢,٤% في ١٩٦٨-١٩٦٩ وذلك قبيل تولي بيرنز رئاسة الاحتياطي الفيدرالي.(١) فقد قفزت معدلات العرض النقدي (M2)بشكل كبير بعد تولي بيرنز رئاسة الاحتياطي الفيدرالي في عام ١٩٧١-١٩٧٢ لتصل إلى ١٠,٨% سنوياً وهو الوقت الذي كان ينبغي فيه من تطبيق السياسات المالية الانكماشية.(٢) وقد تناقض حجم الاستقلال المؤسسي الذي سعت لجنة التنمية الاقتصادية إلى تحقيقه في الأربعينيات بهدف الحفاظ على استقرار الأسعار نتيجة لحزمة السياسات الخاصة بالتحكم.

ونتيجة لفشل المرحلة الثالثة الطوعية من التحكم تم إعلان تجميد جديد في معدلات كافة الأسعار والأجور في شهر يونيو من عام ١٩٧٣ وذلك في خضم أحداث فضيحة ووترجيت Watergate. وقد تبع هذا الإجراء تطبيق مزيد من القواعد التحكمية، وذلك في شهر أغسطس ١٩٧٣ فيما عرف بالدخول في المرحلة الرابعة. وأدى استبعاد موضوع الأجور تماماً عن المرحلة الرابعة إلى فشلها مما أدى إلى التخلي عن القواعد المنظمة لتحديد الأسعار في الاقتصاد واحدة تلو الأخرى وفي كل صناعة تلو الأخرى مما أدى في نهاية الأمر إلى التخلي عن السياسات الاقتصادية الخاصة بالتحكم بشكل كلي. ونتيجة لذلك سادت أوضاع اقتصادية بعيدة عن القواعد المنظمة أو السياسات التحكمية مما أدى إلى حدوث حالة من الاشتعال في معدلات التضخم إضافة إلى زيادة درجة عدم التيقن. وذلك

Alan S Binder, Economic Policy and The Great Stagflation (New York: Academic Press, 1979)

(١) تم تعريف M2 على أساس M1 (العملة زائد الحسابات الجارية) إضافة إلى الودائع الادخارية والودائع قصيرة الأجل، والتي تكون عادة أقل من ١٠٠,٠٠٠ دولار.

(٢) Figures from Rockoff, Drastic Measures, p.232.

إضافة إلى الحرب غير المتوقعة، والتي دارت بين العرب وإسرائيل عام ١٩٧٣، والتي أدت بدورها إلى زيادة أسعار النفط إلى أربعة أمثالها.

وهنا يمكن القول باختصار، إن الأثر المباشر الناتج عن قيام منظمة الأوبك برفع أسعار الزيت الخام من ٣،٠٠ دولار أمريكي للبرميل و٤،٠٠ دولار أمريكي للبرميل في عام ١٩٧١ إلى ١١,٦٥ دولار بحلول يوم ٢٣ من شهر ديسمبر ١٩٧٣، كان له نتيجتان مباشرتان: الأولى، تمثلت في هزة كبيرة في معدلات عرض النفط إضافة إلى انفجار في معدلات التضخم، ولما كان النفط أحد أهم السلع التي يتم استيرادها من الخارج وله عديد من الاستخدامات المتنوعة فقد أدى ارتفاع أسعار النفط إلى إحداث زيادة هائلة في معدلات الأسعار ككل. وقد كان أمام الدولة أن تتبع أحد حلول ثلاثة تتغلب على تلك المشكلة هي: الحد من معدلات الواردات، أو الحد من معدلات الاستهلاك أو البحث عن بديل آخر للطاقة. وكان الحصول على بديل آخر للطاقة هو حل من غير الممكن تطبيقة على المدى القصير، والعمل على الحد من الاستهلاك يعني الاتجاه إلى تطبيق سياسات تحكمية، بينما لا يعد اللجوء إلى الحد من معدلات الواردات حلاً منطقياً، وذلك لعدم قدرة المنتجين المحليين على إيجاد منتجات بديلة للمنتجات المستوردة في الأجل القصير.(١)

ونتيجة لنقص البدائل المتاحة أصدرت الدولة قانون الطوارئ لتخصيص النفط، والذي أدى إلى زيادة معدلات شراء النفط في جميع أرجاء الولايات المتحدة الأمريكية بطريقة عشوائية وأدى إلى زيادة معدلات أسعار النفط بصورة أكبر.

---

(١) هذا الأمر له تأثير شديد الأهمية في الأجل الطويل: فقد حول صناعة النفط المحلية بعيداً عن الحزب الديمقراطي. وأثار القائمون على صناعة النفط الجدل حول إمكانية العمل على زيادة العرض المحلي من النفط فقط في حالة إزالة الضوابط عن أسعار النفط المحلية. وأدى ذلك إلى اتهام صناعة النفط بأنها تتلاعب بالأسعار الخاصة بالأمريكيين. وتم بذلك سحب التنفيذيين في مجال النفط إلى "كابيتول هيل" مما عرضهم لحركة المعارضة من قبل ممثلين الديمقراطيين. انظر

Vogel, Fluctuating Furtunes.

ورداً على صدمة العرض قامت الدولة بمساعدة الاحتياطي الفيدرالي وبشكل متأخر على الحد من معدلات إصدار النقود والإنفاق مما أدى إلى حدوث انهيار في معدلات الناتج بسبب ارتفاع تكلفة مدخلات الإنتاج وارتفاع أسعار الفائدة. وقد ارتفعت درجة تذبذب الاستثمار وبشدة نتيجة لزيادة حدة عدم التيقن في الاقتصاد ككل، وتناقصت نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي من ٢٣,٤% عام ١٩٧٣ إلى ٢٠% في عام ١٩٧٤ وهو هبوط غير متوقع بمقدار ١٣%.[١]

وفي مثل هذه البيئة من ازدياد عدم الاستقرار وارتفاع عدم التيقن عمل الكونجرس إلى البحث بين مجموعة الأفكار المطروحة عن تفسير تطبيق محاكاة المالية العامة. ونتيجة لحالة الكساد التي كانت نتيجة مباشرة لحالة عدم الترابط المؤسسي، إضافة إلى المشاكل التي ترتبت على فضيحة ووترجيت Watergate استمرت حالة الشلل في السياسة العامة. وفي الفترة التي استقال فيها نيكسون من الحكم ارتفعت أسعار الجملة بمعدل سنوي قدره ٤٤%، في الوقت الذي وصلت فيه معدلات البطالة إلى ٧,٦% من إجمالي قوة العمل. وهكذا كانت هناك كارثة فعلية، وفقدت الدزلة قدرتها على التشخيص.

ونتيجة لعدد من العوامل التي تمثلت في الفشل في مواجهة الارتفاع في معدلات التضخم، وزيادة نسبة القواعد المنظمة وضبط الأسعار في أوقات السلم، والتذبذب في أسعار السلع والعملة بينما لم تعد أسواق العمل تمثل مجرد خسارة الكفاءة بالنسبة لمنشآت الأعمال. وكانت هذه السياسات وخاصة في ظل رئيس جمهوري للبلاد تمثل انتهاكاً للأفكار الرئيسية التي قامت عليها الليبرالية الأمريكية المقيدة. وصحيح أنه يمكن أن يؤخذ في الاعتبار قصور النموذج الخاص بمهارة النمو الفردي "Growthmanship" وذلك لتعديه على الحقوق الخاصة بمنشآت

---

(١) Calculated from Penn World Tables USA/CI (Investment Share of GDP in current international prices) on the National Bureau Of Economic Research .http//www.nber/pwt

الأعمال فإنه لا يمكن إغفال أن حقيقة الأفكار التي بني عليها هذا النموذج أدت إلى تأسيس القواعد الخاصة بالاقتصاد الكلي دون المساس بالقرارت الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والأفراد القائمين عليها. في حين تزايدت درجة التحكم في الأسعار والأجور بشكل كبيرو قد قام جون كينيث جالبريث John Kenneth Galbraith بالتحذير من ذلك قائلاً إنه"بالنسبة لبعض رجال الأعمال، كان الحل هو العلاج الكينزي، فإنه كان أكثر ضرراً على الاقتصاد من الكساد الذي أرادوا معالجته،" ومن الواضح أن هذا التحذير كان شديد الدقة.(١)

وأدت الآثار المجمعة لهذا الفشل المتلاحق في السياسات إلى إعطاء إشارات تحذيرية لأصحاب الأعمال فيما يتعلق بزيادة درجة التدخل من قبل الدولة إلى أكثر من الحدود المعقولة التي تم وضعها في الأربعينيات والخمسينيات. وقد قام رجال الأعمال بالاعتراض على تلك الانتهاكات لما كانوا يرونه حقوقاً أساسية لهم وأكدوا على ضرورة وقف العمل وفقا لليبرالية المقيدة واستبدالها بنظام جديد أكثر ملاءمة لمصالحهم الخاصة، على الأقل لإعادة تفسيرها في هذه البيئة التي يسودها عدم التيقن بدرجة كبيرة وعلى الأقل أصبح من الضروري أن يتدخل رجال الأعمال من جديد في مجال توليد سياسات الأفكار. ولكن ولحسن حظ رجال الأعمال أنه لم يكن هناك قصور في مجموعة من الأفكار المتاحة لتحقيق ذلك.

أفكار للتخلي عن الليبرالية المقيدة

النظرية النقدية Monetarism

بدأت حملة الهجوم النظري على الأفكار المتعلقة بالليبرالية المقيدة عام ١٩٥٦، عندما قام ميلتون فريدمان Milton Friedman بعمل إصلاحات في النظرية الكمية للنقود.(٢) فقد رأى فريدمان، أنه في حالة التوازن لا بد أن تتساوى

(١) John Kenneth Gallbraith, American Capitalism: The Concept of countervailing Power (Boston: Houghton Mifflin, 1956), p. 81.

(٢) Friedman, ed., Studies in the Quantity Theory, passim.

المنفعة الحدية للاحتفاظ بالثروة في صورة نقدية مع المنفعة الحدية للاحتفاظ بالثروة في أي صورة أخرى سواء أكانت أوراقا مالية أو عقارات أو أي صورة أخرى. وذلك لأنه في حالة زيادة عرض النقود، فإن المستهلكين سيتجهون نحو استبدال النقود بأي أصول أخرى مما سيؤدي إلى رفع أسعار تلك الأصول إلى أن يصبح الطلب على النقود مساويا للعرض الجديد لها. وقد اعتمد الفكر الخاص بالتحليلات النقدية الخاصة بالتضخم على هذه الفكرة سالفة الذكر.

وبذلك ظهرت النسخة الأولى من النظرية النقدية في عام ١٩٥٩.(١) وهو الوقت الذي قام فيه فريدمان بالعرض التالي أنه إذا قام المرء بمقارنة:

"أوقات الذروة والانخفاض فيما يتعلق بمعدلات النمو في معدلات عرض النقود والمرتبطة بالهبوط والصعود في الدخل النقدي.........[كان هناك] تأخر يعادل ١٦ شهراً في المتوسط فيما يتعلق بأوقات الذروة وحوالي ١٢ شهرًا فيما يتعلق بالهبوط. ومن ذلك استطاع فريدمان أن يستنتج أن التغيرات الكبيرة في المخزون النقدي هي المسبب الرئيسي للتغيرات التي تحدث في دورات الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية.(٢)

و قد دعمت تلك الفكرة البيانات التي وردت في الدراسة التي قام بها كلٌ من فريدمان وأنا شوارتز Anna Shwartz والتي كانت بعنوان التاريخ النقدي للولايات المتحدة الأمريكية، والتي أوضحت أنه في أوقات الكساد الكبير من المفترض أن الهبوط في معدلات العرض النقدي كان نتيجة لعوامل مستقلة عن مستوى الدخل النقدي – وهي السياسة قصيرة النظر للاحتياطي الفيدرالي.(٣) وقد أدت "الوصفة"

---

(١) Milton Friedman, "The Demand for Money: Some Theoritical and Empirical Results," Journal Of political Economy 67 (4) (1959).

(٢) Michael Bleany, The Rise and Fall of Keynesian Macroeconomics (London: Macmillan, 1985), p.135.

(٣) Milton Friedman & Anna Shwatz, A Monetary History of the United States 1867- 1969 (Princeton: Princeton University Press, 1963).

السياسية التي نتجت عنها، وهي أن الموضوعات النقدية، قد أصبحت إحدى وسائل الاعتقاد في النظرية النقدية وقلبت العلاقة السببية بين النقود والدخل الموجودة في الرؤى الخاصة بالليبرالية المقيدة، قائمة على أن مستوى الدخل يحدد مستوى الناتج.(١) وكان ما أدى إلى زيادة النقد هو استخدام فريدمان لهذه النقاط في خطابه الرئاسي عام ١٩٦٨ الذي ألقاه أمام الرابطة الاقتصادية الأمريكية.(٢)

وقد أكدت آراء فريدمان في هذا السياق على أنه في حالة التوسع في السياسات النقدية، فإن أسعار السلع سوف ترتفع، وكذلك سترتفع معدلات الأجور، ولكن الأجور الحقيقية سوف تهبط نسبيًا، وذلك نتيجة للتعامل مع الأجور على أنها تكلفة ثابتة أساساً. وعند هذه النقطة سوف يكون لدى أصحاب الأعمال حافز يدفعهم إلى زيادة الناتج مما سيؤدي إلى الحد من معدلات البطالة. ولكن أثير الجدل حول حقيقة أن ذلك الوضع من غير الممكن أن يستمر ولو حتى على الأجل المتوسط، وعلى العكس من الفكرة المرتبطة بالليبرالية المقيدة والتي كانت تربط بين البطالة والفشل في العرض، فقد رأى فريدمان أن البطالة هي مسألة طوعية. وهو الشيء الذي جزم كينيز سابقاً بعدم صحته، حيث رأى أن "حجم العمالة يتحدد عند النقطة التي تتوازن فيها المنفعة المرتبطة بالناتج الحدي مع النقطة التي لا تتحقق عندها منفعة هامشية للعمالة" وهو الافتراض الذي قام فريدمان بإعادة إحيائه مرة أخرى.(٣)

وإذا ما وضعنا في الاعتبار هذا التفسير الكلاسيكي، فإن البطالة تنخفض في المدى القصير، لأن كثيرا من العمال سيرغبون في العمل وفقاً للمعدلات المرتفعة للأجور. ومن المحقق أن الأجور النقدية هي التي ارتفعت وليست الأجور الحقيقية، وأن العمال الجدد سوف يدفعون الأجور حتى تصل إلى حالة التوازن مع المعدلات

---

(١) Bleany, Rise and Fall, p. 175.

(٢) Reprinted as Milton Friedman, "The Role of Monetary Policy," American Economic Review 58 (1) March (1968).

(٣) John Marynard Keynes, The General Theory of Employment, Interest and Money (New York: Harcourt Brace and World, 1963), p. 6.

الحقيقية للنقود والأجور، أو أن العمال الجدد سوف يخرجون من سوق العمل. وقد كان لنموذج فريدمان تأثير كبير، حيث إنه أثار التساؤل حول إحدى النظريات الرئيسية التي تم الاعتماد عليها في فترة ما بعد الحرب ألا وهي نظرية منحنى فيليبس Philips Curve.[1] فقد رأى فريدمان أن نظرية منحنى فيليبس عملت على توضيح منحنى العرض الخاص بحالة العمالة بدلاً من عملها على إعطاء القائمين على السياسة حالة من حالات المبادلة الواضحة ما بين البطالة والتضخم، وهكذا فإن منحنى فيليبس اقتصر على إظهار منحنى عرض العمالة.

ويكمن قدر كبير من هجوم فريدمان للعلاقة السببية التي تم التركيز عليها في الرؤى الخاصة بالليبرالية المقيدة وفي فكرة المعدل الطبيعي للبطالة. وكما سبق القول، فإنه إذا ما قامت الحكومة بتقديم نوع من الحوافز المالية، فإن العمال سيظنون أن المعدلات الحقيقية للأجور قد ارتفعت، ولكنهم وبمرور الوقت سيكتشفون أن تلك ليست الحقيقة. وبالتالي سينسحب العديد من الأفراد من سوق العمل وسوف تهبط معدلات البطالة إلى "معدلها الطبيعي"، وذلك مع عدم التأثير على المتغيرات الحقيقية في الأجل الطويل.[2] ويحدث هذا بسبب نجاح الحكومات في خفض معدلات البطالة ولكن على الأجل القصير فقط، وذلك إلى الدرجة التي استطاعت بها الحكومة أن تخدع الوكلاء الاقتصاديين من القطاع الخاص. ونتيجة لذلك وعندما يدرك الأفراد في سوق العمل أن المعدلات الحقيقية للأجور لم ترتفع فإن البطالة سوف ترتفع من جديد، ولكن معدلات الأسعار لن تتأثر، وذلك لأن العمال يكونون قد عملوا على وضع المعدلات الحالية للتضخم في تصوراتهم المستقبلية.[3]

---

(١) A.W Phillips "The Relation Between Unemployment and the Rate of Change of Money Wages in The United Kingdom, 1861-1957," Economica 25 (100) November (1958).

(٢) تم تعريف المعدل الطبيعي على أنه مستوى التوظيف المتمشي مع الأساسيات الموجودة بالسوق.

(٣) يعتمد هذا الموقف على افتراض أن التوقعات الخاصة بالوكلاء الاقتصاديين لها طبيعة تكيفية وليست ساكنة أو معتمده فقط على بعض القيم المحسوبة وفقا لبعض الأوضاع التـي كانـت سائدة في الماضي. انظر

و إذا ما أخذ في الاعتبار هذا الفشل المستمر في المحافظة على معدلات منخفضة من البطالة، إضافة إلى محاولات الحكومة الخاصة بزيادة معدلات الإنفاق بهدف الحد من معدلات البطالة يمكن القول إن الحكومة ستنجح في ذلك فقط على المدى القصير. وعلى أي حال، فإن القناعة التي تتكون لدى الوكلاء الاقتصاديين في السوق الآن سوف تتغير حيث إنهم سيعملون على أساس توقعات أكثر ارتفاعاً لمعدلات التضخم. وبعد أن يتم الوصول إلى حالة إعادة التوازن في سوق العمل عن طريق الوصول إلى المعدل الطبيعي بعد الانخفاض المؤقت في معدلات البطالة، فإن التوقعات ستعود إلى سابق عهدها مما سيؤدي إلى مزيد من الارتفاع في معدلات التضخم. وهو ما يثبت أن حالة التبادل بين البطالة والتضخم التي رغبت الحكومة في الـتأكيد عليها ما هي إلا وهم كبير، حيث تزايدت معدلات التضخم بشكل أكبر كثيراً، وبذلك وفي الأجل الطويل لن يصبح أمام الدولة إلا التخلي عن فكرة التحكم في الأسواق؛ نظراً للنتائج التي ترتبت على تلك السياسات.

وبذلك يمكن القول إن أفكار فريدمان قد تبرأت وبشكل تام من الأفكار الخاصة بالليبرالية المقيدة. ويقول مايكل بليني Michael Bleany وفقاً لمفهومه عن الاقتصاد إن "الأفكار المتعلقة بتناقص الطلب الفعال قد اختفت وكأنها قفزت من النافذة......و عدنا من جديد إلى عالم كلاسيكي تماماً ....حيث نصل إلى التوظيف الكامل بطريقة تلقائية".[1] وعلى أي حال، ونظراً لأن الأفكار المرتبطة بالليبرالية

Milton Friedman "The Role of Monetary Policy,"; Edmond S. Phelps, "Money Wage Dynamics and Labor Market Equilibrium," in Edmund S. Phelps, ed., Microeconomic Fpundation of Employment and inflation theory ()

على الرغم من مساندة Milton Friedman لفكـرة الطبيعـة التكيفيـه لتوقعـات الـوكلاء الاقتصاديين، فإنه تمت مهاجمة تلك الفكرة من قبل القائمين على نظريات التوقعات الرشـيدة باعتبارها أحد العيوب الخاصة بالنماذج الكينزية. ولكن وعلى أي حال من الأحوال فإنه على ما يبدو أن الاستخدامات التي تم العمل وفقا لها من قبل النقديين كانت غير ملحوظة.

(١) ، Rise and fall، ص ١٤٠. يقو لBleany "لم يثبت أي من تلك المقولات إنما هي مجـرد افتراضات وحسب" وهناك بالطبع دفوع فلسفية على تلك الطريقة، وقد تركزت حول فكرة أنه

المقيدة ليست أفكاراً ذات طبيعة ساكنة، ولكنها متغيرة وفقاً لمتطلبات وتغيرات الوقت، وقد تم الأخذ بالأفكار الرئيسية للمدرسة النقدية من جانب مفكرين ونظريين آخرين، كما تم التوسع في العمل بها بل والإضافة إليها ومن تلك الأفكار: الاعتقاد بأن التوازن سيحدث تلقائيا في الأجل الطويل، وتكييف التوقعات، إضافة إلى التأكيد على الآثار السلبية المدمرة أو حتى الانقلاب العكسي الذي يمكن أن ينتج عن التدخل من قبل الحكومة في الأوضاع الاقتصادية. وقد تم وضع هياكل تكميلية للنظرية النقدية تمثلت فيما عرف بالتوقعات الرشيدة، ونظرية جانب العرض ونظرية الاختيار العام.

التوقعات الرشيدة

كانت الأيديولوجية النقدية دائماً في حالة من حالات الترقب والتوثب لتنقض على الليبرالية المقيدة ولكن كان ذلك شيئاً من الصعب تحقيقه لعدم وجود ثغرة في ظل الأوضاع المؤسسية المستقرة التي سادت في الخمسينيات والستينيات. ومع ذلك، فإن ما أدى إلى فقد الأفكار الاقتصادية الخاصة بالليبرالية المقيدة لمصداقيتها وكذلك انتقادات المدرسة النقدية للتضخم والذي كان نزاعاً تنظيمياً دار حول ما عرف بالمؤسسات (الوقفيات) متناهية الصغر. وقد بني هذا النقد على أساس أن الحسابات المسببة للطريقة التي تعمل بها الإجماليات – معدلات الدخل والاستثمار على سبيل المثال – لا بد وأن تعتمد على الحسابات الخاصة بالأفراد. أو بطريقة أكثر دقة، يمكن القول إن النظريات التي تتمتع بدرجة كبيرة من المصداقية لا بد أن يتم دعمها من قبل نماذج نابعة من الافتراضات الخاصة بالاقتصاديات الكلاسيكية الجديدة، والتي ترى أن الأفراد يعملون على تحقيق المصالح الخاصة

يمكن التعامل مع جميع الافتراضات الخاصة بالنظرية على أنها غير واقعية طالما أن للنظرية قدرة جيدة على التنبؤ. ولكن هنا وعلى أي حال من الأحوال يظهر تساؤل جديد حول مـدى جودة تلك التوقعات. انظر

, Essays in positive 's original statement in Milton Friedman Friedman Economics (Chicago: University Of Chicago Press, 1953), pp.17-53.

بهم كما أنهم يعملون على تعظيم تلك المصالح وهو ما سوف يؤدي إلى تحقيق الفائدة على المستوى الكلي للسوق.(١)

ويمكن القول بأنه قد تمت مهاجمة الأفكار التي تقوم عليها الليبرالية المقيدة، لأنها عاملت الإجماليات على أنها شيء مستقل.(٢) وقد أعلن مارك ويليس Mark Willesالمحافظ السابق للاحتياطي الفيدرالي لمينيابوليس ما يلي "أنه نظراً لأن النتائج الإجمالية ما هي إلا مجموع للقرارات الفردية، فإنه لا يجب التعامل مع العلاقات الإجمالية على أنها مستقلة، ولكن للأسف هذا ما يحدث في ظل تطبيق المنهج الكينزي."(٣) وقد أدى التركيز على تلك الإجماليات باعتبارها حقيقية في مضمونها إلى "وضع إجراءات جزافية لنجاح السياسة.....و التي لا تضع في اعتبارها رفاهة الأفراد." وهو ما يتعارض وبشدة مع النماذج الكلاسيكية الجديدة التي ترى أنه "من المفترض أن يعمل الوكلاء الاقتصاديون على تحقيق أفضل مصالحهم الخاصة."(٤) وبمجرد ما فتح تحدي المذهب النقدي الباب الفكري، قام العلماء القائمون على نظريات التوقعات الرشيدة بزيادة درجة النقد الموجه لليبرالية المقيدة وقاموا بوضع أفكارهم الجديدة وشكلوها مع المذهب النقدي. وعلى ما يبدو

---

(١) For a good discussion of the importance of the microfoundation critique, see Nick Bosanquet, Economics: After The New Right (The Hague: Kluwer-Nijhoff Publishing, 1982). On the issue of microfoundations in economics in general, see Maarten C.W. Jansen, "What is this Thing Called Microfoundations?" History of Political Economy 23 (4) (1991).

(٢) يعد هذا النقد غريباً من نوعه، وذلك إذا ما وضعنا في الاعتبار أن عدم واقعية الافتراضات التي وضعها Milton Friedman تم الرد عليها من قبل في الدراسات الخاصة بالكلاسيكيين الجدد. انظر Milton Friedman-- "The Methodology of Economics".

(٣) Mark H. Willes, "Rational Expectations as a Counterrevolution," in Daniel Bell & Irving Kridtol, eds., The Crisis in Economic Theory (New York: Basic Books, 1981), p.89, author's italics.

(٤) المصدر السابق.

أنهم نجحوا في البداية حيث إنه كان من الظاهر أن الأفكار المتعلقة بالليبرالية المقيدة كانت قد فقدت مصداقيتها إلى حد بعيد.(١)

أخذ أصحاب نظريات التوقعات الرشيدة على عاتقهم مهمة تحديد الدور الذي تلعبه التوقعات في النماذج الكينزية.فقد تعاملت تلك النماذج مع التوقعات التضخمية على أنها ناتجة عن الأوزان النسبية للمتوسطات في الماضي، أو على أنها سلسلة زمنية يتم فيها تعديل التضخم والأسعار. ولكن كانت هناك مشكلة متعلقة بتلك الرؤية حيث إنها ركزت على حقيقة أن الأفراد يفتقدون سرعة القدرة على تعديل توقعاتهم استجابة للتغيرات التي يمكن أن تحدث في المتغيرات الأخرى.(٢) وتفترض تلك النماذج أن "الأفراد ليس لديهم أي دراية بالنظام الاقتصادي وعليه لا يمكنهم فهم العلاقات المتبادلة التي تربط بين المتغييرات (المفترضة)"(٣). وبذلك يثير أصحاب نظرية التوقعات الرشيدة الجدل حول حقيقة أن الوكلاء الذين تم ذكرهم في النماذج الكينزية لا بد أن يتم خداعهم بشكل أو بآخر لضمان نجاح عملية التدخل من قبل الدولة.

---

(١) Among the main to this body of scholarship were John Muth, "Rational Expectations and the Theory of Price Movements, " Economica 29 (3) July (1961); Robert E Lucas, Jr., "Expectations and the Neutrality of Money," Journal Of Economic Theory 4 (2) April (1972); Thomas J. Sargent, "Rational Expectations, The Real Rate of Interest, and the Neutral Rate of Unemployment," Brookings Papers on Economic Activity 2, (1973); Thomas J. Sargent and Neil Wallace, "Rational Expectations, the Optimal Monetary Instrument, and the Optimal Money Supply Rule" Journal of Political Economy 83 (2) April (1975).

(٢) يرى Willes أنه "إذا عملت واشنطن على مضاعفة العرض النقدي إضافة إلى تقليل الضرائب على الدخل فإن الوكلاء الاقتصاديين ذوي التوقعات ذات الطبيعة التكيفيه سوف يتوقعون حدوث تغيرات لا تذكر في الأوضاع الاقتصادية." Willes Rationsl Expectations-- ص ٨٦.

(٣) Bleany, Rise and Fall, p.142.

على أي خال، فإن تلك الأفكار الجديدة كانت لها آثار أبعد من تلك التي عمل فريدمان على إثباتها وقد تركزت في فكرة أن "المفاجأة وحدها هى المؤثرة". وقد أصرت تركيزات أصحاب نظريات التوقعات الرشيدة على الأسس متناهية الصغر والافتراضات النيو كلاسيكية الجديدة على أنه من غير الممكن أن يتم الاستمرار في الخداع إلى الأبد، لأنه "إذا ما وصل الوكلاء الاقتصاديون إلى درجة الكمال، وذلك وفقاً لرؤية معظم الاقتصاديين، فإنه من غير الممكن التعامل معهم على أنهم غير راشدين، ففكرة عدم الرشد تتركز في إنفاق ما يزيد عن الحاجة- وهو ما يزيد عن التكلفة المرتبطة بالاستخدام الأمثل للمعلومات المتاحة."[١] وإذا ما تم وضع تلك الملاحظات في الاعتبار، فمن الممكن أن يثار الجدل حول الفكرة التالية "الوكلاء الاقتصاديون على دراية تامة بالهيكل الاقتصادي الحقيقي، والذي هو عبارة عن مجموعة المعادلات والمُكَافآت المكونة لنماذج الاقتصاد القياسي الذي يتحكم في هذا الهيكل، ويضع الوكلاء الاقتصاديون تلك المعايير في الحسبان عند عملهم على حساب التوقعات الخاصة بهم."[٢] وتلك الملاحظات تتحدى الدور الذي تلعبه الدولة فيما يخص الليبرالية المقيدة، وذلك لأن الدلالات الخاصة بتلك الافتراضات تنطوي على حقيقة أن الحكومة لا تمتلك أية معلومات أفضل عن تلك التي يمتلكها رجل الشارع العادي. ولذلك إذا ما كانت المفاجآت وحدها هي التي تتطلب استراتيجيات لتدخل الدولة فإنه لن تكون هناك أي مفاجآت، وذلك لأن الوكلاء الاقتصاديين الذين يتمتعون بالعقلانية والرشد سوف يعملون على الابتعاد الفوري عن أي نوع من استراتيجيات التدخل من قبل الحكومة.

وأدت تلك النتيجة إلى الدخول فيما عرف بالمقترح الخاص بعدم ملاءمة السياسات، وهو ما يمكن صياغته ببساطة كما يلي: إذا ما كانت الدولة قد التزمت بتحقيق مجموعة معينة من المهام، كحالة الوصول إلى التوظيف التام على سبيل

---

(١) Willie, "Rational Expectations",p. 86.

2 Bleany. Rise and Fall, p.143.

المثال، وإذا ما كانت الدولة قد عملت على تحقيق تلك المهام في الماضي، فإن اتجاه الدولة إلى حفز القطاع الخاص على إنجاز إحدى تلك المهام بدلاً منها لن يلقى أي نوع من التأييد من قبل القائمين على القطاع الخاص في الحاضر. إذ أن الوكلاء الاقتصاديين الذين يعملون وفقاً لنماذج اقتصادية صحيحة ينبغي أن تكون لديهم القدرة على تحديد المعدلات الاسمية للأجور والأسعار، ومن ثم يمكنهم معادلة أي تأثير ناتج عن السياسات التوسعية، وذلك عن طريق اعتمادهم على المتغيرات الحقيقية. وسوف يزداد الموقف سوءاً بالنسبة للحكومة إذا ما قررت أن تتخذ أي موقف فريد من نوعه، أو بمعنى آخر إذا ما قامت بعمل شيء غير متوقع. وكما يقول جون سميثين John N. Smithin إنه "في أحسن الأحوال، ستكون الحكومة النظامية النشطة شديدة الضعف وعديمة الجدوى، وفي أسوأ الأحوال سوف تؤدي السياسات غير النظامية إلى زيادة الوضع سوءاً."(١) وقد أدت تلك النظرة السلبية للدور الضار الذي يمكن أن تلعبه الدولة والذي يتناقض مباشرة مع الأفكار التي تقوم عليها الليبرالية المقيدة، ومن الناحية النظرية ونواحي السياسة كانت النتائج المترتبة على تلك النظرة كارثية. وذلك لأن التدخل من قبل الدولة لم يكن فقط مضيعة للوقت والجهد، ولكنه كان يمثل خطراً حقيقياً. وقد أدت تلك الأفكار إلى النظر إلى أن الحكومة يمكن أن تتدخل في عمل الاقتصاد وأن الحكومة هي السبب الرئيسي وراء حدوث حالات الركود والكساد.(٢) فإذا ما تم ترك الاقتصاد ليعمل بحرية فإن الاقتصاد لن يدخل بأي حال من الأحوال في أي حالة من حالات الكساد طويل الأمد. وبذلك لا يمكن النظر إلى الحكومات على أنها جزء من الحل، بل على العكس أصبحت الحكومة هي المشكلة.

---

(١) John N Smithin, Macroeconomics After Tatcher and Regan: The Conservative Policy Revolution in Retrospect (Brookfield, VT: Edward Elgar, 1990), p.18.

(٢) إذا ما قمنا بعمل نوع من الاستباق للأحداث سنجد أن تلك الحسابات كانت ملائمة للحسابات التي قام بها "فريدمان" Friedman والخاصة بالكساد الكبير وحسابات الاختيار العام وعلاقتهما بالتضخم.

ولم تعمل تلك الأفكار على إيجاد حلول شديدة الاختلاف عن الحلول التي تم طرحها في الماضي للأزمة وحسب، ولكن يبدو أنها وفرت طريقة جذابة للخروج من بعض المآزق السياسية. وعلى سبيل المثال، إذا أدت السياسات التي تتبعها الدولة إلى حدوث تضخم، فإن السياسات المالية التقليدية ستتطلب العمل لإحداث انكماش غير مرغوب فيه انتخابياً، ويزيد التكلفة اجتماعياً. ولكن نظريات التوقعات الرشيدة تعطي حلاً غير مكلف للخروج من حالة الانكماش. فإذا ما تم افتراض أن الأفراد لديهم توقعات ذات طبيعة رشيدة، فإن الدولة يجب عليها في تلك الحالة أن تبدأ العمل على إصدار سياسات مالية انكماشية إضافة إلى ضرورة عملها على ضمان مصداقية تلك السياسات، وهنا سيكون دور التوقعات الرشيدة التي لدى الأفراد هو تعديل الوضع وبسرعة مما سيؤدي في نهاية المطاف إلى الحصول على وضع اقتصادي لا يعاني من مشكلة الانكماش، وذلك دون الدخول في المشاكل المتعلقة بالتكاليف قصيرة الأجل. وسوف تصاحب ذلك سياسة ذات مصداقية عالية بضمان معدلات بطيئة للنمو في العرض النقدي كما جاء في النظريات المالية، وسوف يؤدي ذلك إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي المنشود وتوقعات مؤكدة، وذلك نتيجة لأن الحكومة لم تعد تهدف إلى خداع وكلاء القطاع الخاص. وقد اكتسبت تلك النظريات الاقتصادية الجديدة ثقة العديد من القائمين على صنع السياسات في السبعينيات والثمانينيات وفي ظل تطبيق تلك السياسات أصبح الحديث عن أي أفكار أو سياسات متعلقة بالليبرالية المقيدة شيئاً متكررا.

نظرية جانب العرض ونظرية الاختيار العام

في الوقت الذي أدى فيه التضخم إلى زعزعة الثقة في الليبرالية المقيدة، كانت الضرائب هي المحور الرئيسي للصراع الفكري الجديد الذي عمل رجال الأعمال على الجهاد لمقاومته. وقد كانت الأفكار الاقتصادية التي أدت إلى الربط بين المخاوف المتعلقة بالتضخم مع المخاوف المتعلقة بالنظام الضريبي هي نظرية

جانب العرض.(١) وفكرة جانب العرض فكرة بسيطة ومغرية في نفس الوقت بل وتعتبر عودة كلاسيكية للعمل وفقاً لقانون ساي Say، وقد تركزت تلك النظرية على فكرة أن العرض يعمل على خلق الطلب الخاص به. وقد بدأت نظرية جانب العرض – وهو ما يشكل الجزء المركزي للتحليل- بالافتراض القائل بأن العرض يعمل على خلق الطلب المناسب له، فإن حدوث الإخفاق أو الفشل في جانب الطلب بصفة عامة هو شيء من غير الممكن حدوثه، وبالتالي فإن الأسواق لابد وأن تصل لتحقيق التوازن بين العرض والطلب بصفة عامة. وبالتالي فإن قرارات الأفراد المتعلقة بالعمل أو بالاستثمار أو حتى بالتقاعد هي قرارات مرتبطة وبشكل كبير بمعدلات الضرائب. وبذلك "إذا كان لأي ارتفاعات طفيفة في الضرائب أثر كبير على الاقتصاد، فإن العمل على خفض معدلات الضرائب سيؤدي لإحداث أثر شديد الإيجابية على الاقتصاد."(٢)

وتركزت الفكرة الأساسية المتعلقة بنظرية جانب العرض على افتراض حساسية منحنى العرض الشديدة لأي نوع من أنواع التغير في الأسعار.و لذلك فإن

---

(١) لا بد هنا من التفريق بين الأدبيات التي تناولت نظريات جانب العرض من وجهة نظر بعض الصحفيين أو الاقتصاديين ذوي الأفكار غير التقليدية من أمثال "آرثر لافـر" Arthur Laffer، ونظريات جانب العرض من وجهة نظر الاقتصاديين التقليديين الذي ركزوا على المعايير الخاصة بالاقتصاد الجزئي للعمل على خفض المعدل الطبيعي للبطالة، مثل "مارتين فيلدستين ومايكيل بوسكين" Martin Feldstien وMichael Boskin. فقد كان من المعروف أن النظرية الأولى كانت نتيجة "للسواعد" وكانت مرتبطة بروابط ضعيفة بطريقة التفكير الأخيرة. ولكن، تلك النسخة من نظرية جانب العرض، الخاصة بأفكار لافر المتعلقة "بالشعوبية"و "بالحد من الأعباء الضريبية"، هي التي كان لها أثر كبير على المسار والممارسات السياسية. وقد كان هذا عملاً فذاً، وذلك لأنه على الرغم من تبني تلك النظريات للمذهب النقدي، فإنها تأثرت وبشدة بالاقتصاد التقليدي. انظر

Paul Krugman, Peddling prosperity: Economic sense and nonsense in the age of diminished expectations (New York: W.W Norton and Company, 1994), pp.82-103.

قام Krugman باختيار كلمة "سواعد".

(٢) المصدر السابق، ص ٩٤.

السماح للأفراد بالاحتفاظ بنسبة أكبر من دخولهم عن طريق تقليل الضرائب سيؤدي ليس فقط إلى زيادة معدلات العرض في سوق العمل، وذلك وفقاً للافتراض الخاص بالنظريات النقدية والذي يرى أن البطالة هي شيء اختياري، ولكن أيضاً إلى زيادة حجم الاستثمار والناتج، وكل ذلك يقوي الدائرة الحميدة. ولكن تلك السياسات تؤدي وبدون شك إلى إحداث عجز كبير في الموازنة نتيجة لانخفاض الحصيلة الضريبية. ولكن وعلى أي حال، فإن نظرية جانب العرض قد عملت على إيجاد حل لتلك المشكلة عن طريق إصرارها أن الدائرة الحميدة – وما يفترض فيها من زيادة الاستثمار والدخل والناتج ستؤدي أيضاً إلى زيادة الادخار ما قد يسمح بتمويل العجز المؤقت الذي سيحدث في الموازنة. وقد كان للاقتصادي آرثر لافر Arthur Laffer مقترحات مثيرة للاهتمام في هذا المجال في المنحنى الشهير الذي حمل اسمه والذي بين أن أثر الحفز سيكون عظيماً بحيث إن تخفيض الضرائب في حد ذاته سيؤدي إلى زيادة الإيرادات ويحقق في نهاية الأمر الإيراد الضريبي المطلوب لتمويل العجز.(١)

وقد كان أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى زيادة قوة مذاهب جانب العرض هو اتفاقها وبقوة مع نظريات التوقعات الرشيدة والسياسات النقدية، مما أدى إلى إضفاء شرعية على فكرة تخفيض الضرائب. وقد تم تطبيق ذلك وبوجه خاص على الشرائح الضريبية المرتفعة في ظل منطق اقتصاد التسرب البطيء Trickle-Down. وبذلك عملت الأفكار الخاصة بجانب العرض على مهاجمة الأفكار الخاصة بالليبرالية المقيدة، والتي قامت على فكرة أن إعادة توزيع الدخل هي سياسة اقتصادية ناجحة، وذلك لأنها تربط بين عمل التضخم على تآكل قيمة الأصول المالية وفكرة تعويض ذلك التآكل عن طريق تقليل حجم الضرائب المفروضة على تلك الشريحة. وتبعاً لذلك، وفقاً لنظرية جانب العرض، فإن العمل

---

(١) سوف يتم مناقشة المنحنى الخاص بـــLaffer في الفصل السادس.

على إعادة توزيع الدخل من جانب الدولة ستكون له آثار مدمرة على الاقتصاد وذلك للتأثير السلبي لتلك السياسة على معدلات العرض في سوق العمل وعلى معدلات الاستثمار. بل وعلى النقيض فقد افترض أصحاب نظرية جانب العرض أن العمل على إرساء سياسة مالية مستقرة إضافة إلى العمل على تقليل معدلات الضرائب المفروضة على الشرائح الضريبية العليا، سوف ينتج عنه في النهاية أوضاع اقتصادية صحية.(١) وقد أدت نظريات جانب العرض إلى تحويل الانتباه من الاقتصاد الكلي إلى الجزئي، وهو نفس الشيء الذي عملت مجموعة أخرى من الأفكار على تحقيقه وهي الأفكار الخاصة بنظرية الاختيار العام.

وكما أدى تركيز نظريات جانب العرض على الاقتصاد الجزئي إلى وضع نهاية للأفكار الخاصة بإعادة التوزيع التي ساندت الليبرالية المقيدة، قامت نظريات الاختيار العام بنفس الدور تقريباً حيث إنها ركزت على الهدف الرئيسي لرجال الأعمال وهو الدولة نفسها.

ومع تقديم النماذج والنتائج والأفكار المتعلقة بنظرية الاختيار العام للقاعدة الشعبية باستخدام مصطلحات مثل "دورة الأعمال السياسية" و"الحصول على الريع" Rent Seeking تم عمل نوع من أنواع التمجيد لليبرالية المقيدة. وقد أثارت نظرية الاختيار العام جدلاً حول فكرة أن التضخم لا يعزى إلى الفشل في جانب الطلب، كما لا يعزى إلى المفاجآت النقدية، وليس مترتبا على الاضطراب العقلي أو الحوافز الفاسدة والمتعلقة بالاقتصاد الجزئي، كما تقول بعض الأفكار الجديدة ولكن التضخم هو نتيجة متعمدة لبعض السياسات الحكومية وخصوصاً الحكومات

(١) For some representatives Supply-side works, see Robert L. Bartley, The Seven Fat Years and Howp to Do It Again (New York: Free Press, 1992); Paul Craig Roberts, The Supply Side Revolution: An Insider's account of Policymaking in Washington (Cambridge: Harvard University Press, 1984); Jude Wanninsk, The Way The World Works: How Economies Fail and Succeed (New York: Basic Books, 1978).

الديمقراطية.(١) وطبقاً لما يقوله أصحاب نظرية الاختيار العام أن الحكومة الديمقراطية على وجه الخصوص تميل إلى خلق حالة التضخم.(٢) وذلك لأن الحكومة الديمقراطية يتم انتخابها على أساس أنها تعمل على توفير السلع للدوائر الانتخابية.فإذا لم تعمل تلك الحكومة على القيام بدورها في توفير السلع مثل – توفير معدلات عالية من التحويلات أو عدد كبير من الوظائف – فإنها سوف تخسر جميع الأصوات الانتخابية التي حصلت عليها وستخرج من الحكم في الدورة التالية. وبالتالي فإن التضخم هو النتيجة الحتمية للسياسات التي تتبعها الحكومات الديمقراطية التي تعمل على الربط بين الدورة الانتخابية ودورة الأعمال.

ويرى أصحاب أفكارالاختيار العام أن الحكومات التي عملت على زيادة معدلات الإنفاق بهدف إعادة انتخابها، هي نفسها التي قامت باتباع سياسة الانكماش على الحد من معدلات الإنفاق عندما توليها السلطة حتى تستطيع أن تحقق الاستقرار في الأوضاع الاقتصادية، وهي نفسها التي عملت على العودة إلى زيادة حجم الإنفاق من جديد كي تستطيع خداع الوكلاء الاقتصاديين عن طريق إيهامهم بأن أوقات الرخاء قد عادت من جديد. وذلك لتعظيم فرصها في إعادة الانتخاب.

---

(١) أحاول هنا أن أفسر مواقف تلك المدرسة أكثر مما هو معتاد. فتماشياً مع مدرسة Virginia والتابعين لها، عملت على إضافة بعض الاقتصاديين الكينزيين الذي يدافعون عن زيادة التكاليف من أمثال "نيكولاس كالدور وساموئيل بريتان" Nicholas Kaldor & Samuel Brittan.

(٢) The Classic Contribution to this literature are William D. Nordhaus, "The Politics Business Cycle," Review Of Economic Studies 42 (2) April (1975); C. Duncan MacRae, "a political Model of the Business Cycle," Journal Of Political Economy 85 (2) April (1977); Assar Lindbeck, "Stabilization Policy in Open Economics with Endogenous Politicians," American Economic Review 66 (2) May (1976); Samuel Brittan, "The Economic Contadiction of Democracy," British Journal of Political Science 5, April (1975); James M. Buchanan and Richard E Wagner, Democracy in Deficit: The Political Legacy of Lord Keynes (New York: Academic Press, 1977).

على أي حال، ولأن تلك النماذج تعتمد على النظريات الخاصة بالمدرسة النقدية عند التعامل مع مشكلة التضخم، فإن الدولة لا يمكنها أن تقوم باختيار نقاط معينة على منحنى فيليبس Phillips المستقر في الأجل القصير، ومن ثم تعمل على مبادلتها بنقاط أخرى بطريقة سهلة ومستقرة. ولكن بدلاً من ذلك ووفقاً للرؤية الخاصة بـــ فريدمان بأنه عندما تبدأ الحكومات في زيادة الإنفاق تتكيف التوقعات ويتحول الاقتصاد إلى معدل من التضخم اللازم لحدوث التوازن. ونظراً لأنه لا يمكن أن تقوم الحكومات بذلك على الصعيد السياسي فإن الحكومات تتجه نحو الانكماش والحد من الإنفاق مما يعمل على العودة بمعدلات البطالة إلى معدلاتها الطبيعية مرة أخرى. ولكن وللأسف فإن تلك الخطوات لا تنجح في الحد من درجة التضخم في الاقتصاد، وذلك لأن التوقعات تكون قد تكيفت على المعدل الأعلى من التضخم، ولأن الانتخابات الجديدة تكون على الأبواب فإن الحكومات تلجأ لزيادة معدلات الإنفاق من جديد، وبذلك تستمر تلك الدائرة إلى ما لا نهاية مما يؤدي إلى استمرار الزيادة في معدلات التضخم والتي تؤثر وبشكل كبير في عدم استقرار الوضع الاقتصادي نتيجة للسياسات الانتخابية.[(١)]

بناء أزمة تضخمية

هناك عاملان أساسيان يوحدان المجموعات الأربع الجديدة من الأفكار التي عارضت الليبرالية المقيدة. العامل الأول: هو الاعتقاد بأن التضخم مشكلة من أهم المشاكل التي تهدد تحقيق الرفاهة في المجتمع وأن الخطر الناجم عن التضخم أكبر

---

(١) عملت نظريات الاختيار العام على توسيع المنظور الخـــاص بتلـــك الأفكـــار طـــوال فتـــرة السبعينيات، وذلك لتعمل على تحديد الطرق التي يعمل بها السياسيون على زيادة الأصـــوات الانتخابية التي يحصلون عليها، والتي تهدف إلى الوصول إلى إعادة الانتخاب بغض النظـــر عن الصالح العام. فيعمل الإداريون على الحصول على الريع من دوائرهم الانتخابية مما ينتج عنه أوضاع غير مثالية في السوق. قد كان لنظريات الاختيار العام أهميتها الخاصة في مجال العمل على إعادة التنظيم والتشريع ، إضافة إلى الربط بين النمو ودولة الرفاهة مـــع تبـــاطؤ النمو في السويد كما سنرى لاحقا.

من الخطر الناجم عن البطالة. أما العامل الثاني: فقد اعتمد على الاعتقاد بأن ظاهرتي البطالة والتضخم هما نتيجتان مباشرتان لتدخل الدولة في الاقتصاد، وأنه لولا هذا التدخل لعمل الاقتصاد على الوصول إلى حالة التوازن الذاتي تلقائياً. وإذا تم النظر إلى السوق على أنه يصل إلى التوازن بطريقة تلقائية فإن أي معدل من معدلات البطالة في السوق تكون هو المعدل الطبيعي. وبذلك ستكون السياسة المثلى للتعامل مع مشكلة البطالة هي سياسة ترك السوق ليعمل بدون تدخل. ولكن مشكلة التضخم وعلى أي حال، لا يمكن حلها عن طريق اتباع سياسات الحل التلقائي Laissez Faire فلابد من وجود درجة من درجات التدخل الحكومي لحل تلك المشكلة.

وقد تم التعامل مع التضخم بطريقة مختلفة في تلك التحليلات ليس فقط، لأنه يمثل خطراً حقيقياً على الاقتصاديات الصناعية الحديثة، ولكن للآثار المدمرة التي تنجم عنه بداية من التأثير السلبي على معدل الادخار ووصولاً إلى الدمار التام الذي يمكن أن يلحق بالمجتمع ككل. وتتفق تلك الحسابات مع المنطق، ولذلك أصبحت لدى السياسيين دراية كبيرة بأن أي تأثير طفيف على مستويات العملة يمكن أن يؤدي إلى خسارة كبيرة في صندوق الاقتراع.(١) ولكن من المثير للاهتمام حول المناقشات المتعلقة بالتضخم والتي احتلت حيزاً كبيراً من النقاش العام في

---

(١) لاحظ رغبة رئيس الوزراء البريطاني "هارولد ويلسون" Harold Wilson في تجنب حدوث أي هبوط في قيمة الجنيه لأسباب متعلقة بالانتخابات في الفترة من ١٩٦٤-١٩٦٦. وقد كان الأثر الاقتصادي الحقيقي الذي سوف ينتج عن هبوط سعر الجنيه هو تقليل الضغط على ميزان المدفوعات إضافة إلى زيادة التنافسية في مجال الصادرات. ولكن وعلى أي حال ، فقد كان "ويلسون" متخوفاً من نظرة الجماهير إليه على أنه أدى بسياساته إلى تقليل المعدلات الحقيقية للنقود. ولذلك وعندما لم يصبح أمامه أي مفر من أن يقلل من قيمة الجنيه قام بعمل حوار تليفزيوني ليقدم فيه شرحا مطولا. وقال فيه ما يلي "الجنيه الذي تضعه في جيبك سوف يحتفظ بنفس القيمة الآن وفي المستقبل." ويوضح هذا المثال أن السياسيين يضعون في اعتبارهم آراء الناخبين سواء كانت تلك الآراء صحيحة وحقيقية ومنطقية أو حتى غير ذلك وهو ما يمثل كارثة حقيقية في سياق الحديث الذي نحن بصدده.

السبعينيات حيث دار معظمها حول حقيقة أن التضخم أصبح هو العدو العام رقم واحد، ذلك إضافة إلى النقاش الذي دار حول كيفية تجنب مزيد من التضخم خصوصاً بعد أزمة السبعينيات. فإن الموقف المرتبط بزيادة درجة التضخم في السبعينيات لم يكن موقفاً تتحدث فيه الحقائق فحسب. فهو موقف سيطرت عليه درجة عدم التيقن وتطلبت فيه الحقائق وجود نظريات لتفسيرها. وكانت تلك الأفكار عبارة عن تجميع أو تركيب للأفكار النقدية والتوقعات الرشيدة وجانب العرض إضافة إلى نظرية الاختيار العام.

يقول ماثيو واتسون Matthew Watson إنه يتم تطوير نظرية اقتصادية جديدة خاصة بالتعامل مع التضخم كل عشر سنوات.(١) وكل من تلك النظريات تعتبر نظرية عامة تنطبق في كل مكان وزمان. ولكن إذا ما كان يتم تغيير النظريات العامة كل عشر سنوات أو نحو ذلك فلابد هنا من إثارة التساؤل حول مدى عمومية تلك النظريات. فإذا ما كانت الأسباب ومن ثم التشخيص الخاص بالتضخم متغير، فلن يمكن أن تستطيع نظرية اقتصادية واحدة أن تجد تفسيراً مناسباً للتضخم في جميع الدول وفي كل الأوقات. والأكثر أهمية من ذلك أن تلك النظريات تسمح بسيطرة مجموعة معينة من النظريات اعتماداً على تحويل حالة عدم التيقن في الوقت الحاضر إلى أوهام تاريخية عن طريق العمل على توفير الحلول العلمية العامة. وقد كانت التفسيرات الخاصة بالتضخم شديدة الأهمية من حيث مجال فهم حالات التضخم السابقة من ناحية ومن ناحية عرض الظروف والبيئة التي حدثت فيها من ناحية أخرى.(٢) وقد أدى الرجوع لتلك الأفكار وليس

---

(١) Mattew Watson, "The institutional Paradoxes of Monetary Orthodoxy: Reflection on the Political Economy of Central Bank independence," Review Of international Political Economy 9 (2) Summer (2002).

(٢) في الستينيات، كان عدم التوازن في ميزان المدفوعات هو السبب الرئيسي للتضخم. وفي السبعينيات، أدت التغيرات التكنولوجية والحدود الاجتماعية المفروضة على النمو وزيادة معدلات العرض النقدي إضافة إلى تزايد الدور الذي تلعبه الحكومة في التضخم. وفي الثمانينيات، أدت حالة عدم المرونة التي سادت في أسواق العمل إلى حدوث التضخم، وفي التسعينيات، كان تناقص حجم مصداقية الأسواق المالية هو السبب وراء التضخم، ويبدو أن

لمشكلة التضخم في حد ذاتها إلى إكساب الأفكار الخاصة بالليبرالية المقيدة جاذبيتها الخاصة وإظهار أهمية هذه الأفكار في مهاجمة الليبرالية المقيدة. ولم يكن لأي مجموعة أخرى من الأفكار هذا التأثير السيئ على الاقتصاد كما فعلت تلك المجموعة والمتعلقة بالإدارة السيئة للحالة المالية في فترة ما بعد الحرب، والتي خلقت كارثة ما لم يكن سوى قطرة بسيطة في الأداء الاقتصادي بسبب الإدارة السيئة للتمويل في أثناء الحرب وفي جانب العرض.

ووفقا لتلك النظريات هل يمكننا أن نطرح تساؤلاً حول ماهية الأسباب الحقيقية للتضخم؟ فيقول برايان باري Brian Barry إنه " قد تفشل تفسيرات الاقتصاديات التقليدية الخاصة باقتصاديات الرفاهة وتواجه صعوبة كبيرة في تحديد قيمة الخسائر بدقة في مستويات الرفاهة الناتجة عن زيادة معدلات التضخم وعن النتائج المترتبة عليه. "(١) وبين استقصاء أخير تم العمل عليه في الأدبيات الخاصة بالتضخم، أن "تكاليف التضخم ومعدلات التضخم الكبيرة التي تصل إلى ٢٠% سنوياً هي شيء من غير الممكن وجوده في الواقع".(٢) وفي حقيقة الأمر أن المحاولات التي قام بها العاملون على الاقتصاد الكلي بهدف تحديد التكاليف المرتبطة بالتضخم والمخاطر المتعلقة به من الممكن أن يتم توضيحها كما يلي "بالنسبة لمعدلات التضخم التي هي أقل من ٢٠% سنوياً .....فإن العلاقة بين النمو والتضخم تكون غير ذات دلالة إحصائية."(٣) ومع ذلك، فإن الجدل الدائر حول حقيقة أن التضخم يعمل على توفير تعريف مقبول للتكاليف الاقتصادية أصبح هو

هناك عديداً من الأسباب التي تؤدي إلى التضخم في نهاية الأمر. انظر Watson، -- "Institutional Paradoxes"، --Passim.

(١) Brian Barry, "Does Democracy Cause inflation? Political Ideas of Some Economists?" in Leon N. Lindberg and Charles S. Maier, eds., The politics of inflation and Economic Stagnation: Theoritical Approaches and International Case Studies (Washington: Brookings institution, 1985), p.282.

(٢) Jonathan Krishner, "Inflation: Paper Dragon or Trojan Horse," Review of international political economy 6 (4) (1999), p. 613.

(٣) Robert Barro, "Inflation and Economic Growth," Bank of England Quarterley Bulletin 35 (2) (1995), p.12.

الأساس للمحتوى الفكري للاقتصاديات والممارسات الاقتصادية الحديثة، ولكن هذا المفهوم ما زال بعيدا عن كل من الوضوح وقابلية الاعتراض عليه.

ويقول باري مجددا إن "التأكيد على أن التضخم يمكن أن يمثل فائدة لأي طرف من الأطراف هو أمر غير مقبول وفي غاية الغرابة، حيث إنه يمكن اعتبار أن التضخم يمثل أداة حقيقية من أدوات إعادة التوزيع، فهناك أطراف تحقق مكاسب صافية كما أن هناك أطرافا تحقق خسائر صافية، وهنا لابد من أن تؤخذ في الاعتبار الأضرار الناجمة عن [التضخم]، والتي تؤثر على مستويات الرفاهة، وذلك لأن الإجراءات المرتبطة بمحاربة التضخم تؤثر على معدلات التوظيف وعلى معدلات الدخل الحقيقي ."[1] وفضلاً عن ذلك، أنه إذا كنا نتحدث هنا عن التضخم وليس عن التضخم الكبير، والذي يؤدي إلى حدوث ارتفاع لا تمكن السيطرة عليه في الأسعار hyperinflation – ومع ازدياد معدلات التضخم بمرور الوقت – فمن الممكن أن يكون من المفيد في تلك الحالة أن يتم عمل نوع من خطط الربط بين الأجور والأسعار Indexing Schemes تؤدي إلى تعديل التوقعات مما سيؤدي في النهاية إلى المساعدة على تحقيق الاستقرار في المعدلات الرئيسية إضافة إلى تحقيق الاستقرار المنشود في القيمة الحقيقية للنقود. ولكن حالة التضخم الكبير هي التي تظهر في الأذهان عندما يدور الحديث حول التضخم بصورة عامة. ولا يوجد أي دليل نظري على أن حالة التضخم سوف تؤدي لا محالة إلى الدخول في حالة التضخم الكبير. وبذلك لا يوجد أي سبب حقيقي يفسر التوقعات الخاصة بحدوث مزيد من الارتفاع في الاسعار بشكل تصعب السيطرة عليه، وخصوصا في ظل الافتراض القائم بأن الوكلاء الاقتصاديين يتمتعون بتوقعات رشيدة.[2]

---

(١) Barry, "Political Ideas," p.294.

(٢) وهذ هو أحد الأسباب التي جعلت Alberto Alesiana يعمل على إعادة صياغة نظرية دورة الأعمال لتتماشى مع نظرية التوقعات الرشيدة. انظر

وهناك اعتراض متكرر على فكرة أن التضخم يحقق مكاسب للقائمين على الإقراض على حساب المقترضين. ولكن في حقيقة الأمر أن تلك هي الحقيقة وذلك يفسر سبب الخوف الشديد من الدخول في حالة التضخم. حيث إن التضخم يعمل على إعادة توزيع الضرائب فيما يتعلق بالحصول على القروض. ويتبع ذلك حدوث حالة من حالات الركود التضخمي في أسعار الأسهم في حين سترتفع أسعار السندات، وذلك نتيجة لأن حاملي السندات سيعملون على المطالبة بالحصول على علاوة Premium وذلك ليستطيعوا أن يواجهوا حالة التضخم. وسوف تتأثر معدلات الاستثمار، وذلك لأن التضخم يحدث نوعاً من التآكل في مخصصات الإهلاك وفي حصيلة الأسهم. وفي حالات التضخم يتجه المستثمرون إلى الأصول الحقيقية بدلاً من الأصول المالية، وذلك لسقوط الدين المرتبط بالأصول الحقيقية بمرور الوقت. باختصار يمثل التضخم نوعاً من الضرائب على طبقة اجتماعية بعينها، حيث يعاني المقرضون في حين يحقق المقترضون استفادة نسبية. وإذا ما تم وضع الفوائد التي من الممكن أن تتحقق نتيجة التحكم في معدلات التضخم في الاعتبار (وهي استعادة قيمة القروض) في مواجهة التكاليف المرتبطة بعملية التحكم في التضخم (هبوط معدلات البطالة والأداء الاقتصادي)، يمكن القول إن ردود أفعال رجال الأعمال، وخصوصاً في القطاع المالي على التضخم من الممكن أن يتم تفسيرها على أنها ثورة طبقة المستثمرين على ما أطلق عليه الآثار بعيدة الأمد لليبرالية المقيدة.(١) وعند وضع العرض السابق في الاعتبار يمكن القول أيضاً

Alberto Alesian, Partisan politics, Divided Government, and the Economy (Cambridge: Cambridge University Press, 1995).

(١) For Supprting arguments, see Adam Posen, "Why Central Bank Independence Doesn't Cause Low Inflation: There is no Institutional Fix for Politics," in Richard O'Brien, ed., Finance and The International Economy, Volume 7 (New York: Oxford University Press, 1993); Idem., "Declarations Are Not Enough:

إن المقترحات المستقبلية التي دارت حول مجموعة الأفكار الجديدة، والتي تناولت التضخم قد اتخذت معنى أكثر عمقاً.

و على سبيل المثال، يرى بعض أصحاب نظريات الاختيار العام من أمثال جيمس بوكانان James M. Buchanan وريتشارد واجنر Richard E. Wagner أن "التضخم يؤدي إلى تدمير التوقعات كما يخلق حالة عدم التيقن؛ ويزيد الإحساس بالظلم ويزيد من الشعور العام بالنفور. ويعمل على إذكاء المواقف السلوكية التي لا تأخذ في اعتبارها البعد الزمني ....بحيث تصبح الخطط التي تم وضعها بالأمس شديدة الحماقة اليوم"(١) ويرى فريدمان أنه في المواقف التي يسود فيها التضخم "يصبح التصرف العقلاني أمراً سخيفاً ويصبح التصرف بسخافة أمراً غير عقلاني." ويتم عمل نوع من الاستقطاب في المجتمع؛ بحيث تصبح مجموعة في مواجهة الأخرى. وتزيد درجة عدم الارتياح على الصعيد السياسي وتقل قدرة أي حكومة على الحكم في الوقت الذي تتزايد فيه حدة المطالبة باتخاذ مواقف وحلول جذرية.(٢)

Financial Sector Sources of Central Bank Independence," National Bureau of economic Research Macroeconomics Annual (10) (1995).

(١) Buchanan and Wagner, Democracy in deficit, quoted in Barry, "Political Ideas," p.284.

(٢) Milton Friedman, "Inflation and Unemployment: The New Dimensions of politics," in Milton Friedman, Monetarist economics (London: Institute Of Economic Affairs, 1991),p.105.

أدت تلك النظرة المستقبلية للسبعينيات إلى قيام أكبر ثماني دول في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بحساب متوسط معدل التضخم السنوي بحوالي ٨,٨%، والذي كان مبالغاً فيه. ويقول "باري" Barry في هذا السياق إن "حقيقة أن الاقتصاديين الأكاديميين قد تقبلوا هذا النوع من التشخيص بتلك السهولة تعكس ميل الاقتصاد الإيجابي لتقسيم العالم الاجتماعي إلى منطقة يمكن أن يعمل فيها الأسلوب الاستنتاجي ومنطقة أخرى......مفتوحة أمام التنبؤات غير المحدودة " ويستمر "باري" قائلاً "إذا ما استمر المرء في الحفاظ على ذلك الارتباط بين

و تثبت النظرة إلى التضخم على أنه أزمة اجتماعية شاملة مسيطرة لا يمكن التعامل معها والسيطرة عليها إلا من خلال مجموعة جديدة من الأفكار مع ما قمنا بعرضه في الفصل الثاني من هذا الكتاب، حيث قمنا بعرض أدلة على ضرورة العمل لإيجاد تفسيرات منطقية لأي أزمة، ومن ثم لابد من العمل على نشر وتوضيح تلك التفسيرات، وذلك للحد من عدم التيقن ومن ثم الوصول إلى الوضع المؤسسي الجديد. إن التضخم مشكلة فعلاً ولكن الاستمرار في حالة التضخم يعد شرًا لا يمكن احتماله ووضعًا لا يمكن لأي طرف أن يستفيد من استمراره. ولا يمكن التعامل مع التضخم إلا على أنه حقيقة اجتماعية ثابتة، بحيث يصبح طلب معرفة الأسباب الحقيقية وراء التضخم مطلبا شعبيا.[(١)] وبذلك يصبح التحكم في تعريف الأسباب الحقيقية للتضخم أمرا سياسيا بحتا. ولا يمكن التعامل مع ردود فعل الأفراد على التضخم على أنها ردود فعل يمكن التنبؤ بها. إذ إن المشكلة، كما رأينا في خلال فترة بناء الليبرالية المقيدة، تقتضي العمل على معرفة الأسباب الحقيقية التي أدت إليها، ومن ثم لابد من العمل على نشرها، وإثارة الجدل حولها وذلك قبل أن يتم حلها على الصعيد المؤسسي. وقد كانت تلك الخطوات هي السبب الرئيسي وراء القوة التي اكتسبتها تلك الأفكار، إذ إن إعطاء هذه المزاعم مكانة علمية يجعلها ذات قيمة محايدة ومن ثم تصبح مرجعا موثوقا به.[(٢)]

التغييرات الاجتماعية – الثقافية والتضخم فإن الأسهم السببية ستعمل بطريقة عكسية، حيث سيعمل التضخم عمل صمام الأمان، ويطمس بذلك أثر المطالب المتعارضة.".

Barry, "Political Ideas," pp.285, 288.

(١) وعندما توقع أن هناك دليلاً واضحاً وعقلانيًا على أن هناك توقعات محددة حول الأسباب الخاصة بالتضخم، فإن استقصاء الآراء حول الأسباب الحقيقية وراء التضخم توضح أن هناك حالة من حالات الحيرة والتخبط الشديدين حول ماهية الأسباب الحقيقية وراء التضخم. انظر

Ben Bernanke، Thomas Laubach، Frederic Mishkin and Adam Posen, Inflation Targeting: Lessons From the International Experience (Princeton: Princeton University Press, 1999), p. 17.

(٢) يرى Friedman أنه "ازدادت حدة الحرب الأيدولوجية حول تلك الأمور، ولكن وعلى أي حال، فإن التغيير الكبير الذي حدث في النظريات الاقتصادية لم ينتج عن المعتقدات أو .....

كما أن ما كان ذات يوم مجرد عبارات بلاغية محافظة، أصبح وفقاً لفكر ف. أ هايك F.A Hayek يبيح النظر إلى العبودية على أنها معادلة شديدة الرتابة حول درجة سيطرة الحكومات، وقد تم عمل نوع من الضمانات الاجتماعية حول تلك الأفكار وقد أدت تلك الضمانات إلى زيادة قوة ووضع تلك الأفكار.(١) وذلك وفقاً للجدل الذي أثاره بول كروجمان Paul Krugman فيما يلي:

.... إن جزءًا أساسياً من جاذبية المدرسة النقدية هي أنها تشدد على أن أي نوع من أنواع التدخل من قبل الحكومات هو دائماً وأبداً شيء سيئ. ومما لا شك فيه أن هناك العديد من المفكرين المحافظين الذين تم استبعادهم نتيجة للتصرفات القاسية وعدم الأمانة الفكرية المرتبطة بالمدرسة النقدية، ولكن تم إبعادهم بغير وعي ليروا الأخطاء التي ترتبت على هذا الفكر نتيجة لفلسفتهم السياسية. وبالمثل، سنجد أن العديد من المفكرين الذين قاموا برفض سخافة وعدم واقعية نظريات التوقعات الرشيدة ودورة الأعمال كانوا مستعدين لتجاهل أخطاء هذه النظريات بسبب آثارها القوية التي تتسم بالمحافظة.(٢)

ومع ذلك فقد تكون تلك النظرة إلى الأفكار الاقتصادية نظرة شديدة الدموية. وكما ذكرنا في الفصل الثاني أن تلك الأفكار لا تعمل على اصطياد المصالح الموجودة قبلها. كما أن كلاً من الأفكار الليبرالية الجديدة أو الليبرالية المقيدة لم تقم

الأهداف السياسية المختلفة والمتنوعة. ولكنه حدث كنتيجة مباشرة للأحداث." وقد كان له الشجاعة الكافية ليعترف بأن "الموقف السياسي الخاص بي قد تأثر بحقيقة التداخل بين التقديرات المرتبطة بالقيمة والتقديرات العلمية.و مما لا شك فيه أن السياسة النقدية التي كنت أؤيدها.....اعتمدت على تفضيلي الشخصي لإبعاد الحكومة على قدر الإمكان عن الحياه الاقتصادية .

Milton Friedmam, "Inflation and Unemployment," p.110. "

(١) See Friedrich A Hayek, The road to Serfdom (London: Macmillan, 1944), as the classic statement of this thesis, and Albert O. Hirschman; The Rhetoric of Reaction (Princeton: Princeton University Press, 1993), as the classic refutation.

(٢) Krugmam, peddling Prosperity, pp.52-3.

بتوفير مبرر لتحديد المصالح الموجودة بالفعل.و لكنهما نجحتا في خلق تلك المصالح بين قطاعات مهمة من السكان، والتي ما أن يتم إصدار التشريع لها حتى يتم تحويلها إلى مؤسسات، ومن ثم يمكن الإحساس بتأثيرها وقوتها عبر الزمن.[1] وقد استخدمت الأفكار التي أدت إلى بناء الليبرالية المقيدة والأفكار التي استخدمت لتحطيمها لم تفعل سوى ما استخدمت من أجله. وسوف نقوم الآن بفحص ومعرفة كيف حدث ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية وفي السويد.

(١) نحتاج فقط إلى التفكير في الاتجاه الحالي نحو استقلالية البنك المركزي كدليل على زيادة الدرجة المؤسسية الخاصة بتلك الأفكار.

الفصل السادس

التخلي عن الليبرالية المقيدة في الولايات المتحدة الأمريكية

بناء القوة: إعادة حشد أصحاب الأعمال الأمريكيين

أدت السياسات والممارسات السياسية في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات التي تم سردها بالتفصيل في الفصل السابق إلى خلق إحساس جديد بعدم التيقن بين أصحاب الأعمال الأمريكيين. فقد اجتمعت الضغوط التضخمية والمبادرات التشريعية والتشريعات الضريبية المناهضة لمصالح أصحاب الأعمال وحالة الشلل السياسي التي سادت في البلاد لإقناع أصحاب الأعمال أنهم محاصرون بمؤسسات الحوكمة الاقتصادية والتي عمل أصحاب الأعمال أنفسهم على وضعها. وأدرك أصحاب الأعمال أنه "بين الانهيار الذي حدث في الكونجرس، والنقد المستمر من المستهلكين ومن أصحاب الياقات الزرقاء.....ازداد إدراك التنفيذيين بضرورة وجود مهارات تفاوضية أفضل على المستوى الفيدرالي."[١] ولذلك استهدف أصحاب الأعمال الأمريكيين العمل على إنعاش المؤسسات الحالية إضافة إلى قيامهم بوضع مؤسسات جديدة يستطيعون من خلالها حماية أنفسهم.

وعلى سبيل المثال، قامت الرابطة القومية لأرباب الصناعة NAM بنقل مقرها الرئيسي إلى واشنطن العاصمة في عام ١٩٧٢، وعملت على تغيير نشاطها من التركيز على الفكر المعادي للإصلاح إلى التركيز على الضغوط والبحث القانوني، إضافة إلى عملها على تحقيق مزيد من التعاون مع الغرفة التجارية الأمريكية.[٢] أما الغرفة التجارية الأمريكية ACC فقد دخلت في مرحلة جديدة من

---

(١) Kim McQuid, "The roundtable: Getting Results in Washington," Harvard Business Review 59 (3) May-June (1981), p.115; Idem., "Big Business and Government Policy in Post New deal America," antitrust law and economic review (2) 4 (1979); Sar A Levitan and Martha R. Cooper, Business Lobbies: the Public Good and the Bottom Line (Baltimore: John Hopkins University Press, 1984), pp.34-40.

(٢) كان الهدف الرئيسي للرابطة القومية لأرباب الصناعات هو العمل على دعم الأبحاث ودعم الآراء الخاصة بمجلس البيئة الحرة عن الاتحادات Union Free Environment وهي منظمة تابعة للرابطة هدفت إلى عمل حملة جديدة بين أصحاب العمل.

استعادة النشاط في خلال السبعينيات، حيث زاد عدد المؤسسات المنضمة إليها من ٦٠ ألف مؤسسة عام ١٩٧٢ إلى ٢٥٧ ألف مؤسسة بحلول عام ١٩٨٢. وقد أدت زيادة الأعضاء في الغرفة التجارية إلى نحو أربعة أمثال الرقم السابق إلى زيادة الموازنة السنوية للغرفة حتى بلغت ٨٠ مليون دولار سنوياً، وذلك نتيجة لزيادة العضوية وربط رسوم العضوية المدفوعة للغرفة بدخل المنشأة.(١) وعملت الغرفة أيضاً على إعادة تنظيم نفسها داخلياً واتجهت إلى العمل على ثلاثة محاور رئيسية. الأول، البدء في حملة واسعة النطاق للعلاقات العامة تخصص لمواجهة الصورة السلبية لدى الجمهور عن أصحاب الأعمال. أما المحور الثاني، فقد تركز على عمل الغرفة على الاستجابة للتحركات الطبقية عن طريق المؤسسات القانونية الخاصة المعنية بالمصلحة العامة، والتي تعمل تحت مظلة التشريعات الخاصة بإدارة الأمان المهني والصحي Occupational Safety and Health Administration (OSHA)، ووكالة حماية البيئة Environmental Protection Agency (EPA). كما أنشأت الغرفة التجارية ACC مركز التقاضي بالغرفة الوطنية National Centre Litigation Centre والذي هدف إلى تحدي الدعاوى القضائية المقدمة من الناشطين ومن القائمين على التنظيم التابعين للدولة.(٢) أما المحور الثالث فقد تركز على قيام الغرفة بالتحول عن ممارسة الضغوط على الكونجرس والتركيز بشكل يكاد أن يكون مطلقاً على التحركات الشعبية الناشئة.(٣)

---

(١) Figures from Levitan and Cooper, Business Lobbies, p.19. Thomas Byrne Edsall gives the ACC operating figures for 1983 at two hundred fifteen thousand members and a budget of $65 million. See Thomas Byrne Edsall, The New Politics of Inequality (New York: W.W. Norton and Company, 1984),p.123.

(٢) Levitan & Cooper, Business Lobbies,p.21.

(٣) أدت الاستفادة من الإصلاحات التي تمت في الكونجرس عام ١٩٧٤ إلى انتزاع القوة من رؤساء اللجان ومن كبار أعضاء مجلس الشيوخ، وبدأت الغرفة التجارية الأمريكية في الاتجاه نحو مزيد من التعبئة بداية من القاعدة الشعبية إلى أعلى المستويات، وذلك بناء على افتراض أن التأثير المباشر على مستوى المقاطعات سوف يكون له مكافأته وخصوصا أن القوة أصبحت مشتتة في الكونجرس. وبحلول عام ١٩٨٠ قامت الغرفة التجارية الأمريكية بتكوين

وقد ظهرت منظمة أعمال جديدة في تلك الفترة، وهي منظمة المائدة المستديرة للأعمال Business Roundtable (BRT)، التي خرجت من تحت عباءة مجلس الأعمال وبحلول أواسط السبعينيات استطاعت تلك المنظمة أن تصبح أكثر المنظمات عملاً على الترويج للموضوعات الخاصة بالأعمال إضافة إلى قدرتها على ممارسة الضغوط التي تتطلبها المصالح الخاصة بأصحاب الأعمال.[(١)] وعلى الرغم من صغر حجم الموازنة الإدارية لتلك المنظمة، فإن ذلك لا يعبر بأي شكل من الأشكال عن حجم الموارد التي تتمتع بها.[(٢)] ويقول كل من مارك جرين وأندرو بوشباوم Mark Green & Andrew Buschbaum في هذا السياق إن " الشركات الأعضاء في

٢٧٠٠ من لجان العمل بالكونجرس في القطاعات الأعضاء. وقد كان هذا النوع من إعادة التنظيم المؤسسي ناجحاً جداً إلى حد أنه "في خلال أسبوع واحد استطاعت الغرفة التجارية الأمريكية أن تقوم ببحث أثر اللوائح القانونية على كل دائرة انتخابية على حدة وعن طريق فروعها المحلية استطاعت الغرفة أن تحشد حملة على مستوى القاعدة الشعبية حول موضوع التأثير على نتائج الأصوات الانتخابية" انظر

Michael Pertschuk, The Revolt against Regulation (Berkeley: University Of California Press, 1982), pp.70-1.

(١) قام المجلس الاستشاري لأصحاب الأعمال بإعادة اكتشاف نفسه كمجلس للأعمال في خلال الستينيات، وفي نهاية الأمر حلت محله المائدة المستديرة للأعمال. ولكن لم يكن من الممكن ملاحظة مثل هذا النوع من استعادة الحيوية في لجنة التنمية الاقتصادية. وقد تضاءلت أهمية اللجنة بعد عام ١٩٦٨ وذلك نتيجة المعاناة الناجمة عن النظر إلى اللجنة على أنها شديدة الضعف فيما يتعلق بأمور العمال إضافة إلى النظر إليها على أنها شديدة الارتباط بالديمقراطيين. وبمجرد انتقال مكان تكوين الأفكار من المؤسسات ذات الصلات القوية بالدولة إلى المؤسسات من خارج تلك الدائرة، أصبحت لجنة التنمية الاقتصادية مهمشة. والأكثر من ذلك، هو الالتزام الرسمي للجنة التنمية الاقتصادية بعدم ممارسة الضغط، ولكن بالعمل على إنتاج أبحاث موضوعية ووضعها على أساس عدم حصولها على ميزة مؤسسية مقارنة بالمنظمات الأكثر نشاطاً. انظر

Cathie Jo Martin, "Business and the New Economic Activism: The Growth of corporate Lobbies in the sixtcies," policy 28 (1) Fall (1994).

(٢) الموازنة الإجمالية لعام ١٩٧٩ بلغت ٢,٤ مليون دولار.

Mark Green & Andrew Buschbaum, The corporate Lobbies: Political Profiles of the Business Roundtable and the Chamber of commerce (New York: Public citizen, 1980),p. 68.

منظمة المائدة المستديرة كانت تدير أصولاً بقيمة ١٢٦٣ تريليون دولار، وحققت إيرادات بلغت ١٢٦٥ تريليون دولار في عام ١٩٧٨، وقد مثلت تلك الأرقام ما يعادل نصف الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية، ولو تحولت هذه المنظمة إلى دولة، فإنها ستحتل المركز الثاني من حيث قيمة الناتج القومي الإجمالي مباشرة بعد الولايات المتحدة الأمريكية "(١) فإذا ما أخذ هذا الحجم المهول من الموارد التي تتمتع به تلك المنظمة في الاعتبار، يمكن القول أن قدرتها على الإنفاق على الحملات الانتخابية وعلى حملات العلاقات الاجتماعية تفوق كثيراً ما يمكن أن تنفقه أي منظمة أخرى بما فيها الدولة نفسها. وقد قام دافيد فوجل David Vogel بحساب حجم الإنفاق الذي تقوم به شركات الدائرة المستديرة عام ١٩٧٨ فوجده يتراوح بين ٨٥٠ و ٩٠٠ مليون دولار سنوياً بهدف حشد التأييد السياسي "(٢)

وعلى أي حال، فقد أدى وجود هذا الكم الهائل من الموارد إلى عمل نوع من الافتراض المبدئي للاستراتيجية التي سيتم من خلالها التعامل مع تلك الموارد، والتي كانت هي ذاتها سببا في تفكير منشآت الأعمال، في المقام الأول، أنها أصبحت موضوعاً للهجوم. وإجابة على هذا السؤال، فإن منشآت الأعمال.......

قد استنتجت أن السبب في تناقص حجم الشعبية التي يتمتع بها أصحاب الأعمال يرجع إلى الرؤية المشوهة لدائها الاقتصادي والاجتماعي لدى الجمهور. خاصة بعد أن سيطر من ينتقدون عملها على المؤسسات المسئولة عن إنتاج الأفكار، وهي المؤسسات الإعلامية والجامعات. ولذلك كان على رجال الأعمال أن يتعلموا كيفية زيادة تنافسيتهم بنجاح في مجال تسويق الأفكار.(٣)

---

(١) Green and Buschbaum, The corporate Lobbies, p.68.

(٢) David Vogel, quoted in Kim McQuaid, Uneasy Partners: Big Business in American politics 1945-1990 (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1994), p.154.

(٣) David Vogel, Fluctuating Furtunes: The Political Power of Business in America (New York: Basic Books, 1989).p.214.

وليستطيع رجال الأعمال تحقيق ذلك عملوا على توظيف ونشر استراتيجية ذات شقين: الأول، أنهم عملوا مباشرة على إنتاج ونشر وتوظيف مجموعة جديدة وبديلة من الأفكار. أما الشق الثاني، فقد اعتمد على توظيف النظريات الجديدة الناتجة عن تلك الأفكار لمنافسة الأفكار الاقتصادية السائدة والمؤسسات الناتجة عنها. ولكن أدى تزايد التحديات التي يواجهها أصحاب الأعمال إلى فرض مبدأ آخر: وهو ضرورة العمل من أجل كسب تأييد الدولة أو على أقل تقدير العمل على التأثير على العملية الانتخابية بطريقة تؤدي إلى منع أي نوع من التشريعات التي يمكن أن تؤثر بالسلب على المصالح الخاصة بهم. وقد جعل الدور المتنامي للجان التحركات السياسية Political Action Committees (PACs) من تحقيق تلك الأهداف شيئاً يمكن حدوثه عن طريق سيطرة المؤسسات الخاصة على الديمقراطية.

سيطرة المؤسسات الخاصة على الديمقراطية

قام الكونجرس بإصدار قانون إصلاح تمويل الحملات الانتخابية في عام ١٩٧١، وكان هذا القانون يسعى إلى زيادة الشفافية الخاصة بتمويل الأنشطة الانتخابية، عن طريق الحد من إسهامات الشركات واتحادات العمال والإسهامات الخاصة. وعلى أي حال، فقد كان هناك عدد من الاستثناءات. فقد استطاعت منشآت الأعمال والاتحادات أن يحققا نوعاً من التواصل الذي أدى إلى فرض الأوضاع المفضلة لدى كليهما على حملة الأسهم وأعضاء الاتحادات، وفي نفس الوقت عملا على تسهيل الأمور المتعلقة بالنفقات المرتبطة بعملية التسجيل وحشد الأصوات. ولكن كان أكثر الاستثناءات وضوحاً، هو الرؤية الخاصة "بإغراء المساهمين بعمل نوع من التمويل المعزول بهدف استخدامه في الأغراض السياسية من قبل المؤسسات الخاصة أو منظمات العمال". وهو العمل الذي تم عن طريق إنشاء لجنة النشاط السياسي.[١]

---

(١) Dan Clawson، Alan Neustadtl, and Denis Scott, Money talks: Corporate PACs and Political influence (New York: Basic Books, 1992), p.30. see also Theodore

كان المبرر لتلك الاستثناءات هو العمل على وضع أصحاب الأعمال والعمال على قدم المساواة فيما يتعلق بالممارسات السياسية. ولكن قامت مؤسسة "صن أويل"Sun Oil بتحدي التفسيرات المتعلقة بالاستثناء الثالث، وعن طريق تحقيق ذلك في المدى القصير على الأقل استطاعت تلك المؤسسة أن تحول المسار لصالح أصحاب الأعمال بشكل كبير. فقد ادعت مؤسسة "صن أويل" أن القانون لم يستبعد منشآت الأعمال من تدبير التمويل من أي جهة وليس فقط من حملة الأسهم أو الأعضاء، ومن أصحاب الأعمال ومن العمال لصالح أي من الأطراف، كما لم يتضمن قيوداً على عدد لجان النشاط السياسي التي يمكن للشركة تكوينها. ونتيجة لذلك، وفي الوقت الذي كان فيه القانون يحدد التبرع بما لا يزيد عن ٥٠٠٠ دولار أمريكي، عمل القانون على الإنهاء – الفعلي – لأي قيود على التبرعات من قبل الشركات، نظراً لأنه أصبح يمكن زيادة عدد اللجان الخاصة بالنشاط السياسي بطريقة غير مسبوقة.(١) وفي عام ١٩٧٥ عملت لجنة الانتخابات الاتحادية Federal Election Commission (FEC) على دعم هذه التفسيرات المرتبطة بما عرف بقاعدة لجنة صن أويل للنشاط السياسي SUNPAC منشآت الأعمال ترخيص طباعة النقود الانتخابية.

وفي عام ١٩٧٤، كانت هناك ٨٩ لجنة نشاط سياسي تابعة للمؤسسات الخاصة. وقد بلغ حجم مساهمات تلك اللجان ٤,٤ مليون دولار في الحملات الانتخابية لعام ١٩٧٤، وذلك في الوقت الذي حصل فيه الجمهوريون والديمقراطيون على أنصبة متساوية. وفي عام ١٩٧٦ كانت هناك ٤٣٣ لجنة وفي عام ١٩٨٠ قامت تلك اللجان بإنفاق ١٩,٢ مليون دولار أمريكي خلال دورة واحدة

J. Eismeier and Philip H. Pollock III, Business, Money, and the Rise of Corporate PACs in American Elections (New York: Quorum Books, 1988).

See Clawson et al., Money Talks, p.32; Vogel, Fluctuating Furtunes, pp.119-23. (١)

من حملات الانتخابات الرئاسية.[١] ولكن من المثير للاهتمام بحق هو ليس الحجم المتزايد من التمويل، ولكن كان التغيير في الكيفية التي تم بها توزيع تلك الأموال.

وفي بداية عام ١٩٧٨، واستجابة للنقد الذي تم توجيهه من قبل ويليام سيمون ورونالد ريجان William Simon & Ronald Regan، حيث رأيا أن اللجان السياسية للشركات عملت على تحويل الموارد من المعتمدين إلى المتنافسين السياسيين بتحيز كبير للقواعد السائدة في السوق،[٢] وابتداء من سبتمبر ١٩٧٨ حصل الديمقراطيون على أكثر من نصف الأموال المتاحة لدى لجان النشاط السياسي. وبعد شهر واحد من التدخلات التي قام بها ريجان وسيمون Reagan & Simon وآخرون، حصل المعتمدون من الحزب الديمقراطي على ٢٩% فقط من الأموال المتاحة لدى اللجان، في حين حصل المنافسون على أقل من ١,٥% من إجمالي الموارد المتاحة للجان.[٣] وقد تعلمت منشآت الأعمال أن تقوم بالإنفاق على أساس أنها طبقة اجتماعية مستقلة، وقد تم العمل على دعم هذا النوع من تبادل المنفعة بين الطبقات من قبل اللوائح المنظمة لعمل ذاتها.

ولما كان قد تم تحديد التبرعات لكل لجنة نشاط سياسي بحيث لا تزيد عن ٥٠٠٠ دولار فقط بدلاً من التركيز على التغيرات الحدية لاستفادة منشآت الأعمال

---

(١) Money Talks, p.33; Vogel, Fluctuating Furtunes, Figures from Clawson et al., p.207; William C. Berman, America's Right Turn: From Nixon to Clinton (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1998),p. 70.

(٢) أثار Simon الجدل حول فكرة أن أصحاب الأعمال قد "خانوا النظام الحر لإدارة الأعمال" وذلك عن طريق قيامهم بالتودد للحزب الديمقراطي، وذلك للبحث فقط عن المكاسب قصيرة الأجل وتحقيق انتصارات سياسية. وقد قال الرئيس "ريجان" في هذا السياق إن العمل على مساعدة غير القادرين على المنافسة كان مماثلاً للعمل على إعطاء رشوة للتمساح حتى لا يأكلك أولاً. نقلاً عن Clawson وآخرين، Money Talks ، ص ١٢٩.

(٣) Vogel, Fluctuating Furtunes, p.209; Clawson et al., Money Talks, p.143.

فقد ازداد الاتجاه نحو إنفاق المبلغ كتلة واحدة.[١] وحتى يستطيع أصحاب الأعمال تحقيق ذلك عملوا على تطوير عمل لجان النشاط السياسي بحيث تزيد من درجة النفوذ الخاصة بهم، أما المؤسسات التي عملت على تحقيق ذلك الهدف فكانت الرابطة القومية لأرباب الصناعات NAM والغرفة التجارية الأمريكية ACC والمائدة المستديرة للأعمال BRT التي تم إنعاشها وتطوير نشاطها وعلى سبيل المثال، يمكن القول إن لجنة النشاط السياسي التابعة للرابطة القومية لأرباب الصناعة NAM's B1 PAC قد حصلت على فرصة جديدة للعودة إلى العمل والنشاط كلجنة تنسيق للجان النشاط السياسي الخاصة بالشركات وفي نفس الوقت، قامت لجنة النشاط السياسي للغرفة التجارية الأمريكية ACC's PAC، والتحالف القومي للغرق من أجل السياسة National Chamber Alliance for Politics (NCAP)، والأكثر شمولاً لكافة لجان النشاط السياسي لمنشآت الأعمال (NABPAC) بتوفير التنسيق فيما بين الصناعات للإنفاق وتأييد المرشحين، والتوجيه والمعلومات.[٢] وباختصار، وفي خلال تلك الفترة، استطاع قطاع الأعمال أن يعمل على توجيه، وإنفاق موارد هائلة بهدف الحصول على مزيد من المقاعد في المجلس التشريعي.

وقد عملت تلك المنظمات الجديدة على توفير البنية الأساسية والموارد اللازمة لوقف أي نوع من التعديات التشريعية على المصالح الخاصة بأصحاب

---

(١) For a discussion of how changes in political opportunity structures facilitate collective action by business, see Dan Clawson, Alan Neustadtl, and James Bearden, "The Logic of Business Unity," American Sociological Review 51 (2) (1986); Michael Useem, The Inner Circle: Large Corporations and the rise of Business Political activity in the U.S. and the U.K. (New York: Oxford University Press, 1984).

(٢) Vogel, Fluctuating Furtunes, p.208.

الأعمال. وعلى أي حال، فإن القائمين على قطاع الأعمال أدركوا أهمية قيامهم بالعمل وبطريقة جدية لكسب تلك المعركة في نطاق دور ووظيفة منشآت الأعمال في الحياة الأمريكية، وقد كان هناك ثلاث مؤسسات رئيسية مسئولة عن تحقيق هذا الدور عن طريق توفير رأس المال والعلاقات المؤسسية في الجامعات ووسائل الإعلام بهدف زيادة حجم وانتشار الأفكار الاقتصادية البديلة الخاصة بهم. وكانت تلك المؤسسات هي سميث ريتشاردسون Smith Richardson، وسكييف فندز Scaife Funds، وأولين فاونديشين Olin Foundation، وكانت تلك الؤسسات هي المسئولة عن دعم الهجوم الفكري المضاد على الليبرالية المقيدة. قد عملت تلك المؤسسات جزئياً وكلياً للترويج للفكر المعادي لليبرالية المقيدة في الأوساط السياسية كما عملت على الترويج لتبني السياسات الخاصة بتحرير الأسواق.

تمويل الأفكار

حدث تقسيم للعمل بين مراكز التفكير التي تمولها تلك الصناديق، فمن ناحية انضم قسم من العمال إلى المؤسسات التي كانت نهمتها ترويج التأكيد العام " Think Tanks" على وجود التنافسية الرأسمالية، وأهم المؤسسات التي كانت مسئولة عن ذلك هي صندوق التراث، ومعهد المشروعات الأمريكية، ومعهد هوفر للحرب، ومعهد الثورة والسلام، Heritage Foundations، The American Enterprise Institute (AEI، Hoover Institute، Peace and Revolution، ومركز الدراسات الأعمال الأمريكية The Centre for the Study Of American Business (CSAB). وقد كان المكتب القومي للأبحاث الاقتصادية (NBER) National Bureau of Economic Researchأحد أهم المؤسسسات التي حصلت على الدعم والتمويل من منشآت الأعمال بهدف تطوير وتنمية مشاريع بعينها إضافة إلى توفير مشورة الخبراء لأصحاب الأعمال حول سبب عدم ملاءمة النظام المؤسسي الحالي والأفكار المرتبطة به.

وتم إنشاء مؤسسة Heritage Foundation في عام ١٩٧٣، بموازنة أقل قليلا من ١ مليون دولار أمريكي، وقد قام جوزيف كورز Joseph Coors بالتبرع بذلك المبلغ، هو وريتشارد ميلون سكييف وسيمون Richard Mellon Scaife و Simon وزير الخزانة السابق في عهد الرئيس نيكسون ورئيس مؤسسة "أولين فاونديشين" Olin Foundation. وبحلول عام ١٩٨١ أصبحت ميزانية مؤسسة Heritage Foundation ٧,١ مليون دولار سنويا.[١] وقد نشأت تلك المؤسسة من الفكر المحافظ المناهض لفترة حكم نيكسون. فقد كان لدى المحافظين العاملين في إدارة الرئيس نيكسون قناعة بأنهم "محاطون بإداريين فيدراليين معادين لهم وبشبكة من المراكز الفكرية ذات الاتجاهات الليبرالية مما كان يعني أن المحافظين أصبحوا "مستوطنين" في النظام الفيدرالي."[٢] وقد تم إنشاء مؤسسة Heritage Foundation بهدف معاداة ذلك التيار، وازدادت قوة تلك المؤسسة بحيث أصبحت إحدى أهم المؤسسات التي تعمل على توليد الأفكار الخاصة بالسياسات العامة في أمريكا. بالنسبة لسلسة كاملة من موضوعات السياسة العامة.[٣]

وتم إنشاء "معهد هوفر" Hoover Institute عام ١٩١٩ لخدمة نفس الأغراض التي قامت من أجلها مؤسسة Heritage Foundation، وقد حصل المعهد على حوالي ٤٠% من الموازنة السنوية لتشغيل مؤسسة هوفر، والتي كانت قد بلغت ٨,٤ مليون دولار أتت من صناديق منشآت الأعمال، وخصوصا مؤسسات سكييف Scaife، وأولين Olin وسميث ريتشاردسون Smith Richardson التي قامت بإمداده بحوالي ٤,٨٩ مليون دولار في الفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٢.[٤] وقد كانت لمعهد هوفر

(١) Figures from Edsall, The New Politics of Inequality, pp.117-18.

(٢) James Allen Smith, The Idea Brokers: Think Tanks and the Rise of the new Policy elite (New York: Free Press, 1991), p.196.

(٣) تخصص Heritage في دراسة الخلفيات السياسية والنشرات الصادرة عن الكونجرس، وبدأ في تسويق تلك الأفكار بغزارة بطرق خلفية غير مباشرة. انظر
Berman, America's Right Turn, pp.67-8.

(٤) Edsall, The New Politics of inequality, pp.117-18.

الريادة في مجال تشخيص ثم التحليلات الخاصة بالآثار الإيجابية والسلبية للرؤى الخاصة بالرفاهة. وقد رأى الاقتصادي مارتين أندرسون Martin Anderson من معهد هوفر أن نظام الرفاهة لا يعمل فقط على استنزاف الموارد الاقتصادية، بل إنه لو تم وضع الأموال التي تم إنفاقها لتحقيق الرفاهة في أيدي القطاع الخاص لأنتجت حجماً كبيراً من النمو الاقتصادي يكفي للقضاء على الفقر وهو الهدف الذي حاولت المؤسسات الخاصة بنشر الرفاهة تحقيقه. فقد عملت تلك المؤسسات على الاحتفاظ بمعدلات الفقر كما هي عن طريق عدم تشجيعها عدم المخاطرة في مجال العمل وعن طريق عملها أيضاً على خلق دائرة اتكال لا نهائية.(١)

وقد كان معهد المشروعات الأمريكي American Enterprise Institute (AEI) الذي أنشىء عام ١٩٤٣ في مرحلة الاحتضار في بداية السبعينيات. ولكن تم إنعاشه بحلول الثمانينيات عن طريق زيادة حجم الموازنة الخاصة به من ٨٧٩ ألف دلار في السبعينيات إلى ١٠,٤ مليون دولار. وقد حصل هذا المعهد على التمويل من Pew Charitable Trust إضافة إلى Scaife وOlin و Smith Richardson، وعديد من التبرعات من مؤسسات أخرى.(٢) وقد أدى هذا التوسع في حجم التمويل إلى أن يصبح هذا المعهد هو البيت الأساسي للأفكار الاقتصادية والسياسية النابعة عن الفكر المحافظ. فقد عمل اقتصاديون من أمثال هيربيرت ستين Herbert Stien وآرثر برنز Arthur Burns وبول مككراكين Paul McCracken وعديد من الاقتصاديين المحافظين الآخرين على القيام بالأبحاث

---

(١) Martin Anderson, Welfare: The Political Economy of Welfare Reform in the United States (Standford: Standford University Press, 1978), esp.pp.43-58. This the 1981 best best seller by Charles Murray on the argument formed the core of pathologies of welfare, Losing Ground. See Charles Murray, Losing ground: American Social Policy 1950-1980 (New York: Basic Books, 1984).

(٢) Edsall, The New Politics of inequality, p.120; Berman, America's Right Turn, p.67; Vogel Fluctuating Furtunes, p.224.

السياسية الخاصة بهم تحت رعاية معهد المشروعات الأمريكية. وعن طريق عدد كبير من الكتب والأبحاث والتحليلات السياسية تحول هذا المعهد إلى مصدر أساسي لنقد السياسات القائم على الفكر الاقتصادي التقليدي في أواخر السبعينيات. وقد قام المعهد على وجه التحديد بحملة استهدف فرض قيود رسمية على حجم الإنفاق الفيدرالي الحكومي ووجه تلك الحملة وبحوثه وإصداراته نحو وسائل الإعلام، وإلى كبار الكتاب وإلى العاملين في مجال الأبحاث في الكونجرس على وجه الخصوص.(١)

وقد كان لمركز الدراسات الخاصة بالأعمال الأمريكية Centre For The Study Of American Business (CSAB) تأثير كبير على تطوير المحتوى الفكري المضاد للفكر الخاص بتحكم الدولة في الاقتصاد وذلك على الرغم من صغر حجم هذا المركز نسبياً. وكان هناك عدد من الاقتصاديين البارزين الذين حصلوا على عضوية هذا المركز ومنهم موراي ويدينباوم Murray Weidenbaum كان الاقتصادي الرئيسي للمركز، كما كان أحد أعضاء مجلس الاستشاريين الاقتصاديين CEA فيما بعد في عهد الرئيس السابق ريجان وقد عمل هؤلاء الاقتصاديون على وضع العديد من التقارير والدراسات المؤثرة والتي قامت بتحدي الفكر الخاص بتدبير زيادة درجة تحكم الدولة. فقد رأى ويدينباوم أن التكلفة الاجتماعية الكلية الناتجة عن وضع مزيد من القواعد التنظيمية أكبر كثيراً من التكلفة الناتجة عن عدم وجود أي قواعد تنظيمية على الإطلاق. وذلك فضلاً عن

---

(١) أنفق معهد المؤسسات الأمريكية (American Enterprise Institute AEI) ٣٦% من موازنة التشغيل على التسويق في خلال تلك الفترة. ويقول ويليام باروودي "William Barrody" رئيس المعهد في الفترة من ١٩٧٨ وإلى ١٩٨٦ في هذا السياق "نحن نولي اهتمامنا للعمل على انتشار المنجح كما نهتم بانتشار المحتوى.....و نحن نقوم بتوظيف بعض الكتاب الأشباح للدارسين لإنتاج المقالات التي يتم إرسالها لكثر من ١٠١ من صحف المؤسسات المتعاونة – حيث يتم إرسال ثلاث مقالات كل أسبوعين. " انظر

David M. Rcci, The Transformation of American Politics: Think Tasnks and the Ride of the New Policy Elite (New Haven: Yale University Press, 1993), p.171.

الجدل الذي أثارته نظريات مثل نظرية الاختيار العام، والتي رأت أن القواعد التنظيمية التي عملت الدولة على إرسائها قد كلفت أصحاب الأعمال ملايين من الدولارات في نواحي نشاط غير إنتاجية لم تؤد فقط إلى تخفيض حجم الأعمال العام فحسب بل أدت أيضاً إلى خفض معدلات الإنتاجية.(١)

وعلى أي حال قام توماس إيدسال Thomas Edsall بالتعليق في مناقشاته التي دارت حول المراكز الفكرية الجديدة المساندة لنشاط رجال الأعمال التي ربما كان أكثرها تأثيراً هو مارتين فيلدستين Martin Feldstein من ناحية دفع السياسات الاقتصادية نحو اليمين"(٢) إذ كان فيلدستين هو رئيس المكتب القومي للأبحاث الاقتصادية الذي تم إنشاؤه عام ١٩٨٣ والذي حصل على ما يزيد على ٤٥% من حجم موازنته من التبرعات من أغنى ٥٠٠ مؤسسة في أمريكا، وقد عمل فيلدستين على وضع بصمة قوية فيما يتعلق بالمحتوى الفكري المساند للتقليل من حجم الضرائب المفروضة على جانب العرض، وذلك في أواخر السبعينيات. ولم يقم فيلدستين باتباع نفس المنهج الذي اتبعه كل من آرثر لافر Arthur Laffer وبول كريج روبرتس Paul Craig Roberts فيما بعد، يتعلق بتقليل حجم الضرائب المفروضة على جانب العرض في العقد السابق، ولكنه ركز على العلاقة بين زيادة الإنتاجية والعائد على رأس المال في بيئة اقتصادية تسودها الضغوط التضخمية.

يرى فيلدستين أن التضخم له نفس التأثير السلبي مثل الضرائب على الاستثمارات حيث يؤدي التضخم إلى تناقص العائد على الاستثمار. وقد قام فيلدستين بعمل بعض الإحصائيات معتمدا على الاقتصاد القياسي، والتي من خلالها

---

(١) قام Weidenbaum بحساب صافي التكاليف الناتجة عن القواعد التنظيمية التي فرضتها الحكومة وعمل على استثناء المكاسب ووجد أنها ١٠٢,٧ مليار دولار وذلك في عام ١٩٧٩. انظر،
Murray Weidenbaum, U.S Congress , joint Economic Committee, Subcommittee on Economic growth and Stabilization. The cost of government Regulation. Hearings. April 1978 (Washington: Government Printing Office, 1978) (Y4.Ec7:C82/4).

(٢) Edsall, The New Politics Of Inequality, p.219.

استطاع أن يثبت أنه نتيجة للتضخم أصبحت نسبة الضرائب على الاستثمار تعادل ٤٠% أكثر من المعدل الطبيعي. ولذلك فإن الحل المناسب للقضاء على التضخم لا يكمن بسهولة في محاولة تعديل التوقعات كما يرى أصحاب المدرسة النقدية، ولكن هناك حاجة ماسة لوضع نهاية للدائرة اللانهائية لارتفاع الأسعار عن طريق تقليل حجم الضرائب بنفس النسبة التي تؤثر على الاستثمار بحيث يصبح من الممكن معادلة التأثير الناتج عن التضخم على حجم الاستثمار.(١) وقد قام فيلدستين بتطبيق نفس الطريقة على حساب المكاسب الرأسمالية، حيث سجل أن التضخم وحده عام ١٩٧٣ قد كلف المستثمرين الأمريكيين حوالي ٥٠٠ مليون دولار من مكاسبهم الرأسمالية.(٢) ولذلك فإن السياسة المثلى التي ستؤدي إلى التغلب على التضخم واستعادة معدلات النمو وزيادة الإنتاجية هي السياسة التي تعمل على زيادة الاستثمار، والطريقة الوحيدة التي ستحقق ذلك هي تخفيض الضرائب.(٣)

---

(١) See Martin Feldstein, Inflation, Tax Rules and capital Formatin (Chicago: University Of Chicago Press, 1983); idem., "Incidence of a Capital Income Tax in a Growing Economy With a Variable Savings Rate," Review Of Economic Studies 41 (2) (1974); Idem., "Inflation and Supply Side Economics," Wall Street Journal, May 20 (1980). For Feldstein's popular effectiveness, see Ann Crittenden,." Feldstein: The Bull in a Data Shop," New York Times Magazine, May 20, 1979; soma Golden, "Superstar of the new Economists," New York Times Magazine, March 23, 1980.

(٢) Martin Feldstein and Joel Slemrod, "Inflation and the excess taxation of capital gains on corporate stock," NBER Working paper series (234), February 1987.

(٣) كانت الجدليات التي أثارها Feldstein مماثلة وداعمه للتي قام بها الاقتصادي Michael Boskin التابع لمؤسسة Hoover. فقد قام Boskin بإنعاش الجدليات الكلاسيكية التي ركزت على أن النظام الضريبي يؤدي إلى تقليل حجم الادخار وبالتالي إلى التأثير سلبا على النمو. انظر

Michael Boskin, "Taxation, savings and the rate of interest" Journal of Political Economy 86 (2) April (1978). See also Michael Boskin and Jerry Green, "Taxation and capital formation: Missing Elements in the Prisedent's Tax Plan,"

وقد أسهم فيلدستين في المناقشات الخاصة بموضوع الرفاهة حيث أكد بصفة خاصة على وجود تأثير سلبي على آثار تعويضات البطالة وضرائب التأمين الاجتماعي.(١) وكان يرى أن تعويضات البطالة تعمل نفس عمل الضرائب على الدخل، والتي كان سيحصل عليها العمال نتيجة عملهم إذا ما زادت معدلات الاستثمار. ولهذا فإنه من المفروض أن تزيد معدلات الأجور الحالية بما يتناسب مع جودة العمل الذي يقدمه العامل، وذلك للتغلب على حالة العجز التي انتابت العمال في المجتمع بسبب ذلك.(٢) وذلك لأن التضخم لا يعمل إلا على زيادة معدلات الأجور الاسمية، حيث أدت اقتصاديات الرفاهة إلى زيادة الأجور بطريقة مصطنعة مما أدى إلى تقليل الإنتاجية.(٣)

وفضلاً عن تمويل تلك المراكز الفكرية "التي تركز عملها على الصفوة أساساً فقد قام كل" من سكييف Scaife و أولين Olin بمجهود أساسي لنقل تلك الأفكار إلى العامة، وخاصة فيما يتعلق بالدراسات التي قام بها فيلدستين وفريدمان. ففي عام ١٩٧٧، على سبيل المثال أعطت مؤسسة سكييف ٦٥٠ ألف دولار لمحطة WQLN التليفزيونية في ولاية بنسلفانيا لعمل برنامج تلفزيوني خاص

---

in Rudolph Penner, ed., Tax Policies in the 1979 Budget (Washington: American Enterprise Institute, 1978), pp.47-54.

(١) See MartinFeldstein, "Unemploument Compensation: Adverse Incentives and Distributional Anomalies," National Tax Journal 27 (2) June (1974).

(٢) تماشياً مع الأفكار التي سادت في تلك الفترة رأى Feldstein أن البطالة هي شيء إرادي او طوعي.

(٣) رأى Feldstein أن ضرائب التأمينات الاجتماعية كانت تؤدي لاستنزاف التكوينات الرأسمالية، وذلك لأنها كانت تدفع بطريقة متحيزة. ولذلك أدت تلك الضرائب إلى تحقيق خسائر صافية على تيار الادخار والاستثمار. وقد تفاقم هذا الوضع نتيجة لأن التأمينات الاجتماعية أدت إلى تشجيع الأفراد على تقليل معدلات الادخار الخاصة بهم، مما أدى إلى زيادة الوضع سوءا. انظر،
Martin Feldstein, "National Saving In the United States," in Eli Shapiro and William White, Capital for Productivity and jobs (Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall, 1977).

لعرض فكرة ميلتون فريدمان Milton Friedman حول حرية الاختيار.[١] وقد تم توجيه تلك الأموال أيضاً لدعم الصحف غير المحافظة مثل صحيفة "بابليك انترست" "Public Interest" وهو ما أدى إلى نشر تلك الأفكار المتعارضة مع السياسات القائمة وبما يتجاوز حدود سياسة المجتمع.[٢] ويقول سيمون رئيس مؤسسة أولين فند Olin Fund إنه، حتى يصبح من الممكن التأثير على المناخ الخاص بالآراء، لابد أن يعمل أصحاب الأعمال على مبادلة المال بالكتب و"الكتب والكتب ومزيد من الكتب." وبذلك يصبح الهدف من وراء ذلك هو تقديم التمويل الذي يحتاج إليه بشده دعم الدارسين والباحثين والعلماء الاجتماعيين والكتاب والصحفيين الذين يفهمون العلاقة بين الليبرالية السياسية والليبرالية الاقتصادية،[٣] من خلال تمويل كلا النوعين من الباحثين والدارسين وكافة المؤسسات التي فهمت تلك العلاقة "فهماً سليماً" تمكن لمنشآت الأعمال استخدام هذه الأفكار الجديدة لزعزعة القاعدة التشريعية الخاصة لليبرالية المقيدة .

وقد عمل المجلس الأمريكي للتكوين الرأسمالي American Council For Capital Formation (ACCF) على دعم نفس الأفكار المماثلة لأفكار فيلدستين التي دعت إلى تخفيض الأعباء الضريبية. وكان هدف هذا المركز هو التركيز على التأثير في آراء الكونجرس فيما يتعلق بالأمور الضريبية.[٤] وقد كانت المناقشات

---

(١) حظيت تلك الحلقات على نسبة عالية من المشاهدة في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة في ١٩٧٨و ١٩٧٩.

See Milton Friedman and Rose Friedman, Free to Choose: A Personal statement (New York: Harcourt Brace Jovanovich, 1980)

(٢) عملت مؤسسة Scaife على إمداد ناشر جريدة Nationa Interest بأكثر من ٣٨٠ ألف دولار ليغطي تكاليف التشغيل الخاصة به، في الفترة ما بين ١٩٧٧ و١٩٨٢. انظر

Thomas Ferguson and Joel Rogers, Right turn: The Decline of the democrats and the future of American Politics (New York: Hill and Wang, 1986), p.88.

(٣) Simon, quoted in Ferguson & Rogers, Right Turn, pp.86-7.

(٤) كان المجلس الأمريكي للتكوين الرأسمالي American Council For Capital Formation (ACCF) تحت رئاسة مساعد"سيمون" Simon في الخزانة العامة "تشارلز والكر" Charles Walker.

الضريبية الخاصة بذلك المجلس معادية وبشكل واضح وصريح للأفكار الكينزية. حيث كان يرى كينز أن مستوى الدخل هو الذي يحدد على مستوى الناتج، وبالتالي على معدل الطلب على الاستثمار. ولكن وعلى العكس يرى هذا المجلس اعتمادا على الدراسات التي قام بها فيلدستين أن مستوى الناتج هو الذي يحدد مستوى الدخل، وبالتالي معدل عرض الاستثمار. ونتيجة لذلك يصبح العائق الأكبر أمام زيادة معدلات الاستثمار هو التزايد الكبير في المعدلات الضريبية التي أدت إلى إعاقة الاستثمار إضافة إلى الحوافز الخاصة بالإنتاجية. إضافة إلى حقيقة أن المعدلات الضريبية المرتفعة تؤثر بالسلب على معدلات الادخار، وبالتالي على معدلات الاستثمار، ومن ثم تؤدي إلى حدوث عجز رأسمالي والذي سيؤدي بدوره إلى تخفيض معدلات الإنتاجية وهبوط معدلات النمو.

وهكذا، فإنه وفقاً للآراء والدراسات التي انتهى إليها كل من المكتب القومي للبحوث الاقتصادية NBER ومجلس التكوين الرأسمالي ACCF وإذا كان الهدف الذي تسعى إليه الدولة هو تحقيق معدلات مرتفعة من النمو، فإن عليها وبمنتهى البساطة أن تحد من الأعباء الضريبية. فإذا ما تم تخفيض الضرائب ستحدث وفرة في رأس المال، مما سيؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار في الآلات والمعدات.[١] مما سيؤدي إلى زيادة معدلات الإنتاجية، وبالتالي معدلات النمو، مما سيؤدي في النهاية إلى القضاء على حالة الركود التضخمي.[٢] و على الرغم من الشكوك التي أثيرت

(١) يعد هذا إعادة صياغة لقانون "ساي" Say. ولكن لا زال هناك منطق وراء التشكك في هذه الجدلية الخاصة بترجمة الادخار إلى استثمار. فإذا ما كان الادخار لا بد أن يكون مساو للاستثمار عند الحديث عن الإجماليات فإنه من الممكن أن نعتبر ذلك نوعاً من أنواع الخدع المحاسبية، وليس حقيقة مؤكدة، وذلك لأن التفضيلات الرأس مالية المرتبطة بأحد المستثمرين ترتبط بمعدلات الفائدة مما يقلل من صحة هذا الافتراض.

(٢) For perhaps the clearest statement of the ACCF's logic, see the testimony of David I. Meiselman to U.S Congress. Joint Economic Committee. Subcommittee on economic growth and stabilization. The role of federal tax policy in stimulating capital formation and growth. Hearings, July 1977 (Washington: Government Printing Office,1977) (Y4.Ec7:T19/11). On the ACCF in general,

حول تلك الأفكار، فإن المجلس الأمريكي للتكوين الرأسمالي استطاع أن يجعل من موضوع العجز الرأسمالي كابوساً في الكونجرس في أواخر السبعينيات. وكانت هناك ثلاثة عوامل أدت إلى توفير تلك الفرصة أمام أصحاب الأعمال: وهي ،الخوف من الموافقة على تعديلات ضريبية إصلاحية جديدة من قبل الكونجرس عام ١٩٧٨؛ وزيادة استياء الرأي العام والقاعدة الشعبية من الضرائب على الملكية؛ والحالة التضخمية النسبية التي لا زال الاقتصاد يعاني منها.

تحدي الليبرالية المقيدة

بناء أزمة تكوين رأس المال

في خلال حملة الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٧٦، قام المرشح جيمي كارتر Jimmy Carter بالتعليق على الأوضاع الضريبية في الولايات المتحدة الأمريكية قائلاً إن "الأوضاع الضريبية مخزية للجنس البشري"، وإن تقليل المعدلات الضريبية لتوفير دعم لأصحاب الأعمال يكفي ثلاث دعوات على الغذاء هو شيء لا يمكن احتماله في فترة معاناة الدولة من الأزمة الاقتصادية.[1] وقد مثلت تلك الملاحظات حجر الأساس بالنسبة للإصلاحات الضريبية التي حدثت فيما بعد. ففي شهر يناير من عام ١٩٧٨ قام كارتر بالإعلان عن البرنامج الضريبي الخاص به. وقد ركزت تلك الإصلاحات الضريبية على تقليل حجم الضرائب المفروضة على الطبقة الوسطى إضافة إلى تقليل التأثير الخاص بـــ "دعوات الغذاء الثلاث". ولكن وعلى أي حال، وفي محاولة منه لاسترضاء أصحاب الأعمال، قام كارتر بوضع رؤية خاصة بتقليل معدلات الضرائب المفروضة على المؤسسات إضافة إلى محاولة المحافظة على الرصيد الناتج عن الضرائب الاستثمارية والذي كان مثار مناورات الإبقاء والإلغاء من جانب الكونجرس منذ عام ١٩٦٢.

---

see Robert Kuttner, the Revolt of the haves: Tax rebellions and hard times (New York: Simon and Schuster, 1980), pp.250-71.

(١) خلال الحملة الانتخابية لعام ١٩٧٦، قام كارتر بالتركيز على حادثة رجل الأعمال الذي تمت دعوته على ٣٣٨ من تلك الدعوات على الغذاء، والتي كلفت دافع الضرائب حوالي ١٠٠٠٠ دولار. نقلاً عن Vogel, Fluctuating Furtunes---، --- ص ١٧٤.

ومع أن بداية الإصلاح الضريبي كانت نتيجة للبرنامج الانتخابي الرئاسي فإن الإصلاح الضريبي الحقيقي والذي أخذه الكونجرس على عاتقه كان نتيجة للثورة التي حدثت في ولاية كاليفورنيا وفي عديد من الولايات الأخرى نتيجة ضد الضرائب على الممتلكات. وباختصار، نتيجة للتغير في أساليب التقييم التي بدأ العمل بها في الستينيات والتي صممت بهدف القضاء على الفساد المحلي، فإن التقييمات الدورية لمساكن المواطنين في كاليفورنيا تلقائية وإجبارية. ولكن لسوء الحظ، ارتفعت معدلات التضخم بشكل غير مسبوق في السبعينيات، مما أدى إلى زيادة الضرائب الخاصة بالملكية والمفروضة على مالكي المنازل في كاليفورنيا بمقدار الضعف وفي بعض الأحيان إلى ثلاثة أمثال. ونتيجة لعدم قيام الدولة بتقليل معدلات الضرائب، فقد حدثت فوائض في موازنة الدولة في الوقت الذي كان يواجه فيه أصحاب المساكن كارثة نتيجة ارتفاع المستحقات الضريبية. ونتيجة لذلك قامت منظمات التحركات الشعبية بمساعدة هوارد جارفيز Howard Jarvis بتقديم الاقتراح ١٣ في الدائرة الانتخابية الخاصة بكاليفورنيا. وقد أدت تلك المبادرة الخاصة بالإصلاحات الضريبية إلى تهديد القاعدة الضريبية للدولة ككل. وتمت الموافقة على الاقتراح ١٣ من الكونجرس مما شجع حدوث نفس الأحداث في الولايات الأخرى، بحيث أصبح السعي وراء تقليل الأعباء الضريبية مطلباً شعبياً. وقد قال أحد الأعضاء التشريعين معلقاً على العرض رقم ١٣ إن "هذا الاقتراح بمثابة رصاصة تم إطلاقها من بندقية في كاليفورنيا ...... ولكنها لم تصل إلى هدفها النهائي بعد، .....و هو المستوى المرتفع من الإنفاق الحكومي."(١)

وقد قام المركز الأمريكي للتكوين الرأسمالي باستغلال العداء العام للضرائب وعداء أصحاب الأعمال وبشكل خاص للعروض التي تقدم بها كارتر وسعى

---

(١) Unidentified Oregeon state legislator, quoted in Godfery Hodgson, the world turned right side up: A history of conservative ascendance in America (New York: Houghton Mifflin, 1996), p.205. see also Kuttner , the revolt of the haves, esp.pp.17-107,273-351.

وبشتى الطرق أن يجعلوا من موضوع الضريبة على المكاسب الرأسمالية أحد الأركان الرئيسية في "الثورة على الحكومة" والتي انتشرت في جميع أرجاء البلاد. ولمواجهة هذه المقترحات، قام رئيس المركز الأمريكي للتكوين الرأسمالي تشارلز والكر Charles Walker باحتجاز زميله وصديقه والتر ريستون Walter Wriston أحد أعضاء منظمة المائدة المستديرة للأعمال في ولاية مانهاتن، حيث استخدم معادلات الاقتصاد القياسي التي عمل عليها تشيز، وذلك لحساب مدى تأثر معدلات النمو بزيادة الضرائب على المكاسب الرأسمالية. ولكن وفي نفس الوقت، وتحت إشراف المركز الأمريكي للتكوين الرأسمالي قامت رابطة الصناعات التأمينية بتوظيف منظمة لجمع البيانات بهدف حساب التأثير الإيجابي الناتج عن تقليل المكاسب الرأسمالية ومدى تأثير ذلك على معدلات النمو والإنتاجية. وقد أسفرت كلا الدراستين عن حقيقة أن تخفيض الضريبة المفروضة على المكاسب الرأسمالية سيؤدي إلى زيادة معدلات النمو بقيمة أكبر من قيمة الضرائب نفسها، وذلك بحيث تؤدي أي زيادة مستقبلية في معدلات الضرائب إلى تخفيض الإيرادات العوائد، ومن ثم خفض معدلات النمو والاستثمار وباستخدام هذه الدراسات، اعتمد المركز الأمريكي للتكوين الرأسمالي على عدم الرضا الشعبي وطالب بالموضوع على أنه من أفكاره.(١)

واعتمد المركز الأمريكي للتكوين الرأسمالي على النائب ويليام ستيجر William Steiger حتى يقود إلغاء الضرائب المفروضة على المكاسب الرأسمالية.(٢) وقد قام أصحاب الأعمال بالتكتل حول تلك العروض وضغطوا على

---

(١) Data resources incorporated, "Tax Policy, invest ment and economic growth," Securities industry association, March (1978); Chase Econometrics, "The economic effects of cutting capital gains taxes," Chase Manhathen Bank, April (1978).

(٢) As former Stigner aid Mark Bloomfield remarked at the time, "the capital formation council became a virtual extension of Stigner staff." Mark Bloomfield, quoted in Kuttner, Revolt of the Haves, p.244.

الكونجرس وبشدة بهدف الموافقة عليها. وفي شهر أغسطس من عام ١٩٧٨ وافق الكونجرس على مشروع قانون ستيجر، والذي بموجبه تم تخفيض حجم الضرائب المفروضة على المكاسب الرأسمالية بمقدار ٢٥%، كما تم إعفاء المكاسب الرأسمالية من "الحد الضريبي الأدنى" كما تم الربط بين قيم الأسهم والعقارات والتضخم.[١] وعلى أي حال، فقد كان ذلك القانون مجرد بداية للجهود التي قام بها أصحاب الأعمال بهدف الوصول إلى تغيير أولويات النظام الضريبي برمته. وقد أصبح الموضوع الخاص بتخفيض الضرائب هو الشغل الشاغل لجميع السياسيين وغير السياسيين في الولايات المتحدة الأمريكية ككل.

نشر الأفكار الخاصة بنظرية جانب العرض

في الوقت الذي كان يعمل فيه المركز الأمريكي للتكوين الرأسمالي على إعادة صياغة المحتوى الضريبي الخاص بالمكاسب الرأسمالية، كان النائب جاك كيمب Jack Kemp يعمل على إعادة صياغة بعض النواحي الأخرى في قانون الضرائب. وكانت أول وأهم التشريعات التي قام بصياغتها هي قانون الادخار والاستثمار لعام ١٩٧٤. وقد اقترح ذلك القانون فكرة زيادة معدلات الإهلاك إلى إهلاك الأصول من ٢٠% إلى ٤٠% وزيادة الضرائب الاستثمارية وبصفة دائمة لتصل إلى ١٥%.و في عام ١٩٧٥، وبعد فشل مشروع القانون الذي أعده كيمب في الكونجرس قام بتعيين روبرتس Roberts كخبير اقتصادي موظف لديه. وقد عمل روبرتس مع الاقتصاديين واستشاري لأحد أعضاء منظمة المائدة المستديرة للأعمال يدعى نورمان تيود Norman، وباستخدام تمويل المائدة المستديرة قام ببناء نموذج اقتصادي رياضي على أساس الافتراضات الخاصة بنظرية جانب العرض.[٢] وقد أثارت النماذج التي أعدها روبرتس وتيور Ture الجدل حول فكرة أنه لو كانت

---

(١) المصدر السابق.، ص ٢٤٧.

(٢) Paul Craige Roberts, the supply side revolution: an insiders account of policy making in Wahington (Cambridge: Harvard University Press, 1984).

الموافقة قد تمت على قانون تخفيض الضرائب على الادخار والاستثمار لكانت النتيجة هي زيادة الإيرادات الضريبية بمقدار ٥,٢ مليون دولار.(١) وقد قام الموظفون لدى كيمب من أمثال روبرتس باستخدام الدراسات الخاصة بتيوروعديد من الاقتصاديين الآخرين لإعادة مناقشة هذا الموضوع في الكونجرس مرة أخرى. قام المساندون لنظرية جانب العرض بعمل منتديات عديدة لعرض وترويج تلك الأفكار مثل لجنة التمويل بمجلس الشيوخ،ومكتب الموازنة بالكونجرس CBO وهوما يماثل ما قام به المساندون لأفكار تقليل من حجم الاستهلاك في الثلاثينيات. وقد نجح روبرتس في تشويه الجدليات الكينزية الخاصة بمكتب الموازنة بالكونجرس CBO Congressional Budget Office والتي دارت حول الضرائب والسياسات الاقتصادية في جلسات الاستماع في الكونجرس في عام ١٩٧٨.(٢)

وقد قام روبرتس بالإعلان في جلسات الاستماع تلك بأنه وفقا لدراسات الاقتصاد القياسي الخاصة بمكتب موازنة الكونجرس، فإنه من المفترض أن يتناقص حجم الناتج القومي الإجمالي GNP إذا ما تم تخفيض حجم الضرائب، وهي الجدلية المضادة تماماً للنتائج التي توصل إليها نموذج Roberts- Ture. وقام رئيس مكتب موازنة الكونجرس أليس ريفلين Alice Rivlin بالدفاع عن موقفه

---

(١) ما حاول Roberts وضعه في هذا النموذج ، والذي حاول Kemp أن ينسبه إلى نفسه، هو التأثير الخاص بـ Laffer وذلك قبل أن يرتبط اسم Laffer به. وعلى أية حال، فإن النقطة الرئيسية هنا ليست محاولة التركيز على أن Kemp هو الذي اكتشف تأثير Laffer قبل أن تعمل جريدة Wall Street Journal على جعل Laffer مشهوراً نتيجة قيامها بنسبة هذا الاكتشاف إليه. ولكن النقطة التي نحاول التركيز عليها هنا أنه كان هناك حركتان متوازيتان إحداهما بداخل الكونجرس والأخرى في الصحافة وقد أديتا معا إلى دعم الأفكار الخاصة بنظرية جانب العرض. انظر

Bruce R. Bartlett, Reganomics: Supply Side Economics in action (Westport, CT: Arlington House Publishers, 1981), p. 127.

(٢) See especially Roberts, The Supply side revolution, pp.34-69, on the battles between supply-siders and more orthodox economists in the CBO such as Alice Rivlin. For the TNEC hearings, see Chapter 3.

وشكك في فكرة أن العمل على تخفيض الضرائب سيؤدي إلى حفز الادخار أو الاستثمار.(١) وقد قام روبرتس بالرد على تلك الإدعاءات حيث قال إن الحوافز الناتجة عن تخفيض حجم الضرائب سوف تكون عظيمة لدرجة أنه حتى لو حدثت حالة من الهبوط في إيرادات الدولة بدرجة من الضخامة تؤدي إلى تقليل معدلات الاستهلاك في الأجل القصير، فإنه سيتم تفادي وحل مثل هذا الموقف وبسرعة نتيجة لزيادة معدلات النمو الناتج عن زيادة معدلات الاستثمار.

وكان ما جعل هذا الوضع مقنعاً هو قدرة روبرلتس على إقناع مايكيل إيفانز Michael Evans، الذي هو أحد أعضاء مكتب موازنة الكونجرس، وفي الوقت ذاته أحد القائمين بحساب الاقتصاد الرياضي في تشيز Chase وهي نفس المجموعة التي قامت بإنتاج نموذج ممتاز لجانب العرض للمركز الأمريكي للتكوين الرأسمالي ACCF بمصداقية الحسابات الاقتصادية التي قام بها تشيز، والتي أدت إلى قيام المركز الأمريكي للتكوين الرأسمالي بعمل جلسات استماع خاصة لإقناع الكونجرس أن الأفكار الخاصة بمكتب موازنة الكونجرس بشأن الضرائب والناتج المحلي الإجمالي هي أفكار مغلوطة. وقام إيفانز بتقديم شهادته أمام لجنة الموازنة لمجلس الشيوخ قال فيها إن النموذج الخاص بمكتب موازنة الكونجرس هو نموذج سيىء اقتصاديا كما أن هذا النموذج لم يأت على الإطلاق بذكر جانب العرض.(٢) وعلى الرغم من أن الشكاوى المقدمة من قبل ريفلين ركزت على أن العروض المقدمة من كل من إيفانز وروبرتس هي عروض ذات اتجاهات يمينية خالصة من الواجب عدم الاستماع إليها، فإن النقد الذي قام به روبرتس للنموذج الخاص بمكتب موازنة الكونجرس أدى إلى وأد المعارضة التي قام بها ريفلين للأفكار الخاصة بنظرية

---

(١) Roberts, The supply side revolution, pp.34-6; Bartlett, Reganomics, pp.85-90.

[2] See Michael Evans, US Congress, Senate Committee on the budget. Second FY 79, July. Hearings (Washington: concurrent resolution on the budget, Y4.B85/2:C74/979-2). (Government Printing Office, 1978)

جانب العرض في مهدها.[1] وأدت هذه المشادة إلى تعزيز مصداقية مناقشات جانب العرض في الكونجرس بدرجة هائلة.[2]

ومن المهم هنا أن نتذكر أن جميع تلك الأحداث قد حدثت على الرغم من حقيقة أن مهنة الاقتصاد ذاتها كانت تنظر بازدراء نظرية جانب العرض بل وتجاهلها بمنتهى البساطة. وكما رأينا في الثلاثينيات، عندما رفض الأكاديميون الاقتصاديون الاعتراف بالأهمية الاقتصادية للأفكار الاقتصادية الرائجة مثل نظرية الأسعار المدارة والحد من الاستهلاك، فإنه في السبعينيات رفض هؤلاء الاقتصاديون أيضاً الاعتراف بالأهمية السياسية المرتبطة بنظرية جانب العرض.[3] ويقول روبرتس في هذا السياق إن "المعركة دائرة حول سمعة النماذج الاقتصادية لمدة طويلة وبقسوة لأن هناك ما هو أكثر من السمة الاقتصادية بل إن الموضوع الأساسي هو القوة السياسية، ومن الممكن أن تؤدي نظرية جانب العرض إلى الحد من قوة الحكومة بالنسبة إلى قوة القطاع الخاص."[4]

وفي الواقع، فإن بساطة تلك النظرية هي التي أدت إلى إكسابها مزيداً من القوة. وفي الوقت الذي اعتمدت فيه نظرية جانب العرض في المعسكر المؤيد للتكوينات الرأسمالية على أثر الحوافز وتعزيز الإنتاجية، فإن النموذج الخاص بـــ

---

(١) Rivlin, quoted in Bartlett, Reganomics, p.92.

(٢) See Roberts, the supply side revolution, pp.42-4, 53-7; David Meiselman and Paul Craige Roberts, "The political economy of the congressional budget offices," in Karl Brunner ans Allan Meltzer, eds., three aspects of policy making: knowledge, data and institutions (New York: North Holland Publishing, 1979); Juan Cameron, "The Economic Modelers Vie for Washington's Ear," fortune, November 20, 1978, pp. 102-5.

(٣) قام Paul Samuelson بإلقاء محاضرة في Harvard عام ١٩٧٨ بعنوان "الضحك من Laffer ". ولكن وعلى أي حال من الأحوال ، وفي الوقت الذي كـــان يـــضحك فيـــه الأكـــاديميون الاقتصاديون من Laffer كانت الأفكار الخاصة به تتحول بالفعل إلى سياسات.

(٤) Roberts, The Supply Side Revolution, p. 53, my italics.

روبرتس- كيمب - لافر Laffer Kemp & Roberts أكد وببساطة على أن انخفاض الضرائب سيؤدي إلى زيادة الإيرادات. وقد لاحظ كل من هيوج هيكلو وريتشارد بينير Hugh Heclo & Richard Penner أنه "إذا ما كنا هنا نتحدث عن علاج اقتصاد مريض، فإن نظرية جانب العرض ستعمل عمل غاز الضحك."(١) وعلى أي حال، فإن تلك الجدليات كان ينقصها لتعزيز هذه الإنجازات أن تعتمد على مجموعة جديدة من الأفكار التي تدعمها عن طريق الربط بين العناصر المختلفة لتكتسب مزيداً من المصداقية. وتصبح بديلاً متماسكاً من الأفكار الاقتصادية أن يكون هناك تركيب لهذه العناصر المتباعدة. فقد كان من الضروري أن يتم الربط بين الأعمال الخاصة بـ فيلدستين والخاصة بالضرائب وتوفير الحوافز، وبين الأعمال الخاصة بـ المركز الأمريكي للتكوين الرأسمالي وأفكاره المرتبطة بتحقيق المكاسب الرأسمالية، إضافة إلى جدليات كل من روبرتس- كيمب - لافر وبشأن الضرائب على الدخل، والتعامل مع جميع تلك الأفكار على أنها حزمة واحدة مترابطة. وقد حدث هذا التركيب نتيجة لعاملين: العامل الأول، هو وجود أفكار اقتصادية بديلة، أما العامل الثاني فهو القوة السياسية التي تمتعت بها الصحافة المالية.

تجميع لافر Laffer

عملت صحيفة وول ستريت Wall Street Journal كمحلل وعامل أساسي فعال لتجميع تلك المجموعة المشتتة من الأفكار. وأدى الربط بين أفكار روبرتس وكيمب من ناحية وبين أفكار المركز الأمريكي للتكوين الرأسمالي من ناحية أخرى إلى التوصل إلى ما عرف بـمنحنى لافر Laffer. وقد أثار هذا المنحنى الجدل حول فكرة أن النظام الضريبي الحالي لا ينتج عنه فقط انخفاض في الإيرادات كلما

---

(١) Hugh Heclo & Richard Penner, "Fiscal and political strategy in the Regan Administration," in Fred Greenstien, ed.,The Regan presidency : An Early Assessment (Baltimore: John Hopkins University Press, 1983)p.27.

ارتفع سعر الضريبة، بل إن هذا المنحنى مقعر " منحني إلى الخلف" مما يعني أن تخفيض حجم الضرائب سيولد مزيداً من الإيرادات. وقد قام جود وانيسكي Jude Wanninski كبير المحررين بصحيفة "الوول ستريت"، بنشر تلك الأفكار منذ عام ١٩٧٤.[(١)] وعلى ما يبدو أن وانيسكي لم يكن قد قابل كيمب حتى عام ١٩٧٧، وهو الوقت الذي قام فيه بإخبار كيمب بالأفكار الاقتصادية الخاصة بمساندي نظرية العرض من أمثال روبرت مونديل Robert Mundell.[(٢)] وعلى الفور استطاع كيمب أن يرى العلاقة بين أفكاره وأفكار وانيسكي ولافر، وتحول وانيسكي ليصبح أحد أهم وأكبر مؤيدي كيمب.[(٣)]

وقد عمل منحنى لافر Laffer على الربط بين الأفكار المختلفة التي استخدمت لمهاجمة الليبرالية المقيدة. وعلى سبيل المثال، سنجد أن بساطة المنحنى المقعر "منحني إلى الخلف" تم استخدامها من قبل المهتمين بمساندة أفكاراً مختلفة مثل أفكار المدرسة النقدية (تخفيض الضرائب يؤدي إلى الحد من نمو العرض النقدي مما سيؤدي انخفاض التضخم) أو التكوينات الرأسمالية (أي نوع من تخفيض الضرائب سيؤدي إلى خلق حافز إيجابي.) وبعيداً عن كتاب وانيسكي تحولت صحيفة الـ "وول ستريت"ككل إلى... نوع من النشرات واسعة الانتشار... للتعليقات من جانب شبكة المفكرين المحافظين وغير المحافظين إضافة إلى صانعي

---

(١) Wall Street Journal on Wanninski's supply side writings first appeared in the December 11, ١٩٧٤.

(٢) Paul Krugman, On Mundell's relationship to the supply side theorists, see Peddling prosperity: Sense and nonsense in the age of diminished expectations (New York: W.W. Norton and Company, 1994), pp.86-9.

(٣) On the popularization of supply- side theory in the Wall Street Journal and other media sources, see Bartlett, Reganomics, p.127; David Wayne Parsons, The Power of the financial press(London: Edward Elgar, 1989), pp.161-4; William Greider, the education of David Stockman and other Americans (New York: E. P. Dutton Inc., 1981), pp.96-101.

السياسات السابقين. ولكن فيما يخص الأمور الاقتصادية، فإن الصفحة الخاصة بمقال رئيس التحرير روبرت بارتلي Robert Bartley لعبت أكثر الأدوار نشاطاً، إلى جانب نشر النظريات الاقتصادية التي كانت ما تزال تبدو غريبة في الأوساط الاقتصادية التقليدية.(١)

وقام إيرفينج كريستول Irving Kristol رئيس جريدة "بابليك إنترست" Public Intrest باتخاذ نفس الموقف الخاص بـصحيفة "وول ستريت" حيث عمل على دعم الأفكار الخاصة بجانب العرض. بل إن فريدمان Friedman قام بدعم نفس تلك المواقف بشكل إيجابي جداً في عموده بمجلة "نيوزويك ماجزين" Newsweek magazine، وقد نظروا جميعاً إلى تلك الأفكار على أنها خطوة مبدئية للحد من حجم الإنفاق الحكومي ومن ثم الحد من التضخم.(٢) وذلك في نفس الوقت الذي لاحظ فيه دافيد واين بارسونز David Wayne Parsons أن بعض الكتاب المستقلين من أمثال جورج جيلدر George Gilder، والذين كان يجري تمويل أعمالهم من أصحاب الأعمال ويتم نشرها بالكتابة في مجلات متعددة مختلفة متنوعة مثل Harper وReader's Digest وهو ما أدى إلى زيادة درجة انتشار مذاهب جانب العرض.(٣) وأخيراً فإن كل تلك الأحداث حدثت بصدد الثورات ضد التضخم وزيادة الضرائب في أواخر السبعينيات من القرن الماضي. وقد أدت جميع تلك العوامل السابقة مجتمعة مع النفور المتنامي لدى الرأي العام من الحكومة إثر الهزيمة في حرب فييتنام فضلاً عن فضيحة ووترجيت Watergate إلى إعطاء مزيد من القوة والدعم للأفكار الخاصة بجانب العرض. وقد كان اجتماع المخاوف الأكاديمية مع ارتفاع

---

(١) Dan Morgan, Washington Post, February 15, 1981, quoted in Parson, The Power of the financial press, pp.160-1. For the relationship between Wannaski, Bartlett, and Laffer, see Hodgson, The world turning right side up, pp.194-8, 208-10.

(٢) For a representative example of the Public Interests' output, see "The Mundell-Laffer Hypothesis : A New View of the world economy," the Public interest (39) Winter (1975).

(٣) Parsons, the power of the financial press, pp.163-6. See

التضخم والمعارضة القوية من قبل أصحاب الأعمال وظهور أعضاء في الكونجرس موالين لنظرية جانب العرض والتأثير الناتج عن المقالات الصحفية إضافة إلى الثورة على النظام الضريبي، هو الذي أدى إلى توحيد معارضة المحافظين مع الهجود السياسي وعدم التيقن الاقتصادي في السبعينيات من القرن الماضي تحت راية واحدة عرفت باسم "ثورة جانب العرض". وعلى الرغم من أن الحلول التي أتت بها نظرية العرض مشكوك في صحتها من الناحية الاقتصادية، فإن تلك النظرية استطاعت وبنجاح أن تشخص الأسباب التي أدت إلى زيادة حدة عدم التيقن، وتحديد علاقات السببية، وتشجيع مزيد من العمل الجماعي، والعمل على إعادة صياغة المصالح، كما عملت على توفير حلول مؤسسية جديدة للأزمة بطريقة عجز المؤيدون لليبرالية المقيدة على مواجهتها.(١)

زعزعة استقرار الليبرالية المقيدة

فشل الدولة

من المثير للدهشة، أن ما حدث كان متوازياً مع الأحداث التي حدثت في السويد، وقد تزامنت تلك التحديات الفكرية والتشريعية مع فشل الدولة مما أدى إلى زعزعة المؤسسات الليبرالية المقيدة بأكثر مما فعلت. وقد كان هذا الفشل فكرياً في المقام الأول. إذ أنه على الرغم من المعارك الفكرية الضخمة التي حدثت داخل

---

(١) كان النقد على نظرية جانب العرض في جريدتي New York Times وWashington Post، والذي قدمه كل من Hobart Rowen، وبعض المعارضين الأكاديميين مثل Samuelson، وطويلاً جداً وقدم النقد في عديد من المقالات ولكنها لم تقدم أي أفكار جديدة. وقد أدى هذا إلى حدوث نوع من أنواع الفشل الفكري. فالعمل وكان اختصار الفكر الكينزي إلى مجرد عدم مرونة الأجور إضافة إلى الاعتماد على الفكر الكلاسيكي الجديد لم يسفر عن أي نجاح في تفسير الأوضاع التي كانت سائدة في الاقتصاد. فهم كانوا على معرفة أن المشكلة لا تكمن في التكوينات الرأسمالية فالنظرة السريعة إلى معدلات الفائدة هي التي كانت ستجيب عن المشكلة ولكنهم ومع ذلك لم يتمكنوا من تكوين جبهة قوية للمعارضة. ذلك إضافة إلى إصرار كارتر على ربط التضخم بالعجز مما لم يفسح أي مجال أمام الأفكار الكينزية. ولذلك احتل Wanninski وآخرون المركز الأول على الصعيد الفكري.

وخارج الكونجرس، فإن إدارة كارتر لم تبذل سوى قليل من الجهد في التعامل مع تلك التحديات الفكرية مما أدى فعلياً إلى زيادة الوضع سوءاً. فقد قام كارتر برسم صورة لنفسه على أنه ذو طبيعة وسطية، وركب موجة الاعتراض الجماهيري ضد الحكومة. وعلى الرغم من تلك المحاولات، فإن الوسطية التي تحدث عنها كارتر كانت في حقيقة الأمر ليبرالية كلاسيكية. وقد كان هناك سببان رئيسان وراء ذلك، أولاً: أنه في أوائل عام ١٩٧٦، قام المحافظ جيري براون Jerry Brown بتوبيخ الرئيس جيرالد فورد Gerald Ford وبشدة لتسببه في حدوث عجز كبير في الموازنة، ومن ثم إلى عمل بعض التعديلات الدستورية بهدف تغطية ذلك العجز. وقد قام كارتر وبراون باستغلال تلك الفرصة وتبنيا الجدلية الخاصة بأن "التضخم هو نتيجة للعجز"، ومن ثم قام كارتر بمهاجمة فورد وباستمرار نتيجة لنسبة العجز الكبيرة التي حدثت في عهده، فقد قال كارتر إن العجز الذي حدث في فترة حكم فورد تجاوز العجز الذي حدث في "فترة كنيدي وجونسون مجتمعين" ثم أضاف "كانت أسوأ إدارة مالية في التاريخ الأمريكي."(١) وقد أدى إلقاء اللوم على فورد بسبب العجز الكبير الذي دخلت فيه البلاد إلى دعم موقف كارتر الانتخابي. وعلى الرغم من أن الدراسات التي قام بها مكتب الإدارة والموازنة OMB Office Of Management and Budget ومجلس الاستشاريين الاقتصاديين CEA قد أثبتت أنه لا يوجد أي أساس من الصحة أو من الاقتصاد الرياضي لفكرة أن "العجز هو السبب في التضخم "، فإن كارتر كان دائم التركيز على تلك الفكرة، وقد تزايدت حدة التمسك بتلك الفكرة كلما دخل كارتر من فشل إلى آخر في نواح أخرى بداية من الفشل في إصلاح قوانين العمل ووصولاً إلى الفشل في السياسة الخارجية.(٢)

---

(١) The presidential campaign of 1976, Volume 1, Part 2, Jimmy Carter (Washington: Government Printing Office, 1978), pp.749,755, quoted in James D. Savage, Balanced Budgets and American Politics (Ithaca: Cornell University Press, 1986), p.198.

(٢) أدى تمسك كارتر بفكرة أن العجز هو السبب في التضخم إلى زيادة الوضع سوءاً إضافة إلى عمله على تحقيق التوازن في الموازنة الجارية لأنه رأى أن تلك هي السياسة المالية المثلى

وعلى أي حال، أدى قبول الأسباب الحقيقية للتضخم إضافة إلى الأسباب العامة لعدم الاستقرار وزيادة حدة عدم التيقن في تلك الفترة إلى الحد من خيارات السياسة الديمقراطية المتاحة بمرور الوقت. وقام توماس لانس Thomas Lance كبير الاستشاريين الاقتصاديين في إدارة كارتر خلال الحملة الانتخابية لعام ١٩٧٦، بنصحه بعدم وضع ضوابط إجبارية على معدلات الأجور والأسعار، لأن ذلك سيؤدي إلى فقدان ثقة أصحاب الأعمال.[١] ونتيجة لذلك سعى كارتر للقضاء على التضخم عن طريق اللجوء إلى وسائل طوعية. وفي إبريل عام ١٩٧٧، كشف كارتر عن سلسلة من الأهداف الطوعية الخاصة بمعدلات الأجور والأسعار، والتي ثبت أنه لم يكن لها أي تأثير على معدلات التضخم. وبحلول شهر يناير من عام ١٩٧٨، وصل مؤشر السلع الاستهلاكية إلى نسبة سنوية مركبة بمقدار ٩,٩%، وبحلول شهر إبريل قفز هذا المؤشر ليسجل ١٦,٨%. وبذلك أثبت أن الاعتماد على فكرة الطوعية هو شيء غير مجد، كما أن التشريع افتقد للقوة. وفي خضم هذا الفشل السياسي المضاعف الذي عانى منه كارتر قام أصحاب الأعمال باختطاف مقترحات إصلاح النظام الضريبي الخاص به وبضراوة، وفي نفس الوقت عمل رجال الأعمال والصحافة المالية على تغيير المحتوى الفكري للمؤسسات التي كان كارتر يحاول الحفاظ عليها. ونتيجة لتلك الدرجة الكبيرة من عدم التجانس والتوافق سقطت الأسواق المالية سقطة مدوية مما أدى إلى قيام كارتر بتعيين بول فولكر Paul Volker كرئيس للاحتياطي الفيدرالي في محاولة منه لتهدئة الأوضاع في السوق. وقد ألحق منطق جانب العرض هزيمة بالكونجرس، وبذلك أصبحت المدرسة النقدية هي المسيطرة على البنك المركزي (الاحتياطي الفيدرالي).

والتي يمكن أن تتبعها الدولة. وقد قال كارتر "لقد ورثت أكبر عجز مالي في التاريخ- أكثر من ٦٦ مليون دولار- وقد كان من المهم بالنسبة لي العمل على الحد من الإنفاق الحكومي المتزايد والذي أدى إلى رفع معدلات الفائدة وهو السبب الرئيسي وراء التضخم والبطالة." انظر

James Carter, Keeping the faith: Memories of a prisedent (New York: Bantam Books, 1982), quoted in Savage, Balanced Budgets, p.315, fn.92.

(١) Hobart Rowen, Self-inflicted Wounds: from LBJ's guns and butter to Regan's Voodoo Economics (New York: Times Books, 1994), p.169.

المدرسة النقدية والبنك المركزي وصحيفة "وول ستريت" Wall Street

قال جون كينيث جالبريث John Kenneth Galbraith ذات مرة إن " ما يطلق عليه السياسات المالية السليمة غالباً ما تعكس احتياجات الأغنياء المحترمين."(١) وقد عكست خيارات فولكر السياسية تلك الفكرة. فقد أراد أن يرفع من معدلات الفائدة لتخفيض توقعات التضخم. كما وضع فولكر في الاعتبار التغيرات التي طرأت على الآراء والأفكار الاقتصادية في الكونجرس مما ساعده على القفز إلى عربة المذهب النقدي وبدأ بالتأكيد على الحاجة إلى وجود "مصداقية" في السياسات النقدية. ولما كانت النظريات النقدية أكثر قرباً لنظريات الكمية، فإن المنظور السياسي المتعلق بها كان شديد البساطة. فإذا ما حدثت زيادة في الأسعار في الوقت الذي يحدث فيه تباطؤ في الناتج الحقيقي، فإن ذلك سيكون نتيجة حتمية للتوسع في عرض النقود. ولذا، فإنه للعمل على تخفيض المستوى العام للأسعار ينبغي ببساطة تخفيض عرض النقود.(٢)

وقد كانت لدى فولكر القدرة على تطبيق تلك السياسة، لأنه في عام ١٩٧٨، قبل أن يتحول البنك المركزي (الاحتياطي الفيدرالي) للسياسة النقدية، قام الكونجرس بالتصريح للاحتياطي الفيدرالي بالإعلان عن اتباعه والتزامه بالنظام النقدي المعتمد على الأسس والسياسات الخاصة بالمدرسة النقدية.(٣) وفي ١٦ أغسطس من عام ١٩٧٩، قام فولكر بزيادة سعر الخصم إلى ١٠,٥% وو تم رفعه مرة أخرى في ١٨

---

(١) John Kenneth Galbraith, Money: Whence it came and where it went (New York: Houghton Mifflin and Company, 1975) quoted in William Greider, Secrets of the temple: How the federal reserve runs the country (New York: Simon and Schuster, 1987), p.56.

(٢) اختبأ "فولكر" Volker خلف السياسات الخاصة به حيث إنها أدت لإرتفاع سعر الفائدة، ولكن بطريق غير مباشر. حيث عمل على تقليل معدلات العرض النقدي، وإلى إدارة الائتمان بصرامة من قبل الدولة، وقد اعتمد على سعر الفائدة لتحقيق ذلك.

(٣) أراد الحزب الديمقراطي في الكونجرس أن يقفز في نفس العربة مع الجمهوريين في هذا الموضوع حيث تحولت مسئولية حدوث التضخم من الكونجرس إلى الاحتياطي الفيدرالي.

سبتمبر إلى ١١,٧٥%، وفي يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٧٩، قام فولكر رسمياً بتغيير السياسات الخاصة بالبنك المركزي (الاحتياطي الفيدرالي) إلى نظام يستهدف عرض النقود بغض النظر عن التغييرات التي تطرأ على أسعار الفائدة.(١)

وعلى أي حال، لم يكن الوضع هو أن فولكر قد تشابه مع دينيس هيلي Dennis Healy في تباطؤه في اتباع السياسات النقدية، فقد كان اتباع فولكر ولجنة السوق الحر التابعة بالبنك المركزي (الاحتياطي الفيدرالي) للسياسات النقدية سطحياً، وليس بالعمق الكافي. فوفقاً للنظام الخاص بالاحتياطي الفيدرالي، قام الاحتياطي الفيدرالي لسانت لويس بالعمل " كأحد العصابات التي وقفت على الحدود الخارجية للسياسات النقدية"، وذلك قبل تعيين فولكر بفترة طويلة.(٢) وعمل الاحتياطي الفيدرالي لولاية سانت لويس على تطبيق النماذج الاقتصادية النقدية الخاصة به، والتي عملت بطريقة مختلفة عن التي تم اتباعها في الاحتياطي الفيدرالي في واشنطن، والتي اتبعت النماذج الكينزية. وهي الخطوة التي كان لها أكبر الأثر. ولكن أدى استمرار زيادة معدلات التضخم والفشل السياسي المتلاحق إلى زيادة حدة عدم التيقن التي تعاني منها الأسواق، ولذلك لجأت الأسواق نفسها للتفسيرات الخاصة بالمدرسة النقدية للتعرف على أسباب الأزمة، وكذلك فعل مجلس الاحتياطي الفيدرالي.(٣)

وقد حاول فولكر أن يلحق بقطار السياسات النقدية وأثار كثيراً من الجدل حول أنه إذا ما قام البنك المركزي (الاحتياطي الفيدرالي) بتغيير نظام استهدافه، عندئذ فإنه كما قالت التنبؤات الخاصة بالتوقعات الرشيدة، فإن النظام السياسي الجديد الذي يستهدف العرض النقدي M1 (وهو الخاص بالأوراق التجارية

---

(١) Figures are from the Federal reserve Economic database located at http//www.stls.fred.org.

(٢) Greider, Secrets of the temple, p.97.

(٣) المصدر السابق.، ص ٩٨ .

والعملات في التداول)، سيصبح شفافاً بالإضافة إلى تعزيز المصداقية، ومن ثم ستنخفض مخاوف المستثمرين بشأن التضخم، لأن مستوى عرض النقود سيصبح تحت السيطرة. وعند هذه النقطة سيعمل الوكلاء الاقتصاديون على تخفيض توقعاتهم لتتمشى مع الأهداف المقترحة، كما تم السعي إلى أن يصل الاقتصاد إلى الوضع الذي ستنخفض فيه الأسعار بدون الإضرار بالأوضاع الاقتصادية.[١]

ولكن منظمة الأوبك وفرت العرض بدفعة جديدة من زيادات أسعار النفط، حيث قامت برفع أسعار النفط بمقدار ١٤,٥% ثم بمقدار ٢٥% في أواخر عام ١٩٧٩. وقد أدت تلك الزيادات في أسعار النفط إلى زيادة معدل التضخم ليصل إلى ١٦,٨% . وقد أعطى هذا الوضع الفرصة المناسبة للاحتياطي الفيدرالي لتطبيق سياساته النقدية. وفي الوقت الذي تناقصت فيه معدلات العرض النقدي من معدل النمو المركب الشهري بقيمة ١٢,٨% في شهر فبراير من عام ١٩٨٠ إلى تناقص ليصل إلى -١٧,٢% في شهر مارس، زادت في نفس الوقت نسبة التمويل التي يقوم بها البنك المركزي من ١٨% في شهر مارس ١٩٨٠ أي زيادة بنسبة ٥٠% مقارنة بشهر أكتوبر السابق.[٢] ولذلك عانت الأسواق المالية من خسارة فادحة، وتزايدت الحاجة إلى توفر مزيد من المصداقية والاستقرار. ولذلك أعربت الأسواق المالية عن حاجتها الماسة إلى اتفاق أو أعراف جديدة لتعديل التوقعات، ومن ثم الأوضاع في السوق وهو ما قمنا بإثارة الجدل حوله في الفصل الثاني من هذا الكتاب.

وكان هناك عامل آخر ساعد على تحول الأسواق المالية للعمل وفقاً للسياسات النقدية، وهو لغزٌ ارتبط بالاقتصاديات الكلاسيكية الجديدة. فقد ركزت الدراسة الأصلية والخاصة بنظرية التوقعات الرشيدة، والتي قام بها جون موث John Muth على أن بقاء الوكلاء الاقتصاديين في مفاجأة مستمرة فيما يتعلق بسياسات الدولة يحملهم تكاليف لا داعي لها، وذلك لأنه من المفترض أن هؤلاء

---

(١) المصدر السابق.، ص ١١٠-١١١.
(٢) المصدر السابق.، ص ٧٢٤، الجدول ٢.

الوكلاء يمتلكون القدرة على تصور النماذج الاقتصادية الصحيحة داخل عقولهم. وإذا ما أخذنا هذه الحقيقة السابقة في الاعتبار سنجد أن هؤلاء الوكلاء بدلاً من ذلك يمكنهم استخدام المعلومات بكفاءة، وهو ما سيؤدي إلى الحد من التأثير الناتج عن الخطوات التي ستقوم بها الدولة قبل حدوثها. ولكن في الواقع العملي وخصوصاً في تلك الفترة، لم يكن لدى الوكلاء أي تصور عقلي لأي نماذج اقتصادية كما لم يتمكنوا من اتخاذ أي إجراء لمواجهة أي سياسة أو خطوة من تلك التي ستقدم عليها الدولة.(١) أما الأفكار التي كانت لدى الوكلاء الاقتصاديين فلم تتعد محاولة تحديد والتعرف على الأسباب الحقيقية التي أدت إلى حدوث الأزمة. والمجموعة الوحيدة من الأفكار التي أدت إلى توفير تفسير منطقي فيما يتعلق بالأزمة للأسواق المالية، كانت الأفكار الخاصة بالمدرسة النقدية، وذلك نتيجة للبساطة والمعقولية التي تتمتع بها تلك الأفكار وقد تقبل المجتمع المالي تلك الأفكار في النهاية.

وهكذا أصبحت السياسات النقدية هي العرف المتبع في كل من الأسواق المالية والبنك المركزي (الاحتياطي الفيدرالي)، وذلك لأن القناعة قد تنامت لدى الأسواق المالية بنفس الدرجة التي اقتنع بها كارتر بأن السبب وراء التضخم هو تحويل ضمانات الدين إلى عملة وزيادة العجز.(٢) ومع تقاسم الأسواق والاحتياطي الفيدرالي والرئيس لنفس الاعتقاد في أسباب التضخم كانت جريدة الـ "وول ستريت" تريد بشكل واضح أن يصبح عرض النقود هو ما يستهدفه الاحتياطي

---

(١) John Muth, "Rational expectations and the For the pedigree of these ideas, see Robert E. Lucas, Jr., theory of price movements," Economica 29 (3) July (1961); Journal of Economic Theory 4 (2) "expectations and the neutrality of money," April (1972), and Chapter 5.

(٢) For a succinct discussion of why bond markets fear inflation, see Gerald Epstein, "Domestic Stagflation and monetary policy: The Federal Reserve and the hidden election," in Thomas Ferguson and Joel Rogers eds., the hidden elections: (New York: Pantheon Politics and economics in the 1980 presidential Campaign Books, 1981), p.150.

الفيدرالي بوضوح بحيث يصبح الرافعة الرئيسية للإدارة الكلية، لأن (فقط استهداف) عرض النقود سيظهر الجدية في السيطرة على التضخم. حيث إن هذا النظام سيوفر الحد الأدنى من المصداقية التي تحتاج إليها الأسواق المالية بشدة في السياسات. ولهذا السبب فقزت الأسواق المالية لتعمل وفقاً لنظام الاستهداف النقدي الذي أصبح الأساس الأوحد للتعامل في السوق، وأصبح الاحتياطي الفيدرالي هو المؤسسة الحكومية الرئيسية المسئولة عن التعامل مع الأسواق. ومن المثير للدهشة أن ما حدث في الأسواق الأمريكية توازى مع الأحداث التي حدثت في الأسواق السويدية، حيث أصبح من الممكن وصف حالة سوق السندات الأمريكية في تلك الفترة وفقاً للوصف الذي وضعه كل من داج رولاندر وكارل هاميلتون Carl Hamilton وDag Rolander حيث قالا إن المشكلة تكمن في "محدودية المعرفة" فيما يتعلق بـــ "توصيف المشكلة" بحيث يصبح هناك حل واحد فقط يمكن تطبيقه.[(١)] وبذلك أصبح العرف النقدي هو الحل الأوحد والأمثل بالنسبة للأسواق المالية وبالنسبة للاحتياطي الفيدرالي في نفس الوقت.

وتعتمد الأسواق المالية في عملها على توقعات العائد في المستقبل، وخاصة فيما يتعلق بالسندات، حيث إن لهذه السوق نفوذ قوي بالنسبة للتعاملات الخاصة بالدولة، لأن لسوق السندات تأثير قوي فيما يتعلق بزيادة أو تقليص حجم العجز. وعلى أي حال، وفي فترات التضخم، يكمن حل مشكلة تمويل الدين في اتجاه الدولة نحو دفع علاوة تضخمية تزيد من حجم الدين مما يؤدي وفقاً للسياسات النقدية إلى زيادة درجة التضخم بلا رحمة. وإذا ما كانت النظرية النقدية صحيحة، كما يعتقد السوق، فإن معدلات نمو العرض النقدي ينبغي أن ترتبط بعلاقة طردية مع زيادة حجم العجز، وبالتالي بالمعدلات المستقبلية للتضخم. وطبقاً للنظرية النقدية فإن

Att idea sverige in I Krisen: moral och politik I ‹Carl Hamilton & Dag Rolander (١)
Stockholm: Norstedts Forlag, 1993, this account of financial) negdgangstid
Greider, Secrets of the temple, passim. market behaviour is drawn from

الطريقة الوحيدة التي تؤدي لحدوث التضخم هي قيام الدولة بزيادة عرض وضخ النقود. ولذلك، إذا ما صدق السوق بالفعل أن أي زيادة حالية في عرض النقود ستعادل الزيادة في معدلات التضخم في المستقبل، فإن ملاحظة وجود نمو في عرض النقود، لأي سبب من الأسباب، سيؤدي وبشكل محير إلى المطالبة بعلاوة تضخمية يتم التعبير عنها من خلال زيادة أسعار فائدة السندات طويلة الأجل، مما سيؤدي في النهاية إلى رفع سعر الفائدة بدرجة غير مبررة. وقد أدى الاعتقاد السائد بأن الحل يكمن في اتباع المذهب النقدي إلى توليد حالة من التنفيذ التلقائي للديناميكيات الخاصة بهذا المذهب.

وقد أدى هذا النوع من محدودية المعرفة إلى إحداث أثرين، الأول، أن هذا التمسك بالسياسات النقدية أدى إلى تمكين الاحتياطي الفيدرالي من تحقيق هدفه في الأجل القصير وهو الترويج لأزمة ائتمان. ولكن للأسف أدت محدودية المعرفة إلى إحداث أثر آخر، فعندما بدأ حدوث الانكماش، كاد أن يكون من الصعب إيقافه ويرجع ذلك بالتحديد إلى أن الأسواق أصبحت مقفلة تماماً على أحاسيس السوق النقدية دون سواها. وربما يكون الاحتياطي الفيدرالي قد أراد أن يزيد من معدلات مرونة عرض النقود بما يسمح بتخفيض سعر الفائدة لتخفيف الضغط على البطالة، ولكن العمل في هذا الاتجاه كان سيؤدي إلى إعطاء إشارة للأسواق المالية بأن التضخم سيعود من جديد نتيجة لزيادة عرض النقود. كما أن تلك الزيادة كانت ستشير إلى انخفاض أكبر في قيمة العوائد المستقبلية المتوقعة الديون المستحقة للدائنين؛ مما كان سيتطلب حدوث علاوة تضخمية جديدة، مما سيتطلب من الاحتياطي الفيدرالي أن يعمل على الحد من معدلات عرض النقود بدرجة أكبر، مما سيؤدي إلى تفاقم الانكماش بمعدلات تتجاوز المعدلات الضرورية لتصحيح الأوضاع التضخمية.

ولكن الشيء المهم في ذلك الوقت كان هو تصديق السوق أن السياسات النقدية هي الحل، نظراً لأنه نتيجة لتنسيق التوقعات وفقاً لذلك العرف الجديد

أصبحت النظرية النقدية تفي بمتطلباتها ذاتياً. فإذا ما صدقت الأسواق أن النظرية النقدية هي الحل، فإن الأسواق ستطلب نسباً أقل من العلاوات التضخمية كما سيزداد الارتباط بين أهداف عرض النقود وزيادة النمو الفعلي في عرض النقود. ونتيجة لحالة الإصرار على ذلك النوع من الارتباط وجد البنك المركزي (الاحتياطي الفيدرالي) نفسه سجيناً لاستهداف عرض النقود. ولذلك في الفترة من ١٩٧٩ وإلى ١٩٨٥ تم حصار الدولة والاحتياطي الفيدرالي والأسواق المالية في دائرة انكماشية وكان سبب وجودها فقط هو أن السوق اعتقد أن ذلك هو الحل الأمثل.[١] وقد لاحظ أنتوني سولومون Anthony Solomon وكيل وزارة الخزانة العامة أنه "على الرغم من الصدمة التي حدثت عام ١٩٨٠ .....فإننا لم نعمل على إحداث هزة في النظرة النقدية.........و ذلك حتى نحافظ على الإجماليات النقدية كأهداف. وكان ما يزال هناك شعور في الأسواق......أننا إذا ما التزمنا بسياسة الاستهداف النقدي، فإنها في الغالب ستنجح، وفي الحقيقة لم يكن هناك أي بديل آخر."[٢] وهكذا أصبح المذهب النقدي هو العرف الحاكم لكل من الاحتياطي الفيدرالي والأسواق على حد سواء. ولذلك تم اعتبار أن الاحتياطي الفيدرالي هو الحارس والمفسر الأفضل للمصالح المالية التي فرضت هذه التغيرات. وطالما أن الأسواق أصبحت تراقب التغييرات التي تحدث في معدلات العرض النقدي M1-b (و هو تعديل على M1)، فقد تحول هذا المعدل إلى مؤشر رئيسي يوضح المكاسب التي يمكن تحقيقها في المستقبل، ولذلك أصبحت المهمة الرئيسية للاحتياطي الفيدرالي هي الحفاظ على نمو هذا المعدل (M1-B)منخفضاً على قدر الإمكان.[٣]

---

(١) This is perfect example of Keynes ideas about the structuring role of market conventions. See John Maynard Keynes, The general theory of employment, interest and money (New York: Harcourt Brace and World, 1936), pp.150-4.

(٢) Anthony Solomon, quoted in Greider, Secrets of the temple, p.220, my italics.

(٣) للأسف كان لذلك أثر أدى إلى رفع معدلات الفائدة على الأجل الطويل لتصبح أكبر من معدلات الفائدة في الأجل القصير، مما أدى إلى تفاقم حجم الأزمات الائتمانية التي يواجهها العديد

وقد أدت تلك التغييرات إلى الوصول إلى بداية النهاية الحقيقية بالنسبة لليبرالية المقيدة. حيث أدى الربط بين استقلال البنك المركزي (الاحتياطي الفيدرالي) ومعتقدات الأسواق المالية، إلى أن التغييرات جعلت دور الدولة في إدارة الاقتصاد يكاد أن يكون عقيماً.(١) ولذلك تحولت مسئولية تكوين وتنفيذ السياسات إلا اقتصادية من الممثلين البرلمانيين المنتخبين إلى الممثلين غير المنتخبين في الأسواق المالية.(٢) وكانت النتيجة الهيكلية التي نتجت عن محدودية المعرفة هي الحد من أهمية التشريعات الصادرة عن الحكومة والكونجرس،و أنه طالما ظل الاحتياطي الفيدرالي والأسواق المالية أسرى للمذهب النقدي، فإنه يمكنهما الحد من عرض النقود لتحاشي أي وكل سيطرة ديمقراطية في اتجاه السياسات الاقتصادية.

وقد أدى تفويض الحكومة والهيكل التشريعي سلطاتهما إلى البنك المركزي (الاحتياطي الفيدرالي) إلى القضاء على الليبرالية المقيدة. كما أدى التخلي عن دعم الأفكار إضافة إلى التخلي عن الأدوات السياسية والمؤسسية إلى كسر شوكة الليبرالية المقيدة. كما أن الآثار المشتركة لتعبئة رجال الأعمال من جهة والمواجهة الأيديولوجية الجديدة الناجحة من جهة أخرى أدت إلى فشل مؤسسات الليبرالية المقيدة. ونتيجة لحالة عدم الاستقرار وإضفاء عدم المشروعية التي انتابت النظام المؤسسي القديم، قامت القوى المشتركة من منشآت الأعمال والحزب الجمهوري

من أصحاب الأعمال. فقد أعلنت العديد من المؤسسات إفلاسها حتى دون الدخول في موضوع زيادة مخصصات الإهلاك.

(١) ولذلك دائماً ما أتعامل مع الجدليات المثارة حول أن البنك المركزي قد قام بإنهاء التجربة النقدية في أواسط عام ١٩٨٢، وأنني أتعامل مع الشجرة دون أن أمس خشبها. فحقيقة الأمر أن الأسواق المالية استمرت في العمل بمعدل M1 في الظل، وليس وفقاً للمعدل المستهدف حتى عام ١٩٨٥. ولكن الأكثر أهمية على أية حال، كان التغيير المؤسسي الذي حدث في دور الدولة، والذي أدى إلى تخلي الكونجرس عن مسئولياته في الوقت الذي حصل فيه البنك المركزي على العديد من السلطات فيما يتعلق بأسواق السندات.

(٢) ومن المثير للشخرية، أنه تم العمل على تفسير الأزمة من خلال تحديد المصلحة العامة للأفراد في تحقيق الثبات في معدلات الأسعار، ولكن حقيقة الأمر أن تلك كانت المصلحة الخاصة للأسواق المالية والتي تم ترجمتها على أنها مصلحة الأفراد ككل.

الجديد بوضع النظام المؤسسي الجديد. وكانت الفرصة المهيأة لذلك هي النجاح في الاستيلاء على سلطة الدولة عام ١٩٨٠.

الهجوم على الليبرالية المقيدة

برنامج التعافي الاقتصادي

بعد هزيمة كارتر، قام فريق الرئيس ريجان بإنشاء ست مجموعات عمل للسياسة الاقتصادية، وكانت الأغراض منها ذات شقين، الأول: على تلك المجموعات أن تأتي بحزمة من الإصلاحات الاقتصادية تعمل على التوحيد بين الأفكار الجديدة والمتجانسة، وهي أفكار مؤيدي نظرية جانب العرض، والكلاسيكين الجدد والنقديين. والثاني: على المجموعات اقتراح مبادرات سياسية متماسكة في كل ناحية من نواحي الموضوعات التي تم تحديدها لكل مجموعة.(١) وقد أثمرت جهود مجموعات العمل الست في الوثيقة الرئيسية لسياسة الإدارة الجديدة التي حملت عنوان، البداية الجديدة لأمريكا: برنامج التعافي الاقتصادي.(٢) وقد وضح

---

(١) Hodgson, The world turned right side up, p.212.
تم حشد فرق العمل من قبل أحد أهم وأبرز الشخصيات فيما يتعلق بالثورة الفكرية ضد الليبرالية المقيدة، وهو Alan Greenspan، والذي كان رئيس فريق العمل المسئول عن الموازنة في عهد الرئيس فورد، وقد كان McCracken هو رئيس فريق العمل المسئول عن السياسات التضخمية. وكان Burns هو رئيس فريق العمل المسئول عن السياسات النقدية الدولية، وترأس Weidenbaum فريق العمل المسئول عن القواعد التنظيمية. وكان Charles Walker هو المسئول عن الفريق المختص بالسياسات الضريبية، والذي يعد المحرك الرئيسي للإعفاءات على ضريبة العمل خلال السبعينيات. وإضافة إلى Walker كان هناك عدد من الشخصيات البارزة التي ساهمت ايضاً في فريق العمل الخاص بالسياسات الضريبية مثل Laffer وRoberts وTure. وتضمنت اللجنة أيضاً بعض الأعضاء المهمين من أمثال Wriston رئيس Citibank وDavid Stockman الممثل البرلماني، وFriedman.

(٢) America's New Beginning: A Program for Economic Recovery, White House, Office of the Press Secretary, Washington, February 18, 1981. This document was also heavily influenced by Stockman's pitch for the office of management and budget (OMB) job, which was cowritten in December 1980 with his sponser,

هذا البرنامج التنوع الفكري الذي قامت عليه "ثورة ريجان"، كما قام بتوضيح الأهداف المؤسسية لهذا النظام.

وقد عملت المقترحات التي تم تقديمها في هذا البرنامج على الخلط بين نظريات الاختيار العام والتحرر من القانون وبين النظرية النقدية ونظرية جانب العرض. إضافة إلى إيجاد جرعة كبيرة من التفكير المتفائل، والذي ترجم من قبل الدولة في صيغة التوقعات الرشيدة.(١) ويمكن تلخيص البنود الرئيسية لهذا البرنامج كما يلي، أولاً: العمل على تخفيض الإنفاق الحكومي بشكل كبير. ثانياً: سيعمل البرنامج على تفعيل الرؤى الرئيسية الخاصة بقانون كيمب – روث Kemp- Roth الضريبية لعام ١٩٧٨. ثالثاً: سيبدأ العمل في برنامج طموح لإصلاح اللوائح الحكومية بهدف تخفيض العوائق الحكومية المفروضة أمام الاستثمار.(٢) رابعاً: سيعمل هذا البرنامج على التحكم في الاقتصاد الكلي عن طريق العمل على ضمان وجود معدلات مقننة من عرض النقود. وأخيراً: العمل على بناء جيش دفاع قوي. وذلك على أن يتم تحقيق كل تلك الأهداف في الوقت الذي يتم فيه التوصل إلى حالة التوازن في الموازنة بحلول عام ١٩٨٥.

وكانت الأفكار التي أدت إلى ظهور تلك السياسات شديدة الوضوح. إذ أن رؤية الحاجة الماسة إلى تخفيض الإنفاق الحكومي كان لها ما يبررها نتيجة للأفكار الخاصة بفكرة جانب العرض، والتي ترى أن "أكثر الأسباب أهمية لجميع المشاكل الاقتصادية التي نعاني منها هو الحكومة نفسها،" إضافة إلى الإحباط الناشئ من

Kempt, entitled "Avoiding a GOP Economic Dunkirk." For a discussion of this document, see David Stockman, the triumph of politics: How the regan Revolution Failed (New York: Harper & Row, 1986), pp.71-3. For the text of the memo itself and discussion of its significance, see Greider, The Education of David Stockman, pp.139-59, 87-91.

(١) Alan S. Blinder, quoted in Hodgson, The world turned right side up, p.252.

(٢) America's New Beginning, p.2 my italics.

ارتفاع الأعباء الحدية للضرائب.[1] وفي نفس الوقت، كانت الأفكار التي قامت بالتشخيص والسعي للتعامل مع أزمة التضخم كانت عبارة عن هجين من أفكار فريدمان التي تناولت "الطبيعة التكيفية للتوقعات" من ناحية وأفكار لوكاجيان Lucasian والتي تناولت "التوقعات الرشيدة" من ناحية أخرى. حيث تم تحليل أسباب مشكلة التضخم وفقاً لرؤية فريدمان، ولكن العلاج كان وفقاً لرؤية لوكاجيان Lucasian.

وقد كان ينظر إلى التضخم على أنه نتيجة حتمية "لعدم وجود تبادل بين التضخم والبطالة في الأجل الطويل،" أولاً.[2] وثانياً: لأن الناس كانوا يعتقدون أن التضخم جاء ليبقى .... ومن ثم عملوا على توفيق أوضاعهم وفقاً لذلك وهو ما أدى إلى نزع المرونة من الاقتصاد."[3] ثالثاً: "أدى عدم التحكم في نمو حجم الإنفاق الحكومي إلى زيادة درجة التضخم وإلى أن يصبح هذا الإنفاق المنفلت سبباً رئيسياً لارتفاع معدل التضخم الذي شهده الاقتصاد الأمريكي". رابعاً: تضاعف أثر هذه العوامل لارتباطها بسياسة نقدية "لتسكين تلك الأوضاع وبما أن حالة التسكين تلك كان من المتوقع على نطاق واسع أن تستمر، أصبح التضخم مشكلة مغروسة في الاقتصاد".[4] ولذلك كان حل تلك الأزمة يكمن في التحكم في عرض النقود، وتخفيض الإنفاق الفيدرالي إضافة إلى تخفيض التوقعات التضخمية.

وكانت المشكلة في هذا الحل هي خلق مشكلة سياسية عويصة. إذ أن العمل على تخفيض عرض النقود وتخفيض الإنفاق في الوقت الذي تجري فيه محاولة زيادة الإنفاق العسكري كان سيؤدي إلى تحقيق عجز مهول وتفاقم الانكماش. ونتيجة لذلك سعت الإدارة إلى الحد من التوقعات التضخمية بشكل غير مؤلم. وهنا تم العمل وفقاً لنظرية التوقعات الرشيدة وجانب العرض للخروج من تلك الأزمة

---

(١) المصدر السابق.، ص ٤ .
(٢) المصدر السابق.، ص ٨.
(٣) المصدر السابق.، ص ٤.
(٤) المصدر السابق.، ص ص ١٠و٤.

السياسية، وقد تم تطوير هاتين النظريتين من قبل مارك ويليس Mark Willies الرئيس السابق للاحتياطي الفيدرالي في مينابولس، إضافة إلى بعض الأسماء الرنانة من الإدارة مثل بيريل سبيرينكيل Beryl Sprinkle ودافيد ستوكمان David Stockman، أما بالنسبة للحجج الخاصة بنظرية جانب العرض، فقد تم وضعها من قبل Roberts و Kempt و Laffer.(١)

فقد كان سبيرينكيل وستوكمان هما المحركان الرئيسيان لفكرة الحل من خلال "التوقعات مضافاً إليها الأثر الناتج عن جانب العرض" يعني حل أزمة السياسيات. ويشرح جريدير Greider تلك العلاقة على أساس أن منهج جانب العرض يفترض.......

.....توفر إجراءات دراماتيكية......و خصوصاً في جانب الالتزام بتخفيض الضرائب على الدخل لمدة ثلاث سنوات، إضافة إلى السياسات النقدية الانكماشية، هو الشيء الذي سيعطي إشارة إلى المستثمرين أن عهداً جديداً قد بدأ...... فإذا كانت السلوكيات الاقتصادية التي نتجت عن مناخ يتسم بارتفاع معدلات التضخم التي تقوم بصفة أساسية على التوقعات الخاصة بالقيمة المستقبلية للنقود، فإن حدوث نوع من أنواع التحركات الدراماتيكية السريعة يمكنه ....أن يقلب الافتراضات الكئيبة في الأسواق المالية المضطربة.

---

(١) Thomas Ferguson & Joel Roger maintain that the "expectations effect" was developed by William Fellner at the AEI. See Ferguson and Rogers, Right Turn, p.116. Fellner was one of tha many popularized of these ideas. See, for example, the exposition of ex-St. Louis Fed governer Willes, "The rational expectations revolution in macroeconomics," in the public interest, July (1978); Idem., "The future of monetary policy: The rational expectations perspective," federal Reserve Bank of Minneapolis Quarterly Review, 4 Spring (1980).

ورأى ستوكمان أن من الممكن تطبيق الجدلية سالفة الذكر "لأن كل شيء يعتمد على الإيمان ....بالطريقة التي يجب أن يسير العالم عليها." ونتيجة لذلك، وعندما تم تحقيق المصداقية "ذابت العلاوات التضخمية وكأنها ضباب الصباح."(١) ويرى جريدير أنه "إذا عمل الرئيس بجرأة فإنه سيساعد في التخلص من الأجواء النفسية المحيطة بالمشاكل الاقتصادية" مما سيؤدي إلى انكماش دون حدوث أي أضرار على أي من الأطراف.(٢)

على أي حال، فإنه لا يمكن ببساطة أن يؤدي العمل على الحد من التوقعات السلبية وحده إلى استعادة معدلات مستقرة من النمو. إذ هنا تدخل نظرية جانب العرض. وكما ورد في تفاصيل البرنامج فقد كان المقرر هو أن تشترك الضرائب على دخل الأفراد والأعمال للقيام بالدور الأخير لكسر الدائرة التي يسببها التضخم حول الاستثمار وهي الحجة التي أثارها فيلدستين. ثانياً: سيؤدي تخفيض الأعباء الضريبية إلى تنشيط الحوافز لتكوين رأس المال، مما سيطلق نشاط أصحاب الأعمال، وبالتالي سيؤدي إلى استعادة استقرار النمو وهو الرأي الذي استقر عليه المجلس الأمريكي للتكوين الرأسمالي (ACCF).(٣)

ولوضع هذه الأفكار في الممارسة قام ستوكمان بتغيير افتراضات نموذج الاقتصاد الرياضي لمكتب موازنة الكونجرس، وذلك حتى يمكن أن تنتج تلك الأفكار الجديدة والمتنوعة أرقاماً ملائمة. حيث تم أولاً: تغيير افتراضات النموذج والخاصة بدرجة حساسية الاستثمار لمعدلات الضرائب الحدية. ثانياً: نتيجة للميل

---

(١) Greider, The Education of David Stockman, pp.7-8, my italics. Stockman, quoted in

(٢) Greider, The Education of David Stockman, p.89. on the administration's and adherence to this idea, see Isabell V. Sawhill Charles F. Stone, "The Economy: the key to success," in John L. Palmer and Isabell V. Sawhil, eds., The Regan Record: An assessment of America's changing domestic priorities (Wasington: Urban Institute, 1984), p.71.

(٣) America's New Beginning, pp.15,24.

الخاص لدى ستوكمان للجدليات الخاصة بالتوقعات، قام بتغيير النموذج حتى يثبت أن التضخم لن يرتفع كرد فعل على مقدار ضئيل من العجز، وذلك بسبب افتراض توفر المصداقية في النظام الجديد.(١) وقد كانت وظيفة هذه المجموعة الجديدة من الحسابات الاقتصادية لا تكمن فقط في محاولة تشخيص الأوضاع الاقتصادية كما هي، ولكن في المحافظة على درجة الترابط بين الأفكار التي عمل البرنامج الإصلاحي على تقديمها. وأصبح من الضروري الحفاظ على تركيبة التوقعات بالإضافة إلى جانب العرض، وإلا تعرض البرنامج الإصلاحي ككل لخطر التسبب في الكساد الاقتصادي أو إلى ملف للتعامل مع الضرائب. وهذا هو ما تضمنت علية نظرية اقتصاد ريجان Reganomics.(٢)

---

(١) Stockman Greider, The education of Davis. Pp.15-19.

(٢) وضع تلك الأفكار في حيز التنفيذ لم يكن شيئاً سهلاً. وترى Cathie Jo Martin أن تلك الأفكار المتنوعة الخاصة بالبرنامج الإصلاحي كانت مثبتة في عدد من المؤسسات الخاصة بالدولة. حيث ضم مجلس الاستشاريين الاقتصاديين عدداً من العلماء الاقتصاديين بداية من الاقتصاديين المحافظين التقليديين ووصولاً إلى الاقتصاديين الجدد الذين يؤيدون إزالة القيود. في حين سيطر النقديون على الاحتياطي الفيدرالي وتمت السيطرة على الخزانة العامة من قبل المؤيدين لنظرية جانب العرض. ولذلك لم يوجد أي احتمال مؤسسي لرفض تلك الأفكار. انظر،

Cathie J. Martin, Shifting the Burden: The Struggle over Growth and corporate Taxation (Chicago: University Of Chicago Press, 1991), p.112.

و للجمع بين تلك الأفكار عملياً، قام "ستوكمان" Stockman بالاعتماد على الحسابات الخاصة بحركة الإصلاح الاقتصادي لعام ١٩٨١ والموازنة الخاصة بنفس العام بطريقة حسابية مبتكرة. وأراد الفصيل المدافع عن فكرة جانب العرض أن يوضح أنه "حدث نمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من ٥ إلى ٦% وذلك لعرض الآثار المترتبة على الاقتراح الخاص بالحد من الأعباء الضريبية. وعلى الجانب الآخر، أراد المؤيدون للمدرسة النقدية أن يركزوا على أقل عدد من الأرقام من أجل الأموال الخاصة بالناتج القومي الإجمالي..... الاختبار الحقيقي للسياسات النقدية المضادة للتضخم." وقد قام "ستوكمان" بوصف العملية الناتجة عن تحضير التنبؤات الاقتصادية على أنها "محاولة لخلع اقتصادنا ومحاولة تطويع التنبؤات لتلائم الأرقام إرادة الرئيس جيمي كارتر"، انظر

M. Stephen Weatherford and Lorraine M. McDonnell, "Ideology and Economic Policy," in Larry Berman, ed., Looking Back on the Regan Presidency (Baltimore: John Hopkins University Press, 1990), p.135.

حركة التعافي الاقتصادي لعام ١٩٨١ ERA

تم وضع قانون التعافي الاقتصادي لعام ١٩٨١ لتحقيق هذه الأهداف. حيث عمل ذلك القانون على الجمع بين نسبة تخفيض الضرائب التي بلغت ٣٠%، والتي أوصى بها نموذج كيمب – روث Kemt-Ruth وبين وعاء ضريبي جديد خاص بقطاع الأعمال. ونجاح تلك الحركة في تحقيق هذا الهدف هو دليل جديد على مدى قوة وتنظيم أصحاب الأعمال. وقد تم تعيين ووكر Walker رئيس المجلس الأمريكي للتكوين الرأسمالي لمنصب رئيس الفريق المسئول عن المرحلة الضريبية الانتقالية في داخل البيت الأبيض، وذلك بعد الانتخابات الرئاسية. على أي حال، وفي أثناء تولي ووكر لهذا المنصب كان يعمل على خلق تحالف جديد بين أصحاب الأعمال، وهو "Carlton Group" أو "مجموعة كارلتون"، وذلك بهدف الضغط من أجل تحقيق مزيد من التغييرات في ضريبة الأعمال كجزء من خطة إصلاح التعافي. وقد كانت "مجموعة كارلتون " تتكون من أعضاء من الاتحاد القومي لأرباب الصناعات ومن الغرفة التجارية الأمريكية ومن المجلس الأمريكي للتكوين الرأسمالي. ونظراً لأن كل مجموعة كانت لها رؤية خاصة بها حول حجم الضرائب التي يجبب تخفيفها، قام واكر بالتأكيد على ضرورة تضامن أصحاب الأعمال من أجل الاستفادة من الموقف الحالي وأن يكونوا موحدين في مساندتهم لبرنامج شامل. (١)

وفي أوائل عام ١٩٧٩، بدأت " مجموعة كارلتون " متعاونة مع أصحاب الأعمال في الضغط من أجل تقديم اقتراح ضريبي موحد اعتماداً على النظام المعجل لاسترداد التكاليف Accelerated Cost Recovery System (ACRS). وقد أنعش هذا النظام وضع جدول معجل لمخصصات الإهلاك حيث حدد بعد عشر

---

(١) On the Carlton Group and Walker's Role within it, see Martin, shifting the burden, p. 116-23; Vogel, Fluctuating Furtunes, p.242; Edsall, The New politics, p.226.

سنوات لإهلاك المباني، ويتم إهلاك المعدات الرأسمالية بعد خمس سنوات في حين تهلك الأدوات الملحقة مثل أجهزة الكمبيوتر والسيارات في خلال ثلاث سنوات وهو ما أطلق عليه معادلة ١٠: ٥: ٣. وبعد موافقة المجموعة على هذا العرض مباشرة شرع ووكر بنفسه في كتابة النصوص القانونية الخاصة بتقديم الرؤية الخاصة بالنظام المعجل لاسترداد التكاليف كجزء من مشروع قانون الضرائب الجديد لعام ١٩٨١.(١)

وقد تقبلت الإدارة الجمهورية الجديدة هذا النظام لثلاثة أسباب. أولاً : لأن هذا العرض يعد استكمالاً لفكرة التكوين الرأسمالي، والتي كان يروج لها الحزب الجمهوري منذ أواسط السبعينيات، ولذلك لم يكن من الممكن أن يتم رفض هذا القانون الآن. ثانياً : أن ريجان نفسه قد اقتنع بمنحنى لافر Laffer واعتبره "أرضية نظرية موحدة"، ولذلك لم ير أن هناك أي سبب للفصل بين آثار الحوافز المترتبة على تقليل الضرائب الشخصية والضرائب على الأعمال. ثالثاً: أرادت الإدارة أن تحصل على موافقة أصحاب الأعمال على الجزء الخاص بـــ كيمب- روث Kemp – Ruth من مشروع القانون الضريبي. إذ أن موافقة أصحاب الأعمال على هذا الجزء قد تمكن الديمقراطيون من وقف عملية الإصلاح الضريبي من أساسها. ولأن الديمقراطيين كانوا في حالة من اليأس والرغبة في التعافي نتيجة للمشاكل التي عانوا منها نتيجة لدعمهم لأصحاب الأعمال عام ١٩٧٨ و١٩٨٠، فقد زادت درجة الأمل في أن يستطيع أصحاب الأعمال أن يحصلوا على ثقة الديمقراطيين من جديد، وذلك لحثهم على تقبل الجزء الخاص بـــ كيمب – روث Kemp – Ruth من مشروع القانون الضريبي. والتي كان لها أثر كبير على عملية الإصلاح ككل. وكانت النتيجة المباشرة لتلك التحركات هي الموافقة على تمرير النظام المعجل لاسترادا التكاليف ACRS.

---

(١) Edsall, The New politics, p.226, fn.38.

ونتيجة لتلك التحركات - وبالضبط كما توقعت الدولة - قام الديمقراطيون بتقديم عرض بديل خاص بالإصلاح الضريبي بهدف الحصول على تأييد أصحاب الأعمال من جديد. وقد كان العرض الخاص بالديمقراطيين يتضمن على خطة لتقليل الضرائب لمدة عام واحد بمقدار ٤٠ مليار دولار تتكون من ٢٨ مليار دولار من الضرائب الشخصية و١٢ مليارًا من الضرائب المفروضة على أصحاب الأعمال. وعلى أي حال، فإن قيادات الحزب الديمقراطي لم تكن على استعداد لأن تتقبل الرؤية الخاصة بالنظام المعجل لاسترداد التكاليف[1] وتقول كاثي مارتين Cathie Martin، إنه بعد الفشل في الوصول إلى حل وسط بين مشروعي القانونين في مايو ١٩٨١، نشبت حرب مزايدات بين الحزب الديمقراطي وبين الإدارة.[2] فقد قام الديمقراطيون بتوسيع العرض الخاص بهم؛ ليشمل قابلية إعادة المبالغ المدفوعة بالزيادة بالنسبة للصناعيين وبالنسبة لقطاع العقارت، وهي خطوة جعلت من العرض الخاص بهم عرضاً شديد الشبه بالعرض الخاص بالنظام المعجل لاسترداد التكاليف[3] وكرد فعل على تلك الخطوة عملت الإدارة على إدخال صيغة جديدة على مشروع القانون تضمنت على نصاً يضمن قابلية استرداد مبالغ البحث والتطوير بنسبة ٢٥% على العمالة التي يتم توظيفها في مجال البحث والتطوير.

---

(١) رأى Hodgson سببًا آخر وراء تعطش ريجان لتطبيق الجزء الخاص بتقليل الضرائب. حيث أكد "هودجسون" Hodgson على أن ريجان طبق الجزء الخاص بـ Ruth - Kempt حتى يمنع "كيمبت" Kempt من ترشيح نفسه للانتخابات الرئاسية. انظر
Hodgson, the world turned right side up, p.210, fn.44. compare, Martin Anderson, Revolution, (San Diego: Harcourt Brace Jovanovich, 1988), p.44.

(٢) Martin, shifting the burden, p.121; Vogel Fluctuating furtunes, p.243. However, Democrats on the house ways and means committee and the senate finance committee began to suggest incorporating the ACRS provision into the Democratic alternative.

(٣) On the Democrats' bidding war, see Martin, shifting the burden, pp.123-31; Ferguson and Rogers, right turn, pp.138-62; Stockman, The triumph of politics, pp.260-1.

ورد الديمقراطيون على ذلك العرض باقتراح جعل المخصصات التي يمكن أن تنفق على البحث والتطوير قابلة للخصم بقيمة ١٠٠% من الأرباح.(١) وبدورها ردت الإدارة على هذا العرض بعرض آخر أطلق عليه "التأجير الآمن " Safe harbor leasing. وتسمح تلك الرؤية الضريبية للمؤسسات أن تقوم بشراء وبيع مخصصات الإهلاك والائتمان الضريبي على الاستثمارت الخاصة بها بطريقة تسمح لكل من الشركات التي حققت أرباحاً والشركات التي حققت خسائر أن تتمتع بالدعم المتبادل عن طريق إعادة تمويل الضرائب العامة.(٢) وقد قال ستوكمان في هذا السياق إن "الحيوانات القذرة كانت تأكل وبشراهة، حيث أصبح لا يُمكِن التحكم في معدلات الطمع والانتهازية ."(٣)

وكانت النتائج النهائية المترتبة على حرب المزايدات رباعية الأبعاد. أولاً: كانت التكاليف المالية الناتجة عن إغداق العطاء لأصحاب الأعمال كبيرة شديدة الضخامة. وفي الدراسة التي قامت بها مؤسسة "مواطنون من أجل العدالة الضريبية" شملت عينة من المنشآت بلغت ٢٧٥ منشأة رئيسية، وجد أن قانون التعافي الاقتصادي لعام ١٩٨١، قد تسبب في تهرب حوالي ١٢٩ مؤسسة من دفع أي ضرائب على الإطلاق على الأقل لمدة عام كامل في الفترة من ١٩٨١ وإلى ١٩٨٥. كما أن ٥٠ من تلك المنشآت لم تقم بدفع أي ضرائب، ولم تحصل على أي

---

(١) أعادت الإدارة وزن النظام الإصلاحي للتكاليف المتزايدة عن طريق تغيير العرض الخاص بمعادلة ١٠:٥:٣ إلى ١٥:١٠:٥:٣ بحيث تمت زيادة فترة الإهلاك الخاصة بالمباني إلى ١٥ عاماً.

(٢) Martin, shifting the burden, p.127.

(٣) أدى التاجير الآمن إلى "السماح للمؤسسات التي لا تحصل على أي أرباح، وبالتالي لا تقوم بدفع أي ضرائب فيدرالية بحساب الإهلاك والمكاسب الضريبية الأخرى التي كانوا سيحصلون عليها لو أنهم قاموا بدفع الضرائب. وتتم إعادة تمويل تلك المكاسب بحيث تتحول إلى ائتمان لمواجهة الضرائب الفيدارلية المستقبلية...و قامت المؤسسات التي تحقق ربحية فيما بعد بشراء هذا الائتمان واستخدمته لتجد طريقة تمكنها من التخلص من التزاماتها المتعلقة بالضرائب الفيدارلية. " انظر ،

McQuaid, Uneasy partners, p.169.

نوع من أنواع استعادة الائتمان في خلال السنوات الأربع محل الدراسة، وبالنسبة للمنشآت التي لم تقم بدفع أي ضرائب لمدة عام واحد على الأقل، تناقص المعدل الضريبي الفعال الخاص بها ليصل إلى -٩,٦ %. وقد أدى ذلك إلى أن وصلت الأرباح المعلنة لبعض المنشآت الأمريكية قبل دفع الضرائب إلى ٦٦,٥ مليار دولار، بينما تحصل في نفس الوقت على خصوم ضريبية بمقدار ٦,٥ مليار دولار. (١) ويقول كيم مككويد Kim McQuaid في هذا السياق إن مؤسسة "جنرال إليكتريك" General Electric وحدها استطاعت أن "تتخلص من جميع الأعباء الضريبية الخاصة بها في عام ١٩٨١، حيث قامت بشراء الائتمانات الخاصة بـ فورد وكريسلير... Chrysler وFord وانتهت بالحصول على ١١٠ مليون دولار لتبدأ من جديد."(٢) وقد أدت الآثار المترتبة على تلك الحرب إلى تكليف الدولة خسائر في الإيرادات الفيدرالية بمقدار ١٥٤" مليار دولار في خلال ست سنوات وحوالي ٥٠٠ مليار دولار في خلال عشر سنوات".(٣) ولذلك أصبح من المؤكد حدوث عجز كبير لا يمكن احتماله وأصبح من غير الممكن ألا يتم عمل استقطاع من الموازنة لمواجهة ذلك العجز.(٤)

ثانياً: ووفقاً للجدليات التي أثارها كل من ستيفان ويذيرفولد ولوريان مكدونيل M. Stephen Weatherfold & Lorraine M. McDonnell حول الجزء الخاص بـ كيمب- روث من حركة الإصلاح، "تعد تلك الاستقطاعات الضريبية ارتداداً للوراء وبلا رحمة، وقد كانت القيمة التراكمية الناتجة عنها من السنة المالية ١٩٨٢ إلى ١٩٨٥ حوالي ٣٦٠ مليار دولار."(٥) والأكثر من ذلك و"نتيجة

---

(١) Greider, The education of David stockman, p.58.

(٢) Citizens for Tax Justice, "Corporate Taxpayers and Corporate Freeloaders," Washington, August (1985), cited in Ferguson and Rogers, Right Turn, p.123.

(٣) McQuaid, Uneasy Partners, p.169.

(٤) Edsall, The New Politics, p.226, fn.38.

(٥) لا بد هنا من ذكر قانون التسوية الضريبية والمسئولية المالية (TEFRA) لعام ١٩٨٢، حيث ينظر إلى تمرير ذلك القانون في بعض الأحيان على أنه نوع من التراجع في قـوة أصـحاب

للزيادات التي طرأت على الجداول الضريبية الخاصة بالتأمينات الاجتماعية في الفترة من ١٩٨٠ وإلى ١٩٨٥، ارتفع حجم الضرائب المفروضة على الشريحة الضريبية التي تمثل ٤٠% من السكان ذوي الأجور المتدنية وانخفضت الأعباء الضريبية المفروضة على الشريحة الضريبية الأغنى، والتي تمثل ٦٠% من

الأعمال، لأنها تميزت بمحاولات الكونجرس العمل على عكس الآثار السلبية الناجمة عن حرب المزايدة التي حدثت في الدورة السابقة. للحصول على مثال انظر، Martin, Shifting the Burden,pp.135, 156-7. وقد مثل ذلك القانون انسحاباً استراتيجياً ملحوظاً، حيث هدف إلى إيقاف حالة الانهيار التي انتابت الأسواق المالية والإنتاجية. وقد أدى الأثر المزدوج للركود المحلي والتخفيضات الضريبية المهولة وأسعار الفائدة المرتفعة إلى عنان السماء إلى زيادة حجم العجز من ٩٨,٦ مليار دولار وفقاً للتقديرات المنقحة لشهر فبراير من عام ١٩٨٢ إلى حجم عجز حقيقي بقيمة ١٢٧,٩ مليار دولار. وفي الوقت الذي تناقص فيه حجم التضخم بثلاثة أمثال، من ١٢% عام ١٩٨١ إلى ٤% عام ١٩٨٣، وصلت معدلات البطالة إلى ١٠,٧% في الربع الأخير من عام ١٩٨٢. وقد أحجمت الدولة عن التراجع عن تفعيل الاستقطاعات الضريبية لعدة أسباب. فبغض النظر عن الآثار الحافزة للاستقطاعات الضريبية، فإن هذا البرنامج سيؤدي وببساطة إلى زيادة حده هبوط الأسعار. والأكثر من ذلك، أن الدولة هدفت لاستخدام العجز المتزايد لتبرر المزيد من الاستقطاعات الضريبية. والأثر المزدوج لقانون التعافي الاقتصادي (ERA) والقانون الشامل لإصلاح الموازنة (OBRA) أدى وبلاشك إلى تفاقم حالة العجز، ولكن أدت الرغبة لزيادة حجم الإنفاق العسكري بمقدار ٧% سنويًا إلى زيادة العجز بطريقة مبالغ فيها. وفي ضوء تلك الأزمة الوشيكة، تم تفعيل قانون التسوية الضريبية والمسئولية المالية (TEFRA). وقد كان لذلك القانون خمسة تداعيات: حيث تم استبدال النظام المعجل لاسترداد التكاليف (ACRS)، وتم إلغاء العمل وفقاً لنظام التأجير الأمن، وتم سحب ثلث المكاسب المرتبطة بالإهلاك، كما تم تقليل المزايا الضريبية للأنشطة المتعلقة بالدمج والاستحواذ، وتمت تقوية الأحكام الخاصة بالحد الضريبي الأدنى المفروض على الشركات. ولكن على أية حال، فإن العمليات الإصلاحية التي ترتبت على حركة التسوية الضريبية والمسئولية المالية (TEFRA) أسفرت عن زيادة حصيلة الضرائب بمقدار ٥٧,٢ مليار دولار فقط من إجمالي ٣٢٣ مليار دولار كان قد حصل عليها أصحاب الأعمال تحت مظلة قانون التعافي الاقتصادي لعام ١٩٨١. انظر،

Michaël Meeropol, surrender: How the Clinton administration completed the Regan revolution (Ann Arbor: Michigan University Press, 1998), p.106.

و بذلك يمكن التعامل مع قانون التسوية الضريبية والمسئولية المالية (TEFRA)على أنه محاولة لتثبيت التوقعات الخاصة بالسوق بدلاً من التعامل معه على أنه قانون استهدف زيادة الإيرادات.

السكان".(١) ثالثاً: أن قانون الإصلاح الاقتصادي سمح بربط الأوعية الضريبية بمعدلات التضخم. وقد أدى ذلك إلى تفاقم مشكلة العجز كما أصبح يعني عدم قدرة الدولة على تجنب الاستقطاع من الموازنة.(٢) وقد أدى تفعيل البرنامج الخاص بربط الأوعية الضريبية بنسبة التضخم إلى التخلص من الأوعية غير ضرورية(٣). وأخيراً من الممكن القول إن الديمقراطيين قد ابتعدوا تماماً عن العمل بأي منطق للمعارضة عن طريق توليد أفكار اقتصادية جديرة بالمناقشة "فهم كانوا يعملون وبشدة على خسارة أي مصداقية فكرية كانوا قد حصلوا عليها في الماضي..."(٤)

عودة المالية السليمة

أدى النظام الضريبي الذي يهدف إلى إعادة توزيع الدخل إلى الإضرار بالليبرالية المقيدة من جهة، في حين قضى تخفيض الموازنة على البقية الباقية منها من جهة أخرى. فيقول "مكدونيل وويذيرفولد" Weatherford & McDonnell إنه "لم يقم أي رئيس آخر بعد هوفر بالدعوة إلى تقليص دور الدولة فيما يتعلق بالبرامج الاجتماعية التي تعنى بإعادة التوزيع؛ ولكن ريجان قام بذلك."(٥) وقد اعتمد في ذلك على تغيير الأفكار التي لدى الكونجرس والعامة حول مدى أهمية وشرعية برامج الإنفاق. فإذا ما وضع في الاعتبار أن قانون التعافي الاقتصادي لعام ١٩٨١ قد أدى إلى إنفاق ما بين ٦٠٠ و ٧٠٠ مليار دولار كإعفاءات ضريبية، يمكن القول إن هذا

---

(١) Wheatherfold and McDonel, "Ideology and Economic policy," p.131.

(٢) Meeropol, Surrender, p.80.

(٣) يرى Roberts أن "مكتب إدارة والموازنة كان راغباً في حدوث العجز ، ولكن ليس هذا النوع من العجز الذي من الممكن إلقاؤه على عتبة السياسات النقدية.....حيث عمل هذا المكتب على استخدام العجز لتحويل انتباه الكونجرس إلى الموازنة."
Roberts, The supply side revolution, p. 173.

(٤) Berman, America's right turn, p.94. for a similar claim concerning the logic of indexing, see Paul Pierson, Dismanteling the welfare State? Regan, Tatcher and the politics of retrenchement (Cambridge: Cambridge University Press, 1994), p. 153.

(٥) Richard Rahn, quoted in Martin, shifting the burden, p.132.

هو الموقف الذي عمل مكتب الإدارة والموازنة على استغلاله للتركيز على العجز المتنامي.[١] وحقيقة أن تلك السياسات هي التي أدت إلى حدوث العجز لم تمنع من المسئولية عن المؤسسات الخاصة بالليبرالية المقيدة فيما يخص نفس المشكلة.

وأدى تنامي العجز إلى إعطاء مبرر للحديث عن ضرورة ترشيد الإنفاق والعودة إلى الأفكار الخاصة بالمالية المتعقلة. وقد هدف ستوكمان إلى ترشيد الإنفاق بقيمة ٤٠ مليار دولار في السنة المالية ١٩٨١، وكان حجم الترشيد المستهدف هو ٢٠٠ مليار دولار بحلول عام ١٩٨٥ وذلك فيما عرف بالقانون الشامل لإصلاح الموازنة Omnibus Budget Reconciliation Act (OBRA).[٢] وعلى الرغم من أن الكونجرس وافق على ترشيد الإنفاق بمقدار ٣٥ مليار دولار فقط من ميزانية السنة المالية ١٩٨٢ والترشيد بإجمالي ١٤٠ مليار دولار بحلول عام ١٩٨٥، فإن القانون الشامل لإصلاح الموازنة استطاع أن يحدث تغييراً كبيراً غير مسبوق في السياسات التوزيعية الأمريكية في خلال سنتين. حيث قام ذلك القانون أولاً: بإحداث نفس التأثير الناتج عن زيادة معدلات الضرائب أثناء الكساد. ونتيجة لذلك زادت نسبة هبوط الأسعار التي كانت لا تزال في بدايتها. ثانياً: إذا ما كانت الوسيلة المتبعة للسيطرة على العجز هي عن طريق الاستقطاع من التحويلات فإن التأثير الذي سيحدث في السوق هو تأثير مماثل للتأثير الناتج عن رفع معدلات الضرائب، وهو ما أدى إلى زيادة حدة الأضرار السلبية التي نتجت

---

(١) Weatherford & McDonnell, "Ideology and Economic Policy," p.131.

(٢) في الفترة ما بين ١٩٨١ و١٩٨٢ ارتفع معدل العجز من ٧٨,٩ مليار دولار إلى ١٢٧,٩ مليار دولار. كما ارتفع الدين الفيدرالي الإجمالي من ٩٩٤,٨ مليار دولار إلى ١١٣٧,٣ مليار دولار. وارتفع معدل التمويل الخاص بالاحتياطي الفيدرالي من النقطة المنخفضة في الربع الثالث من عام ١٩٨٠ من ٩,٨% إلى ١٧,٧٩% في الربع الثاني من عام ١٩٨٢. وقد تزايدت معدلات البطالة من ٦,٣% إلى ٧,٤ % في نفس الفترة. الأرقام مأخوذة عن قاعدة البيانات الخاصة بالبنك المركزي من الموقع الإلكتروني http//www.slts.frb.org/fred.data/business وأيضا من قاعدة البيانات الخاصة بـ Meerolol's على الموقع الإلكتروني http//www.mars.wnec.edu/¬econ/surrender/w4.htm#new

عن قانون الإصلاح الاقتصادي لعام ١٩٨١، وخاصة فيما يتعلق بالجزء الخاص بـــ روث- كيمب Kemp – Roth.

وعلى الرغم من أن تلك السياسات أدت إلى زيادة فرصة حدوث الكساد، فإن ريجان أكد على نيتة بخفض ٦٣ مليار دولار من البرامج الاجتماعية في السنوات القليلة القادمة وذلك في الخطاب الذي ألقاه عام ١٩٨٢.[١] وقد أدت التغييرات التي نتجت عن الحركة الشاملة لإصلاح الموازنة وعن قانون الإصلاح الاقتصادي لعام ١٩٨١ إلى تخفيض ١٧,٢% من الإنفاق على البرامج الاجتماعية وفقاً للقيم الحقيقية.[٢] وقد قام ريجان باستغلال حالة الوفرة التي حدثت على مستوى البرامج التي تم إنشاؤها تحت مظلة الصفقات الجديدة والمجتمع العظيم وقدم طريقتين جديدتين: الحد من الإنفاق غير الضروري إضافة إلى إرجاع البرامج إلى الدولة لتتصرف فيها بالطريقة التي ترى أنها المثلى.[٣]

وقد عملت الدولة على توسيع الحدود الخاصة لتعريف ما هي الأمور "غير الضرورية" بحيث شملت الربط بين الاقتصاد الكلي وسوق العمل والسياسات المتعلقة بتحقيق الرفاهة. بحيث تحول اهتمام الدولة وتركيزها من "الطامعين إلى المحتاجين" وقد تم تعريف المحتاجين على أنهم هؤلاء الأشخاص الذين "لا يستطيعون ،للأسف، أن يحصلوا على عمل لظروف خارجة عن إرادتهم"[٤] وقد أدى هذا التعريف إلى تعزيز فكرة أن البطالة هي أمر اختياري. فإذا ما كان

---

(١) Figures from Greider, The Education of David Stockman, pp. 19-21; Berman, America's Right Turn, pp. 94-5; Meeropol, surrender, pp.86-7.

(٢) See Regan's 1982 State of the Union Address in Ronald Regan, Public papers 1, pp.174-85.

(٣) Calculations from figure 6.1 in D. Lee Bawden & John L. Palme, "social Policy: Chalenging the Welfare State," in Palmer & Sawhill, eds., The Regan record, pp.185-6.

(٤) عرف هذا العرض الجديد بعرض الفيدراليين الجدد، وقد تم رفضه من قبل الدولة، لأنه كان يهدف إلى ترشيد المستوى المطلق للإنفاق عن طريق تحويل معظم المسئوليات إلى الدولة.

الأفراد غير قادرين على العمل من الناحية التشريعية هم الأفراد المعاقون، فإن الأفراد الذين لا يعانون من أي إعاقة ولكنهم لا يعملون هم المسئولون عن ذلك حيث إنهم غير راغبين في الحصول على عمل في ظل معدلات الأجور السائدة في ذلك الوقت وذلك وفقاً لذلك التعريف.[١] ولذلك تم الإعلان وبوضوح على أن أحد أهم الأفكار المرتبطة بالليبرالية المقيدة، وهي فكرة أن البطالة لها طبيعة لا إرادية هي فكرة مغلوطة. وهنا يمكن القول إن الدولة قد بدأت في إصلاح أهم المؤسسات التي تعمل وفقاً لنظام الليبرالية المقيدة.

تفكيك الليبرالية المقيدة

تنظيم سوق العمل

توافقاً وتمشياً مع المعارك الخاصة بنظريات جانب العرض، بدأ أصحاب الأعمال في حملة ذات طبيعة غير تعاونية مع العمالة المنظمة. أولاً: بدأ أصحاب الأعمال في استخدام أدوات قانون واجنر ضد العمالة. ثانياً: والأكثر أهمية، أن أصحاب الأعمال سعوا إلى إثبات عدم شرعية الهدف الرئيسي لسياسات الدولة والخاص بتحقيق التوظيف التام، وذلك عن طريق مهاجمة الأجندة السياسية الخاصة بإصلاح أوضاع العمال، وهو مشابه لما قام به أصحاب الأعمال من قبل لمعارضة برنامج تخفيف الأعباء الضريبية الخاص بالرئيس كارتر وقد قدمت الفرصة نفسها بشكل معقد في محاولة أخيرة لتقوية مؤسسات الليبرالية المقيدة.

في عام ١٩٧٥، قامت مجموعة من الاقتصاديين الديمقراطيين برئاسة كل من "روبرت هيلبرونر" Robert L. Heillbroner و"جون كينيث جالبريث" John Kenneth Galbraith بتشكيل لجنة المبادرة لتخطيط الاقتصاد القومي، وقد عملت

---

(١) Regan, Public papers 1, pp. 174-85. For the definition of who constitutes the needy, see Robert B. Carlson & Kevin R. Hopkins, "Whose responsibility is Social responsibility? The Regan Rationale," Public Welfare 39 (4) Fall (1981).

تلك اللجنة على إنشاء مكتب مختص بالتخطيط فيما يتعلق بالاقتصاد القومي في البيت الأبيض .... والذي من المفترض أن يعمل على وضع خطط مفصلة لمساعدة الاقتصاد على تحقيق أهدافه طويلة الأجل.(١) وقد قام عضوان من أعضاء الكونجرس الموالين لحقوق العمال "هوبرت همفري"Hubert Humphrey و"أوغسطس هاوكينز" Augustus Hawkins بتقديم مشروع قانون يهدف إلى وضع الأفكار الناتجة عن ذلك المكتب قيد التنفيذ.(٢) ونتيجة لهذا العرض التشريعي الجديد اضطرت الحكومة أن تعد بتخفيض معدلات البطالة إلى ٣% في خلال فترة ١٨ شهراً، ولكن لم تستطع الحكومة تحقيق ذلك الوعد خلال تلك المدة القصيرة. وقد تبنت تلك الحركة تكوين خطة سنوية "تهدف إلى تحقيق التوظيف الكامل وخطة النمو... التي ستأخذ فيها الدولة دور الملجأ الخير كصاحب العمل إذا ما فشلت السياسات المالية والنقدية في تحقيق ذلك الهدف."(٣) وقد عمل هذا القانون الجديد على إيقاف سيطرة الاحتياطي الفيدرالي على الحياة الاقتصادية. حيث دعا الاحتياطي الفيدرالي لأن "يضع سياسات تتمشى مع الجهود القومية الرامية إلى تحقيق التوظيف الكامل، كما طلب من أعضاء مجلس إدارته أن يصدروا تقريراً سنوياً بالسياسات التي سيتبعونها في خلال السنوات التالية بهدف تحقيق التوظيف

---

(١) فعلى سبيل المثال، فإن الجليات الخاصة بـ Feldstein والتي تم الحديث عنها مسبقاً والمتعلقة بالتعويض عن البطالة، والتي تستخدم للحد من عرض العمل والتي تم استخدامها من قبل الإدارة لتبرير تناقص قيمة الالتزام بتعويض البطالة خلال الكساد، انظر Meeropol، Surrender، p. 91-2.

(٢) Vogel، Fluctuating Furtunes، ص ١٤٣. تم وضع التوصيات الخاصة بتلك اللجنة في الاعتبار عند الحديث عن المشروع القانوني الخاص بكل من Hawkinsو Humphrey وتم عمل مشروع قانون جديد عرف بـ Humphrey- Javits. ولكن وعلى أي حال من الأحوال فإن هذا المشروع فشل في الحصول على التأييد اللازم وتمت العودة من جديد لقانون Humphrey–Hawkins في أوائل ١٩٧٧.

(٣) لم تكن تلك هي المرة الأخيرة التي ينساق فيها الحزب الديمقراطي المناهض لفكرة العجز وراء إغراء فكرة التعاون والتنسيق. وهو ما سنقوم بمناقشته فيما بعد عندما نناقش الصراع الذي نشأ حول السياسات الصناعية خلال الثمانينيات.

الكامل."[1] وقد قام كل من " هاوكينز وهمفري " Humphrey و Hawkins بإعطاء إشارة لأصحاب الأعمال بأن الأفكار التي اعتقدوا بأنهم هزموها في فترة الأربعينيات (و هي الأفكار الخاصة بزيادة حجم الإنفاق الحكومي في فترات الركود والأفكار الكينزية) والتي استطاع الرئيس نيكسون من خلالها أن يتحكم في معدلات الأسعار والأجور في فترات السلم، تعني أنه من الممكن أن تعود الأسواق للعمل وفقاً لفكرة إنشاء مكتب تخطيط الاقتصاد القومي التي نادى بها الاقتصاديون الديمقراطيون والتي ظلت قابعة في مكانها.

ولكن للأسف فإن الأفكار التي احتوى عليها مشروع القانون الذي قدمه كل من " هاوكينز وهمفري " Hawkins و Humphrey قد تعارضت وبشكل تام مع الأفكار التي كان يعمل أصحاب الأعمال على تبنيها ونشرها في الصحافة المالية وفي المنظمات التي تعمل على توفير الحلول للمشاكل الاقتصادية، وفي الكونجرس نفسه. وأصبح في الاقتصاديات العامة والأكاديمية نوع من التعامل مع البطالة على أنها ظاهرة إرادية وقد كان كل من "فيلدستين وفريدمان" Feldstein و Friedman هما السبب في توليد وتبني تلك الأفكار. ولكن في نفس الوقت كانت هناك نظرة متنامية ترمي إلى أن هناك ميلاً للسيطرة على الاقتصاد الكلي من قبل بعض الخبراء الذين لا يمتلكون مصالح اقتصادية حقيقية، وذلك بدلاً من الأفراد الذين يمتلكون مصالح اقتصادية حقيقية إضافة إلى تمتعهم بالتوقعات الرشيدة. ولذلك كان هناك إجماع على أن فكرة التخطيط هي فكرة سيئة وعشوائية وخطيرة في آن واحد.[2] وقد كان لـ ريستون Wriston رئيس بنك "سيتي بنك" CitiBank والعضو المهم في منظمة المائدة المستديرة للأعمال وفي المجلس الأمريكي للتكوين الرأسمالي وجهة نظر في هذا الصدد حيث قال إن " مشروع القانون الجديد هو

---

(١) Margret Weir, Politics and Jobs: The Boundries of Employment Policy in the United States (Princeton: Princeton University Press,1992), p.135.

(٢) المصدر السابق،، ص ١٣٥.

الخطوة الأولى نحو تكوين الدولة الاقتصادية البوليسية...... وهو ما سيؤدي إلى تدمير حريتنا الشخصية وقوتنا الإنتاجية"(١)

وضغط أصحاب الأعمال بقوة من أجل وقف مشروع القانون الخاص بـ " هاوكينز وهمفري " Hawkins وHumphrey واستخدموا جميع الوسائل المتاحة وجميع الأفكار الجديدة لمهاجمة هذا المشروع. ونتيجة لذلك كانت الصورة النهائية لهذا المشروع متأثرة وبشكل كبير بآراء السيناتور "أورين هاتش" Orin Hatch وبالأفكار التابعة للمدرسة النقدية أكثر من ميلها للأفكار التي قام كل" هاوكينز وهمفري " بوضعها في بداية الأمر والتي كانت تميل وبشكل واضح للأفكار الكينزية. وارتفع المعدل المستهدف من البطالة ليصل إلى أكثر من ٤% الذي كان من المفترض أن يتم تحقيقه بحلول عام ١٩٨٣، أي بعد حوالي خمس سنوات. وتم تجاهل وتدمير جميع آليات التخطيط والمؤسسات المقترحة في مشروع القانون بالكامل، كما تم التخلي عن فكرة أن تعمل الدولة عمل الملجأ الأخير كصاحب العمل. والأكثر أهمية من ذلك هو أن "هاتش" قام بعمل إضافة على مشروع القانون، حيث رأى ضرورة الحد من معدل التضخم ليصل إلى ٣% بحلول عام ١٩٨٣.(٢) ولم يكن من المهم إذا ما كان منحنى فيليبس ناتجاً عن الأفكار الكينزية أم لا ولكن كان الهدف من وراء تلك المبادرة شديد الوضوح. فإذا ما كان معدل التبادل الذي أتى ذكره في النسخة المحسنة من مشروع القانون يفترض أن تكون نسبة التضخم ٣% ونسبة البطالة ٤%، فإن حدوث حالة من الركود المفزع هي

---

(١) ويقول Parson في هذا السياق إنه "عندما يصل الأمر للمنافسة مع أفكار شديدة البساطة مثل، التوقف عن طبع النقود (الأفكار النقدية)، أو العمل على الحد من الأعباء الضريبية (الأفكار المتعلقة بنظرية جانب العرض) فإن الموضوع يصبح خارج المنافسة" Parson، قوة الصحافة المالية، ص ١٥٠. والأكثر من ذلك أنه تم النظر إلى هذا المشروع بقانون على أنه معيار أسود، وبالتالي تحمل كل السلبيات التي ارتبطت بفكرة الرفاهة، وهو ما تم العمل على نشره بطريقة محترفة من قبل المنظمات التابعة لأصحاب الأعمال. انظر Weir، Politics and Jobs-- — ص ١٤٠

(٢) Wriston, quoted in Business Week, July 23, 1976, p.72.

التي من الممكن أن تؤدي إلى خفض معدلات التضخم إلى هذا الحد، وهو ما سيضر بمبدأ التوظيف الكامل نفسه. وبذلك لم يصبح مبدأ التوظيف الكامل الذي اتفق عليه أصحاب الأعمال والمؤسسات التابعة لليبرالية المقيدة ذا جدوى أو قوة عند تلك المرحلة. ونتيجة لذلك، أصبح تقبل الدولة لفكرة أن البطالة هي ظاهرة ذات طبيعة إرادية ولها أهمية ثانوية مقارنة بالتضخم يعني وعلى أسس التعريف أن الدولة ستتجه إلى الحد من التزامها بالنسبة لمشكلة البطالة والاتحادات العمالية.و لذلك وتمشياً مع التحركات التي عملت الدولة عليها قبل الكساد الكبير تم تطويق التحركات العمالية بمزيد من القيود التي فرضتها الدولة نفسها.

وأوضح مثال على المواجهات التي حدثت بين العمال والدولة في تلك الفترة هو ما حدث في أغسطس عام ١٩٨٣ عندما قام ريجان بفصل جميع العمال الذين بلغ عددهم ١١٤٠٠ عامل الذين قاموا بالتظاهر من خلال اتحاد أعضاء ضباط المرور الجوي كما عمل على إلغاء جميع حقوق هذا الاتحاد والخاصة بإجراء المساومات.(١) و لكن الشيء الذي اكتسب أهمية أكبر من تك المواجهات التي حدثت بين الدولة والاتحادات العمالية كما رأينا في الحادثة سالفة الذكر كانت هي التغيرات التي حدثت في الإجراءات الخاصة بالمجلس القومي للعلاقات العمالية (NLRB). ونتيجة لهذا السلوك الصراعي الذي اتخذتة الدولة في مواجهة العمال، أدت الإصلاحات التي حدثت في المؤسسات متناهية الصغر إلى التحكم في العمالة بدرجة أكبر من درجة التحكم التي نتجت عن التخلص من تأثير الاتحادات العمالية.

ووفقاً لأحكام القانون فإن المجلس القومي للعلاقات العمالية كان لا بد وأن يتكون من أعضاء من أصحاب الأعمال ومن العمال ومن العامة، وقد كان لهذا المجلس فيما سبق دائماً قرارات كانت في صالح العمال. ولكن في إدارة ريجان تغيرت تلك الأوضاع بشكل تام. إذ أن الموظفين في المجلس الذين تم تعيينهم بمعرفة ريجان لم يمثلوا الأغلبية إلا بحلول عام ١٩٨٣. وبمجرد تكوين الأغلبية "و

(١) Vogel, Fluctuating Furtunes, pp.157-8.

خلال فترة ١٥٠ يوم، قامت تلك الأغلبية بعمل ثماني خطوات غير مسبوقة، كما اعترض المحافظين على حوالي ٤٠% من القرارات التي كان يتم العمل وفقا لها منذ السبعينيات."(١) وأدت سيطرة الأغلبية التابعة لــ ريجان على المجلس إلى الحد من اختصاصاته وسلطاته بشكل كبير، وذلك في الوقت الذي تم فيه توسيع التعريف الخاص بـــ"التصرفات المقبولة من قبل أصحاب الأعمال".

وبنهاية الفترة الرئاسية الأولى للرئيس ريجان تعرض المجلس لمجموعة من القوانين التي كان من غير المتصور أن ينظر إليها فيما سبق. وفي شهر مارس من عام ١٩٨٤، أصدر المجلس القومي للعلاقات العمالية قراراً بأن العامل الذي يترك عمله من أجل الحصول على مساعدة طبية لعامل آخر يعتبر أنه ينهي اختيارياً عمله. وبحلول يوم ٧ من شهر يونيو، رأى المجلس أن صاحب العمل أو وكيله الذي يلتقط صوراً لعماله المشتركين في أنشطة الاتحادات العمالية بحيث يستطيع أن يكون صورة كاملة يتذكرهم بها ولا يعتبر مذنباً بأي شكل ولا يمكن أن يعتبر متهماً أو معتدياً بمضايقة هؤلاء العمال. وفي يوم ١٣ يوليو من عام ١٩٨٤، وجد المجلس أن العمل على فصل العمال المساندين للاتحادات العمالية هو عمل ذو طبيعة شرعية، وبغض النظر عما إذا كان ما تم إخبار العمال بتلك الخطوة قبل حدوثها أو إذا لم يتم ذلك. وعلى قمة هذا التحكم عمل المجلس على إضعاف النصوص الخاصة بالمساومات الجماعية عن طريق العمل على الحد من قوة الاتفاقيات والعقود المبرمة مع العمال عمداً عن طريق عدم تنفيذ الاتفاقيات، وحدث كل ذلك بينما ازدادت أعداد الدعاوى المتأخرة والدعاوى القضائية المرفوعة ضد المجلس من ٤٠٠ دعوى في عام ١٩٨١ إلى ١٧٠٠ دعوى بحلول عام ١٩٨٤.(٢)

---

(١) من المثير للدهشة أن اتحاد ضباط المرور الجوي قد ساند ريجان في الانتخابات الرئاسية.

[2] See Terry Moe, "Interests, institutions axnd positive theory: the politics of the NLBR," Studies in American Political Development, Volume 2 (New Haven: Yale University Press, 1987).

وقد أدت تلك التغييرات التشريعية والمؤسسية معاً إلى إحداث تغييرات جذرية في طبيعة النظر إلى العمال على أنهم لاعب سياسي ذو تأثير. ونتيجة لتدمير المجلس القومي للعلاقات العمالية والذي كان يعد الضامن الأول عن حقوق العمالة المنظمة منذ الثلاثينيات أصبح العمال مطوعين ومسيسين مرة أخرى.(١) وقد أبدى "ويليام بيرمان" William C. Berman بعض الملاحظات حول هذا الموضوع حيث قال إن " ريجان أراد أن ينهي الدور الذي يمكن أن تلعبه العمالة المنظمة في التأثير على القرارت الداخلية للحكومة ..... ولذلك لن يتم النظر إلى أي من الاعتراضات على تحويل المجلس القومي للعلاقات العمالية إلى مؤسسة تابعة لأصحاب الأعمال."(٢)

تحرير الأعمال

كان يتم تحرير المنظمات والمؤسسات الخاصة في الوقت الذي كان فيه يتم العمل على تنظيم العمال.(٣) ويمكن تلخيص منطق إدارة ريجان فيما يخص فكرة التحرير في المقولة الخاصة بـ "ويليام نيسكانين" William Niskanen العضو السابق في مجلس الاستشاريين الاقتصاديينCEA حيث قال إن "محاولات ريجان

---

(١) See House Committee on Education and labor, Subcommittee on Labor-management Relations, The Failure of labor law – The Betrayal of American Workers, 98th Congress, second session, 1984, pp. 17-24, quoted in Ferguson & Rogers, Right turn, p.254.

(٢) فعلى سبيل المثال، تناقصت التكاليف الخاصة بوحدة واحدة من العمال بحوالي ٦% في عام ١٩٨٣ وحده، وبحلول عام ١٩٨٤ مثلت حالات التوقف عن العمل من قبل أكثر من ألف عامل ٢٧% فقط مما كانت عليه في عام ١٩٧٩. ولكن وعلى أي حال من الأحوال فإن عدد الأيام المفقودة من العمل ونتيجة للتحركات الخاصة بقطاع الصناعة انخفضت من ٢٠،٤٠٩،٠٠٠ في ١٩٧٩ إلى ٤،٤٨١،٠٠٠ في ١٩٨٧، وهو أقل بخمسة أضعاف.

Figures are from the Burea of labor statistics time series dataset at http//stats.bls.gov/sahome.html

(٣) Berman, American's Right Turn, p.98.

للعمل على إصلاح اللوائح التنظيمية كان فاشلاً لأبعد مدى."[1] ولكن تفتقد هذه الرؤية على أي حال، أمراً في غاية الأهمية، وهو أنه إذا ما تم التعامل مع عدد الوكالات التي تم إلغاؤها فعلاً في عهد ريجان على أنه معيار، يمكن القول إن الخطى التي عمل ريجان على تحقيقها في مجال تحرير الأعمال قد فشلت تماماً. ولكن تلك الرؤية الخاصة بفكرة التحرير مثيرة للجدل. إذ يمكن النظر بطريقة أفضل إلى موضوع تحرير قطاع الأعمال، بحيث يمكن القول إن الدولة قد نجحت وبفاعلية في الحد من التشريعات التي تهدف إلى تنظيم الأعمال الخاصة كما نجحت في الحد من الدور الذي تلعبه المؤسسات التشريعية. وإذا ما تم النظر إلى الخطوات التي اتخذها ريجان على أنها استراتيجيات تهدف إلى تغيير الحدود لما هو منظم بالفعل أو ما يفترض أن يتم تنظيمه، بدلاً من النظر إليها على أنها استراتيجيات تهدف إلى زيادة نسبة الصراعات والمواجهات، يصبح من الممكن استنتاج أن تلك الإدارة قد استطاعت أن تحقق نجاحاً أكثر ما يعترف به بصفة عامة.

ومن بين أهم الخطوات للإدارة القادمة كان القرار الذي اتخذ بموجب الأمر التنفيذي رقم ١٢٢٩١ والذي أسفر عن إخضاع جميع المقترحات التنظيمية للتحليلات الخاصة بالمكسب والخسارة.[2] وفي الوقت الذي بدا فيه القرار محايداً، لم تكن تلك هي الحقيقة على أرض الواقع بل هو معيار شديد التحيز، ذلك لأن العمل على تحديد وتعريف المكسب والخسارة لا يتم إلا عن طريق تحديد النتائج التوزيعية الناشئة عنهما، علماً بأن هذه النتائج غالباً ما يجري تجاهلها في الحساب. ووفقاً لذلك، فإن الادعاء الأخلاقي الخاص بضرورة قيام المنشآت التي تسببت في

---

(١) For the classic account of the politics of deregulation that has at least in an implicit ideational component, see Martha Derthick & Paul J. Quirk, the Politics of deregulation (Washington: Brroking Institution Press, 1985)

(٢) William A. Niskanen, Reganomics: An Insider's Account of the policiesand the people (New York: Oxford University Press, 1988), p.125; Anderson, Revolution, p.117.

تلويث البيئة بدفع قيمة الأضرار التي تسببت بها يصبح من غير الممكن تطبيقه طالما أنه لا يوجد معيار محاسبي لقياس هذا النوع من النشاط.(١) ولذلك أصبحت التحليلات الخاصة بالمكسب والخسارة تطبق على البدائل المتاحة في السوق والخاضعة للهياكل التشريعية الرسمية، حيث تم عمل أكبر كم من الإصلاح في السياسات التنظيمية في أواخر الثمانينيات.

وقد كانت هناك استراتيجية أخرى شديدة الفاعلية، وهي العمل على تعيين سياسيين تختلف أيديولوجياتهم وقناعاتهم الخاصة بشكل جذري عن الأيديولوجيات التي تحرك الوكالات التي يتم تعينهم بها. وعلى سبيل المثال، تم تعيين "جيمس وات" James Watt وزيراً للداخلية وهو الرئيس السابق لمؤسسة Mountain States Legal Foundation وهي المنشأة المؤيدة للتحركات الخاصة بأصحاب الأعمال والتي تخصصت في مساندة المنشآت التي تعارض قانون التعافي الاقتصادي لعام ١٩٨١ . كما تم تعيين "أن جروستش" Ann Gorsuch رئيساً لوكالة حماية البيئة EPA نفسها، وقد كان نائباً تشريعياً عن ولاية كلورادو وعمل على قيادة حملة خاصة بالمصالح المتعلقة بمجال التعدين. بل تم تعيين "ثورنر أوتشتر" Thorner Auchter وهو الرئيس السابق لمنشأة مقاولات ارتكبت عديداً من المخالفات للقواعد التي وضعتها إدارة الأمان المهني والصحي OSHA رئيساً لإدارة الأمان المهني والصحي. ولكن تعد الخطوة الأكثر تأثيرا هي تعيين "دونالد دوتسون" Donald P. Dotson الرئيس السابق لمصانع الصلب رئيساً للمجلس القومي للعلاقات العمالية NLRB. وقد قام دوتسون بتعيين "هيو رايلي" Hugh L. Riley كمحام عن المجلس القومي للعلاقات العمالية. وقد كان رايلي محاميًا في مؤسسة National Right to work Legal Defense Foundation وهي المؤسسة القانونية التي اتخذت مواقفاً قانونية معادية لمصالح الاتحادات العمالية، والتي تم تأسيسها بهدف مساندة المصالح الخاصة بأصحاب الأعمال. وحقيقة الأمر أن ريلي

---

(١) هذا النظام تم تطبيقه بعد شهر من تولي "جورج بوش" نائب الرئيس، أول اجتماع لفريق العمل المسئول عن تخفيف اللوائح التنظيمية مع Weidenbaum.

قد استمر في عمله في تلك المؤسسة على الرغم من المنصب الجديد الذي شغله في المجلس القومي للعلاقات العمالية.(١)

وكان من الإجراءات الفعالة وشديدة التأثير مجرد سحب الأموال من تلك المنشآت موضع التساؤل لتجفيف مواردها، أو إضعافها وتخفيض مستوياتها ومن ثم الحد من فعاليتها. وعلى سبيل المثال، وفي الفترة ما بين ١٩٧٠ و١٩٨٠ زادت موازنات الوكالات الفيدرالية التنظيمية بمقدار ٤٠٠%. وقد تناقصت هذه النسبة فقط بمقدار ١١% في الفترة ما بين ١٩٨١ و١٩٨٤، وقد انخفضت الموازنة الخاصة بوكالة حماية البيئة EPA بنسبة ٣٥%. وفي عام ١٩٨١ أصبح عدد الموظفين في وكالة حماية البيئة EPA ١٤٠٧٥ شخصاً. وبحلول عام ١٩٨٢ تناقص هذا العدد إلى ١٠٣٩٢ شخصاً.(٢) وتناقص حجم القضايا التي أقامتها الوكالة بحوالي ٨٤% في الفترة ما بين ١٩٨١ و١٩٨٣، كما تناقص عدد أوامر التنفيذ الإجباري والتي عملت وكالة حماية البيئة على إصدارها بنسبة ٣٣%. وعلى العكس تم تخفيض موازنة إدارة الغذاء والدواء بأكثر من ٣٠% في خلال تلك الفترة وتناقص حجم أوامر التنفيذ الإجباري بمقدار ٨٨%.(٣) و في الفترة ما بين ١٩٨١ و١٩٨٤ تناقص العدد الكلي للوائح المنظمة في إدارة السجل الفيدرالي بحوالي ٢٥%و منذ عام ١٩٨٤، لم يتم تشكيل أي إدارة تنظيمية أو الترخيص لأي إدارة أو إنشاء إدارة جديدة دائمة من قبل الحكومة الفيدرالية. وبذلك يمكن القول إن أصحاب الأعمال قد حققوا هدفهم الخاص بالتحرر من التشريعات المنظمة للحياة الاقتصادية في حين أصبح يتم من جديد التعامل مع العمال على أنهم فقط أحد مدخلات الإنتاج.

---

(١) إذا ما افترضنا أن عقوبة الموت لم يكن من الممكن أن يتم ضمها إلى التحليلات الخاصة بالمكسب والخسارة، ولكن وعلى أية حال، لم يتم أخذ هذا الأمر محمل الجد فيما يتعلق بإلغاء تلك العقوبة.

(٢) See Edsall, The New Politics of Inequality, p.229.

(٣) Vogel, Fluctuating Furtunes, pp.249-51.

خصخصة التأمينات الاجتماعية: الطريق ما زال طويلاً !!

بعد النجاح الذي تم تحقيقه على المستويات سالفة الذكر، استهدفت الدولة آخر مؤسسة تابعة لنظام الليبرالية المقيدة وهي "شبكة الأمان الاجتماعي" أو التأمينات الاجتماعية. وفي خلال عام ١٩٨٢ أكد الرئيس ريجان على أنه لا مساس ولا استقطاع من شبكة الأمان الاجتماعي. على أي حال، يبدو أن هذا البرنامج لم يكن يتمتع بالدرجة الكافية من القدسية والبعد عن الانتهاك؛ وبحلول عام ١٩٨٢، استهدفت الدولة نظام التأمينات الاجتماعية واقترحت إلغاءه.(١) وقد قال "مارتين أندرسون" Martin Anderson المستشار الرئيسي للرئيس ريجان فيما يتعلق بشئون السياسات المحلية أنه "تم استخدام المصطلح الخاص بشبكة الأمان الاجتماعي باعتباره تعبيراً سياسياً موجزاً يمكن استخدامه في خلال فترة محدودة .....بهدف وصف مجموعة التغيرات التي حدثت فيما يتعلق بالرفاهة الاجتماعية والتي لم يتم النظر إليها بالشكل الكافي في الدورة الأولى للموازنة." ونتيجة لذلك، كانت الدورة الأولى من التخفيضات مجرد بداية لعدد كبير من التخفيضات طويلة الأجل. وكأن الأمر كان يتطلب حدوث كارثة في التأمين الاجتماعي، حتى يمكن إدخال هذه الإصلاحات.

وكانت الحجة التي اعتمدت عليها تلك الأدلة لتحقيق هذا الهدف هو استخدام حالة الكساد باعتبارها دليلاً على الادعاء بعدم قدرة الدولة على التحكم في التزاماتها الاجتماعية. ونتيجة لحالة التباطؤ في النمو بصفة أساسية إلى جانب

---

(١) The Democratic Factbook (Washington: Deomcrats for the 80's, 1984), pp.289-99.
وقد كان هذا هو الوضع السائد بالنسبة للوكالات الفيدرالية الأخرى فعلى سبيل المثال، في الفترة ما بين ١٩٨١ و١٩٨٣، خسرت لجنة سلامة الإنتاج ٣٨% من ميزانيتها، وتم الاستقطاع من ميزانية مجلس الطريق القومي السريع وسلامة المرور بمقدار ٢٢%. وفي الفترة من ١٩٨١ وإلى ١٩٨٤، تم تنفيذ الأوامر بالاستقطاع من ميزانية إدارة الأمان المهني والصحي بمقدار ٧٨% ووصل متوسط العقوبة على أي انتهاك مبلغ مبدأي بقيمة ٦,٠٥$.
Ferguson & Rogers, Right Turn, p.134.

تقلص إيرادات الضرائب التي نتجت عن حالة الركود والانكماش، إلى جانب حدوث عديد من التغيرات في مؤشر أسعار المستهلك مما أثر على زيادة معدلات الأجور الحقيقية. ولذلك وبدلاً من أن تستمر الأموال الخاصة بالتأمينات الاجتماعية في تحقيق الفائض، بدأت في تحقيق عجز في الأجل المتوسط. ونتيجة للتناقص الذي حدث في حجم الأموال المخصصة لتمويل المعاشات الخاصة بكبار السن في عام ١٩٨١، قام الكونجرس بالسماح بوجود شبكة من الدعم المتبادل من مختلف الوكالات التمويلية وذلك في محاولة منه للحفاظ على استقرار النظام بأكمله. وقد كانت تلك هي الخطوة الأولى التي اعتمدت عليها الدولة لتؤكد على أنها تمر بأزمة.

وكرد فعل على تلك الأزمة المصطنعة، قام مكتب الإدارة والموازنة بوضع خطة لإصلاح التأمينات الاجتماعية في مايو من عام ١٩٨٢. وقد تضمن هذا البرنامج على ثلاثة عناصر رئيسية: العنصر الأول: هو العمل على الحد من مميزات المعاش المبكر بنسبة ٤٠%؛ والعنصر الثاني: هو العمل على تخفيض مساعدات المعاقين بنسبة ٤٠% مع العمل على إعادة تعريف الإعاقة. أما العنصر الثالث: فهو العمل على تغيير قاعدة الحساب الخاصة بالتأمينات الاجتماعية ككل، وذلك لتحقيق خفض في معدلات الإنفاق بحوالي ٢٠٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٠٠.[١]

وقد رأى الكونجرس أن هذا العمل هو عبارة عن انتهاك ضخم غير مسبوق للوعود ولفكرة عدم المساس بشبكة الأمان الاجتماعي وعمل الكونجرس على وضع عدد كبير من الحلول والعروض للاعتراض على تلك التغييرات.[٢] وقد تقدم

---

(١) Martin Anderso, "The Objectives of the Regan Administration's Social Welfare Policy," in D. Lee Bawden, ed., The Social Contract Revisited: Aims and outcomes of the president's social welfare policy (Washington: Urban Institute Press, 1984), p.113.

(٢) See Marton C. Bernstein & Joe Broadshung Bernstein, Social Security: The System that works (New York: Basic Books, 1988), pp. 34-60. See especially

الديمقراطيون على وجه التحديد باقتراح خاص بتكوين لجنة من الحزبين لتحقيق الإصلاح المنشود فيما يتعلق بالإصلاح الاجتماعي. وقد وافقت الإدارة على هذا الاقتراح وعينت "جرين سبان" Greenspan رئيساً لتلك اللجنة. وفي خلال جلسات الاستماع الخاصة بمقترحات الإصلاح عملت المنظمات التابعة لأصحاب الأعمال على إغراق الصحافة وحتى لجنة الإصلاح نفسها بعروض خاصة بقدرتهم على تشكيل نظام التأمين الاجتماعي بأكمله. وقد قام "مايكل بوسكين"Michael Boskin وهو الاقتصادي الذي عمل في عهد الرئيس السابق هوفر كرئيس للمكتب القومي للأبحاث الاقتصادية National Bureau Of Economic Research (NBER) وكذلك "فيلدستين" Fledstien بالإدلاء بشهادتهما في جلسات الاستماع وأكدا على أن التأمينات الاجتماعية أدت إلى تقليل المدخرات الخاصة وأن المؤسسات الخاصة لديها القدرة على استبدال النظام الحالي بأكمله.(١)

وعلى أي حال، فإنه لما كان هذا الإصلاح يأتي في أعقاب كثير من الإصلاحات فإن العمل على تحقيق الإصلاح في التأمينات الاجتماعية لم يكن إلا خطوة مبدئية في طريق طويل، وذلك لأنه وعلى الرغم من أن التقرير الصادر عن اللجنة أكد أن " أعضاء اللجنة القومية يعتقدون أن الكونجرس لا ينبغي أن يغير الهيكل الأساسي لبرنامج التأمينات الإجتماعية" فإن أعضاء الحزب الجمهوري كانوا ما يزالون قادرين على إضعاف البرنامج الخاص بالتأمينات الاجتماعية بعد التقرير النهائي للجنة.(٢) ولقد تأخرت تلك الإجراءات الإصلاحية التي وافق عليها

---

their discussion of how a minor accounting problem garnered under pessimistic assumptions was translated in the press and in the beltway as a huge crisis.

(١) Ferguson and Rogers, Right Turn, p.127.

لا أحاول هنا القول إنه لم يكن هناك تأييد لتلك التحركات في الكونجرس. فقد كان السيناتور William Armstrongالعضو الجمهوري البارز في اللجنة المالية لمجلس الشيوخ أحد أهم الناقدين للتأمينات الاجتماعية.

(٢) See Bernstein and Bernstein, Social Security, p.41. for Feldstein argument, see Martin Feldstein, "Social Security, Induced Retirement and aggregate accumulation," Journal Of political Economy 82 (5) (1974).

الكونجرس، بل وانخفضت في بعض الأحوال، فقد تم تخفيض التكاليف الخاصة بتوفيق الأوضاع المعيشية، وتمت زيادة سن التقاعد، كما تمت زيادة الضرائب على العمال الموظفين لدى أنفسهم، كما تمت زيادة ضرائب قانون المساهمات التأمينية الفيدرالية Federal Insurance Contribution Act (FICA) كما تم تشديد متطلبات الكفاءة للأجزاء اللاتعاونية من البرنامج.[١] وباختصار، وعلى الرغم من عدم حدوث تغييرات شاملة، فإن الكونجرس قد تقبل حجج فلدستين وبوسكين التي ركزت على أن فكرة الحفاظ على معدلات الاستهلاك في أثناء الركود أدت إلى إعاقة التعديلات التي كان من المفترض أن تحدث في السوق بطريقة تلقائية كما أثرت على معدلات العرض الخاصة بالعمال.

وعلى أي حال، فإن أيًا من تلك التغيرات الخاصة بالعمال أو بالإنتاج أو بسوق التأمين لم تؤد إلى إيقاف أو إنهاء الكساد. فقد استمر الاقتصاد في السقوط في بئر عميقة من الركود وبحلول الربع الثالث من عام ١٩٨٣ أعلنت ٣١٠٠٠ مؤسسة إفلاسها. ووصلت معدلات البطالة في أواخر عام ١٩٨٢ إلى ١٠,٧% وتناقصت التعويضات المرتبطة بالأجور الحقيقية من تحقيق زيادة سنوية بمقدار ٨,٣% في الفترة ما بين ١٩٧٣ و١٩٨١ إلى هبوط في معدلات الأجور الحقيقية بمقدار ١,٤% سنوياً في الفترة ما بين ١٩٨١ و١٩٨٣.[٢] وكان الأمر الذي أدى إلى تفاقم حالة الكساد هو استمرار البنك المركزي والأسواق المالية بتطبيق القواعد الخاصة بالمدرسة النقدية.

استمرار انتصار المدرسة النقدية

كما ناقشنا من قبل، أنه كان هناك اعتقاد سائد في الأسواق المالية أن التضخم والعجز هما ظاهرتان مرتبطتان ببعضهما بعضاً، ولذلك فإن البنك

---

(١) Report of the National Commission on social security Reform, Government printing office: (Washington: January 1983), chapter 2, p.2, quoted in Bernstein and Bernstein, Social Security, p.49.

(٢) المصدر السابق.، ص ص ٤١-٥٦، متفرق.

المركزي (الاحتياطي الفيدرالي) من واجبه أن يعمل على التحكم في التضخم عن طريق التحكم في معدلات عرض النقود، كما لو كانوا مرتبطين. فإذا ما تزايدت معدلات العجز، والتي طبقاً للمذهب النقدي قد تكون نتيجة لتحويل الدين إلى نقود، أو زيادة في عرض النقود، يجب على البنك المركزي (الاحتياطي الفيدرالي) أن يحافظ على ارتفاع أسعار الفائدة.(١) واستمرت الأسواق تطالب بمزيد من القيود النقدية، وذلك لأن معدلات العجز كانت في ازدياد نتيجة لتناقص معدلات الاستهلاك وزيادة الإنفاق العسكري على الرغم من تناقص مبدأ التضخم. وبدلاً من أن تؤدي تلك الحقيقة باعتبارها إشارة على أن إقامة أعراف السوق على النظرية النقدية للتضخم كان يؤدي فعلاً إلى كساد السوق، فإن الأسواق المالية استمرت في إصرارها للحصول على علاوة تضخمية، وهي التي لم تصبح ذات فاعلية مع معدل التضخم السائد. ونتيجة لمحدودية المعرفة أدت إلى الانغلاق في داخل النظرية النقدية، استمرت الأسواق في الإيمان بأن السياسات النقدية هي وحدها القادرة على حل الأزمة فإن الأسواق طالبت بمزيد من السياسات النقدية الصارمة على الرغم من عدم ضرورتها في تلك الفترة.

ونظراً للأعراف السائدة في السوق أصر البنك المركزي (الاحتياطي الفيدرالي)على عدم اتخاذ أي خطوة فيما يخص تخفيف حدة وصرامة السياسات النقدية قبل اتخاذ الكونجرس إجراء لحل لمشكلة العجز، وذلك ليس لأن التضخم والعجز هما ظاهرتان مرتبطتان ببعضهما بعضاً- ولكن لأن هذا هو الاعتقاد السائد في السوق.(٢) على أي حال، فقد قام البنك المركزي (الاحتياطي الفيدرالي) في نهاية الأمر بتخفيف حدة السياسات النقدية وبشكل غير متوقع في أواخر عام ١٩٨٣. ولكن لم يأخذ البنك المركزي (الاحتياطي الفيدرالي) تلك الخطوة لزيادة

---

(١) الأرقام مأخوذة عن مكتب السلاسل الإحصائية الخاصة بالعمال على الموقع الإلكتروني http//stats.bls.gov/sahome.htm.

(٢) وقد تزامن ذلك مع حقيقة أن البنك المركزي لم يعد قادراً على التحكم في معدلات العرض النقدي أكثر من ذلك. فلقد أدى تحرير الأسواق المالية إلى التخلي عن جميع الأدوات المالية التي كان لها طبيعة معادية لسياسات البنك المركزي.

مرونة السياسة كنتيجة لتغيير معتقداته المرتبطة بالسياسات النقدية، كما أنها لم تكن نتيجة لإدراكه أن النظرية النقدية كانت جزءً من المشكلة، ولكن باختصار لأن استقرار النظام المصرفي ككل كان يواجه خطر الانهيار.

الأخطار الناجمة عن الديون والتحرير

أدى قانون ضبط السياسات النقدية لعام ١٩٨٠ إلى تخفيض المتطلبات الخاصة بالاحتياطيات المصرفية، كما ألغى القاعدة Q، وهو نظام البرنامج الجديد New Deal والذي كان يضع سقفاً على أسعار الفائدة. وأدت تلك الخطوة إلى تشجيع مؤسسات الادخار والإقراض على تنويع محافظها الاستثمارية حتى يتمتع بمزيد من التنافسية. وفي عام ١٩٨٢ قام مجلس الشيوخ بتمرير قانون "جرانت سان جيرمان" Gran-st. Germaine، والذي عمل على تحرير الأسواق الائتمانية. فقد أدى ذلك القانون إلى تحرير مؤسسات الادخار والإقراض وتركتها تتنافس بحرية في الأسواق. ولكن المشكلة الحقيقية هي أن تلك الدورة من التحرير المالي قد حدثت في توقيت سيئ للغاية. فإذا ما أخذت السياسات الخاصة بالبنك المركزي (الاحتياطيّ الفيدرالي) في الاعتبار، يمكن القول إن أسعار الفائدة التي كان يتعامل بها المدخرون والمقترضون، والأسعار التي كانت تلك المؤسسات تفرضها على المتعاملين معها، كانت شديدة القسوة أو بمعنى آخر عقابية.(١) ونتيجة لذلك، دخل عديد من المدخرين والمؤسسات التي تعمل على منح القروض إضافة إلى عديد من البنوك في عديدٍ من المشكلات التي أدت في النهاية إلى تعرضهم لخطر الإعسار، وذلك كنتيجة مباشرة إما لتعرضهم للمعدلات المرتفعة من أسعار الفائدة أو لأنهم وضعوا عديد من الاستثمارات في مجالات تتسم بارتفاع درجة المخاطر.(٢)

---

(١) To paraphrase that well-known line from the sociologists Berger and Luckmann, "situations bankers perceive as real are real in their consequences." See Peter L. Berger and Thomas Luckmann, The Social Construction of reality: A Treatise in the sociology of knowledge (Garden City, New York: Anchor Books, 1966), 51-5.

(٢) حدث ذلك وبشكل خاص عند الحديث عن أسعار الفائدة الحقيقية ذات القيم السالبة والتي أدت إلى قيام المدخرين والمقرضين والمتعاملين معهم بالاقتراض منذ سنوات قليلة ماضية.

أما العامل الثاني الذي أثر على استقرار النظام المصرفي المحلي هو أزمة الديون الدولية. والتي يمكن تلخيصها في أن منظمة الأوبك عندما عملت على رفع أسعار النفط في السبعينيات أدت إلى إنتاج عدد مهول من "الدولارات البترولية" Petrodollars. وقد أدت مشكلة عدم وجود أي عوائد على الأموال المنفقة إلى تخفيض قيمة الدولار إضافة إلى تخفيض قيمة الأصول التي تم تقيمها على أساس قيمة الدولار، إلى أن قام "ريستون" Wristonرئيس "سيتي بانك" ورئيس منظمة المائدة المستديرة للأعمال بالتقدم باقتراح دار حول فكرة العمل على إعاد تدوير تلك الدولارات البترولية عن طريق منحها كقروض للدول النامية.[١] وإذا ما أخذ في الاعتبار أن تلك الديون تم منحها في أوقات التضخم، يمكن القول إن معدلات الفائدة الحقيقية والمؤثرة أصبحت سالبة مما أدى إلى تشجيع الدول النامية على الاقتراض وبشكل موسع.

ولكن وللأسف، فإن السياسات النقدية الخاصة بالبنك المركزي (الاحتياطي الفيدرالي) حولت اقتراح ريستون إلى مشكلة عالمية. إذ أن حالة هبوط الانكماش التي ضاعف من حدتها البنك المركزي (الاحتياطي الفيدرالي) عن طريق التزامه بتطبيق السياسات النقدية أدت إلى انهيار معدلات صادرات الدول النامية نتيجة لانكماش الاقتصاد الأمريكي. وفي نفس الوقت أدت زيادة سعر الفائدة التي قام البنك المركزي بالمطالبه بها إلى زيادة مدفوعات الفوائد التي تؤديها تلك الدول. وفي شهر مايو من عام ١٩٨٢ أعلنت دولة المكسيك عدم قدرتها على رد الدين. وقد عملت الدولة على إيجاد حزمة سياسات لمواجهة هذا الموقف الطارئ، وأدرك "فولكر" Volker مدى حساسية الموقف مما اضطره في النهاية أن يخفف من درجة صرامة السياسات النقدية. وبعد أن كان متوسط معدل الأموال الفيدرالية هو ١٤,٧% من الربع الأول لعام ١٩٨٠ إلى الربع الثاني من عام ١٩٨٢، تناقص هذا

(١) Meeropol, Surrender, pp.188-92.

المعدل ليصل إلى ٩% خلال عام ١٩٨٣.(١) وبذلك يمكن القول إن تهديد جميع الأنظمة المصرفية العالمية هو فقط الذي أدى إلى تخفيض السياسات النقدية للبنك المركزي (الاحتياطي الفيدرالي)، ولكن حتى تلك اللحظة وعلى الرغم من ذلك يعمل بمعدل يبلغ ضعف المعدلات التي كان معمولاً بها في العقد السابق.

وقد صب هذا التغيير في المواقف في مصلحة الدولة وأصحاب الأعمال على حد سواء. ونتيجة للعمل على خفض سعر الفائدة إضافة إلى عدم استمرار الانكماش النقدي في زيادة قوة الآثار الناتجة عن العجز، بدأ الاقتصاد في التعافي بحلول الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٨٤ وتم الإعلان عن "الصباح الجديد لأمريكا".(٢) ولكن وللأسف وفي الوقت الذي تناقصت فيه معدلات البطالة وبدأ الاقتصاد بالفعل في التعافي، زادت درجة العجز، حيث وصل إلى ٢٠٧ مليار دولار في عام ١٩٨٣. وعلى أي حال، حدث عندئذ شيء غير متوقع في الأسوق: حيث بدا أن الأسوق قد تناست تماماً فكرة الإيمان بأن الحل يكمن في السياسات التابعة للنظرية النقدية. فإذا ما أخذ في الاعتبار أن العجز كان في تزايد، فإن معدل التضخم كان لابد أن يزداد أيضاً وذلك نتيجة مباشرة لارتفاع أسعار السندات طويلة الأجل. ولكن ومن المدهش أن هذا الارتفاع في الأسعار بالدين المستقبلي، أدى إلى اختفاء القوانين الحديدية للسياسات النقدية وكأنها ضباب الصباح.(٣)

و يبدو أنه كان هناك سببان وراء حدوث ذلك، الأول، هو أن الأسواق وجدت أن قيمة الأسهم والسندات كانت منخفضة جداً نتيجة للكساد، بل كانت فعلاً

---

(١) كان Wriston سيئ السمعة حيث إن هناك عديداً من الملاحظات التي أثيرت حول السياسات الخاصة به في ١٩٧٧. فمن المشهور عنه أنه قال ذات مرة "و لم لا فالحكومة لا تعلن إفلاسها أبداً.

(٢) البيانات الخاصة بالبنك المركزي مأخوذة عن http://mars.wnec.edu/¬econ/surrender/ws.html، في حين قام الكاتب بعمل الحسابات

(٣) إذا ما وضع في الاعتبار حجم وعمق الكساد، يمكن القول إنه من المثير للدهشة أن التعافي كان شديد القوة.

عند مستوى أسعار الحريق، وقد خرجت النقود من سوق السندات وبدأ ركود سوق المضاربات طويلة الأجل في الظهور في الثمانينيات. ثانياً: نتيجة لأن هذا النوع من التخلي عن السياسات النقدية الصارمة لم يؤد إلى حدوث التضخم، فإن الوعي قد تنامى لدى الكثيرين أن السياسات النقدية لم تعد ذات أهمية.[١] ولكن وفي الوقت الذي كان يبدو أن السوق قد نسي السياسات النقدية وبشكل مؤقت، فإن البنك المركزي (الاحتياطي الفيدرالي) لم يكن قد نسيها. فالخوف من حدوث تضخم كان متأصلاً في نفوس القائمين على البنك المركزي، ونتيجة لذلك استمر فولكر في اتباع سياسات نقدية إنكماشية في أثناء باقي مدته كرئيس للبنك المركزي (الاحتياطي الفيدرالي).[٢] وبداية من شهر ديسمبر عام ١٩٨٣، ارتفع سعر الفائدة المبدئي إلى ١٢,٥% و تم تجميده لمدة خمسة عشر شهراً.

وقد أعطت تلك الأحداث السابقة إشارة إلى ضرورة حدوث تغيير فكري مهم في داخل البنك المركزي (الاحتياطي الفيدرالي). إذ أن حتى الوقت الذي بدأ فيه "فولكر" عمله كرئيس للبنك المركزي (الاحتياطي الفيدرالي)، كان هذا البنك ينتظر حدوث التضخم ثم يعمل على الحد منه. وكان التحول في السياسة الذي حدث في ديسمبر عام ١٩٨٣ إشارة إلى أمر أكثر ثورية. حيث "أصبح المنهج الجديد للبنك المركزي (الاحتياطي الفيدرالي) هو التضحية بتحقيق النمو الاقتصادي من أجل الوصول إلى التوظيف الكامل."[٣] وهنا أصبحت فكرة الاقتراب من

---

(١) لم ترتفع معدلات السندات طويلة الأجل في حقيقة الأمر في أواخر عام ١٩٨٣، ولكن لم تكن بأي حال متناسبة مع استجابة البنك المركزي. انظر الأرقام في

.http://www.stls.frb.org/fred.data/monetary/The figures at Federal Reserve database,

(٢) قد يكون هنا من الدقة أن نعمل على توضيح أن درجة عمق الكساد، أدت إلى حدوث التضخم حتى على الرغم من حدوث نمو كبير.

(٣) كان Greenspan سيعمل نفس العمل مع Bush أو حتى مع Clinton، ففي حقيقة الأمر إذا ما تمت المقارنة بين المعدل المتوقع للتضخم مع حجم التمويل من قبل البنك المركزي منذ عام ١٩٨٣، سوف نجد أنه على الرغم من تناقص معدلات التضخم، فإن معدلات التمويل الخاصة بالبنك المركزي (الاحتياطي الفيدرالي) قد ارتفعت خلال عامي ١٩٨٤ و١٩٨٥. انظر .http://mars.wnec.edu/¬econ/surrender/ws.html

التوظيف الكامل التي تمت إثارتها منذ عقد مضى هي الأساس الذي يتم من خلاله وضع السياسات. وبدلاً من النظر إلى أن الأسعار أصبحت شديدة الارتفاع ركزت الحكومة على بقاء معدلات البطالة شديدة الانخفاض. وإذا ما وضع في الاعتبار أن أسعار الفائدة كانت ضعف الأسعار التي سادت في فترة ما بعد الحرب وأن معدلات البطالة في عام ١٩٨٤ أصبحت ٧,٤%. يمكن القول إن الصباح الأمريكي الجديد أصبح موحشاً في بعض مناطق البلاد.

وفي مثل هذا الموقف يكون من المتوقع أن تأخذ المعارضة مواقفاً مضادة للسياسات المعمول بها. فإنه وللأسف فإن الديمقراطيين كانوا يفتقدون بشدة وجود فكرة أو مجموعة من الأفكار الخاصة بهم التي يكن بها مواجهة أصحاب الأعمال، ونظراً لكراهية الديمقراطيين الشديدة لحالات العجز فإن الديمقراطيين كانوا بحاجة إلى "فكرة كبيرة" يتحدون بها سيطرة أصحاب الأعمال وحلفائهم في الدولة في أوئل الثمانينيات، وجد الديمقراطيون تلك الفكرة والتي أطلقوا عليها "السياسة الصناعية"، ولكنها كانت فكرة كارثية.

فشل فكر الديمقراطيين

يحتاج الإنسان إلى فكرة جديدة ليتغلب على أخرى. وهذا ما أثبتنا صحته في حديثنا السابق، حيث أدى ميل "كارتر" إلى التصديق أن العجز هو السبب الرئيسي وراء التضخم إلى نجاحه في هزيمة فورد في الانتخابات. ولكن وعلى أي حال، فإن هذا النوع من الربط أدى إلى تشويه كارتر للأفكار الاقتصادية التعويضية لجانب الطلب، والتي عملت كأساس لليبرالية الأمريكية المقيدة. وظهرت نتيجة تبني الديمقراطيين لفكرة أن العجز هو السبب في التضخم في تخليهم عن الدفاع عن فكرتهم الأبدية لضرورة استخدام جميع الموارد الفيدرالية المتاحة لتحقيق هدف

التوظيف الكامل.[١] وذلك وفقاً لحجة "جيمس سافاج"James D. Savage في ١٩٨٠ حيث قال...

... قام الديمقراطيون بتشويه الأساس الذي اعتمدت عليه سياسة الاقتصاد الكلي الخاصة بهم، وذلك حتى يحصلوا على مكاسب سياسية قصيرة الأجل، حيث عملوا على التخلي عن فكرة الإنفاق بالعجز على أساس زعم اقتصادي موضع قدر كبير من التساؤل . وهو الشيء الذي أدى إلى فقدان شرعية أي سياسات مصاحبة لذلك عرض خاص بالموازنة تقدم به الديمقراطيون وأدى بأي شكل من الأشكال إلى زيادة حجم العجز ولو بدولار واحد... لأن ذلك سيؤدي إلى إعاقة الاقتصاد.[٢]

وهكذا أصبحت هناك حاجة ماسة لدى الديمقراطيين للتوصل إلى مجموعة جديدة من الأفكار يمكن أن تمكنهم من استعادة المنافسة والدخول في الصراع والجدل من جديد، وقد كان الحل المقترح الجديد مختلفاً تماماً عن أفكار جانب العرض التي نادى بها لافر وكيمب Kemp وLaffer وعن أفكار الليبرالية المقيدة.

وفي عام ١٩٧٩، قام كارتر بإنشاء مجموعة السياسات الاقتصادية Economic Policy Group (EPG) برئاسة وزير الخزانة "ويليام ميلير" William G. Miller، وفي عملها على إيجاد مجموعة جديدة من الأفكار التي ستعمل بدورها على هزيمة البقية الباقية من الليبرالية المقيدة، عادت تلك المجموعة إلى تبني الأفكار التي سادت في الثلاثينيات، ولكن ليس إلى الأفكار الخاصة بكل من "كاري وإكليز" Currie & Eccles، بل الأفكار الخاصة بالحركة القومية للإصلاح الصناعي (NIRA). والواضح أن الديمقراطيين بهذا الشكل قد قاموا بدورة كاملة. وعندما وقع الاقتصاد في المحنة أصبح اللجوء إلى التنسيق حلاً ذا قوة لا يمكن مقاومته وفي هذا الوقت قام الديمقراطيون باكتشاف ما عرف بالسياسات الصناعية. وقد تم الإعلان عن الاجتماعات التي كانت تقوم بها

(١) Meeropol, Surrender, p.105.

(٢) Berman, America's Right Turn, p.47.

مجموعة السياسات الاقتصادية في الصحافة عن طريق المستشار الإعلامي للجنة "أميتاي إيتزيوني" Amitai Etzioni.(١) حيث ادعى "إيتزيوني" أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تعاني فعلاً وبشدة من تناقص قدراتها الصناعية، وذلك نتيجة لعدم وجود استراتيجيات استثمارية تساعد على تنمية الصناعة طوال العقدين السابقين، مما أدى إلى التأثير بالسلب على الصناعة وعلى النمو. وقد تناولت تلك الفكرة كذلك مجلة الـ "بزنس ويك" Business Week، والتي قامت بنشر عدد خاص بعنوان "إعادة تصنيع أمريكا." في يونيو ١٩٨٠.(٢)

وقد تركزت فكرة "إعادة التصنيع " في حقيقة أن أمريكا لم تعد قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية حيث إن هناك عديداً من الدول التي استطاعت أن تغزو الأسواق بمنتجات مشابهة للتي تنتج في أمريكا، ولكن بأسعار أقل وبجودة أكبر وبتقنيات أكثر تطوراً، ولذلك فشل أصحاب الأعمال الأمريكيون في المنافسة. وهنا لم يصبح أمام الدولة أي خيار آخر، للبقاء على قيد الحياة وكان لابد أن تعمل على تحويل الموارد من صناعات "الغروب" القائمة الآن إلى صناعات "الشروق" الخاصة بالغد. وإذا ما أرادت الدولة أن تؤثر على الاستثمار من زاوية جانب العرض، فإنها بدلاً من تخفيض معدلات الضرائب، ينبغي عليها خلق مؤسسات تعمل على التركيز على الاستثمارات الناجحة والمؤسسات والشركات التي حققت هذا النجاح وتشجعها على تحقيق مزيد ومزيد من النمو، لأن تلك المؤسسات هي التي ستصبح القطاعات القائدة التي سيعمل على تحقيق النمو في الغد.(٣) ولكن وللأسف فإن تلك العروض المبدئية التي قدمت للديمقراطيين لم تجد أذناً صاغية من إدارة كارتر التي غرقت في أزمة النفط الثانية وبأزمة الرهائن المحتجزين في إيران.

---

(١) Savage, Balanced Budget, p.195.

(٢) Otris L. Graham, Jr., Losing Time: The Industrial Policy Debate (Cambridge: Harvard University Press, 1992), p.42.

(٣) Business Week, The Reindustrialization of America, June 30, 1980.

وقد عادت هذه الأفكار للظهور مرة أخرى في كتابات بكل من "إيرا ماجزينير وروبرت ريتش" Ira Magaziner و Robert Reich عام ١٩٨٢.(١) فقد قامت " ماجزينير وريتش " بوضع أولى الجدليات الخاصة بموضوع العولمة في الثمانينيات. حيث رأيا أن الأفكار الثابتة بـ "ريكاردو" والمتعلقة بالمزايا النسبية وقد أخلت الطريق في العالم الحديث لوضع "المزايا التنافسية"، والتي يمكن تشكيلها عن طريق حزمة جيدة من السياسات الحكومية السليمة. ولذلك لا بد من التعامل مع سياسة ترك مطلق الحرية للأسواق Laissez Faire محلياً ودولياً على أنها استراتيجية بالية. ففي الاقتصاد العالمي الجديد يجب اتباع سياسة استهداف صناعية بموجبها تتم مساعدة المؤسسات الناجحة فقط . وقد قال "ماجزينير وريتش" في هذا السياق إنه "من الممكن أن تزداد معدلات الدخل الحقيقية لبلادنا فقط إذا توجهت العمالة ورأس المال إلى الاستثمارات التي يتولد عنها قيمة أكبر من كل موظف ..... كما نحتفظ بوضع يؤدي إلى تفوقنا على جميع منافسينا."(٢)

و قد نتجت تلك الأفكار عن دعم فكري كبير. فعلى صعيد الاقتصاد الدولي، كانت هناك سياسات متشابهة مع سياسات ريتش Reich والتي ركزت على سياسات الصناعات المحلية، وقد أطلق على تلك السياسات نظريات التجارة الاستراتيجية.(٣) وتثير نظريات التجارة الاستراتيجية الجدل حول حقيقة أن بعض الصناعات تعمل على توليد "وفورات حجم خارجية"، والتي يمكن أن تستخدمها أن تسيطر عليها الدولة لتحقق الأفكار الخاصة بـ " ماجزينير وريتش " والخاصة

---

(١) A part from the Business Week piece, see also Lester C. Thurow, The zero sum society: Distribution and the politics of economic change (New York: Basic Books, 1980), on the need for interventionist strategy for investment and the shift from sunset to sunrise industries.

(٢) Ira Magaziner and Robert Reich, Minding America's Business (New York: Vintag Books, 1982).

(٣) المصدر السابق.، ص ٤، ومتفرق

بفكرة "المزايا التنافسية".[١] وإذا ما أخذت تركيبة السياسات الصناعية المحلية في الاعتبار، إضافة إلى الأفكار الخاصة بنظريات التجارة الاستراتيجية، يمكن القول إنها وفرت بديلاً فكرياً للديمقراطيين عن الأفكار الخاصة بنظرية جانب العرض.

و قد استمر "رينش" في العمل على تطوير الأفكار الخاصة به طوال عامي ١٩٨٢ و١٩٨٣. وقام بتأليف كتاب شعبي يتحدث فيه عن أفكاره وكان عنوانه "الحدود الأمريكية القادمة" "The Next American Frontier" وقد وجد هذا الكتاب طريقه إلى يد "والتر مونديل" Walter Mondale. وأعلن مونديل بعد قراءته لهذا الكتاب أن "تلك الأفكار ستؤدي المهمة المطلوبة منها بالنسبة للديمقراطيين" وأضاف أن "هذه المقطوعة الاقتصادية الموسيقية الـتي عزفها رينش الآن هي شديدة الشبه بالأعمال التي قام بها كينيز في الماضي."[٢] وقد كانت الأفكار الواردة في هذا الكتاب ملفتة للنظر في حقيقة الأمر. وفي الكونجرس في عام ١٩٨٣ "كان هناك ١٧ مشروع قانون على الأقل تقدم عروضاً لا يمكن رفضها متعلقة بالتنمية القومية، وبتكوين لجان مختصة بتحقيق التنافسية، وما شابه ذلك."[٣] وقد تقدم الديمقراطيون بعرض مباشر لإنشاء البنك الصناعي القومي ومجلس مختص

---

(١) For a succinct summary of the strategic Trade Debate, see Paul Krugman, ed., Strategic Trade Policy and the new international economics (Cambridge: Massachusetts Institute Of Technology Press, 1983).

(٢) بطريقة أساسية وعن طريق ربط الموارد الملزمة بقطاعات بعينها بمصداقية ، لـن تـتمكن الحكومات فقط من الحصول على مواقف قوية في مواجهة المعارضة، ولكنها من الممكن أن تقوم بردع الداخلين الجدد إلى السوق ومن ثم تتمكن من تحقيق أرباح اكبر من الإيرادات التي كانت ستحصل عليها من الموارد التي رصدتها لقطاعات بعينها. فضلاً عن ذلك، ان الجدل قد أثير حول حقيقة ان الأرباح المتحققة للدولة الاستراتيجية سوف تتـضاعف، وذلـك نتيجـة لصعوبة القيود المفروضة على الدخول، والتي سيواجهها المنافسون بما يمنع الدول الأخـرى من التفكير في المنافسة، وبذلك تستطيع الدولة التي تلعب وفقاً لهذا النوع من الاسـتراتيجيات أن تحقق مكاسب إضافية مقارنة بالدول الأخرى. انظر،
James A. Brander, "Rational for strategic trade and industrial policy, " in Krugman, ed., Strategic Trade Policy, pp.22-46.

(٣) Mondale, quoted in Graham, Losing Time, p.69.

بالتنافسية.[1] حيث سيعمل البنك على توفير القروض للمؤسسات لكي تعمل على تطوير الأمور المتعلقة بتقليل التكاليف وزيادة الاستثمارات في حين يكون المجلس مسئولاً عن تشجيع التنافسية بشكل كامل. وعلى ما يبدو فأن الفكرة العظيمة التي طالما بحث عنها الحزب الديمقراطي قد بدأت في الظهور بالفعل أخيراً.

ولكن كانت هناك مشكلة للأسف، وهي أن تلك الفكرة لم تكن ستعمل على إعادة تقوية أفكار الليبرالية المقيدة من جديد، حيث إنها نقلت الدفة من أيدي العمال إلى أيدي أصحاب الأعمال. وحتى إذا كان من الممكن أن يتم تعريف المؤسسات الناجحة مسبقا بطريقة مبدئية، وهو الأمر الذي كان يمثل مشكلة في حد ذاته، فإن بإعانات الدعم المطلوبة لتحقيق المكاسب الاستراتيجية من الممكن أن تأتي من مكان واحد، وهو خسارة في معدلات الاستهلاك الخاصة بالعمال. ونتيجة لذلك، ستكون النتائج النهائية لتلك السياسات متطابقة تماماً مع السياسات التي عمل الحزب الجمهوري على إصدارها: وهي تحقيق أصحاب الأعمال للمكاسب وتحقيق العمال للخسائر. وقد كانت الميزة الأساسية للسياسات الخاصة بالحزب الجمهوري هي أن العمل على الحد من معدلات الضرائب لا يتطلب وجود مؤسسات حكومية جديدة، حيث ركز الحزب الجمهوري على أن فكرة "الحكومة الكبيرة" التي كان يخشاها الحزب الجمهوري هي فكرة شيطانية وهو عكس ما قامت به السياسات الصناعية.

ومع ذلك، تظل مشكلة عدم ترابط تلك الفكرة بالقدر الكافي على المستوى المحلي، أقل المشاكل التي واجهت تلك السياسات حدة. لأنه إذا كان نجاح أي فكرة يتوقف على درجة قبولها، فإن الأفكار التي عمل أصحاب الأعمال على الترويج لها، والتي أدت إلى ثورة فيما يتعلق بصنع السياسات الاقتصادية في السبعينيات لم يكن من المفترض أن تحصل على كل هذا الحجم الكبير من التأييد. وتتمشى وجهة نظر صاحب العمل السياسي "ستوكمان" مع هذا السياق حيث يرى أن "العمل على

---

(١) المصدر السابق.، ص ١١٠

التمهيد للفكرة " هو أكثر أهمية من العمل على توضيح مدى قوة وفاعلية الفكرة.(١) ولكن وللأسف أصر الديمقراطيون على أن تكون الفكرة صحيحة، وأن تكون في نفس الوقت مفيدة من الناحية السياسية. وفي شهر أغسطس ١٩٨٣، وفي اجتماع نظمه البنك المركزي (الاحتياطي الفيدرالي) لولاية كانساس عقد في "جاكسون هول" Jackson Hole . بولاية "ويومنج" Wyoming " قام المفكرون الاقتصاديون التابعون للحزب الديمقراطي (و بخاصة عدد من المفكرين الشبان الآخرين مثل "بول كروجمان ولورانس سمرز" Paul Krugman & Lawrence Summers) بالاجتماع سوياً لمهاجمة فكرة السياسة الصناعية"(٢) ونتيجة لتلك المفاجأة الهائلة قام "مونديل" وهو الديمقراطي البارز بالتخلي عن الجدليات الخاصة بالسياسات الصناعية وبالتجارة الاستراتيجية في حملة الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٨٤. وقد قال "مونديل" في هذا السياق إنه "في كل مرة كنت أستمع فيها لتلك الأفكار التي دعمها "ريتش" وآخرون كنت أرى أنهم يسعون إلى تكبير وتقوية دور الحكومة ولذلك تراجعت عن مساندة تلك الأفكار."(٣)

وإذا أخذ في الاعتبار الآن عدم وجود أي بدائل فكرية للأفكار الخاصة بأصحاب الأعمال، فإن الديمقراطيين وخلال حملة الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٨٤ حاولوا العمل على إقناع الأسواق المالية بنزاهتهم المالية، وهو نفس الوقت الذي حاول فيه الجمهوريون أن يثبتوا أنهم هم أكثر الأحزاب قدرة على التخلص من العجز. وقد قام " مونديل " بالتخلي وبدرجة كبيرة عن المعتقدات والأفكار الخاصة بالديمقراطيين عندما وعد بزيادة الأعباء الضريبية في وسط حالة الكساد كما أطلق

---

(١) Martin, shifting the burden, p.166.

(٢) See the comments of Stockman detailed in Greider, The Education of David Stockman, passim.

(٣) أشار "سمرز" Summers في ذلك الاجتماع إلى المقترحات الخاصة بـ Reich على أنها "دواء لعلاج المشكلات الاقتصادية، ولكنه ممنوع من التداول". انظر Krugman، Peddling -- Prosperity، ص ٢٢٥

وعوداً بالعمل على الاستقطاع من الموازنة حتي يساعد الاقتصاد على التحرك والتعافي من جديد.[1] ومن الممكن القول إن "هوفر" على ما يبدو كان هو المحرك الرئيسي للديمقراطيين.

وقد أدت تلك التحركات، إضافة إلى إظهار الفشل الفكري الكبير الذي واجهه الديمقراطيون، وبدلاً من الاعتماد على تطبيق السياسات الصناعية ،بغض النظر عن نتائجها غير المحمودة، إلى قيام الديمقراطيين بتبني الأفكار التي قام أصحاب الأعمال وحلفاؤهم من أجهزة الدولة بتصميمها. الحكومة الكبيرة ،بغض النظر عن المحتوى الخاص بها، وتم التعامل معها على أنها شيء في غاية السوء. ونتيجة لذلك تم التعامل بالرفض مع. أي اقتراح ينتج عنه زيادة حجم أو قوة الحكومة. وفضلاً عن ذلك فإن الديمقراطيين فشلوا في التمسك بالمنطق الاقتصادي الخاص بهم كما فشلوا في تحديد الأمراض الاقتصادية التي أدت إلى حدوث العجز، إضافة إلى فشلهم في التعامل مع العجز نفسه من حيث السيطرة على حجمه وطبيعته وما إلى ذلك.

وبدلاً من قيام الديمقراطيين باستخدام الأفكار المتعلقة بالسياسات الصناعية بنفس الطريقة التي استخدمها أصحاب الأعمال للاستفادة من موضوع الحد من الأعباء الضريبية – حتى ينجحوا في كسب المعركة، وحصاد المزايا والمنافع، ومن ثم يفكرون في العواقب الاقتصادية– افتقد الجيل الجديد من الاقتصاديين الديمقراطيين (من أمثال "والتر هيليرز وبول صامويلسون" Walter Hellers and Paul Samuelson) لتلك النقطة وبشكل تام. وقد تحدث كل من "مكدونيل وويذيرفورد" Weatherford وMcDonnell حول الأجندة السياسية للرئيس ريجان وقالوا "إن المقترحات والحلول السياسية التي تم تقديمها بهدف حل المشاكل الاقتصادية كانت تبدو.......خاطئة، وإلا أنها كانت تبدو صحيحة كجزء لا يتجزأ

---

(١) Mondale, quoted in Graham, Losing Time, p.166.

من الاستراتيجية السياسية."[١] فقد أصبح واجباً الآن على الديمقراطيين أن يتعلموا ما عرفه أصحاب الأعمال منذ الأربعينيات. فالنقطة الأساسية بالنسبة للأفكار الاقتصادية ليست فقط في العمل على تشخيص الأوضاع الاقتصادية، ولكن أيضاً تحقيق المكاسب السياسية. ولكن أدت عدم قدرة الديمقراطيين على فهم ذلك إلى خسارتهم للانتخابات للمرة الثانية على التوالي.

إنهاء التحول

التمويل السليم للديمقراطيين

نتيجة لنجاح أصحاب الأعمال في التعامل مع سوق العمل وإعادة تنظيمه، وفي رفع القيود عن الأعمال الخاصة بهم، والعمل على إعادة اكتشاف الأفكار الاقتصادية المتعلقة بالدولة، وقيامهم بإعلان "الصباح الأمريكي الجديد"، وصلت المرحلة الثورية في نشاط أصحاب الأعمال إلى نهايتها، وبدأت المرحلة الجديدة التي سيتم فيها العمل بتلك المبادئ الثورية على أرض الواقع.[٢] ولكن المثير للسخرية، أنه وعلى الرغم من التخلي عن الأفكار النقدية، استمر البنك المركزي (الاحتياطي الفيدرالي) في الالتزام والتمسك بمبادئ المدرسة النقدية، وهو ما أدى إلى فشل الرئيس "جورج بوش"في الانتخابات.[٣] وقام (الاحتياطي الفيدرالي) بشكل أساسي، وكاستجابة لخطر حدوث التضخم نتيجة لقوة تعافي الاقتصاد، قام البنك المركزي (الاحتياطي الفيدرالي) بالتشدد في عرض النقود طوال الفترة الرئاسية للرئيس "بوش" مما أدى إلى حدوث تباطؤ في النمو الاقتصادي وبشكل ملحوظ.

(١) See Greider, Secrets of the temple, p.610.

(٢) Weatherford, "Ideology and Economic Policy," p.131. McDonnell and

(٣) يرى بعض الملاحظين أن تنحي "فيلدستين وتور وسبرينكل" Feldstein , Ture and Sprinkle، بحلول عام ١٩٨٤ يوضح أن "هؤلاء المستشارين ......كان لهم تأثير محدود. " وقد يبدو من الأفضل أن يقال، إنهم أنهوا المهمة التي كان عليهم إنهاؤها ولذلك رحلوا. انظر Weatherford and McDonnell, "Ideology and Economic Policy," p.136.

وقد أدت الاتفاقية المتعلقة بالموازنة والتي تم إبرامها عام ١٩٨٧ في ظل قانون Gramm-Rudman-Holdings والخاص بالتحكم النقدي، والذي كان يهدف إلى تقليص نمو العجز، إلى زيادة درجة التباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي . فقد كان الرقم المستهدف بالنسبة لحجم العجز بحلول عام ١٩٩٠ وفقاً لاتفاقية الموازنة المعدلة في ١٩٨٧، هو ٨٠ مليار دولار أكثر من الهدف السابق. ولينجح في تحقيق ذلك اضطر " بوش " إلى النكوص بالوعود الخاصة بحملته الانتخابية، والتي أعلن عنها في خطابه الشهير في عام ١٩٨٨، والذي أكد فيه على أنه لن يعمل أبداً على زيادة الأعباء الضريبية الحالية، ولن يعمل على فرض أي نوع من الضرائب الجديدة. ولكن في ٢٦ يونيو من عام ١٩٩٠ قام " بوش " بالتخلي عن تلك الوعود وهو ما كلفه خسارة الانتخابات الرئاسية في الفترة التالية.(١)

وقد أدى هذا التراجع غير المتوقع في حظوظ الرئيس " بوش " إلى فتح المجال من جديد أمام البديل الديمقراطي. وعلى أي حال، فإن البدائل التي طرحها الديمقراطيون كانت بشكل أو بآخر تهدف بعد مرور ٢٠ عاماً إلى إعادة بناء الليبرالية المقيدة من جديد. وفي بداية عام ١٩٩١، قام السيناتور "بول تسونجاز"Paul Tsongas بقيادة حملة لتبني العمل وفقاً لنظرية جانب العرض مرة أخرى دعا من خلالها إلى تقليص حجم الضرائب على الأرباح الرأسمالية والتخفيف من متطلبات قوانين مناهضة الاحتكار لمساعدة أمريكا على المنافسة في الأسواق العالمية. وفي نفس الوقت قام المحافظ السابق "جيري براون" Jerry Brown ونتيجة لدراسته للعرض الضريبي الكارثي رقم ١٣، بالدعوة إلى

(١) As Krishner has put it, while "the practical centerpiece of monetarism – control of the money supply – has been jettisoned ….. the essential tenets of monetarist philosophy – conservatism, the primacy of monetary policy, and above all else vigilance against inflation – have won." Jonathan Krishner, "Inflation: Paper Dragon or Trojan Horse?" Review of international Political Economy 6 (4) (1999), p.613.

ضريبة موحدة الضرائب بنسبة ١٣%. باعتبارها حده الاقتصادي الأدنى وفي ظل مثل تلك الأفكار كان ظهور ولمعان شخصية مثل "كلينتون" – والذي ركز على ضرورة زيادة حجم الإنفاق الخاص بالرعاية الصحية، إضافة إلى العمل على تقليص حجم الشركات الأمريكية، الطبيعة العدائية للاقتصاد الأمريكي. – وهو ما كان يبدو بالفعل خارجاً عن المألوف. وعلى أي حال، فإن راديكالية كلينتون لم تستمر طويلاً.

ولم تركز حملة " كلينتون " الانتخابية على موضوع العجز، وهو الشيء الذي حاول الديمقراطيون دون نجاح في تحقيقه طوال فترة الثمانينيات ولكن دون جدوى. بل ركز " كلينتون " في حملته الانتخابية على النتائج الاقتصادية السيئة التي نتجت عن فترة تولي الجمهوريين للحكم وعن مهاجمتهم لقواعد الليبرالية المقيدة. فقد ركز " كلينتون " طوال حملته الانتخابية على التأثيرات التوزيعية التي عمل عليها "ريجان" فيما سبق إضافة إلى تركيزه على زيادة الحاجة إلى المزيد من الاستثمارات المتطورة من أجل زيادة درجة تنافسية الاقتصاد الأمريكي على المستوى العالمي.[(١)] وكان هدف " كلينتون " في الخطاب الرئاسي الأول له بعد توليه السلطة الذي كان بعنوان "رؤية خاصة بتغيير أمريكا" إلى سحب الأرضية الفكرية من الحزب الجمهوري ومن رجال الأعمال. وقد رفضت تلك الرؤية بوضوح اقتصاديات تسرب المنافع Trickle-down وانتشارها إلى الأدنى، وتخفيضات الضرائب طبقاً لنظرية جانب العرض وفي تناقض ملحوظ مع جهود كل من "مايكل دوكاكيس ومونديل" Mondale و Michael Dukakis في الحملات الانتخابية السابقة طوال الثمانينيات، والتي كانت تهدف إلى استعادة الدور القوي للحكومة في الحياة الاقتصادية. وعلى أي حال، فإنه خلال العمل على تحدي الأفكار الاقتصادية الخاصة بأصحاب الأعمال وبالحزب الجمهوري، اضطر " كلينتون " إلى القبول والاستسلام في بعض النواحي شديدة الأهمية.

---

(١) Figures from Berman, America's Right Turn, p.149.

وقد قبلت الرؤية الجديدة الحجة التي تحدث عنها " كلينتون " وهي أنه "لأكثر من عقد كامل كانت الحكومة الفيدرالية كانت تنفق أكثر من مواردها" وترتب على هذا التبذير أن "النمو المتوقع في الاقتصاد كان أقل من النمو المتوقع في حجم العجز"، وأن "العجز لن يتوقف عن الاستدامة إذا لم يتم وفي الحال العمل على إيجاد برنامج جديد لتخفيضه."(١) وقد كانت طريقة تفكير " كلينتون " هي نتيجة لتأثره بخليفة "فولكر" في البنك المركزي (الاحتياطي الفيدرالي) "آلان جرينسبان" Alan Greenspan. وفي شهر ديسمبر من عام ١٩٩٢، قام " كلينتون " بمقابلة رئيس البنك المركزي (الاحتياطي الفيدرالي) والذي حاول أن يوصل للرئيس ضرورة العمل على الحد من العجز تماشياً مع الاعتقادات الراسخة لدى البنك المركزي (الاحتياطي الفيدرالي) حول ضرورة تطبيق السياسات النقدية. وقد أثار" جرينسبان " - أحد أهم المؤسسين لفكرة أن العجز هو السبب في حدوث التضخم في خلال السبعينيات- الجدل حول ضرورة العمل على خفض أسعار الفوائد طويلة الأجل، لأنه إذا لم يحدث ذلك فإنه سيصبح من غير الممكن تحقيق معدلات حقيقية من النمو في المستقبل، وذلك لأن سوق السندات سيطالب بعلاوة تضخمية، وفي تلك الحالة لن يكون أمام البنك المركزي إلا أن يوافق، ومن ثم سيتم خنق أي نوع من التعافي في الاقتصاد نتيجة لاتباع السياسات النقدية الانكماشية. وعند وضع جميع القيود السابقة في الاعتبار، يمكن القول إنه لابد من العمل على تقليل العجز أولاً.(٢)

---

(١) أدت العودة المستمرة لفكرة "تحقيق التنافسية على المستوى العالمي" في الخطابات الخاصة بالرئيس "كلينتون"،إلى خلق رابطة أيديولوجية جديدة بالنسبة للديمقراطيون. وعن طريق التخلي عن إدارة الماليات المحلية والعمل وفقاً للسياسات الصناعية، لم يبق إلا موضوع العولمة للتركيز عليه

(٢) A Vision of Change for America, (Washington: Office of management and budget, February 17, 1993), p.8.

وعلى الرغم من تقبل " كلينتون " لتلك الحجة، فإنه لم يكن يرغب في التركيز فقط على مجرد تخفيض العجز، وذلك لأن هذا النوع من التركيز سيؤدي إلى ضياع باقي الأهداف السياسية التي تضمنتها الرؤية مثل، ضرورة العمل على حفز مزيد من النمو الاقتصادي وإنشاء نظام توفير الرعاية الصحية الشاملة.[١] و في جهوده الرامية إلى التغلب على رباط العجز أكد " كلينتون " على أهمية زيادة الاستثمار. وكما جاء في الرؤية ما يلي "إن الموضوع الرئيسي للخطة الاقتصادية لإدارة " كلينتون " هي التركيز على زيادة معدلات الاستثمار الخاص والعام وبشكل كبير........إذ أن الحاجة إلى زيادة الاستثمار ستؤدي إلى العناصر الثلاثة الرئيسية التي تضمنتها خطة " كلينتون " وهي حفز النمو في الاقتصاد، وزيادة الاستثمارات، وتخفيض العجز."[٢] وقد كان ترتيب تعاقب هذه الاستراتيجيات له أهميته. وأصبح الهدف الرئيسي ليس هو العمل على تخفيض العجز بل إيجاد حوافز في مجال المالية العامة. فإذا ما تم تحقيق النجاح في توفير تلك الحوافز تلى ذلك الاستثمارات في رأس المال البشري، وهو ما سيعقبه بدوره تخفيض العجز.

وقد سعى " كلينتون " إلى توفير حوافز مالية بقيمة ١٦,٣ مليار دولار من الإنفاق الحقيقي و١٢ مليار دولار من الائتمانات الضريبية الاستثمارية المؤقتة وذلك حتى يضمن أن عملية التعافي الاقتصادي تتم وبدرجة كافية لحفز مزيد من معدلات النمو الكافية للتأثير على العمالة والنمو، وهو الشيء الذي سيؤدي إلى الحد من معدلات العجز اعتماداً على الإيرادات الناشئة المرتفعة من النمو. وهو ما يمكن اعتباره العودة إلى العمل وفقاً لنماذج "مهارة النمو الفردي" "Growthmanship"، وعلى أي حال، فقد استمر الديمقراطيون في إضعاف ذلك البرنامج عن طريق تركيزهم على ضرورة التعامل مع العجز وحسب.

---

(١) The meeting with Greenspan is discussed in Bob Woodward's account of the Clinton election. See Bob Woodward, The Agenda (New York: Random House, 1994), pp. 69-71. See also Meeropol, Surrender, p.230.

(٢) On the effect of this Fed's "deficits cause inflation" thesis on Vision, see p.10 of Vision.

أولاً: كان من المستحيل أن تزيد معدلات الإنفاق بدون زيادة نسبة العجز. ونتيجة لتقبل " كلينتون " لمنطق أن "العجز هو سبب التضخم"، قام بالعمل على إعادة اختراع المعضلة السياسية التي واجهها "ريجان" فيما سبق، والتي دارت حول التساؤل حول كيفية تحقيق زيادة في معدلات النمو وتخفيض العجز في نفس الوقت؟ ولم يكن لهذا السؤال أي إجابة في عام ١٩٩٣ تماماً كما أنه لم تكن له إجابة في ١٩٨١، وذلك بغض النظر عن تعاقب الخيارات. ونتيجة لتلك المشكلة المتعلقة بالتسلسل الزمني،، تمت الموافقة على حجم الإنفاق المقترح ولكن بشديد من الحذر بحيث تم التعامل معه على أنه "دفعات مقدمة لزيادة الاستثمارات طويلة الأجل" والتي ستؤدي إلى "زيادة سرعة النمو، ومن ثم خلق المزيد من فرص العمل."[١] ولكن المشكلة نتجت من أن هذا القدر من الإنفاق الذي بلغ ١٦,٣ مليار دولار والذي تمت مساندته كان يمثل مبلغ الاعتمادات الناقصة عن مجموعة الحدود العليا للإنفاق الاختياري في قانون تنفيذ الموازنة لعام ١٩٩٠. ولهذا كان الإنفاق لن يؤدي إلى زيادة العجز بالنسبة لما تم الإتفاق عليه في عام ١٩٩٠ في اتفاق الموازنة.[٢] و بعبارة أخرى، فإن أفضل ما يمكن أن يوصف به الحفز هو أنه إصلاح أو ترميم لما كان ينبغي إنفاقه بدلاً من أن يكون حفزاً فعلياً. ثانياً: أن الجزء الخاص بالائتمانات الضريبية من الحزمة هو تطبيق القواعد الائتمانية الضريبية الاستثمارية لعام ١٩٦٢، والتي كانت الآثار الاستثمارية الناتجة عنها شديدة الضعف وعديمة الجدوى. ثالثاً: على الرغم من أن تلك الرؤية دعت إلى توفير المحفزات التي ستعمل على توفير المزيد من فرص العمل، فإن معظم التوصيات التي ارتبطت بها كانت موجهة إلى التركيز على زيادة حجم الاستثمارات الرأسمالية الحرة في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي كانت مركزة على التحسينات التعليمية التي تهدف إلى جذب رأس المال العالمي للاستثمار في الولايات المتحدة ومع أنها تمثل فكرة جيدة لاقت كثير من الاستحسان، فإنه لا

---

(١) A Vision of Change, p.21.

(٢) المصدر السابق،، ص ٢١.

يمكن التعامل معها على أنها استراتيجية استثمارية تحقق فرص عمل فورية ذات طبيعة دائمة ومستقرة.(١) وإذا ما أخذت جميع المعوقات السابقة في الاعتبار سنجد أنه حتى لو كانت الموافقة قد تمت على تلك الرؤية في الكونجرس فإنها لم تكن لتحقق أي أثر لا يكاد يذكر على المستوى الاقتصادي الكلي.

وتم حسم موضع الرغبة، بل الضرورة، في الحوافز بصفة نهائية عندما رفض الكونجرس حركة الحوافز في عودة للعمل وفقاً لما حدث عام ١٩٨١، وإن كان بطريقة عكسية، قدمت إدارة "كلينتون" مشروعين بقانونين جديدين: تضمن أحدهما حزمة تحفيزية، وتضمن الثاني مقترحات لتخفيض حجم العجز.(٢) ويمكن القول إن مشروع القانون الأول قد هلك في الكونجرس في إبريل عام ١٩٩٣، "و بذلك لم يبق أمام إدارة " كلينتون"سوى العمل من أجل تخفيض العجز."(٣) ونتيجة لذلك "ركز مجلس الاستشاريين الاقتصاديين التابعين للرئيس على تحديد كافة النقاط الخاصة بتعريف تخفيض العجز على أنه العنصر الرئيسي في الخطة الاقتصادية للإدارة."(٤) و فقد ركز التقرير الصادر عن مجلس الاستشاريين الاقتصاديين على

---

(١) المصدر السابق.، ص ٢٧.

(٢) تعيين "ريش" Reichكسكرتير للعمل له مغزى في هذا السياق، حيث يبدو أن الجدل الذي أثارة حول تبادل المنفعة في الاقتصاد العالمي عن طريق تسبب حشد رءوس الأموال في حصر إمكانية الحصول على وظائف في عامل المهارة فقط، قد حصل على اهتمام واسع في المستويات العليا.

For some criticisms of this thesis, see, among many others, Robert Wade, "Globalization and its limits," in Suzanne Berger and Roland Dore, eds., National Diversity and global capitalism (Ithaca: Cornell University Press, 1996), pp.78-83.

(٣) في عام ١٩٨١، قام الرئيس "ريجان" بتقديم مشروعين قانونيين إلى الكونجرس، تضمن أحدهما تخفيضات ضريبية والآخر تضمن تخفيض المصروفات. وفي عام ١٩٩٣ أرسل الرئيس "كلينتون" مشروعي قانونين إلى الكونجرس، أحدهما تضمن عمل استقطاعات من الموازنة والأخرى تضمن زيادة الإنفاق.

(٤) Meeroplo, Surrender, p.235.

أن يظهر بوضع مقدار المساحة الفكرية الشاسعة التي أهملها الديمقراطيون طوال الاثنى عشر عاماً الماضية.

وقد كان التقرير الصادر عن مجلس الاستشاريين الاقتصاديين في ١٩٩٤، يمثل تراجعاً عن أهداف رؤية الرئيس " كلينتون " مدعياً أن تخفيض العجز، وليس توفير الحوافز والاستثمار هو في الواقع جوهر الاستراتيجية الاقتصادية للإدارة. وقد ركز هذا التقرير على فكرة أن الأثر الذي يمكن أن تحققه استراتيجية موثوق بها لخفض العجز سيكون على أسعار الفائدة والنمو في الأجل الطويل، وهو ما يتمشى مع الحجة التي أثارها " جرينسبان". وقد كان بعث الآمال العريضة الخاصة ببرنامج "ريجان" من جديد في التقرير الصادر عام ١٩٩٤ يتعارض تماماً مع فكرة العمل على وضع "استراتيجية ذات مصداقية عالية"، والتي في حد ذاتها قد تؤدي إلى خفض معدلات الفائدة في الأجل الطويل.(١) وفضلاً عن ذلك، وفي اتجاه نحو الاتجاه بصورة أكبر إلى أفكار الليبرالية المقيدة، ذكر هذا التقرير إلى أنه يأمل أن يؤدي اتباع تخفيض معدلات العجز فوق كل شيء آخر، هو الذي سيؤدي إلى عمل البنك المركزي (الاحتياطي الفيدرالي) على زيادة معدلات عرض النقود. ففي العهد السابق كان الديمقراطيون يرون أن تخفيض العجز سيؤدي إلى زيادة الطلب، ويخفض الكفاءة الحدية للاستثمار، ومن ثم يخلق فرص العمل. وبحلول عام ١٩٩٤ تزايدت الآمال في أن يؤدي وضع سياسة جديدة أقل صرامة تهدف إلى زيادة حجم الادخار القومي، الذي سيؤدي إلى زيادة الاستثمارات مما سيؤدي بدوره إلى تخفيض أسعار الفائدة.(٢) وقد كان كل من "فيلدستين وبوسكين" Boskin وFledstein سيفخران بالنتائج التي أسفر عنها التعليم الاقتصادي الديمقراطي.

---

(١) See Meeropol, Surrender, p. 236; Council for economic advisors, Economic Report of the prisedent (Washington: Government Printing Office, 1994), pp.35-7.

(٢) ورد في التقرير أنه "لأن الخطة الخاصة بالرئيس كلينتون كان لها مصداقية، فإن الأسواق المالية قامت بوضع ذلك في الاعتبار عند قيامها بالتوقع....و هو الشيء الذي أدى إلى انخفاض معدلات الفائدة للسندات على الأجل الطويل وبطريقة مباشرة."

وعلى الرغم من ذلك الاستسلام في سياسات المالية العامة، فإنه كانت ما تزال هناك أنواع من المعارضة. فقد كان " كلينتون " رافضاً وبشكل قاطع أن يحدث أي نوع من التنازلات فيما يخص العمل على تعديل الموازنة. فالعمل على تحقيق التحسينات من أجل توازن الموازنة سيؤدي إلى إلغاء السياسات الخاصة بالحزب الديمقراطي. إذ أن متطلبات تحقيق التوازن في الموازنة في خلال السنة المالية سيؤدي إلى استدامة القيود وغل يد الحكومة فيما يتعلق بالإنفاق كما حدث في الثمانينيات ويتوج إنجاز الثورة التي بدأها إلى زيادة حدة غضب رجال الأعمال وفي أوائل السبعينيات. ولو كانت الموافقة قد تمت على هذا التعديل من قبل الكونجرس فإن الدور الذي تلعبه الحكومة كان سيتم تقليصه إلى أدنى درجة أو إلى مجرد دور شكلي وسوف يكون من المستحيل أن يتم من جديد بعث التعامل وفقاً لنظام الليبرالية المقيدة بأي حال من الأحوال. ونتيجة لمعرفتها التامة بذلك، تمكنت الإدارة من هزيمة سلسلة من المقترحات لتعديل توازن الموازنة ١٩٩٤ و١٩٩٥.[١] وعلى أي حال، فإن هذا النجاح لم يستمر لفترة طويلة. فعندما انتصر الجمهوريون في انتخابات عام ١٩٩٤، مما جعلهم يسيطرون على الكونجرس لأول مرة منذ أربعين عاماً، استشعروا أن لحظة الهجوم المعاكس قد حانت. ويقول "ويليام فيولينر" William Feulner رئيس مؤسسة Heritage Foundation إنه " تمت إعادة انتخاب "رونالد ريجان" مرة أخرى، وليس لمرة واحدة بل لمئات المرات."[٢]

Council of economic advisors, Economic Report of the president (1994), p.35.
(١) Meeropol, Surrender, p. 237; Council of Economic Advisors, Economic Report of the president (1994), p.36.

(٢) في منتصف شهر مارس من عام ١٩٩٤، فشل العرض الخاص بعمل تحسينات على الموازنة في أن يحصل على موافقة الكونجرس حيث كانت الأصوات ٢٧١-١٥٣، وفي وقت سابق من نفس الشهر، رفض مجلس الشيوخ نفس المعيار بأصوات ٦٣-٣٧، وفي عام ١٩٩٥، نجحت الإدارة الرئاسية في أن تتسبب في فشل عرض مماثل للعرض السابق بفارق صوت واحد فقط.

وقد قام الجمهوريون باقتراح قانون لتوازن الموازنة. ورفضه الديمقراطيون، ولكنهم وافقوا على المبدأ، وفي نهاية الأمر تم التوصل إلى حل وسط. وفي يوم ١٣ من شهر يونيو عام ١٩٩٥، قبل "كلينتون" الحل الخاص بالتوصل إلى تحقيق التوازن في الموازنة بحلول عام ٢٠٠٥. وقد رفض الجمهوريون هذ الحل وأصروا أن يتم تحقيق التوازن في خلال سبع سنوات. ولكن ولسوء حظ الجمهوريين أن الأساس الأيديولوجي الخاص بهم كانت له عيوب مماثلة لمميزاته، على الأقل في الأجل القصير. وفي نوفمبر من عام ١٩٩٥، اعترض " كلينتون " على استمرار أحد القرارات التي كان من الممكن أن تؤدي إلى توقف الحكومة عن العمل لمدة ثلاثة أسابيع. وبدلاً من دعم مركزهم، فقد رأى العامة أن تلك التصرفات التي قام بها الجمهوريون هي تصرفات في غاية السوء. وقد أدت تلك الأخطاء الاستراتيجية التي اقترفها الحزب الجمهوري إضافة إلى ضعف المرشح الخاص بهم "روبرت دول" Robert Dole إلى خسارتهم انتخابات عام ١٩٩٦، وتمت إعادة انتخاب الرئيس " كلينتون " لفترة رئاسية ثانية.

ولكن لماذا تمت إعادة انتخاب الرئيس " كلينتون " مرة أخرى؟ إذ لم تعد له الآن أجندة سياسية واضحة، أو برنامج. وبعيداً عن الزيادات الهامشية التي تحققت في الحد الأدنى للدخل، ومد العمل بالائتمان المكتسب من الضريبة على الدخل، ومشروع القانون الذي يدعم منح الإجازات في المناسبات العائلية المهمة (كوجود مولود جديد في العائلة)، يمكن القول إن الديمقراطيين قد فشلوا في استصدار أي تشريعات إصلاحية أخرى.[1] وعلى الرغم من كل الجدل الذي دار حول الاستثمار في رأس المال البشري وعدم المساواة في نظام الضرائب على الدخل وفي توزيع الدخل ذاته والتي وردت في الرؤية الخاصة بـــ " كلينتون "، وبعيداً عن العمل على رفع المعدلات الضريبية على شرائح الدخل العليا في موازانة عام ١٩٩٣ إلى ٣٩,٥% بهدف تخفيض معدلات العجز (و التي جعلت أعلى المعدلات الضريبية

William Feulner, quoted in Berman, America's Right Turn, p.176. (١)

٣٠,٥% وهو أقل من المعدلات التي سادت في ١٩٩٧)، لم يحقق الديمقراطيون أي نجاح في تلك المجالات. وفقد الديمقراطيون السيطرة على الأفكار التي جعلت من تطبيق السياسات الديمقراطية شيئاً ممكناً. ولم تؤثر العودة إلى السياسات الصناعية وإلى المقولة الخاصة بتحقيق "التنافسية العالمية" على النجاح الذي حققه أصحاب الأعمال والحزب الجمهوري في اكتساب الأرضية الفكرية والتوسع فيها من جديد، وذلك على الرغم من انتخاب رئيس ديمقراطي منذ عام ١٩٩٢. ولذلك عندما بدأت فترة رئاسية جديدة عام ١٩٩٦، لم تكن أمام الرئيس " كلينتون " انتخابات جديدة ليخوضها، ولم تكن لديه أي قدرة على استعادة ما قد خسره. ويقول "مايكل ميروبول" Michael Meeropol إن " كلينتون قد استسلم تماماً".

ونتيجة لتوقع الرئيس كلينتون لعودة حالة العداء من قبل الجمهوريين مرة أخرى، أعلن في خطاب حالة الاتحاد الذي ألقاه عام ١٩٩٦، في إشارة إلى الوعود التي أطلقها عام ١٩٩٢ والتي قال فيها "لقد انتهى عهد الحكومة كبيرة الحجم، وانتهت دولة الرفاهة التي نعرفها". وقد كان الوعد الأصلي لــ" كلينتون " والذي أعلن عنه عام ١٩٩٣ قد اعتمد على ضرورة تعزيز المهارات، والتدريب والسياسات الخاصة بسوق العمل ككل، وهي محاولة جديدة لفرض الأفكار الخاصة بجانب العرض الخاصة بالديمقراطيين. ولكن وبحلول عام ١٩٩٦ تمت ترجمة مقولة كلينتون الخاصة "بنهاية دولة الرفاهة كما نعرفها" إلى العمل وفقاً للأفكار الخاصة بأصحاب الأعمال والحزب الجمهوري والتي تم ترجمتها في حركة الحزب الجمهوري التي عرفت باسم العقد مع أمريكا.(١) و تقدم الحزب الجمهوري باقتراح قانون المسئولية الشخصية في أواخر عام ١٩٩٥. وفي أوائل عام ١٩٩٦،

---

(١) The hijacking of the healt care reform package by business in omitted here for reasons of space. For an excellent account, see Theda Skocpol, Boomerang: Clinton's Health security effort and the turn against government in US politics (New York: W. W Norton and Company, 1996).

اعترض " كلينتون " على ذلك القانون حيث رأى أنه شديد التطرف كما أعرب عن استعداده بأن يوقع نسخة أخرى من ذلك القانون، ولكن إذا تمت إعادة بعض المبالغ التي تم استقطاعها من الموازنة الخاصة بتوفير الرعاية الصحية. وقد استجاب الحزب الجمهوري لتلك المطالب، وقد وعد " كلينتون " في يوم ٣١ من شهر يوليو عام ١٩٩٦ بتوقيع النسخة المعدلة من قانون المسئولية الشخصية التي تقدم بها الحزب الجمهوري بحلول شهر أغسطس، وهو ما قام به بالفعل. وقد ضرب ذلك القانون في مقتل ما تبقى من المؤسسات والأنظمة التابعة لفترة الثلاثينيات. فقد تم إلغاء المعونة التي كانت تدفعها الدولة للأسر ذات الأطفال المعاقين Aid for Families with Dependent Children (AFDC)، كما تم وضع حد زمني لاستمرار الالتزامات الخاصة بدولة الرفاهة، وقد تم حساب أن يؤدي القانون إلى توفير حوالي ٥٥ مليار دولار في خلال خمس سنوات.(١) ولكن من المثير للسخرية فيما يتعلق بتلك الفكرة أن العجز لم يعد ينظر إليه على أنه مشكلة. فبحلول عام ١٩٩٧ تناقص حجم العجز ليصل إلى ٢١,٩ مليار دولار، وذلك في الوقت الذي استمر فيه العمل على استقطاع ٥٥ مليار دولار.(٢) وبذلك يمكن القول إن الأفكار الخاصة بأصحاب الأعمال قد حققت النصر الكامل.

وتمشياً مع تلك الإصلاحات، استسلم " كلينتون " في النهاية للعمل على تحقيق التوازن في الموازنة. وبعد أن قبل بالعرض الخاص بالوصول إلى تحقيق التوازن في الموازنة بحلول عام ٢٠٠٥، حدث نوع من التناقص في حدة الصراع حيث أصبح الجدل الآن دائراً حول ما هي الطريقة المثلى والأكثر واقعية التي يمكن من خلالها تحقيق هدف التوازن في الموازنة.(٣) وتقدم الحزب الجمهوري

---

(١) See United States Congress, House Committee on ways and means, Contract with America: Overview hearings before the committee on ways and means, House of Representatives, 104th Congress, First Session, January 5,10,11 and 12, 1995.

(٢) Meeropol, Surrender, p.249.

(٣) See the St. Louis Fed database at http://www.stls.frb.org/fred/data/business/fygfd

بعرض يقترح فيه الحد من الأعباء الضريبية بمقدار ٢٣٠ مليار دولار إضافة إلى العمل على ترشيد الإنفاق بقيمة ٤٨٠ مليار دولار، وذلك خلال السنوات السبع التالية لهذا العرض.(١) وقد عارضت الحكومة ذلك الاقتراح حيث رأت أن يتم العمل على خفض الضرائب بمقدار ٩٠ مليار دولار وحسب، ولكن قوبل هذا العرض بالرفض التام. وفي نهاية الأمر تم العمل من أجل التوصل إلى حل وسط، وبحلول شهر نوفمبر من عام ١٩٩٦، وافق الكونجرس كما وقع الرئيس على التشريع الجديد والخاص بتحقيق هدف التوازن في الموازنة بحلول عام ٢٠٠٢. وقد أدت تلك الإتفاقية الجديدة إلى "زيادة قدرها ١٥٥ مليار دولار في حجم الادخار خلال خمس سنوات من الرعاية الصحية، إضافة إلى العمل على الحد من نمو أوجه الإنفاق غير الضرورية."(٢) وفي خطابه إلى الدولة في عام ١٩٩٨ احتفل " كلينتون " بنجاح الاتفاقية الخاصة بالموازنة وقال إن "العمل على تحويل لون البحر من الأحمر إلى الأسود ليس معجزة.... ولكنه نتيجة للعمل الجاد الذي قام به الشعب الأمريكي، ونتيجة للرؤيتين اللتين قام الكونجرس بالتصويت على تمريرهما، وهو التصويت الشجاع الذي تم عام ١٩٩٣ (حزمة العمل على تخفيض العجز) واتفاقية تحقيق التوازن في الموازنة التاريخية، والتي كانت نتاج عمل مشترك من الحزبين والتي وافق عليها هذا الكونجرس."(٣)

وبحلول عام ١٩٩٨، عمل مجلس الاستشاريين الاقتصاديين على الحصول على مصداقية فيما يتعلق بالإنجازات التي تم تحقيقها كما عمل على تفادي الحديث عن أي إخفاقات، والتي حدثت في البنود الرئيسية لتلك الرؤية. ومرة أخرى، وفي عرض لسيطرة الديمقراطيين على المحتوى الفكري المعمول به، يمكن القول إن

---

(١) Meeropol, Surrender, pp.249-50.

(٢) من المفيد هنا أن تتذكر أن تلك الأرقام تمثل عشر أضعاف ما أمل "ستوكمان" Stockman أن يحدث فيما يتعلق بالاستقطاعات في عام ١٩٨١..

(٣) Monica Borkowski, "The 105th Congress: A Look Back at legislative Term," New York Times, October 18, 1998, my italics.

معدلات النمو الاقتصادي التي تم تحقيقها في الفترة من ١٩٩٥-١٩٩٨ كانت نتيجة مباشرة للأثر الناتج عن توفير المصداقية للاستراتيجيات الخاصة بالعمل على تخفيض العجز.(١) وقد أوضح التقرير الاقتصادي للرئيس أن العمل على الحد من معدلات العجز كان هو الهدف الرئيسي والأوحد للإدارة.(٢) أما فيما يتعلق بموضوع التنظيم فقد أوضح االتقرير أن "الإدارة أيضا ملتزمة بالعمل على الحد من الأعباء التنظيمية الحكومية كما أكد على أن الفوائد الناتجة عن التنظيمات الجديدة تبرر التكاليف الخاصة بها."(٣)

وقد يبدو هنا من المفيد أن نتذكر اللغة الخاصة ببرنامج الإصلاح الاقتصادي لعام ١٩٨١ وذلك لأغراض المقارنة. فقد صرح الرئيس ريجان أن القرارات الخاصة بفرض مزيد من القواعد التنظيمية في السوق "لا يجب أن تتخذ إلا إذا كانت الفوائد الاجتماعية المترتبة على تلك القرارات أكبر من التكاليف المرتبطة بها." وفي النهاية يمكن أن نلاحظ التناقض التالي، في الوقت الذي سعى فيه

---

(١) John M. Broder, "State of the union: The overview; Clinton, with crisis Swirling, Puts focus on social security in upbeat state of the union talk," New York Times, January 28, 1998.

(٢) Council of Economic Advisors, Economic Report of the president (Washington: Uinted States Government Printing Office, 1998).

(٣) يبدو أن حالة الانتعاش الاقتصادي التي حدثت لم تكن إلا في محاولة من البنك المركزي (الاحتياطي الفيدرالي) في مساعدة ودفع المرشح بوش في ذلك الوقت قبل الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٢. ففي شهر يناير من عام ١٩٩٠، وفي خضم حالة الحذر من حدوث التضخم، وصلت معدلات العرض النقدي من البنك المركزي إلى ٨,٢٩%. وبحلول شهر ديسمبر من عام ١٩٩٢ تناقصت تلك المعدلات لتصل إلى ٣,٤٥%. وقد أدى هذا النوع من تخفيف صرامة السياسات إلى تشجيع النمو، ولكن في وقت مبكر جداً بحيث لم يستطع الرئيس بوش أن يدعي أن تلك التحركات هي نتيجة لرؤيته الخاصة، وفي وقت متأخر جداً بحيث أيضاً لم يستطع "كلينتون" أن ينسب تلك التحركات إلى نفسه. انظر،

Meeropol, Surrender, p.222.

202 Council of Economic Advisors, Economic Report of the president (1998), p.24.

الديمقراطيون إلى التغلب على الأفكار الخاصة بأصحاب الأعمال بهدف بناء الليبرالية المقيدة، استطاع أصحاب الأعمال أن يهدموا الليبرالية المقيدة عندما أصبح الديمقراطيون بلا رؤية محددة. وبذلك يمكننا القول إن الليبرالية المقيدة ما هي إلا نوع من أنواع الصراع الفكري حول مجموعة معينة من الأفكار وهو الصراع الذي خسره الديمقراطيون.

الفصل السابع

التخلي عن الليبرالية المقيدة في السويد

تسييس العمال

تعرضت مؤسسات الليبرالية المقيدة في السويد في أواخر الستينيات لمشكلة زيادة حدة عدم التيقن، على غرار ما حدث أيضاً في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد تضامنت ثلاثة عوامل على المستوى المحلي في السويد مما أدى للوصول إلى تلك النتيجة: وتلك العوامل هي زيادة درجة كفاح ونضال العمال، وتحول صياغة العلاقة بين العمال ورجال الأعمال من كونها علاقة تفاوضية إلى علاقة تشريعية، إضافة إلى ازدياد درجة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. وبالنسبة لأصحاب الأعمال السويديين فإن تلك الأوضاع كانت مؤشراً واضحاً للتخلي عن الأفكار التي قامت عليها الليبرالية المقيدة وأصبحت نقطة رئيسية لإعادة ظهور تنظيم منشآت الأعمال كلاعب سياسي. أما كيف استخدم أصحاب الأعمال نفس الأفكار التي رأيناها في تحول النظام المؤسسي الأمريكي لتحطيم مؤسسات الليبرالية السويدية المقيدة، فإن ذلك مرة أخرى هو المفتاح الرئيسي لفهم التغيير المؤسسي.

فقد حدثت موجة جديدة من الاضطرابات العمالية في السويد في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات. وفي شهر ديسمبر من عام ١٩٦٩، حدث إضراب في مناجم التعدين التي تمتلكها الدولة انتشرت في جميع المناجم المحيطة بمدينتي "مامبرجر وكيرونا" Mamberger وKiruna. ويقول "بيتر سوينسون" Peter Swenson إن "الطبيعة غير الشرعية وغير الرسمية لتلك الإضرابات تم تفسيرها على نطاق واسع بمثابة تبرؤ من التبعية للنقابات العمالية السويدية. بل وربما أيضاً من التحكم المركزي في التفاوض على مستوى القمة"(١) وتبع تلك الإضرابات حدوث عديد من الإضرابات غير المنظمة والهمجية بطريقة مثيرة للشبهات حيث وصل عددها إلى حوالي ٢٥٠ حالة إضراب في أماكن متفرقة من البلاد وذلك خلال السبعينيات.

---

(١) Peter Swenson, Faire Shares: Unions, Pay, and politics in Sweden and West Germany (Ithaca: Cornell University Press, 1989), p.85.

وقد كان أحد أسباب حدوث الإضراب في كيرونا هو مطالبة العمال بمساواتهم بأصحاب الياقات البيضاء الذين كان يتم التعامل معهم خارج اتفاقيات الأجور المبرمة مع النقابات العمالية السويدية. وقد مثل هذا المطلب مشكلة كبيرة للحزب الاشتراكي الديمقراطي الحاكم في السويد، لأن هذا المطلب كان يعني عدم كفاءة مبدأ توحيد الأجور حتى في داخل النقابات نفسها.(١) وكانت مطالبة عمال التعدين بمساواتهم بأصحاب الياقات البيضاء تعني أن النقابات العمالية عليها أن تخل بمبدأ مساواة الأجور، وبهذا يصبح أقل فاعلية كاستراتيجية ترشيد. وعلى أي حال، فإن الإضرابات التي حدثت في كيرونا لم تكن بسبب مشكلة الأجور فحسب، ولكنها أيضاً كانت بسبب بيئات العمل السيئة، إضافة إلى النتائج الاجتماعية التي ترتبت على السياسات السوقية الناتجة عن التحركات العمالية النشطة، والتي كان أهمها هو علاقات القوى على مستوى المصنع. ويشرح "هيو هيكلو وهنريك مادسين" Hugh Heclo وHenrik Madsen ذلك الوضع كما يلي: "إلى حد ما يمكن أن نعتبر أن الإضرابات التي حدثت في كيرونا كانت بهدف المطالبة بزيادة الأجور، ولكن الأكثر أهمية من ذلك كان ظهور حالة عدم الرضا عن هياكل السلطة والإدارة التي سادت في محيط العمل".(٢)

وقد بدأت مشكلة علاقات توزيع القوة والنفوذ منذ عام ١٩٦٨ عندما فشلت النقابات العمالية في تحديد هدفها فيما يتعلق بزيادة دورها في اتخاذ القرار على مستوى الوحدات الصناعية، وذلك عند تفاوضها مع اتحاد أصحاب العمل

---

(١) Swenson, Faire Shares, p.91. on the paradox of egalitarian wage policy promoting demands for greater equalization, see Andrew Martin, "Wage bargaining and Swedish Politics: The Political implication of the end of the central negotiation"

(٢) Hugh Heclo & Henrik Madsen, Policy and politics in Sweden: principled pragmatism (Philadelphia: Temple University Press, 1987), p.121. see also the 1971 LO Congress report on these issues, Demokrati I Foretagen (Stockholm: Landsorganisationen, 1971).

السويديينSAF في خلال مؤتمر مراجعة معايير السلامة والأمان المهني الذي عقد في السنة السابقة لتلك الأحداث. وفي عام ١٩٧٠، ونتيجة للتداعيات التي ترتبت على هذه الموضوعات وعلى إضرابات كيرونا، لجأت النقابات العمالية إلى الحزب الاشتراكي الديمقراطي السويدي SAP باقتراح مجموعة من العروض التشريعية والتي عرفت باسم دمقرطة الحياة العمالية، والتي نالت تأييداً واسعاً من Riksdag المجلس التشريعي السويدي وذلك في فترة السبعينيات."[١] وقد تركزت تلك العروض التشريعية على ثلاثة محاور رئيسية: العمل على إصلاح بيئة العمل، والتعاون والتنسيق فيما يخص وضع الجديد من التشريعات ومناقشة الأمور الخاصة بصناديق العمال.[٢]

وقد أدى هذا التحول في العلاقة بين العمال ورجال الأعمال إلى علاقة تشريعية بدلاً من كونها علاقة تفاوضية إلى إثمار قانون حماية العمال في عام ١٩٧٣، والذي هو عبارة عن تصحيح للقانون الذي بدأ العمل به في عام ١٩٤٩. وفي السنوات التالية على تلك الأحداث تم إجراء تعديل أكثر شمولاً فيما يتعلق بتحديد العلاقات على مستوى الوحدات الصناعية. وعلى أي حال، فإنه فيما يتعلق

---

(١) Victor A. Pestoff, "Towards a New Swedish Model of Collective Bargaining and Colin Crouch and Franz Traxler, eds., Organized industrial relations Politics" in in Europe: What Future? (Aldershot: Avebury Press, 1991), p.155.

(٢) and Madsen put it, "the novel feature in the union's approach to As Heclo reforming the working environment lay in the downplaying of the consultative employer-employee tradition and a greater reliance on the parliamentary process and Madsen, policy and politics, p.122. Similary John D. to get results," Heclo Stephen argues that "what particulary irked employers was LO's resort to legislation instead of negotiation compromise with SAF." See John D. Stephen, "Is Swedish Corporatism Dead: Thoughts on its supposed demise in the light of the Abortive ' alliance for growth' in 1998." Paper prepared for the twelfth international conference of Europeanists, Council for European Studies, March 30-April 1, 2000, p.6.

بالنقابات العمالية، أصبح العمل على إصلاح بيئة العمل شيئاً مستحيلاً طالما استمر الحزب الاشتراكي الديمقراطي وأعضاؤه في وضع شروط وحقوق لا نهائية فيما يتعلق بمساندة العمال على مستوى الوحدات الصناعية.(١) وقد أدى عدم وجود حدود لتلك الحقوق، إلى إكسابها نوعا من أنواع القدسية مثل حقوق الملكية والتصرف في الفائض، والتي أنشأتها أفكار الثلاثينيات، والتي أصبحت الآن مواضع النزاع . ونتيجة لتلك الحالة من التوقف عن الاستفادة من حدوث أي تطور أو تقدم إضافة إلى حالة التدهور على صعيد دمقرطة الحياة في العمل، قامت الدولة بإصدار قانون التقرير المشترك codetermination Act في عام ١٩٧٦، والذي هدد بإعطاء العمال حق التصويت في قرارات الإنتاج في المنشآت. ونتيجة لتلك العوامل مجتمعة، أدت المقترحات المتعلقة بالحفاظ على حقوق العمال إلى تشكيل اتهام تشريعي جماعي إلى حقوق إدارة رجال الأعمال، وبالطبع حدثت مقاومة في أوساط رجال الأعمال لتلك التحركات. وقد كان الشعار الذي أطلقه "ويجفروس" Wigfross والذي اشتهر في العشرينيات هو " أن الديمقراطية يمكن أن تتوقف عند باب المصنع" وهو الشعار الذي كان مناسباً لرجال الأعمال طالما أن الديمقراطية توقفت عند باب المصنع. وفي الوقت الذي بدأ فيه اتحاد أصحاب العمل السويديين والنقابات العمالية في أخذ شعار ويجفروس على محمل الجد، هو نفس الوقت الذي بدأ فيه رجال الأعمال في إثارة التساؤلات حول مدى جدوى وجود المؤسسات التي ينتج عنها توزيع خاطئ من وجهة نظرهم.(٢)

---

(١) Victor A. Pestoff, "Joint Regulation, Meso Games and political exchange in Swedish Industrial relations," in Bernd Marin, ed., Governance and Generalized Exchange: Self Organizing Policy Networks in action (Boulder, CO: Westview Press, 1991), p.330.

(٢) On bussiness's reaction to the LO's legislative assaults, see Andrew Martin, "The Politics of macroeconomic policy and wage coordination in Sweden," in Torben Iversen, Jonas Pontusson, David Soskice, eds., Unions, employers and central banks: Macroeconomic coordination and institutional change in social market

ومع اتباع الطريق التشريعي استطاعت النقابات العمالية في المدى القصير أن تحقق نتائج أفضل مما كان من الممكن أن تحققها نتيجة للمفاوضات. ولكن وللأسف وفيما يتعلق بالعمال، فإن أي نوع من المكاسب التي تم تحقيقها على المدى القصير عن طريق اللجوء للتشريع كانت أقل بكثير من التكاليف طويلة الأجل التي تكبدوها نتيجة لعدم تعاون رجال الأعمال معهم بعد ذلك. فقد تركزت المشكلة في حقيقة عدم تقبل رجال الأعمال أن تكون هناك حماية أكبر للوظائف، أو التوسع في الحقوق التفاوضية، أو أن يكون للعمال صوت في كيفية التعامل مع فائض الأرباح باعتبارها امتداداً طبيعياً للتوسع في الأفكار الخاصة بنظام الليبرالية المقيدة. وبدلاً من ذلك اعتبر رجال الأعمال أن المطالبة بتلك الحقوق هي نهاية لفكرة عدم توقف الديمقراطية عند باب المصنع وهو الشيء الذي لم يكن رجال الأعمال على استعداد لقبوله بسهولة.

ونتيجة لذلك، وتمشياً مع ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية، تزايد إحساس رجال الأعمال أنهم تحت الحصار من قبل العمال والدولة في تلك الفترة، يقول "ريتشارد هيننينج Richard G. Henning" في هذا الصدد إنه ...

في خلال السبعينيات كان يتم تقديم قانون جديد كل ثماني ساعات، ووضع لائحة أو قاعدة تنظيمية ليتم تطبيقها على المؤسسات كل ٢٦ ساعة. وتم وضع قانون جديد لتقييد حرية العمل في السوق كل عشرة أيام، وقد كانت تلك هي الصورة التي رغب رجال الأعمال السويديين في تقديمها عن أثر السياسة على منشآت الأعمال في تلك الفترة.(١)

---

economies (Cambridge: Cambridge university Press, 2000), pp.232-64; esp.pp. 252-61.

(١) Richard G. Henning, "Sweden: Political interference with business," in M.P.C.M. Van Schendelen and R. J. Jackson, eds., The politicization of business in Western Europe (London: Crook Helm, 1987), p.29.

وعلى أي حال، فإن القوانين الخاصة بحياة العمال في تلك الفترة أدت إلى زيادة درجة عدوانية منشآت الأعمال، ولكن الشيء الذي أدى إلى وضع الحزب الاشتراكي الديمقراطي على طريق الصراع مع النقابات العمالية كان العرض الذي تم تقديمه عام ١٩٧٤. وبشأن بصناديق الفئة التي تحصل على الأجور أو بمعنى آخر صناديق العمال، والتي اعتبرته النقابات العمالية حلاً لمشكلة الإضرابات الهمجية وغير المنظمة إلى جانب تشجيع ازدياد الديمقراطية الاقتصادية والاستثمارات.

صناديق العمال

لم تتمكن النسب المرتفعة من إخفاء الأرباح التي حققتها المؤسسات السويدية في أثناء ازدهار عام ١٩٧٢-١٩٧٣ عن أعين النقابات العمالية. ورأت النقابات أن هذا القدر الكبير من الأرباح غير مقبول بأي حال لأنه جاء نتيجة لأحد الآثار الجانبية المترتبة على مبدأ توحيد الأجور على توزيع الأجور والأرباح في أثناء فترة الازدهار وبالتحديد، لأن القطاعات الإنتاجية الكبرى أصبحت لديها قدرة أكبر للحصول على العمالة مقابل أجور أرخص وبأسعار أقل من التي كان يمكن أن تسود في السوق لولا تطبيق مبدأ توحيد الأجور؛ وذلك لأن العامل قليل الإنتاجية كان يحصل على نفس الأجر الذي يحصل عليه العامل ذو الإنتاجية والكفاءة الأعلى. ومع أن نموذج "ريهن ميدنير" Rehn – Meidner كان يهدف أساساً إلى تشجيع التحسن في معدلات الإنتاجية القطاعية، فإن هذا الأثر الجانبي للتعديلات التي نتجت عن هذا النموذج تسببت في تقليل تكلفة تشغيل العمالة عالية المهارة حيث تم تقليل معدلات الأجور إلى الحد الأدنى. ولذلك ارتفعت وتزايدت الأرباح التي يحصل عليها أصحاب العمل في الوقت الذي كان فيه العمال لا يتمكنون من الحصول على الأجور التي كان يمكنهم أن يحصلوا عليها لو لم يتم تطبيق مبدأ توحيد الأجور في سوق العمل. هذا في الوقت الذي بدأ فيه أصحاب الأعمال في النظر إلى النظام السائد على أنه متحيز لمصالح العمال، وارتفعت طلبات العمال

إلى ضرورة زيادة درجة الديمقراطية والرقابة وذلك إضافة إلى شعورهم أن الطبيعة التوزيعية الخاصة بالنظام المؤسسي لليبرالية المقيدة هي طبيعة خاطئة ومنحازة بشكل كبير لتحقيق مصالح رجال الأعمال على حساب مصلحة العمال. وبذلك يمكن القول إن القناعات التي تقوم عليها الليبرالية السويدية المقيدة قد تفككت وأصبحت على وشك الانهيار. وقد سعت الدولة أن للوصول إلى حل لتلك المشكلة، ولذلك تقبلت الحل الذي تقدمت به النقابات العمالية: وهو الصناديق العمالية (بمعنى حصول العمال على نصيب من التكوينات الرأسمالية إضافة إلى منحهم حق التصويت فيما يتعلق بقرارات المنشآت التي يعملون بها، وذلك عن طريق إجبار المنشآت على تحويل جزء من الأرباح التي يحصلون عليها إلى أسهم يحصل عليها العمال.)(*)

ويقول "سفين ستينمو Sven Steinmo" إن "طريقة صناديق العمال قد استعملت في بداية الأمر كآلية تهدف إلى تحويل الاقتصاد نحو الاشتراكية، وتحويل القوة الاقتصادية سعياً إلى عدم تركزها في القطاع الخاص."(١) ولكن كانت المشكلة تكمن في الاتجاه نحو الاعتداء على سلامة الملكية الخاصة، وهي المبدأ الأساسي الذي قامت عليه الليبرالية المقيدة في السويد. وقد كان المنطق الأساسي لفكرة صناديق العمال هو "أن يتم فرض ضريبة على الأرباح بنسبة ٢٠% على الشركات.....على أن يتم استخدام إيرادات تلك الضريبة في .....شراء معظم الفوائد الرأسمالية السويدية الكبرى،" وعلى أن يتم أيضاً الإشراف على تلك الأموال من قبل النقابات العمالية بدلاً من الدولة.(٢) وقد كانت خطة ميدنير وهي أساس إنشاء الصناديق، "تهدف إلى إزالة أي فوارق في هياكل توزيع الثروة إضافة إلى

(*) هذه النقطة إضافة من المترجمة لتوضيح الفكرة.

(١) Sven Steinmo, "Social Democracy vs. Socialism: Goal Adaptation in Social Democratic Sweden," Politics and Society 16 (4) Fall (1988), p. 431.

(٢) Steinmo, "Social Democracy," p. 431. See also Swenson, Faire Shares, p. 140.

زيادة نفوذ العمال في الحياة الاقتصادية عن طريق تمكينهم من الحصول على ملكية رأس المال. وفي خلال عدد من السنوات، ستحدث نقلة كبيرة في القوى الاجتماعية المتعلقة بالملكية، حيث ستتحول ملكية رأس المال من الملكية الخاصة إلى الملكية الجماعية بحيث يمكن إدارة رأس المال عن طريق ممثلين من العمال."(١) ونتيجة لذلك فإن الاتجاه إلى صناديق العمال سيؤدي إلى "دعم سياسة توحيد الأجور، إضافة إلى القضاء على تركيز الثروة والسلطة، والتي نتجت عن التمويل الذاتي من خلال إعادة تدوير الأرباح، وزيادة درجة تأثير العمال في الحياة الاقتصادية عن طريق تحقيق الملكية المشتركة لرأس المال."(٢)

وعلى الرغم من تلك المقترحات لم تر النقابات العمالية أن الصناديق تتضمن على أي نوع من الاعتداء على المصالح رجال الأعمال. بل كانت ترى أن الصناديق ما هي إلا امتداد للنظام القائم بالفعل. ومرة أخرى وعلى غرار الأحداث التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية تمت إعادة تفسير وتحليل الأزمة الخاصة بالتكوينات الرأسمالية. ولكن في الحالة السويدية كان التفسير الجديد قائماً على وجهة نظر العمال بدلاً من أصحاب الأعمال. فقد أثارت النقابات العمالية الجدل حول أن النظام المؤسسي لليبرالية المقيدة الحالية ونتيجة لإحدى نقاط الضعف بها، وبغض النظر عن توليده لأرباح مفرطة، كان هو الذي تسبب في هبوط معدلات الاستثمار. ورأت النقابات العمالية أن اللجوء إلى صناديق العمال قد يعمل على حل هذه المشكلة ودعم التكوينات الرأسمالية ولذلك فإنه فيما يتعلق بنقابات العمال لن تشكل صناديق العمال أي تحد رئيسي للأعمال. وذلك لأن نموذج – Rehn ريهن ميدنير Meidner الأصلي، والذي ظهر في أوائل الخمسينيات من القرن الماضي قد فتح الباب أمام تكوين رأس المال بطريقة

---

(١) Helco & Madsen, policy and politics, p.269.

(٢) Quoted in Swenson, Faire Shares, p.176.

جماعية عن طريق الدعم الائتماني، وذلك في الوقت الذي أدى فيه قانون إصلاح المعاشات (ATP) إلى تقوية مبدأ زيادة الاستثمار.(١) والأكثر من ذلك أن فكرة صناديق العمال تلك لم تكن فكرة جديدة؛ فمنذ عام ١٩٦١ أثار المجلس العام للنقابات العمالية الجدل حول الحاجة إلى صناديق ترشيد الأموال المتاحة للنقابات وذلك بهدف تقوية دور النقابات، في توجيه وزيادة حجم الاستثمار.(٢)

وعلى أي حال، فإن ما لم تأخذه تلك النقابات في اعتبارها كان مشكلة أكثر عمومية مرتبطة بالنظام المؤسسي لليبرالية المقيدة: وهي أفضل طريقة لدعم واستقرار القناعات السائدة في أوساط أصحاب الأعمال والعمال على حد سواء فيما يخص تحديد الأوجه المثلى للاستثمار. ومن وجهة نظر رجال الأعمال، فإن الأرباح المحتجزة مهما زادت أو تراكمت فهي تعتبر استثماراً، ولكن من وجهة نظر العمال فإن زيادة حجم الأرباح عن المعدلات التي تم تحديدها سياسياً هي أرباح "مفرطة" ومن المفروض أن تخضع للتحكم من قبل الجهات السياسية وليس لتخصيصات قوى السوق. وقد كان النزاع حول الدور المناسب للدولة أو لقوى السوق فيما يتعلق بالسياسات الاستثمارية هو أساس عدم الاتفاق بين العمال وأصحاب الأعمال حول مشكلة صناديق التمويل. ووفقا للمنطق الخاص بمؤسسات الليبرالية المقيدة، "فإن تحويل المدخرات العامة إلى المؤسسات الاستثمارية لا بد أن يتم من خلال طرق إقراض غير مباشرة مما أدى إلى تقليص الإدارة العامة للاستثمارات التي تقوم بها تلك المنشآت الخاصة."(٣) أو بمعنى آخر، لابد أن يظل حق الإدارة والاستثمار مقصوراً على المستوى الجزئي للصلاحيات الإدارية. ولكن

---

(١) See the 1976 LO report Kollektiv Kapitalbilbildung genom lotagarfonder (Stockholm: Landsoorganisationen, 1967).

(٢) Heclo and Madsen, policy and politics, pp.163-4.

(٣) Jonas Pontusson, The Limits of Social Democracy: Investment Policies in Sweden (Itaca: Cornell University Prtess, 1992), p.103.

أدت التغيرات التشريعية إضافة إلى حركة صناديق العمال إلى إعطاء رجال الأعمال إشارة أن الدولة والعمال قد تجاهلوا هذا المبدأ كلية.(١)

وقد أدى تباطؤ معدلات النمو على مستوى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى ازدياد حرج موقف أصحاب الأعمال في أوائل السبعينيات وكان أحد الآثار غير المتوقعة لهذا التباطؤ هو تناقص المدى الزمني لائتمان الشركات. ونتيجة لانهيار نظام بريتون وودز الذي صاحب ذلك، وإلى زيادة درجة عدم التيقن، تغيرت هياكل إدارة الديون في الشركات وأصبحت غير ثابتة ومحددة لتتواءم مع سرعة التذبذب المالية. ونتيجة لذلك تحول رجال الأعمال من التمويل عن طريق الاقتراض الذي يخضع لتقلبات أسعار الفائدة، إلى التمويل عن طريق إصدار الأسهم.(٢) ويعني هذا التغيير أن المسئولية الرئيسية لتوفير الائتمان لم تعد ملقاة على عاتق الدولة، والتي كانت تحرص على توفير التمويل الرخيص، ولكنها أصبحت مسئولية حملة الأسهم الذين يهتمون في المقام الأول بالوضع المالي للشركات التي يحملون أسهمها في الأجل القصير. ونتيجة لهذا التغيير في المحيط الجديد غير المتيقن فإن فكرة أن صناديق العمال يمكن أن تساعد في تكوين رأس المال ليست سوى فكرة بالية على أحسن الأحوال أو أنها نوع من أنواع التمويه السياسي الذي يهدف إلى تأميم مؤسساتهم على أسوأ الأحوال.

وباختصار، يمكن القول إن الحزب الاشتراكي الديمقراطي قد جاء بصدمة سياسية، مما أدى إلى إثارة غضب وعدم رضا اتحاد أصحاب العمل السويديين SAF، وفي نهاية الأمر أصبح أمام الأحزاب البرجوازية هدف وفكرة كبيرة أدت إلى تجميعها وحشد جهودها. وقد قام "أولوف ليجوجرينن " Olof Lijunggren

---

(١) See Martin, "The Politics of Macroeconomic Policy," p.255.

(٢) On this issue, see John Eatwell, "International Financial Liberation : The impact on World Development," UNDP office of development studies discussion papers series (12) May (1997).

مدير اتحاد أصحاب العمل السويديين بتلخيص وجهة نظر رجال الأعمال حيث قال "إن اقتراح صناديق العمال هو اقتراح وحشي وسيؤدي بنا مباشرة إلى الاشتراكية. وذلك فضلاً عن طرحه بطريقة خاطئة، ويمكنني أن أؤكد أن أصحاب الأعمال سيتخذون جميع الوسائل القانونية لمعارضة إسباغ الصبغة الاشتراكية على الخطة الخاصة بالصناديق."(١) وبذلك خسر الحزب الاشتراكي الديمقراطي الانتخابات لمرتين على التوالي، وهو الشيء غير المستغرب لصالح ائتلاف يمين الوسط.

فشل الدولة البرجوازية

على الرغم من تولي الحكومة البرجوازية الحكم لأول مرة منذ أربعين عاماً في الفترة من ١٩٦٧-١٩٨١، فإنها ومن المثير للدهشة لم تحاول تغيير الأساس الخاص بمؤسسات الليبرالية المقيدة في السويد. وبعيداً عن تنصل تلك الحكومة من صناديق العمال، فإن الحكومة البرجوازية لم تعمل على توفير أي بديل للسياسات الخاصة بالحزب الاشتراكي الديمقراطي. فقد عملت الأحزاب البرجوازية في الواقع على تأميم العديد من الصناعات الرئيسية في خلال فترة الركود الاقتصادي التي سادت في ذلك الوقت وسمحت بنمو العجز الحكومي بشكل كبير واضح. ومع أن حالة الركود الاقتصادي التي سادت في تلك الفترة لعبت بوضوح دوراً جزئياً في الحد من الحرية السياسية المتاحة أمام تلك الحكومة البرجوازية إلا أنه كانت هناك إلى جانب هذا أسباب فكرية كامنة أدت إلى الاختيارات الغريبة للسياسات التي قامت بها الحكومة.

وأحد أهم المعوقات التي واجهتها تلك الحكومة "أنه وعلى امتداد جيلين عمل الحزب الاشتراكي الديمقراطي على ....تحذير العامة من من تخلي الحكومة عن التزاماتها الاشتراكية التي يمكن أن تحدث إذا ما تولت حكومة برجوازية الحكم

---

(١) Olof Ljunggren, July 1, 1983, quoted in Jan-Erik Larsson and Jon-Henri Holmberg, Vandpunkt (Stockholm, Timbro Forlag, 1984, p. 6)

."[1] ونتيجة لهذا الفكر"وجدت الحكومة البرجوازية نفسها تخرج من أزمة لتدخل في أزمة أخرى."[2] ويقول "بير إيدين" Per Edin في هذا السياق إنه ...

لأول مرة منذ أربعين عاماً تتولى حكومة برجوازية الحكم. وقد اجتمع جميع الأفراد المحافظين والسياسيين وأصحاب الأعمال على تساؤل واحد "لماذا لم تتمكن حكومتنا البرجوازية من الحكم وفقا للسياسات البرجوازية؟ ولماذا تتبع السياسات الديمقراطية الاشتراكية وجاءت الإجابة على لسان "أولستن" Ullsten رئيس الوزراء الليبرالي الذي صرح أنهم سجناء للنقابات العمالية"[3]

وقد كانت وجهة نظر "أولستن" صحيحة، ولكن ليس بأوضح المعاني. وفي واقع الأمر أن المهم هو أن الحكومات البرجوازية من عام ١٩٧٦ وحتى ١٩٨٢ كانت سجينة لأفكار النقابات العمالية.

هناك عديد من الأسباب التي تفسر تقبل الحكومة البرجوازية للأفكار الحاكمة لليبرالية المقيدة وعدم لجوئها إلى تحطيمها. أولا: لأنه على الرغم من قدرة النقابات العمالية غير المشكوك فيها على إثارة الإضراب العام، فإن الحكومة البرجوازية لم تعر الاهتمام الكافي لتلك التهديدات التي يمكن أن تحدث في الصناعة. وكما سنرى لاحقاً أن اتحاد أصحاب العمل السويديين SAF لم يكن يخشى الإضرابات التي كان يمكن أن تتسبب فيها النقابات العمالية، بل على العكس فإنه كان يرغب في حدوث تلك المواجهات. ولذلك فإن المخاوف المتعلقة بحدوث الإضرابات لم تكن عائقاً لأي قرارات للحكومة البرجوازية، لأنها لم تكن تستطيع أن تتحكم بها في بادئ الأمر. ثانيا: لم يكن من الممكن القيام بأي نوع من المحاولات لتغيير أي من الأفكار الخاصة بالنقابات العمالية في ظل حالة الركود والتباطؤ الاقتصادي، وهو الشيء الذي أثار مخاوف النقابات العمالية نفسها من أن تؤدي الإضرابات والاعتصامات

---

(١) Heclo and Madsen, policy and politics, p.61.

(٢) المصدر السابق، ص ٦٦.

(٣) Per Olof Edin, Interview with thw author,Stockholm, June 6, 1997.

إلى تناقص فرص العمل المتاحة بالكاد نتيجة لظروف التباطؤ في النمو الاقتصادي. ثالثاً: وربما الأكثر أهمية، أنه في خلال الحملة الانتخابية لم تكن لدى أي من الأحزاب البرجوازية أي رغبة للخروج عن السياق السياسي الخاص بالحزب الاشتراكي الديمقراطي، وقد ظهر ذلك في الحملات الانتخابية التي قامت بها الأحزاب قبل النجاح الانتخابات وتشكيل الحكومة.

ولعل الكيفية التي فكرت بها الأحزاب البرجوازية في السياسة الضريبية هي خير تصوير لهذا المسار الفكري غير المستقل. ففي انتخابات عام ١٩٨١، أثار الحزب المحافظ Moderate Samalins Partiet الجدل حول فكرة أن "زيادة الأعباء الضريبية تؤدي إلى تزايد العمليات الخفية مما يؤدي إلى تقليل الروح الاجتماعية والشعور بالوحدة التي يتطلبها أي مجتمع."[١] ولذلك "فإن تخفيف الأعباء الضريبية يظل هو الحل الأمثل ووسيلة دفاع عن دولة الرفاهة"[٢] وقد قام المحافظون أيضاً بحملة طوال السبعينيات وأوائل الثمانينيات ركزوا فيها على حقيقة أن زيادة معدلات الضرائب على الأفراد تؤدي إلى الإضرار بمعدلات النمو، وذلك ليس للاعتبارات الخاصة بها أو نتيجة لـ "منحنى لافر"، ولكن لأنه في الوقت الذي كانت فيه المعدلات المرتفعة من الضرائب مناسبة لرجال الأعمال كانت تلك الضرائب تمثل عبئاً لا يمكن تحمله بالنسبة للعمال الذين يحصلون على أجور متدنية. وبذلك أصبح النظام الضريبي السائد أحد الأسباب الرئيسية المؤدية إلى الفقر. وعلى أي حال، فإن الأحزاب المحافظة قد تعرضت للهزيمة نتيجة لتلك الأفكار. وعلى سبيل المثال، حاولت الأحزاب المحافظة في عام ١٩٨٥ أن تتحدى الأفكار السائدة في ذلك الوقت لتتبنى أفكاراً جديدة تابعة للفكر الليبرالي الجديد

---

(١) Daniel Tarschys, "Public Policy Innovation in a Zero-Growth Economy: a Scandinivian Perspective," Internationa Social Science Journal, (31) 4 (1987). P. 699.

(٢) المصدر السابق، ص ٦٩٩. see also Erik Asard and W. Lance Bennett, "Regulating the marketplace of ideas: political rhetoric in Swedish and American National Elections," Political Studies 43 (4) December (1995).

وعرضت أجندة سياسية معارضة لأفكار "تاتشر" الخاصة بدولة الرفاهة. وركزوا على "تغيير النظام" وذلك لاستبدال النظام الاشتراكي الديمقراطي القائم بنظام آخر يهدف إلى العمل وفقاً للقوى الخاصة بالسوق. وقد تضمن النظام البديل الذي تحدثت عنه الأحزاب المحافظة على "الحد من الأعباء الضريبية، وفتح القطاع العام على المنافسة، إضافة إلى خصخصة المؤسسات التي تمتلكها الدولة."[1] ولكن أدى هذا النوع من التحدي الفكري الذي تبناه المحافظون كمناورة انتخابية إلى خسارتهم لكثير من الأصوات الانتخابية التي أيدتهم في عام ١٩٨٢ ولم تصوت إلى جانبهم في عام ١٩٨٥.

وباختصار، يمكن القول إن الطريقة الوحيدة التي كان سيتمكن بها المحافظون من مساندة التغييرات الضريبية كانت تكمن في العمل على تحقيق ذلك الهدف، ولكن في إطار الأفكار الخاصة بنظام الليبرالية المقيدة، ولذلك فإن تلك التحركات أدت إلى تقوية الأفكار الخاصة بالليبرالية المقيدة بدلاً من إضعافها ونظراً لهذه العوامل الثلاثة فإن الدولة لم تعجز ببساطة بسبب قدرة النقابات على إقامة العراقيل والحواجز. فإذا ما عدنا للحديث عن الأوضاع التي سادت في العشرينيات وقبل أن تكون الأفكار الخاصة بمدرسة ستوكهولم متاحة للحزب الاشتراكي الديمقراطي، سنجد أن الأحزاب البرجوازية لم تستطع أن تنفذ السياسات البرجوازية بدقة، لأنهم افتقدوا وجود مجموعة بديلة من الأفكار التي كان يمكنهم استخدامها في الحكم عندما يصلون إليه فعلاً.

و نتيجة لفشل الأحزاب البرجوازية في اتباع السياسات البرجوازية، أدرك رجال الأعمال حقيقة أنه في إمكانهم تحدي النظام المؤسسي القائم وخاصة الأفكار التي قام عليها وذلك للعمل على إرساء نظام جديد. وقد فسر رجال الأعمال الهجمات التشريعية التي قام بها العمال إلى جانب فشل الحكومة البرجوازية في الفترة من ١٩٧٦-١٩٨٢، واعتبرها نقطة لا عودة وبدأوا في نشر أفكار جديدة

---

(١) Martin, "Wage Bargaining and Swedish politics," pp.94-5.

هدفت إلى مهاجمة نظام الليبرالية المقيدة في السويد بشكل مباشر. ولا يمكن أن نفهم التغيرات المؤسسية والتحولات السياسية التي حدثت في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات إلا عن طريق فهم عملية تسييس الأعمال والأفكار السياسية الجديدة التي تبنتها.

وقد كانت التحركات المنسقة والجماعية التي قام بها اتحاد أصحاب العمل السويديين هي الأساس الذي اعتمد عليه رجال الأعمال في مهاجمة المؤسسات والليبرالية المقيدة. وعلى الرغم من أن اتحاد أصحاب العمل السويديين ظل طوال فترة الخمسينيات والستينيات على الحياد السياسي، فإن التعديات التي قامت بها الدولة والعمال أدت إلى تحول الهيكل الخاص بهذا المجلس على يد مجموعة جديدة من القادة في اتحاد أصحاب العمل - من أمثال Sture Eskillsson و Olof Ljunggren و Curt Nicolin، وUlf Laurin - والذين عملوا على إعادة إحياء هياكل الاتحاد ومعارضة الأرضية الأيديولوجية والتي كانت جميعها ذات يوم ملكاً للنقابات العمالية ولنموذج ريهن ميدنير Rehn-Meidner. ويمكن القول وباختصار إن اتحاد أصحاب العمل السويديين قد عمل على التسويق للأفكار الرأسمالية.(١)

تعزيز القوة: إعادة تعبئة رجال الأعمال السويديين

هيكل وموارد الأعمال في السويد

تركزت تحركات رجال الأعمال السويديين في أواخر السبعينيات في العمل على تغيير الهيكل التنظيمي الخاص باتحاد أصحاب العمل السويديين. ففي الوقت الذي ازدادت فيه أعداد المنظمات صغيرة الحجم التي انضمت لهذا المجلس في خلال الثمانينيات، ازدادت أيضاً نسبة المؤسسات التي تعمل على توظيف أكثر من ٥٠٠ ألف فرد، مما يعكس الاتجاه العام في الصناعة نحو مزيد من التركيز.(٢)

---

(١) Heclo and Madsen, policy and politics, p.126.

(٢) For figures , see Victor A. Pestoff, "The Politics of Private Business, Cooperative and public Enterprise in a corporate Democracy – The Case of Sweden"

وكان المرجع السياسي لهذا النوع من التركيز يكمن في حق التصويت داخل المجلس، وبالتالي التصويت السياسي بوجه عام والذي ارتبط بشكل مباشر بأعداد العاملين وبإجمالي الأجور المدفوعة بوجه عام. وبذلك يتركز القرار في أيدي عدد محدود من المؤسسات كبيرة الحجم. وفضلاً عن ذلك، أن الهياكل التنظيمية لاتحاد أصحاب العمل السويديين تمنع حدوث أي تحركات مستقلة من المنشآت الأعضاء في المجلس، سواء في مجال الاتفاقيات الجماعية للأجور، أو فيما يختص بسياسات الإضراب أو الإغلاق، وكان المجلس يفرض غرامات مالية كبيرة وتعجيزية على أي مؤسسة تخالف تلك الشروط. وقد أدت تلك الأوضاع إلى تحقيق هذا المجلس لأهدافه المالية بدقة.

كانت الموارد المالية لاتحاد أصحاب العمل السويديين SAF تفوق إجمالي الموارد المالية المتاحة للأحزاب السياسية السويدية مجتمعة في السويد، فقد تضاعفت الموارد المتاحة للاتحاد في الفترة من أواخر السبعينيات وحتى عام ١٩٧٨. وأصبحت اشتراكات الاتحاد بداية من عام ١٩٧٨ تزداد كل سنتين، ففي عام ١٩٨٧، وصل الدخل الإجمالي للاتحاد إلى ٩٨٦ مليون كورونا.[(١)] وقد تضمنت ميزانية الاتحاد مصدرين أساسيين للتمويل، أموال التأمينات التي بلغت نحو ٥،٤٠٠ مليون كورونا في عام ١٩٨٧، والتي عملت كاحتياطي لأي صراع في المجال الصناعي، وأموال الضمان والتي وصلت إلى ٤،٢٥٨ مليون، والتي عملت كاحتياطي لأي نوع من أنواع عدم الاستقرار والصراع طويل الأجل.[(٢)] وقد استطاع رجال الأعمال السويديين نتيجة لتلك الموازنة الضخمة أن يوظفوا حوالي ١,٥ مليار دولار وفقاً للأسعار التي سادت في الأسواق في تلك الفترة، للتأثير على مجرى ومثار الأحداث.

Unpublished manuscript, university of Stockholm, Department of business administration (1991), pp. 25-7.

(١) المصدر السابق، ص ٧١. بلغت رسوم اتحاد أصحاب العمل السويديين إلى ١٥٥ مليون دولار أمريكي وفقا لأسعار عام ١٩٨٧.

(٢) المصدر السابق.

وقد أدى هذا الحجم الكبير من الموارد المتاحة للاتحاد إلى تصغير حجم أي منظمة أعمال أخرى مقارنة بهذا الاتحاد وذلك على المستوى العالمي.

وورد في البحث الذي أجراه "فيكتور بيستوف Victor A. Pestoff" أن اتحاد أصحاب العمل السويديين قد قام بتوظيف موارده المالية في ثلاث نواح هي: أتعاب فض النزاعات، والإدارة، والدعاية والإعلان.[١] ومنذ أواخر السبعينيات ازداد حجم إنفاق الاتحاد على الدعاية والإعلان بشكل كبير حيث ارتفع من ١٥% إلى ٢٥% من إجمالي حجم إنفاق المجلس، واستقر على هذا المستوى في العقد التالي.[٢] وقد أدى ذلك النمط إلى تحويل دور المجلس من التركيز على المساومات الجماعية إلى التأثير على الحياة السياسية وعلى موضوع صناديق تمويل العمال بشكل خاص.[٣] ووفقاً للتقديرات التي قام بها بيستوف "فإن اتحاد أصحاب العمل السويديين قد قام بإنفاق مبلغ يتراوح بين ٥٥ و٦٠ مليون كورونا على حملة الدعاية الخاصة بموضوع صناديق تمويل لعمال فقط في عام ١٩٨٢. وذلك مقارنة بحجم الإنفاق الكلي في حملة الانتخابات التي قامت فيها الأحزاب السياسية الخمسة الكبرى في السويد بإنفاق إجمالي ٦٩ مليون كورونا. وبحلول عام ١٩٨٨، ارتفع حجم إنفاق الاتحاد ليبلغ نحو ٢٠٠ مليون كورونا.[٤] وقد أدى هذا الهيكل التنظيمي فضلاً عن هذا الحجم الكبير من التمويل الموضوع تحت تصرفه إلى تحول هذا الاتحاد ليصبح أحد المصادر الرئيسية لتحول الليبرالية المقيدة في السويد.

---

(١) لم يقم اتحاد أصحاب العمل السويديين بتفصيل البند الخاص بالدعاية والإعلان في الحسابات الخاصة به، حيث وضعه تحت بند أكثر شموليه وهو "مصاريف إدارية أخرى" ويتسع هذا البند ليشمل العديد من النشطة الأخرى التي لم يتم تحديدها بشكل واضح في الحسابات مثل الأنشطة السياسية ومنها الحملات الدعائية وحملات حشد الرأي العام... وما إلى ذلك. انظر، Pestoff, "The Politics of Private Business," p.75.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.، ص ٧٦.

(٤) Pestoff, "Towards a New Swedish Model," p.163.

ولبلوغ هذا الهدف قام رجال الأعمال السويديون بنفس العمل الذي قام به نظراؤهم الأمريكيون، حيث عملوا على توظيف استراتيجية ترتكز على فرعين أساسيين للانسحاب المؤسسي والنضال الأيديولوجي، حيث هدف رجال الأعمال إلى إضعاف مؤسسات الحوكمة الاقتصادية. ولكن كما ذكرنا بالتفصيل في الفصل الأول من هذا الكتاب أن العمل على التخلص من نظام مؤسسي قائم ينطوي تحديد نقاط ضعفه التي تسبب عدم استقراره وليس التركيز على وصف النظام الجديد المستهدف تطبيقة وقام رجال الأعمال بوضع مؤسسات جديدة مع تتويج هذه الاستراتيجية الخاصة بعدم التعاون بحملة فكرية متواصلة تهدف إلى إسقاط الشرعية عن مؤسسات الليبرالية السويدية المقيدة وتفكيكها. وعلى أي حال، فإن اتحاد أصحاب العمل السويديين قد احتاج لبعض الوقت ليدرك حقيقة أنه لكي ينجح في هزيمة النقابات العمالية، ليس في أعدادها، ولكن عليه أن يهزمها في أفكارها. وبهذا، بدأت جهود اتحاد أصحاب العمل في خلع الليبرالية السويدية بطريقة تقليدية إلى حد ما.

استخدام القوة: الإغلاق الجماعي إجراءات أخرى خاصة بسوق العمل

رداً على الموافقة على إصدار قانون التقرير المشترك لعام ١٩٧٦،أعلن اتحاد أصحاب العمل السويديين نهاية العمل باتفاقيات "سالتسجوبادن" Saltsjobaden. وبعد ذلك بمدة قصيرة، في عام ١٩٧٧، خطط الاتحاد لأن يوقف حوالي ٢٢٠ ألف من العاملين ذوي المرتبات لمدة أسبوعين، ولكن تم إجهاض هذا النزاع الرئيسي على مستوى سوق العمل في اللحظة الأخيرة.(١) وقد جاءت مقاومة تلك الإيقافات من مصدرين رئيسيين، الأول: أن الإصلاحات التنظيمية لاتحاد أصحاب العمل حول حق التصويت واستقلال إجراءات المنشآت الأعضاء تكن قد اكتملت بعد في وقت حركة الإقفال لعام ١٩٧٧. ونتيجة لذلك، قام عديد من المنشآت وبخاصة المنشآت صغيرة الحجم بالتنصل من مسئوليتها وعدم دفع أي غرامات. ثانياً: أنه في عام

---

(١) المصدر السابق.، ص ١٥٧.

١٩٧٧، وصل الاقتصاد لأدنى معدلات النمو وفي ظل سيادة الظروف الخاصة بعدم التيقن لم يكن كثير من المنشآت على استعداد للدخول في مواجهة ممتدة مع العمال، وخصوصاً أنه كان هناك عديد من المنشآت الكبرى التي اعتمدت على الدعم المقدم من قبل الدولة في تلك الفترة. وقام الحزب الاشتراكي الديمقراطي الحاكم في ذلك الوقت بتقديم معونات مالية للشركات التي وافقت على الاستمرار في الإنتاج وتوفير السلع.(١) وذلك لأن حالة الإغلاق الجماعية تلك أدت إلى التوقف عن إنتاج السلع مما أدى إلى تعريض الدعم للخطر، وهو ما أدى إلى إحجام عديد من المنشآت الكبرى عن الدخول في تلك المخاطرة. ونتيجة لتلك الأوضاع يبدو أن السياسات التي اتبعها اتحاد أصحاب العمل السويديين كانت غير منطقية حتى بالنسبة لعديد من المنشآت الأعضاء في الاتحاد، ونتيجة لذلك الفشل قال "كرت نيكولين" Curt Nicolin رئيس الاتحاد إن "الآليات الحالية للمساومات الجماعية كان لابد أن تتحطم قبل أن تستخدم في إغراق السفينة."(٢)

وقد بدأت حالة الغرق في عام ١٩٨٠، عندما قام اتحاد أصحاب العمل السويديين برفض نموذج EFO الاقتصادي. وكان هذا النموذج يستخدم في المساومات حول الأجور منذ أن استطاع أن يتنبأ بقدرة الاقتصاد على امتصاص أي زيادات في معدلات الأجور اعتماداً على المعدلات الاستثمارية المتوقعة، ووفقاً لقدرة الاقتصاد على المنافسة وقد أثار اتحاد أصحاب العمال SAF الحجج بأنه نظراً لعدم رغبة الشركات في تمويل الاستثمارات عن طريق القروض كما كانت تفعل قبل ذلك، فقد أصبح نموذج EFO غير ذي جدوى ولا حاجة إليه.(٣) ويمكن

---

(١) Joacchim Israel, "Swedish Socialism and Big Business," Acta Sociologica, 21 (4) (1978), p. 351.

وصلت تلك الإعانات المالية إلى ٢٠% من قيمة السلع التي يتم إنتاجها.

(٢) Pestoff, " Towards a New Swedish Model ," p.157.

(٣) تم تصميم هذا النموذج عام ١٩٦٨ من قبل ثلاثة اقتصاديين ممثلين اتحاد أصحاب العمل السويديين والنقابات العمالية والاتحاد الخاص بأصحاب الياقات البيضاء.

أن نفسر هذا التحرك على أنه جزء من التحركات الكبرى التي حدثت على مستوى الأعمال بشكل عام في فترة ما بعد التخلي عن نظام بريتون وودز لأسعار الصرف، فإنه يجب التركيز على أن التخلي عن تلك الطريقة للتمويل قد أدى فعلاً إلى تدمير المنطق الخاص بصناديق تمويل العمال وفقاً للطريقة التي قدمتها بها نقابات العمال والحزب الاشتراكي الديمقراطي وبنفس القدر، فإن الانسحاب من الاتفاقات القائمة على أساس نموذج EFO والأجر الموحد ومنطق رين ميدنر والإطار المؤسسي للقوى العمالية سيصبح أيضاً عديم الجدوى، وستتجاهلها قوى السوق المحايدة ظاهرياً.(١)

وقد نجح الاتحاد عام ١٩٨٠ في تفعيل حالة الإغلاق الجماعية التي فشل في تحقيقها عام ١٩٧٧ رداً على ما بدا كإضراب. ونجح الاتحاد في إيقاف ما يقرب من ٣ مليون عامل عن العمل باسم اتحاد أرباب العمل على الرغم من المعارضة الشديدة التي تعرض لها حتى من الأعضاء أنفسهم. ووصف نيكولين المدير بالاتحاد قائلاً إنه "استثمار من أجل المستقبل."(٢) وعلى الرغم من أن الدخول في ذلك الصراع كان شديد التكلفة بالنسبة للاتحاد في الأجل القصير، فإنه أمده بقوة كبيرة فيما يتعلق بالتأثير على مجريات الأحداث في الأجل الطويل. وقد علق "بير أولوف إيدين" Per Olof Edin على الاستراتيجيات الخاصة بالاتحاد قائلاً "خسر الاتحاد في تحقيق حالة الإغلاق الجماعي وأدرك أنه لا يمكنه هزيمة النقابات العمالية، ولكنه أدرك أن الشيء الصحيح الذي يجب عليه اتباعه ليس العمل على

---

(١) On these points see, Pontusson, "The limits of social Democracy"; Martrin, "Wage Bargaining".

(٢) Quoted in Victor A. Pestoff, "The Demise of concerted practices and the negotiated economy in Sweden," in Tiziano Treu, ed., participation in public policy making: The Role of trade unions and employers association (New York: Walter de Gruyter, 1992), p.238. The strike itself was provoked by the SAF, which took the line that "any increase in wages presupposed public sector cutbacks." Pontusson, The limits of Social Democracy, p.110.

تقوية مواقفه الخاصة بل العمل على إضعاف النقابات العمالية."(١) ويعني العمل على إضعاف النقابات العمالية إضعاف الأجزاء المكونه لها. وكانت الضربة التالية هي إفشال المساومات الجماعية، والتي تمت بخروج اتحاد عمال التعدين من الاتفاقات المركزية للنقابات العمالية لعام ١٩٨٣. وقد رأى عديد من الدارسين الذين قاموا بتحليل هذا الخروج عن الاتحاد أن هذا الفشل قد حدث نتيجة لتناقص معدلات الأجور وأنه كان ردا مبررا.(٢) وعلى أي حال، فإن ذلك الخروج كان مناسباً جداً لتقوية المواقف الاستراتيجية السياسية الخاصة باتحاد أصحاب العمل السويديين على مدار الثمانينيات.(٣)

وفي عام ١٩٨٣، وقبل بداية المفاوضات السنوية بين اتحاد أصحاب العمل السويديين والنقابات العمالية، أعلن اتحاد أصحاب العمل رفضه للقيام بأي مفاوضات مركزية وكان الهدف النهائي هو الحصول على موافقات الشركات على نطاق واسع.(٤) ويبدو أن خروج عمال التعدين عن اتحاد النقابات كان نتيجة لدفع بعض الأموال بطريقة جانبية كنوع من أنواع الوصول للاتفاق مع اتحاد المهندسين أصحاب الأعمال علاوة على العروض التي تقدم بها اتحاد أصحاب العمل والنقابات العمالية في عرضها المبدئي في المفاوضات المركزية. وقد كان الرئيس الجديد لاتحاد عمال التعدين في وقت من المفاوضات هو "ليف بلوبرج" Lief Bloberg، والذي كان حديث العهد بالقيادة ولم يكن لديه دعم يسانده في اتحاد

---

(١) Per Olof Edin, Interview with the author, Stockholm, June 6, 1997.

(٢) Fro discussion of the 1983 metalworkers defection as due to wage drift, see Andrew Martin, "Trade Unions in Sweden," in Peter Gouervitch, ed., Unions and Economic crisis: Britain, West Germany, and Sweden (London: Allen & Unwin, 1984); Swenson, Fair Shares, pp.171-227; Jonas Pontusson and Peter Swenson, "Labor Markets, Production Strategies, and wage bargaining institutions: The Swedish employer offensive in comparative perspective," comparative political studies (29) 2 (1996).

(٣) See Stephens, "Is Swedish Corporatism Dead," passim.

(٤) Pestoff, "Joint Regulation," p.327.

منقسم ومفكك داخلياً، ونتيجة لذلك لم يكن يمكن أن يرفض العرض الذي تقدم به رجال الأعمال.(١) وبذلك يمكن القول إن اتحاد أصحاب العمل السويديين قد استطاع أن ينفذ خططه عن طريق تطبيق استراتيجية مبدأ فرق تسد. ولكن وعلى أي حال، فإن تلك المنظمات لم تكن قد وصلت إلى الدرجة الكافية من الضعف التي تفقدها شرعيتها. ولكي يتمكن الاتحاد من ذلك كان عليه أن يتحدى مباشرة تلك الأفكار التي قام عليها النظام بأكمله. ولكن وعند تلك النقطة لم يتمكن الاتحاد إلا من اتباع الطرق التقليدية.

استخدام القوة: موضوع صناديق تمويل العمال

احتلت فكرة تحدي الأفكار التي قام عليها النظام القديم الدرجة الثانية في المواجهات التي حدثت في سوق العمل. ومن بين الجهود المبدئية الخاصة بذلك الموضوع برز حادثان، الأول، كان مباشرة بعد الأحداث التي وقعت عام ١٩٧٧، وإعلان اتحاد أصحاب العمل السويديين نهاية اتفاقيات "سالتسجوبادين" Saltsjobaden وقام الاتحاد علناً بتوزيع جدول الأعمال الخاص بمؤتمر سنوي جديد في نفس السنة. وكان من الواضح أن الرغبة في عقد مؤتمر سنوي كان

---

(١) See Pontusson, The limits of social democracy, pp.171-2.

كان اتحاد أصحاب العمل السويديين يحاول إدخال اتحاد المهندسين في حالة من الانشقاق منذ عام ١٩٧٧ ولذلك فإن هذا الانشقاق كان له أساس سياسي.

See Martin, "The politics of macroeconomic policy," pp. 255-6; Stephens, "Is Swedish corporatism dead," p.5; interview by the author with LO chief economist Edin, Stockholm, June 6, 1997.

بحلول عام ١٩٩١ كان رد فعل Bloomberg بالنسبة لاتحاد أصحاب العمل السويديين قد اختلف: "أعضاء اتحاد أصحاب العمل السويديين المسئولين عن "النموذج السويدي" تم استبدالهم بمتحدثين عن السوق.......فقد أصبح الاتحاد معنياً بالعمل على تشكيل الآراء السياسية بدلاً من مسئوليته عن تشكيل الأجور....... والليبراليون الجدد، والذين يتخذون من المملكة المتحدة والولايات المتحدة قدوة.....لا يعيرون أي اهتمام للفروق في معدلات الأجور وفي حده عدم المساواة وبطريقة كارثية."

Bloomberg, quoted in Pestoff, "Toward a New Swedish Model," pp.157-8.

مبعثها دعاوى الشركات الصغيرة الأعضاء في الاتحاد، والتي ملخصها أن الاتحاد لم يكن يعير مصالحها الاهتمام الكافي. وعلى أي حال، فإنه نظرا لأن حق التصويت داخل اتحاد أصحاب العمل كان يقوم على حجم الرسوم الي تدفعها كل منشأة وفقاً لما تمليه مبالغ الأجور الخاصة بكل منشأة على حدة، لذلك يمكن القول إن هذا المؤتمر نفسه لم يكن يتمتع بالدرجة الكافية من الديمقراطية. ولكن الديمقراطية لم تكن أحد الأهداف التي ركز عليها الاتحاد. فقد كان الهدف الأساسي بالنسبة له هو العمل على الترويج الإعلامي وتركيز الاهتمام العام بالأفكار الداعمة لتطبيق سياسات السوق. وقد استطاع الاتحاد عن طريق مؤتمره السنوي أن يحصل على تلك التغطية الإعلامية مرة كل سنة منذ بداية إنشائه وهو ما ساعده في تحقيق الهدف سالف الذكر.

وبعد مرور ست سنوات على تلك الأحداث في عام ١٩٨٣، قام اتحاد أصحاب العمل السويديين بحشد حوالي ١٠٠ ألف من أصحاب الأعمال من جميع أنحاء السويد في ستوكهولم بهدف معارضة فكرة تمويل صناديق العمال. وعلى الرغم من أنه تم تصوير تلك التحركات على أنها موجة معارضة شديدة العنف، فإن الدولة كانت واقعة تحت سيطرة مجموعة مؤقتة جديدة شديدة التنسيق تختفي تحت اسم "لجنة الرابع من أكتوبر". ووفقاً لمركز "تيمبور" Timbor، وهو بيت النشر الخاص باتحاد أصحاب العمل السويديين أنه "لا يمكن التوصل تجميع ١٠٠ ألف شخص بدون وجود قدر كاف من التخطيط والتنظيم والعمل الجيد. ولا بد من تحديد المسئولية."(١) وأوضح التقرير أن تلك اللجنة تكونت من ٢٤ فرداً منهم بعض كبار الصناعين مثل مستر ماتس كارلجين Maths Carlgen من شركة مودو Modo، ومستر جوستا بايستدت Gosta Bystdet من شركة إلكترولوكس Electrolux، ومستر أولف لورين Ulf Lawrin من شركة PLM، إلى جانب

---

(١) Larsson and Holmberg، Vandpunkt, p.26.

بعض المسئولين عن مؤسسات متوسطة وصغيرة الحجم.[1] وقد تضمنت تلك الاستراتيجية على أمثلة أخرى متعلقة "بتوفير المعلومات للعامة" حول حسابات المكسب والخسارة المرتبطة بصناديق تمويل العمال وذلك إلى جاب حملة إعلانية أخرى مناهضة للإسراف في الإنفاق العام، والتي أطلق عليها "أعط نفسك فرصة" و"التضخم". ويمكن القول بأن تلك الحملات السياسية المخصصة، وكذلك مهاجمة مؤسسات المساومة الجماعية طوال أواخر السبعينيات والثمانينيات قد لعبت دوراً جعل من الصناديق عندما صدر القانون الخاص بها في عام ١٩٨٣، تعتبر مجرد شكل تجميلي على أحسن الفروض. وعلى أية حال وعلى الرغم من نجاح الاتحاد في هزيمة عرض صناديق تمويل العمال، فإن الاتحاد كان فقط في مرحلة البداية فيما يتعلق بتفعيل المحتوى الفكري للأجندة الخاصة به بعد المواجهات التي وقعت في عام ١٩٨٣، وقد استعان الاتحاد بعديد من المنظمات الفكرية التي ساندته في خلال رحلتة في تحدي أفكار النظام القائم كما استعان أيضاً بعدد من المنشآت الفكرية التي عملت على النموذج الأمريكي، وقد حصلت تلك المؤسسات على صناديقها من الاتحاد أو من الأعضاء المنتمين له بصفة مباشرة على غرار ما حدث في الحالة الأمريكية.

تحدي الليبرالية المقيدة

الأعمال ومدرسة ستوكهولم الجديدة

قام أعضاء اتحاد أصحاب العمل السويديين في خلال الثلاثينيات والأربعينيات بعقد اجتماعات منتظمة انتهت إلى إنشاء ما عرف "بنادي المديرين". وقد قام هذا النادي بممارسة استراتيجية مزدوجة. فمن ناحية ونتيجة للتخلي عن اتفاقيات سالتسجوبادين والخوف من سيطرة الحزب الاشتراكي الديمقراطي على الأهداف السياسية المستقبلية، قرر أعضاء النادي أن رجال الأعمال لا بد ألا يكون

---

(١) المصدر السابق.

لديهم أي أنشطة سياسية وقاموا بالتعاون مع الحزب الاشتراكي الديمقراطي طوال فترة ما بعد الحرب. وعلى أية حال، وكما لاحظنا في الفصل الرابع، فإن مخاوف أعضاء هذا النادي قد تزايدت من إمكانية توجه الدولة نحو عودة التخطيط وتطبيق سياسات زيادة حجم الإنفاق الحكومي في أثناء الركود إضافة إلى الاستراتيجيات الاقتصادية البديلة التي كان يمكن أن يتبعها الحزب في انتخابات عام ١٩٨٤.

وقام اتحاد أصحاب العمل السويديين بالتعاون مع منظمات الأعمال الخاصة الأخرى مثل اتحاد البنوك السويدية بإنشاء اللجنة المشتركة للتجارة والصناعة الخاصة Joint Committee for Private Commerce and Industry (NASO)، كما قام أيضاً بإنشاء منظمة المنشآت السويدية الحرة Swedish Free Enterprise Foundation (NAFO) في عام ١٩٤٧، وذلك لمواجهة خطر تحول الدولة إلى تطبيق سياسات زيادة حجم الإنفاق الحكومي في أثناء الركود. وبعد هزيمة العروض الخاصة بالتأميم والتخطيط في انتخابات عام ١٩٤٨، عادت تلك المؤسسات للحياد السياسي، واكتفت فقط بمراقبة سلبية لحالة التنمية بدلاً من العمل والممارسات النشطة. ولكن لا يمكن إغفال أن تلك المؤسسات في أوائل السبعينيات استطاعت أن تساند اتحاد أصحاب العمل السويديين، كما عملت على توفير الوسائل المؤسسية التي عن طريقها استطاعت أن تهاجم الليبرالية المقيدة.

وقد استخدم الاتحاد تلك المنظمات في أهدافه المتعلقة بالدعاية والإعلان وعلى عديد من المستويات طوال فترة الثمانينيات. وكانت الوسيلة الأكثر بروزا وفاعلية فيما يتعلق بوسائل الدعاية والإعلان تكمن في عمل حملات تعليمية وتوعية للعامة حول الدور الخاص بلجنة الرابع من أكتوبر والتي تحدثنا عنها فيما سبق. ولكن ومن المثير للدهشة أن أكثر المنظمات نفوذاً بالاتحاد كانت المنظمات الفكرية الرسمية ومنافذ النشر. ومن بينها مؤسستان كانتا تحصلان على التمويل مباشرة من اللجنة المشتركة للتجارة والصناعة الخاصة NASO ومن منظمة المؤسسات السويدية الحرة NAFO: وهاتان المؤسستان هما مركز الأعمال والدراسات

السياسية Centre for Business and Policy Studies(SNS) ومؤسسة تيمبرو. ولا يمكن أن نبالغ في الدور الذي قامت به كل من تلك المؤسستين في فهم أهمية تحول الليبرالية المقيدة في السويد. ولكن وعلى أية حال، فإن الشيء الذي أكسب الآراء والأفكار الخاصة بمركز الأعمال والدراسات السياسية قوتها هو التحول الفكري الذي عمل الاقتصاديون الأكاديميون السويديون على تبنيه والترويج له في سوق الأفكار، وهذا ما حدث بالضبط في الولايات المتحدة الأمريكية.

و كان "أسار ليندبيك" Assar Lindbeck هو أحد أهم الشخصيات التي أثرت على الاقتصاد السويدي في أوائل الثمانينيات. وعلى الرغم من أن ليندبيك كان قد استقال من الحزب الاشتراكي الديمقرطي على إثر تمرير قانون صناديق تمويل العمال، فإنه كان يميل للأفكار الكينزية في كتاباته وفي آرائه التي كان يعلنها على العامة وعلى أية حال،.[١] فإنه مع بداية الثمانينيات بدأت، وعلى أي حال، تحولت كتابات ليندبيك لتتضمن الأفكار الأساسية للمدرسة النقدية والتوقعات الرشيدة على الرغم من أن تلك الأفكار في ذلك الوقت كان ينظر إليها على أنها أفكار مساندة لرجال الأعمال ومضادة للجماعية وتؤدي إلى الدخول في حالة من حالات الصراع السياسي. ويقول "إيدين" Edin حول التغيرات التي حدثت على صعيد الفكر الاقتصادي في السويد في تلك الفترة، أنه "كان هناك ضغط جبار على جميع الاقتصاديين السويديين في تلك الفترة. فإذا ما عدنا إلى أواسط السبعينيات، سنجد أن معظم الاقتصاديين السويديين كانوا تابعين للفكر الكينزي، وكان ليندبيك أول اقتصادي يبتعد عن هذا الفكر، وقد كان شديد السيطرة، ولكنه لم يستمر في الطريق إلى النهاية. وذلك على عكس ما قام به الاقتصاديون الشباب الذين ساروا في

---

(١) See, for example, Assar Lindbeck, inflation: Global, international and National aspects (Leuven: Uinversitaire Pers Leuven, 1980). However, see also idem., The political economy of the new left: an outsider's view (New York: New York University Press, 1977).

الطريق حتى وصلوا إلى النهاية."[١] وبمجرد تحول ليندبيك عن الفكر الكينزي تحول النظام برمته ليتحول إلى الفكر الاقتصادي التقليدي الجديد.[٢]

وإذا ما وضعت تلك التغيرات التي اتجهت نحو الفكر الليبرالي الجديد في الاعتبار، يمكن القول إن الفكر الاقتصادي السويدي قد تحول ليدعم الأفكار التي كان اتحاد أصحاب العمل السويديين يحاول الترويج لها. ويقول "أجنيتا هيوجمارك" Agneta Hugemark ملخصا التغييرات التي حدثت في التفكير الأكاديمي الخاص بدولة الرفاهة في السويد، ومتابعا للتطورات التي حدثت على صعيد الفكر الليبرالي الجديد، والأفكار المساندة لسياسات السوق في التقارير الحكومية وفي الصحف السويدية الكبرى Ekonomisk Debatt وDebate Journal الخاص بالاقتصاديين السويديين[٣] حيث رأى هيوجمارك أن جميع العوامل السابقة قد أثرت على الجدليات الخاصة بالرؤى المتعلقة بدولة الرفاهة في السويد عن طريق ثلاث مراحل أساسية:

أولاً: تم النظر إلى القطاع العام في تلك الفترة على أنه أحد أهم المعوقات الموجودة في الاقتصاد، وقد استطاع الأكاديميون الاقتصاديون أن يكتسبوا مصداقية علمية فيما يتعلق بأفكارهم المناهضة لمؤسسات دولة الرفاهة عن طريق تحديدهم لنواحي النشاط المختلفة في نظريات الكلاسيكسة الجديدة.[٤] وقد تم النظر إلى منشآت القطاع العام بوجه عام على أنها معوق أساسي أمام تحقيق النمو الاقتصادي

---

(١) Interview with Per Olof Edin by the author, Stockholm, June 6, 1997.

(٢) This shift in Swedish economic thought and Lindbeck's role therein are detailed in Johan Lonroth, schamameran: Om ekonoi som forgylid vergdag (Stockholm: Bokforleget ARENA, 1993); Torson Sverenius, Vad hande med sveriges ekonomi efter 1970? En debattbok (Stockholm: Fakta info direct,2000).

(٣) Agneta Hugemark، Den fangslande markaden: ekonomika exporter om valfarsstaten (Lund: Arkif Forlag, 1992).)

(٤) المصدر السابق، ص ٢١٠.

على المستوى الكلي. ولكن وعلى أية حال، فإن الدراسات الاقتصادية تحولت في السويد مثلما حدث في عديد من الدول حول العالم خلال الثمانينيات للحديث عن الاقتصاد الجزئي وليس الكلي. حيث أصبحت الهياكل الخاصة بنظرية الاختيار العام هي أساس مناهج التحليل الخاصة بدولة الرفاهة. وبمجرد أن تحول الإطار الفكري للنقاش والجدل من الحديث على أن دولة الرفاهة قد تسببت في حدوث خسائر إلى محاولة حساب تلك الخسائر، بدأ التفكير يتجه نحو تفعيل طرق جديدة لمحاولة تجنب تلك الخسائر.

وقد وقفت الدولة أمام هذا التغيير في المحتوى الفكري الذي نتج عن اتحاد أصحاب العمل السويديين وعن المنظمة الفكرية التابعة له (مركز الأعمال والدراسات السياسية). فقد قام هذا المركز برعاية الأبحاث الاقتصادية التي قامت بنقد المؤسسات التابعة للنموذج السويدي القديم ومن ثم قام بنشر تلك الأبحاث على عدد من الشخصيات المؤثرة في الحياة الاقتصادية في السويد. وبذلك أصبح لمركز الأعمال والدراسات السياسية في السويد قوة كبيرة وتأثير قوي فيما يتعلق بالتأثير على الحياة الاقتصادية والسياسية في السويد خلال أوخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات.

نشر الأفكار الجديدة

على الرغم من أن مركز الأعمال والدراسات السياسية SNS قد تم إنشاؤه عام ١٩٤٨ من جانب منظمة المؤسسات السويدية الحرة NAFO لمواجهة الأفكار الاقتصادية الخاصة بالنقابات العمالية والسياسات الحكومية، فإن تلك المنظمة البحثية لم تحصل على استقلالها إلا منذ عشرين عاماً فقط. ويصف هذا المركز نفسه على أنه "مؤسسة خاصة غير هادفة للربح وتهدف إلى تحسين الأوضاع البحثية عن الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية ذات الأهمية بالنسبة لصناع القرار."[1] فهذا

(١) مركز الأعمال والدراسات السياسية: (Stockholm: SNS, 1992)، ص ١. تم هذا البحث في إحدى المجموعات البحثية السبع، والتي اختصت بالبحث في عدد من الموضوعات منها

المركز لا ينظر إلى نفسه على أنه مجرد منظمة فكرية تعمل على نشر الأفكار التي تفيد رجال الأعمال، كما هو الوضع في الحالة الأمريكية بالنسبة لمعهد منشآت الأعمال الأمريكية، ومؤسسة التراث، ولكن وعلى العكس من ذلك فإن هذا المركز ينظر إلى نفسه على أنه مؤسسة على الحياد السياسي تعمل فقط على توضيح الحقائق والأرقام الحقيقية فيما يتعلق بالاقتصاد السويدي، كما يعمل على توفير الحقائق العلمية على الصعيدين الاقتصادي والسياسي.(١) وعلى أية حال، فإن الاتجاه العام لذلك المركز كان شديد التأثر بالأفكار الاقتصادية التقليدية والمدرسة الكلاسيكية الجديدة حيث ركز على أن تبني أي نوع من أنواع السياسات غير السياسات الخاصة بتطبيق قواعد السوق سوف ينتج عنه وضع اقتصادي لا يتمتع بالكفاءة، ونتيجة لذلك ينبغي العمل على الحد من دور الدولة وحصره في أضيق الحدود.

وقد أثرت كتابات "هانز تسون سوديرستروم" Hans Tson Soderstrom أحد أهم اقتصاديي تلك الفترة ورئيس مركز الأعمال والدراسات السياسية على الممارسات الخاصة بالحزب الاشتراكي الديمقراطي في أواخر الثمانينيات وعلى الإدارة الحكومية المحافظة في أوائل التسعينيات. وقد تبنى سوديرستورم معايير اقتصاد كلي ذات طبيعة غير اختيارية تؤدي إلى إنهاء المؤسسات التقليدية ذات التوجهات الديمقراطية الاشتراكية.(٢) كما دعا سوديرستروم إلى ضرورة عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وذلك منذ أواخر السبعينيات. وقد كانت أهم الحجج التي أثارها مركز الأعمال والدراسات السياسية هي أن التوظيف الكامل

السياسة الاقتصادية والنظام السياسي، ويقوم المركز أيضاً بإصدار تقرير اقتصادي سنوي وسيتم التركيز على أهمية هذا التقرير في نهاية هذا الفصل.

(١) يؤكد وجود مجموعة من العلماء الاقتصاديين إضافة إلى ثلاثة من المؤرخين ضمن مجموعة العمل الخاصة بمركز الأعمال والدرسات السياسية على مدى أهمية اتباع المنهج العلمي في الدراسات والذي يحرص هذا المركز على اتباعه، وقد تم توضيح تلك النقطة من قبل Hans Tson Soderstrom والذي أجرى معه الكاتب حوارا في ستوكهولم في ٥ يونيو ١٩٩٧.

(٢) See Hans Tson Soderstrom، "Den nya skepticismen" Ekonomika Debatt 2 (1) (1978).

يتوافق تماما مع طلبات النقابات العمالية، ولكنه يؤدي إلى حدوث التضخم لا محالة. ولاحقا، وتمشيا مع التحول الفكري الذي حدث على صعيد الاقتصاد الكلي، أصبح ينظر إلى الحكومة على أنها السبب المباشر لحدوث التضخم. ونتيجة لذلك التزم مركز الأعمال والدراسات السياسية بتفعيل معيار للحد من التوقعات السياسية الخارجية يرتكز على سعر صرف غير نظامي ثابت ومستقر فيما عرف بالمعيار السياسي normpolitik.(١)

ويتشابه هذا المعيارالسياسي، مع الحجج الخاصة بالمصداقية بوجه عام، حيث إنه يرى أن المشكلة الرئيسية للحكومة هي أنها حكومة ديمقراطية. كما يتشابه هذا المعيار مع نظرية الاختيار العام التي تمت مناقشتها في الفصل الخامس، ووفقا لهذا المعيار يجب على السياسيين أن يستجيبوا للمصالح الخاصة بكل قطاع بدلا من التركيز على المصلحة العامة. وقد كانت المشكلة الخاصة في الحالة السويدية هي أن الحكومة بسبب المؤسسات القائمة على الليبرالية المقيدة تعمل على ضمان تحقيق معدلات للتوظيف تفوق المعدلات الطبيعية، وهو ما يتسبب في حدوث جميع المظاهر المرتبطة بسوء التوزيع في الاقتصاد. كما أن هذه المظاهر بدورها تتسبب في تباطؤ معدلات النمو ارتفاع التضخم. ولعلاج هذه الأمراض فإن الحكومة عليها أن تتخلى عن أي محاولة لتحسين الأداء الاقتصادي في الأجل القصير عن طريق التحكم في سعر الفائدة أو في سعر الصرف أو في الموازنة، وهي النواحي الثلاث الرئيسية في النفوذ والإدارة الكلية.(٢) وبدلا من ذلك

---

(١) For an excellent discussion of normpolitik and its consequences, see Carl Hamilton and Dag Ronalder، Att Leda Sverigne in I Krisen: moral och politik I negdgangstid (Stockholm: Norstedts Forlag, 1993). , pp. 33-61. For Soderstrom's own view, see Hans Tson Soderstrom, Normer och ekonomik politik (Stockholm: SNS,1996).

(٢) For representative examples os SNS's position, see Ingemar Hansson , Hans Tson Soderstrom , et al., Vagen till ett stabilare (Stockholm:SNS, 1985); Magnus Henrekson et al., "Disinflation. Integration and Growth: The Swedish Economy in 1992 and Beyond," SNS Occasional papers 37, June (1992).

فإن السياسة المثلى هي العمل على استقلال البنك المركزي واتباع معايير موثوق بها للمحافظة على معدلات متدنية من التضخم. بحيث تعمل الحكومة على ضمان بقاء معدلات التضخم عند المعدل "س" وأسعار الصرف عند المعدل "ص" . وقد كان الهدف من تلك السياسة هو ضمان ألا تعمل الدولة على تبني سياسات تؤدي بدورها إلى حدوث التضخم. وبذلك يمكن تعزيز مصداقية التوقعات. وبمجرد وجود هذه السياسة سيعمل الوكلاء الاقتصاديون على تعديل وخفض مستويات توقعاتهم، كما ستنخفض معدلات الأجور والأسعار، وينخفض التضخم دون آثار مؤلمة. وكما سنرى في الجزء التالي من هذا الفصل أن الأفكار الخاصة بمركز الأعمال والدراسات الاقتصادية كانت شديدة التأثير على السياسات الاقتصادية في السويد في أواخر الثمانينيات.

في نفس ذلك الوقت حاول مركز تيمبرو، المصدر الفكري الثاني التابع لاتحاد أصحاب العمل السويديين أن يؤثر على الصحافة المالية وخصوصاً على جريدتي Dagens Industrie وDagen Nyheter. ولم يعمل هذا المركز على التركيز على البحث وحسب. بل عمل أيضاً عمل السمسار الخاص بعرض الأفكار حيث كان يبحث عن الأفراد الذين تتمشى أفكارهم مع الأفكار التي يروج لها ومن ثم يعمل على تشجيع هؤلاء الأفراد كي يقوموا بتوصيل رسالتهم.(١) وقد نجح مركز تيمبرو نجاحاً ساحقا في إثارة الجدل حول نظرية الاختيار العام في الأوساط العامة في السويد، وذلك فضلا عن صناع السياسات.

و قد كانت هناك صيغتان من نظرية الاختيار العام في السويد يقوم عليها النقد إلى دولة الرفاهة التي أصبحت تعرف بنظرية النظم الفاشلة. وقد ارتبطت الصيغة الأولى بالاقتصادي ليندبيك وبعض الاقتصاديين التابعين لمركز الأعمال والدراسات السياسية والعاملين مع آسر ليندربك Assar Linderbeck والذين

---

(١) Interview with P. J. Anders Linder, president of Timbro, by the author, Stockholm. June 13. 1997.

ركزوا على تباطؤ وتأخر العوائد التي تعود على مؤسسات دولة الرفاهة. وبمرور الوقت أصبحت المناقشات التي تتناول دولة الرفاهة أكثر شمولاً وتعقيداً، والتي ركزت على فكرة أن تزايد حجم القطاع العام – وهو ما حدث بالفعل – سيؤدي إلى توقف الاقتصاد عن الاستفادة من تلك المؤسسات. وعلى الرغم من أن هناك عديداً من الدراسات التي هدفت إلى الوصول إلى دليل قاطع حول تلك الحجج وذلك عن طريق دراسات الاقتصاد القياسي، فإن الجدل كان ما يزال حتى وقت قريب مثاراً حول مدى صحة تلك الأفكار.(١)

وكما ذكرنا سابقاً، فإن مركز تيمبرو قد نجح بامتياز في نقل تلك الجدليات على مستوى واسع بين الجماهير وبين الصفوة السياسية في نفس الوقت. حيث اعتمد هذا المركز على معدلات النمو الخاصة بدولة الرفاهة ومن ثم استغل حالة التباطؤ الظاهر في النمو وطبق تحليل البيانات المتعلقة بنظرية الاختيار العام، وذكر أن نواحي النشاط الساعية إلى تحقيق الريع، والتي تقوم بها الدولة تؤدي إلى الإخلال بمبادئ كفاءة السوق؛ وبالتالي إلى سوء التوزيع. وقد علق رئيس مركز تيمبرو على ذلك قائلاً: "أعتقد أن أحد أهم المساهمات التي قام بها مركز تيمبرو هي العمل على توليد الاقتصاديات الخاصة بالاختيار العام ولكن بعيداً عن الدائرة المغلقة للاقتصاد الأكاديمي....ووصولاً إلى الجمهور الخاص من أصحاب القرار."(٢) وقد اخترع تيمبرو مصطلحاً جديداً لوصف المشكلة السويدية وهو "حالة

---

(١) For its closure, see the exchange between Walter Korpi and Magnus Henrekson, "Economists, the welfare state and growth: The case of Sweden," Economic Journal (106), Novomber (1996).

(٢) Interview with P. J. Anders Linder, president of Timbro, by the author, Stockholm, June 13, 1997.

تصلب الشرايين الكاذبة" "Suedosclerosis" وقد انتشر هذا المصطلح انتشارا واسعاً بين الجمهور.(١)

ويعد أحد معايير نجاح مركز تيمبرو ومركز الأعمال والدراسات السياسية في الانتشار الواسع الذي حصلت عليه دراسة "كريستينا بوريس" Kristina Boreus التي ركزت على طبيعة التحولات نحو تطبيق قواعد السوق محققة بذلك الهدف الرئيسي لمركز تيمبرو وهو الوصول إلى الصحافة المحترمة.(٢) فقد وجدت تلك الدراسة أن المصطلحات الخاصة بسياسات السوق قد تزايدت نسبة ذكرها في المقالات الصحفية اليومية ذات الطبيعة المحافظة Svenska Dagbladet من ٣٠% إلى ٧٠% في الفترة من ١٩٧٥-١٩٨٩. وقد تزايدت تلك النسبة في صحيفة Dagen Nyheter من ١٥% إلى ٣٠% في الفترة من ١٩٧١ إلى ١٩٨٩ على الرغم من أن التذبذبات كانت أوسع مدى.

---

(١) See for example, Ingemar Stahl and Kurt Wickman, Suedo-Sclerosis: The problem of the Swedish Economy (Stockholm: Timbro,1995).

وقد أثار Walter Korpi الجدل في حقيقة الأمر حول ما يلي "استعار السويديون المناقشات والجدل من نظرائهم الأمريكيين، وقد أجبر الاقتصاديون السويديون صناع القرار على طرح السياسات الخاصة بهم في التشخيص والتوصل لحالة تصلب الشرايين الكاذب."

Walter Korpi, "Eurosclerosis and the Sclerosis of Objectivity: On the role of Values among economic policy experts," Economic Journal (106) November (1996), p.1741.

(٢) Kristina Boreus, "The shift to the right: Neo-Liberalism in Argumentation ang language in Swedish public debate since 1979," European Journal of Political Research (31) (1997); idem, Hogervag: Nyliberalimen och kampen om spraket I svensk debatt 1969 1989 (Stockholm: Tidens forlag, 1994).

لا بد من ملاحظة أن الدراسة الخاصة بـ Boreus والتي ركزت فيها على ما أطلقت عليه "الليبرالية الجديدة"، والتي تضمنت عناصر أخلاقية لا تعد جزءا من الجدل الاقتصادي، ولكن ما يزال عملها يمثل مؤشرا جيدا عن الاستطراد الخاص بالانتقال الأيديولوجي على مستوى الصفوة. ويعرض البحث الخاص بـ Boreus أهمية الحصول على ملكية التصورات في النضال الأيديولوجي. يعتمد كسب أرضية النضال الأيديولوجي على الطريقة التي يمكن أن يتم من خلالها تقبل تعريف "الحرية".

وبينما توحي تلك الأرقام أن هناك تأثيرا كبيرا قد حدث على آراء النخبة، يجب تذكر أن مركز تيمبرو ومركز الأعمال والدراسات السياسية كانت جزءا من هجوم أكبر شنه أصحاب الأعمال ككل. وقد قال رئيس مركز تيمبرو في هذا السياق إنه "لم يقم مركز تيمبرو بكل ذلك وحده ولكن حقيقة الأمر هي أن اتحاد أصحاب العمل السويديين استطاع أن يرفع صوته، ويقوم بالاتصال الجماهيري مستخدما في ذلك الإمكانيات المالية التي يتمتع بها."(١) وباختصار يمكن القول إن العمل على تسييس أصحاب الأعمال وتوظيف الموارد التي يمتلكونها في الدعاية للأفكار التي تساند المواقف الخاصة بهم قد أدى إلى حدوث صورة مختلفة للتحول في نظام الليبرالية المقيدة في السويد.

إنعاش الليبرالية المقيدة؟

الطريق "الثالث"

كما ذكرنا سابقاً أن فترة حكم الحكومة البرجوازية أدت إلى كسر قاعدتين أساسيتين متعلقتين بالنظام القديم. الأولى: هي أن الحكومة هي المسئولة عن التحكم في شروط السوق، وليست المصالح المتعلقة بالصناعة؛ والثانية: هي أن الموازنة ينبغي أن تظل في حالة توازن طوال فترة دورة الأعمال. وقد قامت الحكومة البرجوازية بكسر تلك القواعد عندما أجبرتها صدمة العرض التي حدثت في تلك الفترة على الاتجاه نحو القيام ببرنامج تأميم ضخم للمؤسسات السويدية. ونتيجة لذلك ازداد حجم الإنفاق الحكومي على القطاع الصناعي بأربعة أمثاله في الفترة من ١٩٧٦ إلى ١٩٧٩.(٢) وقامت الحكومة بتمويل تلك الزيادة في المصروفات عن

---

(١) Interview by the author with Linder, Stockholm, June 13, 1997.

(٢) OESC, conomic surveys: Sweden, 1976-1982; (Paris: Organization for cooperation and development, 1982). For the 1976 crisis and its effect, see Peter Walters, "Sweden's public sector crisis before and after the 1982 elections," government and opposition Summer 18 (1) (1983), p.26. indeed. Nils Asling. the liberal minister of industry during this period, was known as the minister for the

طريق التوسع في الاقتراض، وهنا ارتفع حجم العجز الحكومي ليصل إلى ١٣% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨١، بينما ارتفع حجم الإنفاق العام من ٥٢% من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٦٥%.(١)

وفي ظل سيادة ظروف عدم التيقن إضافة إلى الهزيمة التي لحقت بالأحزاب البرجوازية أدرك الحزب الاشتراكي الديمقراطي الحاجة إلى الوصول إلى طريق ثالث بعيد عن حالة الانكماش التي نتجت عن سياسات "مارجريت تاتشر" Margert Thatcher، وكذلك بعيداً عن حالة التضخم التي نتجت عن سياسات "فرانسوا ميتران" Francois Mitterand. فبالنسبة للحزب كان الحل يكمن في رفع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، ونتيجة للأوضاع الخاصة بالوضع التجاري للسويد فإن هذا النمو لن يتأتى إلا عن طريق زيادة حجم الصادرات. وفضلا عن ذلك، فإن الحزب الاشتراكي الديمقراطي قد تقبل الجدليات التي أثارتها الأحزاب البرجوازية حول ضرورة العمل على تخفيض العجز والدين الخاصين بالقطاع العام، لأنهما يتسببان في زيادة التضخم.(٢) وقد نبعت فكرة ضرورة العمل على البحث عن طريق ثالث من خلال تخفيض قيمة العملة لتحقيق تلك الأهداف عن طريق ما عرف بأجنحة الحزب الاشتراكي الديمقراطي الإصلاحية، والتي كانت تضم كلا من Kjell Olof Feldt، وKlas Eklund، وIngvar Carlsson.

و قد بزغ هذا الطريق الثالث في عام ١٩٨١ بعد أن قام كل من "فيلديت وكارلسون" Carlsson و Feldt بإعداد ما عرف "بتقرير الأزمة" الذي تم توزيعه على جميع الفروع المحلية للحزب الاشتراكي الديمقراطي. فقد ركز هذا التقرير

---

casualty ward. See Henning, "Sweden: Political interference with business," p.23.

(١) Richard Scase, "Why Sweden has elected a radical government," parliamentary affairs March (1982), p.45.

(٢) Neil Fraser, "Economic policy in Sweden: Are There lessons from the Swedish Model, Internationa Review Of Applied Economics 1 (2) (1987), p.218.

على فكرة أن الدولة بحاجة إلى فرض التقشف الشديد وتخفيض الموازنة وبصرامة بدلا من الاعتماد على صناديق العمال للعمل على استقرار الأوضاع الاقتصادية وحفز الاستثمار الخاص، وذلك بدلاً من أن تعمل الدولة على تفعيل قانون صناديق العمال، والذي يؤدي إلى حفز الاستثمار العام. وقد تم تضخيم تلك الجدليات في الخطاب الذي قام الحزب بإرساله إلى جريدة Arbete، والذي كان بعنوان "إليكم الدواء المر" وقد قام "إيلكوند" Eklund بمساعدة بعض الاقتصاديين الشبان من الحزب بكتابة هذا الخطاب والذي ركز على ضرورة إجراء مراجعة كاملة لنظام الليبرالية المقيدة والمؤسسات التي تتبعها.(١)

وأثار إيلكوند وآخرون الجدل حول ضرورة التضحية بالاستهلاك لصالح مزيد من الإنتاج، ونتيجة لذلك لابد من العمل على تقليل معدلات الأجور، وذلك لزيادة الأنصبة الخاصة بالسويد في الأسواق العالمية عن طريق تقليل تكلفة الإنتاج. وقد كان إيلكوند وفريقه على علم ودراية كاملة أنه لتحقيق تلك الجدلية لابد أن يؤدي هذا الوضع إلى زيادة الأرباح إلى الحد الذي يجب أن يقبله العمال.(٢) وقد تغيرت طبيعة توزيع الدخل القومي نتيجة لتلك السياسات، حيث أصبح من الضروري العمل على الحد من معدلات الطلب والطلب على الواردات بشكل أساسي وتحويل ذلك إلى قطاع التصدير. ونتيجة لذلك وفي صياغة حديثة لنظرية "الإخراج بالمزاحمة" التقليدية، ظهر اتجاه بضرورة العمل على الحد من معدلات عجز الموازنة والحد من حجم القطاع العام بأسره، وذلك لوقف نزيف الموارد الناتج عن توظيف القطاع العام لتلك الموارد في نواحٍ شديدة البعد عن النواحي المنتجة للإيرادات، والتي يعمل فيها القطاع الخاص. ونتيجة للأثر الذي أحدثته تلك المجموعة الجديدة من الأفكار بدأ الحزب الاشتراكي الديمقراطي في البحث عن طريقة يستطيع من خلالها أن يزيد من معدلات الطلب العالمي على المنتجات

---

(١) "Har ar hastkuren"، Arbetar, February 18, 1981.

(٢) المصدر السابق.

السويدية، وبدا الاقتراب من خفض سعر العملة باعتباره الحل الأوحد أمام الحزب في تلك الفترة. وهكذا كان لب الطريق الثالث هو تخفيض سعر العملة بنسبة ١٦% الذي بدأ أولاً بنسبة ١٠% في عام ١٩٨١.(١)

وقد نجحت تلك الخطة في البداية بشكل ملحوظ، ولكن كانت تلك هي بداية المشكلة. فقد ارتفعت الصادرات بقيمة ١٠,٧% في عام ١٩٨٣ وبقيمة ٦,٥% في عام ١٩٨٥، وقد ارتفعت معدلات الاستثمار في الفترة من ١٩٨٤-١٩٨٥ بمتوسط ١٦,٢%. وتناقصت معدلات الإنفاق الحكومي بشكل غير مسبوق، وتناقصت نسبة العجز لتصل إلى ٢% فقط من الناتج المحلي الإجمالي، وتناقصت معدلات البطالة كذلك لتصل إلى ٢,٩%.(٢) وعلى أي حال من الأحوال، فإن المشكلات التي تعرض لها الحزب لم تكن مشكلات اقتصادية، إذ أنه نتيجة لاتباع هذا الطريق الثالث زادت حدة التوتر بين العمال ورجال الأعمال بطريقة هددت استقرار النظام القائم بأسره.

السياسات الجديدة للتوزيع

يقول "بيتير والترز" Peter Walters في هذا السياق إن " تطبيق هذا الطريق الثالث قد ارتكز على إعادة التوزيع الاستراتيجي: حيث تتم زيادة الأرباح على الأجل الطويل، وذلك بهدف توفير الموارد اللازمة للاستثمار، وجاء ذلك على حساب معدلات الأجور. وأدى هذا التحول في الموارد من الدخل إلى رأس المال إلى سيادة عدم الإحساس بالمساواه، الذي لم يكن من الممكن تبريره إلا بأنه

---

(١) تركزت السياسة الأصلية على العمل على تقليل سعر العملة مرة واحدة، وذلك لتحسين التنافسية، ومن ثم كان سيتم الربط بين الكورونا "العملة السويدية" والعملة الألمانية، وذلك لضمان عدم تسبب التضخم في القضاء على المزايا التنافسية التي تم تحقيقها. ولكن وللأسف فإن البنك المركزي عمل على إعاقة ذلك المطلب السياسي في الوقت الذي رفضت فيه النقابات العمالية النتائج المترتبة على ذلك المطلب، والتي كانت ستؤدي إلى هبوط الأسعار، ونتيجة لذلك تم تعويم الكورونا.

(٢) Figures from Fraser, "Economic Policy in Sweden," p.218.

ضرورة اقتصادية."(١) وبذلك شكل ذلك الطريق الثالث محاولة الدولة لإعادة تعريف المحتوى الخاص بالليبرالية المقيدة بعيداً عن مزيج الكفاءة والمساواة الخاصة بنموذج مؤسسات" ريهن ميدنير" Rehn-Meidner واتجه نحو تعريف للرؤية النيوكلاسيكية باعتبارها مزيجاً من متطلبات الكفاءة واستقرار الأسعار وفقاً للرؤية الخاصة والمتمشية مع الأهداف المبدئية للدولة.

وعند تلك النقطة واجهت الدولة عديداً من الصعوبات فيما يتعلق بحث النقابات العمالية على تقبل تلك الأوضاع الخاصة بإعادة التوزيع، وتركزت أهم تلك الصعوبات في أن اتحاد أصحاب العمل السويديين كان يحاول في ذلك الوقت أن يتخلص من علاقته مع النقابات العمالية فيما يتعلق بالمساومات حول الأجور في أعقاب المشكلات التي حدثت بعد الصراع حول موضوع صناديق تمويل العمال. وكان من الطبيعي أن تنظر النقابات العمالية إلى موضوع استقلالها فيما يخص تحديد الأجور باعتباره أمراً ذا قدسية عالية، وهي نفس النظرة التي ينظر بها رجال الأعمال إلى موضوع الملكية. والآن وبعدما بدأت النقابات العمالية في تحدي استقلال الملكية الخاصة لرجال الأعمال، فإن الدولة التي كانت تعمل على الحد من سيطرة النقابات العمالية على الأجور، وقد أدى ذلك إلى تزايد درجة الصراع بين النقابات العمالية والدولة. قد أدى العمل على تقليل معدلات الأجور، نتيجة للضغوط السياسية بطريقة مبدئية، إلى النجاح في تجنب حالة التضخم كان يمكن أن تنتج عن زيادة الصادرات نتيجة تقليل سعر الصرف، وذلك على الرغم من المعارضة التي بدأت في صفوف المهندسين. إلا أنه على أية حال، فإن معدلات الربحية المرتفعة التي نتجت عن زيادة نسبة الصادرات والحد من معدلات الأجور بعيداً عن سيطرة النقابات العمالية ونتيجة للتحركات التي قام بها أصحاب الياقات البيضاء أدت إلى تقليل درجة تعاون النقابات العمالية مع الدولة بعد تلك الأحداث التي وقعت في عام ١٩٨٤.

---

(١) Peter Walters, "Distributing decline: Swedish social democrats and the crisis of the welfare state," Government and opposition 20 (3) summer (1985), p.362.

وعلى الرغم من حالة التوتر التي سادت على المستويات السياسية، فإن هذا الطريق الثالث حقق نجاحا ملحوظا على الصعيد الاقتصادي. وبحلول عام ١٩٨٥، إتضح أن النسبة التي تم بموجبها تخفيض قيمة العملة كان مبالغا فيها وتجاوزت الهدف المحدد لها. وهو ما أدى إلى أن أصبح الاقتصاد عرضة للتضخم الناتج عن زيادة الصادرات، والذي أدى إلى تناقص معدلات الدخل الحقيقي وتفاقم حالة القلق التي انتابت العمال حول طبيعة التوزيع الجديدة. وفي هذا الموقف بدأ يسود شعور بين العمال أن الدولة ستلغي الوعود التي أبرمتها معهم والخاصة بتحقيق المساواة الشاملة من خلال سياسة التوزيع الجديدة، ونتيجة لتخلي الدولة عن مبدأ توحيد الأجور وتناقص تكلفة الإنتاج الخاصة بالصادرات، وذلك فضلا عن تنامي الشعور لدى العمال أن رجال الأعمال قد بدأوا في الحصول على نسب متزايدة من الأرباح، بدأت النقابات العمالية في اتخاذ مواقف معادية للدولة ولفكرة الطريق الثالث وبشكل واضح.(١)

ونتيجة للاضطرابات التي قامت بها النقابات العمالية في عام ١٩٨٥، ارتفعت معدلات الزيادة الحقيقية للأجور لتصل إلى نسبة سنوية بمقدار ١٢%.(٢) وهنا تم إلغاء الآثار التنافسية التي ترتبت على الاتجاه نحو تخفيض سعر العملة، وتزايدت حدة التوتر في القطاع الصناعي. وفي نفس الوقت كانت هناك دعوة لمقابلة الأرباح الصناعية بمزيد من التحديد لمعدلات الأجور. وبحلول عام ١٩٨٦

---

(١) يقول Martin "إن درجة إعادة التوزيع من العمال إلى رجال الأعمال كانت أكثر من الضروري، مما زاد من صعوبة التوصل إلى اتفاقيات تأمينية."

Andrew Martin, "Macroeconomic policy, politics and the demise of central wage negotiations in Sweden," paper prepared for the Peder Sather symposium, center for West European Studies, University of California, Berkeley, March 21, 1996. p.10. see also Magnus Henrekson, "The devaluation strategy and its effecys on the structure of the Swedish economy," research report 34 (Stockholm: Trade Union Institute for economic forcasting, 1990). table 1, p.46.

(٢) Figures from the Economist, March 9, 1985, p.117.

قام "ليف بلومبرج" Lief blomberg رئيس اتحاد عمال التعدين الذي تخلى عن الاتفاقية المركزية للنقابات العمالية عام ١٩٨٣ بإثارة الحجة التالية "الرأسماليون وليس العمال هم الذين يفترض معاقبتهم" وهنا تناقص الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى ١,٦%.[١] ونتيجة لهذا التباطؤ الكبير في النمو، فإن الطريق الثالث قد فشل في حصد حصته الاستثمارية التي كان من المفترض أن يحققها.

أما من الناحية السياسية، فإن الأثر الصافي للطريق الثالث كان هو تسييس التوزيع وزيادة الضغط على مؤسسات الليبرالية المقيدة. وعلى أية حال، فإن السبب الرئيسي وراء تفكك تلك المؤسسات لم يكن اقتصادياً في المقام الأول، بل على العكس، فإن الحملات المستمرة التي قادها رجال الأعمال، والتي بدأت في أواخر السبعينيات قد ركزت على ثلاث نواحٍ لإحداث التغيير المؤسسي الذي هدفوا إليه: وهي العمل على الحد من التحرر المالي والإصلاح الضريبي والنواحي السياسية لاستخدام سعر الصرف. وكما ذكرنا في الفصل الأول من هذا الكتاب فإن العوامل الاقتصادية الشرسة قد تؤدي إلى تغيير نظام مؤسسي بأكمله، فإن الأفكار تعمل عمل المحرك الأساسي في كيفية تفكيك النظام الحالي واستبداله بنظام مؤسسي جديد قائم على مجموعة جديدة من المؤسسات.

تحويل الليبرالية المقيدة

الأفكار اللازمة لتكوين فقاعة: تحرير الأسواق والنظام الضريبي العادل

نتيجة لرغبة الدولة في السويد في الحفاظ على النظام المؤسسي الخاص بالليبرالية المقيدة تم اتباع سياسات نقدية تتكون من الاحتفاظ بمعدلات متدنية لسعر الفائدة إضافة إلى تجنب فرض عديد من القيود على الائتمان. وعلى أية حال، ولأن السويد لديها اقتصاد مفتوح يعتمد على الصادرات، كان يتم التعامل مع السياسات

---

(١) Blomberg, quoted in theEconomist, February 1, 1986, p.58, figures from the same issue.

الخاصة بالتحكم في رأس المال والائتمان على أنها سياسات ذات أولوية ثانوية. وفضلاً عن ذلك، فإن تنامي اختلال التوازنات الخارجية وزيادة حدة عدم التوازن في أواخر الستينيات، والتي أدت إلى الدعوة لتشييد اللوائح التنظيمية لأسواق الائتمان في نفس الوقت الذي كان يتم فيه العمل على تعميق القواعد الخاصة بالليبرالية المقيدة نتيجة لمطالبة العمال بإتاحة مزيد من القروض العقارية لبناء المساكن وغيرها من القروض الاجتماعية. ونتيجة لزيادة درجة التحكم في الأسواق الائتمانية "اتجهت المحافظ البنكية نحو التركز في الاستثمارات الحكومية ذات الفائدة الثابتة وفي سندات الإسكان، وذلك على حساب القروض الاعتيادية التي تمنح للأسر أو لمنشآت الأعمال."(١) وقد أدى اتباع هذا النوع من هياكل الإقراض إلى خلق ما عرف بالسوق الرمادي حيث تدخل الشركات التمويلية إلى السوق الرئيسي لتحصل على قروض استهلاكية، ولكن بعيداً عن القواعد الرسمية الخاصة بالبنوك. وقد تنامى حجم ذلك السوق وبسرعة في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، نتيجة لتزايد حدة المطالبات العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية وفي غيرها من الدول للحد من القواعد التنظيمية الخاصة بالأسواق المالية. ولم يكن الوضع مختلفاً بالنسبة للسويد حيث تزايدت المطالب بإلغاء القيود التنظيمية الخاصة بالأسواق المالية، وذلك للاستفادة من حجم الطلب المتولد في السوق الرمادية.

و قد أدت عملية تحرير الأسواق المالية إلى تحقيق مكسب وتكلفة في نفس الوقت للحزب الاشتراكي الديمقراطي الحاكم، وقد انحصرت التكلفة في أنه سيصبح من الصعب التحكم في السياسة النقدية، وذلك نتيجة للحد من قدرة الدولة على التحكم في الائتمان. أما المكسب فقد تحقق عن طريق تسهيل تمويل العجز. وإذا ما تم وضع الخسائر قصيرة الأجل المنتظرة التي نتجت عن اتباع الطريق الثالث في

---

(١) Peter Englund, "Financial deregulation in Sweden,"European Economin Review 34 (1990), p.385.

الاعتبار، يمكن القول إن وزارة المالية قد اضطرت أن تتقبل هذا الاتجاه نحو تحرير الأسواق في حين تقبل البنك المركزي تلك الفكرة بكثير من الحماس. وهنا بدأت الدولة في إصدار سندات حتى تستغل الوضع الائتماني الجديد، وذلك في الوقت الذي عملت فيه بيوت الصناديق الخاصة على ضخ مزيد ومزيد من النقود في الاقتصاد.

وبدلا من أن تعمل الدولة على إصدار لوائح تنظيمية لتتحكم في هذا الخلل، قامت الحكومة بإلغاء مطالبات حملة الأسهم للبنوك في عام ١٩٨٣، مما أدى إلى زيادة درجة السيولة المتاحة للأسواق الائتمانية. وبعد ذلك بوقت قصير تم رفع جميع القيود على شراء الأسهم على المستوى المحلي وعلى المستوى الدولي وفي شهر مايو من عام ١٩٨٥، قام البنك المركزي Riksbank بتحرير سعر الفائدة. وهو ما يوازي إلغاء القاعدة التنظيمية Q في الولايات المتحدة الأمريكية. وفي شهر نوفمبر من عام ١٩٨٥، حدث ما عرف بثورة نوفمبر عندما قام البنك المركزي بإزالة جميع الحدود العليا المفروضة على الإقراض.[١] ومثلما أدى التخلي عن القاعدة Q في الولايات المتحدة الأمريكية إلى عدم استقرار النظام الائتماني فيما يخص معدلات الادخار والإقراض هناك، فإن نفس التأثيرات تقريبا حدثت على مستوى أسواق الائتمان السويدية نتيجة للتخلي عن القواعد المنظمة للأسواق المالية.

وقد تحدث إيلكوند أحد أعضاء الحزب الاشتراكي الديمقراطي وأحد أهم مؤيدي التخلي عن القواعد المنظمة للأسواق في وزارة المالية وقال "يبدو أن هذا النظام مشابه لقطعة من الجبن السويسري التي تحتوي على ثقوب أكثر مما تحتوي على جبن."[٢] فإذا ما وضعنا في الاعتبار أن السوق الرمادي كانت تعمل على الحد

---

(١) This account draws on Torsten Svensson, November-revolutionen: om rationalitet och makt I beslutet att avreglera kreditmarknaden Rapport till expertgruppen for studier I offentling ekonomi (Stockholm: SOU Finansdepartment, 1996).

[2] Eklund, interview with the author, Stockholm, June 16, 1997.

من كفاءة القواعد التنظيمية القديمة، فقد أصبح الحل الأمثل هو اللجوء إلى قانون "جريشام" Gresham الذي ينص على مبدأ "اترك النقود الجيدة تطرد النقود السيئة" وذلك عن طريق ترك عملية توجيه الجودة الائتمانية للسوق.(١) وقد تم التحوط لإمكانية أن يؤدي ذلك القانون إلى الإفراط في الاقتراض ومن ثم إلى حدوث فقاعة ائتمانية وذلك عن طريق ماعرف بـ "سلم سعر الفائدة"، والذي عن طريقه سيتم العمل على زيادة سعر الفائدة بطريقة تلقائية تماشيا مع الزيادات في حجم الصفقات الخاصة بالبنك المركزي. ولكن وللأسف، فإن سلم سعر الفائدة أثبت عدم كفاءته كأداة سياسية.

ويقول "تروستين سفينسون" Torsten Svensson إنه، إذا ما وضعنا في الاعتبار حجم الطلب الكامن على الائتمان، فإن الوضع بين البنوك وبيوت الصناديق يصبح شبيها بمشكلة شخص مسجون. فإذا ما نظرنا إلى الموضوع من وجهة نظر متعقلة سنجد أنه من الأفضل أن تعمل على الإقراض أولا ثم تبحث عن الدين الجيد، وعلى أي حال من الأحوال، ولعدم وجود القدر الكافي من اللوائح التنظيمية التي يمكن عن طريقها تحديد القروض الجيدة، تزايد حجم تعرض البنوك للمخاطر الائتمانية، وهو ما زاد من أهمية الحصول على قروض جيدة حتى يمكن تغطية القروض السيئة.(٢) وبدلا من أن يؤدي سلم الفائدة إلى زيادة حجم القروض، فإن البنوك تنافست فيما بينها لمنح القروض بصورة أكبر. وأدى ذلك إلى إتاحة حجم مهول من الائتمان في بيئة مغلقة مازالت تعاني من مشكلة التحكم في أسعار الصرف. وإذا ما وضعنا تلك القيود في الاعتبار سنجد أنه سيصبح من الصعب أن يترك رأس المال الأسواق المحلية للبحث عن عوائد إضافية لسداد الديون الأصلية التي تم اقتراضها. ونتيجة لذلك، ارتفعت أسعار الأصول وأسعار العقارات التجارية لتصل إلى عنان السماء.(٣)

---

(١) المصدر السابق.

(٢) Dwight M. Jaffee، " The Swedish Real estate crisis," SNS Occasional paper (59) November (1994), pp.81-2.

(٣) By 1990, at the peak of the speculative cycle, Stockholm's office space was second only to Madrid in cost. See bank of international settlement Annual report 1994 (Basle: Bank of international settlement, 1994), p.54, table 3.

ونتيجة لحالة الانتعاش في الأسواق العقارية أصبح يمكن تحقيق أرباح ضخمة نتيجة المضاربات. ومع ارتفاع الطلب على القروض وازدياد الاتجاه إلى الأصول لاستخدامها كضمان لتلك القروض، ارتفعت أسعار تلك الأصول بصورة غير مسبوقة. وأدى ارتفاع أسعار الأصول بتلك الطريقة إلى تحولها إلى إحدى السلع الساخنة، مما أدى إلى تزايد الطلب عليها بصورة كبيرة، وهو ما أدى إلى زيادة الطلب على القروض من جديد. وعلى أية حال، فإن القروض الجديدة قد تم تأمينها ضد تلك الأصول العقارية، وازدادت أسعار الأصول مرة أخرى لخدمة الدين. ويرى "دويت جافي" Dwight M. Jaffee أنه، في مثل تلك المواقف، "فإن سعر الفائدة الحقيقي المتوقع على القروض الخاصة بالعقارت يتناقص بمعدلات أكبر كلما قام المستثمرون بزيادة التقديرات المرتفعة الحالية لتلك الأصول العقارية في المستقبل....بما يؤدي إلى خلق وضع من التراكم التوسعي الكبير."(١) وفي مثل تلك الظروف يمكن أن يعيد المقترضون الاقتراض مرة أخرى مقابل الأصول، وذلك لسداد القروض التي اشتروا بها الأصول في البداية. وفي نفس الوقت، أصبح من الضروري بالنسبة للبنوك أن تمنح مزيداً من القروض حيث إن تناقص المعدلات الحقيقية للفائدة تعني أن العوائد على الأصول التي يمتلكها البنك سوف تتضاءل بمعدل متسارع.(٢)

وفي مثل تلك البيئة الاقتصادية التي تتناقص فيها المعدلات الحقيقية للفائدة وتقل فيها تكلفة الاقتراض، يمكن أن يكون الطلب على الائتمان محققاً لذاته، حيث إن ارتفاع أسعار الأصول يؤدي إلى زيادة حجم الطلب على الائتمان، وهو ما

---

(١) Jaffee, "The Swedish Real Estate Crisis," p.78.
من المثير للدهشة هنا أن نلاحظ بدلاً من أن نستنتج أن عملية التحرير في حد ذاتها كانت خاطئة، يرى "جافي" Jaffee أن الأسس الاقتصادية للسوق كانت هي السبب الرئيسي للأزمة. وليس لدي أي فكرة حول معنى هذا المحتوى، وذلك إذا ما وضعنا في الاعتبار أننا هنا نتحدث عن فقاعة.

(٢) المصدر السابق، ص ٨٣.

يؤدي إلى مزيد من التضخم. ونتيجة لذلك تتكون فقاعة تنبؤية كلاسيكية، وكما هو الحال في هذا الوضع يبدو أن الاقتصاد، وكأنه يعمل بطريقة جيدة في الأجل القصير حيث تناقصت معدلات البطالة لتصل إلى ١,٤% في عام ١٩٨٩.(١) ولكن وعلى أية حال، فإن أي فقاعة لابد وأن تنفجر في وقت من الأوقات، وقد أدى العمل على الإصلاح الضريبي إلى تفجير الفقاعة إضافة إلى العمل وفقاً للمعيار السياسي normpoltik الذي تحدثنا عنه سابقاً.

وتمشياً مع الأفكار الضريبية الجديدة التي تم استيرادها من الولايات المتحدة الأمريكية ومن أماكن أخرى، "فإن الجدل حول السياسة الضريبية في السويد قد اتخذ اتجاهاً جديداً منذ بداية الثمانينيات. بحيث تم التركيز بدرجة كبيرة على الكفاءة وتوفير الحوافز على الاستثمار في حين تم التخلي عن الأهداف المرتبطة بالمساواة وإعادة توزيع الدخل."(٢) وفي حقيقة الأمر أن موضوع الإصلاح الضريبي أصبح يستحوذ على اهتمام شخصي كبير من "فيلديت" Feldt وزير المالية التابع للحزب الاشتراكي الديمقراطي في تلك الفترة. وقد قال فيلديت إن "البرنامج الخاص بالحزب يضع في اعتباره أن نظام السوق يمكن أن يحقق نتائج طيبة ولكن بشروط معينة. ويمكن أن نصف الموضوع بطريقة عكسية حيث نقول إن التخطيط الاقتصادي يمكنه فقط في ظل ظروف معينه وفي أسواق معينة أن يحقق نتائج جيدة وحتى أفضل من النتائج التي يمكن تحقيقها في ظل سيادة اقتصاد السوق."(٣) ومنذ بداية عام ١٩٨٧ بدأ فيلديت في عمل مجموعة من التخفيضات الضريبية على المعدلات الهامشية المرتفعة. وفي عام ١٩٨٨، تم إعلان أن العمل على تخفيض الضرائب كان يهدف إلى التخلص من ضرائب الدخل المركزية لصالح المحلية، وفي عام ١٩٨٩ تم

---

(١) Figures in this section are drawn from Martin, "Macroeconomic policy," p.29.

(٢) Jan Sodersten, quoted in Steven Steinmo, Taxation and Democracy: Swedish, British and American approaches to financing the modern state (New Haven: Yale University Press, 1993), p.185.

(٣) Feldt, quoted in Steinmo, Taxation and Democracy, p.186.

الإفصاح عن "الإصلاح الضريبي للقرن". وقد أسفر هذا الإصلاح عن تقليل معدلات الضرائب بالنسبة لجميع دافعي الضرائب بنسبة ٣٠% إضافة إلى التخفيض بنسبة أكبر للمعدلات الهامشية المرتفعة. وتمشيا مع تلك الإصلاحات الضريبية تمت أيضا إزالة القيود التي كانت مفروضة على أسعار الصرف.

وقد أدت تلك الإصلاحات الضريبية التي كان تمويلها دون المستوى المطلوب وتم تنفيذها في غمرة الازدهار التي حدثت في تلك الفترة إضافة إلى إزالة القيود التي كانت مفروضة على سعر الصرف إلى العمل على إضافة مزيد من الوقود إلى نار الأسواق الائتمانية مما أدى إلى ازدياد حجم الفقاعة. ولكن للأسف كان الوضع شديد السوء بالنسبة للحكومة حيث إن الفقاعة كانت على وشك الانفجار. ففي الوقت الذي تم فيه عمل تلك الإصلاحات الضريبية غير الممولة تمويلاً كافيا قامت شركة التمويل الخاصة نايكلن Nyckeln "بوقف أي مدفوعات نتيجة للخسائر الكبيرة التي حققتها على مستوى القروض العقارية.....وبعد ذلك بفترة بسيطة بدأت البنوك نفسها تعاني من نفس المشكلة."[١] وعندما انهارت شركة نايكلن حاولت البنوك استرداد قروضها، وحدث ما ذكره كينز منذ ستين عاما، وهو أن ما قد يراه المصرفي مناسباً وعقلانياً قد يكون بمثابة انتحار للنظام المالي بأكمله.

ومثلما تتشابه مشكلة الإقراض مع المأزق الذي يواجهه المسجون، فإن مشكلة المطالبة بإعادة الديون لا تقل عن ذلك حدة، وذلك عندما يرغب كل بنك في استعادة ديونه المضمونة قبل أن تقوم البنوك الأخرى بنفس الخطوة. وهكذا بدأت الأزمة الائتمانية في الظهور بشدة. إذ أن نتيجة للمطالبة بسداد الديون وارتفاع أسعار الفائدة، بدأت البنوك السويدية في انكماش عام من درجة التعرض الكبير التي تعاني منها. وهو ما أدى إلى حدوث انهيار كبير عام ومدو في أسعار العقارات ومواد البناء.[٢] وهنا يمكننا القول بأنه قد تم الوصول إلى القاع بعد

---

(١) Jaffee, "The Swedish Real Estate Crisis." p.88.

(٢) المصدر السابق، ص ٧٨.

الازدهار، وبنهاية عام ١٩٩٣، أصبحت التكاليف اللازمة لإنقاذ تلك المؤسسات المالية تتراوح ما بين ٧٤ و١٥٣ مليار كورونا حسب التقديرات.[١]

ولكن في عام ١٩٩٠، على أية حال، لم يكن الانفجار قد وقع بعد وكانت الحكومة معنية بالتركيز على مشكلة التضخم، وليس الانكماش. فقد استهدف الحزب الاشتراكي الديمقراطي تهدئة الأزمة الائتمانية عن طريق استقطاع ٢% من الناتج المحلي الإجمالي من التداول، وذلك لتشجيع حدوث انكماش عام. وعلاوة على ذلك، قام الحزب في آخر عام ١٩٩٠ قام بتنفيذ أكثر السياسات غرابة على الإطلاق، وهي التي أطلق عليها "سياسة تغيير الاتجاه الكلي" U-Turn Policy، وذلك قبل حدوث انفجار الفقاعة مباشرة عن طريق تحديد التضخم بنسبة ١١,٥% وعمل على أن تكون هذه هي الأولوية السياسية الأكثر أهمية مقارنة بمبدأ التوظيف الكامل. وتمشياً مع المعيار السياسي الخاص بمركز الأعمال والدراسات السياسية، أصدر الحزب تعليماته بأن تقتصر وظيفة البنك المركزي فقط في العمل على ضمان سعر التعادل بين الكورونا ووحدة العملة الأوربية ECU باعتبارها الأساس الخارجي الذي تعتمد عليه أسعار الصرف، وهو ما يمكن أن نطلق عليه بعبارة أخرى الالتزام بالمعيار السياسي. وكان المرجو أن تؤدي تلك الإجراءات إلى الحد من الضغوط التضخمية إضافة إلى زيادة المصداقية الائتمانية. ولكن وللأسف فإن التوقيت الذي تم فيه تطبيق تلك السياسات كان شديد السوء. ففي أغسطس من عام ١٩٩٠، قامت العراق بغزو الكويت، وهنا ارتفعت أسعار النفط، وهو ما أدى إلى حدوث انهيار اقتصادي.

---

(١) The 74 billion krona figure is given by Jaffee, "The Swedish Real Estate Crisis," p.89. The 153 billion korona figure is given by Tor Wennerberg, "Undermining the Welfare State in Sweden," Z magazine, June 1995, located at http://www.ibbs.org/Zmag/articles/june95wennerberg.htm.

وقد كان الأثر الصافي لتلك التغييرات، هو رفع معدلات الفائدة الحقيقية إضافة إلى رفع سعر صرف الكورونا بدرجة أكبر من التي كان يمكن أن تحدث في ظروف أخرى. وفي نفس الوقت ازداد حجم العجز الحكومي، لأن الإصلاح الضريبي أدى إلى تقليل العوائد التي تحصلها الدولة إضافة إلى حجم الإنفاق الحكومي المتزايد في تلك الفترة. وقد نظرت الأسواق إلى موضوع ربط سعر الكورونا بوحدة العملات الأوربية على أنه أمر لا يصدق وذلك عند أخذ حالة الانكماش المحلية في الاعتبار. وعلى أي حال، ولأن موضوع العمل على خفض سعر العملة لتخفيف الضغط أصبح شيئاً لا يمكن تحقيقه نتيجة لإلغاء كافة الضوابط الحكومية والالتزام بتطبيق المعيار السياسي، هنا بدأ المضاربون في أسواق العملة في تحقيق مكاسب مهولة. وهربت النقود خارج البلاد، وهنا اضطر البنك المركزي إلى رفع أسعار الفائدة بما يعادل ٥٠٠% لسعر الليلة الواحدة Overnight بين عشية وضحاها والمعدل الاسمي إلى ١٧% في قمة لحظات الانهيار. ولكن للأسف فإن معدلات الفائدة تلك لم تكن متمشية بأي حال من الأحوال مع حالة الانكماش المحلي السائدة في تلك الفترة. وأصبح العمل وفقاً للأفكار الخاصة بمركز الأعمال والدراسات السياسية في تلك الفترة أمراً لا تحمد عقباه نتيجة للمضاربات، وإلى فشل البنوك وهبوط الأسعار بصفة دورية إضافة إلى وجود أحداث تاريخية حدث فيها انهيار اقتصادي كبير. وقد كان الاقتصاديون التابعون للنقابات العمالية هم الوحيدون الذين تنبأوا بحدوث تلك النتائج الكارثية على مستوى السويد ككل. ولكن عندما قام هؤلاء الاقتصاديون بنشر تحذيرات خاصة بسياسات التحرير، لم يكن هناك من هو على استعداد للاستماع إليهم. فلم يكن هناك من يصدق تلك الأفكار القديمة.(١)

---

(١) It was not unti much later that those academic economists who had been favorably disposed toward deregulation admitted the problem with the strategy.

استمرار الانسحاب المؤسسي

وتمشياً مع تلك التغييرات قام اتحاد أصحاب العمل السويديين بهجوم أخير على ما تبقى من مؤسسات الليبرالية المقيدة. ففي شهر يناير من عام ١٩٩٠، قام فيلديت وزير المالية التابع للحزب الاشتراكي الديمقراطي بدعوة اتحاد أصحاب العمل السويديين والنقابات العمالية واتحاد أصحاب الياقات البيضاء في "هاجا كاسل Haga Castle" وذلك لمناقشة الحاجة إلى العودة من جديد لفكرة المساومات الجماعية من أجل التوصل لحل للأزمة. وفي الوقت الذي أبدت فيه النقابات العمالية قبولها لتلك المناقشات أعلن اتحاد أصحاب العمل السويديين رفضه التام لمجرد الحديث في ذلك الموضوع.(١) وقد قال "أولف لورين" Ulf Laurin رئيس المجلس قبل صياغة العروض التي تمت مناقشتها في هاجا كاسل إنه "بعد معاناة طويلة مع المرض، تم إعلان وفاة النموذج السويدي وهو ما يعني أنه لا مجال للعودة."(٢) ونتيجة لرفض اتحاد أصحاب العمل السويديين للدخول في النقاش أعلن فيلديت عن حزمة من السياسات الصارمة لمواجهة الأزمة وذلك لإجبار الأحزاب على الاتفاق. ولكن وعلى الرغم من ذلك استمر اتحاد أصحاب العمل السويديين في رفض التعاون، وهو ما أدى إلى الدخول في أزمة سياسية وأدى إلى إضعاف الموقف السياسي للحزب الاشتراكي الديمقراطي.

هنا اتجه اتحاد أصحاب الأعمال SAF إلى المؤسسات التمثيلية، والتي كانت تعتمد على التعاون الثلاثي. ففي صناعة السياسة السويدية، كان يتم تأييد الآراء المختلفة لمنظمات المصالح المختلفة، وذلك من قبل الدولة، وتم دمجها من

See Lars Calmfors, "Lessons from the macroeconomic experience of Sweden," European Journal Of Political Economy (9) (1993), esp.p.50.

(١) Pestoff, "Towards a New Swedish Model," p.157.

(٢) Ulf Laurin, quoted in SAF-Tidningen, February 16, 1990, p.11, translated and quoted by Pestoff, " Towards a New Swedish Model," p.160.

قبل الهياكل التشريعية ولكن عن طريق إجراءات عقيمة. ومنذ عام ١٩٨٥، واتحاد أصحاب العمل السويديين يحاول أن يتحدى تلك الترتيبات الحكومية، وذلك عن طريق طرح التساؤلات وبطريقة علنية حول الدور الذي يلعبه رجال الأعمال فيما يتعلق بتلك الإجراءات والاتفاقيات التي تقوم بها الحكومة. وفي عام ١٩٩٠، ونتيجة لرفض اتحاد أصحاب العمل السويديين أن يدخل في أي نوع من أنواع المساومات المركزية، أعلن "لورين "Laurin رئيس مجلس إدارة الاتحاد "عن عدم التزام الاتحاد بالنتائج المترتبة على تلك المفاوضات" وذلك بعد أسبوع من الاجتماع في " هاجا كاسل " Haga Castle.[١] وقد انسحب ما يقرب من ٦٠٠٠ ممثل عن منشآت الأعمال، مما أدى إلى إصابة تلك المؤسسات التمثيلية بالشلل.[٢]

وبدلا من أن يعمل الاتحاد على المساعدة في إصلاح مؤسسات الليبرالية المقيدة في ذلك الوقت الحرج من الأزمة الاقتصادية، قام بوضع خطة تفصيلية لخصخصة المؤسسات التابعة لدولة الرفاهة بالكامل بحلول القرن الجديد.[٣] وقد قال لورين في هذا السياق "لقد تغير مركز التفكير في خطط الاتحاد وتحول إلى تكوين الأفكار والآراء. وتضمن أفكاراً يمكن أن تغير العالم. فإذا ما تمكن الاتحاد من نشر أفكار الغد فإن الدور الذي سيلعبه الاتحاد سيكون أكبر من أي وقت مضى، وهنا سيتحول هذا الاتحاد ليصبح القوة المحركة لتغيير هذا النظام."[٤] وبالفعل بعد مرور سنتين على هذا الإعلان قال لورين "إن هذا يبدو محرجا. لأن

---

(١) المصدر السابق.

(٢) قام Stephens بتقييم تلك النتيجة عن طريق قيامه بإثارة الجدل حول النماذج الجماعية للتمثيل والتي تم استبدالها بالتمثيل الفردي من كل قطاع على حدى. ولكن في حقيقة الأمر، إن ذلك لم يؤد إلى تغيير حقيقي. انظر،

Stephens, "Is Swedish Corporatism Dead." pp.7-8.

(٣) Pestoff, " Towards a New Swedish Model." p.153.

(٤) Laurin, quoted in SAF-Tidningen, February 16, 1990, translated by Martin, "The Politics of macroeconomic policy," p.258. see also Henning, "Sweden: Political interference with business." pp.30.34.

جميع الخطط التي وضعها الاتحاد عام ١٩٩٠ وفرت الأسس لوضع استراتيجيات مستمرة إلى بداية القرن الجديد. وعلى أية حال، فإن معظم الأفكار الخاصة بنا قد أصبحت قيد التنفيذ العملي والممارسة ولذلك فإننا وفي العام القادم سوف نحدد ما يجب فعله في الفترة المقبلة فيما تبقى من هذا العقد."(١) وقد تضمن البرنامج الخاص باتحاد أصحاب العمل السويديين على خطة لخصخصة برامج الرعاية الصحية والتعليم. وهو بالضبط ما قام الديمقراطيون بعمله في الثمانينيات في الولايات المتحدة الأمريكية، ونتيجة للعودة إلى تنفيذ التخفيضات الضريبية وتخفيض العجز، قام الحزب الاشتراكي الديمقراطي بنفسه بالاستغناء عن الأفكار والإطار المؤسسي المساند لها والتي هيأت للحزب البقاء في السلطة منذ عام ١٩٣٢. وبما أن الدولة بدأت في رفض الأفكار الخاصة بها، فقد قامت الدولة بتغيير المؤسسات المساند لها بطريقة أدت إلى دعم المواقف الخاصة برجال الأعمال وعزل العمال.

وقد كان من غير الممكن أن يقوم اتحاد أصحاب العمل السويديين بإعلان نهاية عصر المساومات المركزية والجماعية إلا بعد مرور عشر سنوات من الهجوم المتواصل على مؤسسات الليبرالية المقيدة. فقد بدأ ذلك الهجوم من قبل العمال، ومن ثم قام رجال الأعمال بالمبالغة فيه وأكملت الدولة تلك الرحلة. وفي حقيقة الأمر أن رئيس الحزب المحافظ "كارل بيلدت" Carl Bildt، قد أخطأ عندما قال عشية ليلة الانتخابات إن "رياح التغيير السياسي التي هبت على أوربا وصلت الآن إلى السويد."(٢) إذ أن حقيقة الأمر هي أن أجندة سياسات الحزب الاشتراكي الديمقراطي كانت قد مهدت الأرضية أمام الدولة وبمساعدة رجال الأعمال واستطاع أن يسيطر على مؤسسات النظام القديم، وأن يوصلها إلى الدمار التام. ومن غير المدهش أن الحزب المحافظ استطاع أن يحصل على الأغلبية في تحالف الحكومة البرجوازية لأول مرة منذ العشرينيات. وبمجرد تولي الحزب المحافظ

---

(١) Laurin, quoted in Pestoff, " Towards a New Swedish Model ," p.165.

(٢) Financial Times, Nonember 8, 1990, p.2.

للسلطة قام باستخدام الأفكار الخاصة باتحاد أصحاب العمل السويديين ليلقي باللوم على مؤسسات الليبرالية المقيدة السويدية، والتعامل معها على أنها هي السبب الرئيسي وراء اندلاع الأزمة. وهنا قام بالدعوة إلى عمل إصلاح مؤسسي لمواجهة تداعيات تلك الأزمة.

استبدال الليبرالية المقيدة

السياسة الوحيدة The Only way Policy

في شهر نوفمبر من عام ١٩٩١، قامت الحكومة المحافظة الجديدة بإغلاق وزارة الإسكان واتجهت نحو خصخصة الرصيد الإسكاني إضافة إلى خصخصة المؤسسات التي قامت الحكومة البرجوازية بتأميمها في أثناء توليها السلطة في السبعينيات. وقد تركزت استراتيجيات الاقتصاد الكلي للحكومة المحافظة على ربط الكورونا بوحدة العملات الأوربية وبطريقة رسمية، وهو ما جاء من قبل في الطرح الذي قام به مركز الأعمال والدراسات السياسية فيما عرف بالمعيار السياسي norm politik. وقد ركز هذا المعيار على العروض الخاصة بزيادة حجم الادخار عن طريق توفير حوافز ضريبية. وأثار هذا المركز الجدل حول أن تلك الترتيبات ستؤدي في النهاية إلى إضعاف الطلب المحلي، ومن ثم تخفيض التضخم. ولكن المشكلة ظهرت في أن الفترة التي تولى فيها "بيلدت" Bildtالسلطة لم تكن المشكلة في التضخم بل في حالة الانكماش، وقد أدت السياسات التي اتبعتها الحكومة المحافظة إلى زيادة سوء الموقف بدرجة أكبر.

و يقول كل من "داج رولاندر وكارل هاميلتون" Carl Hamiltom و Dag Rolander إن المحافظين نظروا إلى التضخم على أنه ظاهرة ناتجة عن ثلاث جهات: النقابات العمالية والحكومات الاشتراكية الديمقراطية والقطاع العام. ولكن للأسف فإن أياً من تلك الجهات لم تكن هي السبب الحقيقي وراء حالة التضخم التي انتابت البلاد في أواخر الثمانينيات.[١] وعلى أي حال، فإن الحكومة المحافظة وضعت أمامها هدفين لا بد من تحقيقهما: الأول، التعامل مع التضخم على أنه

---

(١) This section draws on the analysis of the Bildt administration provided by Hamilton and Rolandder, Att leda Sverige.

التهديد الاقتصادي الأول والعمل على تطبيق المعيار السياسي الذي نتج عن الدراسات التي قام بها مركز الأعمال والدراسات السياسية؛ ثانياً، العمل على تحطيم المنظمات الخاصة بالليبرالية المقيدة عن طريق إخضاع القطاع العام إلى سياسات نقدية شديدة الصرامة.

وقد أدى اتباع هذا المنهج إلى ظهور ما أطلق عليه كل من رولاندر وهاميلتون "محدوية المعرفة" بين المحافظين وهو الموقف الذي يصبح فيه هناك وصف وحل أوحد للمشكلة، وقد أدى ذلك إلى عدم قدرة الحكومة على رؤية أي حلول بديلة.(١) وفي ظل الظروف التي سادت في عام ١٩٩١ و١٩٩٢ أصبح يمكن وصف الموقف في السويد كما يلي "قامت السويد بانتخاب حكومة التزمت فقط بمحاربة التضخم ولكن لم يكن هناك أي تضخم حتى تعمل الحكومة على محاربته."(٢) فلم تأخذ تلك الحكومة في اعتبارها بأي حال من الأحوال حالة الانكماش التي كان يعاني منها الاقتصاد السويدي في تلك الفترة. فقد أصبحت "محاربة التضخم" هي الشعار الأيديولوجي لتحركات وأعمال الحكومة بغض النظر عن الظروف التي تحيط بالاقتصاد في حقيقة الأمر. بل وقد قام "بيلدت" باستعارة تصريحات تاتشر حيث قال "لا يوجد هناك بديل آخر" وذلك عن طريق تأكيده أنه "سلك الطريق السياسي الوحيد الذي يمكن اتخاذه." وقد كان للمحافظين نفس رأي مركز الأعمال والدراسات السياسية حيث أكدوا على أن الأزمة لم تنبع من تحرير الأسواق المالية أو من المعيار السياسي أو حتى من الإصلاح الضريبي، وذلك لأن تلك الإجراءات السابقة هي إجراءات مفيدة وجيدة للحالة الاقتصادية، ولكن المشكلة جاءت عن طريق مؤسسات الليبرالية المقيدة إضافة إلى المشكلات المرتبطة بمبدأ دولة الرفاهة والبنك المركزي غير المستقل. ولذلك لابد من العمل على رسم السياسات التي تؤدي إلى إبعاد التضخم عن النظام الاقتصادي.

---

(١) Hamilton and Rolandder، Att leda Sverige, p.10.

(٢) المصدر السابق، ص ص ١٢-١٣.

ونتيجة لذلك التحليل لحالة الانهيار الاقتصادي التي حدثت، قررت حكومة بيلدت أن المعيار السياسي الخاص بمركز الأعمال والدراسات السياسية هو الحل الأوحد والأمثل لتلك الأزمة.(١) وكما ذكرنا سابقاً فإن هذا المعيار كان يركز على ضرورة إعطاء مصداقية للقيمة الثابتة لسعر صرف الكورونا، وذلك للحد من الضغوط والتوقعات التضخمية. ولكن نتج مزيد من الجاذبية بالنسبة لنظام المصداقية من أن المحافظين أصبحت لديهم القدرة على تفادي أي مطالب شعبية من الجماعات المحلية للحصول على معدلات أعلى من الأجور أو التحويلات، وذلك لأن العمل على محاربة التضخم عن طريق تطبيق السياسات النقدية الإنكماشية أصبح هو الحل الوحيد المتاح أمام تلك الحكومة. ولكن، تحويل تلك الممارسات السياسية إلى العمل على أرض الواقع أدى إلى حدوث مشكلات كبيرة.

ومثلما حدث في بريطانيا نتيجة لاتباع الآلية الأوربية لأسعار الصرف European Exchange Rate Mechanism (ERM)، فإن ربط الكورونا بوحدة العملات الأوربية أدى إلى زيادة أسعار الفائدة بدرجة كبيرة في مواجهة المضاربات، ونتيجة للتوقعات والتنبؤات التي سادت في السوق، والتي نتجت عن تعزيز المصداقية. وفي نهاية الأمر، تم تعويم العملة بحلول ١٩ نوفمبر وبالطبع غرقت الكورونا تماما. وقد قامت السويد بربط الكورونا بوحدة العملات الأوربية كما ذكرنا سابقاً، وذلك للعمل على تحقيق الاستقرار في الأوضاع الاقتصادية وللالتزام بالمعيار السياسي الخاص بمركز الأعمال والدراسات السياسية. ولكن، ونتيجة لموجة التوقعات التي حدثت في عام ١٩٩١، "كان يبدو أن السويد قد حبست داخل دائرة لا ترحم. فالدفاع عن الكورونا تطلب وجود أسعار فائدة مرتفعة، وهو ما أدى بدوره إلى حدوث تباطؤ في معدلات النمو، مما أدى إلى

---

(١) المصدر السابق، ص ص ٣٣-٦١، وذلك للحصول على تفاصيل حول المعيار السياسي الخاص بمركز الأعمال والدراسات السياسية وأثره على الحكومة المحافظة.

زيادة حجم العجز، والتعامل مع العجز عن طريق عمل تخفيض الموازنة يعني مزيدا من التباطؤ في معدلات النمو."[1]

ويقول كل من هاميلتون وورولاندر في هذا السياق إن الاستجابة السياسية للحكومة الجديدة كانت متمشية مع الأفكار الخاصة برجال الأعمال. وبدلا من أن تعمل الحكومة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق التعامل مع مشكلة الانكماش، قامت الحكومة بإعلان حزمة من السياسات التي عملت على الحد من المخصصات المدفوعة للعلاج وسط أزمة اقتصادية طاحنة، إضافة إلى الحد من علاوات الإسكان، كما قامت تلك الحكومة بزيادة الأعباء الضريبية، وهو ما أدى إلى استقطاع ما يقرب من ٤٠ مليار كورونا من الاقتصاد. وقد كانت تلك الإجراءات بمثابة العودة للمارسات الاقتصادية الكلاسيكية لفترة العشرينيات، والتي لم تكن مناسبة بأي حال من الأحوال للتعامل مع حالة الكساد التي حدثت في التسعينيات تماما مثلما لم تكن مناسبة للتعامل مع الكساد الذي حدث في الثلاثينيات. ولكن نتيجة لعدم رؤية الحكومة لأي حل مخالف لوجهة النظر الخاصة برجال الأعمال، فإنها لم تتمكن إلا من تطبيق تلك الحزمة من السياسات.

ويرى هاميلتون وورولاندر أن المشكلة الرئيسية في السويد تكمن في أن "الأعمال الخاصة بالاقتصاديين كانت شديدة التجانس بحيث لم تتمكن أي حكومة سويدية من أن تعارض الأفكار العامة التي وضعها هؤلاء الاقتصاديون."[2] وقد كان هذا التجانس في الشخصيات والأفكار إلى جانب تسييس رجال الأعمال هو ما أدى إلى دفع تلك المجموعة الجديدة من الأفكار إلى حيز التنفيذ، وهو ما أدى إلى تحول الليبرالية السويدية المقيدة. وكانت حرية العمل هي أساس التخطيط في السويد كما كانت في كل مكان آخر. وعلى أية حال، فإن هذا التحول المؤسسي

---

(١) Graeme D. Eddie, "Sweden: Krona Crisis Stalls 'new Start,'" World today, January (1993), p.11. see also Geoffrey Garrett, partisan politics in the global economy (Cambridge: Cambridge University Press, 1998), p.143.

(٢) Hamilton and Rolandder, Att leda Sverige. pp.100-1.

الذي حدث في السويد لم يكن أبداً جزءاً من الخطة.[1] وبحلول شهر نوفمبر من عام ١٩٩٢، تناقص حجم الإنتاج الصناعي في السويد بحوالي ١٢% وارتفعت معدلات البطالة، وذلك على الرغم من سياسات إصلاح سوق العمل، من ٤% عندما ترك الحزب الاشتراكي الديمقراطي الحكم إلى حوالي ٩%.[2] وعلى الرغم من ذلك استمرت الدولة في عمل مزيد من الإصلاحات المؤسسية. ولكن نتيجة لعمق حالة الكساد، كان هناك حدود لما يستطيع الشعب السويدي تحمله نتيجة اتباع السياسات الخاصة بنظام السوق.[3] وهنا أدركت الحكومة المحافظة أن عليها أن تعمل على إصلاح مؤسسات الليبرالية المقيدة وبطريقة حاسمة ونهائية بحيث إنه حتى لو عاد الحزب الاشتراكي الديمقراطي إلى الحكم فإنه لن يجد مزيدًا من الإصلاحات التي يمكن إضافتها وتطبيقها وذلك نتيجة لخوف تلك الحكومة من أن تذكر في التاريخ على أنها حكومة فاشلة وغير مؤثرة، كما كان هو الحال مع الحكومة البرجوازية التي تولت الحكم في الفترة من ١٩٧٦-١٩٨١.[4] وقد كانت الطريقة الأخرى التي رأت الحكومة المحافظة أن عليها اتباعها هي الاتجاه نحو التكامل الأوربي.

---

(١) يقول Calmfros فيما يتعلق بتلك الفترة إن، "السويد قد اختارت العمل على الحد من التضخم كما فعلت معظم دول أوربا الغربية في أوائل الثمانينيات." وهو بالضبط ما فعله المحافظون، وذلك على الرغم من أن التوقيت كان في غاية السوء عندما يتطرق الحديث إلى تطبيق الانكماش. وفضلاً عن ذلك، وحتى في أفضل الظروف، فإن تلك الاستراتيجية تؤدي إلى تحويل الإصلاحات التي حدثت في سوق العمل إلى إصلاحات لحظية. وهذا التفسير الساذج لاستجابة سوق العمل كان مطابقا وبشكل كلي للوضع الذي راهن المحافظون على حدوثه، وذلك على الرغم من أن الاقتصاديات الأوربية الأخرى التي تعرضت لصدمات العرض قد أوضحت أن أسواق العمل لا تصفى بتلك السهولة. ولكن يخطئ Calmfros عندما يتوخى الحذر ويقول "إنه قد تمت المبالغة في تقدير استجابة الأجور الحقيقية للبطالة." إذ أن المعرفة المحدودة التي عانى منها المحافظون لم تكن لتمكنهم من إثبات العكس. انظر

Calmfros, "Lessons from the Macroeconomic experience of Sweden," pp. 53,55, 57.

(٢) Figures from the Economist, Nonember 28, 1992. This figure includes those in labor market training schemes.

(٣) Bo Rothstien, "Explaining Swedish Corporatism: The Formative moment," Scandinavian Politica Studie 15 (3) (1992).

(٤) Hamilton and Rolandder, Att leda Sverige, p.115.

الاتجاه نحو أوربا

قوبلت محاولات الحكومة المحافظة للرجوع إلى مؤسسات الليبرالية المقيدة مرة أخرى بالفشل نتيجة لحالة الكساد الاقتصادي، والذي أدت هذه الأفكار إلى زيادة حدته. ويمكن أن ننظر إلى محاولة السويد أن تنضم إلى الاتحاد الأوربي على أنها محاولة من الحكومة ومن رجال الأعمال لتخفيف النتائج التي ترتبت على الإصلاح عن طريق الدخول في منظمة دولية والسماح للأفكار والمؤسسات الاقتصادية للاتحاد الأوربي أن تنجز من خلال التوافق الدولي ما لم يتمكن الإصلاح على المستوى المحلي أن يحقق النتائج المرجوة منه.(١) وقد كانت هزيمة النقابات العمالية جزءاً من هذا الصراع، وعلى أية حال، ونظراً لأن النقابات العمالية أصبحت الآن في موقف دفاعي، كان لابد من العمل على بناء مؤسسات يمكن من خلالها التوصل إلى تنفيذ الترتيبات الجديدة. وعلى أن يؤخذ في الاعتبار سياسات حكومة بيلدت Bildt بالاتجاه نحو أوربا والكيفية التي كان من المتوقع أن يؤثر بها هذا الاتجاه على الأهداف المحلية المتعلقة بالنظام الضريبي والبطالة. ويقول "جرايم إيدي" Graeme D. Eddie في هذا الصدد

في خطابه لممثلي اللجنة الأوربية... أوضح بيلدت أن العمل على ملء طلب الانضمام إلى الاتحاد الأوربي كان قراراً نهائياً،و حدثاً تاريخياً، وبعبارة أكثر قوة وحسماً عما ذكرته الحكومة السابقة، وأراد بيلدت أن يؤكد على التزام السويد بمعاهدات روما وبالحركة الأوربية الموحدة، وأن دولة السويد أصبحت على استعداد لتنفيذ القرارات الاقتصادية والمالية والنقدية والسياسية التي تمت الموافقة من جانب الاتحاد في قمة ماستريخت.(٢)

---

(١) On European monetary integration as a conservative project designed to instantiate neoliberal practices in member states, see Katheleen R McNamara, The Currency of Ideas: Monetary Politics and the European Union (Ithaca: Cornell University Press, 1998).

(٢) Eddie, "Sweden: Krona Crisis," p.9.

وقد أكد بيلدت على أن الانضمام للاتحاد الأوربي لن يمنع بأي حال من الأحوال حدوث تخفيضات في الضرائب.(١) وقد كان بيلدت محقاً في ذلك. فحتى يصبح يمكن أن يحدث تحرير لانتقال السلع والخدمات والأفراد وفقاً لما تقضي به اتفاقية ماستريخت كان لابد من العمل على إصلاح النظام الضريبي السويدي بأكمله ليس فقط على مستوى معدلات الضرائب الهامشية للأفراد ولكن نظام الائتمان والضرائب والاستثمار بالكامل والنظام الاستثماري الذي يميز الليبرالية السويدية المقيدة. وباختصار يمكن القول إن التكامل الاقتصادي الدولي قد يؤدي إلى النجاح في تغيير وإصلاح المؤسسات المحلية وهو الشيء الذي كان من غير الممكن تحقيقه فيما سبق.

و يمكن أن تعطي عمليات الإصلاح التي حدثت في سياسة البطالة مثالا توضيحيا في هذا السياق. فكما ذكر في الفصل الرابع، أنه حتى أوائل التسعينيات، تقبلت جميع الأحزاب السويدية مبدأ التوظيف الكامل، وتعاملت معه على أنه هو الأولوية السياسية الكبرى. وعلى الرغم من التخلي عن هذا المبدأ، فإن مشكلة البطالة لم تبتعد أبدا عن القاموس السياسي السويدي وعن قائمة أولويات الشعب. وفي الواقع فإن أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى خسارة الحزب الاشتراكي الديمقراطي لانتخابات عام ١٩٩١ هو أن هذا الحزب تعامل مع التضخم بدلا من البطالة على أنه الأولوية السياسية الكبرى.(٢) ويقول "ستيفين مكبرايد" Steven McBride في هذا السياق إن "مقارنة ما حدث في السويد بما حدث في بريطانيا عندما قامت الأولى باتباع سياسات التوظيف الكامل في ظل الحكومة البرجوازية

---

(١) Paulette Kurzer, Business and banking: Political change and economic integration in Western Europe (Ithaca: Cornell University Press, 1993), p.120.

(٢) See Klas Amark, "Afterword: Swedish Social Democracy on a historical threshold," in Klaus Misgeld, Karl Molin, and Klas Amark, eds., Creating Social Democracy: A Century of the social democratic labor party in Sweden (University Park: Pennsylvania University Press. 1992), pp. 429-45.

في الوقت الذي وقعت فيه بريطانيا في فخ السياسات التي أدت إلى زيادة البطالة في ظل حكومة العمل، يعطي دلالة أن تلك التصرفات ناتجة عن سيطرة الأفكار التي لا دخل للحكومات في وجودها."(١) ولذلك سيكون من الصعب على الحكومة المحافظة أن تتجنب هذا الهدف السياسي وتظل في السلطة، إلا إذا ما تمت إعادة بناء المؤسسات التي جعلت من هذا الهدف شيئا يمكن حدوثه. فإذا ما رغبت الحكومة المحافظة في تحويل تلك المؤسسات، فإنه لابد من كسر هذا الإجماع السياسي. وربما يكون التكامل الأوربي قد قام بتوفير الشروط الملائمة واللازمة لحدوث هذا التغيير.

واستمرت السويد تعمل وفقا لنظام اقتصادي حر تلتزم مؤسساته بمؤشرات الأسعار العالمية. ونظرا لتلك الضغوط قام بعض المحللين باستنتاج أنه "عندما يصبح مجموع الصادرات والواردات أكبر من حجم الناتج المحلي الإجمالي، يصبح من المستحيل أو من المكلف اتباع المعايير الاقتصادية القومية، وعند تلك النقطة يصبح الاعتماد على آليات السوق هو البديل الأمثل."(٢) ومن الصعب أن يتم تحديد مدى صلة السويد بذلك الوضع السابق حيث إن الاقتصاد السويدي لا يتمتع بهذا القدر من الانفتاح. وهذا على الرغم من أن حصة الشركات السويدية متعددة الجنسية من إجمالي الصادرات العالمية قد ازدادت من ٤٢% إلى ٥٦% في عام ١٩٨٦، كما ارتفعت درجة التركز بين تلك الشركات متعددة الجنسية ولكن ذلك لا يفسر بأي حال من الأحوال سبب ميل رجال الأعمال للتخلي عن المؤسسات المحلية القائمة.(٣)

---

(١) Steven McBride, "The Comparative politics of unemployment: Swedish and British Responses to Economic crisis," Comparitive politics 20 (3) April (1988), p.318.

(٢) Paulette Kruzer, "Unemployment in open economics: The impact of trade, finance and European integration," comparative political studies (24) 1 April (1991), p. 11.

(٣) Figures from Martin, "Wage bargaining and Swedish politics," p.97.

وعلى النقيض من الحجج التي تعتبر هذه الاضطرابات المؤسسية نتيجة حتمية للتغيير في هيكل الأعمال في السويد، أو في درجة الاعتماد على الصادرات، هنا يصبح من الضروري توضيح أنه في مثل تلك الحالات الجدلية يسبق التأثير السبب. أولا لأن محاولات رجال الأعمال لتحويل تلك المؤسسات سبقت التغير الذي حدث على مستوى اعتماد الدولة على الصادرات وزيادة درجة اتجاه المؤسسات السويدية نحو تعدد جنسيات المنشآت بحيث أصبح هناك عديد من المؤسسات متعددة الجنسيات. ثانيا، أنه بحلول عام ١٩٩٢، وفي ذروة الجدل الذي دار في السويد حول موضوع التكامل مع أوربا انهارت الصادرات السويدية. وعلى الرغم من انفتاح السويد على التجارة العالمية، فإن تلك الدرجة تناقصت إلى ما يقارب ٥٤% وهو ما لا يمكن مقارنته بحالة الانفتاح التي كان عليها الاقتصاد السويدي في الفترة من ١٩٧٤-١٩٧٦.[١] وقد كانت تلك هي النقطة التي انطلق منها رجال الأعمال للدخول في عضوية الاتحاد الأوربي مستخدمين في ذلك حجج العولمة مع الاعتماد عليها من أجل تبرير الانضمام إلى الاتحاد الأوربي.[٢] ولذلك لابد من أن يتم النظر إلى الحافز الذي توفر لدى رجال الأعمال السويدين نتيجة للانضمام إلى الاتحاد الأوربي وربطه بالأهداف السياسية التي كانت لدى الحكومة المحافظة، ألا وهي التخلص من الليبرالية المقيدة. وبهذا تكاملت أهداف كلا الطرفين مع بعضها البعض. فالانضمام إلى الاتحاد الأوربي سوف يلغي أي التزام من قبل الحكومة بتحقيق التوظيف الكامل وذلك لأن العمل على تحقيق هذا المبدأ سيكون مستحيلاً على المستوى التقني والعملي نتيجة للانضمام للاتحاد الأوربي.

و قد كان أحد أهم العوامل التي أدت إلى انجذاب الحكومة المحافظة ورجال الأعمال إلى فكرة الانضمام للاتحاد الأوربي في أوائل التسعينيات هي العمليات

---

(١) The exact figures are (X + M)/ CGDP (1975 55.87) (1992 54.05), calculated .http://www.nber.org/pwtfrom Penn World Tables v.5.6 on NBER server.

(٢) هذا هو نفس المنطق الذي إعتمد عليه Clinton في انتخابات عام ١٩٩٢ ليزيد من دور الدولة، وذلك على الرغم من حقيقة أن الاقتصاد الأمريكي هو الاقتصاد رقم واحد على المستوى العالمي.

الخاصة بالنظام النقدي الأوربي European Monetary system (EMS).[١] والنظام النقدي الأوربي هو نظام يعتمد على المصداقية وعلى التعاون في السياسات النقدية دفاعا عن أسعار التعادل النقدي بين الدول الأعضاء في الاتحاد. وأدت تجربة عام ١٩٩١ الخاصة بربط الكورونا بوحدة العملات الأوربية إلى أنه لم يصبح هناك أي مدافع عن الكورونا إلا السويديين أنفسهم مما أفقد ذلك الدفاع أي مصداقية . وعلى أي حال من الأحوال، فقد كانت الحجة هي أن انضمام السويد إلى هذا النظام النقدي سيؤدي إلى قيام الدول الأخرى أيضا بالدفاع عن الكورونا وهو ما سيزيد من مصداقيتها.[٢]

كما أن الانضمام كان سيؤدي إلى تسهيل هدف آخر للسياسة، وتقول "بوليت كروزر بحق "Paulette Kruzer في هذا الصدد إن الانضمام لهذا النظام النقدي الأوربي يؤدي إلى التخلي واقعياً عن السيادة المالية، وهو ما سيؤدي إلى عدم وجود مستفيدين متطفلين من تخفيض قيمة العملة ولا أي من المظاهر الأخرى المتعلقة بسياسات الاستقرار.[٣] وقد كانت النتائج المترتبة على تلك السياسة الخاصة بالتوظيف الكامل شديدة العمق. وقد أكد "تون نوتيرمانز" Ton Notermans على حقيقة أن "العمل على ربط السياسات الخاصة بالاقتصاد الكلي بالتوازنات الخارجية يؤدي إلى أن يصبح من غير المنطقي أن يتم تطبيق المبدأ السياسي الخاص بالمؤسسية. "[٤] فالانضمام إلى النظام النقدي الأوربي يحرر

---

(١) See McNamara, The currency of ideas, passim.

(٢) لا بد هنا من أن نتذكر أن هذا المنطق الخاص بالجذب كان معتمدا على افتراض أن النظـام النقدي الأوربي سيظل ثابتا ومستقرا حتى اكتمال الاتحاد الأوربي النقدي بأكملة، ولم يكن بإمكان أحد أن يتنبأ بقدوم الأربعاء الأسود.

(٣) Kruzer, "Unemployment in Open Economies," passim.

(٤) Ton Notermans, "Abdication from National Policy Autonomy: Why has the macroeconomic policy regime become so unfavorable to labor," Politics and Society (21) 2 (1995). p.134.

الدولة من أي وعود فيما يتعلق بتحقيق سياسة التوظيف الكامل وهو المبدأ الرئيسي لليبرالية المقيدة. وبذلك يمكن القول إن ما تم تحقيقه في الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى المحلي تم تحقيقه في السويد، ولكن على المستوى الدولي.

ولأن التدخل من أجل تحقيق سعر التعادل هو أمر مكلف بطبيعته، فقد كان هناك حافز لدى الدول لاستهداف تحقيق التوازن على المستوى الخارجي، وذلك لتفادي حدوث التدخل في الشأن الداخلي بصفة مستمرة. ولكن، لا يمكن تحقيق هذا التوازن إلا عن طريق "التأثير على معدلات الإنفاق المحلي، والذي عادة يؤدي إلى الحد من إنقاص حجم الإنفاق على المستوى العام وعلى المستوى الاستهلاكي."[١] وعلى المستوى المحلي من الطبيعي أن يتم تعويض تلك الضغوط عن طريق التحكم في سعر الفائدة أو العمل على تخفيض قيمة العملة. لكن، بعد تطبيق النظام النقدي الأوربي أصبحت تلك الترتيبات غير ذات جدوى، وذلك لأن السياسات الائتمانية كانت تهدف إلى تحقيق سعر التعادل مع المارك الألماني.[٢] وبذلك يكون الحل الوحيد الممكن هو العمل على الحد من معدلات الاستهلاك، وبذلك يصبح من غير الممكن أن تلتزم الحكومة السويدية بتحقيق التوظيف الكامل نتيجة لاتباع النظام النقدي الأوربي.

وفضلا عما تقدم، فإن معيار التقارب الذي تم التركيز عليه في معاهدة ماستريخت أكد على ضرورة التحكم وبطريقة صارمة في معدلات التضخم والعجز، إضافة إلى تفضيل رقابة بنوك مركزية مستقلة، وهو ما قامت السويد بتحقيقه في أوائل التسعينيات. وفي ظل تلك الظروف يصبح من غير الممكن أن يحدث أي نوع من أنواع التحكم في رأس المال، وهو ما يتعارض مع أهم المبادئ الخاصة بتحرير الأسواق التي تضمنت عليها معاهدة ماستريخت، ذلك إضافة إلى عدم القدرة على استخدام السياسة الضريبية لتسهيل إعادة التوزيع، وذلك لأن رأس

---

(١) Kruzer, "Unemployment in open Economies," p.13.

(٢) المصدر السابق.

المال سيهرب بمنتهى البساطة. وبذلك لن يؤدي الانضمام إلى الاتحاد الأوربي فقط إلى التخلي عن مبدأ التوظيف الكامل، ولكنه سيؤدي أيضاً إلى تسهيل مزيد من الإصلاح على الصعيد المؤسسي. وقد صرح أحد أهم الاقتصاديين في النقابات العمالية بأنه "بحلول عام ١٩٩٣-١٩٩٤ أصبحنا أعضاء في الاتحاد الأوربي والتزمنا أساساً باتباع استراتيجيات ليبرالية جديدة، لأن مؤسسات الاتحاد الأوربي تعمل وفقاً للمدرسة الليبرالية الجديدة، وهو ما يستنزف كل القوى اللازمة لمحاربة البطالة."[١]

ولكن، وعلى الرغم من انضمام السويد للاتحاد الأوربي أدركت أن تحقيق الإصلاح المؤسسي من الخارج هو شيء من غير الممكن تحقيقه. ولم يستطع أي من الحزب الاشتراكي الديمقراطي أو بيلدت Bildt ،اللذين عملا معاً على تشجيع التكامل مع الاتحاد الأوربي منذ عام ١٩٨٨ نتيجة لانجذاب فيلدت للنتائج المترتبة على تطبيق النظام الضريبي التابع للاتحاد الأوربي، والتنبؤ بانهيار النظام النقدي الأوربي. فقد نظر المحافظون إلى موضوع التكامل مع الاتحاد الأوربي على أنه جزء من استراتيجية ثلاثية الأبعاد. تركز البعد الأول: على محاربة التضخم عن طريق اتباع المعيار السياسي، والثاني: كبح جماح القطاع العام والمساعدة على خلق الظروف المناسبة لتحقيق النمو غير التضخمي. أما البعد الثالث، فقد ركز على منع العودة إلى سياسات التثبيت التي تتطلب حبس تلك التغييرات في بيئة النظام الخارجي التي تتطلب وجود نظام ضريبي موحد، إضافة إلى الالتزام بحجم معين من الإنفاق، إضافة إلى وجود سياسات اقتصاد كلي غير تدخلية وتتمتع بالمصداقية. ولكن الرياح لم تأت بما تشتهي السفن بالنسبة للحكومة المحافظة، حيث واجه البعد الأول من الاستراتيجية مشاكل الظروف الانكماشية في الاقتصاد. أما البعد الثاني فقد سقط نتيجة لانهيار المعيار السياسي، وانتهى البعد الثالث نتيجة للمضاربات في سعر العملة، والتي كان المقصود هو تجنبها في المقام الأول.

---

(١) Unidentified LO economist interview by Stephens. Quoted in Stephens, "Is Swedish Corporatism dead," p.10.

ولكن، أثبتت التجربة النقدية لـــ فولكر Volkerأن الفشل في التجربة عمليا لا يؤدي بالضرورة إلى تغيير طريقة التفكير، فقد تم اتباع نفس السياسات الإصلاحية بعد عودة الحزب الاشتراكي الديمقراطي إلى الحكم في ١٩٩٤.

فن صيانة النموذج

عودة الحزب الاشتراكي الديمقراطي

أدى الموقف السياسي الذي اتخذه الحزب الاشتراكي الديمقرطي منذ إعادة انتخابه في عام ١٩٩٤ إلى توضيح استمرار بروز موقف رجال الأعمال. وكان يمكن وصف موقف الحزب الاشتراكي الديمقرطي منذ سبتمبر عام ١٩٩٤ فيما يتعلق بإعادة الهيكلة الداخلية على أنه موقف يحظى بالقبول. ولكن العمل على إعادة الهيكلة كان سيتم بطريقة مختلفة تماماً عن الأسس التي كانت تتبعها الإدارة السابقة، بل ستكون على أسس تؤدي إلى تقوية النظام المؤسسي القائم بدلاً من إضعافه. وعلى أية حال، فإن الواقع هو أن الحزب الاشتراكي الديمقراطي في السلطة كان يعتمد بشكل أكبر على المسار القائم.

وخشية العودة للعمل وفقا لسياسات التثبيت مع عودة الحزب الاشتراكي الديمقرطي إلى الحكم من جديد، قامت خمس من أكبر المنشآت متعددة الجنسيات في السويد بالتحذير في مقالة في إحدى الصحف قبل انتخابات عام ١٩٩٤ بوقت قصير من أنها ستعمل على إعادة النظر في خططها الاستثمارية والتي تقدر بنحو ٥٠ مليار كورونا سنويا (حوالي ٦,٥ مليار دولار) إذا ما تمت زيادة الضرائب بعد الانتخابات وإذا لم يتم التحكم في معدلات عجز الموازنة.[١] ولكن مرة أخرى لم تأت الرياح بما تشتهي السفن بالنسبة لتلك المؤسسات فقد كان أول رد فعل على هذا التهديد هو زيادة نسبة الأصوات التي حصل عليها الحزب في الانتخابات حيث

---

(١) See Svenska Dagablet, September 24, 1994.

حصل على ٤٥,٤% من الأصوات. وقد كانت عودة الحزب الاشتراكي من جديد بالنسبة للسويديين هي بمثابة "حماية لنظام دولة الرفاهة الذي أصبح معرضا للهجوم بصفة مستمرة منذ أن تولى بيلدت الحكم."(١) ولكن يعد هذا العرض صحيحا، ولكن بشكل جزئي حيث إنه ومنذ عودة الحزب إلى القوة مرة أخرى قام باتباع استراتيجية مزدوجة، وهي استراتيجية شبيهة بالتي اتبعها من قبل حزب العمل في المملكة المتحدة: الجزء الأول من الاستراتيجية، تركز على العمل على الحد من التوقعات ومن ثم توقع حدوث تكيف في أوساط أصحاب الأعمال مع الأوضاع الجديدة.(٢) أما الجزء الثاني فقد تركز على فكرة ضرورة التأكيد للشعب أنه ستتم المحافظة على مبدأ دولة الرفاهة في حين يبدأ العمل وفقا لأجندة إصلاحية شديدة الشبه بتلك التي كان يتبعها الحزب المحافظ.

كانت أول المهام التي قام بها الحزب بعد توليه السلطة مثالاً واضحا على تلك الازدواجية. فقد حاول الحزب امتصاص حالة الغضب التي سادت في أوساط رجال الأعمال عن طريق محاولة دمجهم فيما تبقى من النظام المؤسسي التعاوني، وهو ما رفضه رجال الأعمال فيما سبق وبشدة وتركز هذا الرفض في التهديد بالتأثير على معدلات الاستثمار التى قامت به أهم المنشآت في السويد فيما عرف بفريق "الرجال الحكماء". وبعد أول لقاء معهم أعلن "الرجال الحكماء" أن هناك حوالي ٥٠ مليار كورونا من المخطط استثمارها محليا خلال السنوات الخمس التالية. ولكنهم لم يحددوا ما إذا كانوا سيقومون بتقديم تلك الاستثمارات أم لا، والأكثر من ذلك ونتيجة

---

(١) See The Guardian, October 1, 1994.

(٢) See Colin Hay, "Anticipating Accommodations, Accommodating Anticipations: The Appeasement of Capital in the 'Modernization' of the British Labor party, 1987-1992, " and the rejoinder by Mark Wickham Jones, "Social Democracy and Structural Dependency: the British Case . A Note on Hay," both politics and society 25 (2) June (1997), on the issue of how far social democratic parties need to accommodate business's preferences.

للجهود المتضافرة لرجال الأعمال والحزب المحافظ قبل هذا الإعلان، لم يقم "الرجال الحكماء" بإعلان أي نوع من أنواع الخطط التفصيلية لتلك الاستثمارات. وقد اعتمدت تلك الاستراتيجية التي هدفت إلى دمج رجال الأعمال على الطبيعة الجيدة بداخلهم، وقد نظر إليها البعض على أنها خطوة أو محاولة لتحسين صورة رجال الأعمال في المجتمع بعد أن هددوا بوقف الاستثمارات.[١]

وبالمثل اتخذ الحزب الاشتراكي الديمقراطي موقفا بدا مختلفاً بالنسبة للشأن الأوربي عن الموقف الذي تبناه المحافظون. وفي الوقت الذي انضمت فيه السويد إلى الاتحاد الأوربي كانت هناك تغييرات سياسية تحدث على مستوى أوربا بطريقة كان يمكن أن تساعد الأهداف التقليدية للحزب. وبصفة خاصة في مرحلة اتجاه أوربا نحو اليسار في أواسط التسعينيات حيث بدأ محور التركيز يتغير من التركيز على تحقيق الأوضاع المناسبة لرجال الأعمال إلى التركيز على مجموعة أخرى من الأهداف على رأسها تحقيق التوظيف الكامل. والأكثر من ذلك أن هيكل التصويت الذي تم الإتفاق عليه في ماستريخت أعطى مميزات غير نسبية للدول الصغيرة مثل السويد وفنلندا والدانمارك، بحيث أصبح بإمكانهم التصويت ضد دولة مثل ألمانيا على سبيل المثال. ونتيجة لتلك التغيرات هدف الحزب الاشتراكي الديمقراطي إلى إعادة هيكلة اتفاقية ماستريخت من الداخل بحيث يجعل موضوع البطالة هو الأولوية السياسية الكبرى فيما يتعلق بخططه المستقبلية، حتى على حساب التضخم. ففي مؤتمر "إيسين" Essen دعا "كارلسون" Carlsson إلى ضرورة اتخاذ إجراء بشأن الاستثمار في توفير البنية الأساسية، وسياسات سوق العمل النشطة، إضافة إلى تأكيده على ضرورة إعادة تدريب العمال، وقد أعلن الحزب كذلك عدم تفضيله لاتباع النظام النقدي الأوربي، على الرغم من إعلانه قبل ذلك تفضيله البقاء في الاتحاد الأوربي.[٢]

---

(١) Interview with an SAF official (attributable comment) by the author, June 1997.

(٢) Reuters Money Report, Bonds, Business Market, November 18, 1994. p.14.

وقد كان وراء هذا التكتم سببان رئيسيان: الأول، كان يتعلق بموضوع معيار التقارب، إذ لم تكن السويد حتى وقت قريب مستوفية للشروط الخاصة بالانضمام للنظام النقدي الأوربي. أما السبب الثاني، فكان التأكيد المستمر من البنك المركزي Riksbank على ضرورة تصحيح اختلال التوازنات الهيكيلة قبل حدوث التكامل النقدي. وهنا يمكن القول إن الحزب الاشتراكي الديمقراطي كان ينوي العودة إلى تطبيق سياسات التثبيت وكان لا ينوي الاعتماد على أوروبا من أجل تنظيم عمل المؤسسات المحلية في السويد. ولكن، هذا الاستنتاج يعد استنتاجا شديد التشاؤم والدموية. فكما ذكر سابقا أن الحزب الاشتراكي الديمقراطي كان ينوي اتباع أجندة الإصلاح الخاصة بالحزب المحافظ، وذلك عن طريق العمل على أخذ الأفكار المتمشية مع السوق في الاعتبار عند وضع أي سياسات جديدة.

وفيما يتعلق بالسياسات الخاصة بسوق العمل، وعد الحزب الاشتراكي الديمقراطي النقابات العمالية بأنه سيعمل على العودة إلى العمل وفقا للتشريع الصادر في السبعينيات، والتي تخلى عنها الحزب المحافظ في فترة حكمه. ولكن، وفي الوقت الذي كان يحاول فيه الحزب أن يحافظ على تلك الوعود، فإنه كان يعمل على إقناع النقابات العمالية بضرورة قبول وجود بعض المرونة فيما يتعلق بالممارسات في سوق العمل، وقد كان حلم اتحاد أصحاب العمل السويديين طوال الوقت هو إقناع النقابات العمالية بضرورة تقبل تلك الممارسات، والتي كانت ستؤدي إلى الحد من السلطات الموكلة لتلك النقابات.[١] وبطريقة مماثلة ضمنت عملية الانضمام لعضوية الاتحاد الأوربي وجوب تمتع الدولة بالنزاهة المالية، وهو ما كان يرغب المحافظون في تحقيقه. وبالتالي أصبحت أمور مثل العمل على تقليص حجم العجز والتحكم في التضخم والعمل على تحقيق توازن الموازنة، وذلك بدلا من التوظيف الكامل هي أحجار الأساس في سياسات الاقتصاد الكلي التي هدف الحزب إلى العمل بها بعد عام ١٩٩٤. وقد تمت مناقشة موضوعات مثل

---

[1] Riaan Mahon, "Depth of a Model? Swedish Social Democracy at the close of the 20th century," unpublished paper, September 1998, pp.24-6.

خصخصة نظام المعاشات، وهو سلعة النفع العام التي أدخلت الطبقات المتوسطة في مؤسسات الليبرالية المقيدة وتم بحثها في البرلمان Riksdag، وتمت الموافقة واقعيا على توفيرها من القطاع الخاص، وهنا أصبح التركيز على القطاع الخاص حقيقة لا مفر منها. وباختصار، يمكن القول إن الحزب الاشتراكي الديمقراطي لايزال حبيسا لتلك الأفكار الاقتصادية الحديثة، وهو ما يتعارض مع أي إمكانية لعودة بناء النظام المؤسسي القديم.(١) وإذا ما وضع في الاعتبار أن الاقتصاد كان في وضع أفضل من الوضع الذي وصل إليه في أدنى مستوياته في عام ١٩٩٢-١٩٩٣، وأن انتخابات عام ١٩٩٤ قد أوضحت بشكل تام عدم رغبة الشعب في اتباع سياسات تحرير الأسواق مرة أخرى، فإن السؤال الذي يظهر الآن هو لماذا قبل الحزب الاشتراكي الديمقراطي بتلك الالتزامات السياسية؟ مرة أخرى يمكن أن نقول إن الأفكار الخاصة بالتكوين المؤسسي هي أفكار تعتمد على الممارسات التي حدثت في الماضي.

استمرار انتصار أفكار أصحاب الأعمال

لا يكمن السبب في اتباع الحزب الاشتراكي الديمقراطي لأفكار رجال الأعمال ولسياسات المحافظين في طبيعة الضغوط الجديدة والمبالغ فيها التي يفرضها الاقتصاد العالمي،(٢) ولكن يرى كل من "رولاندر وهاميلتون" أن السبب

---

(١) هناك سبب آخر لالتزام الحزب الاشتراكي الديمقراطي بتلك الأفكار الجديدة. وذلك لأن جميع الأحزاب السياسية كانت قد تورطت في قبول الأفكار الجديدة الخاصة بمركز الأعمال والدراسات السياسية فيما يتعلق بالاقتصاد السياسي، حيث لم يصبح هناك أي مجال للتحول عن تلك الأفكار حتى لو ثبت أنها غير سليمة من الناحية الاقتصادية. ويقول Linder إن " الجميع كان متورطا في ذلك، نحن (المحافظون) كنا في هذا الصراع مع الحزب الاشتراكي الديمقراطي للدفاع عن الكورونا....و بذلك نصبح كلنا مدانين."

Interview with Linder, president of TImbro, by the author, Stockholm, June 13, 1997.

(٢) On the extent of this exaggeration, see Colin Hay, "Globalization, Competitiveness and the future of the welfare state in Europe," paper prepared for presentation at the European Community Studies Association's international Conference, Madison, WI, May 31-June 2, 2001; Robert Wade, "Globalization

وراء ذلك هو حالة التجانس بين الاقتصاد والآراء الاقتصادية التي ظهرت في الكتابات العامة في السويد، وعلى ما يبدو أنه في حالات الازدهار والركود ليس هناك إلا حل واحد فقط على الجميع في السويد اتباعه.(١) وعلى الرغم من التجارب الكارثية التي حدثت في أوائل التسعينيات، فإن آراء النخبة الاقتصادية فيما يتعلق بتغيير النظام ظلت ثابتة. ويمكن اعتبار الاستقصاءات الناجحة التي قام بها مركز الأعمال والدراسات السياسية مثالا ممتازاً لما أطلق عليه "روبرت ويد" Robert Wade "فن صيانة النموذج."(٢) إذ أن التقارير التي أعدها مركز الأعمال والدراسات السياسية تبين وبشدة أن ما حدث في التسعينيات كان متماشيا مع الخيارات السياسية التي تم ذكرها تفصيلاً فيما سبق وهو ما يسمح برؤية أنه على الرغم من الفشل الذي تحقق على المستوى العملي، فإن تلك الأفكار الجديدة كانت تزداد قوة بمرور الوقت.

وأوضح التقرير الخاص بمركز الأعمال والدراسات السياسية لعام ١٩٩١، أن السويد على وشك الدخول في أزمة تكاليف حادة، والتي فقط يمكن تفاديها فقط عن طريق اتباع سياسات التثبيت، والتي تعمل على توفير قواعد ثابتة وذات مصداقية عالية للعائلات والشركات والمنظمات.(٣) ولكن وعلى أية حال، فإن هناك ثلاث نواح تنموية لا يمكن إغفالها وهي تحرير الأسواق المالية وعضوية الاتحاد الأوربي والالتزام بالعمل على تثبيت الأسعار، والتي أكدت على أن السويد وصلت

---

and its limits," in Suzanne Berger and Ronald Dore, eds., National Diversity and Global Capitalism (Ithaca: Cornell University Press, 1996), pp.78-83.

(١) Hamilton & Rolander، Att leda Sverige, p.103.

(٢) يعني Wade بذلك القدرة على الالتزام بقدر معين من المعتقدات، وذلك بغض النظر عن قدر المعلومات غير المؤكدة على الصعيد الآخر. انظر، Robert Wade, "Japan, the perspective," New Left review (217) May-June (1996).

(٣) SNS Economic Policy Group Annual Report 1991, "The Swedish Economy at the Turnning Point," SNS Occasional paper (26) May 1991, pp.4-5.

إلى نهاية الرحلة التي كان يجب خلالها العمل على ضمان التكييف السياسي، وأن السياسات الآن وفي المستقبل لابد وأن تتجه نحو أوربا.[١]

وقد كانت القوة الدافعة والمحركة للتقارير الخاصة بعام ١٩٩١، هي مشاكل عدم تمتع الاقتصاد السويدي بالقدر الكافي من المصداقية، والقطاع العام كبير الحجم وتناقص القدر الكافي من المرونة التي تؤدي إلى استعادة معدلات النمو.[٢] ولذلك فإن التقرير رأى أن الطريق الأمثل لزيادة معدلات النمو هو عن طريق إعلان العمل وفقا لسياسات مضادة للتضخم، والتي يجب اتباعها بغض النظر عن النتائج، حتى لو كانت تلك النتائج هي حدوث حالات الإفلاس أو الأزمات المالية أو البطالة.[٣] وأخيراً أثير الجدل حول أن المصداقية المترتبة على اتباع معيار تثبيت الأسعار ستؤدي إلى تحسين الرابطة الخاصة بآلية سعر الصرف. وكما ذكر سابقا أن تلك التوصيات قد تم الأخذ بها بالكامل في السياسات الخاصة بالحكومة المحافظة، وهي التي أدت إلى دخول الاقتصاد في حالة من الكساد الذي لم يتكرر منذ الثلاثينيات.[٤]

وفي الوقت الذي كان يكتب فيه تقرير عام ١٩٩٢، كانت حالة الكساد قد وضحت ووصلت إلى أشدها. ولكن، الأسباب التي أدت إلى حالة الكساد في السويد من وجهة النظر الخاصة بمركز الأعمال والدراسات السياسية هي حالة الكساد التي

---

(١) المصدر السابق، ص ٩.

(٢) لم يوضح هذا التقرير سبب احتياج دولة رائدة في مجال سياسات سوق العمل لمزيد من المرونة السياسية.

(٣) SNS Economic Policy Group Annual Report 1991, p.16. My italics.

(٤) يستمر هذا التقرير في دعم فكرة خصخصة الخدمات التي هي "خاصة بطبيعتها،" مثل الرعاية الصحية والتعليم، ويستنتج التقرير في النهاية أن تلك هي الطريقة الوحيدة والمثلى والتي يمكن عن طريقها التخلص من المشاكل الهيكلية المرتبطة بدولة الرفاهة ومن ثم يمكن أن تعود معدلات النمو إلى وضعها الطبيعي في السويد. وعلى أية حال، فإن تعريف الخدمات الخاصة بطبيعتها متروك لمزيد من النقاش والتفسير.

سادت في الأسواق العالمية بصفة عامة، وأهم نقطتين ركز عليهما هذا التقرير تتمشيان مع الإجراءات التي كان يتم العمل بها في أوربا كلها، وهما العودة لسياسات التثبيت، والعمل على الحد من الحجم الكبير للقطاع العام، والذي كان السبب الرئيسي وراء حدوث الكساد.

ونتيجة للنظر إلى عضوية الاتحاد الأوربي على أنها تملي نوعاً من الصرامة في التعاملات الاقتصادية كما ذكر سابقاً، أوضح التقرير أن "حرية التحرك عبر الحدود تضع قيوداً على الأنظمة الضريبية مما يؤدي إلى الحد من المكاسب التي يمكن تحقيقها." ولذلك فإنه عندما تقرر العائلات المكان الذي ستنتقل للعيش فيه، ينظرون إلى عدد من الخيارات ومنها النظام الضريبي إضافة إلى بعض المزايا الاجتماعية الأخرى وذلك على الرغم من أن ارتفاع معدلات الضرائب في دولة بعينها لا يعني بالضرورة أن العائلات ستقرر ترك تلك الدولة والهجرة إلى دولة أخرى".(١) ولذلك فإن هذا النموذج الذي يفترض وجود رفاهة اقتصادية لا يمكن الاعتماد عليه لوضع سياسات جيدة ،حيث يفترض النموذج عدم وجود أي عوامل خارجية، إضافة إلى افتراضه أن الأفراد لديهم الحرية الكاملة للانتقال والتحرك وأن المعلومات متاحة لهم وبشكل كامل كما يفترض أيضاً أن هناك قدراً كافياً من الوظائف لكل من يرغب في الحصول على عمل. وعلى أية حال، فإن هذا النموذج يمكن المؤلف من التوصل إلى نتيجة أن "النقطة الأساسية التي تدور حولها التحليلات الخاصة بعملية التكامل الأوربي تكمن في إبطال الجدليات التي تدور حول تفضيل وجود نظام قومي من الرفاهة بمعدلات كبيرة،" وذلك طالما أن حرية الانتقال تعطي الأفراد القدرة على اختيار المكان الذي سينتقلون إليه، والضرائب التي سيدفعونها، والطريقة التي سيستثمرون بها والوقت

---

(١) SNS Economic Policy Group Annual Report 1992, "Disinflation, Integration and Growth: The Swedish Economy 1992 and Beyond," SNS Occasional Paper (37) June 1991, p.9.

الذي سيتقاعدون فيه.[1] وفي الوقت الذي تزايدت فيه الادعاءات أكثر من أي وقت مضى حول أهمية دولة الرفاهة في السويد؛ نتيجة لحدوث كساد كبير لم يتكرر منذ الثلاثينيات، والذي نتج عن اتباع المعيار السياسي وتحرير الأسواق والإصلاح الضريبي كان تقرير مركز الأعمال والدراسات السياسية ينادي بضرورة العودة لاتباع نظام دولة الرفاهة الخاص بعام ١٩٥٦ من جديد.

وقد ساند تقرير عام ١٩٩٣ تلك الأفكار وتحاشى أي اقتراحات خاصة بأن حالة الكساد الحالية وهبوط الأسعار قد تكون نتيجة للأفكار التي احتوى عليها وروج لها هذا التقرير.فقد أوضح تقرير عام ١٩٩٣ أن الأزمة هي نتيجة لتداخل عدد من العوامل. وأن الأزمة قد تأصلت وثبتت في الاقتصاد السويدي وأن الأزمة هي نتيجة لعدد من المشكلات الهيكيلة المستمرة منذ قرن بأكمله، والتي عانى منها الاقتصاد نتيجة للممارسات السياسية في العقود السابقة.[2] وبدلا من أن يتم النظر بصفة خاصة إلى أزمة الكورونا على أنها نتيجة مباشرة لاتباع المعيار السياسي، فإن مركز الأعمال والدراسات السياسية كان يثير الجدل أن المشكلة الرئيسية تكمن في عدم تطبيق هذا المعيار بالدرجة الكافية.[3]

و يرى التقرير أن التخلي عن نظام سعر الصرف الثابت في ١٩ نوفمبر من عام ١٩٩٢ قد أدى إلى الحد من درجة المصداقية المرتبطة بالمعيار السياسي، وذلك على الرغم من حقيقة أنه قبل "انهيار الكورونا، أدت السياسة غير التكيفية

---

(٢) المصدر السابق، ص ١٠.

(١) SNS Economic Policy Group Annual Report 1993, "Sweden's Economic Crisis: Diagnosis and Cure," SNS Occasional Paper (43) February 1993, pp.2-3.

(٢) هذا التعليق مماثل ويشكل آخاذ للتعليقات الخاصة بـ "كارل بـولاني" Karl Polanyi فيما يتعلق بالجدليات التي اعتنقها الليبراليون الكلاسيكيون عندما كان يبدو أن الليبرالية قد فشلت عندما وصل الأمر إلى التطبيق العملي على أرض الواقع.

Karl Polanyi, The Great Transformation: The political and Economic Origins of our time (Boston: Beacon Press, 1944), p.143.

إلى إحداث تأثيرات سياسية إيجابية عديدة. ومنها أنه تم الحد من التضخم ومن التوقعات التضخمية."[1] ولكن، ووفقا للحسابات الخاصة بمركز الأعمال والدراسات السياسية تم استنتاج أنه انخفاض من التضخم نتيجة لانفجار الفقاعة الخاصة بحقوق الملكية.[2] وبذلك كان الاتجاه نحو تطبيق المعيار السياسي وبطريقة قوية هو ما أدى إلى زيادة الوضع سوءا. والأكثر من ذلك أن التقرير الخاص بعام ١٩٩٣، لم يأت بما يحمل تحرير الأسواق المالية أي مسئولية عن حدوث الانهيار الاقتصادي. ففي حقيقة الأمر أنه قد تم النظر إلى الانهيار على أنه نوع من العقاب نتيجة لتراكم التكاليف الإضافية منذ عقود من تنظيم الأسواق الائتمانية.[3] ونتيجة لذلك تم العمل على تحقيق مزيد من التحرر للقطاع الخاص.[4]

وبحلول عام ١٩٩٤، زادت حدة التوتر والتخوف من عودة الحزب الاشتراكي الديمقراطي إلى تطبيق السياسات القديمة مرة أخرى. ونتيجة لذلك ركز التقرير الخاص بمركز الأعمال والدراسات السياسية لعام ١٩٩٤ على أن السبب الرئيسي وراء حدوث الكساد هو دولة الرفاهة وتزايد حجم القطاع العام.[5] وقد بدأ هذا التقرير بالتركيز على أنه إلى حد كبير نتيجة لتضخم حجم دولة الرفاهة في السويد في السنوات الأخيرة (كنتيجة مباشرة للانهيار الذي حدث في التسعينيات، والذي لا تعرف أسبابه على وجه التحديد)، فإن الحل الوحيد الذي يضمن عودة

---

(٣) SNS Economic Policy Group Annual Report 1993, p.8.

(١) المصدر السابق، ص ٩، الشكل ٦.

(٢) المصدر السابق، ص ١٥.

(٣) المنطق وراء تلك التوصيات السياسية هو التوقعات الرشيدة. حيث يستمر التقرير في "صعوبة العمل على التنبؤ، قصور المعرفة فيما يتعلق بتأثير المعايير الخاصة بالسياسات الاقتصادية والنتائج والتداعيات المرتبطة بها.....في عملية اتخاذ القرار السياسي، يجعل من الصعب أن يتم العمل على تثبيت الأوضاع الاقتصادية عن طريق اللجوء إلى التدخل من قبل الدولة في الاقتصاد، وبذلك تكون أفضل سياسة يمكن اتباعها هي سياسة تحديد الموارد وفقا لاحتياجات السوق." المصدر السابق، ص ٢٣.

(٤) Hirschman, The Rhetoric Reaction: Perversity, Futility, Jeopardy (Harvard: Belknap Press, 1994).

المعدلات الطبيعية للنمو هو العمل على تحويل الموارد من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وذلك لأن هناك علاقة قوية في الحسابات الإحصائية بين تزايد حجم القطاع العام وتباطؤ النمو.(١)

ويرى هذا التقرير أن هذا التباطؤ في معدلات النمو هو نتيجة للرؤى المتعلقة بالرفاهة، والتي تعود أصولها للحجج التي أثارها كل من "مارتين فيلدستين ونورمان تيور وجود وانينسكي" Martin Feldstein وNorman Ture و Jude Wanninski. فيرى مركز الأعمال والدراسات السياسية أن الحجم الكبير من شبكات الأمان الاجتماعي يؤدي إلى قتل الحوافز، والعمل على زيادة حجم تلك الشبكات يتطلب مزيدا من الإنفاق. ونتيجة لذلك، فإنه سيتم العمل على زيادة الأعباء الضريبية لتعزيز هذا الحجم المتزايد من الإنفاق، وهو ما سيضيف أحمالا إلى القاعدة الضريبية، وسيؤدي إلى الحد من الإنتاجية، كما سيؤدي بدوره إلى التأثير سلباً على معدلات الإنتاج. وقد أدت تلك الافتراضات إلى تفاقم مشكلة حدوث التباطؤ في النمو نتيجة ازدياد عدد المطالبين بالإعانة وهو ما أدى في النهاية إلى الدخول في دائرة خبيثة مغلقة.(٢) وقد استنتج التقرير أن "الحجم الكبير لدولة الرفاهة أدى إلى الحد من النمو الاقتصادي بشكل عام. وأن زيادة حجم شبكات الأمان الاجتماعي يهدد بشكل كبير تحقيق مبدأ التوظيف الكامل. والتزايد الكبير في حجم عجز الموازنة يؤدي إلى تهديد الاستقرار الاقتصادي، وذلك على المستوى الفردي أو على المستوى الجماعي."(٣) وبذلك يمكن القول، إن التقرير قام بشرح أسباب الأزمة التي حدثت في التسعينيات بدون أن يعمل على تناول الأسباب الحقيقية التي أدت بالفعل لحدوث الانهيار الاقتصادي.

---

(١) SNS Economic Policy Group Annual Report 1994. "The Crisis of the Swedish Welfare state." SNS Occasional paper (55) May 1994, p.10. there is also ample statistical evidence refuting this proposition.

(٢) المصدر السابق، ص ص ١٠-١٣.

(٣) المصدر السابق، ص ٣١.

وفي عام ١٩٨٥، قام كل من "باري بوسورث وأليس ريفلين" Barry Bosworth & Alice Rivlin بإعداد دراسة حول الاقتصاد السويدي أوصت بأن اتباع الطريق السياسي الثالث كان أمراً ناجعاً.(١) وفي تقرير مركز الأعمال والدراسات السياسية لعام ١٩٩٥، تم عمل دراسة لحالة الاقتصاد السويدي بمساعدة جامعة شيكاغو والمكتب القومي للأبحاث الاقتصادية. وقد اتخذت تلك الدراسة المشتركة طريقة أكثر عدلا لتحليل الاقتصاد السويدي مقارنة بالدراسات التي كان يقوم بها مركز الأعمال والدراسات السياسية منفرداً. ولكن، تلك الدراسة كانت متميزة فيما يتعلق بتوفيرها الإطار المرجعي الذي قامت بتطبيقه بشأن الطريق الذي يمكن أن يعتمد عليه الاقتصاد السويدي بداية من تلك النقطة ووصولاً إلى المستقبل.(٢)

وقد قام فريق العمل في الدراسة المشتركة بتحليل أزمة أوائل التسعينيات من ثلاث نواح مختلفة. الأولى، قام الفريق بتوضيح فشل نظام "تصلب الشرايين الكاذب" الذي وضعه مركز الأعمال والدراسات السياسية ومركز "تيمبرو" فيما يتعلق بالآثار طويلة الأجل على النمو الاقتصادي لدولة الرفاهة. وقد استنتج الفريق القائم على تلك الدراسة أنه "حتى نتمكن من قبول تلك الافتراضات فإننا وبمنتهى الوضوح والصراحة نحتاج إلى وجود نموذج واضح ودليل داعم... ولكن في الوقت الحالي نحن نفتقد لوجود هذا النموذج."(٣) ثم استمرت الدراسة في مناقشة أسباب فشل الفروض السياسية التي تم ذكرها فيما سبق، وذلك بغض النظر عن المظاهر الفكرية المرتبطة بها، ولكن لم تقم تلك الدراسة بالتوصل إلى أي نتائج

---

(١) Barry Bosworth & Alice Rivlin, eds., The Swedish Economy (Washington: Brookings Institution, 1986).

(٢) Richard B. Freeman، Brigita Swedenborg، Robert Topel, "Economic Troubles in Sweden's Welfare State – Intoduction, Summary and Conclusion to the project: The Welfare State in Transition," SNS Occasional Paper (69) January 1995.

(٣) المصدر السابق، ص ١٠.

متعلقة بمدى صلاحية تلك الافتراضات السياسية. وأخيراً افترض فريق عمل المكتب القومي للأبحاث الاقتصادية أن التغيير قد يكون مؤلماً بغض النظر عن الظروف، ولكن حدوث الانهيار كان أمراً لا يمكن تجنبه، ويلخص المؤلف ما سبق في ما يلي .

نحن لسنا بصدد اتخاذ موقف معين من التفسيرات المتضاربة التي أثيرت حول هذا الموضوع. وإن كان ذلك ضرورياً لتقييم الأسباب التي أدت إلى سوء الأوضاع الاقتصادية في السويد... ومع إدراكنا أنه لبعض الأغراض قد يكون من المهم تقييم الأسباب التي أدت إلى ضعف الأداء السويدي فقد يكون الأكثر أهمية هو إدراك أم الأزمة قد أدت إلى تغيير الأسس التي قامت عليها دولة الرفاهة في السويد... فهذا الموضوع المتعلق بأزمة التسعينيات لا يتعلق بفكرة العمل وفقاً للمبادئ الخاصة بدولة الرفاهة من عدمه، ولكنه متعلق بكيفية تحقيق ذلك.(١)

وقد كان لهذا الاستنتاج أهمية كبرى على المستوى الفكري، حيث أصبح من غير الضروري التركيز على الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمة في الوقت الحالي، حيث وضح أن العودة إلى النظام المؤسسي القديم لم تعد حلاً متاحاً في الظروف الحالية. وقد أدى التركيز على نقطة عدم العودة إلى النظام القديم إلى الرجوع إلى حالة ما قبل الكساد مباشرة، وهنا يمكن القول إن الجدل الأيديولوجي قد انتهى، وبدأ الحديث عن الأفكار الاقتصادية التي تحدد أسباب وقوع الأزمة وكيفية الخروج منها. وركزت الدراسة فيما بعد على التفاصيل.(٢)

---

(١) المصدر السابق ص ١١. لاحظ المؤلف أن "التغييرات التي تطرأ على النظام الضريبي، وعلى ضبط الأجور، وعلى قواعد الحصول على المكاسب، وعلى القواعد التنظيمية للصناعة، بما في ذلك أسواق الائتمان، كانت كلها تسير باتجاه الكفاءة الاقتصادية، ولكن ذلك لم يمنع حدوث انكماش اقتصادي مهول" المصدر السابق، ص ٢٤. ولم يخطر على بال المؤلف أن تلك السياسات ذات الكفاءة العالية قد تكون هي السبب الرئيسي وراء حدوث الأزمة.

(٢) لاعتبارات خاصة بالمساحة لن نقوم بذكر تفصيلي لمحتويات التقرير السنوي لمجموعة السياسات الاقتصادية التابعة لمركز الأعمال والدراسات السياسية لعام ١٩٩٧. ويكفي أن نقول

و للحصول على مثال حول كيفية اختراق تلك الأفكار الاقتصادية ووصولها إلى صناع السياسة في الحزب الاشتراكي الديمقراطي، لا بد من أن يؤخذ في الاعتبار الخطبة التي ألقاها محافظ البنك المركزي "اربان باكستروم" Urban Backstrom في المؤتمر السنوي للحزب الاشتراكي الديمقراطي في مايو من عام ١٩٩٧(١)، حيث بدأ " باكستروم " حديثه بحقيقة أنه لا بد من التعامل مع المعدلات المرتفعة من البطالة على أنها نتيجة مباشرة لمعدلات الأجور. ولذلك "فإن زيادة معدلات الأجور عن اللازم ستؤدي حتماً إلى حدوث التضخم....و ذلك في الوقت الذي يعد فيه العمل على محاربة التضخم هو المهمة الرئيسية للبنك المركزي." ولكن، تدني معدلات البطالة لا يمكن اعتباره هدفاً في حد ذاته. "فتدني معدلات البطالة قد يصبح مفيدا فقط إذا ما كان متمشيا مع تحقيق اقتصاد ذي مصداقية عالية فيما يتعلق بتوفير معدلات متدنية من التضخم." فالبطالة لا تؤدي في حقيقة الأمر إلى تخفيض معدلات الأجور، لأن "ارتفاع معدلات البطالة لا يبدو ناجحاً في تحديد معدلات الأجور." والموقف الآن يمكن تفسيره وفقا للنظرية الاقتصادية الخاصة بالداخلين والخارجين من سوق العمل." وإذا ما أخذت تلك التحليلات السابقة في الاعتبار، يمكن القول إنه "قد تم الإفصاح عن مشكلة عدم تحديد معدلات الأجور المناسبة إضافة إلى عدد من المشكلات الاقتصادية الأخرى بحيث ازدادت القناعة

إن هذا التقرير بدأ بمقارنة بين السويد وتنزانيا باعتبارهما دولتين عانيتا من التداعيات الخاصة بمبدأ دولة الرفاهة. وقد استنتج هذا التقرير في نهايته أن الاقتصاد السويدي سينتهي بنهاية مأساوية إذا لم يحدث الإصلاح. وقد أوضح التقرير أيضا النجاح الذي حققته كوريا الجنوبية في الوقت الذي فشل فيه عديد من الدول الأخرى نتيجة لتطبيقها للسياسات الخاصة بالسوق. انظر،

SNS Economic Policy Group Annual Report 1997, "The Swedish Model Under Stress: The View from the stands" (Stockholm: SNS Frlag, 1997)pp. 16-21, 72-9, 124-5, respectively.

(١) All quotes in this section are from Backstrom's speech at the SAF conference, May 22, 1997. While Backstrom himself in a liberal and the Riksbank is itself independent, his comments still give a candid appraisal of government policy.

لدى العديد من الأفراد أن التضخم والتوسع الكبير في الإنفاق قد أديا معاً إلى تقليل مناعة الاقتصاد السويدي للقوانين الاقتصادية."[١]

ونتيجة لذلك التشخيص، فإن أزمة التسعينيات لم تكن نتيجة للسياسات المعتمدة على الأيدويولوجيات، ولكنها كانت نتيجة لعدد من المشاكل والتي أصبح من غير الممكن إخفاؤها، وذلك لأنه "في الثمانينيات كانت هناك حاجة ماسة لتغيير الأداء الاقتصادي في السويد " وعلى الرغم من حدوث الانهيار نتيجة للعمل وفقاً لتلك الأفكار الاقتصادية، "فإن الحكومة اتجهت نحو الحفاظ على وحدة وتماسك الماليات المتعلقة بها.....إضافة إلى الحفاظ على معدلات متدنية من سعر الفائدة للحفاظ على استقرار الأسعار." وأنهى محافظ البنك المركزي حديثه بملاحظة حول " هدف الحفاظ على معدلات تضخمية متدنية الذي يتبناه البنك المركزي، بأنه هدف تسانده جميع فئات المجتمع في حقيقة الأمر،"و كان ذلك تأبيناً لفضائل نظام قاعدة الذهب للعملة التي تم التخلي عنها.

وتكمن هنا ملاحظة كيف استطاعت تلك التصريحات أن تشمل الأفكار الخاصة بمركز الأعمال والدراسات السياسية، ورجال الأعمال، والأحزاب المحافظة في الخمسة عشر عاماً الماضية. إذ أن زيادة الأجور تؤدي إلى التضخم، وليس إلى زيادة الربحية أو العرض كما كان يرى نموذج "ريهن ميدنير" Rehn-Meidner، كما لا يمكن إلقاء اللوم على حدوث الانفجار الائتماني أو الإصلاحات الضريبية غير الممولة. لأن مكافحة التضخم وضمان ثبات الأسعار لابد وأن تكون لهما الأولوية الكبرى فيما يتعلق بالأهداف السياسية للدولة، ولن تتحقق تلك الأهداف إلا إذا تم العمل على تثبيت سعر الصرف، والذي سيتم تدعيمه عن طريق تطبيق سياسة ذات

(١) في كثير من الحوارات التي أجراها الكاتب مع صناع السياسات التابعين للحزب الاشتراكي الديمقراطي، توصل إلى أن السويد ظنت أن لديها مناعة من القوانين الاقتصادية التي يتم تطبيقها في الدول الأخرى، ولكن لم يأت أي من أعضاء اتحاد أصحاب العمل السويديين على ذكر ذلك . ومن الجدير بالذكر ،أن اتباع تلك القوانين الاقتصادية كانت له تداعيات شديدة السلبية على الأداء الاقتصادي السويدي. ومن هنا يمكن أن نقول إن تجاهل تلك القوانين كان مفيدا.

مصداقية عالية تهدف إلى وضع معيار خاص بمحاربة التضخم. وقد فرض هذا الادعاء نفسه على الرغم من حقيقة أن تلك السياسات قد أدت إلى الدخول في حالة تضخمية كبيرة في السنوات القليلة السابقة عندما كان لا يوجد أي تضخم لمحاربته. وبالمثل لا يمكن التعامل مع مشكلة البطالة على أنها نتيجة لعدم وجود المعدلات الكافية من الطلب في أوربا كلها، والتي نتجت عن الشروط الملزمة ذاتيا لاتفاقية ماستريخت والمواقف المالية الخاصة باتفاقية "سادو" Sado والخاصة بالبنوك المركزية على مستوى أوربا ككل. ولكن كان لا يزال اللوم يلقى على النقابات العمالية على الرغم من قيام رجال الأعمال بالعمل على إضعاف تلك النقابات وبطريقة متعمدة إضافة إلى إضعاف المؤسسات الخاصة بالمساومات المركزية. وذلك في نفس الوقت الذي تم فيه إعادة اكتشاف النظريات الخاصة بالداخلين والخارجين من سوق العمل التي تم وضعها في عام ١٩٢٧، والتي ركزت على أن تدخل النقابات فيما يتعلق بتحديد الأسعار يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة وهو الاكتشاف الذي تم على يد اللجنة السويدية للبطالة.[1] وأخيرا، يعد السبب الرئيسي وراء تصديق أن السويد تستطيع أن تتفادى العمل وفقا للقوانين الاقتصادية التي يتم العمل بها في جميع أرجاء العالم أدى إلى تدعيم الدخول في تحالف توزيعي ووجود وتدعيم المؤسسات الاقتصادية التي تتبع سياسات التثبيت، والتي استمرت لمدة جيل ونصف بالكامل، وهو ما يعد نوعا من أنواع المعرفة المحدودة.

إنهاء التحول

يفضل المراقبون للحالة السويدية القول بأن السويد تمر بمفترق طرق. وتضيف تلك التحليلات أن السويد استطاعت أن تتجاوز هذا المفترق وأن تتجه إلى وجهتها بنجاح. وعلى أية حال، قد يبدو أن ذلك الاستنتاج شديد الحتمية. فمن غير

---

(١) لم يتم دعم بعض النماذج الهستيرية الأخرى، والتي تحدثت عن التأثيرات والتكاليف المرتبطة بسيادة حالة البطالة في أوربا بنفس الدرجة، وذلك ربما لأن تلك النماذج رأت أن الحل هو في زيادة درجة تدخل الدولة. فنموذج الداخلين والخارجين يتطلب المزيد من التحرير، ولذلك فهو يتماشى مع الأفكار الاقتصادية الجديدة بشكل جيد.

الممكن أن تفترض النظريات التي تم التركيز عليها في الفصول السابقة أن الدول يجب أن تمضي على طول الطريق من التوافق الصميم مع الأسواق إلى حالة الإصلاح الكلي للنظام المؤسسي. وفي الواقع، فإن المرء لا يريد أن ينتقد "بولاني"، لأنه وضع نهاية للتاريخ ثم مضى ليضع نهايته التاريخية إذ ربما توجد مصادر للمقاومة في حيز اجتماعي شديد الضيق للتحالفات التي جعلت الأفكار الجديدة منها شيئا ممكنا. وبدلا من العمل على بناء التحالفات عن طرق الانضمام، وهو ما فعلته الأفكار الخاصة بالثلاثينيات والأربعينيات، قامت الأفكار الخاصة بتلك الفترة ببناء تحالفات عن طريق الابتعاد عن الأوطان ودولة الرفاهة الحمائية. وبذلك تم إبعاد وتهميش القطاع العام والنقابات والمتقبلين لمبدأ دولة الرفاهة من المجرى الرئيسي للناجحين من المشاركين في الأسواق.

وفضلا عما تقدم فإن هذا النظام الجديد قد اعتمد على افتراضات زائفة. فقد أثار الموالون لهذا النظام الجديد من أمثال "جان إيريك لين" Jan-Erik Lane جدلاً حول فكرة أنه في "خلال الثمانينيات حدث نوع من الانتقال السريع العام نحو تطبيق قيم السوق في المجتمعات الإسكندنافية. حيث أصبح من الصعب تأييد إيجاد حلول عن طريق القطاع العام للمشكلات الاجتماعية. " وأضاف في النهاية مستنتجا أن "الأضواء الشمالية لم تعد تضيء كعادتها. فقد أصبحت اقتصاديات شمال أوربا تعاني من مرض تصلب شرايين المؤسسات."[١] وإذا صح ما قاله لين Lane وأنه لم يعد هناك أي تأييد لأي حلول من القطاع العام لأي من المشكلات الاجتماعية، فإن النظام لابد وأن يتحول وبصورة كاملة من نظام إصلاح السوق إلى نظام السوق نفسه.

فإذا ما كان الأفراد من ناحية المبدأ على الأقل يرغبون في الحصول على ما أدلوا بأصواتهم من أجله في ظل سيادة الديمقراطية، وإذا ما كان ما يرغبون فيه

---

(١) Jan-Erik Lane, "The Twilight of the Scandinivian Model." Political Studies (61) (1992), pp.318, 324.

هو درجة أقل من تدخل الدولة مع حماية الدولة التي يمولونها، فإن ذلك سيتحقق عن طريق تعظيم التصويت العقلاني للأحزاب المناسبة. ولكن، تعد تلك الرؤية خاطئة على مستويين. الأول، هو أن الأحزاب السياسية تتنافس على وحول الأفكار الاقتصادية، والتي عن طريقها لا يتم التعامل مع الوسط السياسي على أنه عامل خارجي موجود، ولكن على أنه بناء سياسي.(١) فإذا كان الخيار الوحيد المتاح هو خيار "السوق" أو "السوق غير المقيد"، مع افتراض وجود دعم ظاهري من قبل الأفراد لهذه السياسات، فإن حقيقة الأمر هي أن الأفراد مجبرون على تلك الاختيارات. أما السبب الثاني فهو أن تلك الأفكار المتمشية مع نظام السوق يمكن أن تفشل مؤسسيا على المدى الطويل في السويد. ويمكن الحصول على وصف لتلك المشكلة عن طريق قراءة ملاحظات " لين "، والتي ذكر فيها أنه "في خلال الثمانينيات حدث نوع من التحول العام في الدول الإسكندنافية نحو القيم المرتبطة بنظام السوق."(٢) قد لقيت هذه الأفكار والمقولات تأييداً بشكل كبير في الإعلام السويدي. وعلى سبيل المثال، وجدت استقصاءات انتخابات عام ١٩٩١ أن الحزب الاشتراكي الديمقراطي قد خسر الانتخابات نتيجة لحدوث تحول أيديولوجي من الأفكار الاشتراكية إلى الأفكار الخاصة بنظام السوق بين الناخبين.(٣) وعلى أية حال، فإن الدراسات التي قام بها "ستيفان سفالفورد" Stefan Svallford كان لها أكبر الأثر في تبديد تلك المقولات وإثبات عدم صحتها.

---

(١) Mark Blyth, "Moving the political model: Redefining the boundries of state action," Political Quarterly, July (1997).

(٢) Lane, " The Twilight of the Scandinivian Model ," pp.318,324.

(٣) Mikael Gilljam and Soren Holmberg, eds., Valjarna infor 90-talet (Stockholm: Norstedts, 1993) Quoted in Stefan Svallford, "The End of Class Politics? Structural Cleavages and attitudes to Swedish Welfare Policies, " Acta Sociologica (38) (1995), p. 54.

وقد حصل " سفالفورد " على البيانات من الاستقصاءات الخاصة بالاتجاهات والرأي العام، والتي أوضحت أنه كان هناك نوع من ارتفاع التأييد للرؤى الخاصة بنظام السوق فيما يتعلق ببعض المجالات مثل رعاية الأطفال وكبار السن، فإن ذلك لم يكن على حساب الدولة أو السلطات المحلية. ولكن، وبمعنى آخر يمكن القول، إن اتجاه الشعب نحو تقبل الأفكار الخاصة بنظام السوق انحصر فقط فيما يتعلق بالأمور الخاصة بالأسرة. أما دعم الرؤى الخاصة بتوفير الدولة لتلك الخدمات، وأيضا لخدمات التعليم والأعمال الاجتماعية الأخرى، فكان مستقرا بشكل ملحوظ. وفضلاً عن ذلك فإن دعم الرؤى الخاصة بإمداد الدولة لتلك الخدمات قد فاق وبحد كبير الرؤى الخاصة بقيام القطاع الخاص بنسبة قد تصل إلى ٢٠:١ في بعض الأمور. وعلى أية حال، فإن دعم القطاع الخاص ربما يكون قد تضاعف في بعض الأحيان، وحتى إذا بلغت تلك الزيادة نسبة ٤%، فإنها ستظل أكبر من مجرد زيادة هامشية.[1] واستنتج " سفالفورد " أنه عندما يتعلق الأمر بكيفية صناديق سياسات الرفاهة فإنه يمكن أن نجد درجة أكبر من الاستقرار." وفي حقيقة الأمر ووفقاً للمعايير " سفالفورد " فإن درجة مساندة صناديق الدولة للتعليم والصحة قد تزايدت في الفترة ما بين ١٩٨٦ و١٩٩٢.[2] ويستنتج " سفالفورد " في النهاية أن "من الصعب ملاحظة أثر فقدان سياسات الرفاهة لشرعيتها بطريقة مفاجئة على مستوى المواطن العادي. إذ أن مشكلة دولة الرفاهة في السويد الآن ليست نابعة من أي ثورة شعبية مضادة للنظام الحالي لسياسات الرفاهة."[3]

ويطرح هذا التحليل نتيجة مثيرة للاهتمام وهي التي سيتم الرجوع إليها في الفصل الأخير من هذا الكتاب، ففي السويد يمكن اعتبار أن هذه الأفكار الاقتصادية الجديدة الخاصة بالسوق أصبحت بمثابة اللغة المشتركة لصناع السياسات، ولكن

---

(١) Svallford, "The end of class politics?" p.59, table 2.

(٢) المصدر السابق، الجدول ٣.

(٣) المصدر السابق ص ٦٩.

على مستوى أوساط النخبة وحسب.[١] أما التصورات الشعبية والتي تساند أهمية دعم الدولة للسلع العامة لم تتغير فهي مرتفعة الآن كما كانت في الماضي. ولذلك

---

(٤) نحاول هنا القول، وكما تملي البيانات الخاصة بـــ"Boreau" أن دعم اقتصاديات السوق في أوساط قراء صحيفة Svenska Dagablet قد يكون قد تضاعف، ولكن لا يمكن إغفال حقيقة أن قلة قليلة من السويديين هي التي تقرأ تلك الصحيفة. ومن المهم الإشارة إلى أن صانع السياسات هو أحد قراء هذه الصحيفة. ويبدو أن معارضة الصفوة لتلك الأفكار قد انهارت بحلول نهاية الثمانينيات من القرن الماضي. ويمثل العمل الرائع لعالم الاجتماع الرائد Walter Korp i استثناءا ملحوظا في هذا الصدد. فقد أثار "كوربي" الجدل ضد فكرة تصلب الشرايين الكاذب الخاصة بمركز "تيمبرو ومركز الأعمال والدراسات السياسية على صفحات جريدة Dagens Nyheter وفي أماكن أخرى، وذلك طوال فترة التسعينيات. وفي عام ١٩٩٦، ذعي " كوربي " لصياغة معارضته في مقالة لصحيفة "the Economic Journal" وهو ما قام بعمله بالفعل. وأثار كوربي الجدل حول حقيقة أن التحليلات الخاصة بمركز "تيمبرو " و"مركز الأعمال والدراسات السياسية " ليست معتمدة على الأرقام، ولكن على القيم المختفية وراء هذه الأرقام. كما أثار الجدل أيضا حول فكرة أن السويديين قاموا باستعارة المناقشات والجدل من نظرائهم الأمريكيين، وقد أجبر الاقتصاديون السويديون صناع القرار على طرح السياسات الخاصة بهم في التشخيص والتوصل إلى حالة تصلب الشرايين الكاذب "

Walter Korpi. "Eurosclerosis and the sclerosis of Objectivity: On the Role of value among economic policy experts," Economic Journal (106) November (1996), p. 1741.

و يرى كوربي أيضا أن نفس الجدليات الخاصة بأثر الضرائب على الحوافز قد قتلت بحثا في المئتى عام السابقين، وذلك على الرغم من استمرار النمو الاقتصادي في طريقه. ويقول كوربي في هذا الصدد "على الرغم من إمكانية وجود نتائج سلبية مترتبة على المعايير السياسية التي تؤثر على الممارسات في السوق، فإن علماء الاجتماع لابد أن يولوا مزيدا من الاهتمام للجدليات النظرية التي يتم تدويرها جيلا بعد جيل دون إضافة أي دليل تجريبي قد يؤدي إلى زيادة درجة دقة التعامل مع تلك التداعيات السلبية ودراسة الظروف التي تؤدي إلى حدوثها." المصدر السابق، ص ١٧٤٢. وعلى الرغم من معقولية الرؤى الخاصة بـ " كوربي " فإنها تعرضت للسخرية والتحقير، حيث تمت الإشارة في صحيفة " The economic Journal" إلى أن كوربي هو عالم من علماء الاجتماع والسياسات الاجتماعية وليس اقتصاديا."

HuwDixon, "Controversy: Economists, The welfare state and Growth: The Case of Sweden," Economic Journal (106) November (1996), p.1725.

و هذا التقييم بالطبع يؤدي إلى تقليل شأن أي مقولة تصدر عن كوربي. وقد رد كوربي على هذا المؤلف قائلا: "لقد ظننت لسذاجتي أن كل ما أفعله هو مجرد محاولة لأريهم الحقيقة وحسب." Korpi interview with the author, Stockholm, June 13, 1997.

فإن بعض الأحزاب مثل الحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي كان يرسم لنفسه صورة على أنه ممثل عن التحالفات الكبيرة للمصالح، والذي أصبح حبيساً لعدد من الأفكار الاقتصادية غير القابلة للتنفيذ أو التي يمكن أن توصف بأنها ضارة، وهي الأفكار التي تساندها الأغلبية العظمى من الناخبين. ويمكن أن نصف الموقف الخاص بالحزب الاشتراكي الديمقراطي على أنه مماثل للحزب الديمقراطي في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث عين الحزب الاشتراكي الديمقراطي نفسه وصيا على نظام الليبرالية المقيدة، وهو في نفس الوقت الحزب الذي عمل جاهداً على التخلص منها. وهنا ينبع تساؤل مهم خاص بالحالة السويدية، وهو هل سيؤدي تناقص حجم مساندة الشعب لتلك الأفكار الجديدة وللسياسات المتمشية معها إلى إضعافها؟ أم أن النظام الذي سيتم بناؤه على تلك الأفكار سيتم تطبيقه على الرغم من رغبات الأغلبية؟

ويبدو من النظرة المبدئية أن التحول الثاني الكبير الذي تم بنجاح في الولايات المتحدة الأمريكية لم يتم بالدرجة الكافية في الحالة السويدية. وعلى الرغم من الهجوم المستمر على مؤسسات الليبرالية المقيدة إضافة إلى العمل المستمر على إضعاف شرعية الأفكار المرتبطة بها، فإن نتيجة انتخابات عام ١٩٩٨ توضح أنه، وتمشياً مع استنتاجات " سفالفورد " أن هناك حدوداً لمدى التحول إلى الليبرالية الجديدة. وقد أدى استمرار الحزب الاشتراكي الديمقراطي في العمل وفقاً للمحتوى السياسي الخاص بالمحافظين إلى فقدانه لعديد من الأصوات المؤيدة له من ٤٥,٤% في عام ١٩٩٤ إلى ٣٦,٥% في ١٩٩٨، ولكن ذلك لا يعني بالضرورة أنه حدث تزايد في شعبية المحافظين حيث إنه حدث تناقص أيضاً في نسبة الأصوات التي حصلوا عليها في تلك الانتخابات، مما سمح للحزب الاشتراكي الديمقراطي أن ينجح في انتخابات عام ١٩٩٨ وأن يحكم مكوناً تحالفاً مع اليسار.

و في النهاية يمكن القول، إنه على الرغم من تفضيل الحزب الاشتراكي الديمقراطي لسياسات التقشف والحلول المرتبطة بنظام السوق، فإن الحزب وقع

تحت ضغط شعبي من قبل العامة للعودة إلى العمل وفقا لسياسات الرفاهة إضافة إلى قيامه بإنفاق المزيد من الموارد على برامج الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية. ومثلما ورد في صحيفة "نيويورك تايمز" New York Times حول حملة الانتخابات لعام ١٩٩٨، أن "أكثر المطالبات تكرارا في تلك الانتخابات لم يكن التعهد الديناميكي بإجراء التغييرات العامة المرتبطة بالحملات الانتخابية في عدد من الدول الأخرى في أوربا، ولكن بالحصول على وعد صريح بإعادة ما كان الوضع عليه في الماضي."[١] وربما لا تسلك السويد الطريق إلى آخره أو بنفس القدر الذي ذهبت إليه الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الأخرى. ولكن، الحالة الأمريكية والحالة السويدية توضحان كيفية حدوث وتطور التحول الكبير الثاني في القرن العشرين، وكيف أثرت قوة الأفكار وقوة تنظيم أصحاب الأعمال في تشجيع تلك التطورات المؤسسية. وسوف يتم الرجوع إلى تلك الموضوعات في الفصل الأخير.

---

[1] Warner Hoge, "Swedish Party Pledging Expanded Welfare Gains Slim Victory." New York Times, September 21, 1998.

الجزء الثالث

الفصل الثامن

الخاتمة

"لا يمكن أن نصل إلى نهاية أي أيديولوجية:" ليس هناك أي نظام اجتماعي يمكن تطبيقه إلى الأبد

Adam Przeworski (آدم بريزفورسكي), Capitalism and Social Democracy (Cambridge: Cambridge University Press, 1985), p.146

يهدف هذا الكتاب إلى توضيح حقيقة أن التغييرات المؤسسية الكبرى لا يمكن فهمها من وجهة نظر الاعتبارات الطبقية أو التحالفات الموجودة مسبقا أو حسب أيٍ من المتطلبات الهيكلية الأخرى. وبدلاً من ذلك فإنه يثير الجدل حول أن التغيرات المؤسسية لا تكون معقولة إلا بالرجوع إلى الأفكار التي يعتمد عليها الوكلاء الاقتصاديون في أوقات الأزمات وما يرتبط بها من عدم التيقن. ولا يعني ذلك القول أن التركيبات الهيكلية ليست ذات أهمية، ولكن لا بد من توضيح حقيقة أن التغيرات الهيكلية لا يمكن أن تفسر وحدها عملية خلق الجديد من السياسات.و بغض النظر عن المصالح ذات الهياكل المحددة، يمكن افتراض أن الوكلاء الاقتصاديين لديهم اعتقاد بأن تلك الهياكل لا يتم تطبيقها عن طريق الرجوع إلى قائمة تعليمات مطبوعة. ومن ثم فإن الاستنتاجات الأخيرة ستدعم تلك الادعاءات بأربع طرق:

أولاً، في هذا الفصل ستتم مراجعة الافتراضات الخمسة الخاصة بالأفكار، والتي تم التحدث عنهم في الفصل الثاني. وستتم إعادة التفكير والتقييم لتلك الافتراضات إضافة إلى مزيد من الادعاءات العامة بأن التغييرات المؤسسية تحدث على مدار خطيٍ معروفة ومحددة وفقا لسلاسل زمنية وإذا لزم الأمر، يتم استخدام المنطق المضاد للحقيقة لتأييد الحجج المقدمة. ثانيا، يعمل هذا الفصل على مناقشة مدى صلة هذه الدراسة بالنظريات القائمة عن التغييرات المؤسسية، وبصفة خاصة الاعتراضات المحتملة على النظرية المقدمة هنا مع استكشاف حدود التفسيرات الفكرية. وبعد ذلك سيتم توضيح ما إذا كان التحول الكبير الثاني بنفس حجم التحول

الأون أم أنه مجرد عودة لتطبيق السياسات الخاصة بنظام السوق، والتي كانت سائدة في العشرينيات. وأخيرا ستتم إعادة اختبار فكرة "كارل بولاني" Karl Polanyi وهي فكرة "الحركة المزدوجة". وقد أثير الجدل حول أنه وخلال العمل على إعادة النظر في مشكلة العرض المؤسسي تحت مظلة عدم تيقن "نايتين" Knightin فإن فكرة الحركة المزدوجة تعمل في الواقع على توفير التحليلات اللازمة إضافة إلى كونها أداة قوية لفهم التغييرات المؤسسية التي حدثت في المجتمعات الرأسمالية. ولكن، تلك الفكرة تكتسب قوتها فقط عندما يقوم المحللون بإعادة التفكير في العلاقة بين الأفكار والمصالح والمؤسسات.

إعادة النظر في الافتراضات الخمسة حول الأفكار – بعد المراجعة

الافتراض الأول

"في أوقات الأزمات تعمل الأفكار وحدها (دون المؤسسات) على تقليل عدم التيقن".

يتضح وجود تأييد كبير لهذا الافتراض في الحالتين الدراسيتين اللتين تم التركيز عليهما في هذا الكتاب. فقد أصبح من الواضح في كلتا الحالتين أنه لا يمكن الخروج من أوقات الأزمات الاقتصادية فقط عن طريق اللجوء للحلول المؤسسية فقط إلا إذا توفرت للوكلاء الاقتصاديين أرضية فكرية عن الأسباب التي أدت لحدوث الأزمة. فلا يمكن التعامل مع العرض المؤسسي في تلك الحالة على أنه نتيجة التغييرات الهيكلية، وذلك لأن تلك الحالات من عدم التيقن نادرا ما تتطلب استجابة واضحة. ومما لا شك فيه أن اقتصاد الدولتين محل الدراسة كان بالفعل في أزمة، ولكن ما كان محل شك هو طبيعة هذه الأزمات.

في خلال الثلاثينيات، كانت أولى المحاولات الأمريكية لحل الأزمة مؤسسيا تحت مظلة الإدارة القومية للإصلاح NRA، والتي اعتمدت على تشخيص حالة الكساد باعتبارها ناتجة عن التكتلات الاحتكارية الصناعية. وكان الحل المؤسسي المرتبط بذلك السياق هو العمل على تقوية تلك التكتلات من خلال استخدام مبدأ

الأسعار المدارة، وفي الوقت الذي كانت لتلك الأفكار قوة فعالة في الحد من عدم التيقن، فإنها كانت أقل نجاحاً في توفير الاستقرار المؤسسي بالقدر المنشود. إذ أن التكتلات أضرت بشدة بالمصانع الأصغر حجماً، والتي لا تمتلك التقنيات التي تؤهلها للاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير مما حرمها من الاستفادة من تلك التغييرات المؤسسية، بينما كان التعويض عن تلك التكتلات هو القسم رقم 7a والخاص بتنظيم العمال والإنفاق على الأعمال العامة، الذي عمل على إقناع أصحاب الأعمال بصفة عامة أن التعامل مع درجة أكبر من عدم التيقن أفضل كثيراً من الشرور التي يمكن أن تنتج عن مزيد من التعاون. وهكذا فشلت الإدارة القومية للإصلاح NRA في دعم وتقوية إقامة تحالف مع أصحاب الأعمال، وهو الذي أدى بدوره إلى التأثير بالسلب على شرعية الأفكار التي تقوم عليها تلك المؤسسات.

وعلى خلاف الحقيقة، إنشاء الإدارة القومية للإصلاح NRA على أنها استجابة مؤسسية لحالة عدم التيقن يبتعد كثيراً عن المنطق إذا لم يتم ذلك في إطار المحتوى الفكري الذي يغذيها. وما لم يفترض المرء أن سبب الكساد كان هو قدرة المؤسسات الكبرى على تحديد مستويات الأسعار بغض النظر عن الطلب، فإن فكرة التكتل الطوعي وتحديد الأسعار لا يكون لها أي معنى. وعلى أية حال، فإنه لم يكن هناك أي دليل على أن هبوط الأسعار قد أدى وبطريقة بديهية إلى السياسات الداعمة للتكتل باعتبارها السياسات المثلى للخروج من الأزمة.(١) ويوضح المثال

---

(١) For examples of approaches that do assume such an unproblematic relationship, see Peter A. Gourevitch, Politics in hard times: Comparative responses to international economic crisises (Ithaca: Cornell University Press, 1986) Jeffry A. Frieden, "Sectoral conflict and US foreign Economic policy, 1914-1940, in G. John Ikenberry، David A. Lake، و Michael Mastanduno, eds., The State and American Foreign policy (Ithaca: Cornell University Press, 1988), pp.59-91. For a critique of these models, see David Plotke, Building a New Political Order: Reshaping American Liberalism in the 1930's and 1940's (Cambridge: Cambridge University press, 1996), p.90, fn.44.

الخاص بحالة الإدارة القومية للإصلاح NRA أن الشكل الدقيق الذي تتخذه المؤسسات ليس ناتجاً عن التداعيات الخاصة بالأزمة وحسب، بل إن الأزمة ذاتها والاستجابة المؤسسية لها لا تصبح ذات مغزى إلا من منطلق الأفكار التي تم اللجوء إليها لتشخيص الأزمة وتخفيض درجة عدم التيقن.

وفي الحالة السويدية يتضح من التزام الدولة بالأفكار الليبرالية الكلاسيكية هو الذي أملى ضرورة أن يكون التعديل وفقاً للظروف الخارجية سابقاً على تطبيق سياسات التدخل من قبل الدولة. ولكن، تلك الأفكار لم تقدم سوى قدر ضئيل في تخفيض عدم التيقن. ويرجع ذلك أولاً: لأنه في الاقتصاد الذي لا يقوم بتحديد الأسعار معتمداً على الأسعار التي يتلقاها، وتعتمد العودة إلى حالة التوازن على حالة الاستقرار في مناطق أخرى، وهي الظروف التي لا تمتلك الدولة السيطرة عليها. ثانياً: أنه في خلال العشرينيات من القرن الماضي تضاءل حجم مساندة سياسات التحرير Laissez Faire ومع استمرار الانكماش وارتفاع معدلات البطالة. وفي ظل تلك الحالة من عدم التيقن، فإن الأفكار الجديدة التي كانت تنطوي على حلول متعلقة بزيادة درجة التدخل من قبل الدولة تم توليدها ولكن بطريقة مبتكرة وليست بديهية من قبل الحزب الاشتراكي الديمقراطي ومدرسة ستوكهولم. ومرة أخرى، فإن الشيء الذي زاد من تأثير تلك الأفكار الاقتصادية الجديدة لم يكن العمل على تطبيقها بطريقة سريعة، ولكن قدرتها تخفيض درجة عدم التيقن إضافة إلى إعادة صياغة المصالح المتضادة بشكل عام.

وعلى سبيل المثال، وعلى نقيض ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بأفكار الحد من الاستهلاك التي أدت إلى التأكيد على أهمية العمالة الصناعية باعتبارها أساس عملية التعافي، أكدت السياسات الخاصة بالحزب الاشتراكي الديمقراطي في السويد على الحاجة إلى ضم جميع القطاعات. وأدى ذلك إلى وضع مجموعة من الأفكار الاقتصادية التي استهدفت العمل على ضم العاملين في منشآت الأعمال والزراعة مع العمال الصناعيين كأجزاء لا تتجزأ من

عملية الإصلاح. ومن ثم كانت قدرة الدولة على تفسير أسباب الأزمة وإعادة صياغة المصالح باعتبارها مصلحة عامة هي التي سمحت بتخفيض عدم التيقن فضلاً عن تكوين البناء المؤسسي الجديد. ومرة أخرى تظهر أهمية الأفكار في تخفيض درجة عدم التيقن في حالة خبرة الحزب الاشتراكي الديمقراطي في الحكم خلال العشرينيات. فالحكم وفقاً للأفكار الكلاسيكية أدى إلى إضعاف الحزب من الناحية السياسية."(١) ولم يؤد هذا الضعف إلى تناقص حجم الأصوات الانتخابية التي حصل عليها الحزب، حيث كان الحزب الاشتراكي الديمقراطي هو حزب الأغلبية في الحكومات الائتلافية المتعاقبة لأربع مرات على التوالي خلال العشرينيات. ولكن نبع هذا الضعف من عدم وجود أفكار اقتصادية بديلة يمكن الاعتماد عليها لتوفير حلول للأزمة التي تواجهها الدولة.

ويطرح هذا التحليل التساؤل التالي، هل كان في مقدرة الحزب الاشتراكي الديمقراطي أن يحكم بطريقة أفضل لو كانت الأفكار الاقتصادية للثلاثينيات موجودة في العشرينيات؟ فقد تبنت لجنة البطالة وهي المؤسسة الرئيسية التي أيدت العمل على زيادة الأسعار (بينما كانت تلك المؤسسة طوال فترة العشرينيات تساند الانكماش). ولذلك إذا ما افترض أن الأفكار الخاصة برفع الأسعار كانت موجودة في وقت مبكر يمكن القول إن الحزب الاشتراكي الديمقراطي كان سيكون في مقدرته العمل على تحقيق التغيير بطريقة أسرع. وباختصار، يمكن القول، إن الطريقة التي ينظر بها الوكلاء الاقتصاديون للأزمة لا يمكن معاملتها على أنها أمر تافه، وذلك إذا لم تكن الأزمة من النوع الذي ينطوي على حل ذاتي واضح.

---

(١) Villy Bergstrom, "Party Program and Economic Policy: The Social Democrats in Government," in Klaus Misgeld, Karl Molin, Klas Amark, eds., Creating Social Democracy: A Century of the social Democratic Labor Party in sweden (Pennsylvania: Penn State Press, 1992), p.136.

الافتراض الثاني

"بعدَ تخفيض عدم التيقن فإن الأفكار تجعل من التحرك الجماعي وبناء التحالفات شيئاً ممكناً"

عندما تؤدي الأفكار إلى تخفيض درجة عدم التيقن، يمكن بناء تحالفات توزيعية متمشية مع تلك الأفكار. ويؤيد هذا الافتراض الأعمال النظرية الأخيرة التي تدور حول العوائد المتزايدة في السياسة. ولا يقتصر دور تلك الديناميكيات، على لعب دور في العمل على الحد من عدم التيقن فحسب، كما ذُكر في الفصل الثاني، ولكنها أيضاً ذات أهمية خاصة في تسهيل العمل الجماعي. ويثير "بول بيرسون" Paul Pierson الجدل حول فكرة أن "مفاهيم العالم السياسي ينبغي أن تنطوي على فهم كيفية سير الأحداث في الماضي."(١) وإذا ما وضع في الاعتبار أن العمل الجماعي يعتمد على الإدراك المشترك لنهايات ذلك التحرك، فإن العمل على عرض تلك النهايات عن طريق الأفكار يصبح مطلباً أساسياً لنجاح ذلك العمل الجماعي في الأساس. ولذلك، وإذا ما تم قبول حقيقة أنه "عندما تُبنى وجهات النظر السياسية فإنها تكون متماسكة ومعتمدة على الأحداث التي وقعت في الماضي"، يمكن القول، إنه لا بد من العمل على وضع النظريات التي تضم كلاً من الأفكار والعمل الجماعي معاً طالما أن النتائج الفكرية الناتجة عن الأحداث التي وقعت في الماضي هي التي جعلت العمل الجماعي ممكناً.(٢)

---

(١) Paul Pierson, "Increasing Returns, Path Dependence, and the study of politics," American Political Science review 94 (2) June (2000), p.260. See also Andrew Polsky, "When business speaks: Political Entrepreneurship, Discourse and Mobilization in American Partisan Regimes," Journal of Theoretical Politics 12 (4) (2000).

(٢) المصدر السابق.

وعلى سبيل المثال، عندما فشل التحالف الذي أقامته الدولة الأمريكية مع أصحاب الأعمال، وبدأ العمل وفقاً للأفكار الخاصة بالحد من الاستهلاك، سعت الدولة إلى التحالف مع العمال الصناعيين واستبعاد العمال الزراعيين. وفي الوقت الذي تضمنت فيه تلك التحركات منطقاً سياسياً، وهو تحاشي الفيتو الجنوبي في الكونجرس، فإن هذا التحالف تضمن أيضاً منطقاً أيديولوجياً. وفي هذا الإطار الفكري الجديد أصبح ينظر ببساطة إلى العمالة الزراعية على أنها غير قادرة على توفير القاعدة الاستهلاكية الكبيرة التي يمكن أن توفر الحجم اللازم من الاستهلاك للخروج من الأزمة. وبالتالي تم تصميم المؤسسات التي تدعم أنماط استهلاك العمال الصناعيين لتوفير الحجم اللازم من الاستهلاك الذي سيؤدي إلى الخروج من الأزمة في الوقت الذي تم فيه استبعاد العمالة الزراعية تماماً من أي تسويات. وبهذا، فإن تشخيص الأزمة تولى توضيح من هو الشريك الرئيسي ومن هو الشريك غير الأساسي. وبذلك يمكن القول، إن الأفكار قد دفعت ببناء التحالفات نحو اتجاهات معينة دون سواها.

وعلى النقيض تماماً، فإن الأفكار الاقتصادية والسياسية الخاصة بالحزب الاشتراكي الديمقراطي في السويد عملت على ضم جميع القطاعات بداية من رجال الأعمال والعمالة الصناعية ووصولاً إلى العمالة الزراعية في تحالف شامل، وذلك للتوصل إلى حل. وقد أدى تفسير الأزمة على أنها نتيجة لفشل معدلات الطلب في التأثير على جميع القطاعات بطريقة متساوية، كما تم التعامل مع مبدأ التوظيف الكامل على أنه الأساس الذي سيتم من خلاله التوصل إلى استقرار الأسعار بالنسبة لرجال الأعمال، وتوفير معدلات مقبولة من الطلب بالنسبة للمنتجات الزراعية. وبذلك يمكن القول إن الحزب الاشتراكي الديمقراطي في السويد قد تمكن من بناء تحالف أكثر نجاحاً وأكثر قوة من التحالفات التي قامت الولايات المتحدة الأمريكية ببنائها. وعن طريق اللجوء لتلك الأفكار الاقتصادية أصبحت التحالفات التي دخل فيها الحزب الاشتراكي الديمقراطي أكثر شمولاً من ناحية التوزيع وأكثر انفتاحا للامتدادات بدرجة تزيد عما هو متاح في الولايات المتحدة الأمريكية.

وتجد هذه النتائج أيضاً تأييداً على عكس الواقع. وكما بين قانون التكيف الزراعي AAA فإن الرغبة في استثناء عمال الزراعة وضم عمال الصناعة، فقد نبعت من حقيقة أن قانون التكيف الزراعي كان متأثراً بأفكار الأسعار المدارة والأفكار المرتبطة بتناقص الاستهلاك. ويمكن القول، إن النقيض هو ما حدث في الحالة السويدية، فإن الأفكار المرتبطة بتناقص الاستهلاك، والتي كانت أكثر شمولية تعاملت مع الطلب على المنتجات الزراعية على أنه مصدر أساسي لتحقيق الاستقرار وسعت إلى ضم العمالة الزراعية في المؤسسات الجديدة. ولذلك ينبع هنا تساؤل، وهو إذا لم تكن هذه الأفكار هي التي أدت إلى حدوث التغييرات المؤسسية في الحالتين، فهل كان يمكن أن يعتمد البناء المؤسسي الجديد على الافتراضات المادية الخاصة بالوكلاء وعلى التوافقات القطاعية؟ ومرة أخرى لا بد من توضيح أن هذا شيء من غير الممكن حدوثه. وبدون الرجوع إلى الاختلاف في المحتوى الفكري في كلتا الحالتين، وإلى الكيفية التي عملت تلك الأفكار بها على تحديد الميول الخاصة بتكوين تحالفات بعينها مع شركاء بعينهم، فإنه سيصبح من الصعب العمل على تفسير الشكل الخاص بتلك التحالفات، ومن ثم شكل المؤسسات التي تدعمها. وباختصار، يمكن القول إن التغيير في الأفكار الخاصة بتفسير الأسباب التي أدت إلى الأزمة تجعل من العمل على تكوين تحالفات بعينها شيئاً ممكنا في الوقت الذي تجعل فيه من المستحيل العمل على بناء تحالفات أخرى.

و بذلك تعد الأفكار مصدراً أساسياً لبناء التحالفات، وهي ذات أهمية خاصة فيما يتعلق بتبني نظام الليبرالية المقيدة. ولكن، من المهم هنا ملاحظة أن الإشارة إلى أنه في تلك الفترة قد حدث تغيير في طبيعة التحالفات التي كان من المفترض أن تقوم بالتأثير على عملية التغيير المؤسسي. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، كانت الأمور التي تهم رجال الأعمال وهي التضخم وتنظيم الأسواق والضرائب على المؤسسات ونادراً ما تكون أساساً لسياسات التحالفات. ونتيجة لتشتت التكلفة المرتبطة بتلك المشكلات، نادراً ما كانت هذه الأمور تؤثر على المواطن العادي إلا

بقدر ضئيل.[1] ولكن ،في نهاية السبعينيات، لم يعد من الضروري أن يتم العمل على بناء تحالفات ذات حجم كبير للتأثير على التغييرات السياسية وذلك سواءً في السويد أو في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك نتيجة لحدوث بعض التغييرات المؤسسية والتي أدت إلى التأثير على المنظور الخاص ببناء التحالفات وإلى التركيز على تأثير الأفكار.

وفي حالة الولايات المتحدة الأمريكية، كانت الأسباب الخاصة بتلك التغييرات في سياسات تكوين التحالفات نتيجة للآثار الجانبية المترتبة على عمليات الإصلاحات المالية التي ارتبطت بالحملات الانتخابية في السبعينيات. وكما ناقشنا في الفصل السادس من قبل، فإن قانون الإصلاح المالي لتمويل الحملات لعام ١٩٧١ و١٩٧٦ SUNPAC قاما بإزالة أي قيود على التبرعات الخاصة بالمؤسسات.[2] ونظراً لتلك التغيرات، يمكن القول إنه تم تفادي الحاجة لبناء قاعدة ضخمة لإحداث التغيير في النظام السياسي الأمريكي. ونتيجة لتمويل المرشحين الموالين للأعمال، أصبح يمكن أن يحدث تركيز لأفكار الأعمال في الكونجرس وفي القسم التنفيذي. ومنذ أن أصبح الأفراد لا يمثلون قاعدة ضخمة بالنسبة للممارسات السياسية، تنامت الحاجة إلى إدخالهم في تحالف مماثل للذي تم التعامل به في الثلاثينيات واختفى بعد ذلك.

وقد حدثت تغييرات مماثلة في السويد، وإن كانت لأسباب مختلفة. فعندما كان المنطق الخاص بمؤسسات الليبرالية المقيدة يملي أن يكون القرار السياسي في يد فئة محدودة، كان المنطق السياسي للديمقراطية يجذب في الاتجاه الآخر.

---

(١) ماعدا ما رأيناه في الفصل السابع، في ٤ أكتوبر ١٩٨٤، في ستوكهولم.

[2] See Dan Clawson, Alan Neustadtl, Denise Scott, Money talks: Coroprate Pacs and political influence (New York: Basic Books, 1992), p.30; David Vogel, Fluctuating fortunrs: The Political Power of Business in America (New York: Basic Books, 1989), pp.119-23.

وخاصة عندما قامت المؤسسات التابعة لنموذج "ريهن-ميندير" Rehn-Meinder بالضغط على رجال الأعمال ذوي الشهرة والنفوذ الواسع، وعلى العمال وعلى الدولة، والتي عملت على تقليص دور المجلس التشريعي (Riksdag) ليتحول إلى متفرج وحسب. وذلك في الوقت الذي كانت تتعامل فيه المؤسسات غير الرسمية مع القرارات الاقتصادية للأجل المتوسط مثل مؤسسة "نادي الخميس" " Thursday club" ومجموعة "Harpsund"، حيث كان أعضاء تلك المؤسسات يلتقون سراً ويتفقون على السياسات فيما بينهم.(١)

وعلى الرغم من حالة عدم الرضا التي سادت حول تلك الممارسات التي تفتقد إلى الديمقراطية، فإن هذا النمط من الحكم قد استمر.(٢) فقد كان هناك حقيقة واضحة وهي أن أهم القرارات الخاصة بالسياسات الاقتصادية في السويد قام باتخاذها حوالي خمسة أفراد، وليس أكثر، وذلك منذ السبعينيات. ومن تلك القرارات العرض الخاص بصناديق تمويل العمال، والعمل على تخفيض سعر العملة عام ١٩٨٢ وتحرير الأسواق الائتمانية والإصلاحات الضريبية لعام ١٩٨٩ إضافة إلى القرار الذي تم اتخاذة عام ١٩٩١ بإزالة أي قيود على سعر الصرف.(٣) ونتيجة لتلك الدرجة العالية من التركيز فإن التحالف الذي كان يجب بناؤه نتيجة

---

(١) On the Thursday Club and Harpsund democracy, see Sven Steinmo, Taxation and Democracy: Swedish , British and American approaches to financing the modern state (New Haven: Yale University Press, 1993), p.126.

(٢) يقول Steinmo إن "طبيعة الحكومة الطبقية في السويد في ذلك الوقت لم تؤد إلى إسعاد المواطنين. فقد بدأت التساؤلات حول طبيعة النظام السياسي الديمقراطي الذي تتخذ فيه أهم القرارات السياسية خلف أبواب مغلقة ومن قبل رؤساء أهم وأكبر المؤسسات استفادة من تلك القرارات والذين لم يتم انتخابهم من قبل الشعب."

Steinmo, Taxation and Democracy, p.126.

(٣) تم التأكيد على أن القرارت المهمة تتخذ من قبل فئة محدودة وقليلة في الحوارات التي قام بها الكاتب مع رؤساء الحزب الاشتراكي الديوقراطي والاتحادات التجارية ومجلس رجال الأعمال السويديين في ستوكهولم في يوليو ١٩٩٧.

لتلك الأفكار كان سيتكون فقط من النخبة. وتعطي الحكومة المُحافظة في التسعينيات مثالاً على ذلك، ففي دولة تمتلك هذا الهيكل الطبقي الهرمي، يصبح من السهل أن يتم تحويل الأفكار إلى مؤسسات. وفضلاً عن ذلك، أن تلك المؤسسات في غالب الأمر ما تكون مبنية على الأحداث التي وقعت في الماضي وتعاني من مشكلة محدودية المعرفة طالما أنه لا يوجد تأثير يذكر على صانعي السياسات.

وتبين تلك المقارنة حول كيفية حدوث التغيير في تكوين التحالفات السياسية في السويد وفي الولايات المتحدة الأمريكية خلال التحول الكبير الثاني تعديلاً مثيراً للاهتمام فيما يتعلق بإحدى الجدليات المؤسسية التاريخية المعروفة عن العلاقة بين الأفكار والمؤسسات. ويمكن الاستفادة من الدراسة القيمة التي قامت بها كل من "ثيدا سكوكبول ومارجريت وبير Theda Skocpol & Margret Weir" عن سياسات ردود الأفعال على الكساد الكبير، والتي أثارتا فيها الجدل حول فكرة أن مدى انفتاح أو انغلاق المؤسسات القائمة على الأفكار هو الذي يفسر درجة اختلاف رد الفعل السياسي وتنوعه.[١] وذلك لأن الهياكل الموجودة في الدولة وتراث السياسات تعمل على تنقيح الأفكار المرتبطة بالسياسات.[٢] وتوضح تلك التحليلات حقيقة أن الهياكل الموجودة في الدولة هي التي تحدد درجة الميل إلى بعض المحتويات الفكرية دون غيرها. وهذا فضلاً عن أن هذا التنوع يمكن تفسيره نظرياً.

---

(١) Theda Skocpol & Margaret Weir, "State Structures and the possibilities for Keynesian responses to the depression in Sweden, Britain and the Unites States," Theda Skocpol, eds., Bringing the ،Dietrich Rueschemeyer ،in Peter B. Evans state back in (Cambridge: Cambridge University Press, 1985), p.109.

(٢) تقول كل من Theda Skocpo & Margaret Weir إنه "لا يجب أن يكون التساؤل حول وجود الأفراد أو الأفكار في المطلق، ولكن لا بد أن نتساءل ما إذا كان الوكلاء الرئيسيون في الدولة يقبلون أم لا يقبلون منظور الابتكار والتغيير.

Weir & Skocpol, "State Structures," p.126.

وعلى أحد الجوانب، في الحالة الأمريكية، يمكن أن يوجد قبول لتطبيق السياسات المنفتحة، ولكن لا يمكن إغفال أن هناك بعض النقاط الأساسية التي تخضع لحق الفيتو. وعلى سبيل المثال، تعمل بعض اللجان الأساسية التابعة للكونجرس، والبنك المركزي وغيره، عملاً مهما في تحديد المحتوى والإطار الفكري الذي سيتم اتباعه. فإذا حدث نوع من الإجماع الأيديولوجي على أحد تلك الأفكار، فإن الهيكل المنفتح على الأفكار سيؤدي إلى تضخيم الأثر الناتج عن تلك الأفكار وبطريقة محيرة في جميع المؤسسات الحاكمة. ويوضح المثال الخاص باستمرار الديمقراطيين في الحرب من أجل تخفيض الأعباء الضريبية، أن هذا التركيز في المحتوى الفكري يؤدي إلى خلق نوع من الديناميكيات التي تملي وجود خسائر كبيرة لغير الداخلين في اللعبة. ونتيجة لذلك، وعلى الرغم من الانفتاح الظاهر لتلك السياسات، فإنه يمكن أن يتم تركيز الأفكار وتضخيم الآثار المترتبة عليها. وعلى الجانب الآخر، توحي الحالة السويدية بنموذج أكثر بساطة، حيث يؤدي تركيز الأفكار في أيدي قلة قليلة إلى تضخيم الآثار المترتبة على تلك الأفكار، ومن ثم إلى تحاشي الحاجة إلى بناء مزيد من التحالفات لدعمها.

و إذا ما تم إجراء مقارنة، يمكن افتراض وجود علاقة عكسية U-Shaped، مع الانفتاح على الأفكار على المحور الأفقي، ويتم وضع قوة الأفكار على المحور الرأسي. وفي هذا النوع من التوزيع، تمثل كل من الولايات المتحدة الأمريكية والسويد نموذجاً للانغلاق وللانفتاح الحكومي التام بالترتيب على الأفكار الجديدة وإن زادت تلك الدرجة بالنسبة للحالة السويدية.(١) وباختصار يمكن القول، إنه في الوقت الذي ظلت فيه الأفكار عنصراً أساسياً في بناء التحالفات، فإن كلا من طبيعة تلك التحالفات وأثر الأفكار عليها يتغير بمرور الوقت.

---

(١) يوضح ذلك لماذا تميل السياسات للحكومات الائتلافية، وخصوصاً في دول أوربا الجنوبية، والتي يبدو أنها لا تتأثر بالتغييرات في الأفكار التي تحدث في أماكن أخرى من العالم. وأود أن أشكر Jonathan Hopkin على هذا التوضيح.

الافتراضان الثالث والرابع

في النضال حول المؤسسات الموجودة، تعد الأفكار أسلحةً وخططاً تفصيلية.[1]

استخدمت الأفكار كأسلحة وكخطط مؤسسية أولية في أثناء حدوث كل من التحولين الكبيرين. وفي خلال حالة الكساد التي سادت عام ١٩٣٧، وفي جلسات الاستماع الخاصة باللجنة الاقتصادية القومية المؤقتة Temporary National Economic Committee (TNEC) التي نتجت عن الكساد إضافة إلى حالة الدفاع عن الأفكار الخاصة بتحديد الاستهلاك، والتي تم اللجوء إليها لهزيمة الأفكار المالية السليمة لرجال الأعمال ووزارة الخزانة، وتم استخدام تلك الأفكار الجديدة من جانب الدولة للحد من شرعية المطالب الخاصة برجال الأعمال، والتي ركزت على العودة إلى تطبيق السياسات التقليدية، عن طريق تلك الأفكار تم التعامل مع أفكار الحد من الاستهلاك على أنه الأساس الذي يمكن أن تعتمد عليه الدولة لتستطيع أن تمارس مزيداً من التدخل في الحياة الاقتصادية. وقد تضمنت تلك الأفكار في داخلها على مخططات تفصيلية واضحة. وفي خلال الحرب العالمية الثانية، وفي التقارير الصادرة عن مجلس تخطيط الموارد القومية لعامي ١٩٤٣ و١٩٤٤ تم الحديث عن هذه الأفكار الجديدة وعن توسيع الدور الذي تلعبه الدولة في النظام المؤسسي الجديد الذي من خلاله تم التأكيد على عدم كفاية الاستثمارات الخاصة الكافية لتحقيق مبدأ التوظيف الكامل. وهنا أدرك رجال الأعمال أنهم بحاجة إلى مجموعة جديدة من الأفكار الخاصة بهم حتى يتمكنوا من هزيمة تلك الأفكار، وعن طريق بعض المؤسسات مثل لجنة التنمية الاقتصادية قاموا بنشر أفكار بديلة جديدة ركزت على ضرورة وضع حدود للممارسات الخاصة بمؤسسات الليبرالية المقيدة التي سادت في وقت ما بعد الحرب. أما بالنسبة للحالة السويدية فقد أوضحت

---

(١) قمت بعمل نوع من التركيز على المناقشات الخاصة بالأسلحة وبالخطط التفصيلية لاعتبارات خاصة بالمساحة.

التجربة الخاصة بالحزب الاشتراكي الديمقراطي أن عدم وجود أسلحة معينة جديدة – بمعنى أن الحزب يحكم وفقاً للأفكار الكلاسيكية– كما أدى إلى إضعاف المواقف السياسية وإلى الحد بشدة من أي قدرة على تحدي أو تغيير المؤسسات القائمة. ولم يحدث سوى مرة واحدة فقط أن تبنت الدولة الأفكار الخاصة بالعمل على رفع الأسعار لتصل إلى معدلاتها المنشودة.

و في خلال التحول الكبير الثاني، استخدم رجال الأعمال الأفكار كأسلحة لتشجيع التغيير المؤسسي. حيث تم استخدام الأفكار الخاصة بالنقديين وأفكار الاقتصاد الكلي الكلاسيكية الجديدة ونظريات الاختيار العام، لمهاجمة وسلب شرعية المؤسسات القائمة. وفي داخل الكونجرس تم اللجوء إلى استخدام الأفكار الضريبية الخاصة بجانب العرض للعمل على التأكيد على وجود أزمة في التكوين الرأسمالي، وذلك في الوقت الذي استخدم فيه مكتب الإدارة والموازنة الأفكار المتعلقة بجانب العرض إضافة إلى الحجج الخاصة بالتوقعات وذلك لإعطاء صورة واعدة بتحقيق الانكماش بدون آلام وزيادة الإيرادات عن طريق أسعار ضريبية منخفضة. وفي الأسواق المالية، سادت الأفكار النقدية وأصبحت هي الأساس في التعاملات الخاصة بهذا السوق وأدت إلى نشأة أعراف وتقاليد جديدة أصبحت تحكم السوق.

ولم يكن مدى الفعالية الاقتصادية الحقيقية لتلك الأفكار (بمعنى مدى عملها على توفير معلومات تقنية مفيدة) هو الأساس، ولكن كان المهم هو مدى قدرة تلك الأفكار على إحداث التغيير. وهنا تمكن رؤية مدى أهمية عمل الأفكار كأسلحة عندما نرى كيف فشل الديمقراطيون، الورثة الشرعيون لليبرالية المقيدة، في نشر أي أفكار جديدة للدفاع عن مواقفهم. ونتيجة لتقبل الأفكار الخاصة برجال الأعمال، والتي ركزت على أن العجز هو السبب الرئيسي للتضخم وأن الضرائب كان لها أثر في تأخير النمو، وجد الديمقراطيون أنفسهم في عزلة ولم يستطيعوا أن يواجهوا التغييرات المؤسسية التي قادها رجال الأعمال والحزب الجمهوري. إذ لم يستطيعوا الدفاع عن النظام القائم، والذي كان يعد أحد أهم إنجازاتهم.

ويوضح تفسير الأزمة التي حدثت في السبعينيات في الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها أزمة مرتبطة بأزمة التكوين الرأسمالي أهمية التعامل مع الأفكار على أنها أسلحة. ففكرة أن أزمة التكوينات الرأسمالية في أمريكا هي نتيجة مباشرة لزيادة معدلات الضرائب هي فكرة غامضة على أحسن تقدير. وذلك لأنها أولاً، لا تعتبر المكاسب المحتجزة أساساً للاستثمار في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو السبب الذي أدى إلى وجود الأسواق المالية (البورصة). ثانياً، إذا ما كان هناك عجز في رأس المال، فإن سعر رأس المال – والحديث هنا عن سعر الفائدة – لا بد وأن يرتفع. وإذا ما تم وضع التضخم في الاعتبار عند الحديث عن تلك المعادلة، يمكن القول إن معدل سعر الفائدة الفعال سيصبح صفراً. ولذلك وإذا ما كان هناك نقص في حجم الاستثمار، يكون سبب ذلك هو إحجام رجال الأعمال عن الاستثمار بمحض إرادتهم، وليس لأن الحكومة الاتحادية قد قامت باستهلاك إجمالي رأس المال المتاح. ولذلك كان لابد من العمل على بناء أزمة تكوينات رأسمالية، وقد أدت الأفكار الخاصة بكل من "مارتين فيلدستين ومايكيل بوسكين ونورمان تيود وبول كريج" Martin Feldstein وMichael Boskin وNorman Ture و Paul Craig إلى أن يصبح ذلك شيئاً يمكن تحقيقه.

وفي السويد، تم استعمال نفس تلك الأفكار لإحداث تغيير مؤسسي، ولكن مع تركيز أكبر على عيوب نظام دولة الرفاهة وأثرها السيئ على النمو وعلى الحاجة المطلوبة لمصداقية سياسات الاقتصاد الكلي. وهنا تم وضع ونشر أفكار المؤسسات الفكرية المؤيدة لأصحاب الأعمال، والتي ركزت على ضرورة العمل وفقاً لنظام السوق، وقد صدرت تلك الأفكار عن مجموعة من الاقتصاديين ذوي النفوذ في السويد، والذين طالبوا بتغيير النظام المؤسسي السويدي.[1] وقد ركزت الأفكار التي وضعها ونشرها من قبل أولئك الاقتصاديين على إظهار أن جميع المساوئ التي

---

(1) For a good example of the system change literature, see Assar Lindbeck et al., Turning Sweden around (Cambridge: MA: MIT Press, 1994).

حدثت كانت ناتجة عن النظام المؤسسي لليبرالية المقيدة، وبموجب هذا التشخيص لا بد من تغيير المؤسسات القائمة وإصلاحها.

وبحلول الثمانينيات، بدأ العمل باستراتيجيات الطريق الثالث الخاصة بتخفيض قيمة العملة في السويد، والتي أدت إلى زيادة الحماس المحلي وتمشت مع خطط الإصلاح الضريبي وإصلاح مؤسسات سوق الائتمان التي تبناها الحزب الاشتراكي الديمقراطي في خطته للعمل وفقاً لمجموعة جديدة من الأفكار. ولكن وللأسف، فإن هذه الأفكار كانت لها آثار جانبية تمثلت في خلق الفقاعة الائتمانية في خضم العمل على تحقيق إصلاحات ضريبية غير ممولة. ومن المفارقات أن المحافظين فازوا في الانتخابات في الوقت الذي انفجرت فيه تلك الفقاعة. وقد تسلح المحافظون بنفس الأفكار الخاصة بضرورة العمل على تطبيق نظام السوق، وذلك للعمل على محاربة التضخم وذلك على الرغم من حقيقة أن الاقتصاد كان يعاني في تلك الفترة من حالة هبوط في الأسعار. وباختصار، يمكن القول إن الحالتين اللتين تم فحصها هنا أكدتا على أن الأفكار تعمل عمل الأسلحة لمواجهة المؤسسات القائمة وتقدم مخططات للمؤسسات التي يمكن أن تحل محلها.

الافتراض الخامس

إذا ما تحدثنا عن البناء المؤسسي، فإن الأفكار تجعل من الاستقرار المؤسسي شيئاً ممكناً

بناء على المفهوم الخاص بـ "جون ماينارد كينيز" John Maynard Keynes حول فكرة استقرار السوق، ناقشنا في الفصل الثاني أنه بينما تعمل الأفكار على تخفيض درجة عدم التيقن وتعمل كمخططات مؤسسية، فإن المؤسسات التي توضع من تلك المخططات ستؤدي إلى حدوث استقرار في السوق.(1) ومرة

(١) On Keynes' understanding of conventions, see John Maynard Keynes, The general theory of employment, interest and money (London: Harcourt Brace and World, 1964), pp.147-65.

أخرى لا بد أن ننوه إلى أن الحالات التي تمت دراستها في هذا الكتاب أكدت عملياً صحة ذلك الافتراض. ففي خلال التحول الكبير الأول، أدت حالة الانكماش إلى إضعاف البناء المؤسسي القائم كما أدت إلى زعزعة التوقعات الخاصة بالاستثمار.(١) ونتيجة لتلك الظروف، كان الشرط الأساسي لتحقيق استقرار الأسواق هو العمل على توفير نظام مؤسسي جديد.

وتوضح حالة الولايات المتحدة الأمريكية أن المؤسسات التي تهدف إلى الحفاظ على معدلات الاستهلاك والتي تم إنشاؤها في الثلاثينيات إضافة إلى المؤسسات التي عملت على تحقيق الثبات في الأسواق، ولكن بطريقة سلبية، والتي تم إنشاؤها في الأربعينيات عملتا معاً على تقوية التوقعات الخاصة أصحاب الأعمال حول حالات الكساد المحددة وثبات معدلات النمو إضافة إلى تحقيق السلام مع العمال. ومن الصحيح أن تلك القناعات كانت ثابتة نسبياً، مما أدى إلى استمرار حالة الاستقرار، لأن الاقتصاد كان لا يزال يعمل وفقاً لتلك القناعات سالفة الذكر. وبداية من ظهور المشاكل المرتبطة بسعر الدولار وبالعمل على زيادة القواعد المنظمة للأسواق وزيادة حدة الفشل السياسي بدأت أيضاً زيادة درجة عدم التيقن في أوساط رجال الأعمال في أواخر الستينيات، وهنا انتهت تلك القناعات التي كانت سائدة في الماضي. فقد أدت زيادة عدم التيقن إلى التأثير سلباً على التوقعات، مما أدى إلى حدوث تباطؤ في الاستثمار.(٢) وللعمل على إعادة الاستقرار إلى

---

(٢) تلك هي الآلية التي عرضها Keynes للسيطرة على التفضيلات الخاصة بالسيولة. انظر،
Keynes,the general theory, pp.170-4.

(١) ارتفع نصيب الدولة من الناتج المحلي الإجمالي من ١٣% عام ١٩٦٤ إلى ١٤,٥% ثم إلى ١٥,٢% في الفترة من ١٩٦٦-٧. وفي نفس الوقت تناقص نصيب الاستثمارات الخاصة من الناتج المحلي الإجمالي من ٢٣,٨% في ١٩٦٤ إلى ٢٢,٥% في ١٩٦٧. وتعطي تلك الأرقام دلالة حول أن زيادة الأسعار أدت إلى زيادة الطلب. وقد أدى الاستثمار والاستهلاك الخاص بالدولة إلى زيادة حدة ارتفاع الأسعار عن طريق زيادة العجز، وذلك بدلا من أن تنعكس تلك الممارسات الخاصة بالدولة في زيادة التكوينات الرأسمالية المحلية الخاصة، ومن ثم زيادة قدرة القطاع الخاص. الأرقام محسوبة وفقاً (لقاعدة البيانات الخاصة بالبنك المركزي

الأسواق مرة أخرى كان لابد من الاتجاه نحو إعادة بناء القناعات الإيجابية الخاصة برجال الأعمال. وقد كانت الطريقة الوحيدة التي يمكن من خلالها تحقيق ذلك هي العمل على مهاجمة ونزع الشرعية عن مؤسسات الليبرالية المقيدة والعمل على استبدالها بمؤسسات الليبرالية الجديدة. وستؤدي تلك المؤسسات الجديدة إلى إنتاج أعراف تتمشى مع الأسواق لدى رجال الأعمال مما سيؤدي إلى عملهم على تشخيص الأزمة من منظور آخر متناسين التصرفات التي قامت بها الدولة في الماضي، والتي في رأيهم كانت السبب الرئيسي وراء حدوث الأزمة.

ويمكن العثور على نفس حالة محاولة العمل على تحقيق الاستقرار باستخدام أعراف رجال الأعمال في الحالة السويدية. ففي العشرينيات، كانت هناك قناعة أن حالة الانكماش ستؤدي إلى حالة التوازن الذي أصبح من الصعب الوصول إليه نتيجة لبداية ظروف الكساد. وقد فشلت المؤسسات القائمة في العمل على توليد قناعات جديدة، وذلك في الوقت الذي أصبح فيه من غير الممكن العمل على بناء مؤسسات جديدة نتيجة لوجود نقص في الأفكار الاقتصادية البديلة. ولم يأت الحل إلا عندما بدأت الدولة في تقبل وضع تفسير جديد للأزمة، وهنا بدأ العمل على بناء المؤسسات الجديدة التي تمكنت من عمل نوع من الاستقرار على مستوى التوقعات. وبطريقة مماثلة، أدت التعديات التشريعية على المصالح الخاصة برجال الأعمال في خضم حالة الكساد الاقتصادي في السبعينيات إلى زعزعة استقرار القناعات الحالية والمستقبلية، والتي كان يعمل رجال الأعمال على توقعها. ونتيجة لسيادة تلك الحالة من عدم التيقن، استخدم رجال الأعمال مجموعة من الأفكار الاقتصادية الجديدة التي هدفت إلى إرجاع أسباب الأزمة للمؤسسات القائمة والتي سعت إلى استبدال تلك المؤسسات بمؤسسات جديدة تعمل وفقاً لنظام مؤسسي متوافق مع السوق.(١)

الأمريكي)- السلاسل الزمنية الخاصة بالحكومة الفيدرالية، وجداول Penn العالمية ٥,٦، والموجودة على الموقع الإلكتروني http://www.stls.fred.org.

(١) النقطة التي لابد أن يتم التركيز عليها هنا بالنسبة للحالتين هي ليس إذا ما كان من الصحيح أن يتم إلقاء اللوم على المؤسسات على أنها السبب الرئيسي وراء حدوث الكساد، ولكن لا بد

و قد دعمت الحكومات البرجوازية التي تولت السلطة في السويد من الفترة ١٩٧٦-١٩٨١ ومن ١٩٩١-١٩٩٤ من تلك المواقف الداعية إلى إيجاد نظام مؤسسي جديد.[١] وكان من أهم الأسباب التي أدت إلى سعي أصحاب الأعمال السويديين إلى تغيير النظام المؤسسي القائم، فشل الحكومات البرجوازية في تحقيق ذلك وفي تطبيق السياسات المتمشية مع نظام السوق. وإذا ما تمت المحاولة للتوصل إلى تفسير خاص بالأسباب التي أدت إلى فشل الحكومات البرجوازية في تنفيذ السياسات المتماشية مع نظام السوق يمكن القول إن ذلك لا يرجع إلى قدرة النقابات العمالية على معارضة تنفيذ تلك السياسات من خلال الإضرابات وحسب، ولكن يرجع بشكل أساسي لمحدودية المعرفة التي عانت منها تلك الحكومات وإلى عدم وجود أي أفكار جديدة وبديلة يمكن الاعتماد عليها لتحقق التغيير مما أدى إلى عملها فقط على توفير مزيد ومزيد من الاشتراكية الديمقراطية. وبالعكس عندما عاد المحافظون للحكم عام ١٩٩١، فإنهم استطاعوا فقط أن يفهموا ما يجري في الاقتصاد من زاوية الأفكار الخاصة بهم. وفي هذ السياق، فإن الاعتقاد السائد بأن دور الدولة ينبغي أن يكون محدوداً في مكافحة التضخم، كان هو الهدف الذي رغب المحافظون في تحقيقه في غمار حالة من الانكماش، وهو ما أدى في النهاية إلى اتباع سياسات كانت نتيجتها حدوث انهيار اقتصادي.

ويمكن وصف الحقائق الناتجة عن تلك الحالتين وبمنتهى البساطة. فإذا ما تم استثناء الأفكار الخاصة بالنقابات العمالية من الممارسات الخاصة بالليبراليين في السبعينيات وتم استثناء الأفكار الخاصة برجال الأعمال من الممارسات الخاصة بالمحافظين في التسعينيات، يمكن القول إن ردود الأفعال السياسية على تلك

من التركيز على حقيقة أن رجال الأعمال رأوا أن تلك المؤسسات هي الملامة. ولذلك فإنه من وجهة نظرهم عندما يتم إصلاح تلك المؤسسات فإن درجة عدم التيقن ستتناقص، وذلك بغض النظر عما إذا كانت تلك المؤسسات هي المسئولة في المقام الأول عن زيادة عدم التيقن.

(١) انظر الفصل السادس للحصول على المزيد من المناقشات في هذا السياق.

الممارسات ستصبح خالية من أي منطق. وهنا يمكن أن نتساءل لماذا لم تقم الحكومات البرجوازية بتطبيق السياسات البرجوازية عندما كانت أمامها الفرصة لتطبيق ذلك؟ ولماذا أصرت الحكومة المحافظة على الاستمرار في محاربة التضخم في وسط حالة من حالات الانكماش؟ لا بد أن نرجع ذلك إلى محدودية المعرفة وعدم وجود مجموعة جديدة من الأفكار التي يمكن تطبيقها.

و باختصار، يمكن القول إن الحالتين الدراسيتين اللتين تمت دراستهما في هذا الكتاب أثبتتا أن الافتراض الخامس الذي ذكر تفصيلاً في الفصل الثاني والمتعلق بأن التغيير المؤسسي يحدث وفقاً لسلاسل زمنية محددة هو افتراض صحيح.(١) و إذا ما تم افتراض أن رجال الأعمال هم عقلانيون في تصرفاتهم، فلماذا قاموا بإنفاق مليارات الدولارات إضافة إلى بإضاعة كثير من الوقت لإحداث هذا التغيير إذا لم يكونوا متأكدين من أن ذلك التغيير سيصب في مصلحتهم في النهاية؟ ولهذا السبب لجأوا إلى إحداث تغيير جذري في ظروف الخيارات السياسية بدلاً من عملهم على إثارة التعديات التشريعية واحداً تلو الآخر. وفي النهاية إذا لم ير رجال الأعمال أن للأفكار أهميتها الخاصة فلماذا إذن قاموا بالتصرف كما فعلوا؟(٢)

---

(١) For kindred attempts to understand institutional change as a sequence of discrete events, see William H. Sewell,"Historical events as transformations of structures: Theory and society 25 (6) December (1996); inventing revolution at the Bastill," idem., "A Theory of structure – Duality, Agency, and Transformation," American Journal of Sociology 98 (1) (1992); Paul Pierson, "Not just what, But When: Timing and sequence in political processes," Studies in American political development, 14 Spring (2000).

(٢) يمكن هنا إثارة الجدل حول حقيقة أن رجال الأعمال قد قاموا بتلك التحركات، ولكنها كانت غير ذات جدوى، ولكن يقترح البعض أن تكون العوامل المفترضة قد قامت بأخذ دور رجال الأعمال في هذا السياق. ولكن وعلى أي حال من الأحوال، فإن تلك الافتراضات تنطوي على حقيقة أن التاريخ يصنع من وراء ظهور الوكلاء الاقتصاديين وبغير معرفتهم على الرغم من أن لديهم قناعة هؤلاء الوكلاء بأنهم هم صانعي التاريخ، وذلك تماشياً مع افتراض أن الوكلاء الاقتصاديين

هناك حالة من التشابه في الحالتين اللتين تمت دراستهما في هذا الكتاب خاصة عندما يتم الحديث عن المحتوى النظري الذي تم التركيز عليه. فتلك الأشكال المختلفة ظاهرياً من الليبرالية الرأسمالية مرت بنفس السلاسل الزمنية التي أدت إلى إحداث التغيير. فقد بدأت كلتا الدولتين كدولتين تطبقان نظما متوافقة مع نظام السوق، ومن ثم تحولتا إلى العمل على إصلاح السوق، ومن ثم تحولتا مرة أخرى إلى تطبيق نظام السوق وحسب. ومن الواضح أن هناك اختلافاً في درجة استجابة كل دولة للمتطلبات الليبرالية. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية دائماً هي الدولة الأضعف من ناحية تطبيق القواعد الخاصة بالليبرالية المقيدة، أما السويد فقد طبقت القواعد الخاصة بالليبرالية المقيدة بعمق شديد مما أدى إلى تحولها إلى العمل وفقاً لنظام السوق، وهو وإن كان تحولاً مكثفاً، فإنه يمكن وصفه بأنه غير كامل. ولكن وعلى أية حال، فإن هذا النوع من التطابق في الدولتين لا يمكن ملاحظته إلا إذا تم النظر إليه من منظور زمني ومؤقت. وفي حقيقة الأمر أن تلك المقارنة تؤدي إلى إظهار أمر مهم يتعلق بالقيمة المضافة المتولدة عن النظريات الفكرية الخاصة بالتغيير ويُفَضِلُها عن النظريات المادية. وقد ظهر نوع مهم من الدراسات التي ظهرت مؤخراً وأدت إلى توضيح نقاط مهمة خاصة بالمقارنة في هذا السياق.

لقد ظهر تنوع كبير في الأدبيات التي تناولت الأشكال المختلفة من الرأسمالية، والتي حاولت التوصل وبإصرار لفرض نموذج رأسمالي يمكن تطبيقه.[1] وفي الوقت الذي يتم فيه أخذ المتغيرات الاقتصادية الدولية على محمل

عقلانيون عندما يتعلق الأمر بالقرارات الاقتصادية، ولكنهم ليسوا كذلك عندما يتعلق الأمر بالقرارات السياسية. ولكن، أجد أن تلك الافتراضات تفتقد للصحة في كثير من الأحيان.

(١) See Herbert Kitschlet, Peter Lange, Gary Marks D. Stephens, eds., continuity and change in contemporary capitalism (Cambrideg: Cambridge University Press, 2000); Torbon Iversen, Jonas Pontusson, David Soskice, eds. Unions, Employers

الجد، يمكن القول إن هناك عديدًا من العوامل التي أدت للضغط من أجل تحقيق هذا التحول وهي الظروف المرتبطة بعولمة الأسواق المالية وأسواق المنتجات والخدمات، والتفتت الطبقي إضافة إلى التقنيات الحديثة التي من البديهي أن تفرض ضغوطاً لخلق مثل هذا التقارب.(١) وعلى العكس تقوم تلك الأدبيات بتشخيص كيفية قيام المؤسسات المحلية في الدول المختلفة مجتمعة بتشكيل نظم إنتاج قومية تكسر الضغوط الاقتصادية العالمية. ونتيجة للتركيز على عدم التساوي في المنافسة الدولية وعلى حقيقة أن أنظمة الإنتاج القومية تؤدي إلى زيادة العوائد، فإن تلك الأدبيات تقدم تصحيحاً مقبولاً للمفهوم القائل بأن "العولمة تؤدي إلى تغيير كل شيء" وهي الأدبيات التي سادت في أوائل التسعينيات.(٢)

وعلى أية حال، فإن تلك الأدبيات تطرح تساؤلات مهمة فيما يتعلق بالدراسة التي بين أيدينا. فإذا ما حاولنا استخدام المصطلحات الخاصة بالفئات التحليلية التي تستخدمها النظريات المختلفة، فإن تلك الدراسة ترى أن السوق الاقتصادي القومي التعاوني الأفضل، وهو ما أطلق عليه سوق الممارسات الاقتصادية التعاونية (CME) في الحالة السويدية، وأطلق عليه سوق الممارسات الاقتصادية الليبرالية (LME) في الحالة الأمريكية، قد تعرضا أساساً وبدرجة كبيرة لنفس الشكل من

---

and central banks: Macroeconomic coordination and institutiona change in social market economies (Cambridge: Cambridge University Press, 2000); J. Rogers Hollingsworth and Robert Boyer, Contemporary capitalism: The Embeddedness of institutions (Cambridge: Cambridge University Press, 1997); Suzanne Berger and Ronald Dore, eds., National Diversity and Global Capitalism (Ithaca: Cornell University Press, 1996). I concentrate here on the Kitschelt et al., volume for reasons of space and similarity in the level of analysis.

(١) See especially Kitschelt et al., continuity and change, pp.427-60.

(٢) يرى Kitschelt et al "كيتشليت وآخرون" أن تصورات الضغوط العالمية للتحول ستتنوع وفقاً للمواقع المؤسسية، ولكن المؤلف لا يتوافق مع تلك الرؤية من الناحية التحليلية. المصدر السابق.، ص ص ٤٤٠-١.

التغيير المؤسسي، تقريباً في نفس الوقت، وبنفس النتائج تقريباً. ولذلك وبدلاً من مواصلة التركيز على النماذج القومية، فإن تلك الدراسة ترى أن هناك تحولات مماثلة في كلا النموذجين. فما هي نقاط الاختلاف والتوافق في تلك المجموعة من الدراسات وفي المنهج الذي تم اتباعه في هذا الكتاب؟..

أولاً: يرجع حدوث قدر كبير من الاختلاف في النتائج إلى اختلاف المنهجية التي تناولت الدراسة في كلتا الحالتين: وهي تتعلق في الأساس باختيار نقطة البداية. وتعتبر عديد من الأدبيات أن نقطة البداية هي نقطة الوصول إلى ذروة العمل وفقاً لنظام الليبرالية المقيدة بالنسبة لجميع الدول ومنها يبدأ قياس نقاط الاختلاف والتقارب على المدى الزمني. ولكن تلك الدراسة قامت بالنقيض، حيث اعتبرت أن نقطة البداية هي الحالة قبل تطبيق الليبرالية المقيدة، وهي الفترة التي لم تكن قد ظهرت فيها السوق الاقتصادي القومي التعاوني الأفضل CMEs.[(١)] فقد كانت أسواق السويد والولايات المتحدة الأمريكية في العشرينيات أسواقاً اقتصادية ليبرالية LMEs وكانت جميع المحاولات التي تمت على مدار الثلاثينيات والأربعينيات تهدف إلى تحويلها إلى أسواق اقتصادية تعاونية CME's وفضلاً عن ذلك، فإن الصراع الذي دار طوال السبعينيات والثمانينيات كان بهدف إعادة أسواق تلك الدول إلى أسواق اقتصادية ليبرالية مرة أخرى. ولذلك ولأن الأدبيات المتنوعة تبين وجود نقص في التقارب فيما بينها، نتيجة لتركيزها على المحاولات المؤقتة، فإن هذه الدراسة تحدد التحولات الكبيرة والأساسية التي مرت بها كلتا الدولتين محل الدراسة في نفس الوقت. وبذلك يمكن القول إن النتائج المختلفة هي نتيجة مباشرة لاختلاف نقاط البداية.

---

(١) استطاع النموذج الألماني أن يحقق ذلك، ولكن من الواضح أنه النموذج المحلي لسوق الاقتصاد التعاوني اختراع ناتج عن فترة ما بعد الحرب.

وتساند بعض النواحي المتعلقة بعدد من الأدبيات النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة. حيث قال "كيتشليت Kitschelt" إن "من المتوقع أن يحدث نوع من التقارب عندما، لا ترتبط السياسات أو المؤسسات، في حالة مواجهة بعض التحديات، بسياسات أو مؤسسات أخرى مقيدة وبعمق والتي تعمل وفقاً لمعتقدات راسخة غير قابلة للتغيير بسهولة."(١) وهذا على وجه التحديد هو ما استطاعت تلك الدراسة أن تثبته في الحالتين اللتين تناولتهما. إذ أن الروابط القوية بشبكة من المؤسسات التي اعتنقت عدد من المعتقدات كان هو السبب الرئيسي الذي أعاق التحول الكبير الثاني في الحالة السويدية. وبالعكس في الحالة الأمريكية حيث لم تكن مؤسسات الليبرالية المقيدة مرتبطة بروابط وثيقة مع أي مؤسسات أخرى كما أنها لم تكن تحت حماية أي من المعتقدات الراسخة التي يصعب تغييرها كما هو الحال في الحالة السويدية، ولذلك كان التحول في الحالة الأمريكية أسهل كثيراً مقارنة بالسويد. وعلى أية حال، فإن الدراسة التي يحتوي عليها هذا الكتاب ودراسة " كيتشليت " تختلفان وبشدة حول الأسباب التي أدت إلى حدوث التغيير المؤسسي في المقام الأول. وخاصة عندما يتعلق الأمر بالمناهج الفكرية التي أدت إلى التغيير.

ويعزو عدد من الأدبيات الأسباب التقريبية للتحول المؤسسي إلى التغييرات الخارجية التي تحدث على صعيد الاقتصاد العالمي، ولما كانت تلك التغييرات تتم من خلال مؤسسات ذات عوائد مرتفعة، فلابد أن يستمر الانحراف. وبالنسبة لهذه الدراسة، فإن الأسباب الرئيسية لحدوث التحول المؤسسي هي أسباب داخلية محلية، وليست تغيرات دولية. ولذلك فإن المنهج الذي اتخذته الأدبيات المختلفة هو نوع التحليل الذي تم انتقاده في الفصل الأول من هذا الكتاب ويقوم هذا المنهج على نموذج التوازن المؤسسي فاصل - حيث يتم اختصار ذلك النموذج المختلف كما يلي:

---

(١) Kitschelt et al., continuity and change, p.442.

توازن مؤسسي فاصل زمني (التغيير التقني، والمالي، وفي أسواق المنتجات، وهو ما يتم عرضه من قبل المؤسسات القائمة) توازن مؤسسي جديد.(١) وقد ذكرنا من قبل في الفصل الأول أن هذا النموذج غير كاف لسببين.

السبب الأول، هو أن الأحداث الماضية ليست هي السبب الرئيسي في الأحداث الحالية، ويقول "بيرسون" في هذا السياق إن "عديداً من التحليلات الخاصة بالرأسمالية توضح وبطريقة مقنعة حالة التوازن الاقتصادي في عديد من المواقف المختلفة، ولكنها لا تعمل على توضيح كيف تم التوصل إلى التوازن."(٢) وبدون تحديد الآلية التي عن طريقها تم التوصل إلى حالة التوازن فإن معظم النظريات تعتمد على "أن ما حدث الآن هو نتيجة مباشرة لما حدث في الماضي" وهذا المنهج يفتقد وجود نظرية عن الأصول المؤسسية، ومن ثم فإنه يعتمد على أسباب خارجية. أما السبب الثاني، وكنتيجة، فهو أن تلك النظريات تفتقد إلى التركيز على عامل الوكالة الاقتصادية. وهنا يتم التعامل مع السياسات على أنها متغير تداخلي بدلاً من التعامل معها على أنها متغير مستقل.(٣) وعلى سبيل المثال، يرى " كيتشليت " وآخرون أن "هناك اتجاهًا واضحًا لحدوث تقارب بين الأسواق الاقتصادية التعاونية **القومية** والأسواق الاقتصادية التعاونية **القطاعية**."(٤) وتتمشى تلك النتيجة مع نتيجة هذه الدراسة والمتعلقة بالحالة السويدية، والتي رأينا فيها كيف حدث تحول في المؤسسات الخاصة بالمساومات على الأجور وبالتمثيل في خلال

(١) See the model presented in Kitschelt et al., continuity and change, p.48, figure 15.3.

(٢) Pierson, "Increasing Returns," p.264.

(٣) For a notable exception to this statement within this literature, see Andrew Martin, "The politics of macroeconomic policy acnd waxge coordination in Sweden," in Torben Iversen, Jonas Pontusson, David Sockice, eds., Unions, Employers and central banks: Macroeconomic coordination and institutional change in social market economies (Cambridge: Cambridge University Press, 2000), pp. 232-64, esp. Pp. 252-61.

(٤) Kitschelt, et al., continuity and change, p.444.

الثمانينيات عندما ألغيت المعاهدة بين اتحاد أصحاب العمل السويديين والنقابات العمالية. ولكن الأدبيات الأخرى ترى أن ذلك التغيير هو نتيجة لحدوث تغيير في المتغيرات الاقتصادية العالمية. وتؤدي تلك النماذج إلى الحد من دور الوكلاء الاقتصاديين وتتعامل معهم على أنهم الجانب السلبي الذي يجب عليه تحمل نتائج حدوث تغييرات في مستويات الأسعار العالمية. فعندما يحدث تغيير في مستوى الأسعار، تتغير الرغبات، وبالتالي يحدث تغيير مؤسسي يتمشى مع تلك التغيرات. وفي تلك الحالة يتم التعامل مع السياسات إذا كانت موجودة على أنها عامل طارئ وتداخلي يتم الاعتماد عليه بهدف تفسير عدم حدوث التقارب.

وعلى سبيل المثال، عادة ما ترى الدراسات والأدبيات المتنوعة الأخرى أن هناك ثلاثة متغيرات رئيسية تساعد على حدوث التقارب وهي: التغييرات التقنية التي تؤدي إلى إعادة تنظيم العملية الإنتاجية، وزيادة حدة المنافسة في الأسواق نتيجة لازدياد عدد الداخلين الجدد إلى السوق، وتزايد حجم عولمة الأسواق المالية.[١] وكما نرى أن جميع تلك العوامل هي متغيرات مرتبطة بالأوضاع العالمية، وتتدخل السياسات فقط من أجل العمل على التأثير على تلك العوامل الخارجية. ويقول " كيتشليت " وآخرون في هذا السياق وفيما يتعلق بتلك التغييرات الدولية إن " أصحاب الأعمال كانت لديهم قدرة واستعداد كبير لتحدي الأطر الخاصة بالعلاقات الصناعية الحالية إضافة إلى قدرتهم على العمل على إعادة هيكلة (الحلول الوسط الخاصة بالطبقات) وصياغتها من أجل تحقيق مصالحهم الخاصة."[٢] ولذلك ووفقاً لهذا المنظور فإنه يمكن أن يتم النظر إلى السياسات الخاصة بالأعمال على أنها سياسات متعلقة وناتجة عن التغييرات التي تحدث قبل ذلك على الصعيد الدولي.[٣] وتثير الدراسة التي تم تناولها في هذا الكتاب جدلاً

(١) المصدر السابق.، ص ص ٤٤٥-٧.
(٢) المصدر السابق.، ص ٤٤٦.
(٣) يستمر Kitschelt et al في الجدل حول، أن التحول المفترض والحتمي نحو سوق الممارسات الاقتصادية الليبرالية (LME) "يتجاهل السياسات الخاصة بالتغيير على صعيد السياسات

حول الأدبيات المتنوعة والنماذج الهيكلية للتغيير المؤسسي، والتي تؤدي بشكل عام إلى حدوث نوع من التخبط فيما يتعلق بتناول الأسباب السياسية والآثار الاقتصادية. وهناك أربعة أسباب للشك في صدق هذه النماذج المادية.

السبب الأول، أن التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية على أنها سوق اقتصادي ليبرالي في حد ذاته شيء يفتقد إلى المنطق. ولذلك، فإنه إذا حدث أي نوع من التغيير المؤسسي في الولايات المتحدة الأمريكية، فإنه لابد أن يكون قد حدث نتيجة لأسباب أخرى بعيدة عن الضغوط التي تتم ممارستها على الصعيد الدولي، وذلك لأن جميع التغيرات المؤسسية التي حدثت في أمريكا وقعت قبل حدوث التغيير التقني أو زيادة المنافسة أو حتى تحرير الأسواق المالية على المستوى العالمي. والسبب الثاني، أنه لا يوجد في الوقت الحالي نظريات بالقدر الكافي عن مدى تأثير التكنولوجيا على التغييرات المؤسسية فيما يتجاوز النماذج العريضة لزيادة العوائد. ونتيجة لذلك لا يمكن على وجه التحديد إثبات الأثر الخاص بالتغييرات التقنية على الأوضاع المؤسسية. أما السبب الثالث، فيتعلق بالمنافسة التجارية، وكما أوضحنا في الحالات التي تمت دراستها، أن المنافسة التجارية لم تصبح موضوعاً ذا قيمة في الولايات المتحدة الأمريكية إلا بحلول التسعينيات، ويرى بعض المعلقون أن ذلك الموضوع ربما ما يزال يشغل أهمية محدودة على أحسن تقدير.(١) أما بالنسبة للسويد، فإن الانفتاح التجاري قد تناقص بالفعل منذ أواسط الثمانينيات وحتى أوائل التسعينيات.(٢) ولذلك من غير الممكن أن

الاقتصادية. ويملي هذا التنوع الحالي لأنظمة الإنتاج توزيعات مختلفة للقــوى الاجتماعيــة- الاقتصادية والسياسية بين الفاعلين المختلفين في رهانــاتهم وذلــك فــي الظــروف الحاليــة والممكنة......للتكوينات المؤســسية" .Kitschelt et al., Continuity and Change, p.448.

ومما لا شك فيه أن تلك الملاحظة صحيحة، ولكن لا يزال ينظر إلى السياسات هنا على أنهــا متغير متدخل يعمل على كسر المتغير المستقل للتغيرات الهيكلية في الاقتصاد الدولي.

(١) Paul Krugman, "Competitiveness: A dangerous Obsession," Foriegn affairs, March/ April (1994).

(٢) كان معدل انفتاح السويد على التجارة عام ١٩٧٥ ٥٥,٨٧%، وعلى الرغم من زيــادة هــذا المعدل خلال مرحلة تطبيق الطريق الثالث فإنه بدأ في التناقص منذ عام ١٩٨٦، حيث وصل

يتم التعامل مع فكر وتزايد التنافسية على أنهما هما السبب الرئيسي وراء التغييرات المؤسسية لأن درجة التنافسية قد تناقصت في نفس الوقت الذي حدثت فيه التغييرات المؤسسية. وأما السبب الرابع، فهو أن التحرير المالي في السويد أدى بلا شك إلى حدوث نوع من الضغط على المؤسسات المحلية. ولكن لا يمكن إغفال أن رجال الأعمال قاموا بمهاجمة النظام المؤسسي القائم قبل عقد كامل من التحرير المالي. وقد كان ينظر إلى هذا التحرير على أنه خطوة للحصول على تأييد واستحسان رجال الأعمال الذين كانوا يحاولون وبشكل مستمر أن يتخلصوا من النظام المؤسسي القائم، ولكن، نظراً لأن الإصلاحات المؤسسية التي تم تنفيذها قد أدت بالتأكيد إلى قدر كبير من الهدف فإن أسباب التغيير كانت تكمن بشكل أكبر في الساحة السياسية المحلية، وليست نتيجة لحدوث تغييرات على صعيد الاقتصاد العالمي. ومع وضوح أهمية المتغيرات المرتبطة بالتغييرات الاقتصادية العالمية، فإنه لا يمكن كذلك الاعتماد عليها لتفسير التغييرات المؤسسية المحلية بطريقة مرضية عندما يكون هناك خطأ في التوقيت. فالقرارت السياسية التي اتخذها رجال الأعمال بهدف التخلص من الأنظمة المؤسسية القائمة إضافة إلى التحول الفكري الذي جعل من تطبيق تلك القرارات شيئا ممكناً، وذلك في الحالتين اللتين تمت دراستهما، يؤكد على صحة الافتراضات التي قامت عليها تلك الدراسة.(١)

ولذلك، فإن العمل على مقارنة الدراسة التي بين أيدينا بالأدبيات المتنوعة التي تناولت دراسة الرأسمالية توضح تأكيد تلك الدراسة على أهمية الأفكار والدور

عام ١٩٩٢ إلى ٥٤,٠٥. وبذلك يمكننا القول إن العلاقة بين انفتاح التجارة والتغيير المؤسسي المحلي لا يمكن أن تكون علاقة خطية. الأرقام محسوبة من Penn World Tables، v 5.6، على الموقع الإلكتروني http://www.nber.org/pwt.

(١) يمكن إثارة الجدل حول حقيقة أن هذا الادعاء هو نتيجة لبعض الأحداث التي وقعت في الماضي وأنه لا يمثل بديلاً أفضل من البديل المادي. ولكن وعلى أية حال، فإن هذا الادعاء سيصبح مغلوطاً إذا ما تم التعامل معه من خلال نظريات التغييرات المؤسسية وليس اعتمادا على المجريات الطبيعية للأحداث. فالبديل المادي الذي تم مناقشته هنا لا يحتوي على أي نظرية داخلية للتغيير.

الذي تلعبه في تفسير التغييرات المؤسسية. وكما ذكر مسبقاً في الفصل الأول من هذا الكتاب أن العوامل الخارجية لا تؤدي إلى توليد حالات توازن جديدة ومستقرة بطريقة تلقائية.(١) ولكن أي حالة من حالات التوازن الجديدة لا بد من العمل على تعريفها ومناقشة أسبابها، وتنفيذها فلا يمكن التعامل معها على أنها نتيجة لحدوث تغيير في الظروف الهيكلية. إذ أن إرجاع أسباب التحولات المؤسسية فقط إلى العوامل المادية الدولية وحدها قد يشجع القائم بالتحليل على إهمال الغابات الزمنية جرياً وراء الأشجار الهيكلية. ويؤدي التناول الجدي والمتسلسل إلى تجنب هذه المصاعب وإيضاح نواحي القوة في المنهج الذي تم اتباعه هنا.

الهوية وعدم التيقن في التغيير المؤسسي

لا بد هنا من طرح تساؤل ربما يجب أن يظل في نطاق التخمين: وهو لماذا كانت الأفكار التي تم اللجوء إليها لمهاجمة وتفكيك مؤسسات الليبرالية المقيدة، وذلك في الحالتين التي تمت دراستهما في هذا الكتاب، هي نفس الأفكار التي تم رفضها واستهجانها من الجيل السابق؟ قد تكون الإجابة أنه في وقت الأزمات وعندما يصبح الوكلاء الاقتصاديون في وضع لا يستطيعون فيه تحديد مصالحهم على وجه اليقين، فإنهم يلجأون إلى العمل وفقاً لمحتوى خاص من المعتقدات والأفكار المتمشية مع هوياتهم الجوهرية. ولما كان تشارلز تيلي Charles Tilly قد قام ببحث مخزونات الاحتجاجات الجماعية Collective protests فلا يمكن إغفال حقيقة أن الوكلاء الاقتصاديين لديهم أيضاً مخزون من الأفكار والمعتقدات الجماعية التي تؤكد على هوياتهم الجوهرية في أوقات عدم التيقن.(٢) ولعل الصراع الذي

---

(١) يتفادى منهج التنوع ذلك العائق بالإشارة إلى أنه في فترة الصدمات ١٩٧٣-٨٢، "لم تحقق أي من الأسواق الاقتصادية الرأسمالية الديمقراطية الاستقرار." Kitschelt et al., Continuity and Change, p.460. ولكن إذا كانت تلك هي الحالة، فإن المرء لا بد أن يتساءل عن الفترة التي يجب أن يستمر فيها التحول حتى يصل إلى مرحلة التوازن.

(٢) See Charles Tilly, Popular contention in Great Britain, 1758-1834 (Cambridge: Harvard University Press, 1995.)

دار حول موضوع صناديق تمويل العمال في السويد يعطي مثالاً واضحاً للفكرة التي نتحدث عنها هنا.

كان اقتراح "ميدنير" Meidner الأصليْ الذي تمت مناقشته في الفصل السادس، والذي قدم لرجال الأعمال صفقة جيدة فيما يتعلق بشراء أسهم الشركات بأموال الأرباح التي تحققها المنشآت، والذي لم يجد قبولاَ من أصحاب الأعمال. ولا يمكن إنكار أن الدولة قد قدمت لأصحاب الأعمال صفقة جيدة أساساً إذا ما كنا نتحدث فقط من منطلق تعظيم معدلات الربحية، ولكن ولأن تلك الصفقة لم تكن متمشية مع طبيعة الصفقات التي يتم إبرامها في السوق، فقد أدى اتجاه الدولة إلى تطبيق تلك السياسات إلى حدوث مواجهة وتحدي مباشر لرجال الأعمال وحقهم في الوجود والتعامل كطبقة رأسمالية لها هويتها الخاصة. وفي ظل هذا الموقف غير المسبوق، ونتيجة لزيادة درجة عدم التيقن في أوساط أصحاب الأعمال، قاموا بالتكتل كطبقة للدفاع عن هوياتهم، وليس للدفاع عن مصالحهم (فكما ذكرنا مسبقاً أن العرض الذي تقدمت به الحكومة كان جيداً من ناحية تعظيم الربحية فقط)، وقام أصحاب الأعمال بذلك من خلال اللجوء إلى مخزون معتقداتهم[١]. أما الهوية الخاصة برجال الأعمال لها خصائص رأسمالية تدور حول الأفكار الخاصة بالمنافسة والسوق والشخصيات المستقلة. وعندما تم تحدي الشخصية الرأسمالية في السبعينيات، استرجع رجال الأعمال السويديون المعتقدات التي تم إلغاء شرعيتها في الثلاثينيات واستخدموها للدفاع عن أنفسهم. ويبدو أن نفس الظاهرة قد تكررت في الحالة الأمريكية، حيث رفض رجال الأعمال الأمريكيون في تلك الفترة أن تحدث زيادة في درجة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. ويمكن أن توفر تلك النظرة، تفسيراً جيداً لهذا الموضوع، مع أنها قد تكون مجرد تخمين.

---

(١) أود أن أتوجه بالشكر لـ Robin Varghese لعمله على توضيح تلك الظاهرة المتعلقة بالحالة السويدية لي للمرة الأولى.

وهناك سؤال مهم آخر تثيره الحالتان اللتان تمت دراستهما في هذا الكتاب وهو مدى ارتباط أوقات حدوث التحولين الكبيرين بحالة عدم التيقن التي ذكرها "نايتين" Knightian. ومن المفيد هنا أن نتذكر الجدل الذي أثير في الفصل الثاني، حول حقيقة أن عدم تيقن " نايتين " يظهر في أوقات الأزمات الاقتصادية، وهي الأوقات التي لا يتمكن فيها الوكلاء الاقتصاديون من تحديد الأولويات الخاصة بمصالحهم، وفي تلك الحالة لا يستطيع الوكلاء ببساطة أن يأخذوا المؤسسات الحالية "من على الرف" ليحلوا الأزمة حيث إنهم يفتقدون إلى القدرة على تحديد ما هو النظام المؤسسي الأمثل الذي يمكنهم الاعتماد عليه لتحقيق أفضل مصالحهم. وقد أدت تلك الحالة من عدم التيقن إلى بناء النظام المؤسسي الخاص بالليبرالية المقيدة، نتيجة لأن الأزمة التي سادت في ذلك الوقت كانت أزمة انكماش.

وبشكل عام تؤدي حالة الانكماش إلى توليد حالة عدم تيقن " نايتين "، إذ أن تناقص الأسعار يؤدي إلى ازدياد المنافسة، وهو ما يؤدي بدوره إلى تآكل الأرباح وتخفيض مستويات الاستثمار، وتتباطأ معدلات النمو وترتفع معدلات البطالة، وهو ما يؤدي بالتالي إلى هبوط معدلات الطلب وزيادة درجة الكساد الذي يكون قد بدأ بهبوط الأسعار. ولذلك فإن أي نوع من التحركات التي تقوم بها مجموعة من الوكلاء الاقتصاديين لحماية أنفسها تبدو غير ذات جدوى. وذلك هو ما حدث أثناء الكساد الخاص بفترة الثلاثينيات، والتي أدت إلى توليد حالة عدم تيقن " نايتين ". فقد أدت التحركات التي كانت تهدف إلى حماية كل واحد من الوكلاء الاقتصاديين لنفسه إلى زيادة الوضع سوءاً بالنسبة لما تبقى من الوكلاء الآخرين. وبذلك أصبح من الصعب على أي من الوكلاء الاقتصاديين أن يحدد ويسير في طريق تحقيق مصلحته، لأن عمله على ذلك لم يؤد إلا إلى زيادة الوضع سوءاً. وقد أدى هذا الوضع من عدم التيقن إلى تحويل التحرك الجماعي إلى كارثة، وبذلك حدث نوع من التراكم في مشكلة استمرار الانكماش. وقد قام "كينيز" بوصف ذلك الموقف عندما قال، إن ما كان يبدو عقلانياً على المستوى الفردي، أصبح كارثياً على المستوى الجماعي.

ولهذا السبب ظهرت الدولة لتقوم بدور الفاعل الرئيسي للأحداث في تلك الفترة. إذ لو لم يتمكن المزارعون والعمال ورجال الأعمال من تحديد مصالحهم الخاصة على وجه اليقين في ذلك الوقت، يصبح من واجب الدولة أن تقوم بتلك المهمة عن طريق توليد مجموعة من الأفكار الجديدة التي تعمل على توفير تفسير أكثر منطقية للأحداث. وعلى أية حال، فإن هذا التفسير الخاص بتحديد الأسباب التي أدت إلى ظهور حالة عدم تيقن " نايتين " يستدعي ظهور تساؤل آخر، وهو هل كانت حالة عدم التيقن التي أدت إلى تدهور الليبرالية المقيدة أيضاً هي حالة عدم تيقن " نايتين "؟ ومرة أخرى لابد من توضيح أن رجال الأعمال وليست الدولة هم الذين قادوا عملية التغيير المؤسسي، إذ أن الموقف الذي واجهه الوكلاء الاقتصاديون في السبعينيات كان التضخم وليس العكس، والإجابة عن التساؤل السابق هي نعم، فإن حالة عدم التيقن التي سادت في السبعينيات كانت حالة عدم تيقن " نايتين ": ولكن كان هناك تحفظ حيث إن تلك الحالة من عدم التيقن لم تؤثر على جميع الأطراف بشكل متساوٍ، ولهذا السبب ظهرت الدولة كفاعل أساسي في تلك الفترة بدلاً من رجال الأعمال.

وفي حقيقة الأمر، إن هناك فارقا جوهريًا بين حالات التضخم وحالات الانكماش: إذ أن التضخم يؤثر وبشكل قوي على مصالح رجال الأعمال. وقد ذكرنا بالتفصيل في الفصل الخامس أن التضخم يمكن التعامل معه على أنه ضريبة تدفعها طبقة بعينها حيث إنه يؤثر على أصحاب الثروات المالية.(١) وعلى العكس يبدو أن التضخم المتوسط الذي لا يتعدى ٢٠% له تأثير محدود على معدلات النمو بل ويعمل على إعادة توزيع الدخول بين أصحاب الثروة والمدينين.(٢) ونتيجة

---

(١) For excellent discussions of why the financial sector fears inflation, see Adam Posen, "Central bank independence and disinflationary credibility," Oxford Economic Papers 50 (1998); idem., "Declarations are not enough," NBER Macroeconomic annual (1995), pp.253-73.

(٢) Review of Jonathan Kirshner, "Inflation: paper Dragon or Trojan horse?" International Political Economy 6 (4) (1999).

لذلك، وعلى الرغم من أن الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمة في السبعينيات كانت متعددة وغير واضحة بالنسبة لجميع الوكلاء الاقتصاديين، فقد كانت لها آثار غير عادلة بالنسبة لرجال الأعمال، لأنها تضامنت مع التعديات التشريعية التي سارت في اتجاه تحميل رجال الأعمال مسئولية الخروج من الأزمة وذلك بدلاً من الدولة. ولكن قبول كل ما قيل حتى الآن لا يقلل من أهمية التحول الكبير الثاني بالنسبة للمصالح الخاصة برجال الأعمال.

أولاً، إن الأسباب التي أدت لحدوث أزمة السبعينيات مثلها مثل الأسباب التي أدت لحدوث أزمة الثلاثينيات لم تكن واضحة وكانت تحتاج إلى مزيد من التفسير والتوضيح. وعلى غرار مواقف هبوط الأسعار، فإن حالات ارتفاع الأسعار لا تتطلب مجموعة محددة من السياسات التي يمكن تطبيقها في كلتا الحالتين. ولذلك فإن العمل على التحكم في معدلات عرض النقود أو تخفيض الأعباء الضريبية بغرض زيادة الاستثمار لا تبدو حلولاً سياسية غامضة. ولكن، حقيقة أن تلك السياسات قد أثرت على رجال الأعمال أكثر من غيرهم، إذ أنها أزالت جميع المعوقات التي كانت تقيد التحرك الجماعي لطبقة رجال الأعمال، وكما توضح النظرية الخاصة بتلك الدراسة فإن التحرك الجماعي لا يحدث بطريقة تلقائية، بل هو نتيجة لوجود مجموعات من المصالح التي يتم التأكيد عليها وتضخيمها والتعامل معها على أنها مصالح شاملة. وهنا مرة أخرى تظهر الأهمية الخاصة للأفكار. ففي الوقت الذي تناقصت فيه درجة شرعية الأفكار الخاصة برجال الأعمال نتيجة للمواقف الموحدة لمؤسسات الليبرالية المقيدة، يبدو أن الأفكار الخاصة بضرورة العمل وفقاً لنظام السوق كانت جاهزة مسبقاً، وأن هذا كان الذي أدى إلى حصول رجال الأعمال على قدرة غير مسبوقة على حشد الآراء المؤيدة للمواقف والأفكار الخاصة بهم. وفي الوقت الذي كان يجب على الدولة أن تعمل على اختراع الأفكار الخاصة بها في الثلاثينيات والأربعينيات، كان رجال الأعمال يعملون على نشر الأفكار الخاصة بهم واستخدامها لتفسير الأزمة ولتبرير وتسهيل التحرك الجماعي الخاص بهم.

وهذا الاستخدام وإن كان مفيداً، فإنه لا يمكن عن طريقه قصر الأفكار على المصالح المادية وحدها، حقيقة أن القليل من صفوة رجال الأعمال المحافظين تمنوا رجوع العمل وفقاً للقواعد المالية السليمة، فإن ذلك لا يوضح بأي حال كيف تكونت تلك المعتقدات لدى الوكلاء الآخرين، وهما الدولة والعمال الذين يعتبر تعاونهم أو على أقل تقدير عدم اعتراضهم ضرورياً بالنسبة للتحول. فضلاً عن ذلك، ونتيجة لأن تلك الأفكار لم يكن يمكن التعامل معها على أنها استجابات نظرية للأزمة التي تتحدث عنها، فليس من الواضح لماذا تم التعامل مع السياسات التي تفرضها تلك الأيديولوجيات على أنها مطالب عامة. ففي الوقت الذي كان يضر فيه التضخم بمصالح مجموعة من رجال الأعمال، كما ذكر من قبل في الفصل الخامس، أصبح من اللازم أن يتم النظر إلى التضخم على أنه ضار بمصالح الجميع في هذا السياق.[١] وهذا هو السبب الذي أدى برجال الأعمال إلى تعبئة تلك الموارد الضخمة والإنفاق على تلك الحملات الأيديولوجية وبسخاء. وكما حدث في الثلاثينيات، كان من الضروري أن تتم صياغة المصالح الخاصة بباقي الوكلاء الاقتصاديين لتتجانس مع المصالح الخاصة برجال الأعمال التي لم تكن واضحة على وجه الدقة كما أنها لم تكن مطلوبة على المستوى الهيكلي. وحقيقة أن تلك الأفكار أدت إلى تحويل آراء النخبة في الدولتين محل الدراسة يعني وعلى سبيل المثال، أن الديمقراطيين لن يمكنهم إثارة الجدل حول مزيد من الإنفاق، وأن الحزب الاشتراكي الديمقراطي لا بد ألا يعمل على إثارة الجدل من جديد حول أهمية تطبيق المعيار السياسي وإذا ما تم التغاضي عن الأثر التحويلي لهذه الأفكار عن توقعاتهم بالنسبة لمصالحهم الذاتية وخيارات السياسات بالنسبة لورثة الليبرالية

---

(١) فعلى سبيل المثال، سنجد أن العمال ليس لديهم أي مصلحة في حدوث التحرير، إلا إذا تم العمل على إعادة صياغة المصالح الخاصة بالعمال ليتم التعامل معهم على أنهم مستهلكون بدلا من التعامل معهم على أنهم منتجون. والعمل على تغيير الهوية، وبالتالي المصالح لا يقوم على أي شروط هيكلية. وأود أن أشكر Adam Sheingate على تلك الملاحظة.

المقيدة، فإن هذه الأفكار لن تكون لها قيمة. وهنا تتضح حقيقة أن صعود وهبوط الليبرالية المقيدة مرتبط وبشدة بحالة عدم تيقن " نايتين "، والتي يكون فيها الوكلاء الاقتصاديون غير قادرين على تحديد مصالحم الخاصة بدقة.

الهيكل وحدود التفسير الفكري

إذا ما أخذت التحليلات السابقة في الاعتبار، يمكن القول إن المصالح شديدة الارتباط بالأفكار. ولكن، ونتيجة لإدراك تلك الحقيقة، أصبح هناك خطر ناتج عن الانتقال من حالة تقليص أهمية مذهب المادية إلى التأكيد على أسس المذهب الفكري وهو الأمر الذي يجانب الصواب. وفي الوقت الذي لا يعمل فيه عديد من النماذج على تحديد المصالح بشكل جيد، فإن الاتجاه إلى الناحية الأخرى وإنكار وجود المصالح الخاصة كليةً هو أمر يفتقد إلى الدقة أيضاً. وعلى الرغم من تكرار الحديث في هذا الكتاب حول حقيقة أن الوكلاء الاقتصاديين لا يمكنهم العمل على تحديد مصالحهم بدون الرجوع للأفكار، فإن ذلك لا يعادل القول بأن الوكلاء غير قادرين على التفريق بين المصالح وبين الأفكار التي تغذيها بالمعلومات. وكل الوكلاء لديهم مصالح، ولكن المهم هو أن يتم التركيز على حقيقة أن تلك المصالح قد تكون هيكلية، وقد تكون منطقية فإن ذلك لا يعني أن تلك المصالح ستكون بعيدة عن الغموض وخاصة في خلال فترات حالة عدم تيقن" نايتين"، أو إذا ما كانت ستتم ممارستها بطريقة سياسية ذات مغزى. ولذلك يصبح من المهم فهم العلاقة بين الأفكار والمصالح. فالأفكار هي أدوات التغيير، وهي أيضاً شروط للاختيار. ولكن هناك تساؤل يطرحه "بيرسون" على النحو التالي "ليس فقط ماذا ولكن متى أيضاً."[١] فلابد من العمل على تحديد التوقيت وتحديد الظروف الخاصة بكل توقيت، فمن المفيد أن يتم طرح التساؤلات التالية، هل الأفكار المطروحة تتمتع بالقوة الكافية ومتى وتحت أية ظروف؟، وهل المصالح المترتبة على تلك الأفكار

---

(١) Pierson, "Not just what, but when," passim.

لا تمثل أي نوع من أنواع المشكلات؟، ولا يمكن التوصل إلى إجابات لتلك الأسئلة بأية حال إلا عن طريق العمل على دراسة العلاقة بين الأفكار والمصالح من المنطلق الزمني وفي الإطار المؤسسي وهنا يمكن الإجابة عن التساؤلات السابقة.

ويمكن وصف حالة الدول في العالم الاشتراكي بأنها تعاني من حالة من حالات الجمود المؤسسي والاعتماد على الأحداث الماضية لتفسير الأوضاع الحالية مما يجعلها غير قادرة على التغيير بسرعة. وإذا ما وضع في الاعتبار أن هذا الكتاب يركز على فترات التحولات الكبرى، فإنه يمكن أن يعطي هذا الكتاب انطباعا بأن التأثيرات التحويلية للأفكار وعدم تحديد المصالح المادية هو شيء طبيعي ومتوقع. ولكن تقبل تلك الظروف والتعامل معها على أنها هي الأوضاع الطبيعية يمثل نوعا من المبالغة في توضيح موقف هذا الكتاب. وكما يقول الافتراض الخامس إنه في فترات الجمود المؤسسي تقوم الأفكار بتقوية التوقعات كما أنها تساهم في الوصول إلى حالة الاستقرار. هذا الوضع يصح في معظم الوقت. وفقط في تلك اللحظات التي يسود فيها عدم التيقن وتفشل المؤسسات في أن يكون للأفكار فعلا ذلك التأثير التحويلي علىّ المصالح. ولذلك وبدلا من القول بأن العالم الاشتراكي هو عالم "تهبط فيه جميع الأفكار إلى أسفل" نقوم باستخدام عبارة "أليكساندر ويندت" Alexander Wendt التي قال فيها إن العالم بني على الأفكار.[١] ويمكن أن يتم التعامل مع مصالح الوكلاء على أنها أمور مرتبطة بالبناء الاجتماعي وعلى أنها أيضا عرضة للتأثر بالأيديولوجيات. فالأفكار تخترق جميع نواحي المادية كما أنها تحدد اتجاهات الوكلاء والرؤى الخاصة بهم والمتعلقة بالمظاهر والمحددات الاجتماعية. ولكن لا يمكن اعتبار أن المؤسسات هي شيء متاح لأخذه بمنتهى السهولة في أي وقت. ولذلك يصبح من الضروري أن يتم تحديد التفسير الملائم للكيفية التي سيعمل بها الاقتصاد إضافة إلى القوة إلى المدى

(١) Sree Alexander Wendt, The social theory of international politics (Cambridge: Cambridge University Press, 1998), esp.pp.92-138.

الذي يمكن معه تحديد مدى قدرة الأفراد على الاستمرار وعلى الوصول إلى قطاع المستهلكين في ظل سيادة ظروف عدم التيقن وأن تقوم بالعمل المطلوب منها وهو القيام بتغيير مفهوم المصالح الخاصة بالوكلاء. وهو الشيء الذي حدث وعلى وجه التحديد في حالتي التحول المؤسسي اللتين تم الحديث عنهما في هذا الكتاب.

هل كان التحول الكبير الثاني في نفس حجم التحول الأول؟

بعيداً عن التركيز على حقيقة أن الأفكار تعمل عملاً شديد الأهمية في مجال تفسير وتغيير مسار الأزمات الاقتصادية، فإن هذه النتيجة تطرح تساؤلين في غاية الأهمية. التساؤل الأول هو، هل كان التحول الكبير الثاني بنفس حجم التحول الأول؟ أما السؤال الثاني فهو، هل أدت هذه التحولات المؤسسية الكبرى إلى العودة ببساطة إلى حالة السكون المؤسسي من جديد، أم أنهما قاما بعرض نمط أكثر تعقيداً لما يتعلق بموضوع التغيير المؤسسي؟ وفي محاولة للإجابة على التساؤل الأول، رأى بعض القائمين على وضع النظريات أن عمق ومنظور تلك التحولات المؤسسية لم يكن كبيراً بالقدر الذي يظنه البعض. وعلى سبيل المثال، يمكن القول إن "بيرسون" قد لاحظ في كتاباته الخاصة في عام ١٩٩٤، والتي تناولت التحولات المؤسسية التي حدثت في عهد كل من "مارجريت تاتشر ورونالد ريجان"، أن "في كلتا الدولتين لم يكن هناك أي اتجاه نحو عمل أي استقطاع من الإنفاق الاجتماعي أو أي تحرك جذري حول ترك أي متبقيات."(١) ومن هذا المنظور الذي ساد منذ أواسط التسعينيات وهي فترة الانتخابات لرئاسة "كلينتون" وعدد من المحافظين المركزيين من أمثال "جون ماجور" John Major في المملكة المتحدة، سنجد أنه كان يمكن في ذلك الوقت أن يتم تقبل المنظور الذي تحدث عنه "بيرسون" وخاصة إذا ما تم التركيز على الحجم المطلق

(١) Paul Pierson, dismanteling the welfare state? Regan, Thatcher, and the politics of retrenchment (Cambridge: Cambridge University Press, 1994), p. 181.

للتحويلات والتعامل معه على أنه المؤشر الرئيسي الخاص بتحديد مدى التغيير. ولكن، تلك الطريقة للنظر إلى الأمور قد تبدو مضللة ومحيرة في نفس الوقت، وذلك لأنه عند وضع التغيرات الضريبية في الاعتبار، فإنه يصبح من الصعب قياس الآثار الناجمة عن التحرير المالي، أو قياس التأثير التراكمي لتلك التغييرات على عدم المساواة، ولن يكون هناك شك في حدوث تغيير في المؤسسات وأنماط التوزيع. وبإجراء فحص مختصر للتغييرات التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية يمكن التوصل إلى شرح أكبر لتلك النقطة.(١)

أولاً، إن مدى عمق الركود الذي حدث في الفترة من ١٩٧٩-١٩٨١ والذي تسبب فيه كل من البنك المركزي الأمريكي (الاحتياطي الفيدرالي) والأسواق المالية التي اتبعت القواعد الخاصة بالمدرسة النقدية أدى إلى تحقيق استفادة للطبقة العليا ممن يحصلون على دخول مرتفعة. ونتيجة لاتباع سياسات نقدية متشددة إضافة إلى رفع سعر الفائدة، فإن الطبقة التي كانت أكثر تعرضاً لتداعيات الأزمة الائتمانية كانت هي الطبقة التي تمتلك أصولاً مالية ضئيلة أو الطبقة التي لا تمتلك أي أصول مالية على الإطلاق. وذلك في نفس الوقت الذي زادت فيه عوائد هؤلاء الذي يعتمدون على زيادة دخولهم من التعامل في الأصول المالية.(٢) ونتيجة لتلك

---

(١) تم حذف البيانات الخاصة بالحالة السويدية لاعتبارات المساحة. والنتائج الرئيسية للاستقصاءات الخاصة بـــ HINK (Husbhallens inkomster) والتي قام بها الإحصائيون السويديون ، هي أن النتيجة الصافية للتغيير المؤسسي في الضرائب والتحويلات والأصول والذي حدث في العقدين الماضيين كان بهدف "زيادة الحجم المطلق والنسبي لثروة أكثر العائلات غنى، في الوقت الذي تزايد فيه حجم الديون الخاصة بالعائلات الأفقر." والأكثر من ذلك، "أن درجة عدم المساواة في الثروة قد تزايدت....و تزايد معامل GINI للثروات الممتدة بحوالي ١٠%."

See Lars Bager-Sjogren and N. Anders Klevmarken, "Inequlaity and Mobility of wealth in Sweden 1983/84- 1992/93". Unnpublished manuscript, Department of Economics, Uppsala University, November 1998, pp. 9, 20.s

(٢) وفضلا عن ذلك، فإن أولئك الذين كانوا يخضعون لشريحة الضريبية الأعلى كانت قادرة على الحصول على إعفاءات ضريبية أكثر من التي يمكن أن تحصل عليها الشرائح الضريبية الأقل.

التغييرات المؤسسية فإن نسبة الإيجارت والمشتقات المالية التي تملكها فقط ١% من العائلات الأمريكية الأكثر غنى ارتفعت من ٢٦% في الثمانينيات إلى ٣٠,٥% في التسعينيات. وذلك في نفس الوقت الذي حققت فيه تلك العائلات زيادة في العوائد الرأسمالية من ٥٧,٧% إلى ٦٨,٥% عن نفس الفترة.(١) ففي عام ١٩٩٢ سيطرت تلك العائلات على ٥٢,٤% من إجمالي حجم الاستثمار العقاري وعلى ٢٨,٧% من الأسهم والأوراق المالية، وعلى ٦٢,٤% من إجمالي السندات.(٢) ويرى "إدوارد ولف" Edward N. Wolff في هذا السياق أنه "ارتفع نصيب الأصول القابلة للتداول في السوق، والذي تسيطر عليه ١% من أغنى عائلات أمريكا إلى ٣٩% بحلول عام ١٩٨٩، وقد تناقص هذا النصيب بمقدار عشر نقاط مئوية في الفترة من ١٩٤٥ وإلى ١٩٧٦."(٣)

وبعيداً عن إظهار التفاوت في معدلات الدخل، فإن البيانات الخاصة بالثروة تعطي أدلة أكثر وضوحاً على حدوث تطرف أكبر فيما يتعلق بعمليات إعادة التوزيع. ففي عام ١٩٨٩، "كان هناك تركيز في معدلات الثروة في الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من أي وقت مضى منذ عام ١٩٢٩. ففي الفترة ما بين عام ١٩٨٣ و١٩٨٩ تلقى النصف الأغنى من نسبة الواحد بالمائة من العائلات الأكثر ثراءً في أمريكا ٥٥% من إجمالي الزيادة في ثروات القطاع العائلي."(٤) ويرى " ولف " أنه "يمكن القول بأن "الجزء الأغنى حصل على أكثر من ثلاثة أرباع

---

(١) Figures are from Michael Meeropol, Surrender: How the Clinton administration completed the Regan revolution (Ann Arbor: Michigan University Press, 1998), p.331, fn.78, table N-17.

(٢) Edward N Wolff, Top Heavy: The increasing inequality of wealth in America and what can be done about it (New York: New Press, 1996), pp.62-3.

(٣) المصدر السابق.، ص ١٠.

(٤) Edward N Wolff, "The rich get increasingly richer: latest data on household wealth during the 1980's," unpublished paper, the economic policy institute (1992), p.1.

زيادات الدخل وعلى كل زيادات الثروة."[1] وقد أدت التغييرات التي حدثت في النظام الضريبي التي حدثت في أوائل الثمانينيات، والتي كانت مبنية على التغييرات التي استطاع رجال الأعمال تحقيقها في السبعينيات إلى زيادة حدة تلك المشكلة المتعلقة بسوء التوزيع. فقد أدى قانون التعافي الاقتصادي لعام ١٩٨١ وحده إلى ضمان حصول الأفراد الذين يقعون في الخمس الأقل دخلاً في توزيع الدخل على الإطلاق، على إعفاءات ضريبية بقيمة ثلاثة دولارات سنوياً إذا ما تم ضم التخفيضات. وفي حقيقة الأمر ومنذ بدأ وضع قانون الإصلاح الاقتصادي وقانون العدالة الضريبية والمسئولية المالية في الاعتبار إضافة إلى التغييرات التي حدثت على صعيد تمويل البرامج الاجتماعية، يمكن القول إن الأعباء الضريبية المفروضة على الشريحة التي تحصل على أقل من ٣٠،٠٠٠ دولار سنوياً قد ازدادت. وعلى العكس، حصلت الشريحة العليا على تخفيضات ضريبية بقيمة ٢،٤٢٩ دولار سنوياً إضافة إلى تمتعهم بتخفيض الضرائب المفروضة عليهم بنسبة ١٥%.[2] وبحلول عام ١٩٨٥ تناقصت معدلات الدخل الصافي بما يعادل ١٢,٥% مقارنة بالمعدلات الخاصة بعام ١٩٧٢، وذلك بالنسبة للشريحة التي تحصل على أقل من ٣٠،٠٠٠ دولار سنوياً، وبحلول عام ١٩٩١ تناقصت معدلات الدخل الحقيقي للعائلات بنسبة ٥,٣% وذلك بالنسبة للشريحة الأدنى ومقارنة بالمعدلات التي كانت سائدة عام ١٩٧٧.[3] ونتيجة لتلك التغييرات، أصبح القطاع المصرفي والمالي هما أهم القطاعات وأكثرها ربحاً في الاقتصاد.[4] ولكن في نفس الوقت لا

---

(١) Wolff, top heavy. p.27.

(٢) Thomas Ferguson and Joel Rogers, right turn: the decline of the democrats and the future of American politics (New York: Hill and Wang 1986), p.123.

(٣) A vision of change for America, (Washington: Office Of Management and budget),February 17, (1993), chart 2-10, p.18.

(٤) ربحية البنوك التجارية المؤمن عليها عام ١٩٨٤، "نشرة البنك المركزي (الاحتياطي الفيدرالي)، نوفمبر ١٩٨٥"؛ التنمية المالية الخاصة بالشركات القابضة التابعة للبنوك في ١٩٨٤، نشرة البنك المركزي، ديسمبر ١٩٨٥. والشيء الجدير بالذكر هنا هو تأثير السياسات

يمكن إغفال أن العجز الحكومي المتنامي كان أحد الأسباب التي أدت إلى مضاعفة حجم التأثير السلبي الذي حدث في الدخول.(١)

و باختصار، يمكن القول إنه قد تم تحويل ما بين ١٢٠ و ١٦٠ مليار دولار سنوياً لأغنى ٥% في أمريكا(٢)، ويقول "ويليام جريدير William Greider" في هذا السياق ما يلي...

.....إذا ما نظرنا إلى سياسة البنك المركزي (الاحتياطي الفيدرالي) بشأن ارتفاع أسعار الفائدة والتعامل مع هذا الإجراء على أنه إجراء حكومي ضمني يهدف لإعادة توزيع الدخل، وكان حجمه بحلول عام ١٩٨٢ معادلاً تقريباً للأثر الناجم عن جميع البرامج الحكومية الأخرى المتعلقة بالعمل على توزيع الدخل مجتمعة... وبلغ مقدار الأموال التي تم توزيعها عن طريق البرامج الاجتماعية

النقدية الانكماشية على معدلات الفائدة. فطالما أن معدلات الفائدة على أحد القروض أعلى من معدلات التضخم، فعندما تنخفض معدلات التضخم، فإن البنوك تحتفظ بنفس القيمة المرتفعة للدين، مما يؤدي إلى زيادة العوائد على الدين. وفي مثل تلك الحالة يضطر المقترضين إلى إعادة الاقتراض بهدف تسديد الديون القديمة، مما يؤدي إلى مضاعفة حجم الدين وإلى زيادة التأثير الطبقي الناجم عن الأزمة الائتمانية.

(١) لم يكن السبب وراء ذلك التأثير يذكر على الجدليات الحديثة الخاصة بأثر المزاحمة، والتي أصبحت مشهورة في البنك المركزي (الاحتياطي الفيدرالي) والأسواق المالية. وقد كان للعجز هذا التأثير التراجعي، نتيجة لأن المستفيدين من ارتفاع معدلات الفائدة قد استفادوا بالمثل من العلاوات التضخمية الأولية المدفوعة لحاملي السندات. وباستمرار تزايد العجز خلال الثمانينيات، ازداد حجم الدين الفيدرالي بالمثل. ونتيجة لذلك، وبعيداً عن كونه يمثل خسارة صافية على الاقتصاد، فإن زيادة نسبة العجز أعطت ميزة لحاملي السندات. وبدلاً من أن تعمل الدولة على إعطاء الرشاوي للمستثمرين ليتقبلوا حجم الدين الحكومي، فإن حجم الطلب على السندات الحكومية لم يتناقص أبداً وبأي حال من الأحوال. فلم يفشل البنك المركزي ولا حتى مرة واحدة طوال الأزمة في بيع السندات الحكومية، وذلك لأن السوق كان يحصل على معدلات فائدة مرتفعة لتغطية تزايد معدلات التضخم.

(٢) William C. Berman, America's right turn: from Nixonto Clinton (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1998), p.106.

....و دولة الرفاهة وما إلى ذلك، وصل إلى ٣٧٤ مليار دولار وذلك في نفس الوقت الذي كان فيه قدر الدخل الذي تمت إعادة توزيعه على طبقة الأثرياء إلى ٣٦٦ مليار دولار، وذلك نتيجة لارتفاع معدلات الفائدة.(١)

و إذا ما قام المرء بإضافة هذه إلى التغييرات المؤسسية فإنه سيدرك حقيقة أن السياسات النقدية التي تم اتباعها من قبل البنك المركزي (الاحتياطي الفيدرالي) في الفترة من ١٩٧٩ وحتى ١٩٨٢ كانت سياسة نقدية بدون هدف، ويمكن هنا استنتاج أن التحول الكبير الثاني كانت له نفس التأثيرات الناتجة عن التحول الأول وإن اختلف المنتفعون.(٢) وقد ذكر رئيس مجلس إدارة البنك المركزي (الاحتياطي الفيدرالي) "بول فولكر" Paul Volker في أحد تقاريره أمام لجنة من مجلس الشيوخ أن أحد المزارعين الذي أراد أن يتقدم بالشكوى حول التأثيرات الناتجة عن آثار توزيع الدخل الناشئ عن التغييرات المؤسسية الجديدة قد أكد ذات مرة أن "الأفراد المنتمين للدائرة الانتخابية ليسوا سعداء وأنا واحد منهم"(٣)

---

(١) William Greider, Secrets of the temple: how the federal reserve runs the country New York: Simon and Schuster, 1987), p.457.

(٢) بعد أن وصل متوسط سعر الفائدة إلى ٣% عام ١٩٩٣ نتيجة لضعف الأداء الاقتصادي، قام البنك المركزي (الاحتياطي الفيدرالي) برفع سعر الفائدة إلى ٦,٢١% في ٥ يوليو عام ١٩٩٥، وحافظ على هذا المعدل بين ٦,٥% و٥,٥% حتى يوم ٢٨ أكتوبر من عام ١٩٩٨، حيث أصبح أقل من ٥% لأول مرة منذ ثلاث سنوات ونصف. وقد كان الهدف من تلك التحركات هو العمل على السيطرة على عملية الإصلاح. وبطريقة مماثلة تم تجميد المعدل الرئيسي للإقراض عند مستوى ٦% في الفترة ما بين أغسطس ١٩٩٢ وفبراير ١٩٩٤، وذلك أيضا نتيجة لضعف الأداء الاقتصادي، وفي الوقت الذي أصبحت فيه معدلات البطالة متدنية جدا، قفز المعدل الرئيسي للإقراض إلى ٩% وذلك في شهر فبراير من عام ١٩٩٥ ولم يتدن عن حاجز الـ٨,٥% حتى شهر سبتمبر من عام ١٩٩٨.

Figures are from the federal reserve Bank of St.Louis monetary database at andhttp://www.stls.frb.org/fred/data/monetary/fyffr . http://www.stls.frb.org/fred/data/monetary/fypr

(٣) Paul Volker, quoted in Greider, secrets of the temple, p. 676.

الأفكار والتغييرات المؤسسية: هل هي حركة بندولية أم حركة إلى الأمام؟

إذا ما أخذت تلك التغييرات التوزيعية في الاعتبار، يمكن الوصول إلى أن التحول المؤسسي الثاني كان بنفس قدر وحجم وأهمية التحول المؤسسي الأول. وفي الوقت الذي لا زالت تعمل فيه مؤسسات الليبرالية المقيدة في جميع الدول الرأسمالية، فإن المحتوى الذي تعمل تلك المؤسسات من خلاله قد تغير بشكل جذري. وإذا ما تم دمج تلك التغييرات التي حدثت على المستويات المحلية مع التغييرات التي حدثت على الصعيد الدولي، والتي صممت من أجل تسهيل تحرك رأس المال بحرية وزيادة استقلالية البنوك المركزية وزيادة درجة تدفق رأس المال إلى الأسواق العالمية، فإنه يمكن القول في هذا السياق إن التحول الكبير الثاني كان كبيراً ومؤثراً كما كان التحول الكبير الأول. ولكن وعلى أية حال، لا يمكن القول إن التحول الثاني قد أدى إلى الرجوع إلى تطبيق قواعد المالية السليمة أو إلى المؤسسات التي كانت موجودة في فترة العشرينيات، وفي الواقع فإنه من المستحيل حدوث مثل تلك التحركات البندولية عندما يتعلق الأمر بالحديث عن التحولات أو التغييرات المؤسسية.

إن الاقتصادات السياسية ليست أنظمة مغلقة ومقفلة على ذاتها، بحيث يصبح يمكن من خلالها العودة إلى النظم المؤسسية السابقة، بل هي على العكس ذات طبيعة تطورية وتقدمية تعتمد على الوكلاء الذين يقومون بالتعلم من الماضي وتطبيق الدروس المستفادة على الممارسات اليومية. ولذلك فإن أي محاولة لإعادة عقارب الساعة إلى الوراء لن تكون ممكنة ببساطة في ظل تلك الظروف، نظراً لأن المؤسسات التي تصنع النظام يتم تعديلها باستمرار من قبل الوكلاء الاقتصاديين الذين يعملون ويستفيدون منه. وعلى الرغم من إمكان تنفيذ التحولات الكبرى فإنه من الممكن أن يتم التعامل مع الأهداف الخاصة بالتحولات المؤسسية

على أنها أهداف متحركة يدفعها عدد من العوامل التي يندر تكرارها أو إعادتها.(١) وفي الوقت الذي يثير فيه الفصل الثاني من هذا الكتاب الجدل حول ذلك الشيء أو تلك الصفة التي تكسب الأفكار قوتها في التأثير على التغييرات المؤسسية، فإن هذا أيضا هو ما يجعل المحاولات التي تؤدي إلى تحويل الرجوع إلى العمل وفقاً للنظام المؤسسي السابق شيئاً مستحيل الحدوث. وعندما يتم الحديث عن زعزعة الليبرالية الرأسمالية من جديد، فإن هذا لا يعني أن الطريقة التي عملت بها الأسواق في القرن العشرين قد عادت من جديد. فالمؤسسات يمكن أن تتحول وتتغير، ولكن من غير الممكن أن تعود من جديد.

وإذا ما أخذت النتائج السابقة في الاعتبار، يمكن القول إن فكرة بولاني عن الحركة المزدوجة تحتاج إلى إعادة النظر، وهذا هو ما حاولت أن أفعله في هذا الكتاب عن طريق العمل على توضيح المشكلات الهيكلية المرتبطة بالتغييرات المؤسسية إضافة إلى التركيز على الدور المهم الذي تلعبه الأفكار في إحداث تلك التغييرات. ونتيجة لإعادة البناء النظري بتلك الطريقة، فإنه يمكن أن أقوم بصياغة الرسالة التي يريد هذا الكتاب توصيلها وبمنتهى البساطة كما يلي: الرجوع إلى الطريقة التي يفكر بها الوكلاء في أحوالهم في خضم التطور وفي أثناء نظام يسوده عدم التيقن هو الطريقة التي يمكن الاعتماد عليها لتوفير شرح واف للمسار الفعلي للتغيرات المؤسسية. فلا تقوم الأفكار بتغذية مصالح الوكلاء الاقتصاديين بالمعلومات طوعاً أو كرهاً، ولا يمكن أن يؤخذ على تلك الدراسة أنها تحاول إنكار وجود المصالح الذاتية، لأنها لا تقوم بذلك. فالوكلاء الذين ينظرون إلى النظام المؤسسي القائم على أنه يعمل على إفادة ومصلحة غيرهم على حسابهم سيحاولون تغييره. وهذا القدر هو سياسة "الأيام العادية" ومن المهم على أية حال، أن ندرك

(١) For one of the few books in political science that attempts to theorize such dynamics, see Robert Jevis, System effects: complexity in social and political life (Princeton: Princeton University Press, 1997).

أنه عندما تأتي لحظات التغيير الحتمية، وهي اللحظات التي تزداد فيها درجة عدم التيقن بدرجة كبيرة، لا تترك مسارات العمل عارية أمام الوكلاء ذوي المصالح المعينة التي يقومون بها كرد فعل على الأزمات التي لا يراها إلا هم بالذات. وليس هناك شيء يمكن أن يتولد عن هذه الافتراضات أو النماذج الثابتة الخاصة بالتغيير، يمكن المرء من تفسير الكيفية التي يتم بها رد فعل الوكلاء في تلك الأوقات. فيما عدا فحص الأفكار التي يستخدمونها في تشخيص ما يحيط بهم من عدم التيقن، وما يقومون ببنائه من حلول مؤسسية لعدم التيقن.

وباختصار، يمكن القول إن هذا الكتاب قد سعى إلى بيان الدور الكبير الذي تلعبه الأفكار في التغييرات المؤسسية إضافة إلى التأكيد على أن الأفكار ليست مجرد أدوات مساعدة للتفسيرات المادية وينبغي النظر إليها باعتبارها متغيرات سببية في حد ذاتها. بينما لا يجب أن يتم إغفال الدور المهم للنفوذ والمال والمصلحة الشخصية في خضم تسليط الضوء على انتصار الأفكار، بل يجب تذكر أن تلك العوامل المادية والهيكلية ذات أهمية خاصة فقط إلى الحد الذي يمكن فيه استخدامها لهدف معين. وعلى أي حال، فإنه لا يمكن الاعتماد على تلك الموارد المادية أو على المصالح الخاصة للوكلاء في تحديد هذه الأهداف أو إخطار الوكلاء بالمستقبل المنتظر. ولكن الأفكار وحدها تستطيع أن تفعل ذلك ولهذا السبب اكتسبت الأفكار أهميتها الخاصة.

قائمة بالاختصارات التي وردت في الكتاب

أولاً: الاختصارات الخاصة بالحالة الأمريكية

قانون الإصلاح الزراعي	Agricultural Adjustment Act	AAA
الغرفة التجارية الأمريكية	American Chamber Of Commerce	ACC
المجلس الأمريكي للتكوين الرأسمالي	American Council For Capital Formation	ACCF
النظام السريع لاسترداد التكاليف	Accelerated Cost Recovery System	ACRS
معهد المشروعات الأمريكية	American Enterprise Institute	AEI
مساعدات العائلات ذات الأطفال المعاقين	Aid for Families with Dependent Children	AFDC
الاتحاد الأمريكي للعمال	American Federation of Labour	AFL
قانون الإجراءات الإدارية	Administrative Procedure Act	APA
المجلس الإستشاري للأعمال	Business Advisory Council	BAC
منظمة المائدة المستديرة للأعمال	Business Roundtable	BRT
مكتب موازنة الكونجرس	Congressional Budget Office	CBO
مجلس الاستشاريين الاقتصاديين	Council Of Economic Advisors	CEA
لجنة التنمية الاقتصادية	Committee For Economic Development	CED
مجلس المنظمات	Congress of Industrial Organizations	CIO

الصناعية		
إدارة الأعمال المدنية	Civil Work Administration	CWA
النظام النقدي الأوربي	European Monetary system	EMS
قانون التعافي الاقتصادي لعام ١٩٨١	Economic recovery act	ERA
وكالة حماية البيئة	Environmental Protection Agency	EPA
مجموعة السياسات الاقتصادية	Economic Policy Group	EPG
المؤسسة الفيدرالية لتأمين الودائع	Federal Deposit Insurance Corporation	FDIC
اللجنة الفيدرالية الانتخابية	Federal Election Commission	FEC
قانون مساهمات التأمين الفيدرالية	Federal Insurance Contribution Act	FICA
ضريبة تسوية الفائدة	interest equalization tax	IET
الرابطة القومية لأرباب الصناعة	National Association of Manufacturers	NAM
المكتب القومي للأبحاث الاقتصادية	National Bureau Of Economic Research	NBER
المجلس القومي للعلاقات العمالية	National Labour Relations Board	NLRB
الإدارة القومية للإصلاح	National Recovery Administration	NRA
قانون لإصلاح الصناعي القومي	National Industrial Recovery Act	NIRA
مجلس تخطيط الموارد	National Resources Planning Board	NRPB

القومية		
مساندة كبار السن	Old Age Assistance	OAA
التأمين الخاص بكبار السن	Old Age Insurance	OAI
القانون الشامل لإصلاح الموازنة	Omnibus Budget Reconciliation Act	OBRA
مكتب الإدارة والموازنة	Office of Management and Budget	OMB
مكتب إدارة الأسعار	Office Of Price Administration	OPA
إدارة الأمان المهني والصحي	Occupational Safety and Health Administration	OSHA
لجان التحركات السياسية	Political Action Committees	PACs
شركة إعادة البناء المالي	Reconstruction finance Corporation	RFC
اللجنة الاقتصادية القومية المؤقتة	Temporary national economic committee	TNEC
قانون العدالة الضريبية والمسئولية المالية لعام ١٩٨٢	Tax Equity and Fiscal Responsibility Act of 1982	TEFRA
تأمين البطالة	Unemployment Insurance	UI
إدارة التقدم في العمل	Work Progress Administration	WPA

ثانياً: الاختصارات الخاصة بالحالة السويدية*

LO	Landsorganisationen i sverige	النقابات العمالية السويدية
NAFO	*Swedish Free Enterprise Foundation*	منظمة المؤسسات السويدية الحرة
NASO	Joint Committee for Private Commerce Industry	اللجنة المشتركة للتجارة والصناعة الخاصة
SACO	مجلس رابطة المحترفين	مجلس رابطة المحترفين
SAF	Svenska Arbetsgivareforeningen	*مجلس رجال الأعمال السويديين*
SAL	Swedish General Agricultural Association	الرابطة السويدية الزراعية العامة
SAP	Socialdemokratiska Arbetareparti	الحزب الاشتراكي الديمقراطي
SNS	Centre for Business and Policy Studies	مركز الأعمال والدراسات السياسية
TCO	The Swedish Confederation Of Professional Employees	المجلس السويدي للمُوظفين المهنيين

* الاختصارات في الحالة السويدية قد تختلف مع الحروف الأولى من اسم المنشأة أو ما إلى ذلك لأنها مترجمة من السويدية إلى الإنجليزية ومن ثم إلى العربية

المؤلف في سطور

مارك بليث:

يعمل مارك بليث أستاذا مساعدا في قسم العلوم السياسية في جامعة جون هوبكينز، وقد تخصص في مجال الاقتصاد السياسي المقارن، ولهذا الكاتب شغف خاص بدراسة أثر الأفكار على النتائج الاقتصادية والسياسية وعلى التغييرات المؤسسية. وقد قام بالتدريس في جامعة كولومبيا وفي جامعة برمنجهام في المملكة المتحدة، كما أنه عضو في هيئة تحرير مجلة الاقتصاد السياسي الدولي The Review of International Political Economy.

من مؤلفات "بليث" أيضا كتاب قصير بعنوان "الاقتصاد السياسي الدولي: الاقتصاد السياسي الدولي كحوار عالمي" The Hand book Of International Political Economy: IPE As A Global Conversation. (New York: Routledge Press 2009)، كما أنه يعمل كمؤلف مساعد في الجزء الجديد الذي سيتم إصداره قريبا من كتاب "بناء الاقتصاد الدولي" Constructing The International Economy (Cornell University Press, April 2010)، وهو يعمل على كتاب جديد سيصدر بعنوان "نهاية العالم الليبرالي" The End Of Liberal World.

المترجمة في سطور

نيرمين صلاح الدين الزفتاوي

تخرجت المترجمة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة، قسم الاقتصاد الإنجليزي عام ٢٠٠٢، وقد قامت بالمساعدة في ترجمة عديد من الكتب في مجال الاقتصاد والعلوم السياسية، منها كتابان عن العولمة وأثرها على اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. إضافة إلى مشاركتها في بعض الأبحاث الاقتصادية الأخرى مع مجموعة من أساتذة الاقتصاد.

المراجع في سطور

سمير كريّم

كان يعمل وكيلا أول لوزارة الاقتصاد والتعاون الدولي في خلال فترة النصف الثاني من عقد السبعينيات وأوائل الثمانينيات، قبل أن ينتخب مديراً تنفيذيا وعضواً بمجلس إدارة بنك التنمية الإفريقي ممثلاً لمصر وجيبوتي، حيث عمل لمدة اثني عشر عاماً.

وفي أثناء رحلة العمل الرسمية الطويلة بوزارة الاقتصاد حمل عبء المفاوضات مع أغلب دول شرق أوربا، ثم مع مؤسسات التمويل الدولية المختلفة مثل البنك الدولي وبنك التنمية الإفريقي وصناديق التنمية العربية وصندوق الأوبك، مما أكسبه خبرة تفاوضية واسعة كان لها أكبر الأثر في عمله بعد ذلك.

هذا إلى جانب قيامه بالتدريس في الجامعة الأمريكية بالقاهرة التي حصل منها على الماجستير في إدارة الأعمال، فضلاً عن دراسته العليا بالخارج بعد أن حصل على شهادته الجامعية الأولى من كلية التجارة جامعة القاهرة عام ١٩٥٢.

و قد قام بترجمة عدد كبير من التقارير والمؤلفات الاقتصادية كان من أهمها "الاقتصاد الدولي الحديث" من تأليف جان هوجيندرون، وويلسون براون، وكان منها كتاب "ترويض النمور" من تأليف روبرت جران عن الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا في عام ١٩٩٧. كما قام بترجمة كتاب التثبيت والتكيف "قصة الإصلاح الاقتصادي في مصر" من تأليف د. جودة عبد الخالق وإصدار المجلس الأعلى للثقافة. وكان آخرها كتاب "نصف العالم الآسيوي الجديد" تأليف كيشور محبوباني وإصدار المركز القومي للترجمة.

الإشراف اللغوى : حسام عبد العزيز

الإشراف الفنـــى : حســــن كامــل

يبدأ هذا الكتاب من حيث انتهت دراسة كارل بولاني عن التغييرات السياسية و الاقتصادية، وقد اعتمد الكاتب على فكرة الحركة المزدوجة لبولاني وقام بتحليل حالتي التحول المؤسسي الكبيرتين اللتين تميزان القرن العشرين وهما حالة التحول المؤسسي التي نتجت عن الكساد الكبير الذي عانى منه العالم في الثلاثينيات، وحالة التحول المؤسسي التي وقعت نتيجة للكساد الكبير في السبعينيات. ويرى الكاتب أن التحول المؤسسي في كلتا الحالتين يعتمد على نفس الأسباب والمحددات. ففي الثلاثينيات ثار العمال مطالبين بمزيد من التدخل من قبل الحكومة لتوفيق أوضاعهم وإنقاذهم من خطر الجوع. وهو ما نتج عنه تطبيق النظام المؤسسي الخاص بالليبرالية المقيدة، وفى السبعينيات ثار أصحاب الأعمال وهي الطبقة الأقل استفادة من هذا النظام مطالبين بالحد من تدخل الدولة والحكومات في الحياة الاقتصادية مما أدى إلى وقف العمل بنظام الليبرالية المقيدة وبداية الاتجاه نحو اقتصاد السوق. ويعرض المؤلف من خلال هذا السياق الدور الهام الذي لعبته الأفكار الاقتصادية في التمكين لحدوث التغيير المؤسسي. ويقوم الكتاب بتأمل العلاقة بين عدم التيقن والأفكار والمصالح موضحا كيفية حدوث التغيير المؤسسي والظروف التي يتم من خلالها هذا التغيير.

تصميم الغلاف: أمين الصيرفي